إقرار المشرف

نشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ :

((السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية
الانتشار النووي إنموذجاً))

التي تقدمت بها طالبة الماجستير ((شيماء تركان صالح)) قد جرت بإشرافنا في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم الاستراتيجية.

المشرف
الأستاذ الدكتور
منعم صاحي العمار
التاريخ: / / ٢٠١٢

بناءاً على التعليمات والتوصيات أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.م.د. حسون جاسم العبيدي
رئيس قسم الاستراتيجية
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
التاريخ: / / ٢٠١٢

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ:

((السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي إنموذجاً))

قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية تحت إشرافي، وقد أصبحت بأسلوب علمي سليم خالٍيةٍ من الألفاظ والتعبيرات اللغوية والنحوية غير الصحيحة، ولأجله وقعت....

الاسم : أ.م.د. لؤي شهاب محمود

التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠١٢

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ:

((السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية
الانتشار النووي إنموذجاً))

والمقدمة من قبل الطالبة (شيماء تركان صالح)، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية – الاستراتيجية .

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. قحطان كظم محمد
التاريخ:
عضواً

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. هالة خالد حميد
التاريخ:
عضواً

التوقيع:
الاسم: أ.د. منعم صاحي العمار
التاريخ:
عضواً (مشرفاً)

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. قاسم محمد عبيد
التاريخ:
رئيس اللجنة

صادق مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين على قرار اللجنــة.

التوقيع:
أ.م.د. عامر حسن فياض
عميد كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
التاريخ: / / ٢٠١٢ م

الإهداء

إلـى

رسولنا الكريم وقدوتنا وخير البشرية محمد

((صلى الله عليه وسلم))

إلـى

من تنطق الأفواه لهم دائماً، وتقول:

((ربِ إرحمهما كما ربياني صغيرا))... الوالدان

(رحمهما الله)

إلـى

من كانوا لي عوناً في هذه الحياة: أخوتي وأخواتي

((ضياء، وأيسر، وأيمن، وولاء، وآلاء))

أهدي حصاد جهدي هذا

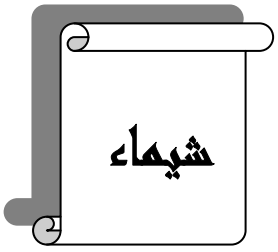

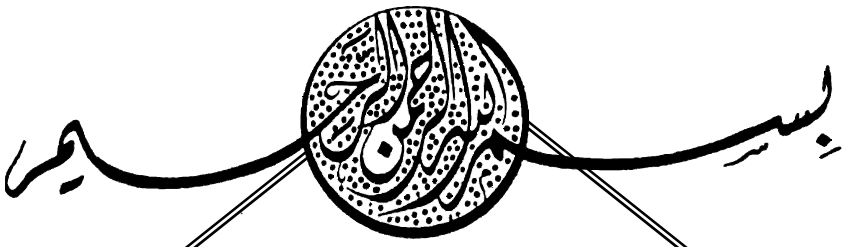

{ولولا فَضلُ اللهِ عَلَيكَ
ورَحمَتُهُ لَهَمَّت طائفةٌ منهُم أنْ يُضِلّوكَ
وما يُضِلّونَ إلا أنفُسَهُم وما يَضُرّونَكَ مِن شيء وأنزَلَ الله
عَلَيكَ الكِتابَ والحِكمَةَ وَعَلَّمَكَ ما لَم تَكُنْ تَعلَم وكانَ فَضلُ
اللهِ عَلَيكَ عَظيماً}

صدق الله العظيم

((سورة النساء// الآية ١١٣))

خاتمة واستنتاجات:

أصبح واضحاً: إننا نعيش اليوم في عالم تسيره المصالح، والتي تفرض إدارتها على المعنيين بها رسم سياسات ووضع استراتيجيات لتحقيقها، سواء أكانت لأفراد أم لمجموعات أم لدول كبرت أو صغرت. فقد أدى سقوط الآيديولوجيات والعقائد التي كانت تسير الدول وتوجهها، وتراجع مفاهيم القيم والأخلاق والعقائد التي سادت في مدد سابقة تحول العلاقات الدولية عن بعض قيمها السابقة لتصبح في خدمة مصالح مواقع القوة والسيطرة في العالم، وبدأت الدول الكبرى تسعى لتحافظ على نفسها وأسباب قوتها وتعمل على استخدام علاقاتها لتحقيق مصالحها عبر وسيلتين: القوة الناعمة/ (Soft Power)، والقوة الصلبة/ (Hard Power)، أي استخدام دبلوماسية العلاقات الإنسانية والثقافية وغيرها جنباً إلى جنب مع استخدام القوة العسكرية.

ومن هنا، فإن روسيا العائدة إلى المسرح العالمي، وهي تحلم بدولة "القيصر" لم تنس: إنها تحمل إرث الاتحاد السوفيتي السابق، وتريد لنفسها أن تكون دولة عظمى، ولها مكانتها في العالم، وعلى الرغم من إنها لا تملك طموحات السيادة العالمية أو منازعة الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك إدراكاً منها بمحدودية قدراتها، إلا إنها تريد عالماً متعدد الأقطاب متوازناً، لذلك بدأت بتطوير وإعادة الاعتبار لصناعتها العسكرية الصاروخية والنووية بالتوازي مع عملها الدبلوماسي الناعم، وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية والمعنوية في العالم، وهنا من المفيد الإشارة **إلى أن الاستراتيجية الروسية تحولت من استراتيجية كونية إلى استراتيجية إقليمية، والفارق كبير بين الاستراتيجيتين، وهذا هو التغيير الجوهري الذي أدركته القيادة الروسية منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث تقود روسيا عن طريقه في المرحلة الراهنة.**

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا الوريث الشرعي الوحيد له، فحصلت على مقعده في مجلس الأمن، لأنها كبرى الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، إلا أن النقلة السريعة من الاقتصاد الاشتراكي إلى سياسة الخصخصة، وتبني الاقتصاد الرأسمالي سببت الكثير من الفوضى للاقتصاد الروسي، وأدخلته في مرحلة الأزمة الاقتصادية، **مما جعل روسيا تطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي استغلت الوضع، وربطت المساعدات الاقتصادية بتطبيق برنامج الخصخصة، وبلا شك أدى ذلك إلى تراجع الدور الاقتصادي للدولة الروسية، ومن ثم أثر بشكل كبير في دورها السياسي، خاصة على الساحة الدولية.**

وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي سعت روسيا إلى طمأنة الغرب إلى نياتها عن طريق سياسة تقديم التنازلات من طرف واحد لاعتقادها آنذاك: بأن موالاتها للغرب كان لغرض الحصول على المساعدات الاقتصادية هي السبيل الأمثل لتخليص روسيا من الفوضى السياسية

والاقتصادية والاجتماعية التي عانتها، إلا أن هذه السياسة فشلت في تحقيق أهدافها، لأن الغرب سعى بكل جهده لإضعاف روسيا، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية حينها على احتواء روسيا عن طريق إيجاد رأي عام: بأن روسيا كالاتحاد السوفيتي تمثل تهديداً لأوربا الشرقية، كحجة لتوسع حلف شمال الأطلسي من جهة الشرق. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على جس نبض روسيا، وذلك عن طريق توجيه ضربات موجعة لحليفتها التقليدية صربيا في العام ١٩٩٩، كما حثت الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمال الأطلسي بشدة على تقبل الإستراتيجية الجديدة خلال قمة واشنطن في أبريل/نيسان من العام ١٩٩٩، والتي ارتكزت على أساسين: **أولهما/** زيادة القدرة على انتزاع حزام الفراغ العسكري الذي ظهر في دول شرق ووسط أوروبا ودول البلقان في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، وذلك عن طريق توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، **وثانيهما/** سحب الغطاء الدفاعي من حلف شمال الأطلسي تماماً، وتحويله لمجرد أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لاستعراض هيمنتها وتدخلها السافر في الشئون الداخلية لدول تقع خارج المنطقة الدفاعية للحلف.

وحيث: أن العامل الاقتصادي يعد بمثابة الركيزة الأساسية التي يجب أن تستند إليها الدولة في بناء قوتها الذاتية إذا ما أرادت لنفسها ذلك، إذ تكمن قوة الدولة في اقتصادها. فقد أعلن الرئيس الروسي (فلاديمبير بوتين) بعد تسلمه السلطة في انتخابات في العام ٢٠٠٠، أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وبإمكانها الاعتماد على مواردها الذاتية، وان تتوقف تماماً عن طلب أية مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى، **وبالفعل تحسن أداء الاقتصاد الروسي، بل إنه حقق طفرات اقتصادية هائلة، وقد كان لهذا تأثيره المباشر في قبول العضوية التامة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى (G8) في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٢.**

وعلى أثر هذا التحول الاقتصادي المهم الذي شهدته روسيا، قدم (بوتين) عدة مبادئ جديدة لسياسة روسيا الخارجية تدور حول تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، مع العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وظهر ذلك بشكل واضح في وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية التي أقرت في ٢٠ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٢، وقد أضاف (بوتين) ثلاثة عناصر جديدة لمبدأ السياسة الخارجية الروسية: **أولها/** أنه إذا استمر توسع حلف الأطلسي شرقاً، فروسيا ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول، **وثانيها/** أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة لأمريكية في عدة قضايا، مثل: الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها،

وثالثها/ أن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

وقد اتضح لنا عن طريق هذه الدراسة: أن السياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتية، حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أم أمنية، وفي إطار رؤية تنطلق من التعاون، وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان عليه الحال في ظل الاتحاد السوفيتي ولا التبعية، كما كان عليه الحال في حقبة الرئيس (بوريس يلتسين).

وبعد هذا الاستعراض يمكننا التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي سنذكرها بالشكل الآتي:

أولاً: في ظل بيئة سياسة واستراتيجية سريعة التغيير يمكن لروسيا أن تجد لنفسها دوراً إقليمياً ودولياً متزايداً كلاعب رئيس بتكلفة أقل من تلك التي كانت تدفعها الامبراطورية السوفيتية، وذلك عن طريق تقديم نفسها كلاعب دولي مستقل، تتجنب الغرب قدر الإمكان، وتبحث عن فرص للعب دور القوة العظمى في ظل أوضاع دولية معاصرة جديدة، عن طريق وضع التفاعل بديلاً عن التكامل مع الغرب، والذي يبنى على وفق سياسة خارجية قائمة على تدرج في الأولويات أسوة بالدول العصرية الأخرى، وليس إخضاعاً لهيمنة مظلة المواجهة العقائدية، بما يتلائم مع عصر العولمة وحرية الأسواق.

ثانياً: في سعيها لاستعادة دور الاتحاد السوفيتي الضائع حاولت روسيا تحقيق توازن بين المعارضة التدريجية اللينة إزاء التوسع الظاهر لحلف شمال الأطلسي في مناطق نفوذها السابقة، وبين المحافظة على علاقتها الحسنة بالولايات المتحدة الأمريكية وكل من ألمانيا وفرنسا، وقد توج التعاون الروسي – الغربي بالتحالف الدولي ضد الإرهاب على أثر أحداث أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١، حيث وقفت روسيا جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية وقدمت جميع المساعدات اللازمة لها في إطار مكافحة الإرهاب، حيث أدركت القيادة الروسية: أن قبالتها فرصة سياسية لا تعوض من أجل إعادة ترتيب العديد من الملفات وفقاً لمصالحها. وكان الأمر يتطلب منها إظهار: التضامن التام مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإبداء الرغبة في التعاون معها لمكافحة الإرهاب الذي كانت تشكو هي أيضاً منه خاصة في الشيشان، كما كان عليها مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على تسهيلات في دول آسيا الوسطى، لاسيما في أوزبكستان وطاجيكستان.

ثالثاً: وبعد أن أدركت روسيا: أن توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً يستهدفها في المقام الأول، بدأت بمقاومة الاستراتيجية الأمريكية في توسيع الحلف، فعملت على بقاء دول الكومنولث المستقلة بعيدة عن نفوذ الناتو ونفوذ السياسة الأمريكية، فعززت روابطها مع دول الكومنولث المستقلة، ووقعت معها اتفاقيات تعاون اقتصادي، خاصة تلك المتضمنة بتزويدها بالغاز

الروسي، وعملت على التأثير فيها لمنعها من الدخول فيه. كما أن أحداث الحرب في جورجيا في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٨، المعروفة بـ(حرب الأيام الخمسة) كانت بمثابة رسالة مهمة للغرب بشكل عام، ولاوكرانيا التي لديها خطط بالانضمام إلى الحلف بشكل خاص، وأن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تمدد الناتو صوب الشرق، وخاصة نحو حدودها الغربية، كما أن الموقف الروسي القوي حيال الدرع الأمريكي أجبر الإدارة الأمريكية للتفاوض مع روسيا حول مواقع نصب الدرع الصاروخي، فبعد تسلم الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) مهامه كرئيس قام بزيارة إلى روسيا في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٩، وأجرى مفاوضات مع الرئيس الروسي (مديفيديف) في قضايا إقليمية ودولية عدة، منها: نصب الدرع الصاروخي، وتأجيل المباشرة به.

رابعاً: لقد خرجت الشعوب والحكومات من الحربين العالميتين، فضلاً عن الحرب الباردة بدرس عميق ومفيد يتلخص في عدم جدوى الحروب كوسيلة لنقل الثروة من المغلوب إلى الغالب، فقد تبين بوضوح: سخف فكرة الاستفادة الاقتصادية من الحروب، وثبت: إن الفكرة القديمة التي تعد: إن الحروب تخدم الأهداف القومية ليست سوى وهم كبير، فعلى الرغم من الخلاف الجيوسياسي المستمر بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق عدة قضايا ومن أبرزها: قضايا الانتشار النووي المطروحة على طاولة المباحثات الدولية، إلا إنه يمكن القول: بأنه مهما اختلفت روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنها لا تصل إلى حد المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما يقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة، وقد يصل الأمر إلى حد استخدام (الفيتو) ضد الإرادة الأمريكية في مجلس الأمن دون أن يترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد في العلاقات بينهما، انطلاقاً من وجود مصالح استراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

خامساً: ولأن روسيا المشغولة في إعادة بناء اقتصادها ومجتمعها باتت تتعامل مع قضايا السياسة الخارجية كأداة لتحقيق أهداف الإصلاح والبناء في الداخل، وبالتأكيد، فإن الدخول في صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يساعد الإصلاح والتنمية في روسيا التي تعتمد كثيراً على القروض القادمة من هيئات التمويل الدولية التي تملك الولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً هائلاً فيها، فضلاً عن ذلك، فإن روسيا تستفيد كثيراً من الحرب الأمريكية على الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى منذ احتلالها أفغانستان، نظراً للمشكلات التي تواجهها روسيا في أقاليمها ذات الأغلبية الإسلامية المتطرفة، والتي تمثل مع أفغانستان بؤرة للتوتر تستفيد منها الجماعات المتطرفة المسلحة نواحي هذه المنطقة كافة.

سادساً: تلح روسيا على ضرورة إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وتؤكد على استقلالية وتوازن وبنائية سياستها الخارجية، والطابع البراغماتي لها ومراعاتها في الوقت نفسه لمصالح الدول

الأخرى، وهذا ما ينعكس على سياستها تجاه كل من البرنامج النووي الإيراني، والبرنامج النووي لكوريا الشمالية التي تقوم على: رفض قواعد المباراة الصفرية، والالتزام بصيغة توازن المصالح، والإصرار على تخفيض درجة التوتر الدولي، وتراجع المواجهات العسكرية، وتعزيز التقسيم الدولي للعمل والتجارة الدولية، والمشاركة الواسعة في التجمعات الدولية، والانفتاح على الدول بغض النظر عن طبيعة نظمها: الآيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء الأولوية لعمليات الاندماج، واعتماد المنهج البنائي في معالجة التوتر والمشكلات الموجودة، ومن الواضح: إن السياسة الروسية في ظل التنافس الاقتصادي الذي يتربص بالمستقبل، وفي إطار سعيها لتحقيق أهدافها تركز بالأساس على الأدوات غير العسكرية، الدبلوماسية منها، والاقتصادية، والثقافية في محاولتها لبناء وتقوية علاقات استراتيجية مع مختلف الأطراف. إذ لا جدوى من تقسيم العالم إلى صديق وعدو، وتكون المباراة تنافسية وتعاونية في آن واحد، ومن ثم يستطيع المرء أن يحتفظ بأصدقاء وحلفاء غير إنه يظل راغباً في الفوز. وهنا نشير إلى أن روسيا راحت تبحث عن منافذ لاختراق السيادة الأمريكية العالمية على النظام الدولي، حالها كحال القوى الأخرى، وذلك عبر سياسات التعاون الثنائية أو الشراكة (روسيا – الصين، وروسيا – الهند، والصين – فرنسا)، فضلاً عن عمل هذه القوى الدءوب من أجل تعزيز قوتها: الذاتية، العسكرية والاقتصادية، والثقافية، حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض أنموذجها للنظام والتفاعلات الإقليمية، ومن ثم للنظام والتفاعلات العالمية.

سابعاً: يرى كثير من الباحثين المعنيين بالعلاقات الدولية: بروز قوى صاعدة تتحرك وتتنامى قواها في هدوء وسكينة مهددة بقلب الموازين ربما في القريب العاجل سواء أكان ذلك من ناحية القوة الفردية المتمثلة في الدولة القومية أم عن طريق تحالفات جديدة ثم تتطور تدريجياً لتأخذ أبعاداً جديدة سياسية وعسكرية وستراتيجية. ولعل منظمة شنغهاي التي تشمل: روسيا والصين وأربع جمهوريات سوفيتية أخرى، وما قامت به أخيراً من مناورات عسكرية لهو إشارة واضحة إلى إمكانية خلق قوة جديدة تحاول إعادة التوازن للعالم، وخلق قطب جديد خاصة مع رفضها قبول عضوية الولايات المتحدة الأمري كعضو مراقب في المنظمة، وما له من مدلولات سياسية.

ثامناً: إن نشوء حقبة دولية متعددة الأقطاب لن تستفيد منها القوى الدولية الجديدة المشكلة لها فحسب، وإنما ستكون الدول النامية طرفاً مستفيداً من هامش الحركة ومساحة الحرية وتعدد الخيارات التي يمكن أن تكون تحت تصرفها حال تشكل بيئة دولية تتعدد فيها مراكز صنع القرار.

تاسعاً: إن القضايا الدولية يتم النظر إليها من قبل الدول الكبرى على إنها صفقات، وإن كانت سلمية، خصوصاً وإن الولايات المتحدة الأمريكية، ستتجه نحو تدعيم اقتصادها الذي أنهكته حروب إدارة (بوش/الابن)، كما أنهكت الاقتصاد العالمي الذي عصفت به الأزمة المالية العالمية

أواخر العام ٢٠٠٨، مما جعل الدول العظمى تعيد النظر في البنيان الاقتصادي العالمي ككل على اعتبار: إن العالم أصبح مترابطاً بشبكة اقتصادية واحدة، وهو ما دفع هذه الدول إلى التمثيل بمجموعة كبيرة سميت بـ"مجموعة دول العشرين الاقتصادية" لبحث المشكلات الاقتصادية في العالم، بعد أن أيقنت: إن أمن العالم ليس معناه أمن دولة واحدة وحسب، وهو ما يضعنا قبالة آمال مردها: أن تقتنص هذه الدول وبمبادرة الدول الأقوى الفرصة التاريخية لإعادة النظر في بنيان المنظمة العالمية، وتوسيع مجلس الأمن الدولي، فقد أثبتت التجارب: إن الأزمات الكبرى هي الفرصة الأنسب لحلول كبرى.

عاشراً: يمكن عد العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اليوم، الترجمة العملية لسياسة كليهما في إدارة مصالحه، وطموحاته، إذ تلتقيان أو تتصادمان سواء أكان ذلك في أروقة مجلس الأمن الدولي، أم مؤتمرات الـ(G8)، أم مؤتمر الأمن في أوربا، أم الملف النووي الإيراني، أم الكوري الشمالي، أم إقامة الدرع الصاروخي في أوربا الشرقية، أو دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، ودول أمريكا اللاتينية، كذلك إدارة ملف الطاقة الروسية في أوربا، كل هذه المواضيع تشكل عناوين للصدام أو للاتفاق بينهما، إلا إنه في عالم المصالح والعولمة اليوم، "فإن لكل شيء ثمناً"، والمشكلة في العلاقات الدولية اليوم هي مشكلة الأثمان، ورضى الأطراف الدولية بتوزيع الحصص والأدوار.

حادي عشر: إن الإدارة الأمريكية تمارس الآن نوعاً واضحاً من الأزدواجية في علاقاتها مع روسيا الاتحادية، وهو أمر أزعج الجانب الروسي وأثار القلق لديه، وربما كان ذلك سبباً في سعي الروس في محاولاتهم للتخلص من الضغط الأمريكي إلى اللعب ببعض الأوراق المؤثرة التي مازالوا يملكونها كما هي الحال مع الورقة الإيرانية والورقة الكورية، فضلاً عن مواصلة محاولاتهم لتعزيز التقارب بين الدول المجاورة التي كانت جزءً من المنظومة السوفيتية، وكذلك مع الدول الأوربية التي تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها عليها تحت ذرائع شتى، وبالطبع فإن نزوع روسيا والصين نحو تدشين تحالف عسكري أو شراكة استراتيجية تكونا نواة لحلف عسكري أوسع يضم: دول منظمة شنغهاي وأي قوة إقليمية أخرى توترت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل إيران وكوريا الشمالية، يندرج ضمن هذا المسعى، خاصة وإن العلاقات الروسية – الصينية تعيش اليوم أزهى عصورها، وأصبحت شراكة التعاون الاستراتيجي الناضجة والمستقرة والصحية بين الصين وروسيا، والتي وقعت في العام ١٩٩٦، إحدى أكثر العلاقات حيوية، وتأثيراً في العالم بعد أن تجاوز البلدان المنعطفات والتقلبات التي شابت العلاقات بينهما .

ثاني عشر: لقد ظلت روسيا تقف في المنطقة الوسطى بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ضمن مناورة مزدوجة تضمنت: إعلان روسيا تأييدها من حيث المبدأ لمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم السماح لكوريا الشمالية وإيران ببناء

القدرات النووية، وفي الوقت نفسه عرقلة جهود الولايات المتحدة الأمريكية الساعية لبناء تحالف عسكري دولي يتولى أمر توجيه الضربات العسكرية الدولية ضد إيران وكوريا الشمالية، وقد أدت هذه الاستراتيجية الروسية من جهة إلى عرقلة تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لمخططاتها العدوانية، ومن الجهة الأخرى إلى جعل كل من: كوريا الشمالية وإيران تكسبان الوقت اللازم والفرصة لبناء قدراتهما النووية.

ثالث عشر: نؤيد وجهة نظر الكثير من المختصين بالشأن الروسي، والتي تؤكد على أن تلك الدولة التي كانت في يوم من الأيام قلبا للاتحاد السوفيتي باتت على أعتاب استعادة هيبتها المنزوعة، واسترداد أمجادها على أكثر من صعيد سياسيا وعسكريا واقتصاديا، سيما بعد التحسن الاقتصادي الكبير الذي شهدته، وإعادة ترميم الصناعة العسكرية الروسية بشكل يضاهي السابق صناعةً وتصديراً، فضلاً عن اتباعها سياسة خارجية أكثر مرونة وانفتاحاً، وعلى جميع الاتجاهات، كما تمتلك روسيا مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بدور كبير على الساحة الدولية، وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على نهاية الحرب الباردة، نستطيع أن نقول: بأن روسيا مازالت ترفض الخضوع للغرب في الساحة الدولية، وهذه الحقيقة ساعدتنا على فهم طبيعة التحرك السياسي الروسي لاستيعاب الأطراف المعادية، وقواه المتحالفة معه في أنحاء العالم كافة، وهو ما كان يؤرق السياسة الخارجية الروسية طيلة المدة المنصرمة في محاولة منها لتثبيت أقدامها على الساحة الدولية، فتزامناً مع مؤشرات النهوض الروسي أخذت روسيا تبحث عن منافذ لاختراق القطبية الأحادية، فاستغلت ورطة الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق، وأخذت تقوي من علاقاتها مع الدول الإقليمية ذات الأنظمة السياسية المناهضة للسياسات الأمريكية، من هنا جاء السلوك السياسي الخارجي لروسيا الاتحادية من الأزمة النووية الإيرانية والكورية الشمالية تمهيداً لتهيئة تلك الدول وأنظمتها السياسية لوضع آخر!

أخيراً: على الرغم من النظريات الجيوسياسية المتعددة التي ظهرت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتوقعت ظهور عالم متعدد الأقطاب تتكاثف فيه اليابان وألمانيا والصين والهند وفرنسا قبالة الولايات المتحدة الأمريكية، تمضي السنوات ولا نرى قبالتنا قوة جديدة تناور على المستوى الجيوسياسي غير روسيا الاتحادية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي إنموذجاً

رسالة تقدمت بها الطالبة

شيماء تركان صالح

إلى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين،
وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية قسم الاستراتيجية

بإشراف الأستاذ الدكتور
منعم صاحي العمار

١٤٣٣ هـ ٢٠١٢م

Al-Nahrain university
College of Political Science

RUSSIAN FOREIGN POLICY TOWARDS THE INTERNATIONAL ISSUES NUCLEAR PROLIFERATION

((AS A SAMPLE))

A Thesis submitted

To the college council of the political science /Al-Nahreen University as part from requirement of getting the master degree in the political sciences-Strategy

By
SHEIMA TERKAAN SALIH

Supervised By
Proff. Dr. Munem S. al-Ammar

2012

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة.	
الفصل الأول: تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية	١
المبحث الأول: عوامل تفكك الاتحاد السوفيتي:	٢
المطلب الأول: الواقع الداخلي قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي.	٣
المطلب الثاني: الحرب الباردة وسباق التسلح.	١٢
المبحث الثاني: نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي:	١٩
المطلب الأول: النتائج على المستوى المحلي.	١٩
المطلب الثاني: النتائج على المستوى الإقليمي.	٢٤
المطلب الثالث: النتائج على المستوى الدولي.	٣٠
المبحث الثالث: ظهور جمهورية روسيا الاتحادية كوريثة للاتحاد السوفيتي: أزمات المرحلة الانتقالية	٣٨
المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية الروسية خلال التسعينات.	٣٩
المطلب الثاني: التوجهات الخارجية لروسيا الاتحادية خلال التسعينات.	٤٤
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الروسية: المقومات والهياكل والأهداف	٤٩
المبحث الأول: مقومات السياسة الخارجية الروسية:	٥٠
المطلب الأول: المقومات الطبيعية.	٥١
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية.	٦٤
المطلب الثالث: المقومات العسكرية.	٧١
المبحث الثاني:هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية:	٨١
المطلب الأول: الهياكل الرسمية.	٨١
المطلب الثاني: الهياكل غير الرسمية.	٩٩
المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الروسية:	١١٤
المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الروسية.	١١٤
المطلب الثاني: الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية.	١٢٤
الفصل الثالث: روسيا الاتحادية وقضايا دولية راهنة: نماذج مختارة	١٣٥
المبحث الأول: روسيا الاتحادية ومكافحة الإرهاب.	١٣٦
المطلب الأول: القضية الشيشانية بعّدها إرهاباً من وجهة النظر الروسية.	١٣٧
المطلب الثاني: الدور الروسي في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.	١٤٨
المبحث الثاني: روسيا الاتحادية ومشروع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ:	١٥٧
المطلب الأول: الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ: النشأة والتكوين.	١٥٨
المطلب الثاني: الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ: عناصره، ماهيته.	١٦٢

المطلب الثالث: الرؤية والإجراءات الروسية حيال الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ.	١٦٤
المطلب الرابع: الموقف الروسي من تأجيل مشروع الدرع المضاد للصواريخ.	١٧٠
المبحث الثالث: روسيا الاتحادية وتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً:	١٧٣
المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي: النشأة: التوسع والمهام بعد الحرب الباردة.	١٧٤
المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية للناتو تجاه روسيا الاتحادية.	١٧٩
المطلب الثالث: الرؤية الروسية حيال توسيع حلف شمال الأطلسي.	١٨٥
المطلب الرابع: الإجراءات الروسية لمواجهة توسيع حلف شمال الأطلسي.	١٩١
المطلب الخامس: أثر الإجراءات الروسية في تأجيل انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف.	٢٠٠
الفصل الرابع: روسيا الاتحادية وقضايا الانتشار النووي: نماذج مختارة	٢٠٣
المبحث الأول: روسيا الاتحادية وقضايا الانتشار النووي:	٢٠٤
المطلب الأول: امتلاك الاتحاد السوفيتي السابق للسلاح النووي وموقفه من نزع السلاح وصولاً إلى إبرام معاهدة جديدة لحظر الانتشار النووي.	٢٠٤
المطلب الثاني: القدرات النووية الروسية الحالية.	٢١٦
المطلب الثالث: الاستراتيجية النووية الروسية الحالية.	٢٢١
المطلب الرابع: معاهدات ستارت وبرنامج تخفيض الأسلحة النووية الروسية – الأمريكية.	٢٢٧
المبحث الثاني: الأزمة النووية الإيرانية وموقف روسيا الاتحادية منها:	٢٣٧
المطلب الأول: البرنامج النووي الإيراني: الطبيعة والأبعاد.	٢٣٨
المطلب الثاني: الموقف الإيراني من نظام حظر الانتشار النووي وأنظمة الضمانات الدولية.	٢٥٤
المطلب الثالث: الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية.	٢٥٩
المبحث الثالث: الأزمة النووية الكورية وموقف روسيا الاتحادية منها:	٢٧٩
المطلب الأول: البرنامج النووي لكوريا الشمالية: القدرات والدوافع.	٢٨٠
المطلب الثاني: طبيعة وأبعاد الأزمة النووية لكوريا الشمالية.	٢٨٦
المطلب الثالث: الموقف الروسي من الأزمة النووية لكوريا الشمالية.	٢٩٧
الخاتمة والاستنتاجات.	٣١١
المصادر.	٣١٩
ملخص بالغة الإنكليزية	

قائمة الجداول

تسلسل الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (١)	التقسيمات الإدارية لروسيا الاتحادية حسب ما جاء به دستور العام ١٩٩٣	٥٤
جدول (٢)	نتائج الانتخابات الرئاسية الروسية في ٢ آذار/ مارس العام ٢٠٠٨	٨٩
جدول (٣)	انتخابات مجلس الدوما الروسي في كانون الأول/ ديسمبر العام ٢٠٠٧	٩٨
جدول (٤)	مبيعات السلاح الروسية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط	١١٨
جدول (٥)	مبيعات السلاح الروسية على المستوى العالمي	١٢٠
جدول (٦)	أكبر خمسة موردين للأسلحة الرئيسة ومتلقوها الرئيسون (٢٠٠٦-٢٠١٠)	١٢٢
جدول (٧)	نسبة الروس في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق	١٢٦
جدول (٨)	الدول الأعضاء في برنامج الشراكة من أجل السلام	١٨٧
جدول (٩)	توزيع القوات النووية الإستراتيجية الروسية على الجمهوريات المستقلة	٢١٤
جدول (١٠)	القوى النووية الروسية، كانون الثاني/ يناير العام ٢٠٠٩	٢١٧
جدول (١١)	الرءوس الحربية النووية الإستراتيجية (الولايات المتحدة- روسيا الاتحادية)	٢٢٧
جدول (١٢)	خلاصة عن حدود قوة معاهدات ستارت لتخفيض الأسلحة النووية الروسية الأمريكية	٢٣١
جدول (١٣)	إنتاج النفط واستهلاكه وصادراته في إيران خلال المدة ما بين العامين (١٩٩٥-٢٠٠٨) (بالمليون برميل في اليوم)	٢٤١
جدول (١٤)	القدرات الصاروخية الإيرانية	٢٤٤
جدول (١٥)	وضع البنية التحتية النووية لكوريا الشمالية بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر العام ٢٠٠٢	٢٨١
جدول (١٦)	التوازن العسكري التقليدي في إقليم شمال شرقي آسيا (تقديرات العام ٢٠٠٦)	٢٨٥

المقدمة:

أحاط المهتمون بالشئون الدولية أهمية كبيرة، للمتغيرات التي مرت بها روسيا القيصرية، ومن ثم الاتحاد السوفيتي، وحالياً (روسيا الاتحادية)، كونها متغيرات ذات طبيعة استثنائية. فقد انتقلت روسيا القيصيرية بعد الثورة البلشفية في العام ١٩١٧، من دولة ذات قدرات عادية يمكن أن تتماثل مع سواها من القوى الأوربية الأخرى إلى دولة اتحادية عظمى (الاتحاد السوفيتي)، فكانت أولى النماذج الأساسية الكونية التي تمكنت من خلق التوازن الدولي عبر الثنائية القطبية.

والمتتبع لدراسة الوقائع التاريخية المتتالية في أثناء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، يرى أن ذلك الصراع بين القطبين كان قد اتخذ تارة شكلاً سياسياً متمثلاً بسعي كلا الطرفين إلى الهيمنة العالمية، ثم اتخذ شكلاً عسكرياً عن طريق ما حدث من حروب بالوكالة بين الطرفين، وأزمات نووية كادت تؤدي بالعالم إلى دمار الهاوية، كما حصل في أزمة الصواريخ الكوبية في العام ١٩٦٢، وتارة ثالثة اتخذ شكلاً آيديولوجياً متمثلاً بالصراع بين العقيدتين الشيوعية والرأسمالية، وتارة رابعة اتخذ شكلاً عسكرياً تسليحياً بين الحلفين العالميين: (حلف وارسو وحلف الأطلسي)، الأمر الذي دفع دول العالم إلى أن تكون تابعة لإحدى الكتلتين أو أن تكون محايدة.

وقد أدت مؤثرات ذلك الصراع بالتزامن مع عوامل داخلية أخرى تمثلت بقدوم (ميخائيل غورباتشوف) إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي، ومباشرته بعملية (البيروسترويكا والغلاسنوست) بطريقة مباشرة ولا تقوم على أي أساس من التخطيط المسبق، بل اتخذت بعض الإجراءات العفوية: كالعلنية، والسماح بحرية الصحافة دفعة واحدة، وإلغاء الرقابة. ومن ثم أخفقت سياسات الإصلاح الداخلية لعدم قدرتها على مواجهة التراكمات السلبية للسياسات السوفيتية السابقة التي كانت تحتاج إلى إعادة بناء استراتيجية جديدة للسياسة العامة في الاتحاد السوفيتي السابق، مما أدى في نهاية المطاف إلى حياة مأساوية لشعب عاش عقدي الستينات والسبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات من القرن العشرين في حالة من الأمن والاستقرار، على الرغم من السلبيات البيروقراطية التي انتشرت هنا وهناك.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر من العام ١٩٩١، وظهور روسيا الاتحادية كدولة مستقلة واجهت الأخيرة تحديات واضحة على مستوى سياستها الخارجية، تمثل التحدي الأول: في كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فبنهيار الاتحاد السوفيتي تفككت مؤسساته أو على الأقل أصبحت في حالة اختراق خارجي، لذلك بات من الضروري بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل

الدولي الروسي، وذلك كله في ظل الأوضاع والأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي بسبب التفكك.

وحيث أن روسيا كانت قد ورثت التركة الدولية للاتحاد السوفيتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج، كما ورثت أيضاً ترسانته النووية وأدوات نقلها (الصواريخ العابرة للقارات)، وهو ما تمثل في التحدي الثاني في كيفية صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع مقدرتها العسكرية، ويعترف بضعف اقتصادها، وبأنها قد هزمت في الحرب الباردة. وكيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى والالتزامات الضخمة لتلك العظمة، والتي لا تستطيع روسيا الوفاء بها.

أما التحدي الثالث، فهو التحدي الذي تزامن مع استقلال روسيا، والمتمثل في صعود قوى دولية جديدة كالاتحاد الأوربي الذي تكون بموجب معاهدة (مايستريخت) والتي وقعت في العام ١٩٩٢، والصين التي حققت معدلات نمو بلغت (١٢%) في المتوسط بالتسعينات، فضلاً عن النمور الآسيوية، ومن ثم أصبح من الضروري على روسيا أن تصوغ سياسات خارجية للتعامل مع القوى الصاعدة الجديدة.

وعلى الرغم من هذه الحقائق، إلا أن ما يظل ماثلاً في الأذهان هو: أن روسيا الجديدة تظل مالكة لقدرة التأثير في الحياة الدولية وفي كل الحالات، حيث إن وعاء الدولة العظمى بقي على حاله، والعلاقات الراسخة لهذه الدولة مطبوعة على خريطة العصر دون أن تمس الجوهر، "روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي" وتحتل مقعده في مجلس الأمن، وتلك القدرات ذاتها على صعيد الردع النووي والتصنيع الحربي. وإذا ما حاولنا النظر إليها من زاوية عناصر قوة الدولة، سنرى إنها تمتلك موارد هائلة لم تستغل بعد، من شأنها جعل روسيا الاتحادية واحدة من أغنى دول العالم إذا ما استغلت جيداً، أما من الناحية الجيوبولوتيكية، فـ(روسيا الاتحادية) في حقيقة الأمر هي قلب أوراسيا وجناحاها، وتصدق عليها النظرية الأوراسية (نظرية ماكيندر) التي تعد واحدة من النظريات الجوبولوتيكية ذات المصداقية العالية، فهي تشكل القلب وتقترب جداً من قوس النفط، وقوس الأزمات في آن واحد.

ومع ذلك فقد عانت روسيا خلال التسعينات من القرن المنصرم محاولات شطب دورها العالمي، حيث كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها تتمثل في: العمل على إعاقة إعادة ظهور روسيا الاتحادية كقوة إقليمية مهيمنة دبلوماسياً واستراتيجياً، أو كقوة شاملة أو ند لها، حيث شهد العالم خلال هذا العقد نمطاً جديداً من العلاقات الدولية، وهو نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة التي استخدمت أسلوبها الخاص في فرض هيمنتها الدولية. غير أن الأمر المؤكد الذي شهده العقد الأول من القرن الواحد والعشرين يشير إلى أن قواعد اللعبة لم تعد تعطى للولايات المتحدة الأمريكية حق الانفراد المطلق على الساحة السياسية الدولية حتى لو

كانت ذات القوة العسكرية المطلقة، فهي دائماً بحاجة إلى غطاء من التحالف. خاصة وإن الولايات المتحدة تشهد حالياً مرحلة انتقالية غير معهودة، حيث خاضت أربع حروب معلنة، عن طريق حربها في أفغانستان منذ العام ٢٠٠١، واحتلالها للعراق في العام ٢٠٠٣، ومقاومة ومحاربة الإرهاب الدولي، وكذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي كادت أن تعصف بالاقتصاد الأمريكي الذي لم يشهد لها مثيلاً منذ ما يقارب السبعين عاماً، الأمر الذي أدى إلى إقرار الحكومة الأمريكية في آخر اجتماع مالي ودولي، والذي انعقد في واشنطن بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٥، داعياً إلى ضرورة تعديل نظام النقد الدولي، وإعطاء الاتحاد الأوربي وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل دوراً أوسع في هذا النظام، وكذلك الدول النفطية الرئيسة، وبما يتلائم والوضع الاقتصادي العالمي الحالي وانتشاله من التدهور والانهيار، وهذه إشارة أخرى إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على قيادة العالم كما تتصور أو كما يحلو لها، وإن نظاماً دولياً جديداً متعدد الأقطاب آت لا محالة. وعلى ذلك بات من الصعب أن تنفرد الولايات المتحدة باتخاذ القرارات العالمية دون العودة إلى قوى عظمى كروسيا والصين. خاصة وإن بداية العقد الأول من القرن الحالي كانت قد استهلت بظهور رغبة روسية بالدخول في منافسات إعادة صياغة النظام الدولي لتؤسس بذلك مدخلاً رصيناً لمرحلة موازنة حقيقية لأهداف سياستها الخارجية من حيث المكاسب والخسائر.

إن "الشراكة الاستراتيجية" مع الولايات المتحدة على أثر أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١ وما فرضته الولايات المتحدة من نظام عالمي جديد وعولمة في السياسة والاقتصاد والإرهاب، لا ينفي وجود تناقضات أو خلافات بينهما بشأن قضايا عدة، انطلاقاً من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على ما تعده مساساً بأمنها القومي. إذ أن مظاهر التوتر بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة ما تزال قائمة، ويرجع البعض ذلك إلى سببين: أولهما توجه روسيا الاتحادية إلى مزيد من الواقعية لصلابة الحليف المضاد في المسائل الكبرى والصغرى. وثانيهما إن الولايات المتحدة لم تكن تنظر إلى روسيا كشريك، وإنما كمنافس محتمل يجب منع إحيائه، بل يجب استغلال كل فرصة لإضعافه، ويتضح ذلك عن طريق عدم توقف الولايات المتحدة عن بناء قدراتها العسكرية، وانسحابها من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، وتكثيف جهودها لتطوير نظام دفاع صواريخ عالمي، هذا فضلاً عن تشجيعها لحلف الناتو لزيادة توسيعه شرقاً.

وبذلك أدركت روسيا أن انتهاء الحرب الباردة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية لن يُزيل حالة العداء السحيق المتأصّل والمستحكم في قوالب أيديولوجية وسياسية وتنافسية بينهما، وأن سياسة الولايات المتحدة تجاهها لم تكن يوماً يُراد لها تأصيل الثقة البينية أو إقامة تعاون مشترك؛ فروسيا بالنسبة للأمريكيين لم تكن شيئاً غير "إمبراطورية الشر" كما سمّاها رونالد ريغن،

لذا فإن الروس ومن واقع خبرة سياسية عتيدة بدأوا بشكل عملي في تجسير علاقاتهم الخارجية (على أسس براغماتية بحتة) مع قوى سياسية واقتصادية دولية وإقليمية أخرى وبالذات مع دول الجوار، بعدها وسيلة لترميم علاقات روسيا مع تلك القوى من ناحية، واكتساب شركاء وأصدقاء جدد في مناطق عدة ومهمة على مستوى العالم من ناحية أخرى، وهو ما توضح جلياً عن طريق الزيارات التي قام بها الرئيس (فلاديمير بوتين) أثناء فترة رئاسته الأولى، أو كبار المسئولين في الحكومة الروسية إلى دول عدة، مثل: الصين، والهند، وكوريا الشمالية، وكوبا، واليابان، وإيران. تلك السياسة التي وصفت من قبل عدد من الباحثين الروس على إنها (استراتيجية متعددة الاتجاهات)، وهي لا تعني: تراجعاً عن اندماج روسيا في المجتمع الغربي بقدر ما تعني إقامة علاقة أكثر واقعية بين الطموحات والموارد المحدودة، مع عدم الرغبة في المواجهة مع الغرب، فضلاً عن محاولة لعب دور مهيمن لروسيا على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن عن طريق أساليب أكثر مرونة. وقد عدت هذه الاستراتيجية من قبل هؤلاء الباحثين بمثابة محاولة لإيجاد طريق ثالث في العلاقات الدولية لا يسعى للاندماج مع الغرب، ولكنه في الوقت نفسه لا يسعى للمواجهة معه.

وشهدت السياسة الروسية في الآونة الأخيرة تفعيلاً ملحوظاً، حيث أبدت درجة عالية من الاستقلالية في العديد من القضايا والمواقف الدولية والإقليمية، بدءاً من موقفها المعارض للحرب ضد العراق، وتهديدها باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق، وتوقيع الإعلان الثلاثي الفرنسي – الألماني – الروسي ضد الحرب في العاشر من شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٣. وكذلك رفضها وقف العمل في مفاعل (بوشهر) النووي الإيراني إلا بموجب قرار دولي يؤكد على تنفيذ إيران لبرنامج تسلح نووي سري، وتأكيدها على أن أي معلومات بهذا الخصوص تأتي من الولايات المتحدة يجب أن يراجعها خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة ويتحققوا منها ويؤكدوا صحتها. هذا إلى جانب موقفها المعتدل من الخلاف بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول برنامج الأخيرة للتسلح النووي، ودعوتها لتسوية الأمر بالطرق السلمية، وضرورة وجود ضمانات أمنية لكوريا الشمالية، كذلك أعلن الرئيس بوتين عن رغبة روسيا في الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب. ناهيك عن النشاط الدبلوماسي الملحوظ للقيادة الروسية لاستعادة مكانتها في سوق السلاح الدولية، وفتح أسواق جديدة لها خاصة في آسيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع ((السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية/ الانتشار النووي إنموذجاً)) في: أن تكافؤ الدول العظمى يحقق التوازن الدولي، ويحول دون وقوع حرب عالمية ثالثة قادرة على تدمير البشرية بأكملها، كما أن مصالح الدول العظمى والكبرى سوف تجبر

الولايات المتحدة بعدها القطب المهيمن على النظام الدولي لتعديل سياساتها إزاء الدول الفقيرة والمهمشة في عالم الجنوب، إذ من مصلحتها استنهاض الحياة في هذه الدول كي تدعم المسار الاقتصادي العالمي، فبدون نهضة هذه الدول وتقدمها لا يمكن أن تكتمل الدورة الاقتصادية العالمية. كما إن المصالح الاقتصادية تقتضي أن تتم حماية التجارة والبحار وسلامة السير فيها، ونبذ الحروب.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تصب في خانة العلاقات الأمريكية – الروسية فيما تتركه من أثر كبير في العلاقات الدولية سواءاً كان ذلك باتجاه التعاون والتحالف أم الصراع والتنافس، وذلك بسبب طبيعة السياسة الاستراتيجية للإدارة الأمريكية في قيادة النظام الدولي، والتي جاءت بعد امتلاك الولايات المتحدة لعناصر القوة غير المسبوقة تاريخياً، والتي أحدثت فجوة كبيرة بينها وبين القوى الكبرى في العالم، كذلك أيضاً لكون روسيا الدولة الأكبر مساحة في العالم، والقوة النووية الثانية عالمياً والقوة الاقتصادية الرابعة عالمياً وطموحها يتجدد ويتجه نحو العودة إلى القطبية العالمية، عن طريق تحديد مواقف واضحة من القضايا الدولية.

مشكلة الدراسة:

شهدت السياسة الخارجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة في العام ١٩٩١، عملية إعادة هيكلة، والتي أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، إذ اعتمدت تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تمتلكه من قوة وبمقدار ما حققته تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية. وفي هذا الإطار سعت روسيا الاتحادية ولا تزال إلى تصحيح الخلل في التوازن بينها وبين الولايات المتحدة للوصول إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة إلى حد ما ضمن نظام عالمي متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والتفرد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

إن السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية تنطلق من أسس واقعية براغماتية، وبما ينسجم مع مقتضيات مصالحها السياسية والاقتصادية، وبما يضمن أمنها القومي، وهذا ما ينطبق على مواقفها من القضايا الدولية كافة، وقضايا منع الانتشار النووي تحديداً، فهي تتعامل مع تلك القضايا ليس من منطلق ما تخلفه تلك القضايا والأزمات من آثار في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، والذي من المفترض أن تدعمه بعدها واحدة من الدول الكبرى المؤسسة له، وإنما من منظور ما تشكله تلك القضايا من مكاسب خدمة لأهداف سياستها الخارجية.

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من فكرة مركزية قوامها: إن تخلي روسيا الاتحادية عن خيار المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الحرب الباردة لخدمة أهدافها الآنية

والمستقبلية، وبما يدفع نحو تحويل قضايا الانتشار النووي المطروحة على بساط المفاوضات الدولية إلى أوراق رابحة خدمة لأهداف سياستها الخارجية على المدى الاستراتيجي.

منهجية الدراسة:

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أية ظاهرة أو إشكالية، لا سيما في مجال الدراسات الإنسانية تحديد الأداة المنهجية لتكون وسيلة للوصول إلى نتائج منطقية بصددها كون المنهج ما هو إلا الطريقة التي توصل الباحث إلى حقيقة ما، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تفضي إلى حل مشكلة معينة.

فقد استندت الدراسة إلى المناهج التقليدية والمعاصرة، وذلك في محاولة للاستفادة من خصائص كل منهج في وقت واحد، منطلقين في ذلك من مبدأ التكامل المنهجي الذي يتصف بـ(الشمول) من حيث قدرته على احتضان كل ما له صلة بمتطلبات البحث العلمي المتكامل، وهو ما حتم علينا اتباع (المنهج التاريخي) وأخذه بعين الاعتبار ولو بصورة نسبية جداً، فضلاً عن اعتمادنا (المنهج الوصفي) الذي ساعدنا كثيراً على وصف الوضع الروسي دون أن نبتعد عن (المنهج التحليلي) الذي ساعدنا في تحليل التصريحات والتحركات الروسية، فضلاً عن اعتمادنا على منهج صنع القرار والتحليل النظمي.

هيكلية الدراسة:

قمنا بتبويب هذه الدراسة إلى أربعة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات. خصصنا **الفصل الأول**، منها: لدراسة تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور روسيا الاتحادية، وتناول المبحث الأول منه: عوامل التفكك الاتحاد السوفيتي، ثم نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي في مبحث ثاني، وفي المبحث الثالث وهو (الأخير) في هذا الفصل خصصناه لمناقشة أزمات روسيا الاتحادية خلال المرحلة الانتقالية، والتي غطت عقد التسعينات من القرن الماضي.

أما **الفصل الثاني** منها: فقد تم تخصيصه لدراسة مقومات الدولة الروسية، بما تتضمنه من مقومات طبيعية واقتصادية وعسكرية في مبحث أول، ثم تناولنا هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية في مبحث ثاني. وكان المبحث الثالث من هذا الفصل قد خصص لدراسة أهداف السياسة الخارجية الروسية.

وفي **الفصل الثالث:** قمنا باختيار ثلاث قضايا دولية راهنة، وناقشنا موقف روسيا الاتحادية منها، ففي المبحث الأول من هذا الفصل: تناولنا موقف روسيا الاتحادية من مكافحة الإرهاب، ثم موقفها من قضية نشر منظومة الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ في مبحث ثاني، وكان المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل قد خصص: لمناقشة موقف روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً.

أما **الفصل الرابع**: وهو الأخير فقد خصصناه: لبحث انموذج الدراسة المتمثل بـ(الانتشار النووي)، والذي قسم إلى ثلاث مباحث: اختص المبحث الأول من هذا الفصل بموقف روسيا الاتحادية من الانتشار النووي، ثم انموذجي الدراسة المتمثلان بالبرنامجين النوويين: الإيراني والكوري الشمالي والموقف الروسي منهما في مبحثين متتاليين. وأخيراً تنتهي الدراسة بخاتمة واستنتاجات.

ونسأل الله أن نكون قد وفقنا في مسعانا هذا وهو الموفق دوماً وأبداً.

المصادر

أولاً: الوثائق

- **الدستور الروسي**

ثانياً: الكتب العربية

١. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، ٢٠٠٩.

٢. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الواحد والعشرين، الطبعة الأولى، مكتبة طرابلس، طرابلس، ١٩٩٥.

٣. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤. أحمد حسون محمد السامرائي، جغرافية أوربا: دراسة في الجغرافية الإقليمية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٢.

٥. أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن، الطبعة الأولى، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

٦. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨.

٧. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: الحقائق والمفاهيم الأساسية، الطبعة الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٨. أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.

٩. أمين شلبي، أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية، عالم الكتب، ٢٠٠٥.

١٠. أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.

١١. بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث استراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

١٢. جمال عبد الملك، الاستراتيجية في العصر الذري من الردع إلى حرب النجوم، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧.

١٣. جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١.

١٤. حسن بكر أحمد، إدارة الأزمة الدولية، نحو بناء نموذج عربي في القرن الواحد والعشري، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٥. حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة ي ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

١٦.حسين آغا وآخرون، الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو، سلسلة دراسات ستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
١٧.حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.
١٨.حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضائها الآسيوي، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (٨٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
١٩.حيدر غيبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٥.
٢٠.خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.
٢١.دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
٢٢.رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
٢٣.رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، ٢٠٠٦.
٢٤.ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني، وتداعياته الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
٢٥.سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
٢٦.سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، بلا سنة.
٢٧.سعيد عبد الحكيم زيد، مأساة القوقاز المسلمة وملحمة الشيشان الصامدة: الجذور والأسباب، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٨.شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.
٢٩.صادق الأسود، علم لاجتماع السياسي، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٧٣.
٣٠.ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢.
٣١.عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، ٢٠٠٩.
٣٢.عبد القادر محمد فهمي، المدخل لدراسة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد،٢٠٠٤.
٣٣.عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول والخصائص المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٧.
٣٤.عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية: دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيكس والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا سنة.

٣٥.عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠.
٣٦.علي صبيح، الصراع الدولي في نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.
٣٧.علي عبد الرحمن الطيار، انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والشيشان، الطبعة الأولى، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤٢٢هـ.
٣٨.علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد، ٢٠١٠.
٣٩.علي محمد المياح، السياسة الروسية والموقع الجغرافي العربي، في العرب والقوى العظمى: العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٧.
٤٠.فكتور ليبيد، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية، سلسلة محاضرات الإمارات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩.
٤١.قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣.
٤٢.كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٧.
٤٣.لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
٤٤.مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مكتبة السنهوري، بغداد، ١٩٩١.
٤٥.مازن إسماعيل الرمضاني، القوى الدولية الجديدة والعرب في النظام الدولي الجديد، في النظام العالمي الجديد ومخاضاته، تحرير: باسل البستاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.
٤٦.مجدي كامل، الأسرار النووية من اكتشاف الذرة حتى خروج المارد من القمقم وكارثة بقاء العرب خارج النادي النووي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٨.
٤٧.مجموعة باحثين، احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٤٨.مجموعة باحثين، النظام الدولي الجديد ومخاضاته، تحرير باسل البستاني وآخرون، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢
٤٩.محمد الحسيني، مأساة الشيشان، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.
٥٠.محمد الحمادي وآخرون، الجغرافية السياسية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، دمشق، ٢٠٠٧.
٥١.محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي: جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي العام: دراسة تأصيلية مقارنة، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١.
٥٢.محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الطبع الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٢.
٥٣.محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

٥٤.محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
٥٥.محمود إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية دور الجيو سياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، شركة المطابع النموذجية، عمان، ١٩٨٢.
٥٦.محمود إسماعيل محمود، مشكلات دولية معاصرة، الجزء الأول، مكتبة نهضة الشرق، مصر، ١٩٨٢.
٥٧.محمود عبد الرحمن، تاريخ القوقاز: نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي، الطبعة الثانية، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠.
٥٨.مروان إسكندر، الدب ينقلب نمراً: روسيا الولادة الجديدة، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، ٢٠١١.
٥٩.مصطفى محمد أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
٦٠.ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.
٦١.منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب: التآلفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في لقرن الواحد والعشرين: الإقليم الآسيوي نموذجاً، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
٦٢.موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٤.
٦٣.موسى الزعبي، المشهد الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦.
٦٤.موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غورباتشوف ١٩٦١-١٩٩١، الطبعة الأولى، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥.
٦٥.موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ٢٠٠٩.
٦٦.ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات المستقبل، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (٢٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
٦٧.ناظم عبد الواحد جاسور، الأزمة البلقانية، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (٣١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٦٨.نجيب بن عمر عوينات، القانون الدولي النووي والطاقة النووية، الطبعة الأولى، مؤسسة حماة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
٦٩.نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣.
٧٠.نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الامبراطورية، المكتبة لدولية، الطبعة الأولى، بيروت، بدون سنة.
٧١.نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

٧٢. هنري حاماتي، منطق الذئب: مباحث سياسية، بيروت، ٢٠٠١.
٧٣. وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما: المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.
٧٤. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وآفاقه المستقبلية، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠.

ثالثاً: الكتب المترجمة

١. أ.ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: يوسف كامل ديب، ود. هاشم حمادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الثقافي لطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٧.
٢. إينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين، مخاوف ومخاطر جديدة، ترجمة: أنطوان أبو زيد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧.
٣. بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
٤. برايان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٥. تشارلز ميتشيل، سلسلة جواز سفر روسيا: دليلك إلى المعاملات التجارية والعادات وقواعد السلوك الروسية، ترجمة: شويكار زكي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٦. جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
٧. جورج بيركوفيتش وآخرون، الامتثال العالمي استراتيجية للأمن النووي، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥.
٨. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الطبعة الأولى، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٩. راي تقية، إيران الخفية، أيهم الصباغ، الطبعة العربية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠.
١٠. رسلان حسبولاتوف، المواجهة الدامية، شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتي، ترجمة: أبو بكر يوسف، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.
١١. روبين فروست، الإرهاب النووي بعد الحادي عشر من سبتمبر، الطبعة العربية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨.
١٢. ريتشارد هاس وميجان اوسوليفان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجي، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٣. سكوت رتير، استهداف إيران، ترجمة أمين الأيوبي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧.
١٤. عبد العزيز السعيد وآخرون، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، ترجمة: نافع أيوب لبس، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩.
١٥. فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، بلا سنة.

١٦.فيلاتشيلاف شرونين، خبايا الانهيار: المخابرات الأمريكية والسوفيتية ونابض البيرويسرويكا الخفية، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، والدكتور جمال الأسعد، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨.
١٧.اللجنة المعينة بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
١٨.ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.
١٩.ليونيد مليتشين، تاريخ روسيا الحديث من يلتسين إلى بوتين، ترجمة وإعداد: طه الولي، الطبعة الأولى، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠١.
٢٠.مجموعة باحثين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هبة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.
٢١.مجموعة باحثين، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، الطبعة الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.
٢٢.مجموعة باحثين، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
٢٣.مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
٢٤.مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
٢٥.مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
٢٦.مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.
٢٧.مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.
٢٨.مجموعة باحثين، التقييم الاستراتيجي، تحرير: زلمي خليل زاد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.
٢٩.مجموعة مؤلفين، الشعوب الإسلامية في القفقاس وروسيا وآسيا الوسطى، ترجمة: طه عبد الواحد، الطبعة الأولى، علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ٢٠٠٦.
٣٠.محمد رضا جليلي وكيلينر، جيو–سياسية آسيا الوسطى، ترجمة: علي مقلد، الطبعة الأولى، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ٢٠٠١.
٣١.مصطفى أنطاكي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ٢٠٠٨–٢٠٠٩، ترجمة: طلال محرز إسماعيل، مركز الدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠١٠.
٣٢.ميشيل هيلير، السكرتير السابع والأخير: نشوء وانهيار الامبراطورية الشيوعية، ترجمة: نظير جاهل وحسن الضيقة، الطبعة الرابعة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٦.

٣٣.يفجيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، تعريب: عبد الله حسن، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤.
٣٤.يفجيني بريماكوف، حقول ألغام السياسة، ترجمة: عبد الله حسن، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٨.

رابعاً: البحوث والدراسات

١. إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط: أية عودة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٢. إبراهيم نوار، إيران ودبلوماسية الغاز، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠.
٣. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية: محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٤. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣١) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨.
٥. أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٦. أحمد إبراهيم محمود، تطورات خفض التسلح: إزالة مخلفات الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣.
٧. أحمد دياب، التحدي الديمغرافي للقوة الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٨. أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٧.
٩. أحمد دياب، زيارة الرئيس بوتين للهند: الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٣) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١.
١٠.أحمد سيد أحمد، البرنامج النووي الكوري ونظام من الانتشار، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠١٠.
١١.أحمد طه محمد، التفكك الدولي والنظام العالم الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.
١٢.أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة النووية الكورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١.
١٣.أحمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١.
١٤.أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.

١٥.إسراء شريف الكعود، إشكالية منظمة الأمم المتحدة وكيفية إصلاحها، مجلة قضايا دولية، العددان (٢٣ و٢٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.
١٦.أماني محمود فهمي، الاتحاد السوفيتي وأوبا الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٩) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠.
١٧.أماني محمود فهمي، الانتخابات البرلمانية والتحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسية الدولية، العدد (٩٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩.
١٨.أماني محمود فهمي، مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي وأزمة ناجورنوكارباخ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.
١٩.أمجد زين العابدين طعمة، الموقف الأوربي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٠)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
٢٠.أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية ٢٠٠٠-٢٠٠٨، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
٢١.بهي الدين الرشيدي، المأزق الداخلي في الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٥) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١.
٢٢.بول. ف. باور، القضايا النووية في الشرق الأوسط، سلسلة أوراق شهرية، العدد (٢)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٦.
٢٣.ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات لنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.
٢٤.جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (١٠٢)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦.
٢٥.جمال علي الزهران، الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العد (١٢٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥.
٢٦.جميل مطر، تطويع الخصم، الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٧.جورج فريدمان، مبدأ مديفيديف والاستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
٢٨.جينادي زيوغانوف، روسيا في النظام العالمي الجديد، ترجمة وسن عبد لله، مجلة الدراسات السياسية، العدد (١٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٢٩.حسين طلال مقلد، روسيا والاتحاد الأوربي: عوائق الشراكة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.
٣٠.حسين علي الجميلي، مستقبل العلاقات الروسية مع الجمهوريات الإسلامية (السوفيتية سابقاً) الفرص والقيود، المجلة القطرية للعلوم السياسية، العدد (٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٣١.خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

٣٢.رعد قاسم العزاوي، الاتفاقية الأمريكية الروسية الجديدة ستارت ٢: رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٠)، ٢٠١٠.
٣٣.روبرت فريد مان، العلاقات الروسية الإيرانية في عقد التسعينات، مجلة دراسات سياسية، العدد (٧)، بيت الحكمة، ٢٠٠١.
٣٤.زبيغينو بريجنسكي، أجندة للناتو نحو شبكة أمنية عالمية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد (٤١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
٣٥.ساجي أوما لانوفا، صراع الشركات متعددة الجنسية من أجل مصادر مواد الخام في روسيا، مجلة الحكمة، العدد (١٥)، بغداد، ٢٠٠٠.
٣٦.سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
٣٧.سعد حقي توفيق، العوامل المؤثرة في سباق التسلح الأمريكي السوفيتي في الثمانينات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣ و ٤(مزدوج)، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
٣٨.سعد حقي توفيق، انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٢٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
٣٩.سهيلة عبد الأنيس محمد، ملف إيران النووي: دراسة في الموقف الدولي من التطورات الأخيرة، الحدث السياسي، العدد (٧)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠.
٤٠.سلام جبار شهاب، الأزمة الاقتصادية الأمريكية العالمية والتطلع الكوني الأمريكي، مجلة قضايا سياسية، العدد (٢٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.
٤١.السيد أمين شلبي، الحرب الباردة: سنوات التحول ١٩٨٠–١٩٨٨، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٩) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥.
٤٢.سيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا: الأهداف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٤٣.سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟، دراسات ستراتيجية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
٤٤.طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.
٤٥.عادل عبد الصادق، روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٤٦.عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.
٤٧.عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي، دراسات ستراتيجية، العدد (١٤٧)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
٤٨.عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، دراسات ستراتيجية، العدد (١٦١)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١.

٤٩. عبد السلام البغدادي، الأقليات الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية: تداعيات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة الدراسات الدولية، العدد (٢)، دار الجماهير للصحافة، ١٩٩٣.
٥٠. عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٥١. عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية الوطن العربي: دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفيتي–الروي تجاه الوطن العربي، في العرب والقوى العظمى، العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨.
٥٢. عبد المنعم المشاط، لنظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩.
٥٣. عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٥٤. عبد الوهاب القصاب، روسيا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي: صراع أم تعاون، مجلة دراسات سياسية، العدد (٩)، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
٥٥. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيراني، مجلة دراسات دولية، العدد (١٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
٥٦. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، من الحرب العالمية إلى الحرب الباردة إلى حرب أفغانستان، مجلة الحكمة، العدد (٢٣)، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
٥٧. علي حسين باكير، سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠.
٥٨. عمرو عبد العاطي، أوكرانيا وجورجيا: أزمات في منطقة الجوار، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩.
٥٩. فاطمة غلمان، النظام النووي والكيل بمكيالين، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
٦٠. فوزي درويش، نحو إخلاء آسيا الوسطى من السلاح النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤١) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.
٦١. لطفي الخولي، الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.
٦٢. لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة: انعكاس الانتخابات الرئاسية على سياسة الدولة داخلياً وخارجياً، المجلة السياسية والدولية، العدد (١١)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٦٣. مارك لنج، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط، ترجمة حسين شلوشي وآيات شحرور، مجلة حمورابي، العدد الأول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١.
٦٤. ماري بث بيكيتاين، الأسلحة النووية الكورية الشمالية: القضايا التقنية، ترجمة: د. ستار جبار علاوي، سلسلة دراسات مترجمة، العدد (٤١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

٦٥.مازن البندك، هكذا انهارت الدولة السوفيتية، مجلة الجيل، العدد (١٠)، المجلد ١٢، مؤسسة الجيل للصحافة، ١٩٩١.
٦٦.مايكل سلاكمان، إشارات للمرونة حول القضية النووية الإيرانية، ترجمة: حلى عبد الرضا عيدان، أوراق عربية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
٦٧.مجموعة باحثين، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (١٠٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٦٨.محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد الأول، بيت الحكمة، ١٩٩٩.
٦٩.محمد إبراهيم شاكر، معاهدة منع الانتشار النووية: تحديات المراجعة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠.
٧٠.محمد أسامة محمود عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.
٧١.محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٧٢.محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.
٧٣.محمد رفعت الإمام، العلاقات الروسية – الجورجية بين أزمة بانكيسي والدور الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.
٧٤.محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.
٧٥.محمد سيد أحمد، لماذا انهار الاتحاد السوفيتي؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.
٧٦.محمد عادل، مسلمو روسيا ومشاريع الاستقلال، مجلة البيان، العدد (٣)، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٧٧.محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٧٨.محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية: مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات ستراتيجية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٧٩.محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٨٠.مراد إبراهيم الدسوقي، روسيا والتركة العسكرية للاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.
٨١.مراد بطل شيشاني، الشيشان والحركة الإسلامية بعد ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٩) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

٨٢.معتز محمد سلامة، مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣.
٨٣.مغاوري علي شلبي، الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
٨٤.منذر عبد المجيد البدري، صورة التغيير في خارطة العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (٤)، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧.
٨٥.منعم صاحي العمار ونزار إسماعيل الحيالي، سباق التسلح التقليدي في الشرق الأوسط بعد أم المعارك، العدد (١٢)، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة آفاق، ١٩٩٥.
٨٦.منعم صاحي العمار، إيران قابلية التكون من جديد: رؤية جيوستراتيجية محققة في الاستجابة الإيرانية لحقائق التغير الدولي والإقليمي، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (١٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
٨٧.منعم صاحي العمار، التوجه الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية: نظرة في جيوستراتيجية الموقف، العدد (٢)، دار الجماهير للصحافة، ١٩٩٣.
٨٨.منعم صاحي العمار، النظام الدولي الجديد: قراءة في التغير الانتكاسي، في أثر المتغيرات الدولية: رؤية مستقبلية، الجزء الثالث، الطبع الأولى، منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ١٩٩٥.
٨٩.مي عبد الرحمن غيث، أمريكا وكوريا الشمالية: أي مستقبل للعلاقة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٩.
٩٠.مي قابيل، تكلف الفساد في روسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٣) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١.
٩١.نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.
٩٢.نبيه الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٦) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.
٩٣.نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.
٩٤.نبيه الأصفهاني، حكومة بريماكوف في مواجهة المأزق الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٤) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨.
٩٥.نبيه الأصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٥) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١.
٩٦.نبيه الأصفهاني، روسيا الاتحادية في مواجهة تحديات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.
٩٧.نزار إسماعيل الحيالي، الاستراتيجية العسكرية الروسية وإشكالية التحول من الهجوم إلى الدفاع، أوراق استراتيجية، العدد (٦٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

٩٨.نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.
٩٩.نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأوو – أطلنطية: بين المصالح لوطنية والشراكة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.
١٠٠. نورهان الشيخ، العلاقات الروسية– الأمريكية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات ستراتيجية، كراسات ستراتيجية، العدد (٢٠٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠.
١٠١. نورهان الشيخ، روسيا.. الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١.
١٠٢. نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨١) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠.
١٠٣. هبة جمال الدين، الدور الروسي للمهاجرين الروس في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١.
١٠٤. هدى عوض، اللغز الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٧.
١٠٥. ولاء علي البحيري، إيران واتفاق تبادل اليورانيوم: سياسة كسب الوقت، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠١٠.
١٠٦. وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
١٠٧. يسرى أحمد عزباوي، المباحثات السداسية للأزمة النووية الكورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤.

خامساً: المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية

١. داود هاشم داود، روسيا والدور العالمي المرتقب، حلقة نقاشية، العدد (٦٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٢. عادل محمود مظهور، النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي وأثره على الأمن العربي، المؤتمر السنوي لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١/١٠/٣٠.
٣. قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، حلقة نقاشية، بيت الحكمة.
٤. مجموعة باحثين، ندوة الأزمة الروسية، تحليل في ضوء معطيات الاقتصاد السياسي، مجلة الحكمة، العدد (٦)، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.
٥. نورهان الشيخ، عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٠، ١٩٩٨.

سادساً: التقارير

١. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤

٢. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥
٣. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦
٤. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

سابعاً: المصادر الأجنبية

1. The Constitution of the Russian Federation: http://www.department.bucknell.edu/russian/const/ch1.htm1

ثامناً: المواقع الألكترونية

http://www.ar.wikipedia. org
http://www.Islamicnews.net
http://www.alriyadh.com
http://wwwislammemo
http://www.alar.ws/index
http://hassantawalbh.elphblog.com
http://www.lebarmy.org
http://www.bintnet.com
digital.ahram.org.eg
cvnnews.net
http://www.flying.com
http://master2010.maktooblog.com
http://www.lebarmy.org
http://wwwalbainaha.com
khmaq@hotmail.com
http://www.realite.eu.org
http://www.aljazeera.net
http://www.arabic.military
http://alasr.we
http://www.egynews.net
http://www.saotalissar.org
http://www.elphbolog.com
http://www.department.bucknell.edu/rssian
http://www.Islamicnews.net

شكر وتقدير...

أول ما يجب أن يشكر دون سواه، هو الله جلت قدرته في علاه، الذي أنعم علينا بنعمة العقل وأرشدنا إلى دالة الصواب.

يطيب لي وأنا انتهي من إعداد هذه الدراسة، أن أتوجه بالشكر والامتنان الخالصين إلى الأستاذ الدكتور (منعم صاحي العمار)، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه من توجيهات وإرشادات قيمة جداً أنارت لي طريق الدراسة حتى وصلت إلى غايتها المرجوة، وأظهرتها بهذا الشكل، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما إنه من دواعي الوفاء والأمانة أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى رئاسة وأساتذة قسم الاستراتيجية، حيث كانوا الدليل الموجه لطلبة القسم، فلهم مني وافر التقدير والاحترام.

وأحب أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة الكلية، وأخص بالذكر منهم: أخي وأستاذي العزيز الدكتور (قاسم محمد عبد الدليمي)، لما قدمه لي من توجيه، وما زودني به من مصادر حديثة من مكتبته الخاصة، فجزاه الله خير جزاء.

كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الذين أفادوا الرسالة بالقراءة الناقدة، أساتذتي الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على قبول مناقشة الرسالة وتقويمها بما لديهم من خبرة علمية، وبما قدموه من ملاحظات أغنت الرسالة .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفات مكتبة كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، وأخص بالذكر منهم: السيدة (صباح).

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة في مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، وأخص بالذكر منهم: (الدكتورة ابتسام العامري، والدكتور عامر هاشم عواد، والدكتور عيسى الجنابي) ومنتسبات مكتبة مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، السيدتان: (ليلى و فاطمة).

وختاماً يطيب لي أن أتوجه بشكري وتقديري إلى أخوتي وزملائي في مرحلة الماجستير، وأخص بالذكر منهم: (زهراء، وعمر، وعاصم، وحيدر). وإلى كل من ساعدني وقدم لي النصح، وأسال الله العلي القدير أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم. انه سميع مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله وصحبه الطيبين الطاهرين إلى يوم الدين.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحثة ...

خلاصة ...

أدخل انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن الماضي، العالم عامة، في إطار ما أصبح يعرف بالنظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد، وأدى إلى تحول شامل لمجموعة من المبادئ والمفاهيم والمواثيق الأممية التي تضبط مسار العلاقات الدولية بين الدول. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا الوريث الشرعي الوحيد له، فحصلت على مقعده في مجلس الأمن لأنها كبرى الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية. ويجد الكثير من المختصين بالشأن الروسي أن تلك الدولة التي كانت في يوم من الأيام قلبا للاتحاد السوفيتي باتت على أعتاب استعادة هيبتها المنزوعة واسترداد أمجادها على أكثر من صعيد، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، سيما بعد التحسن الاقتصادي الكبير الذي شهدته روسيا، وإعادة ترميم الصناعة العسكرية الروسية بشكل يضاهي السابق، صناعة وتصديرا.

وخلال الفترة التي غطت عقد التسعينات من القرن الماضي، سعت روسيا إلى طمأنة الغرب إلى نواياها من خلال سياسة تقديم التنازلات من طرف واحد، لاعتقادها آنذاك بأن موالاتها للغرب، لغرض الحصول على المساعدات الاقتصادية، هي السبيل الأمثل لتخليص روسيا من الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها، إلا أن هذه السياسة فشلت في تحقيق أهدافها، لأن الغرب سعى بكل جهده لإضعاف روسيا، فقد عملت الولايات المتحدة حينها على احتواء روسيا من خلال إيجاد رأي عام بأن روسيا كالاتحاد السوفيتي تمثل تهديداً لأوربا الشرقية، كحجة لتوسع حلف شمال الأطلسي من جهة الشرق. كما عملت الولايات المتحدة على جس نبض روسيا وذلك من خلال توجيه ضربات موجعة لحليفتها التقليدية صربيا في عام ١٩٩٩. كما وحثت الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي بشدة على تقبل الإستراتيجية الجديدة خلال قمة واشنطن في أبريل/نيسان من عام ١٩٩٩، والتي ارتكزت على أساسين: **أولهما**، زيادة القدرة على انتزاع حزام الفراغ العسكري الذي ظهر في دول شرق ووسط أوروبا ودول البلقان في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، وذلك عن طريق توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً. **وثانيهما**، سحب الغطاء الدفاعي من حلف شمال الأطلسي تماماً وتحويله لمجرد أداة في يد الولايات المتحدة لاستعراض هيمنتها وتدخلها السافر في الشؤون الداخلية لدول تقع خارج المنطقة الدفاعية للحلف. ثم جاء الانسحاب الأمريكي من معاهدة الصواريخ البالستية لعام ١٩٧٢، على الرغم من المعارضة المتكررة لروسيا لذلك الإجراء. وقامت الولايات المتحدة علناً بإجراء التجارب والبحث وتطوير تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ونشر أسلحتها كلما يحين الوقت.

وحيث أن العامل الاقتصادي يعد بمثابة الركيزة الأساسية التي يجب أن تستند إليها الدولة في بناء قوتها الذاتية إذا ما أرادت لنفسها ذلك، حيث تكمن قوة الدولة في اقتصادها. فقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد تسلمه السلطة في انتخابات عام ٢٠٠٠، أن روسيا لا يمكنها استعادة

مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وبإمكانها الاعتماد على مواردها الذاتية وان تتوقف تماماً عن طلب أية مساعدات من الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى. وبالفعل تحسن أداء الاقتصاد الروسي بل إنه حقق طفرات اقتصادية هائلة، وقد كان لهذا تأثيره المباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى (G8) في حزيران ٢٠٠٢.

وعلى أثر هذا التحول الاقتصادي المهم الذي شهدته روسيا، قدم بوتين عدة مبادئ جديدة لسياسة روسيا الخارجية تدور حول تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، مع العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. وظهر ذلك بشكل واضح في وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية التي أقرت في ٢٠ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٢، وقد أضاف بوتين ثلاث عناصر جديدة لمبدأ السياسة الخارجية الروسية، **أولها:** أنه إذا استمر توسع حلف الأطلسي شرقاً فروسيا ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول. **وثانيها:** أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها، **وثالثها:** أن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

وقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن السياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية، حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية. وفي إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة، كما كان عليه الحال في ظل الاتحاد السوفيتي، ولا التبعية، كما كان عليه الحال في فترة الرئيس بوريس يلتسين.

وبدأت روسيا تسعى لاستعادة دور الاتحاد السوفيتي الضائع محاولة تحقيق توازن بين المعارضة التدريجيّة الليّنة إزاء التوسّع الظاهر لحلف شمال الأطلسي في مناطق نفوذها السابقة، وبين المحافظة على علاقتها الحسنة بالولايات المتّحدة وكل من ألمانيا وفرنسا. وتوّج التعاون الروسي الغربي بالتحالف الدولي ضدّ الإرهاب إبّان أحداث سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، حيث وقفت روسيا جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وقدّمت جميع المساعدات اللازمة لها في إطار مكافحة الإرهاب. إذ أدركت القيادة الروسية أنّ أمامها فرصة سياسية لا تعوّض من أجل إعادة ترتيب العديد من الملفات وفقا لمصالحها. وكان الأمر يتطّلب منها إظهار التضامن الكامل مع الولايات المتحدة وإبداء الرغبة في التعاون معها لمكافحة الإرهاب الذي كانت تشكو منه، خاصة في الشيشان، كما كان عليها مساعدة الولايات المتحدة في الحصول على تسهيلات في دول آسيا الوسطى، لاسيما في أوزبكستان وطاجيكستان.

ومن جانب أخر كانت روسيا تدرك أن توسع النيتو شرقاً يستهدفها في المقام الأول وأنها ستكون هدفاً في هذا التوسع. فبدأت بمقاومة الاستراتيجية الأمريكية في توسع النيتو فعملت على بقاء دول الكومنولث المستقلة بعيدة عن نفوذ النيتو ونفوذ السياسة الأمريكية، وعززت روابطها مع دول

الكومنولث المستقلة ووقعت معها اتفاقيات تعاون اقتصادي خاصة تلك المتعلقة بتزويدها بالغاز الروسي، وعملت على التأثير عليها لمنعها من الدخول في النيتو والوقوف. وهذا ما أكدته أحداث الحرب في جورجيا التي كانت بمثابة رسالة مهمة للغرب بشكل عام ولاوكرانيا التي لديها خطط بالانضمام الى النيتو بشكل خاص أن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي أزاء تمدد النيتو صوب الشرق وخاصة حدودها الغربية. كما كان للموقف الروسي القوي حيال مشروع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ في بعض دول أوربا الشرقية، أجبر الإدارة الأمريكية للتفاوض مع روسيا حول نصب الدرع الصاروخي، فبعد تسلم الرئيس الأمريكي اوباما مهامه كرئيس قام بزيارة الى روسيا في يوليو ٢٠٠٩، وأجرى مفاوضات مع الرئيس الروسي مدفيديف في قضايا إقليمية ودولية عدة منها نصب الدرع الصاروخي، ومن خلال ما ذكرته وكالات الأنباء ان الإدارة الأميركية تعهدت بتأجيل نصب الدرع الصاروخي والتفاوض حوله لاحقاَ.

وانطلاقاً من قناعة المسؤولون الروس إن وجود عالم متعدد الأقطاب يشكل بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق المصالح القومية لروسيا وتدعيم مكانتها الإقليمية والدولية، سعت روسيا لبناء شبكة من التحالفات مع القوى الكبرى المحتمل أن تتحول إلى أقطاب عالمية خلال العقد أو العقدين القادمين مثل الصين والهند والاتحاد الأوربي، والاستفادة من هذه التحالفات لتعزيز وضعها ومكانتها الاستراتيجية، والحد من تغلغل الوجود الأمريكي في مناطق النفوذ الروسي التقليدية. أي أن أن بوتين حاول المزج بين التوجهين الأورو – أطلنطي والأوراسي الجديد في سبيكة سياسية جديدة تحقق لروسية المكانة الدولية، وتنوع البدائل من ناحية، دون أن يعني ذلك، الصدام مع الولايات المتحدة أو أوربا.

بسم الله الرحمن الرحيم

موضوع دراستنا موسوماً بـ((السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية/ الإنتشار النووي إنموذجاً)

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر من العام ١٩٩١، وظهور روسيا الاتحادية كدولة مستقلة واجهت الأخيرة تحديات واضحة على مستوى سياستها الخارجية، تمثل التحدي الأول: في كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فبانهيار الاتحاد السوفيتي تفككت مؤسساته أو على الأقل أصبحت في حالة اختراق خارجي، لذلك بات من الضروري بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وذلك كله في ظل الأوضاع والأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي بسبب التفكك.

وحيث أن روسيا كانت قد ورثت التركة الدولية للاتحاد السوفيتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج، كما ورثت أيضاً ترسانته النووية وأدوات نقلها، وهو ما تمثل في التحدي الثاني في كيفية صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع مقدرتها العسكرية، ويعترف بضعف اقتصادها، وبأنها قد هزمت في الحرب الباردة. وكيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى والالتزامات الضخمة لتلك العظمة، والتي لا تستطيع روسيا الوفاء بها.

أما التحدي الثالث، فهو التحدي الذي تزامن مع استقلال روسيا، والمتمثل في صعود قوى دولية جديدة كالاتحاد الأوربي والصين، فضلاً عن النمور الآسيوية، ومن ثم أصبح من الضروري على روسيا أن تصوغ سياسات خارجية للتعامل مع القوى الصاعدة الجديدة.

ومع كل تلك التحديات فقد عانت روسيا أيضاً خلال التسعينات من القرن المنصرم من محاولات شطب دورها العالمي، حيث كانت سياسة الولايات المتحدة تجاهها تتمثل في: العمل على إعاقة إعادة ظهور روسيا الاتحادية كقوة إقليمية مهيمنة دبلوماسياً واستراتيجياً، أو كقوة شاملة أو ند لها. حيث شهد العالم خلال هذا العقد نمطاً جديداً من العلاقات الدولية، وهو نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة التي استخدمت أسلوبها الخاص في فرض هيمنتها الدولية.

إلا أن الأمر المؤكد الذي شهده العقد الأول من القرن الواحد والعشرين يشير إلى أن قواعد اللعبة لم تعد تعطى للولايات المتحدة حق الانفراد المطلق على الساحة السياسية الدولية حتى لو كانت ذات القوة العسكرية المطلقة، فهي دائماً بحاجة إلى غطاء من التحالف. خاصة

وإنها تشهد حالياً مرحلة انتقالية غير معهودة، حيث تخوض أربع حروب معلنة إن صح التعبير، عن طريق حربها في أفغانستان منذ العام ٢٠٠١، واحتلالها للعراق في العام ٢٠٠٣، ومقاومة ومحاربة الإرهاب الدولي، وكذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي كادت أن تعصف بالاقتصاد الأمريكي الذي لم يشهد لها مثيلاً منذ ما يقارب السبعين عاماً، الأمر الذي أدى إلى إقرار الحكومة الأمريكية في الاجتماع المالي والدولي، الذي انعقد في واشنطن بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٥، داعية إلى ضرورة تعديل نظام النقد الدولي، وإعطاء الاتحاد الأوربي وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل دوراً أوسع في هذا النظام، وكذلك الدول النفطية الرئيسة، وبما يتلائم والوضع الاقتصادي العالمي الحالي وانتشاله من التدهور والانهيار، وهذه إشارة إلى أن الولايات المتحدة غير قادرة على قيادة العالم كما تتصور أو كما يحلو لها، وإن نظاماً دولياً جديداً متعدد الأقطاب آت لا محالة. وعلى ذلك بات من الصعب أن تنفرد الولايات المتحدة باتخاذ القرارات العالمية دون العودة إلى قوى عظمى كروسيا والصين. خاصة وإن بداية العقد الأول من القرن الحالي كانت قد استهلت بظهور رغبة روسية بالدخول في منافسات إعادة صياغة النظام الدولي لتؤسس بذلك مدخلاً رصيناً لمرحلة موازنة حقيقية لأهداف سياستها الخارجية من حيث المكاسب والخسائر.

إن "الشراكة الاستراتيجية" مع الولايات المتحدة على أثر أحداث ١١ أيلول وما فرضته الولايات المتحدة من نظام عالمي جديد وعولمة في السياسة والاقتصاد والإرهاب، لا ينفي وجود تناقضات أو خلافات بينهما بشأن عدد من القضايا، انطلاقاً من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على ما تعده مساساً بأمنها القومي. إذ أن مظاهر التوتر بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة ما تزال قائمة، ويرجع البعض ذلك إلى سببين: أولهما توجه روسيا الاتحادية إلى مزيد من الواقعية لصلابة الحليف المضاد في المسائل الكبرى والصغرى. وثانيهما إن الولايات المتحدة لم تكن تنظر إلى روسيا كشريك، وإنما كمنافس محتمل يجب منع إحيائه، بل يجب استغلال كل فرصة لإضعافه، ويتضح ذلك عن طريق عدم توقف الولايات المتحدة عن بناء قدراتها العسكرية، وانسحابها من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، وتكثيف جهودها لتطوير نظام دفاع صواريخ عالمي، هذا فضلاً عن تشجيعها لحلف الناتو لزيادة توسيعه شرقاً.

وبذلك أدركت روسيا: أن انتهاء الحرب الباردة بينها وبين الولايات المتحدة لن يُزيل حالة العداء السحيق المتأصّل والمستحكم في قوالب أيديولوجية وسياسية وتنافسية بينهما، وأن سياسة الولايات المتحدة تجاهها لم تكن يوماً يُراد لها تأصيل الثقة البينية أو إقامة تعاون مشترك؛ فروسيا بالنسبة للأمريكيين لم تكن شيئاً غير "إمبراطورية الشر" كما سمّاها رونالد ريغن، لذا فإن الروس ومن واقع خبرة سياسية عتيدة بدأوا بشكل عملي في تجسير علاقاتهم الخارجية (على أسس

براغماتية بحتة) مع قوى سياسية واقتصادية دولية وإقليمية أخرى وبالذات مع دول الجوار، بعدها وسيلة لترميم علاقات روسيا مع تلك القوى من ناحية، واكتساب شركاء وأصدقاء جدد في مناطق عدة ومهمة على مستوى العالم من ناحية أخرى، وهو ما توضح جلياً عن طريق الزيارات التي قام بها الرئيس (فلاديمير بوتين)، أو كبار المسئولين في الحكومة الروسية إلى دول عدة، مثل: الصين، والهند، وكوريا الشمالية، وكوبا، واليابان، وإيران. تلك السياسة التي وصفت من قبل عدد من الباحثين الروس على إنها (استراتيجية متعددة الاتجاهات)، وهي لا تعني: تراجعاً عن اندماج روسيا في المجتمع الغربي بقدر ما تعني: إقامة علاقة أكثر واقعية بين الطموحات والموارد المحدودة، مع عدم الرغبة في المواجهة مع الغرب، فضلاً عن محاولة لعب دور مهيمن لروسيا على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن عن طريق أساليب أكثر مرونة. وقد عدت هذه الاستراتيجية من قبل هؤلاء الباحثين بمثابة محاولة لإيجاد طريق ثالث في العلاقات الدولية لا يسعى للاندماج مع الغرب، ولكنه في الوقت نفسه لا يسعى للمواجهة معه.

وشهدت السياسة الروسية في الآونة الأخيرة تفعيلاً ملحوظاً، حيث أبدت درجة عالية من الاستقلالية في العديد من القضايا والمواقف الدولية والإقليمية، بدءاً من موقفها المعارض للحرب ضد العراق، وتهديدها باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق، وتوقيع الإعلان الثلاثي الفرنسي – الألماني – الروسي ضد الحرب في العاشر من شهر شباط ٢٠٠٣. وكذلك رفضها وقف العمل في مفاعل (بوشهر) النووي الإيراني إلا بموجب قرار دولي يؤكد على تنفيذ إيران لبرنامج تسلح نووي سري، وتأكيدها على أن أي معلومات بهذا الخصوص تأتي من الولايات المتحدة يجب أن يراجعها خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة ويتحققوا منها ويؤكدوا صحتها. هذا إلى جانب موقفها المعتدل من الخلاف بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول برنامج الأخيرة للتسلح النووي، ودعوتها لتسوية الأمر بالطرق السلمية، وضرورة وجود ضمانات أمنية لكوريا الشمالية، كذلك أعلن الرئيس بوتين عن رغبة روسيا في الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب، ناهيك عن النشاط الدبلوماسي الملحوظ للقيادة الروسية لاستعادة مكانتها في سوق السلاح الدولية، وفتح أسواق جديدة خاصة في آسيا، حيث استحوذت روسيا على (٢٣%) من إجمالي مبيعات العالم من الأسلحة خلال العام ٢٠١٠، لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، ولتتقدم بذلك على غيرها من الدول الغربية بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين مصدري الأسلحة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد حظيت الهند والصين بنحو (٨٥%) من الصادرات الروسية من الأسلحة. ولعل هذا يفسر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هذين البلدين.

وتكمن أهمية موضوعنا في أن: تكافؤ الدول العظمى يحقق التوازن الدولي، ويحول دون وقوع حرب عالمية ثالثة قادرة على تدمير البشرية بأكملها، كما أن مصالح الدول العظمى

والكبرى سوف تجبر الولايات المتحدة بعدها القطب المهيمن على النظام الدولي لتعديل سياساتها إزاء الدول الفقيرة والمهمشة في عالم الجنوب، إذ من مصلحتها استنهاض الحياة في هذه الدول كي تدعم المسار الاقتصادي العالمي، فبدون نهضة هذه الدول وتقدمها لا يمكن أن تكتمل الدورة الاقتصادية العالمية. كما إن المصالح الاقتصادية تقتضي أن تتم حماية التجارة والبحار وسلامة السير فيها، ونبذ الحروب.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تصب في خانة العلاقات الأمريكية – الروسية فيما تتركه من أثر كبير في العلاقات الدولية سواءاً كان ذلك باتجاه التعاون والتحالف أم الصراع والتنافس، وذلك بسبب طبيعة السياسة الاستراتيجية للإدارة الأمريكية في قيادة النظام الدولي، والتي جاءت بعد امتلاك الولايات المتحدة لعناصر القوة غير المسبوقة تاريخياً، والتي أحدثت فجوة كبيرة بينها وبين القوى الكبرى في العالم، كذلك أيضاً لكون روسيا الدولة الأكبر مساحة في العالم، والقوة النووية الثانية عالمياً والقوة الاقتصادية الرابعة عالمياً وطموحها يتجدد ويتجه نحو العودة إلى القطبية العالمية، عن طريق تحديد مواقف واضحة من القضايا الدولية.

أما إشكالية الدراسة فإنها تدور حول الإجابة عن تساؤل مهم جداً مفاده: مع تخلي روسيا الاتحادية عن خيار المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، هل تمتلك القوة والقدرة على تحقيق هدف سياستها الخارجية؟، بمعنى: هل تمكنت روسيا الاتحادية من تحويل قضايا الانتشار النووي المطروحة على بساط المفاوضات الدولية إلى أوراق رابحة خدمة لأهداف سياستها الخارجية؟.

هذا وقد شهدت السياسة الخارجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة عملية إعادة هيكلة، والتي أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، إذ تقاس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تمتلكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية. وفي هذا الإطار تسعى روسيا الاتحادية جاهدة إلى تصحيح الخلل في التوازن بينها وبين الولايات المتحدة للوصول إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة ضمن نظام عالمي متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والتفرد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. من هذا المنطلق فإن الفرضية الرئيسة التي تنطلق منها الدراسة تتمثل في: إن السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية تنطلق من أسس واقعية براغماتية، وبما ينسجم مع مقتضيات مصالحها الاقتصادية، وبما يمس أمنها القومي، وهذا ما ينطبق على مواقفها من القضايا الدولية كافة، وقضايا منع الانتشار النووي تحديداً، فهي تتعامل مع تلك القضايا ليس من منطلق ما تخلفه تلك القضايا والأزمات من آثار في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، والذي من المفترض أن تدعمه بعدها واحدة من الدول الكبرى المؤسسة له، وإنما من منظور ما تشكله تلك القضايا من مكاسب خدمة لأهداف سياستها الخارجية.

وقد استندت الدراسة إلى المناهج التقليدية والمعاصرة، وذلك في محاولة للاستفادة من خصائص كل منهج في وقت واحد، منطلقين في ذلك من مبدأ التكامل المنهجي الذي يتصف بـ(الشمول) من حيث قدرته على احتضان كل ما له صلة بمتطلبات البحث العلمي المتكامل، وهو ما حتم علينا اتباع (المنهج التاريخي) وأخذه بعين الاعتبار، فضلاً عن اعتمادنا (المنهج الوصفي) الذي ساعدنا كثيراً على وصف الوضع الروسي دون أن نبتعد عن (المنهج التحليلي) الذي ساعدنا في تحليل التصريحات والتحركات الروسية، وكذلك اعتمدنا على منهج صنع القرار والتحليل النظمي.

وقمنا بتبويب هذه الدراسة إلى أربعة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات. خصصنا الفصل الأول، منها: لدراسة تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور روسيا الاتحادية، وتناول المبحث الأول منه: عوامل التفكك الاتحاد السوفيتي، ثم نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي في مبحث ثاني، وفي المبحث الثالث وهو (الأخير) في هذا الفصل خصصناه لمناقشة أزمات روسيا الاتحادية خلال المرحلة الانتقالية، والتي غطت عقد التسعينات من القرن الماضي.

أما الفصل الثاني منها: فقد تم تخصيصه لدراسة مقومات الدولة الروسية، بما تتضمنه من مقومات طبيعية واقتصادية وعسكرية في مبحث أول، ثم تناولنا هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية في مبحث ثاني. وكان المبحث الثالث من هذا الفصل قد خصص لدراسة أهداف السياسة الخارجية الروسية.

وفي الفصل الثالث: قمنا باختيار ثلاث قضايا دولية راهنة، وناقشنا موقف روسيا الاتحادية منها، ففي المبحث الأول من هذا الفصل: تناولنا موقف روسيا الاتحادية من مكافحة الإرهاب، ثم موقفها من قضية نشر منظومة الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ في مبحث ثاني، وكان المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل قد خصص: لمناقشة موقف روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً.

أما الفصل الرابع: وهو الأخير فقد خصصناه: لبحث إنموذج الدراسة المتمثل بـ(الانتشار النووي)، والذي قسم إلى ثلاث مباحث: اختص المبحث الأول من هذا الفصل بموقف روسيا الاتحادية من الانتشار النووي، ثم إنموذجي الدراسة المتمثلان بالبرنامجين النوويين: الإيراني والكوري الشمالي والموقف الروسي منهما في مبحثين متتاليين. وأخيراً تنتهي الدراسة بخاتمة واستنتاجات كان أبرزها الآتي:

* لقد خرجت الشعوب والحكومات من الحربين العالميتين، فضلاً عن الحرب الباردة بدرس عميق ومفيد يتلخص في عدم جدوى الحروب كوسيلة لنقل الثروة من المغلوب إلى الغالب، فقد تبين بوضوح: سخف فكرة الاستفادة الاقتصادية من الحروب، وثبت: إن الفكرة القديمة التي تعد: إن الحروب تخدم الأهداف القومية ليست سوى وهم كبير، فعلى الرغم من الخلاف الجيوسياسي

المستمر بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في عدة قضايا ومن أبرزها: قضايا الانتشار النووي المطروحة على طاولة المباحثات الدولية، إلا إنه يمكن القول: بأنه مهما اختلفت روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة، إلا إنها لا تصل إلى حد المواجهة العسكرية بينهما، وإنما يقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة، وقد يصل الأمر إلى حد استخدام (الفيتو) ضد الإرادة الأمريكية في مجلس الأمن دون أن يترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد في العلاقات بينهما، انطلاقاً من وجود مصالح استراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

* إن القضايا الدولية يتم النظر إليها من قبل الدول الكبرى على إنها صفقات، وإن كانت سلمية، خصوصاً وإن الولايات المتحدة، ستتجه نحو تدعيم اقتصادها الذي أنهكته حروب إدارة (بوش/الابن)، كما أنهكت الاقتصاد العالمي الذي عصفت به الأزمة المالية العالمية أواخر العام ٢٠٠٨، مما جعل الدول العظمى تعيد النظر في البنيان الاقتصادي العالمي ككل على اعتبار: إن العالم أصبح مترابطاً بشبكة اقتصادية واحدة، وهو ما دفع هذه الدول إلى التمثيل بمجموعة كبيرة سميت بـ"مجموعة دول العشرين الاقتصادية" لبحث المشكلات الاقتصادية في العالم، بعد أن أيقنت: إن أمن العالم ليس معناه أمن دولة واحدة وحسب، وهو ما يضعنا قبالة آمال مردها: أن تقتنص هذه الدول وبمبادرة الدول الأقوى الفرصة التاريخية لإعادة النظر في بنيان المنظمة العالمية، وتوسيع مجلس الأمن، فقد أثبتت التجارب: إن الأزمات الكبرى هي الفرصة الأنسب لحلول كبرى.

* يمكن عد العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة اليوم، الترجمة العملية لسياسة كليهما في إدارة مصالحه، وطموحاته، إذ تلتقيان أو تتصادمان سواء أكان ذلك في أروقة مجلس الأمن، أم مؤتمرات الـ(G8)، أم مؤتمر الأمن في أوربا، أم الملف النووي الإيراني، أم الكوري الشمالي، أم إقامة الدرع الصاروخي في أوربا الشرقية، أو دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، ودول أمريكا اللاتينية، كذلك إدارة ملف الطاقة الروسية في أوربا، كل هذه المواضيع تشكل عناوين للصدام أو للاتفاق بينهما، إلا إنه في عالم المصالح والعولمة اليوم، "فإن لكل شيء ثمناً"، والمشكلة في العلاقات الدولية اليوم هي مشكلة الأثمان، ورضى الأطراف الدولية بتوزيع الحصص والأدوار.

* لقد ظلت روسيا تقف في المنطقة الوسطى بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، وبين الولايات المتحدة وإيران ضمن مناورة مزدوجة تضمنت: إعلان روسيا تأييدها من حيث المبدأ لمطالبة الولايات المتحدة بعدم السماح لكوريا الشمالية وإيران ببناء القدرات النووية، وفي الوقت نفسه عرقلة جهود الولايات المتحدة الساعية لبناء تحالف عسكري دولي يتولى أمر توجيه الضربات العسكرية الدولية ضد إيران وكوريا الشمالية، وقد أدت هذه الاستراتيجية الروسية من

جهة إلى عرقلة تنفيذ الولايات المتحدة لمخططاتها العدوانية، ومن الجهة الأخرى إلى جعل كل من: كوريا الشمالية وإيران تكسبان الوقت اللازم والفرصة لبناء قدراتهما النووية.

* أخيراً نؤيد وجهة نظر الكثير من المختصين بالشأن الروسي، والتي تؤكد على أن تلك الدولة التي كانت في يوم من الأيام قلبا للاتحاد السوفيتي باتت على أعتاب استعادة هيبتها المنزوعة، واسترداد أمجادها على أكثر من صعيد سياسيا وعسكريا واقتصاديا، سيما بعد التحسن الاقتصادي الكبير الذي شهدته، وإعادة ترميم الصناعة العسكرية الروسية بشكل يضاهي السابق صناعةً وتصديراً، فضلاً عن اتباعها سياسة خارجية أكثر مرونة وانفتاحاً، وعلى جميع الاتجاهات، كما تمتلك روسيا مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بدور كبير على الساحة الدولية، وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على نهاية الحرب الباردة، نستطيع أن نقول: بأن روسيا مازالت ترفض الخضوع للغرب في الساحة الدولية، وهذه الحقيقة ساعدتنا على فهم طبيعة التحرك السياسي الروسي لاستيعاب الأطراف المعادية، وقواه المتحالفة معه في أنحاء العالم كافة، وهو ما كان يؤرق السياسة الخارجية الروسية طيلة المدة المنصرمة في محاولة منها لتثبيت أقدامها على الساحة الدولية، فتزامناً مع مؤشرات النهوض الروسي أخذت روسيا تبحث عن منافذ لاختراق القطبية الأحادية، فاستغلت ورطة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، وأخذت تقوي من علاقاتها مع الدول الإقليمية ذات الأنظمة السياسية المناهضة للسياسات الأمريكية، من هنا جاء السلوك السياسي الخارجي لروسيا الاتحادية من الأزمة النووية الإيرانية والكورية الشمالية تمهيداً لتهيئة تلك الدول وأنظمتها السياسية لوضع آخر!

والله نسأل أن نكون قد وفقنا في مسعانا هذا وهو الموفق دوماً وأبداً.

الفصل الأول

تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية

كانت نهاية الامبراطورية الروسية وإعلان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ثورة غيرت النظام الدولي، وكذلك كانت نهاية الاتحاد السوفيتي وانهياره، وإعلان رابطة الدول المستقلة: بإنها ثورة جديدة غيرت من الخريطة السياسية للعالم، حيث كانت المعادلة الدولية خلال المدة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى العام ١٩٩١، على قدر كبير من التوازن، وبانهيار الاتحاد السوفيتي تلاشى النظام الدولي القديم، والذي كان قائماً على التوازن بين قوتين عظميين تتزعمان معسكرين متضادين حكمته قواعد الحرب الباردة وضوابطها[١].

وسيتم البحث في هذا الموضوع عن طريق ثلاثة مباحث، وهي على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: عوامل تفكك الاتحاد السوفيتي.**
- **المبحث الثاني: نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي.**
- **المبحث الثالث: ظهور روسيا الاتحادية في النظام الدولي كقوة عظمى/ أزمات المرحلة الانتقالية.**

[١] طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص١٢١.

المبحث الأول

عوامل تفكك الاتحاد السوفيتي

لقد كان نجاح الثورة البلشفية – الشيوعية في روسيا القيصرية خلال المدة ١٩١٧–١٩٢١ رداً على الظلم السياسي والاقتصادي والتخلف الاقتصادي – الاجتماعي الذي كانت تعانيه البلاد. وعندما جاء لينين إلى السلطة بعد ثورة أكتوبر في العام ١٩١٧، كان يعد ببناء دولة العدالة والرفاهية التي تقوم على الاتحاد الطوعي بين عدد من الشعوب التي كان القياصرة قد أخضعوها بالقوة، إلا أن تاريخ الاتحاد السوفيتي لم يشهد تحقيق تلك الأهداف، بل إنه شهد في العهد الستاليني أقسى أنواع السلطات المركزية، إذ تم إخضاع عدد من الدول تحت الهيمنة السوفيتية وبالقوة، وإجبارها على انتهاج الخط الماركسي الذي يحرم على الشعوب السوفيتية أي مشاعر قومية أو دينية[١].

لقد كان الاتحاد السوفيتي تجربة فريدة من حيث: إنه الدولة الوحيدة في العالم التي لم تكن تنسب إلى هوية شعب بعينه، ولا إلى موقع جغرافي محدد، إنه دولة أريد بها أن تصبح النواة لنظام اشتراكي فشيوعي يتسع للكوكب كله، فكانت بحق امبراطورية أخرى، والتي لا تغيب عنها الشمس امتدت أراضيها لتشمل (٢٢) مليون كم٢، وتطل على أحد عشر من البحار والمحيطات، ويتعايش ضمن حدودها أكثر من مائة قومية، وخلال الـ(سبعين عاماً) من الثورة البلشفية من العام ١٩١٧، كانت روسيا واحدة من أقوى الدول في العالم، حيث تميزت بقوى إنتاج ضخمة، وقدرة فكرية جبارة، وثقافة رفيعة ومجتمع فريد، وهذه الدولة العظمى المسماة اتحاد الجمهوريات

---

[١] كان (لينين) قد أعلن عن نظامه الجديد على وفق المبدأ الذي عرف بـ(دكتاتورية البروليتارية) التي تعني: تشكيل حكومة عمالية تحكم الرأسماليين، وتقضي عليهم، وتملك الدولة لوسائل الانتاج والقضاء على الملكية الخاصة، والعمل على نشر الفكر الماركسي، والسعي إلى تحقيق مطالب العمال والفقراء، وتأميم الأرض ووسائل الإنتاج والمصارف والسكك الحديدية. كما أعلن عن تأسيس أول دولة اشتراكية في العالم سميت بـ(جمهوريات روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية) في ١٠ تموز/يوليو من العام ١٩١٨، كما أعلنت سلطة الثورة حق تقرير المصير لشعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات لتختار بين الاستقلال والاتحاد الفيدرالي مع الدولة المركزية، أي مع جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية، حيث تبنت شعوب المستعمرات الاختيار الثاني فأخذت تنظم تباعاً إلى الاتحاد الفيدرالي الذي تغير أسمه فيما بعد إلى (اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) (ما عدا فنلندا التي استقلت بعد ثورة العام ١٩١٧). وضم هذا الاتحاد (١٥) خمس عشرة جمهورية هي: (روسيا وضمت إليها شمال القوقاز، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجكستان، وكازاخستان، وقرقيزيا، وجورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وأستونيا، ولاتيفيا، وليتوانيا، ومولدافيا) وعرف اختصاراً بـ(الاتحاد السوفيتي). ينظر: مجذاب بدر عناد، الانهيار السوفيتي وانعكاساته على مستقبل أوربا واليابان في النظام الدولي الجديد، في كتاب النظام العالمي الجديد ومخاضاته، تحرير: باسل البستاني وآخرون، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٥٥.

السوفيتية الاشتراكية امتدت من النصف الشرقي للقارة الأوربية حتى المحيط الهادي وبحر اليابان داخل القارة الآسيوية[١].

لقد استمر الاتحاد السوفيتي رسمياً منذ العام ١٩١٧، وحتى العام ١٩٩١، حيث كان الإعلان الرسمي عن نهايته بصفته اتحاداً ودولة عظمى قد سبقها ارهاصات مباشرة وغير مباشرة، بدأت بوادرها منذ وفاة الرئيس (بريجنيف) في العام ١٩٨٢ ، ما لبثت أن تصاعدت الأحداث سريعاً بعد تولي الرئيس (ميخائيل غورباتشوف) حكم البلاد في العام ١٩٨٥.

المطلب الأول

الواقع الداخلي قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي

مع حلول العام ١٩٧٠، كان الاقتصاد السوفيتي قد صعد إلى قمة جعلته يتجاوز نصف حجم اقتصاد الولايات المتحدة، وكان ما يزال ينمو بوتائر متصاعدة بعض الشيء. حيث كان الاقتصاد السوفيتي يشكل (١٥,٣%) من الدخل القومي العالمي، في حين كان الاقتصاد الأمريكي يساوي (٢٧,٧%) منه. ولكن معدلات النمو السوفيتية فقدت زخمها خلال السبعينات، وضمر الاقتصاد، حيث كانت نسبة الاتحاد السوفيتي من الدخل العالمي (١٤,٧%) في العام ١٩٨٥، في حين زادت نسبة الولايات المتحدة إلى (٢٨,٥%) في العام ذاته. والأسوء من ذلك هو: أن الاتحاد السوفيتي لم يعد مع حلول عقد الثمانينات من القرن المنصرم يحتل المرتبة الثانية المضمونة في الهرم الاقتصادي العالمي[٢]. ولتغدو وفاة الزعيم السوفيتي الأبرز (ليونيد بريجنيف) في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٨٢، بداية لكشف الغطاء عن أوضاع مأسوية يعيشها الاتحاد السوفيتي، وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٣].

وكان من أخطر العوامل التي عطلت دينامية النظام السوفيتي وشلت قدراته على التطور هو: قياداته المسنة، تلك الطبقة التي فرضت نفسها على الحزب بحكم أقدميتها، ففي ظل نظام حزبي يقوم على الطاعة المطلقة أتيح لتلك الطبعة أن تتوارث السلطة دون استحقاق، فخلال

---

[١] محمد سيد أحمد، لماذا انهار الاتحاد السوفيتي؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص١١٦.

[٢] سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، بلا تاريخ، ص٢٧٥.

[٣] في أعقاب وفاة (بريجنيف) في العام ١٩٨٢، جاءت فترة لم يعرف الاتحاد السوفيتي فيها حاكماً فعلياً على رأس السلطة العليا التي شهدت تعيين (يوري أندروبوف) أولاً، ومن ثم (كونستانتين تشير نينكو) للمدة من ١٩٨٢/١١/١٢ وحتى ١٩٨٤/٢/٩، وكلاهما وافته المنية خلال وجوده في السلطة. ثم تم اختيار (ميخائيل غورباتشوف) أميناً عاماً للحزب الشيوعي، لتبدأ مرحلة جديدة شكلت بمجملها بداية النهاية لتفكك الاتحاد السوفيتي واختفائه من خريطة العلاقات الدولية. ينظر: علي صبيح، الصراع الدولي في نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٩٩.

المدة من العام (١٩٦٤) إلى العام (١٩٨٥) حكم (ليونيد بريجنيف) ثمانية عشر عاماً، وتعاقب بعده رئيسان مسنان هما يوري اندروبوف[١]، وكونستانتين تشيرنينكو.

لقد كانت المشكلة الرئيسة في ما جرى بالاتحاد السوفيتي ذات الأمد البعيد مشكلة اقتصادية بالدرجة الأولى، مع إن لها جذور سياسية، وكانت السياسات والممارسات الاقتصادية تمليها الآيديولوجية السياسية. إذ أقحمت نقاط الضعف في هيكلية النظام الاقتصادي الموجه سلطوياً، والذي كان يعتمد على التخطيط الرسمي المركزي المتصلب، إذ يكافأ الإنتاج الإجمالي للبضائع وليس الإنتاجية بشكل عام، والذي خلق بدوره احباطات بدلاً من الحوافز للتشجيع على الإبداع في مجالي: الإدارة وأساليب الإنتاج[٢]، فالجمود الذي لحق بالنمو الاقتصادي المتمثل في انخفاض وتائر النمو في الدخل القومي وفي الأنشطة كافة، حتى وصلت إلى مستوى الركود الاقتصادي، الأمر الذي وسع الفجوة الحاصلة بين الاتحاد السوفيتي والدول الرأسمالية المتطورة لغير مصلحته، سواء أكان من حيث فاعلية الإنتاج أم من حيث نوعية المنتجات، وكذلك من حيث تطور الثورة العلمية التقنية وإنتاج التقنية الحديثة والإفادة منها واستيعابها، هذا غير البيروقراطية "الثورية"، وجمود التخطيط والقيادة المركزية له، وعيوب نظام الأسعار والتمويل والاقتراض، والأهم: انتشار الرشوة والفساد، وحتى بين المستويات القيادية المتنفذة، كل ذلك مثل جوهر العوامل الداخلية لأزمة الركود والتخلف الاقتصاديين[٣].

ولم يكن ذلك بعيداً عن إدراك النخبة السوفيتية التي لاح لها: إن المزيد من التقدم التكنولوجي يتطلب تجديداً علمياً تكنولوجياً، وإن الاتحاد السوفيتي بات متخلفاً تخلفاً شديداً، وخصوصاً في ميدان التطبيق الاجتماعي – الاقتصادي للتكنولوجيا الحديثة، والحقيقة أن الاقتصاد السوفيتي لم يكن متخلفاً في السباق التكنولوجي فقط، بل أصبح اقتصاداً مبدداً يكثر من الهدر، وبات القطاع الصناعي السوفيتي متخلفاً لانعدام الكفاءة والإسراف ذي النتائج العكسية في

---

(١) كان (أندريه اندروبوف) شخصية متفتحة فذة، وبدأ خطة إصلاح شاملة ولكن وفاته المبكرة حالت دون أن يتم مهمته، ويعتقد كثير من اختصاصي الكرملين: بأن (أندروبوف) كان يملك خطة ونظرية كاملتين للإصلاح، وتجديد الحزب في إطار المحافظة على الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية، والحرص على سياسته الاشتراكية، والذي كان يتمتع بالقدرة الفكرية والثقافية اللازمتين للقيام بهذه المهمة، وإنه بشخصيته غير العادية كان قادراً على تجنب مطبات ومفاجآت مرحلة التغيير وثمنها الفادح. ينظر: فيلاتشيلاف شيرونين، خبايا الانهيار:.المخابرات الأمريكية والسوفيتية ونوابض البيرويسترويكا الخفية، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، وجمال الأسعد، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، ١٩٩٨، ص٢٢. وكذلك فريتز إيرمارث، روسيا في التقييم الاستراتيجي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص٩١.

(٢) جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الطبعة الأولى، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص١٨٩.

(٣) حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضائها الآسيوي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٨٩)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٢.

هدر الموارد، وتشير بعض المصادر إلى أن الإنتاجية السوفيتية كانت تمثل قرابة ثلث المردودية الأمريكية[١].

ويعتقد المؤرخ البريطاني (بول جونسون)، (إن السبب الرئيس لانهيار الاقتصاد السوفيتي يعود إلى "الإنسان" بقدر ما يعود إلى "الآيديولوجية"، فـ(التخطيط المركزي) لا يمكن أن يفي بحاجات بلاد شاسعة يسكنها مئات الملايين، وتؤلفها عشرات الجمهوريات وأنظمة الحكم الذاتي، وقد أصبح ذلك مسلَمة لا يناقشها حتى عتاة الماركسيين. ولكن لا يقل أهمية عن هذا الغلط في الآيديولوجية هو: القضاء على الإنسان من رجال الأعمال والتجار والمزارعين، فبعد سبعين سنة من الحكم الشيوعي ليس هنالك طبقة مديرين مدربة على الإنتاج على وفق معادلة التكلفة والمردود، ولهذا لم يكن صدفة إن القطاع الوحيد في الاقتصاد السوفيتي الذي كان ناجحاً هو: (المؤسسة العسكرية – الصناعية) التي لم تكن تعنيها الكلفة الاقتصادية حتى النصف الثاني من الثمانينات)[٢]. فكان الاقتصاد السوفيتي اقتصاد حرب يقوم على ثلاث ركائز هي: إنتاج السلاح، وإنتاج آلات التجهيز (آلات الزراعة، والصناعة، والبناء ..،الخ)، وإنتاج الحاجيات، أي إنه اقتصاد تسلح وتجهيز وحاجيات لا اقتصاد بضائع سوقي، والذي يعرفه العالم، حيث ألزمت الحرب الباردة السوفيت سياسة تقشف تقارب المجاعة، لأنها أرغمتهم على الاهتمام بالصناعات العسكرية الدفاعية، وعلى حصر اهتماماتهم بأنواع من الصناعات التحويلية غير القابلة للتصدير[٣].

فالصناعة العسكرية في العهد السوفيتي لم تكن خاضعة لاعتبارات الجدوى الاقتصادية، سواء أكان ذلك في عمليات البحوث والتطوير والإنتاج الكمي للأسلحة والمعدات العسكرية، أم فيما يتعلق بمبيعات السلاح الخارجية. وانعكست هذه الخاصية في أن تحظى الصناعات العسكرية بالأسبقية على القطاع الصناعي/المدني، ولكن مع العجز عن خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين القطاعين: المدني والعسكري، كانت الصناعة العسكرية تسحب المورد الأكبر من القطاع المدني، دون القدرة على توظيف الإنجازات الباهرة التي تحققت في مجال الصناعة العسكرية لخدمة الاقتصاد السوفيتي، أو على الأقل القطاع الصناعي المدني، وفي الوقت نفسه لم تكن مبيعات السلاح السوفيتي للحلفاء والأصدقاء في الخارج تحقق عائدات مادية ملموسة للاقتصاد السوفيتي، لأنها كانت تتم بشروط ميسرة للغاية من حيث: الأسعار وشروط السداد،

---

(١) سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.

(٢) نقلاً عن: مازن البندك، هكذا انهارت الدولة السوفيتية، مجلة الجيل، العدد (١٠)، المجلد (١٢)، مؤسسة الجيل للصحافة، بيروت، ١٩٩١، ص١٥.

(٣) هنري حاماتي، منطق الذئب: مباحث سياسية، بيروت ، ٢٠٠١، ص٥٧-١١٩.

فكان من نتيجة ذلك: أن تحولت الصناعة العسكرية إلى مصدر استنزاف هائل للاقتصاد السوفيتي بدرجة أكبر بكثير من نظيره الحادث في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب[١].

ومن ثم فقد عانى الاقتصاد السوفيتي من غياب التوازن بشكل ملحوظ، بين النشاط الخدمي وإنتاج البضائع الاستهلاكية التي تستجيب للحاجات المتجددة على ضوء نمو القدرة الشرائية للمواطنين، وطبيعة التطور في هذه الميادين في العالم، وبين النشاط الإنتاجي، والذي يركز في نمط خاص من الإنتاج، المتمثل بـ(الصناعات الحربية)، وعلى الرغم من ذلك، فإن النظام السوفيتي كانت لديه القدرة على دعم نفسه ذاتياً على الرغم من كل المعوقات التي ما لبثت أن انقلبت وبالاً عليه لتبدو وكأنها أزمات عصية على الحل، لاسيما بعد تسنم (غورباتشوف) مقاليد الحكم في الاتحاد السوفيتي[٢].

وقد أشرت بعض الدراسات: حقيقة الخلل في الميزان التجاري للدولة السوفيتية، إذ انخفضت الصادرات السوفيتية التي تمثل (٦٠%) من موارد الميزانية، والتي تشتمل على: صادرات النفط والغاز والخشب والأسمنت وغيرها بشكل كبير، مما أفقد الميزانية واردات أساسية لدعمها. فضلاً عن ذلك فقد وصم قطاع الزراعة بالقطاع الأضعف من بين قطاعات الاقتصاد السوفيتي. ففيه كما في قطاع الصناعة، والذي أدى التخطيط المركزي فيه إلى خنق الإنتاجية وتشجيع الممارسات التي تعوزها المرونة، إذ انخفضت معدلات نمو الإنتاج الزراعي بشكل كبير، الأمر الذي جعل الدولة تتحمل أعباء دعم المواد الغذائية الضرورية بنسبة عالية جداً وصلت في العام ١٩٨٥، وحده إلى (٥٠) مليون روبل. كما انخفض إنتاج الحبوب إلى (١٩٥) مليون طن، وبواقع (١٠٠) مليون طن تقريباً عن السنة السابقة[٣].

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية .. تدعم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٦١.

(٢) انتقلت سلطة الحكم إلى (ميخائيل غورباتشوف) بسهولة وهدوء في مارس من العام ١٩٨٥ ، وكان اختياره لقيادة الكرملين لا يعني فقط إتاحة الفرصة قبالة جيل جديد فحسب، بل يعني كذلك: نهاية عصر بأكمله من التاريخ السوفيتي وبداية لمرحلة جديدة من مراحل تطور النظام السياسي الدولي، فالمفاهيم الجديدة التي طرحها لنظام دولي جديد تفاعلت مع الواقع الداخلي السوفيتي، وعلى نحو جعل السياسة الخارجية السوفيتية تكتسب سمات لم تكن تتميز بها سابقاً، ولا سيما: الانسياق عملياً وراء الاستراتيجية الامريكية العالمية. وقد تميز (غورباتشوف) بنزعته إلى التجديد، وخروجه كثيراً عن الحلول التقليدية. فقد أطاح بالجيل القديم في المكتب السياسي، ووضع رجاله مكانهم، وأصبحت له الأغلبية في الجهاز العام، وعين رئيساً جديداً للوزارة، وعزل اثنين وعشرين من سكرتيري الحزب في الأقاليم، إذ وضح له: إنه لن يستطيع أن يدير سياسة خارجية فعالة، إلا إذا بدأ في كسر حدة العزلة السوفيتية. ينظر: مازن إسماعيل الرمضاني، القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي الجديد، في كتاب النظام العالمي الجديد ومخاضاته، تحرير: باسل البستاني وآخرون، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص١١٢.

(٣) جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التخطيط المركزي وامتلاك الدولة لأدوات الإنتاج، هما شرطان أساسيان لوجود هذا النوع من الأنظمة الشمولية، أي إنه

وبحسب التقرير السنوي للجات، فقد تراجع الاتحاد السوفيتي عن المرتبة الحادية عشرة في العام ١٩٧٣، إلى المرتبة الخامسة في العام ١٩٨٥، من حيث تصدير البضائع المصنفة بعد أن تجاوزته خلال تلك السنوات كل من: تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسويسرا[١].

وثمة ملاحظة لا بد من الإشارة إليها، وهي: إن روسيا التي يشكل سكانها نصف الاتحاد السوفيتي هي التي تزعمت حركة المطالب القومية، وتفسير ذلك يستدعي الانتباه إلى إحدى الخصائص النادرة للاتحاد السوفيتي التي طمستها الدعايات ومعارك الحرب الباردة، فإذا كان الاتحاد السوفيتي امبراطورية، فإنها أول إمبراطورية في التاريخ تأخذ وتنهل وتستفيد الأطراف فيها من المركز وليس العكس، فروسيا هي أغنى جمهوريات الاتحاد، وكانت الدولة السوفيتية تحاول أن تتبع سياسة (الأواني المستطرقة) في سياستها الاقتصادية، أي أن تتساوى جميع الجمهوريات في ما يعود عليهم من عوائد ومصادر، وهذا يعني أن تأخذ الدولة من روسيا أحياناً كثيرة، لتعطي بقية الجمهوريات[٢]. كما إنه من الناحية العملية، كان الاتحاد السوفيتي قد تحمل الشق الأكبر من أعباء تكاليف حلف وارشو في إطار ما سمي بالمشاركة في "الدفاع عن مكاسب الاشتراكية". وقد أسهم ذلك في استغراق جانب كبير من الموارد الاقتصادية السوفيتية، فمثلاً التزم الاتحاد السوفيتي بإمداد منظمة الكوميكون* بـ(٨٠%) من إجمالي احتياجاتها النفطية، وبذلك اختلفت الدولة السوفيتية عن الإمبراطورية الأمريكية أو الإمبراطوريات الغربية السابقة: كالبريطانية أو الفرنسية أو البرتغالية..الخ، والتي تقوم على أساس أن تأخذ من المستعمرات والدول التابعة لتصب في المركز، ومن ثم يكون من الطبيعي أن تكون الصحوة الروسية القومية الشرارة التي تشعل المطالب القومية الكامنة[٣].

لم يكن من المستطاع للدولة والحزب إخضاع جميع فئات الشعب بعماله وفلاحيه ومثقفيه لسيطرة الدولة، لو لم تكن هذه الدولة تملك حق توزيع الموارد والمكاسب وتحديد الدخول وتوفير فرص العمل مع وجود درجة ما من العدالة الاجتماعية، وحتى اختيار عناوين الصحف اليومية، ويعني ذلك: إن النمط السياسي الشمولي يقوم على المبادئ الاقتصادية الخاصة بحيث يصبح قرار الدولة بلفظ مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية وتجاهل الحقوق الشخصية على مختلف أنواعها ميسراً بهذا النوع من الأنظمة أو التركيبة الاقتصادية، بل مستنداً إليها. ينظر: أماني محمود فهمي، الانتخابات البرلمانية والتحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩، ص٢١٤.

(١) سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.

(٢) مازن البندك، هكذا انهارت الدولة السوفيتية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(*) وهي مجلس التعاون الاقتصادي الذي تأسس في العام ١٩٤٩ ضمت كل من: الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية والمجر وبلغاريا ورومانيا وكوبا وفيتنام.

(٣) ولكن الإحصائيات الرسمية أشارت إلى أن الإنفاق العسكري داخل الحلف قد تراوح ما بين (٢%) إلى (٦%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء. ينظر: مصطفى محمد أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠٣.

وكان الواقع الاقتصادي السوفيتي قد انعكس على المستوى المعاشي للسكان الذي تدنى إلى مستويات كبيرة، وبدأ الاتحاد السوفيتي يعاني نقص الغذاء واحتمالات تعرض مناطق من الدولة للمجاعة ، الأمر الذي دفع بعدد من المسئولين الحكوميين إلى اطلاق دعوات لتقديم المساعدة الدولية، كما أعلن رئيس الوزراء (ريجكوف) وخلال مقابلة تلفزيونية في كانون أول/ديسمبر من العام ١٩٩٠، بأن على الحكومة شراء المواد الغذائية الأساسية: كالسكر والحبوب واللحوم لتأمين الحاجات الملحة للسكان، وأن الدولة تعاني عجز شديد في هذه المواد، ودعا العالم إلى تقديم المساعدة لبلاده[١]. حيث أن المجتمع السوفيتي بعد نحو أربعين عاماً من انتهاء الحرب العالمية الثانية كان ما زال يخضع لتقنين جزئي للمواد الغذائية، ويعاني نقص دائم ومستمر في السلع الاستهلاكية، كما كانت الرعاية الطبية للمواطن السوفيتي المتوسط تتدهور بصورة عامة، ومن غير المستغرب تقلص متوسط عمر الذكور خلال عهد (بريجنيف) من (٦٦) عاماً إلى (٦٢) عاماً بالمقارنة مع (٧١,٥) عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الاستياء عند الشعوب السوفيتية موجه ضد نظام الامتيازات الخاصة لكبار الموظفين، الأمر الذي زاد من الاستياء عند الجماهير السوفيتية التي كانت حياتها تزداد تدهوراً[٢].

وقد رافق التأثيرات السلبية للاقتصاد السوفيتي نمو شريحة بيروقراطية سيطرت على أجهزة الدولة والحزب الشيوعي الحاكم، وقد تجاوز عددها الـ(١٠) ملايين نسمة، تمتلك تسهيلات باذخة في الحصول على السلع الاستهلاكية ذات المناشئ الأجنبية، فضلاً عن امتلاكها للسيارات الفارهة والسكن الأنيق والخدمات الخاصة: كالمستشفيات والمدارس والمرافق الترفيهية مع دخل شهري يساوي أضعاف ما يحصل عليه المواطن العادي، مما أدى ذلك إلى هدر الموارد وتضخم أعباء الدولة، فضلاً عما سببته هذه الفئات من أضرار كبيرة نتيجة لتزمتها في الحفاظ على طبيعة النظام المركزي والعمل على ترسيخها والمحافظة عليها حرصاً على امتيازاتهاٍ الكبيرة[٣].

لقد اعترف (غورباتشوف) بفداحة المشكلات الاقتصادية وخطورتها، ووضع عملية النهوض بالاقتصاد السوفيتي وإصلاحه على رأس قائمة الأولويات في برنامجه السياسي، وأكد على أن المنهج الجديد في مواجهة المشكلات وعلاجها يختلف تماماً عن المناهج السوفيتية

---

[١] لا يعتبر مستوى المعيشة في الاتحاد السوفيتي من أدنى المستويات في أوربا وحدها، بل في العالم كله، حيث يشير أحد الاقتصاديين السوفيت إلى حصة حجم الأجور من الناتج الوطني في البلدان المتطورة، ففي الولايات المتحدة بلغت ما نسبته (٦٥%) في العام ١٩٧٠، و (٦٤%) في العام ١٩٨٠، أما في روسيا فقد بلغت قرابة (٥٤%) في العام ١٩٠٨ و (٥٨,١%) عام ١٩٢٨، ثم تراجعت في العام ١٩٨٥ لتقارب ما نسبته (٣٦,٦%). ينظر: ميشيل هيلير، السكرتير السابع والأخير.. نشوء وانهيار الامبراطورية الشيوعية، ترجمة: نظير جاهل و حسن الضيقة، الطبعة الرابعة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،١٩٩٦، ص١٠٨.

[٢] سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٦.

[٣] مجذاب بدر عناد، الانهيار السوفيتي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٨.

السابقة. مختصراً بذلك حدود ما يعانيه الاتحاد السوفيتي من المشاكل بكونها اقتصادية أساساً، وإن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يأتي بثماره إلا بالإصلاح السياسي، الذي يجب أن يبدأ من قمة الهرم السياسي ألا وهو الحزب الشيوعي. فطرح برنامجه للتغيير الذي تضمن (البريسترويكا والغلاسنوست) أي (إعادة البناء والانفتاح) التي تقوم على الإصلاح على صعيد السياستين: الداخلية والخارجية[١].

فعلى صعيد السياسة الداخلية: أعلن (غورباتشوف) عن خططه الإصلاحية في شتى المجالات، والتي كان الهدف منها في المجال السياسي "ديمقراطة" الحياة السياسية السوفيتية إلى حد ما وتخليص الحزب وأجهزته ومؤسساته من الركود والتجمد، ورفع مستوى المساهمة الجماهيرية في عملية صنع القرارات، وإعادة ربط الحياة السياسية بالواقع السياسي العام، كما أعلن منذ البداية، إن هدفه الأول يكمن في إعادة إحياء الاقتصاد السوفيتي وتوظيف السياسة الخارجية لخدمة هذا الغرض[٢]. كما عمل على تغيير هيكلة السلطة السياسية في الاتحاد السوفيتي، إذ جرت انتخابات مؤتمر نواب الشعب في بداية العام ١٩٨٩، والتي جرت لأول مرة بأسلوب أكثر ديمقراطية، وانتخب هذا المؤتمر أعضاء مجلس السوفيت الأعلى، كما استحصل موافقة مجلس النواب على مجموعة من القرارات التي تخفف من سلطة الحزب على مؤسسات الدولة، وخاصة (العسكرية) منها، وحصل أيضاً على موافقة انتخاب رئيس للاتحاد السوفيتي بصلاحيات واسعة تمكنه من معالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة، ووفقاً لهذه التعديلات فقد فاز (غورباتشوف) كأول رئيس له صلاحيات واسعة بنسبة (٥٩%) من مجموع أصوات النواب السوفيت، كما جرت انتخابات لاختيار رئيس لجمهورية روسيا الاتحادية في ظل الاتحاد السوفيتي وذلك في تموز/يوليو من عام ١٩٩١والتي فاز فيها بوريس يلتسين[٣].

وقد أصبح واضحاً: إن هناك ثلاثة تيارات تتجاذب جهاز الحكم في الاتحاد السوفيتي، وهي[٤]:

<u>التيار الأول:</u> التيار المتشدد الراديكالي المؤيد للإصلاح، لكنه يتحفظ بضرورة التمسك بالأسس الاشتراكية بوجه المتغيرات الداخلية الجديدة، كما يفضل الحفاظ على دور قيادي ومؤثر للحزب، ويؤيد هذا الاتجاه جانب مهم من المؤسسة العسكرية ممن ساءهم تدهور الأوضاع وعدم

---

(١) طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٢) أماني محمود فهمي، الانتخابات البرلمانية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

(٣) موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غورباتشوف (١٩٦١-١٩٩١)، الطبعة الأولى، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٠٥.

(٤) بهي الدين الرشيدي، المأزق الداخلي في الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١، ص٢٠٨.

الانضباط داخلياً، وما صاحب ذلك من تفشي حركات التمرد والانفصال، ومن انهيار للنظم الموالية في أوربا الشرقية وغيرها مع انحلال حلف وارشو في الوقت الذي يواصل فيه حلف الناتو تعزيز قدراته.

التيار الثاني: التيار المنفتح الليبرالي، وهذا التيار يؤيد إطلاق الحريات والديمقراطية بمعناها الواسع، كما يناصر بشدة خطوات الإصلاح الاقتصادي، من أجل تطبيق نظام السوق الحرة بشكلها المتكامل من الخضوع لقانون العرض والطلب، وإلغاء الرقابة على الأسعار مع تصفية تامة لمظاهر الدعم، وغيرها من مخلفات النظام الاشتراكي، ويقف على رأس هذا التيار كل من بوريس يلتسين ووزير الخارجية (أدوارد شيفرنادزه).

التيار الثالث: تيار الوسط المعتدل، وهو التيار الذي يقوده ويمثله الرئيس (غورباتشوف) ذاته وهو أقرب إلى ممارسة التغيير على وفق مراحل زمنية بعيدة المدى، إذ عمل غورباتشوف في البداية على الموازنة بين التيارين: التيار الإصلاحي/ الذي يدعو إلى اتخاذ خطوات جذرية لإصلاح الواقع الاقتصادي، ولكن ليس إلى الحد الذي يؤدي إلى تفكك الدولة، والتيار العقائدي/ المحافظ على الأسلوب القديم في إدارة الدولة، حتى إن (بوريس يلتسين) علق على ذلك بقوله: "إن غورباتشوف يكتب بيده اليمنى واليسرى في آن واحد"[١].

وخلال العام (١٩٩٠ – ١٩٩١) تذبذب (غورباتشوف) في محاولاته لإرضاء المحافظين والليبراليين، فقد وعد المحافظين بقمع الحركات القومية باستخدام القوة، وعندما تأرجح في اتجاه الليبراليين أوائل العام ١٩٩١ أعلن عن اقتراح بعقد "معاهدة اتحاد" جديدة من شأنها أن تحيل السلطات بدرجة كبيرة إلى الجمهوريات السوفيتية. مما أثار جناح المحافظين وقيامهم بانقلابهم ضده في ١٨–٢١ آب من العام ١٩٩١ (احتجاجاً على هذه السياسة التي أدت من وجهة نظر قادة الانقلاب إلى تردي الأوضاع الاقتصادية)، واحتجازه أياماً عدة في شبه جزيرة القرم[٢]. وعلى الرغم من أن هذا الانقلاب كان قد فشل إلا إنه كان دلالة على عدم إمكانية العودة عن التوجهات الديمقراطية التي بعثها (غورباتشوف)، كما إنه شكل بداية النهاية للاتحاد السوفيتي بصفته دولة فيدرالية، حيث استغلت القوى الليبرالية التي تزعمها (بوريس يلتسين) والذي أصبح في نظر الغرب حامي الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي، وتوالت الأحداث حتى اجتماع (مينسك

---

[١] نقلاً عن : لطفي الخولي، الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص١٣٦–١٣٧.

[٢] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

– بيلاروسيا) الذي ألغى الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي في ٢٠ ديسمبر من العام ١٩٩١، وأعلن عن تأسيس ما يسمى بـ(أسرة الجمهوريات المستقلة)[١].

ومهما يكن من أمر، فإن البيريسترويكا كانت تحاول إيجاد الحل وتقترب منه، ولكنها لم تستطع أن تصل إليه تماماً، ولذلك بقيت حلولها الاقتصادية غامضة أو ناقصة إلى حد ما، وربما كان هذا هو أحد الأسباب التي جعلت المشكلة الاقتصادية تستمر دون إيجاد حل لها ولو جزئياً، فالحل يكمن بالطبع في اتباع القوانين الاقتصادية التي تتشكل منها آلية السوق على أساس المنافسة. كما أن القيام بالتغيير لم يكن مبرمجاً، لأن التغيير الجذري في نظام مركزي كانت الهيئة والأداء وطبيعته لا تتيح التغيير، والذي لا يمكن أن يتم إلا ببرنامج مضبوط وإيقاع منتظم ولا يأتي بأقساط، فالكبت الذي يفرضه أي نظام ينعكس بإرادة القضاء عليه وبقوة موازية إن لم تزد عليه حين تأتي لحظة التغيير[٢].

وعلى صعيد السياسة الخارجية: فقد بدأ (غورباتشوف) بالتعامل في علاقاته الدولية بعيداً عن المعيار الآيديولوجي والمبدئي أو الحرص على طبيعة النظام السياسي، فأعاد علاقات الاتحاد السوفيتي بـ"إسرائيل" بشكل تدريجي، وجاء تسهيل خروج مائة ألف يهودي سوفيتي إلى فلسطين خلال بضعة أسابيع، تتويجاً لتحسن هذه العلاقات[٣]. ورأى (غورباتشوف) بأن تنمية

---

(١) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد، ٢٠١٠، ص١٢١.

(٢) حيدر غيبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٣١. ويذهب الدكتور إبراهيم أبو خزام إلى الاعتقاد بأن (البيرويستريكا) التي جاء بها (غورباتشوف) كانت متأخرة وليست سليمة في اختيار طريق الإصلاح، كما أن الآيديولوجية كانت قد افتقرت إلى مبدأ التكيف، والذي فسر بقاء الليبرالية لقرون طويلة يرجع إلى قدرتها على التكيف، فـ(الليبرالية) وهي على نحو ما: آيديولوجية متكاملة لم تستطع البقاء، لو لم تحدث ذاتياً، سلسلة من التكيفات مع الواقع العملي. فـ(الليبرالية التقليدية) قامت منذ قرون على مبدأ الدولة الحارسة الممنوعة من التدخل في أي مجال، خاصة المجال الاقتصادي، وذلك باستثناء مجالات: الدفاع والأمن والقضاء، غير أن النتائج العملية التي تمخضت عنها تجربة الدولة الحارسة قد أجبرت الليبرالية على التكيف والتدخل، حتى أصبحت ليبرالية القرن العشرين شكلاً من أشكال الاشتراكية، وإن المقدرة على التكيف هي سر بقاء هذا النظام، وهي سر من أسرار انهيار النظام الشيوعي. ينظر: إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الواحد والعشرين.. دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، الطبعة الأولى، مكتبة طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥، ص٣٦٢.

(٣) هنري حاماتي، منطق الذئب، مصدر سبق ذكره، ص٥٥. وينبغي الإشارة هنا، إلى أن أسباب الهجرة هي: اقتصادية بحتة بالدرجة الأولى، فكانت هجرة الروس إلى "إسرائيل" مصلحية وليست آيديولوجية، بمعنى آخر، لم تكن هجرتهم لإيمانهم وولعهم بالفكر الصهيوني، وإنما كانت هجرتهم لأسباب أخرى كخوف هؤلاء المهاجرين على مستقبل أطفالهم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وعدم ثقتهم في مستقبل الأوضاع عقب سقوط الاتحاد السوفيتي والوضع في روسيا عقب الانهيار، علاوة على الرغبة في العيش بمستوى اقتصادي أفضل، ومن ثم يتضح إن المصلحة كانت أعلى من

العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب سوف ينعكس إيجابياً على الواقع الاقتصادي السوفيتي، لذلك اتخذ مجموعة من الإجراءات العسكرية لتخفيف حدة المواجهة في سباق التسلح، وهذا ما سوف يتم مناقشته في المطلب الآتي.

المطلب الثاني

الحرب الباردة وسباق التسلح

من الحقائق المعروفة: إن القطبية الثنائية كانت قد استندت إلى ثلاث ركائز أساسية هي: (الآيديولوجيا، والقوة التدميرية للأسلحة النووية، والقدرات الاقتصادية)، ولم يكن تأثير الاقتصاد في علاقات الشرق والغرب بأقل من تأثير عاملي: القوة والآيديولوجيا، فانقسام أوربا إلى معسكرين متناقضين كان انقساماً اقتصادياً أيضاً بين نمطين من الاقتصاد العالمي هما (نمط الإنتاج الرأسمالي، ونمط الإنتاج الاشتراكي)، وفي رحاب القطبية الثنائية سعى كل معسكر إلى نشر نمطه الاقتصادي الخاص في مناطق العالم الثالث عبر سياسات الاحتواء ومناطق النفوذ والوكلاء الإقليميين، فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد عولت كثيراً على (الاقتصاد) لإضعاف وإنهاك الاتحاد السوفيتي السابق، فمشروع مارشال في العام ١٩٤٧، لاعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية استهدف أيضاً: تجريد السوفيت من حلفائهم في وسط وشرق أوربا عن طريق إغرائهم بالانضمام إلى المشروع بعد تخليهم عن نظمهم الاشتراكية، في حين استهدفت سياسة الاحتواء منذ عهد الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) حرمان الاتحاد السوفيتي من مزايا إقامة علاقات اقتصادية معينة سواء أكان داخل أوربا أم مع دول الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا عبر سلسلة الأحلاف العسكرية التي أقامتها هناك[١].

ويمكن تلخيص فحوى (سياسة الاحتواء) التي دعا إليها (جورج كينان)[٢]: في إنه ومادام لم يبادر الاتحاد السوفيتي بمهاجمة الولايات المتحدة، فإن عليها ألا تهاجمه، وأن تعتمد بدلاً من

الآيديولوجية. ينظر: هبة جمال الدين، الدور السياسي للمهاجرين الروس في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١، ص١٤٩.

(١) نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص٢٤.

(٢) أكبر الخبراء الأمريكيين في الشئون السوفيتية في ذلك الوقت. كان قد صاغ وبلور سياسة (الاحتواء) في أواخر عقد الأربعينات، في مقال شهير له نشر في مجلة (الشئون الدولية) تحت عنوان (مصادر السلوك السوفيتي)، وتحت أسم مستعار هو (X) بحكم حساسية منصبه كسفير للولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد السوفيتي آنذاك. وقد كانت تلك المقالة وما تزال تمثل الشرارة النظرية أو الأكاديمية أو قل: الاستراتيجية، التي أطلقت (الحرب الباردة). ينظر: جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٣.

ذلك على (العصا والجزرة الاقتصادية)، وكذلك على الدبلوماسية والعمل الاستخباراتي، فضلاً عن الترويج لصحة وحيوية الرأسماليات الديمقراطية، بغية الفوز بـ(الحرب الباردة)، وكتب (كينان) في هذا المنحى قائلاً: (صحيح إن الروس يتطلعون إلى توسيع نفوذهم الإقليمي والدولي، لكن مع ذلك، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبني سياساتها على أساس بعيد المدى، وأن تلتزم الصبر والحزم معاً، مع توخي اليقظة التامة في احتوائها للنزاعات التوسعية الروسية)، وكان في اعتقاده: (إنه وبمرور الوقت، فإن الاتحاد السوفيتي آيل للإنهيار من تلقاء نفسه، بسبب وضعه وانعدام تماسكه الداخلي، وبسبب تمدده بعيداً، وعلى نحو منهك واستنزافي خارج حدوده السياسية والجغرافية)[١].

لقد كان الهدف المعلن من ستراتيجية (الاحتواء)، يكمن في إحباط نزعة التوسع السوفيتية، عن طريق تطويق الاتحاد السوفيتي ودول شرقي أوربا بجدار من الأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون نفاذ السوفيت عبر خط التقسيم الفاصل بين الكتلتين، والتي يسيطر عليها الغرب مع محاولة الضغط على النظام السوفيتي عن طريق العزل والاحتواء، حتى ينهار وتنهار معه من ثم مناطق نفوذه الواسعة في شرقي أوربا، ولتنفيذ ذلك الهدف بشقيه: أقيم حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرقي آسيا وحلف بغداد وحلف المعاهدة المركزية فيما بعد[٢].

ثم انتهجت الولايات المتحدة ستراتيجية أخرى هي (ستراتيجية الانتقام الشامل) التي تعد امتداداً لسياسة (الاحتواء) في صورة معدلة على ضوء تقويمها للآثار الدولية لتنفيذ سياسة الاحتواء لمدة تزيد على الخمس سنوات، حيث بنيت في جوهرها على: إنذار السوفيت بطريقة محددة وقاطعة بتصميم الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام أسلحتها النووية بصورة فورية وشاملة في الحالات التي يقع فيها اعتداء ضد الغرب. ويقترن هذا المفهوم بسياسات (حافة الهاوية) التي حاول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (جون فوستر دالاس) أن يطبقها ضد السوفيت[٣].

أما النظم الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي، فقد نجحت خلال النصف الثاني من ستينات القرن الماضي في أن تدخل في تنافس مع الغرب، فمما يلاحظ على سياسة الاتحاد السوفيتي خلال هذه المدة، إنها كانت عبارة عن: مجموعة من التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة للقوات السوفيتية، حيث ناصر حركات التحرر، كما حدث في آسيا وأفريقيا والشرق

---

[١] نقلاً عن : إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، الطبعة الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢١٣.

[٢] محمود إسماعيل محمد، مشكلات دولية معاصرة، الجزء الأول، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٥.

[٣] ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٣٤.

الأوسط، إلا إنها من الناحية الثانية كانت مقلقة للغرب وأدت إلى هزيمته في فيتنام، كما أصبحت لديه قوة نووية تقف لتنافس الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي عن طريق تكتل عسكري تمثل بـ(حلف وارشو). وكل ذلك اندرج ضمن الرغبة السوفيتية في تحقيق التوازن الاستراتيجي الدولي ومن ثم التفوق الاستراتيجي على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، إذ بلغت نسبة التفوق ثلاثة إلى واحد حسب تقدير خبراء حلف شمال الأطلسي[١].

وعبر لقاء القمة بين الرئيسين الأمريكي والسوفيتي (ريتشارد نيكسون، وليونيد بريجنيف) في العام ١٩٧٢، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بندية الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى خاصة بعد تعاظم مكانته في المجال العسكري الاستراتيجي ومجال الصواريخ والفضاء وتأثيره خارجياً وانتشاره في العديد من دول العالم، إلا أن المدة ما بين (١٩٧٩ – ١٩٨٥)، كانت قد اتسمت بزيادة حدة التوتر الدولي بين العملاقين والذي يرجعه (بريجنيف) أساساً إلى موقف الولايات المتحدة التي ضغطت على حلفائها في حلف شمال الأطلسي لزيادة ميزانياتها العسكرية ولوضع الصواريخ النووية متوسطة المدى في وسط وغرب أوربا[٢].

وهكذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنشيط سباق التسلح، لا سيما بعد صدور مبدأ (كارتر) في العام ١٩٨٠ الداعي إلى زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي، الأمر الذي دعا السوفيت إلى الانجرار وراء هذا السباق الذي أعلن إنه يشمل (عسكرة الفضاء). وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة مستفيدة من موضوع سباق التسلح ما دام إن إنتاج الأسلحة ينشط الاقتصاد الأمريكي الذي يقوم على مبدأ الاقتصاد الحر، ويمتص البطالة ويزيد من تحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي، فإنه في الوقت ذاته أدى إلى الأزمة الاقتصادية السوفيتية ذات التخطيط والإنفاق المركزيين، والذي أثر سلباً في ميزانية الدولة. ومن جهة أخرى: عملت الولايات المتحدة

---

[١] علي صبيح، الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩-١٩٢. وفي نشرة أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨١، تحت عنوان (القوة العسكرية السوفيتية)، جاء فيها: بلغ حجم القوات المسلحة السوفيتية (٤,٨) مليون جندي موزعين على (١٨٠) فرقة، منها: (٣٠) فرقة في أوربا، و(٢٥) فرقة في جنوب غرب آسيا – خاصة في أفغانستان، و(٤٥) فرقة في الشرق الأقصى. كما أشارت هذه الدراسة إلى أن الجيش السوفيتي يمتلك (٥٠) ألف دبابة، و(٢٩) ألف قطعة مدفعية، (٥٥٠٠) طائرة هليكوبتر، و(٣٥٠٠) طائرة مقاتلة، كما امتلكت البحرية السوفيتية (٣٦٢) سفينة حربية من بينها بضع حاملات طائرات متطورة، إلى جانب (٤٠٠) غواصة من مختلف الأنواع التقليدية والنووية. كما توفر لدى الاتحاد السوفيتي العديد من القواعد والتسهيلات ونقاط الارتكاز في مختلف أنحاء العالم، وبخاصة في: كوبا، وأنجولا، وأثيوبيا، واليمن الديمقراطي، وسوريا، وفيتنام، وكمبوديا، ولاوس، ومدغشقر، كما نجح في بناء قوة التدخل السريع ليستطيع أن يدفع بها إلى مسارح العمليات البعيدة. ينظر: حسين آغا وآخرون، الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، سلسلة دراسات ستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص٤٩.

[٢] مروان إسكندر، الدب ينقلب نمراً.. روسيا: الولادة الجديدة، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص٩٧-٩٨.

الأمريكية على تعميق الأزمة السوفيتية عن طريق توريط الحكومة السوفيتية في المنازعات الإقليمية، فقد عملت على دعم المقاومة الأفغانية ضد الوجود السوفيتي[1]، كما دعمت حركة (الكونترا) في نيكارغوا، ودعمت (سافيمبي) في ناميبيا، ودعمت حركات التمرد في أثيوبيا وموزنبيق وكمبوديا، وفي مجال التسليح أطلق الأمريكيون برنامج حرب النجوم الاسطوري، الأمر الذي ساعد على استنزاف أكثر للقدرات العسكرية السوفيتية، ومن ثم تعميق الأزمة الاقتصادية[2].

وبحسب وكالة استخبارات وزارة الدفاع الأمريكية (DIA)، فإن النفقات العسكرية السوفيتية للمدة ما بين (١٩٧٠-١٩٨١)، قد ازدادت من (٥٠) إلى (١٠٠) مليار روبل بالأسعار الجارية آنذاك. واستناداً إلى تقديرات الوكالة، فليس هناك تباطؤ في المعدل الرسمي للنمو لمجمل الإنفاق العسكري السوفيتي، إذ أشارت التقديرات المعلنة للزيادة إلى أن المعدلات الحاصلة عليها بلغت من (٩%) إلى (١١%) للنصف الأول من السبعينات، ومن (٦%) إلى (٩%) خلال النصف الثاني للمدة نفسها. أن الإنفاق العسكري كحصة من الدخل القومي أخذ

---

[1] تلقى المقاتلون في أفغانستان ضد الجيش السوفيتي دعماً هائلاً قادته وكالة الاستخبارات الأمريكية سواء أكان ذلك على مستوى نوعية الأسلحة والمعلومات أم التمويل والتعبئة والتحشيد، وكذلك أشرفت الوكالة على افتتاح معسكرات تدريب عسكري في أراضي أفغانستان. كما نشطت المجموعات المسلحة في فتح مراكز تطوع في مختلف أنحاء العالم، وافتتح أحد هذه المراكز في الولايات المتحدة الأمريكية، وقام المكتب بتجنيد وإرسال آلاف المتطوعين إلى أفغانستان لقتال القوات السوفيتية. ينظر: يفجيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، تعريب: عبد الله حسن، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢، ص٢٢.

[2] وفي هذا السياق يشير أحد الباحثين إلى: أهداف أجهزة المخابرات الأجنبية خدمة لمصالح دولها، والعمل على إضعاف الدول الأخرى وإثارة النعرات ونشر الفرقة بين شعوبها، بهدف التمكن السهل من السيطرة على مقدراتها الاقتصادية والهيمنة عليها سياسياً، فقد أشار الكاتب إلى مجموعة من الأسماء والكتب والتقارير المتعلقة بوكالة المخابرات المركزية التي تولت قيادة حملة صليبية – على حد تعبير المؤلف – ضد الاتحاد السوفيتي، فقد اشركت رجال الأعمال والصحافة الأمريكية في أعمال التجسس وأسس إذاعات –إذاعة أوربا الحرة على سبيل المثال – موجهة إلى الشعوب السوفيتية، وكلفت (١٧٠) جامعة ومركز بحث في أمريكا وحدها لدراسة أحوال الاتحاد السوفيتي، وفي عهد الرئيس (ريغان) الذي هاجم "امبراطورية الشيطان" – الاتحاد السوفيتي – خططت وكالة المخابرات المركزية لمحاصرة الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وتكنولوجياً، وراحت تحرك أكثر من أربعة آلاف مركز تنصت موزعة على قواعد برية وغواصات وطائرات وسفن بحرية، تقع تحت سيطرة وكالة الأمن القومي الأمريكي، فكان الهدف منها هو: تدمير الاتحاد السوفيتي من الداخل والخارج وشن حرب لا هوادة فيها ضده، ويشير أيضاً إلى أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت قد جندت معها للعمل مخابرات غربية لمجابهة الاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة، فجندت عملاء من: كندا وسويسرا والمكسيك وكولومبيا ونيبال وغيرها، كما شاركت فرنسا في أعمال استخباراتية ، وتحركت المخابرات الألمانية الغربية فرصدت المواطنين السوفيت المقيمين في ألمانيا، كما برزت أنشطة تركية وسويسرية وإيطالية على الأراضي السوفيتية. ينظر: فيلاتشيلاف شيرونين، خبايا الانهيار، مصدر سبق ذكره، ص٤٧ و ١٤٩و ١٠٧ – ١٠٨ وما بعدها.

بالزيادة من (١٢-١٤%) إلى (١٤-١٨%) في العام ١٩٨١، ومن ثم فإن الإنفاق العسكري السوفيتي أخذ يشكل ثقلاً على اقتصاده، خصوصاً إذا ما علمنا: إنه يقوم على التوظيف التام لليد العاملة فيه[١].

وقد أسهم النزاع الصيني – السوفيتي إلى تردي الاقتصاد السوفيتي، ذلك النزاع الذي بدأ على مستوى الدول في العام ١٩٦٩، وكان مركزه الحدود الممتدة زهاء أربعة آلاف ميل، التي رسمت بشكل عشوائي بموجب معاهدات القرن التاسع عشر عندما كانت الصين ضعيفة، إذ حدثت صدامات عسكرية، وبما يقارب خمس عشرة مرة بين قوات الطرفين من آذار إلى آب ١٩٦٩، فتطلب ذلك النزاع: إنفاق الاتحاد السوفيتي أكثر من (٢٠٠) مليار روبل لإقامة البنية الاستراتيجية على طول تلك الحدود[٢].

وهكذا تحمل الاقتصاد السوفيتي العبء الرئيس في توفير الأساس المادي لتنفيذ سياسة الدولة الخارجية وحماية مصالحها، سواءً أكانت الاقتصادية أم غير الاقتصادية، ولذلك كان عليه أن يضمن توفير قاعدة واسعة من الصناعات العسكرية، وتوفير الموارد اللازمة للإنفاق الضخم، علاوة على تقديم المعونتين: الاقتصادية والعسكرية للحلفاء القائمين في العالم الثالث، مع ضرورة أن السعي نحو تحسين الأوضاع المعيشية للشعب السوفيتي، مما تسبب تدريجياً في إضعاف قدرة الاتحاد السوفيتي على مواصلة سباق التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بعد أن دخل هذا السباق مجالات نوعية بالغة التعقيد في الثمانينات من القرن المنصرم[٣].

وهنا نشير أيضاً إلى أثر كارثة مفاعل (تشيرنوبيل) في نيسان/ أبريل من العام ١٩٨٦، والتي أوضحت تخلف التقنية السوفيتية بالمقارنة مع مثيلاتها في الغرب، وما سببته هذه الكارثة من فضيحة أخلاقية وتقنية واجتماعية وصحية للسوفيت، ولا نبالغ إذا قلنا: بأنها كانت أبرز

---

[١] سعد حقي توفيق، العوامل المؤثرة في سباق التسلح الأمريكي – السوفيتي في الثمانينات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣ – ٤ (مزدوج)، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨٩، ص١٤٥.

[٢] محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية دور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، شركة المطابع النموذجية، عمان، ١٩٨٢،ص٧٨. من الجدير بالذكر: إن الخلافات الحدودية ظلت أحد مرتكزات النزاع بين الصين والاتحاد السوفيتي ووريثته (روسيا)، لمدة أربعين عاماً، حتى تم توقيع الاتفاقية الإضافية بين روسيا والصين حول الحدود الدولية بين البلدين في جزئها الشرقي في ١٤ أكتوبر من العام ٢٠٠٤ وإعلان البلدين عن خلو العلاقات الثنائية بينهما من أية مشكلات متعلقة بالأراضي، حيث تم الاتفاق على ترسيم الحدود المشتركة بأكملها، لمشكلة الحدود بين البلدين. ينظر: أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية .. محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٧٩.

[٣] أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

أسباب التسريع والهرولة الذي طبع خطوات (غورباتشوف) في البيرويستريكا وما تفرع عنها من سياسات[١].

وتماشياً مع التفكير الجديد في ميدان السياسة الخارجية، فقد استبعدت القيادة السوفيتية نمط السياسات العدوانية والتدخلية التي كانت تمثل الخط المنتهج خلال السنوات الأخيرة من حكم (بريجنيف)، وعندما استلم (غورباتشوف) السلطة، كان مقتنعاً: بأن خطوط السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي قد حملته أحمالاً أكثر من قدراته الاقتصادية، ومن ثم فإن إصلاحاً جوهرياً داخلياً أصبح مطلوباً على الصعيدين: الاقتصادي والسياسي، وإن هذا الإصلاح لا يمكن أن يتم في ظل تشنج دولي ظاهر في الحرب الباردة، من هنا كانت سياسة (غورباتشوف) تقضي بتقصير خطوطه الخارجية إلى أقصى ما يستطيع، والانسحاب من المواقع التي يستطيع أن ينسحب منها دون أن يفقد هيبته ومكانته[٢]. وما أن حل موعد انعقاد قمة (جنيف) في تشرين ثاني/نوفمبر من العام ١٩٨٥، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أقدم الأخير على خطواته التراجعية قبالة الولايات المتحدة الأمريكية، فأوقف لمدة زمنية محددة تجاربه النووية المعروفة بـ(بالموراتوريوم) بدون أن توقف الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها للدفاع الاستراتيجي أو برنامج (STARS WAR)، ثم جاء موعد قمة (مالطا) في كانون أول/ديسمبر من العام ١٩٨٩ ليعلن (غورباتشوف)، ومعه (بوش/الأب) في نهايتها عن انتهاء حقبة الحرب الباردة، وبدء عهد جديد من العلاقات السوفيتية الأمريكية[٣].

وقد أشاد الجزء السادس من القرار الذي أصدره مؤتمر نواب الشعب في الاتحاد السوفيتي، بتطبيع العلاقات الصينية – السوفيتية، وتطور العلاقات السوفيتية – الأمريكية التي هي أساس لإنهاء سباق التسلح وضرورة تكثيف الجهود لبناء البيت الأوربي المشترك، وأن تصبح المبادئ الآتية أساساً للسياسة الخارجية السوفيتية[٤]:

١. عدم جواز تحقيق الأمن الوطني إلا بالوسائل السلمية.
٢. المضي في مفاوضات نزع الأسلحة النووية طويلة المدى.
٣. الحفاظ على توازن المصالح في العالم.

---

[١] حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٢٨.

[٢] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٩٦-٢٩٧.

[٣] محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ٢٩٣.

[٤] أماني محمود فهمي، الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠، ص١٢٩.

٤. إدماج الاقتصاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي.

أما عن الرد الأمريكي على طروحات (غورباتشوف) الداعية إلى تجريد العلاقات الدولية من (الأدلجة) فإن السياسة الأمريكية استمرت في عدوانيتها ورغبتها الجامحة بالسيطرة المنفردة على العالم وإخضاعه لاستغلالها وهيمنتها الاقتصادية الاحتكارية، كما استمرت في تطوير برنامجها الدفاعي الاستراتيجي، وكذلك استمرت في معاملة الاتحاد السوفيتي على إنه العدو الذي تعاديه وتحاصره وتستنزفه اقتصادياً، وتسعى إلى إضعافه وتفكيكه والقضاء عليه كدولة عظمى منذ نشأته[١].

[١] **علي صبيح، الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.**

المبحث الثالث

ظهور جمهورية روسيا الاتحادية كوريثة للاتحاد السوفيتي

أزمات المرحلة الانتقالية

يقول المؤرخ الفرنسي (توكفيل): إن أخطر مرحلة في حياة الأمة هي: لحظة التغيير والانتقال من مرحلة يسودها الحكم المطلق والقوي والمستبد إلى مرحلة يتنسم فيها الشعب طعم الحرية، وقد ألتقط (توكفيل) هذه الملاحظة البارعة من رؤيته للثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩، والتي أسقطت أحد أسوء الأنظمة المطلقة، وفتحت قبالة الشعب أبواب الحرية والمشاركة الجماهيرية في صناعة مصيرها. وهذا بالضبط ما تعبر عنه مرحلة الزعيم السوفيتي (ميخائيل غورباتشوف)، فقد حاول تغيير نظام عتيد ومغلق على نفسه مدة سبعين عاماً، فما أن فتح بعض النوافذ حتى هبت أعتى العواصف تقتحم الدولة السوفيتية، وتقترب بها من حدود الفوضى، فالقوى السياسية والاقتصادية التي طال كبتها منذ الثورة البلشفية رأت فرصتها التاريخية للعودة والتعبير عن نفسها، كما أن الإفرازات الخطرة التي أنتهجها النظام السوفيتي من قصور الاقتصاد إلى السلبيات والطفيليات التي تسلقت عليه وتضخمت حتى طغت عليه كلها جميعاً راحت تنهش معظم مثله ومبادئه وقيمه[١].

وقد ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية على أنقاض الاتحاد السوفيتي على إنها تمثل الاستمرار الشرعي له من الناحية القانونية، حيث تتحمل الأعباء والالتزامات التي تعهدت بها الدولة السوفيتية السابقة كافة. وتعد أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث: المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية. ولذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على إعطائها مقعد (الاتحاد السوفيتي) في مجلس الأمن، وعلى أن يتحكم رئيس روسيا الاتحادية في شفرة إطلاق السلاح النووي، على أن لا تستعمل تلك الأسلحة إلا بموافقة باقي الدول النووية، وهي : (كازاخستان، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا)، بعد التشاور مع باقي أعضاء الرابطة، وأن ترث روسيا معظم المؤسسات الاقتصادية والسياسية السوفيتية[٢].

وقد عانت روسيا الاتحادية خلال المدة الممتدة منذ ظهورها في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى نهايته، أزمات عدة، كان أبرزها: الأزمة الاقتصادية، فضلاً عن أزمتها على مستوى السياسة الخارجية، والتي سيتم بحثها في المطلبين الآتيين.

---

[١] **مازن البندك، هكذا انهارت الدولة السوفيتية، مصدر سبق ذكره، ص١١.**

[٢] **معتز محمد سلامة، مستقبل الدور الروسي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.**

المطلب الأول

الأزمة الاقتصادية الروسية خلال التسعينات

بدأت روسيا الاتحادية سياستها الإصلاحية منذ العام ١٩٩٢، متبنية مفهوم (التحول السريع) الذي اعتمد على: تحرير الأسواق، وتعديل النظام الضريبي، وخصخصة الملكية العامة للدولة، كما بدأت في التعاون مع المؤسسات المالية الدولية للحصول على المساعدات اللازمة للإصلاح[١].

وعلى الرغم من القدرات الاقتصادية الضخمة لروسيا الاتحادية، إلا أن الاقتصاد الروسي واجه تحديات بالغة الخطورة، يرجع بعضها إلى مخلفات عقود التخطيط المركزي، وسيطرة البيروقراطية، ويعود بعضها الآخر إلى آثار التحول الاقتصادي السريع نحو اقتصاد السوق، إذ اعتقد (يلتسين) إن الطريقة الوحيدة للتغلب على تلك الأزمة هو: الانتقال الفوري وغير المشروط إلى السوق الحرة بديلاً عن النظام الاشتراكي والتخطيط والتحكم في الأسعار ...الخ، وهو ما سمي بـ(العلاج بالصدمة) (Shock Therapy)، ناهيك عن عبء المديونية الكبيرة التي بلغت (٧٠) مليار دولار[٢].

وهناك أكثر من انتقاد كان قد وجه لأسلوب التحول الاقتصادي الذي اتبع في روسيا وأدى إلى هذا التدهور، ومن أهم هذه الانتقادات: ما وجه لـ(مفهوم الصدمة) الذي اعتمد على التحول السريع إلى نظام السوق، حيث ترجع كثير من التحليلات المشكلات القائمة إلى: عدم التدرج بسياسة الإصلاح في روسيا، كذلك فإن غياب مؤسسات داعمة للرأسمالية لتحل محل الحزب الشيوعي، والذي كان مسيطراً على الحياة الاقتصادية أضعف عملية التحول وجعلها تخرج من مسارها، وقد كان مفترضاً، أن يتحول دور الدولة بحيث يقل في الحياة الاقتصادية لتحل محلها قوى السوق، في حين يزيد دورها في فرض القانون، وإصدار اللوائح المنظمة، والمساعدة لاقتصاد السوق[٣]، أي أن المطلوب كان تقوية الدولة في مجالات محددة، وإضعافه في المجالات الأخرى، لكن ما حدث هو: إن الدولة رفعت يدها عن مجالات مهمة جداً للمجتمع، وأبقت سيطرتها محكمة على المجالات التي تخدم مصالح الطبقة الجديدة من

---

[١] مي قابيل، تكلفة الفساد في روسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص٢٣٦.

[٢] معتز محمد سلامة، مستقبل الدور الروسي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

[٣] أساس اقتصاد السوق هو: الملكية الخاصة والأسعار المتغيرة، فهما يخلقان الحافز على الإنتاج، وإن الملكية الخاصة هي الرابطة الحديدية التي لا تنفصم عراها بين العمل والعائد المادي، وليس هناك إلا سعر السوق الحر، كمؤشر بين المنتج والمستهلك ليدفع الاقتصاد إلى التقدم. ينظر: رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

(الأوليغارشيين)[١] الأثرياء المسئولين المتحالفين معهم، وفي ظل غياب الدولة وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية تنشأ بيئة مناسبة لنمو الفساد، وهكذا ظهر الفساد في عدة صور على مدار عملية التحول، وكان يتطور بشكل مستمر[٢].

ومن أهم المشكلات التي عاناها الاقتصاد الروسي خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم هي: (مشكلة المديونية)، ويقصد بها مديونية الفروع الاقتصادية تجاه الحكومة ومديونية الحكومة تجاه المواطنين على شكل رواتب متأخرة. فقد تجاوزت مديونية المصانع تجاه الحكومة (٦٠) ترليون روبل قديم، أي أكثر من (١٠) مليارات دولار وفقاً لأسعار الصرف السارية في بداية العام ١٩٩٨، إذ اعترفت السلطات الرسمية في نهاية العام ١٩٩٧ بانها لم تستطع جمع إلا (٦٥%) من حجم الضرائب المفروضة، وكان من بين المؤسسات المدينة أفضل المصانع والشركات، مثل مؤسسة إنتاج الغاز والنفط "غازبروم" ومصنع "أفتوفاز" لإنتاج سيارات "لادا"، وغيرها من الشركات. وتعد (المديونية) بهذا الحجم ثقيلة جداً، ولا تستطيع الشركات مهما كانت قوية وناجحة تسديد ديونها دون إلحاق الأضرار بعملياتها الإنتاجية. أما مديونية الدولة العامة، فهي عبارة عن رواتب المواطنين غير المدفوعة لهم طيلة شهور عدة، فقد اقتربت من سبعة مليارات دولار، ولم تستطع الحكومة الروسية تسديد جزء من ديونها لموظفيها إلا في أواخر العام ١٩٩٧[٣].

وقد توقف البنك المركزي الروسي عن دعم الروبل، فنتج عن ذلك: انهيار كبير في قيمته مقابل الدولار، وكذلك كانت روسيا ضحية للهروب الجماعي لرؤوس الأموال الذي حفزته الأزمة الروسية، ومن ثم فإن الأزمة لم تكن نتاجاً للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الروسي، أو لأسلوب الإدارة الاقتصادية للقيادة الروسية، بل كانت نتاجاً لردود أفعال نفسية سادت السوق الروسية دون أن تستند إلى أية معطيات ذات صلة بالأداء الحقيقي للاقتصاد الروسي. كما أسهمت عوامل أخرى في بروز الأزمة الروسية، كان من أهمها: الشكوك التي حامت حول جدوى وفاعلية برامج الإصلاح في الاقتصاد الروسي، وتدني مستوى المساعدات الاقتصادية

---

[١] تعني هذه اللفظة حسب المفهوم الروسي، ليس الشخص الثري من طواغيت المال فحسب، بل الشخص الثري الذي "يتدخل في السياسة"، ويندمج مع السلطة، ويخلق أوضاع من أجل تحقيق الثراء الفاحش بطرق غير قانونية أو باستغلال الثغرات في القوانين الروسية. وأحد المؤشرات الرئيسة للتبعية للفئة الأولغارشية يتمثل في السيطرة على وسائل الإعلام بهدف التلاعب بالرأي العام. ينظر: يفجيني بريماكوف، حقول ألغام السياسة، ترجمة: عبد الله حسن، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٨، ص٨٠.

[٢] مي قابيل، تكلفة الفساد في روسيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٧.

[٣] فكتور ليبيديف، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية، سلسلة محاضرات الإمارات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٦-٧.

الدولية، ومستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية، والأخطاء الكثيرة التي شابت السياسات الاقتصادية الروسية[١].

إضافة لما تلا ذلك من تراجع الأوساط الغربية التي انتابها القلق الشديد حول الاستثمارات التي قامت بها، والتي كانت حتى تلك اللحظة حريصة على تقبل موقف يلتسين وفريقه من الاقتصاديين الشبان الموالين كلية إلى النظام الغربي الرأسمالي الحر، فعلى سبيل المثال، فقد بدأ صندوق النقد الدولي برفض منح الاقتصاد الروسي قروضاً متعللاً في ذلك بافتقاده السيولة النقدية نتيجة لما بذله من مساعدات مالية من أجل الأزمة الآسيوية على هذا أصبحت روسيا الاتحادية في حالة من عدم القدرة على تسديد، أو حتى خدمة ديونها الخارجية، بل تسديد مستحقات موظفيها وعمالها، فإن الغرب الذي كان المساند الدائم لسياسات (يلتسين) بحجة: "إن روسيا بدون يلتسين ستتحول إلى فوضى عارمة"، وهو أمر يصعب على أوربا تقبله بالنسبة لثاني دولة عظمى سابقة في العالم مازالت تمتلك "إمكانات نووية مهمة" ، ولم يعد قادراً على التغاضي والسكوت عن حقيقة "أصدقاء يلتسين" الذين لم يكفوا عن تهريب أموالهم إلى بنوك سويسرا في الخارج[٢].

وباختصار، فقد عانى الاقتصاد الروسي من أربع مشكلات أساسية خلال عقد التسعينات، يمكن إدراجها على النحو الآتي[٣]:

الأولى: هي مشكلة المديونية الروسية.

الثانية: رفض صندوق النقد الدولي منح التحويل الدوري لقرض (٧٠٠) مليون دولار.

الثالثة: رفض البنك الدولي تقديم (١,١) مليار دولار من الأموال التي كانت تنتظرها ميزانية الدولة.

الرابعة: الأزمة المالية التي حلت بالدول الآسيوية، وشملت: روسيا في نهاية خريف العام ١٩٩٧، والتي كان من نتائجها أن خسرت روسيا خمسة مليارات دولار حسب معطيات البنك المركزي الروسي.

والحقيقة، فإن روسيا كانت قد تلقت بين العامين (١٩٩٤ و ١٩٩٨)، أكثر من (٣٠) مليار دولار كمساعدات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوربي للتطوير وإعادة

---

(١) مجموعة باحثين، ندوة الأزمة الروسية: تحليل في ضوء معطيات الاقتصاد السياسي، مجلة الحكمة، العدد (٦)، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص٤٩.

(٢) نبيه الأصفهاني، حكومة بريماكوف في مواجهة المأزق الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨، ص٢٤٤.

(٣) فيكتور ليبيديف، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

الاعمار، وزادت المساعدات الحكومية الألمانية على (٢٠) مليار دولار، كما وفرت فرنسا (٥) مليار دولار[١].

وترى هيلين كارير دانكوس المحللة الفرنسية المتخصصة بالشئون الروسية، بأن المشكلات التي واجهت روسيا الاتحادية، وهي في مرحلة التحول إلى الديمقراطية واقتصاديات السوق تكمن في ثلاثة معطيات وهي[٢]:

١. سلطة الدولة شبه مفقودة: فقد كان المفهوم السوفيتي لهذه السلطة هو: تقمصها في سلطة الحزب الواحد، منذ بداية الثورة البلشفية، ثم منذ السبعينات، حيث قامت حركة شبه لا مركزية استهدفت أساساً تأمين السلام في المساحات الشاسعة الروسية، إذ منحت الحزب الواحد في الأقاليم والجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتي سلطات واسعة اتسمت: بالتحرر من التبعية للمركز، ومن أهم هذه السلطات كانت: الحرية في تحصيل الضرائب واقتطاع جزء منها لمصلحة حكام الحزب الواحد، من هذا المنطلق يمكن تفسير: فشل روسيا الاتحادية في وضع نظام ضريبي موحد تابع للسلطة المركزية.
٢. برامج إصلاحية اقتصادية مجهضة: يرجع هذا الفشل إلى السبب الأول نفسه، مما أدى إلى سرعة تجزئة المجتمع الروسي، وإلى القذف بالجزء الأضعف والأكبر من هذا المجتمع الذي أصبح دون قيادة في أحضان الفقر المدقع والعوز الشديد، وفي الوقت نفسه أدى إلى ظهور تصاعد فئة أقلية من المقاولين الذين استفادوا دون رقيب من برامج الخصخصة التي طبقت دون أن تكون البلاد مستعدة لها. فقد أدت هذه السياسة إلى الإسراع بتجزئة المجتمع الروسي، كان أهم ما جاء فيه هو: التجزئة وشبه انهيار أهم قطاع، وهو (القطاع الصناعي الحربي) الذي كان يقف على قمة الهرم الاقتصادي السوفيتي، فكانت النتيجة أن ألقى بعدد ضخم من العاملين المتخصصين المميزين في أحضان البطالة، ومما ساعد على هذا التدهور هو: افتقاد الحركة الاقتصادية في روسيا إلى نظام تشريعي قادر على تنظيم الأنشطة المختلفة، وتطبيق البرامج الإصلاحية، وفي الوقت نفسه حماية الدولة للفئات الفقيرة الأكثر تضرراً في مرحلة التحول هذه.
٣. الافتقاد إلى نخبة نشطة، بسبب قصر المدة التي تلت تصفية الاتحاد السوفيتي.

وإزاء ذلك عدت روسيا مثال صريح للفشل في عملية التحول من النظام الشمولي إلى الديمقراطية. فعلى الرغم من امتلاك الرئيس (بوريس يلتسين)، إرهاصات أو محاولات لإنجاح

---

[١] مروان إسكندر، الدب ينقلب نمراً، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

[٢] نبيه الأصفهاني، روسيا الاتحادية في مواجهة تحديات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص٢٣٩.

عملية التحول، إلا أن محاولاته كانت ضعيفة، بل غير ذات جدوى، فهو لم يقلد الأنموذج الأمريكي أو الفرنسي للديمقراطية، وإنما انفرد بتحويل مؤسسة الدولة إلى ما يعرف بـ(نظام رئاسي متفرد)، فقد اهتم الرئيس (يلتسين) بتحرير الاقتصاد، وتطبيق اقتصاد السوق دون أن يوجد البيئة الاجتماعية والثقافية لهذا التحول الاقتصادي، لذلك فشلت عملية التحول برمتها. كما أن الدول الغربية تتحمل جزءً من المسئولية لعدم مساندتها للرئيس (يلتسين) لإنجاح محاولته للتحول إلى اقتصاد السوق، إذ كان يجب على القادة الغربيين توجيهه إلى أهمية التغيرات التشريعية، واستقلال المؤسسات، حتى لا تظل تابعة لسيطرة الدولة[١].

وهكذا أدركت روسيا الاتحادية بعد سنوات من التطبيق الارتجالي للبرامج الإصلاحية: بأن سياسة "المعالجة بالصدمات" وحدها لا يفي بالغرض دون أن تقدم أساساً على إقناع المجتمع نفسه بهذا النوع من المعالجة، ومع افتقاد الرؤية الواضحة للمستقبل المنشود، فإن الخطأ الأول الذي وقع فيه الإصلاحيون الشبان، جعل من روسيا الاتحادية ذات المساحات الشاسعة، وحجم سكانها الهائل مجرد رقعة شطرنج تتحرك فيها القطع وفقاً لخطط نظرية استهدفت خلق رأسمالية روسية قادرة على مسايرة العولمة والانفتاح على الأسواق، كل هذا دون الوضع في الاعتبار الكافي، والمتمثل في عقلية الشعب الذي سيخضع لهذا التحول الجذري، ومدى استعداده لتقبله عن اقتناع. أما الخطأ الثاني الذي وقع فيه الاصلاحيون الشبان، فهو: الاعتماد المفرط على المساندة المالية التي تأتي من الخارج كأحد مظاهر الانفتاح المنشود، فكانت النتيجة الحتمية إن حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى روسيا الاتحادية كانت تلازمها حركة مضادة من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج فاق حجمها كل التوقعات لتستقر في البنوك السويسرية، وغيرها[٢].

ومن ثم، فقد لعبت الأزمة الاقتصادية في روسيا الاتحادية دوراً بالغ الأهمية في تسيير دفة سياستها الخارجية، إذ أن معاناة الاقتصاد الروسي من تلك المشكلات دفعت روسيا إلى البحث عن المجالات الممكنة لإنعاش الاقتصاد الروسي، وفتح فرص التصدير، وتشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية[٣].

---

(١) هدى عوض، اللغز الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيبجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٢٣٢.

(٢) نبيه الأصفهاني، حكومة بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٦.

(٣) عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي، دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفيتي – الروسي تجاه الوطن العربي، في العرب والقوى العظمى: العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحرة، العدد (٢٠)، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص٣٤.

المطلب الثاني

التوجهات الخارجية لروسيا الاتحادية خلال التسعينات

أدى التفكك الذي أصاب الامبراطورية السوفيتية إلى الإطاحة بالمفاهيم كافة التي تأسس عليها الكيان السوفيتي، وجرت حركة محمومة لإعادة هيكلة كل الأنشطة التي كانت تؤدي إلى تحرك سياسي سواءً أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي. فقد طرأ تحول جذري في أهداف السياسة الخارجية الروسية بعد أن نحت جانباً الأسس العقائدية التي كانت تحكمها، بل تهيمن على مجالات الحياة اليومية كافة، وأحلت محلها مفاهيم جديدة تناقضها تماماً، سيما تلك التي داوم النظام على إدخالها في الأذهان على مدى (٧٠) عاماً. فقد تلخصت هذه البدائل الجديدة في: لفظ كل ما كان يرتكز عليه النظام المنهار، والاعتناق شبه المحموم ودون رؤية للمفاهيم كافة التي كان يدعو إليها عدو الأمس الذي تحول فجأة إلى صديق اليوم[١].

وشهدت روسيا بعد الاستقلال: إعادة انبعاث هويتين في سياستها الخارجية، فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ العام ١٩٩١، بين توجهين أساسيين: أولهما/ توجه أوربي- أطلنطي Euro-Atlantic، والآخر/ أوراسي جديد New Eurasian، ولكل من التوجهين افتراضاته ومقولاته وسياساته ومناصروه في النخبة السياسية الروسية.

<u>الاتجاه الأول:</u> وهو التوجه الذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية العام ١٩٩١، وحتى نهاية العام ١٩٩٥، وفي ظل وزير الخارجية آنذاك (أندريه كوزريف) حيث انطلق من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلسي، باعتبار إن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصادياً[٢].

وكانت أعمال خفض التسلح جزءً رئيساً من مجمل حركة التفاعلات السياسية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تهدف القيادة الروسية إلى: إقامة إطار جديد من علاقات الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يساعد على خلق قاعدة أكثر متانة للمصلحة المشتركة بين الدولتين انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية ملحة تتركز في: رغبة روسيا في الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الغربية، وفي هذا الإطار، أبدت روسيا مرونة واضحة في مفاوضات خفض التسلح بصورة أقرب إلى الاعتراف بالأسبقية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد هدف القيادة الروسية إطلاقاً التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية أو انتزاع الاعتراف بالتعادل الاستراتيجي معها، وهو الأمر الذي أعطى قوة دفع إضافية لجهود

---

[١] نبيه الأصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص١٦٠.

[٢] محمد السيد سليم، التحولات الخارجية في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٤٠.

خفض التسلح، وانعكس أساساً على قبول روسيا لمبدأ (الخفض غير المتوازن) في المجالات المختلفة للتسلح، وبما ينطوي عليه ذلك من التزام روسيا بإجراء تخفيضات أكبر من تلك التي يلتزم بها الطرف الآخر[١]، حيث توجهت روسيا بمبادرة من طرف واحد تمثلت بإجراء تخفيضات على القوات واتخاذ قرارات مهمة على هذا الصعيد، مثل: قرار (يلتسين) في أعقاب التوقيع على الوثيقة التأسيسية مع حلف شمال الأطلسي في باريس في ٢٧ أيار/مايو من العام ١٩٩٧، بإزالة الأسلحة النووية الموجهة إلى أراضي الدول أعضاء حلف شمال الأطلسي[٢]، وضمن هذا الإطار وافقت روسيا على فرض العقوبات على: يوغسلافيا والعراق وليبيا، والأهم من ذلك إن روسيا اقترحت على الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل من العام ١٩٩٣، المشاركة في نظام الدفاع الصاروخي المسمى TRUST[٣]، وهكذا بدت روسيا غير حرة في تحديد قيمة وثقل فعلها الخارجي، كونه مرتبطاً بحوار ومعاهدات مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والتي كان من ضمنها معاهدة واشنطن في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٢[٤].

وعلى الرغم من التوجهات الغربية للرئيس الروسي (بوريس يلتسن) وتعهده باحترام المطالب الأوربية والغربية كافة، والمتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية ومعاهدات خفض التسلح واقتصاد السوق والحدود السياسية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربي بقي متردداً خلال التسعينات من القرن المنصرم بصدد دعم إصلاحات يلتسين، أو قبول روسيا، وإعادة دمجها في محيطها الحضاري الأوربي. وعلى الرغم من إن الرئيس الروسي قد أعرب عن رغبته في الانضمام إلى حلف الأطلسي، إلا أن الدوائر الغربية لم تتلق ذلك بارتياح كبير، ناهيك عن الدعم الاقتصادي المحدود، وقبول روسيا في عضوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ لم تقدم الدول الأوربية، ولا الولايات المتحدة الأمريكية تنازلات تذكر في سبيل اندماج روسيا بكل تلك المؤسسات [٥]. حقاً بانت الحقيقة، فقد هدفت تلك الأطراف من المشاركة إلى جعل روسيا خط مواجهة للقوى الآسيوية الصاعدة التي تمثل تهديداً للمصالح الغربية، حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية: إن الأخطار والتهديدات في القرن القادم ستأتي من الدول الآسيوية الكبرى

---

[١] أحمد إبراهيم محمود، تطورات خفض التسلح: إزالة مخلفات الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، ص١٨٧.

[٢] عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

[٣] وهو المشروع الذي ينهض على فكرة إطلاق أشعة (البلازمويد) على المنطقة الفضائية بالصواريخ المهاجمة، بحيث يتم إخراجها من مسارها وتدميرها في الفضاء الخارجي قبل وصولها إلى أهدافها. ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الخارجية في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ٤١.

[٤] حسين علي الجميلي، مستقبل العلاقات الروسية مع الجمهوريات الإسلامية (السوفيتية سابقاً) القيود والفرص، المجلة القطرية للعلوم السياسية، العدد (٢)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٠.

[٥] معتز محمد سلامة، مستقبل الدور الروسي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

التي تمتلك أسلحة نووية، والتي قد تؤدي الاضطرابات العرقية أو الاقتصادية أو السياسية بها إلى وصول بعض القادة ذوي الاتجاهات المتطرفة: دينية أو علمانية إلى السلطة، وفي هذه الحالة يمكن أن تمثل روسيا بعمقها الاستراتيجي والجغرافي ومساحتها الممتدة في آسيا وحدودها المشتركة مع عدد من الدول الآسيوية الكبرى درعاً واقياً للغرب، ومن ناحية أخرى، هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من "المشاركة" إلى: احتواء روسيا، وتقليل التهديد المحتمل الذي تمثله على جيرانها، فالمشاركة مع روسيا، في المفهوم الأمريكي كان تعبيراً عن رفض حالة العداء، والتنافس السابقين بين البلدين، ومن ثم فإن المشاركة الروسية الأمريكية لم ترق بأي حال إلى مستوى التحالف الاستراتيجي أو عد روسيا شريكاً حقيقياً للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تستطع روسيا تحقيق أهدافها من المشاركة[١].

<u>الاتجاه الثاني:</u> بعد انقضاء مدة أولية في السياسة الخارجية الروسية أطلق عليها نقادها تسمية توجهات "رومانسية" موالية للغرب تسعى روسيا عن طريقها إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر إثباتاً للذات، تحمل صبغة روسية واضحة، وترتكز على التفسير القومي للمصالح الروسية، وقد تسبب ذلك بحدوث خلافات بين الفينة والأخرى، وصدور تصريحات رسمية ذات صبغة قومية من الرئيس (يلتسين) ووزير خارجيته (كوزريف)، تهدف من بين أشياء أخرى إلى: استرضاء العناصر القومية المحلية وتهدئة المعارضة[٢].

فقد بدأ الرئيس (يلتسين) يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوربي– الأطلسي، تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي والأحزاب القومية، إذ انتقدت هذه الأحزاب سياسة (يلتسين)، لأنها أضعفت مكانة روسيا، وطالبت باتباع سياسة جديدة قوامها: هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، وحماية الروس المقيمين في تلك الدول، مع اتباع سياسة استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، العدو الأول لروسيا في نظرهم، كذلك واجه (يلتسين) معارضة من أحزاب الوسط، التي طالبت بدورها اتباع سياسة متوازنة تأخذ في نظرها مصالح روسيا في الشرق، (وهو يشمل: آسيا الوسطى، والصين، والشرق الأوسط)، وتقوية علاقات روسيا مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، والتي اصطلح على تسميتها باسم "الخارج القريب" Near Abroad في الأدبيات الروسية، وقد تأكد هذا التحول في السياسة الخارجية الروسية مع تعيين (بريماكوف) وزيراً لخارجية روسيا في يناير من العام ١٩٩٦، كونه أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وأحد أشد دعاة هذا التيار، فضلاً عن كفاءته الإدارية

---

[١] نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد (٢٠٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص١٣.

[٢] فريتز إيرمارث، روسيا في التقييم الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨-١٠٩.

بالمقارنة مع سلفه (كوزريف)، وفي هذا الإطار بلور ما أصبح يعرف باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية، وتدور ملامح المبدأ حول [١]:

١. إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقترح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأمريكية، وفي هذا الإطار أسهمت روسيا في إنشاء منظمة (شنغهاي) للتعاون.

٢. معارضة توسيع حلف الأطلسي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية. ولكنه وقع مع سكرتير عام الحلف "القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة".

وتعد هذه المرحلة بداية للجهود الروسية الهادفة إلى إعادة مكانتها كقوة كبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعزمها توظيف كل قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها، ففي هذه المرحلة، أبدت روسيا درجة يعتد بها من الاستقلالية تجاه قضايا دولية عدة، منها: رفض دفع حصة روسيا في تمويل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في (قبرص)، وكذلك المطالبة بإعادة صياغة معاهدة القوات التقليدية في أوربا (CEF) بما يسمح لها بنشر بعض قواتها في الجنوب، وعلى حدودها الشمالية مع أوربا، ومحاولة الحيلولة دون فرض عقوبات على (ليبيا)، بل وتصديق مجلس الدوما في حزيران/ يونيو من العام ١٩٩٧، على قانون يقضي بـ(منع استخدام أموال الدولة الروسية في تنفيذ نظام العقوبات) على العراق، وهو ما يعني عملياً انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحظر على العراق، وإعلان روسيا عن استعدادها تزويد سوريا بأسلحة "نوعية" متطورة[٢].

كما ظهرت هذه الاستقلالية في السياسة الروسية بشكل بارز في قضايا أخرى تمس أمنها القومي، ومنها: توسيع حلف شمال الأطلسي ليضم دول شرق ووسط أوربا (كما سيتضح لنا لاحقاً)، فقد هدد بافيل غراتشيف وزير الدفاع الروسي في نيسان/أبريل من العام ١٩٩٥، بالانسحاب من معاهدة القوات التقليدية في أوربا (CFE) في حالة توسيع عضوية حلف الأطلسي. وأعلن (فلاديمير شوميكو) رئيس المجلس الأعلى في البرلمان (مجلس الفيدرالية): إن البرلمان لن يصادق على معاهدة (ستارت /٢)، إلا بعد اتضاح الشكل المستقبلي للحلف، وكذلك المعارضة الروسية الحازمة للمشروع الأمريكي بنشر منظومة الدرع المضاد للصواريخ في دول شرق ووسط أوربا[٣]، وهذا ما سوف نتناوله لاحقاً.

---

[١] محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

[٢] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٣.

[٣] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مصدر سبق ذكره.

لكن ذلك لا يعني عودة إلى أجواء الحرب الباردة، أو التخلي عن الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغت ذروتها عن طريق تعاون روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب (كما سنبحثه لاحقاً)، بل إنه يعني: محاولة لبناء علاقات متكافئة وشراكة تامة وغير منقوصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تتضمن: احتراماً من جانبها لأمن ومصالح روسيا، كما تعبر عن رغبة القيادة الروسية في تأكيد مكانة روسيا كقوة كبرى، وكونها لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه أو اختراق دائرة أمنه القومي.

المبحث الثاني

نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي

إن سقوط الاتحاد السوفيتي وانهياره بوصفه انهيار امبراطورية ليس بظاهرة فريدة في التاريخ الحديث أو الوسيط أو القديم، فليس تهاوي الشيوعية السوفيتية جديداً في دورات التاريخ، فقد حكم التاريخ بالموت على النظم التي أضحت عائقاً قبالة التقدم، وانهيار الشمولية السوفيتية قد سبقه تداعي الشمولية النازية والفاشية، كما أن الهزيمة في الحرب الباردة تبدو نتيجة منطقية: بأن استخدام القوة غير العسكرية بمقدوره تحقيق أهداف الحرب بوسائل أخرى.

إن سرعة انهيار الامبراطورية والشيوعية والشمولية في الاتحاد السوفيتي، تم على نحو لم تتوقعه أكثر التنبؤات الآيديولوجية تفاؤلاً، كما أن تداعيات الانهيار لا سابق لها من حيث شمولها للجوانب الاقتصادية والسياسية والآيديولوجية وغيرها، مما يبرز التاريخ بداية لتشكيل نظام عالمي جديد. وقد رتب ذلك الانهيار نتائج جمة بالإمكان تحديدها على المستويات الآتية:

المطلب الأول

النتائج على المستوى المحلي

لعبت الآيديولوجية دوراً كبيراً في صياغة بنية الفكر الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي، وعلى مدى زمني تجاوز أكثر من سبعين عاماً من القرن العشرين، لتحدد طبيعة التعامل ليس مع دول المعسكر الرأسمالي فقط، وإنما مع بقية دول العالم أيضاً، وإلى الحد الذي أنقسم فيه العالم فعلاً بين: دول تدين بالآيديولوجية الماركسية، وأخرى تذهب بولائها إلى الفكر الرأسمالي– الليبرالي، إذ صورت الماركسية – اللينينية صراعها مع القوى الرأسمالية على إنه صراع بين قوى الخير والشر، صراع بين قوى مستغِلة وأخرى مستغَلة، وإن المجتمع الدولي ما هو إلا مجتمع طبقي تحكمه أقلية من الدول الغنية وأكثرية من الدول الفقيرة المستغَلة، وعلى هذا تعد المناطق التي تكون فيها القوى من الفئة الأولى، أي الدول الاستعمارية والامبريالية هي مناطق صراع وسوح مجابهة، وإن حتمية هذا الصراع ستقود إلى انتصار القوى الاشتراكية – الشيوعية[1].

كما إنه من الحقائق المعروفة إن الفكر الاستراتيجي في الحقبة السوفيتية كانت قد تمت صياغته على ضوء الآراء الحزبية للنظرية الماركسية – اللينينية وإسهامات المفكرين السياسيين والعسكريين السوفيت، وخبرة الحروب السابقة في الحربين العالميتين: الأولى والثانية، أي إنه كان

---

[1] **عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٤، ص٣١٠.**

فكر ستراتيجي مؤدلج من ناحية، وواقعي من ناحية أخرى[١]، وقد تلخصت هذه العقيدة في الآتي[٢]:

١. عد الحرب ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الطبقي، فهي أحد الأشكال السياسية للصراع بين الطبقات، بل أن جميع الحروب هي حروب طبقية بما في ذلك: الحروب الاستعمارية والحروب الثورية وحروب التحرر الوطني والقومي.

٢. ستلجأ القوى الرأسمالية إلى إشعال الحروب في أي مكان من العالم من أجل السيطرة وتحقيق مصالحها العالمية، الأمر الذي يفرض على السوفيت: تبني مفهوم عالمي للأمن يمتد خارج الحدود الإقليمية للاتحاد السوفيتي ليشمل: الأعضاء في حلف وارسو، والأصدقاء والحلفاء في المنطقة العربية وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٣. أن يتم بناء القوات المسلحة السوفيتية من حيث الحجم والنوع، بناءً على التطورات الحاصلة في قوات العدو، والحروب التي ينوي شنها، سواء أكانت محلية، أم إقليمية، أم عالمية، أم نووية، أم تقليدية، وحيث أن الحرب مع القوات الرأسمالية لا بد أن تكون عالمية، فإن بناء القوات السوفيتية تقليدياً ونووياً يجب أن يقوم على هذا الأساس.

٤. إن الحرب بين الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية من ناحية أخرى ستكون تقليدية، ثم تتحول بسرعة إلى تراشق صاروخي ونووي ستراتيجي، مما يحتم على السوفيت تطوير قوتهم الصاروخية الاستراتيجية.

ومن هذا المنطلق الآيديولوجي تسلحت دول المعسكر الاشتراكي، كما تسلحت دول المعسكر الرأسمالي بترسانة ضخمة هائلة من الأسلحة النووية لضمان الانتصار في أية مجابهة عسكرية، كما أسهمت الآيديولوجية أيضاً في تفسير سلوك أي من القوتين العظميين، في أي منطقة من مناطق العالم: بأنه يمثل تحدياً ينبغي أن يقابل برد فعل سلوكي يوازنه ويوازيه إن لم يكن متفوقاً عليه. وبذلك فإن تعظيم دور الآيديولوجية أسهم في تبني استراتيجيات واستراتيجيات مضادة، كما أسهم في تسريع عملية سباق تسلحي بشقيه: التقليدي والنووي ليصل إلى مستويات لم تعرفها عمليات سباق التسلح من قبل، وإلى الحد الذي أوصل بكل من القوتين إلى مستوى التشبع النووي ليظهر ما عرف (بتوازن الرعب النووي)، وهو: مستوى من التسلح بأسلحة الدمار

---

[١] نزار إسماعيل الحيالي، الاستراتيجية العسكرية الروسية وإشكالية التحول من الهجوم إلى الدفاع، أوراق ستراتيجية، العدد (٦٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢.

[٢] محمد أسامة محمود عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الواحد والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، مركز الدراسات لسياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص٢٤٧.

الشامل لا يتيح لأطرافه هامش الانتصار لطرف، والهزيمة لطرف آخر بقدر ما تكون الحرب إذا ما قدر لها أن تندلع انتحار متبادل لأطرافها النووية[١].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه من أقوى الأسباب التي غذت صراع القوتين العظميين، ووضعتهما في حالة من التأهب والمواجهة، ووصلت بسباق التسلح بينهما إلى درجة عالية من الخطورة هو: تعاظم دور الآيديولوجية في تعميق مجريات هذا الصراع، حتى لجأ الكثيرون إلى تصوير (الحرب الباردة) على إنها كانت: صراعاً عقائدياً بحتاً، وأن كل ما يحدث في الساحة الدولية لم يكن أكثر من رد فعل أو نتاج تلقائي لهذا الصراع العقائدي، بل أن هناك من كان ينظر إلى صراع الآيديولوجيات في هذه المرحلة على إنه كان حرباً صليبية متعصبة من نوع جديد. فقد شهدت هذه المرحلة صراعاً بين الماركسية والرأسمالية، وامتدت جاذبيتها إلى الكثيرين من الشعوب والمجتمعات، بل أصبحت في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بمثابة إحدى القوى الرئيسة الحاكمة في سلوك الدول، كما أن هذه الآيديولوجيات أصبحت أداة الاستراتيجية غير المباشرة التي تنتهجها بعض القوى العظمى في المجتمع الدولي، وبخاصة (الكتلة الشيوعية)، كما تحولت الآيديولوجية إلى وسيلة فعالة من وسائل حرب الدعايات الموجهة، وعمليات التشهير السياسي، والتحريض ضمن أنظمة الحكم والتخريب الداخلي، والتأثير في اتجاهات الرأي العام[٢].

ومع وصول (غورباتشوف) إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٨٥، بدأت روح جديدة تسري في الكتلة الشرقية، إذ ظهرت سياسة الانفتاح وإعادة البناء، وكان ذلك يعني: إلغاء العامل الآيديولوجي من السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم وسيادة البراغماتية، فظهر مبدأ توازن المصالح بين القطبين[٣]، أي أن الخطورة لا تكمن في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه كدولة عظمى إلى عدد من الدول المستقلة ذات السيادة فقط، وإنما تكمن في انهيار الآيديولوجية اللاحمة لهذا البناء، أي الآيديولوجية الماركسية – اللينينية ، حيث جرت تعديلات واسعة على الفكر الروسي أثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف (وارسو)، ثم نزوع روسيا الاتحادية إلى انتهاج الواقعية مع الغرب، والانخراط في مؤسساته: السياسية والاقتصادية والأمنية، وتضمنت تلك التعديلات ما يلي[٤]:

---

(١) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٣١١.

(٢) عبد العزيز السعيد وآخرون، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، ترجمة نافع أيوب لبس، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص٢٧٧.

(٣) حسن بكر أحمد، إدارة الأزمة الدولية، نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٥.

(٤) نزار إسماعيل الحيالي، الاستراتيجية العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

١.نزع الجانب الآيديولوجي من الفكر الاستراتيجي العسكري، ليصبح أكثر واقعية من حيث توجيه الجهود البحثية والعلمية وموارد وطاقات الدولة لخدمة الأمن الإقليمي والمصالح القومية الروسية بدلاً من تبني مفهوم عالمي للأمن، وهذا معناه: إسقاط فكرة (الحرب العالمية) مع الغرب.

٢. لم تعد الحرب ظاهرة طبقية اجتماعية ترتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الطبقي، وإنما هي ظاهرة سياسية من الممكن أن تحدث في أي وقت، ولأسباب عدة قد تكون: عرقية ودينية وأثنية، ونتيجة لخلافات الدول على القوة والمصالح. كما أن هناك أسباب عرضية مثل: أعمال التجسس والجريمة والإرهاب الدوليين وأخطار البيئة، ومشكلات الحياة، والنقص في الطاقة والموارد. أي أن الفكر الاستراتيجي الروسي أخذ يؤمن بفكرة الحرب المحدودة (محلية، وإقليمية) بعد أن كان يرفض ذلك في الحقبة السوفيتية.

٣. لم تعد القوى الرأسمالية بحاجة ماسة إلى إشعال الحروب لتحقيق السيطرة العالمية، فهناك وسائل أخرى لتحقيق هذا الغرض، مثل: الوسائل الاقتصادية والمعلوماتية، والتحكم في إنتاج التكنولوجيا الرائدة، والهيمنة على قرارات مجلس الأمن في مسائل التسلح ونزع السلاح، ومكافحة الجريمة والإرهاب الدوليين، واحتواء الدول التي تعدها الرأسمالية: خارجة عن القانون والشرعية الدوليين بإجراءات سياسية واقتصادية، واعتماد القيم الغربية في التطور السياسي والاقتصادي كأساس لتحقيق التنمية وتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للدول الفقيرة، ومعنى ذلك: إن الفكر الاستراتيجي الروسي أخذ يسقط عن الرأسمالية تهمة شن الحروب العدوانية.

٤. لم تعد التهديدات الموجهة للأمن والمصالح القومية الروسية متأتية من احتمالات خوض روسيا حرب كونية مع الغرب، لأن الأخير لم يعد عدواً فعلياً، وإنما خطراً محتملاً، وهذه الاحتمالية متأتية من محاولات بعض القوى الغربية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، إضعاف مكانة روسيا الدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، مثل: توسيع حلف الناتو نحو الشرق، وإثارة النعرات العرقية والدينية والثقافية في مناطق روسيا الاتحادية الهشة: كشمال القوقاز وبحر قزوين، وإضعاف علاقات روسيا بدول رابطة الكومنولث المستقلة عبر تشجيعها للانتماء إلى المؤسسات الغربية بما في ذلك حلف الناتو، ووضع القيود على حرية روسيا لتصدير السلاح، ومحاولة تدمير الاقتصاد الروسي عن طريق تشجيع عصابات المافيا وتهريب العملات واحتكار سوق تكنولوجيا المعلومات، وزج روسيا في سباق تسلح جديد في إطار ما يسمى بـ(البرنامج الأمريكي لمنظومات الدفاع المضادة للصواريخ البالستية)، بمعنى إن علاقات روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد علاقات صراع مصيري على القيم والوجود، وإنما تناقضات على القوة والمصالح في توازن القوى العالمي، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف مكانة روسيا وقوتها في هذا التوازن لكي تبقى مهيمنة على النظام الدولي، والتحكم في سياساته الإقليمية والدولية بما يخدم قوتها ومصالحها العالمية.

أي إنه تم التخلي عن تضمين التصورات الاستراتيجية بمفاهيم الآيديولوجية الماركسية – اللينينية، فروسيا الاتحادية استبدلت مفاهيم الصراع الآيديولوجي بمقتربات فكرية تميل إلى الواقعية: كالمشاركة والتعاون في حل المشكلات الدولية، وأخذت تفسر أسباب الصراع ليس بعده انعكاساً لتناقضات فكرية – آيديولوجية بقدر ما يعود إلى عوامل ومسببات أخرى ذات طبيعة سياسية – اقتصادية، وأثنية – عرقية، وتغيرت تبعاً لذلك نظرة روسيا الاتحادية للمعضلة الأمنية، فاهتماماتها الأمنية لم تعد عالمية الأبعاد وعلى النحو الذي تفسر فيه التحركات الغربية، وفي أية منطقة من مناطق العالم على أنها تحديات أمنية بقدر ما أصبحت هذه الاهتمامات ذات طبيعة إقليمية وذاتية تقتصر على الأمن القومي للدولة الروسية والأقاليم التي تشترك معها في الرقعة الجغرافية المجاورة لها، أما اهتماماتها العالمية، فقد تمحورت حول قضايا بعيدة عن التفسيرات العقائدية، وأخذت تنصرف إلى موضوعات أخرى: كالمشاركة في المسائل التي لها علاقة بأمن واستقرار المجتمع الدولي بعيداً عن الندية والصراعات الفكرية، كما أخذت تدعو إلى إقامة منظومات الأمن الجماعي، واستئصال الحروب والنزاعات المسلحة وتوثيق التعاون مع مختلف دول العالم[١].

وكان من أبرز المفاهيم التي تعرضت لإعادة صياغة في إطار التفكير السوفيتي الجديد هو مفهوم (الحرب الطبقية)، ففي حين كانت الزعامة السوفيتية حتى في أوج مرحلة الوفاق في السبعينات تؤكد على مفهوم (الصراع الطبقي)، وإن (الوفاق) لا يمكن أن ينسحب على الجانب الأيديولوجي، بل ربما يدعو إلى تكثيف الصراع حول هذا الجانب، يأتي (غورباتشوف) لكي يدعو إلى تحرير العلاقات الدولية والمواقف السياسية من التعصب الآيديولوجي، وإنه لا ينبغي "أن ننقل الخلافات الآيديولوجية إلى مجال العلاقات بين الدول، إذ أن الآيديولوجيات يمكن أن تتباعد فيما تبقى المصلحة في البقاء وتجنب الحرب مصلحة عالمية سامية"، وهكذا استبدل (غورباتشوف) مفهوم (الصراع الطبقي) وقيوده التي يفرضها على علاقات الدول بمبدأ (المصلحة العالمية والقيم البشرية المشتركة والتعاون الدولي)، وصاغ هذا كله في مفهوم ما أسماه "الاعتماد المتبادل/ Interdependence"[٢].

وفي الجانب الاقتصادي: كان برنامج الإصلاح الذي أقره البرلمان السوفيتي في العام ١٩٩٠، مؤكداً لحقيقة الاعتماد على آلية السوق، سواء أكان ذلك في تحرير الأسعار من القرار

---

[١] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

[٢] السيد أمين شلبي، الحرب الباردة: سنوات التحول (١٩٨٠-١٩٨٩)، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص٥١.

المركزي أم في الحرية المعطاة إلى إدارة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، وفي بيع بعضها (أكثرها) للقطاع الخاص وفقاً لقواعد وآليات السوق[١].

المطلب الثاني

النتائج على المستوى الإقليمي

إن المتتبع لتكون الاتحاد السوفيتي السابق، يرى إن الشعوب التي تشكلت منه هي ذات قوميات أصلية لها تاريخها ولغتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها على أراضيها التي عاشت فيها، وجاء الاتحاد قسراً، ليضعها في إطار مفروض سياسي ومدني واقتصادي شمولي، فلم تنصهر فيه اجتماعياً وعملياً ولكنها استمرت فيه مغلوبة على أمرها، ولو لم يكن شمولياً ومتحكماً لما تمكنت من الإبقاء طوال السنوات التي فرض فيها، وقد ظلت هذه الشعوب بقومياتها المتميزة في حالة انفصال وانتظار حتى انهار النظام، ثم لتعود إلى تجميع قواها وتحقيق تحررها واستقلالها[٢].

فعلى الرغم من أن (جوزيف ستالين)، كان قد اتخذ عدة سياسات أدت إلى حدوث اختلاط وتداخل بين القوميات المختلفة دون انصهارها، إلا أن كل قومية استطاعت الحفاظ على تميزها وذاتيتها، كما أدى الضم القسري لبعض الجمهوريات الصغيرة ذات القوميات والأعراق المختلفة إلى تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي، من هنا بدأت المطالب القومية بالبروز سواء أكان بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي، مثل: جمهوريات البلطيق، أم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، مثل: جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، أم العودة الإقليمية للوطن الأم، مثل: إقليم ناجورنوكارباخ، أم العودة الديمغرافية للوطن الأم، مثل: التتار والأتراك[٣].

---

[١] حيدر غيبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٨.

[٢] أحمد طه محمد، التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص١٠٣.

[٣] وقد قامت الحكومات الروسية سواء أكانت قيصرية أم بلشفية على حد سواء بممارسة سياسة الترويس (Russi Fieqtion)، والروسنة تجاه أبناء الجمهوريات السوفيتية (Russiqnizqtion) عموماً، ويقصد بـ(الترويس): عملية نشر اللغة والثقافة الروسية بين أبناء القوميات غير الروسية. أما (الروسنة)، فإنها تشير: إلى عملية يتحول بموجبها غير الروسي إلى روسي (صهر أو ادماج قسري) من الناحيتين الموضوعية والنفسية، كما مارست روسيا سياسة (التزويج) عن طريق تشجيع الزواج المختلط بين الروس وغيرهم، وعملت روسيا أيضاً على: وضع الروس في مختلف المراكز العليا والحساسة، بل إنها عملت حتى في أيام (غورباتشوف) على تسليمهم زمام المناصب القيادية في فروع الحزب الشيوعي في هذه الجمهوريات. ينظر: عبد السلام البغدادي، الأقليات الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.. تداعيات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة الدراسات الدولية، العدد (٢)، دار الجماهير للصحافة، بغداد، ١٩٩٣، ص١١.

وتحت تأثير سياسة إعادة البناء والانفتاح والعلنية، بدأت هذه الكتلة الأرضية الهائلة بالتخلخل مع بداية تسعينات القرن الماضي بعد أن ظلت مستقرة وموحدة لغوياً وآيديولوجياً بالقوة مدة تزيد على نصف قرن، وهكذا بدت بعض شعوب تلك الجمهوريات غير راضية عن أوضاعها، وبدأت بالمطالبة بالاستقلال عن الاتحاد في إطار الديمقراطية والعلنية اللتين نادى بهما (غورباتشوف) نفسه، فبسماحه بإجراء انتخابات حرة لمجلس الدوما السوفيتي في العام ١٩٨٨، يكون قد أعلن انفصاله عن المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية. لذلك تأججت الطموحات الوطنية والانفصالية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وفي جمهوريات آسيا الوسطى، وجمهوريات البلطيق، ومولدافيا، وأوكرانيا [١].

وبنهاية العام ١٩٨٩، أخذ (غورباتشوف) يواجه خطر تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث صوت برلمانا لتوانيا ولاتفيا، في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٨٩، برفع احتكار الحزب الشيوعي للسلطة السياسية من دساتيرهم، وإزاحة علوية الحزب الشيوعي، فإن جمهوريات البلطيق قد اتبعت دول أوربا الشرقية التي دفعها (غورباتشوف) إن لم يكن قد شجعها على عملية التغيير، وأعلن الحزب الشيوعي الليتواني انفصاله عن الحزب الشيوعي السوفيتي، وقد كان هذا بداية استقلال دول البلطيق، ولم يرغب (غورباتشوف) عملياً استخدام القوة القصوى للطاقات العسكرية السوفيتية لقمع تلك الإجراءات[٢]، لئلا يؤدي هذا إلى تفاقم الأوضاع في باقي جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وفي ٧ شباط/فبراير من العام ١٩٩٠، صوتت اللجنة المركزية بإلغاء المادة (٦) من الدستور السوفيتي، والتي تنص على أن الحزب الشيوعي هو القائد في المجتمع السوفيتي[٣]، وهكذا تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة توزعت بالشكل الآتي[٤]:

١. ست دول في قارة أوربا، وهي: روسيا البيضاء، وأوكرانيا، وموالدافيا، وجمهوريات البلطيق الثلاث (لاتفيا، وأستونيا، وليتوانيا).
٢. ثمان جمهوريات في قارة آسيا، وتضم مجموعتين:

أ. المجموعة الأولى: تضم جمهوريات آسيا الوسطى، وتشمل كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وهذه الجمهوريات أصبحت تعرف بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، لأن أغلبية سكانها مسلمون.

ب. المجموعة الأخرى: جمهوريات جنوب القوقاز، وتشمل: أذربيجان وجورجيا وأرمينيا.

---

[١] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

[٤] منذر عبد المجيد البدري، صورة التغير في خارطة العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (٤)، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٢٠٩.

٣. جمهورية روسيا الاتحادية: وهي أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي مساحةً وسكاناً، وتمتد أراضيها بين قارتي: أوربا وآسيا (منطقة سيبيريا)، وتتألف من: جمهوريات حكم ذاتي وأقاليم حكم ذاتي.

كما يمكن تصنيف هذه الدول على أساس الرابطة الثقافية، حيث المجموعة السلافية التي تشمل مجموعة شرق أوربا عدا مولدافيا، والمجموعة الإسلامية التي تشمل مجموعة آسيا الوسطى إلى جانب أذربيجان، وتمتاز جمهورية روسيا الاتحادية بأنها: تمتد من الشرق الأقصى إلى شرقي أوربا، وتضم جمهوريات وأقاليم ومناطق حكم ذاتي سلافية وإسلامية، فضلاً عن الأقليات الألمانية واليهودية وغيرها. وإلى جانب التنوع بين الكنيستين: الأرثذوكسية والكاثوليكية، وهناك التنوع بين المذهبين السني والشيعي[١].

وتختلف الدول المستقلة من حيث التركيب القومي ونسب القومية الأصلية إلى سكان كل منها، وتختلف بوجه خاص من حيث نسب المتحدثين باللغة الروسية ووزن الروس إلى إجمالي السكان، ومن جهة أخرى فإن الدول المستقلة والمجموعات الفرعية تختلف من حيث القدرات الاقتصادية ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقدرات العسكرية، وخاصة النووية، والموارد الطبيعية التعدينية والنباتية، وخاصة موارد الطاقة والأراضي المزروعة، كما تتباين من حيث الامتداد الجغرافي والقوة الجيوبولتيكية، ومن حيث عدد السكان، وتطور التعليم، والبحث العلمي، والقدرة البشرية[٢].

ومن هنا يمكن تفسير أسباب الصراع وإمكانية تصاعده، والذي يكون نتيجة لأسباب قومية أو عرقية، حيث يأتي النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم (ناجورنو- كارباخ) ضمن هذه الصراعات التي جاءت كأحد تداعيات انهيار الشيوعية داخلياً وخارجياً[٣]، هذا فضلاً عن الصراعات الخاصة بمنطقة (ناخيتشيفان) ذات الحكم الذاتي الأذربيجاني، والتي تقع بأكملها داخل أراضي أرمينيا، وتشكل هذه الصراعات مساحة من الخلافات السياسية والعسكرية ليس في

---

[١] حيدر غيبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٢.

[٢] طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

[٣] حيث يتبع إقليم (ناجورني – كارباخ) جمهورية أذربيجان، ويتمتع بالحكم الذاتي وتقطنه أغلبية أرمينية تصل إلى (٨٠%) من إجمالي عدد السكان فيه، وتعود النزاعات الأهلية بين الأرمن والأذربين إلى العام ١٩٨٨، حين تقدم مجلس سوفيت (ناجورني – كارباخ) بطلب الانضمام إلى جمهورية أرمينيا، ووافق عليه مجلس السوفيت الأعلى في العام ١٩٨٩، مما أثار مشاعر أذربيجان التي يتبعها الإقليم، كما ترى أرمينيا، إن الإقليم المتنازع عليه كان تاريخياً جزء من أراضيها، وإنه قد أجري استفتاء داخل الإقليم في العام ١٩٩١، إذ صوت (٨٠%) من السكان لمصلحة الاستقلال وحق تقرير المصير. ينظر: أماني محمود فهمي، مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي وأزمة ناجورنوكارباخ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص١٣٧-١٤٠.

إطار جمهوريات دول الكومنولث المستقلة فقط، وإنما أصبحت تتعداها إلى الدول الأخرى، خاصة إيران وتركيا [١].

كما أن هناك مشكلات الحدود التي تمثلت بالخلافات بين روسيا وأوكرانيا حول إقليم القرم والذي يشعر الروس: بأنه قد انتزع منهم، حيث كان الرئيس السوفيتي الأسبق خروتشوف قد وهبها لأوكرانيا في العام ١٩٥٤، وعلى الرغم من اتفاق كل من: روسيا وأوكرانيا وكازاخستان على الإبقاء على الحدود الحالية للجمهوريات، وهي الحدود الإدارية على عهد الدولة السوفيتية – وذلك في ١٩٩١/٨/٣٠، إلا أن مشكلات الحدود ووجود الأقلية الروسية الكبيرة في أوكرانيا (خمس سكان أوكرانيا تقريباً) والموجودة في المناطق الصناعية بها، شكل حجر الزاوية في العلاقات الروسية – الأوكرانية، وفي مستقبل الكومنولث ذاته، ومما يدعم التوتر والخلاف بين الجمهوريتين: إن مشكلة الحدود مردها بالأساس يرجع إلى الأهمية الحيوية الاستراتيجية لقواعد الأسطول الروسي في البحر الأسود، وأهمها قاعدة (سواستبول) الاستراتيجية الموجودة في مناطق النزاع، وقد ثارت خلافات حادة بين الدولتين حول أسطول البحر الأسود عقب إعلان أوكرانيا ملكيتها للاسطول في ديسمبر من العام ١٩٩١[٢]. وقد تم التوصل في العام ١٩٩٢، إلى اتفاق بين البلدين ليكون أسطولاً روسياً – أوكرانياً مشترك تحت قيادة مشتركة بين البلدين، وفي يونيو من العام ١٩٩٥، قرر البلدان تقسيم الأسطول إلى قسمين تتسلم أوكرانيا (١٨,٣%) من سفن الأسطول، أما الباقي من السفن فيباع بأسعار رخيصة إلى روسيا، ووقع البلدان في مايو من العام ١٩٩٧، اتفاقية تنص على مد مدة وجود السفن الروسية من أسطول البحر الأسود في ميناء أوكرانيا إلى العام ٢٠١٧، وعلى الجانب الروسي أن يدفع (٩٨) مليون دولار أمريكي كل عام إلى الجانب الأوكراني كنوع من الاستئجار، إلا إنه في مايو من العام ٢٠٠٨ وقع الرئيس الأوكراني (فيكتور يوشينكو) أمراً يطالب الحكومة بوضع قانون لإلغاء الاتفاقيات الدولية حول السماح ببقاء أسطول البحر الأسود في أوكرانيا، وأصدرت وزارة الخارجية الأوكرانية في ٢٤ مايو من العام ٢٠٠٨، بياناً يقول إن على روسيا أن تسحب أسطولها من الأراضي الأوكرانية[٣].

بالمقابل نشب صراع على توزيع أعباء التركة، مثل: المديونية الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق، وغيرها من آثار انهيار الروابط الاقتصادية القديمة، وخاصة تصدير أعباء الإصلاح الاقتصادي، وكذلك الصراعات المتصلة باختلاف انتماءات النخب السياسية الحاكمة في الدول

---

[١] أحمد طه محمد، التفكك الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[٢] معتز محمد سلامة، مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، ص١٦١.

[٣] عمرو عبد العاطي، أوكرانيا وجورجيا.. أزمات في منطقة الجوار، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩، ص٩٥.

المستقلة وسياساتها وتوجهاتها، ومصير الصراع على السلطة داخل كل دولة، وبالأخص في (روسيا الاتحادية)، وانعكاسه على مصير الكومنولث، ومصير الحزب الشيوعي السوفيتي وقوى المعارضة الإسلامية وغيرها من قوى المعارضة اليسارية والديمقراطية والقومية والدينية، ودور ووزن جماعات الضغط وبصفة خاصة نقابات العمال والاتحادات الشيوعية القومية والفوضوية في صفوفها، كما تبرز مصالح المجمع الصناعي العسكري، والمؤسسة العسكرية الموروثة، ودوافع استمرار قوات مشتركة بوصفها عوامل تدفع إلى وجود رابطة للتعاون والتنسيق من منظور أمني [1]، هذا فضلاً عن المشكلات الناجمة عن التركة النووية للاتحاد السوفيتي، والتي سيتم تناولها في المبحث الأول من الفصل الأخير من هذه الدراسة.

أولاً: إنشاء رابطة الدول المستقلة:

أنشئت رابطة الدول المستقلة (CIS) في كانون أول/ ديسمبر من العام ١٩٩١، لتكون بديلاً عن الاتحاد السوفيتي المنحل، وتضم اليوم كل من: (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدافيا وروسيا وطاجيكستان وأوكرانيا وأوبكستان (وقد سحبت تركمانستان عضويتها وأصبحت عضواً مشاركاً في آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٥)[2]، حيث وقع رؤساء هذه الجمهوريات، على ثلاث اتفاقيات[1]:

---

[1] من المفيد الإشارة هنا إلى أن لتكفك الاتحاد السوفيتي نتائج مهمة على صعيد القارة الأوربية، إذ أن الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، والتي كان قد سبق لها أن شكلت نظاماً اشتراكياً شمولياً مفروضاً قام على أساس نظرية قوامها (وحدة الحياة الاقتصادية)، دون مراعاة لعوامل انتماء الشعوب وتناسق الأعراق والأجناس، ولغة الكبت والضغط والحرمان، بل دون مراعاة الأوضاع التي كانت سائدة في البلدان التي تشكل منها هذا النظام، فكان من اليسير أن تلفظ الشعوب هذا النظام بمجرد انهيار النظرية التي قام عليها، إذ تبين إنه نجح – فقط – في إبراز قوة عسكرية ونووية عظمى تقف بالمرصاد للدولة العسكرية والنووية الأخرى في صراع عسكري ونووي استنفذ موارد النظام دون جدوى، وصراع سياسي على مناطق النفوذ، استنفذ قدرات النظام دون تحقيق هدف في الوقت الذي فشل فيه بتوفير الغذاء للسكان، كما فشل في تحقيق حقوق الإنسان، فكان تفكك حلف (وارشو)، ومن ثم الحدث الأبرز في أوربا الشرقية، والذي عده الباحثون: انتهاءً لعصر الحرب الباردة بهزيمة أحد أطرافها ألا وهو الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية، كان انهيار جدار (برلين) الذي أنشئ في العام ١٩٦١، والذي مثل الستار الحديدي للعلاقة بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، وبانهياره لم تتوحد مدينة برلين وتعود ألمانيا إلى وحدتها الجغرافية والسياسية فقط، وإنما توحدت كل أوربا بشرقها وغربها، فمن أرضها اندلعت الحرب الباردة وعلى أرضها اختفت لتعلن عن بروز نظام دولي جديد قائم على القطبية الأحادية التي أخذت تتحكم بسلطة القرار الدولي في كل مدخلاته ومخرجاته. كما سيتضح لنا في المطلب الآتي. ينظر في هذا الصدد كل من: طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣. و أحمد طه محمد، التفكك الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣. و ناظم عبد الواحد جاسور، ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، سلسلة داسات استراتيجية، العدد (٢٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص١٤-١٥.

[2] الجدير بالذكر: إن دول البلطيق الثلاث (أستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا) قد انفصلت عن باقي أراضي ما بعد الحقبة السوفيتية بطريقة أكثر جذرية من أي دولة أخرى، كما يرى بوضوح: عدم عضويتها إلى رابطة الدول المستقلة، وعلى العكس من ذلك وجهت أنظارها نحو الانضمام إلى منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في وقت مبكر قبل

الاتفاقية الأولى، ألغي بموجبها منصب رئيس الاتحاد السوفيتي، وأنشئت رابطة الدول المستقلة مع تكوين مجلس لرؤساء الدول يضم الأعضاء، ويتولى التنسيق فيها بينهم، وتم الاعتراف: بأن الجمهوريات المشاركة على قدم المساواة بعدها أعضاء مؤسسة في الرابطة.

الاتفاقية الثانية، أطلق عليها "إعلان الما آتا"، وبموجبها تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة في إطار حدودها الحالية.

الاتفاقية الثالثة، وتم بموجبها إنشاء قيادة عسكرية مؤقتة للقوات المسلحة للدول الأعضاء حتى نهاية العام ١٩٩١، إذ يتم الاتفاق على الوضع النهائي لتلك القوات، على أن تكون القوات التقليدية والنووية تحت إمرة تلك القيادة.

وتعد صيغة الكومنولث الجديد صيغة وسط بين رغبة روسيا الشريك الأقوى في الكومنولث في استبقاء الشكل الاتحادي، فيدرالي كان أم كونفدرالي دون وجود سلطة أعلى من سلطات الدول الأعضاء، وبين رغبة أوكرانيا في رفض أي صيغة للتعاون الإقليمي تكون لروسيا فيها دور المهيمن على الدول الأخرى، وبذلك بدت صيغة الكومنولث الجديد تكون بمثابة تعبيراً عن موازين القوى بين الجمهوريات، فقد ضغطت روسيا على أوكرانيا وبلاروسيا لدخول الكومنولث، كما كان الكومنولث اقتراحاً روسياً بالأساس، وقد عكس اختيار (مينسك) عاصمة بلاروسيا كمقر للكومنولث مدى التخوفات والشكوك من جانب كل من: أوكرانيا وبلاروسيا من الهيمنة الروسية إذا ما أصبحت موسكو عاصمة روسيا مقراً للكومنولث، كما أن روسيا قبلت بذلك خوفاً من انعتاق أوكرانيا عن دائرة النفوذ الروسي، وهو ما يحمل معه مخاطر تغيير الميزان الجيوسياسي بنشوء دولة كبرى بين أوربا وروسيا مما قد يدفع الأخيرة إلى الانكفاء على الذات أو الإنزواء في المحيط الآسيوي[٢].

وعلى الرغم من أن رابطة الكومنولث تبدو كرابطة انتقالية اضطرارية، فإن احتمالات المستقبل لا تتضمن إحياء الاتحاد السوفيتي، ويتأكد هذا الحكم من نظرة فاحصة إلى أسباب ونتائج الانهيار. فمؤسسات الكومنولث ليس لها وجود سياسي مستقل عن الدولة المكونة، وهي ليست إطاراً للتشاور أكثر منه مؤسسات لاتخاذ القرار، لذا فـ(الكومنولث) هو: كيان سياسي ضعيف، الهدف منه هو: التغلب على الصعوبات الناشئة عن التحول من إطار الاتحاد

جورجيا وأوكرانيا، وضمت بالشكل المناسب كأعضاء في حلف الناتو والاتحاد الأوربي على السواء في العام ٢٠٠٤. ينظر: أليسون ك. بيلز وآخرون، التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص٢٦٨.

(١) محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص١٤٨.

(٢) معتز محمد سلامة، مستقبل الدور الروسي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

السوفيتي إلى الاستقلال التام للجمهوريات المكونة للرابطة، فضلاً عن ما تحمله الجمهوريات الإسلامية، لاسيما في أمنها من مخاوف واحتمالات الهيمنة الروسية[١].

كما جاء الاتحاد مبهماً ودون نصوص واضحة توضح علاقة كل جمهورية بالأخرى، كما جاء خالياً من أي تحديد للمجالات الاقتصادية، حيث افتقرت الرابطة إلى المؤسسات الاقتصادية الإقليمية القادرة على تنفيذ الاتفاقيات التي تعقدها الدول الأعضاء فيما بينها، ففي العام ١٩٩٣، عقدت (٢٤) اتفاقية للتعاون الإقليمي الاقتصادي لم ينفذ منها أي اتفاقية، ويعود السبب في ذلك إلى: التحول السريع من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، وإلى تفكك الروابط الاقتصادية الهيكلية التي تكونت تدريجياً بين دول الرابطة قبل انهيار الحكم الشيوعي دون قيام بديل عنها، ولهذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية فيها[٢].

المطلب الثالث

النتائج على مستوى النظام الدولي

إن (النظام الدولي) يتمثل بعناصر هي في حالة حركة مستمرة ومتفاعلة، وحالة الحركة هذه لا تفرض أن يكون هناك ثبات بقدر ما تكون في حالة حركة ديناميكية مستمرة، ولهذا السبب، فلا غرو من القول: إن النظام الدولي هو: نظام من التفاعلات أو مجموعة من المعاملات والاتصالات بين الفواعل السياسية التي تكون موجودة خلال وقت معين، وهكذا فـ(النظام الدولي) بهذا المعنى سوف يبدو وصفه (نشاطاً متبادلاً)، له وجوده الفعلي يتجاوز وصف الأنموذج العقلي[٣]. أي بمعنى إن النظام الدولي لا يمثل حالة (ستاتيكية) ثابتة ومستقرة، بل هو: يجسد حالة (دينامية) متصلة ومستمرة، وبهذا يصف (جيمس دوجرتي) النظام الدولي بأنه: (كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر)، لا سيما في قواه المتحكمة، وذلك بإيجاد توزيع جديد للقوة والهيمنة في العلاقات الدولية[٤].

وقد جاءت نهاية الحرب الباردة لكي تنهي عهداً من العلاقات الدولية ارتكز على الثنائية القطبية التي دارت حولها تحالفات، وأثارت مواجهات تسربت إلى مناطق العالم المختلفة، وسباقاً للتسلح وصل إلى أعلى مستويات الخطورة، أي أن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه أشر بداية

---

(١) منعم صاحي العمار، التوجه الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية: نظرة في جيو ستراتيجية الموقف، دراسات دولية، العدد(٢)، دار الجماهير للصحافة، ١٩٩٣، ص٢٢

(٢) نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٣) منعم صاحي العمار، النظام الدولي الجديد: قراءة في التغير الانتكاسي، في أثر المتغيرات الدولية: رؤية مستقبلية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ١٩٩٥، ص١٩.

(٤) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٧، ص١٦.

عصر جديد في العلاقات الدولية، حيث يشير الباحثين إلى أن تغير طبيعة أحد الأعضاء الفاعلين في السياسة الدولية، كانهياره أو ضعفه يؤدي إلى ظهور نظام دولي جديد يسهم في تكوينه أما القوة المنتصرة أو قوى ناهضة جديدة تأخذ دورها في النظام الدولي[١].

فبنهيار (الاتحاد السوفيتي) وهزيمته في الحرب الباردة تحت وطأة الفشل الذريع في التنافس مع الرأسمالية وأسسها، وتوجه روسيا الاتحادية إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وخروجها من حلبة السياسة الدولية، أخذت الأخيرة تمارس دور القطب الواحد المسيطر على النظام الدولي، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة القادرة على ترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والاتحاد الأوربي والصين، ليست مؤهلة بعد لكي تلعب دور القطب، ناهيك عن إمكانية المنافسة، ومن ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه، وفي أي مكان من العالم، وتستطيع إن أرادت استخدام عناصر قوتها المختلفة لإرساء قواعد النظام العالمي وتنفيذها[٢].

وهكذا رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعار "النظام العالمي الجديد"، ذلك المصطلح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي، آنذاك، (بوش/الأب) لأول مرة قبالة الاجتماع المشترك لمجلسي الكونغرس في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٠، والذي يعني بالنسبة إليه ثلاث دلالات[٣]:

١. انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية على الآيديولوجية التوليتارية الشيوعية، مما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره آلياً بفعل هذا الانتصار وبأثره.

٢. تحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية، مما يجعل حل النزاعات الموروثة من الحرب الباردة على وفق مبادئ القانون الدولي ضمن آلية الهيئة الأممية المرشحة للتوطد بعد أن انتفت قيود التوازن التي كانت تحد من فاعليتها.

٣. اضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بدور الراعي الأمني للنظام الدولي في صيغته الجديدة من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة.

---

(١) السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم، متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، دار عالم الكتب، ٢٠٠٥، ص٢١.

(٢) محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد (١)، بيت الحكمة، السنة الأولى، ١٩٩٩، ص٥.

(٣) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص٧٠.

كما تضمن الإعلان عن النظام العالمي الجديد مفردات ومفاهيم جديدة مست البناء السياسي والاقتصادي للدول، والعلاقات الدولية، وأحدثت تغييراً في التفكير السياسي، وكرست قيماً سياسية وقانونية في صلب المؤسسات السياسية والاقتصادية بغية موائمة الواقع المعاش مع النظام العالمي الجديد المقترح، والذي يفرض تطبيق نظرية أحادية القرار في العلاقات الدولية كبديل للثنائية القطبية التي تراجعت فلسفتها قبالة مفاهيم جديدة، هي: مفاهيم الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق بوصفها دعامات النظام العالمي الجديد[١]، وبذلك اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة النظام الدولي كله ومؤسساته السياسية (الأمم المتحدة)، والتجارية (منظمة التجارة العالمية)، والقانونية والعسكرية والمالية والنقدية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وتحولت العقيدة الأمريكية إلى بناء نظام عالمي جديد، أساسه الرأسمالية بالمفهوم الأمريكي، ومضمونه الديمقراطية التمثيلية/ النيابية، وغايته: تنفيذ الرؤية الأمريكية لنظام يخضع خضوعاً شبه مطلق للقوة الأمريكية المتنامية غير المحدودة، ومما ساعد على ذلك وكرسه وصول المحافظين الجدد متحالفين مع الكنيسة الإنجليكية المتطرفة والمتجذرة إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

على أن أهم ما حققته الاستراتيجية الأمريكية من منجزات خلال عقد التسعينات هو: قيادتها للمنظمة العالمية (الأمم المتحدة). فعلى ضوء ما حدث من متغيرات شديدة شهدها العالم، فإن النظام المراد ترسيخه، مصطلحاً وواقعاً، والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، هو تلك المنظومة التي ترتكز أساساً على أحادية شخص من أشخاص القانون الدولي باتخاذ القرار وذلك عبر الهيمنة على الدائرة الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة، وهي: مجلس الأمن، ومن ثم فإن القطب المهيمن صار يحدد أنماط وحدود وضوابط هذا النظام على الأطراف المتناثرة الضعيفة، وهذا ما كنا شهود عيان عليه في حرب الخليج الثانية [٣].

فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان ما يزال يشكل واجهة لقوة دولية عظمى، عندما اندلعت أزمة الخليج، وإن كانت مجرد قوة وهمية تتآكل داخل منظومتها الاشتراكية التي بدأت مع غورباتشوف بدعواته السلمية. الأمر الذي ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على أن تؤمن غطاءاً شرعياً عن طريق مجلس الأمن لتشكيل تحالف دولي ضد العراق إثر دخول قوات الأخير إلى الأراضي الكويتية، والذي تزامن مع طروحات (غورباتشوف) في أن تكون حرب الخليج فرصة

---

[١] رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص١٤٠.

[٢] عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩، ص٤٦.

[٣] حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

لنظام عالمي جديد، يقوده الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية معاً كشركاء بحيث تصبح الأمم المتحدة "مظلة دولية لإضفاء الشرعية على تلك القيادة الثنائية"، غير أن رياح هذه الحرب سارت بما لا تشتهيه رغبة الاتحاد السوفيتي، وكشفت عن عجزه في صنع القرارات الفاعلة في الأحداث الدولية، فما هي إلا أشهر حتى بدأ عقد الاتحاد السوفيتي ينفرط وينهار كفيدرالية، ليدخل النظام مرحلة جديدة مؤداه: انتصار المعسكر الرأسمالي، وانتهاء الحرب الباردة بشكل واضح وعملي[1].

وهكذا جاءت المرحلة التي عرفت بـ"اللحظة الأمريكية"، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام المنبر الدولي في تسويق خطابها السياسي – العسكري تحت مظلة الشرعية الدولية، خاصة وإنها استندت إلى قرارات "الشرعية" على مواد الفصل السابع من الميثاق، وهو الفصل الذي يجيز استخدام القوة المسلحة عبر الشرعية الدولية التي عدت من أهم مبادئها في تلك المرحلة، وعليه فقد تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنفيذ الدقيق والحرفي لمقررات الأمم المتحدة، إذ شهدت أروقة الأمم المتحدة حالة من الحركة والنشاط لاستصدار أكبر قدر من القرارات ضد العراق بصورة لم تشهدها الأمم المتحدة في تاريخها، وإذا كان كم القرارات يعد حالة غير مسبوقة، فإن كم الإجماع الذي حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية لهذه القرارات داخل أروقة الأمم المتحدة يثير الدهشة[2]، ثم شكلت ائتلافاً عسكرياً ضخماً تحت قيادتها تولى العمل العسكري ضد العراق، بل إنها نجحت في إظهار هذا العمل على إنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد، حيث وصف الرئيس (بوش/الأب) بدء عمليات (عاصفة الصحراء) على إنها بداية لتشكل ذلك النظام، هذا في حين إن التحرك الأمريكي في جوهره جاء وليد إدراك القيادة الأمريكية لما يمثله الاحتلال العراقي للكويت من تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، الأمر الذي استدعى

---

(١) محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي: جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي العام (دراسة تأصيلية مقارنة)، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص١٣٢.

(٢) أهم تلك القرارات: القرار (٦٦٠) لإدانة الدخول العراقي للكويت، والقرار (٦٦١) والذي فرض الحظر الاقتصادي على العراق والقرار (٦٦٢) والذي دعا إلى نقض صفة العراق للكويت، والقرار (٦٦٤) والذي ينص على السماح بمغادرة مواطني الدول الأخرى للعراق والكويت، والقرار (٦٦٥) والذي يجيز استخدام القوة لغرض تطبيق الحظر على العراق، والقرار (٦٦٦) الذي يدعو إلى نقل المساعدات الإنسانية عن طريق الأمم المتحدة، وكذلك القرارات : (٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٤، ٦٧٧، ٦٧٨)، والقرارات التي شكلت الأرضية القانونية للعمل العسكري ضد العراق. ينظر: حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٠٦-١١٤.

التدخل على غرار ما حدث في كوريا وفيتنام وانغولا وتشيلي وغرينادا وبنما، فما حدث في الخليج في العامين (١٩٩٠ و ١٩٩١) لا يختلف عن هذه السوابق من حيث الدوافع [١].

وهكذا فقد أصبح حل النزاعات بالطرق السلمية وإن كان أحد مبادئ النظام العالمي الجديد الذي بشرت به الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ذلك الحل يجب أن يتم من المنظور الأمريكي وحده، وإذا كان من الضروري تسوية أطماع دولية معينة، فإن تلك التسوية يجب أن تكون تحت إشراف أمريكي منفرد[٢].

وقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة هي القوة الضامنة للاستقرار الدولي، ففضلاً عن قضية تحرير الكويت، كذلك حررت اتفاق (دايتون) للسلام في البوسنة، وانقذت المكسيك في العام ١٩٩٥، وتولت القيادة في الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٩٧، وهي التي حسمت الصراع في كوسوفو، ونفذت استراتيجيتها الجديدة لحلف الأطلسي وفقاً لرؤيتها واختياراتها، فضلاً عما قامت به في ايرلندا وتيمور الشرقية ودورها في الشرق الأوسط، ورعايتها لمحادثات السلام بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" [٣].

كما نفهم في هذا الإطار الحملة الأمريكية لتدمير الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية العراقية وتحرش الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بليبيا، ورفضهما كل محاولات للتسوية السلمية القانونية التي تخرج عن الشروط الغربية، وضمن هذا الإطار أيضاً تمت عملية منع توريد السلاح إلى سوريا باعتراض البحرية الألمانية لسفينة الشحن التي تحمل دبابات تشيكية إلى سوريا مع تجاهل تدفق الأسلحة الألمانية الشرقية (سابقاً) إلى "إسرائيل". كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في مشاركة كبار حلفائها في تسوية القضايا الكبرى المترتبة على الانهيار السوفيتي، فعندما اقترح الرئيس الفرنسي السابق (ميتران) عقد مؤتمر دولي يضم: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا لمناقشة مستقبل الصواريخ الموجودة في رابطة الدول

---

[١] عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨، ص١٠. وفي هذا السياق نورد ما سجله تقرير (Wolfowits) نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، والصادر في العام ١٩٩٢، محدداً الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة أية قوة عسكرية أو اقتصادية جديدة يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية الحيوية، وخصوصاً في الهيمنة على كل مصادر الطاقة العالمية، لأن "الذي يسيطر على (البترول) يسيطر على العالم"، وهكذا جاء استمرار العدوان على العراق، ومن ثم أزمة كوسوفو لتفتح الباب من جهة ثانية لبروز قوس أزمات آخر يوازي قوس الأزمات الذي لف الشرق الأوسط ليلتقي بقوس الأزمات البلقاني في بحر قزوين والقوقاز. ينظر: د. ناظم عبد الواحد جاسور، الأزمة البلقانية، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (٣١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٦.

[٢] محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

[٣] أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمن وإصلاح ممكن، الطبعة الأولى، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦٩.

المستقلة، تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح لأنها تريد أن تنفرد بمناقشة القضية مع دول الرابطة[١].

وعلى أي حال فإن الأنموذج الذي حدث في حرب الخليج الثانية، من حيث تجميع القوى والتحالفات التي حصلت، ليس أنموذجاً مكرراً للمستقبل، لأنه ليس حلفاً مؤسسياً أو ائتلافاً دائماً، ومن الصعوبة بمكان أن يتكرر لكنه يعطي فكرة عامة عن الطابع العام للعلاقات السائدة في عالم يسيطر عليه مركز واحد، والدلالة على ذلك: إن الولايات المتحدة الأمريكية عجزت أن تؤسس حلفاً "عالمياً" ضد يوغسلافيا مشابهاً لما فعلته في العام ١٩٩١، في حرب الخليج الثانية، فاتجهت إلى حلف NATO الذي منحها هيمنة سياسية وعسكرية على حملة الحلف الواسعة ضد يوغسلافيا[٢]، كما قامت الولايات المتحدة بتفعيل نظام الأمن الجماعي، والذي بقي معطلاً أبان الحرب الباردة في قضية الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، وفيما بعد حرب أفغانستان، وإسقاط نظام طالبان في العام ٢٠٠١، ثم احتلال العراق في ٩ نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٣، على يد قوات التحالف، وأخيراً اشتركت قوات التحالف المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى في إيقاف أعمال العنف في ليبيا، والقيام بعمليات عسكرية في ١٩/آذار/٢٠١١[٣].

والأكثر من ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى كدولة إلى زيادة وتقوية عناصر قوتها من أجل قيادة العالم في القرن الحادي والعشرين، وكما صرح وزير خارجيتها السابق (وارن كريستوفر) في خطاب له بجامعة هارفارد في العام ١٩٩٦قال فيه: "إنه يجب أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية ثابتة، وفوق كل شيء يجب أن نقر إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لديها الرؤية والقوة لبناء عالم أفضل"[٤].

ويعكس ذلك بجلاء خطاب الرئيس الأمريكي (بوش/الابن) قبالة الكونغرس بقوله "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين ولا بد أن يكون هذا القرن أمريكياً بمقدار ما كان القرن الذي سبقه – وهو القرن العشرون – قرناً أمريكياً". ويقول الرئيس السابق للولايات المتحدة ريتشارد نيكسون في كتابه الفرصة السانحة: "يعيش (٥%) من سكان العالم في

---

(١) محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

(٢) حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(٣) إسراء شريف الكعود، إشكاليات منظمة الأمم المتحدة وكيفية إصلاحها، مجلة قضايا سياسية، العددان (٢٣-٢٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص٩١.

(٤) نقلاً عن: نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

الولايات المتحدة الأمريكية ولكننا نستطيع أن نقود العالم إلى مكان أفضل.. نحن لسنا مجرد ركاب في قطار التاريخ ..نحن قادته، ولدينا الفرصة لتشكيل قرناً أمريكياً ثانياً"[١].

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار نظام القطب الواحد، وتسعى إلى تعزيزه بكل الوسائل الممكنة، واضعة في الاعتبار الرد على أي قوة عسكرية متنامية في الشرق أو الغرب، وفي هذا الإطار يلاحظ اتجاه الإدارة الأمريكية نحو تصعيد الاستعدادات العسكرية، ودعم قدرتها على مواجهة العالم، والتصدي لأي عوائق تقف في وجه الهيمنة، ولو باستخدام القوة العسكرية. وقد أعلنت الولايات المتحدة زيادة ضخمة في إنفاقها العسكري خلال الأعوام الخمسة القادمة، ووافق الكونغرس الأمريكي على ميزانية للدفاع وصلت إلى (٢٦٨) مليار دولار يخصص القسم الأكبر منها لتمويل تطوير البنية العسكرية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية، ولإنتاج أسلحة جديدة حديثة أكثر قدرة وأكبر فاعلية، فضلاً عن الإنفاق على الأبحاث الخاصة بالتكنولوجيا الحديثة، ويرى المخططون العسكريون في الولايات المتحدة الأمريكية إن هناك مصالح أمنية أمريكية عالمية، فهي تنظر للعام كله بعده ساحة حرب محتملة، ومسرحاً يجب أن تكون قادرة على التحرك فوقه[٢].

ولا شك إن هذا الأنموذج من النظام الدولي (الأحادي القطبية) هو ذو طبيعة تسلطية، وإن اختلفت درجاتها باختلاف الوضع التاريخي الذي يحكمها، ففي غياب الكوابح الخارجية غالباً ما تكون مظاهر السلوك القطبي معبرة عن حركة غير مقيدة، وإن الفعل في هذا الأنموذج القطبي يكون صادراً عن مركز واحد (الدولة القطبية)، وهو يعبر في مكنونه عن إرادة منفردة ومطلقة تسعى إلى تكييف الأنماط السلوكية المؤسسية على وفق أهدافها وتطلعاتها العامة، وتثير هذه الحقيقة شكوك قوية حول نجاعة موضوعات عدة كالعدالة الدولية، والالتزام بقواعد القانون الدولي، وحتى بالقواعد الأخلاقية، وهنا غالباً ما يأتي السلوك مسوغاً ليعبر عن مصالح ذاتية أكثر من كونه متوازناً مع تطلعات الآخرين، ومنسجماً مع أهداف سياستهم الخارجية[٣].

وبسبب ازدياد أهمية العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، لم يعد العامل العسكري المؤثر الرئيس والحاسم في التوازن الدولي، لذلك أخذنا نشهد ومنذ مطلع الألفية الثالثة بروز قوى دولية أخرى أخذت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الدولي لينتقل النظام الدولي إلى حالة من التعددية، والذي يضم كلاً من: الاتحاد الأوربي والصين واليابان والهند وألمانيا، فضلاً عن روسيا الاتحادية (موضوع الدراسة)، خاصة بعد النجاحات الضخمة

---

(١) نقلاً عن: رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

(٢) ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص٥٤.

(٣) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

التي حققها اقتصادها (كما سيتضح لنا لاحقاً). وربما يعد سلوك روسيا الاتحادية تجاه الأزمة الجورجية – الروسية حول أوسيتيا الجنوبية في آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٨ تعبيراً عن رغبة روسية في الخروج من حالة الإحساس بالضعف تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فرد فعل روسيا السريع والحاسم أعطى مؤشرات عن رغبتها بممارسة دور يتسق مع كونها وريثة قطب دولي كبير.

الفصل الثاني
السياسة الخارجية الروسية
المقومات والهياكل والأهداف

تعد عملية تشكيل السياسة الخارجية عملية بالغة الصعوبة وشديدة التعقيد بسبب تداخلها مع كثير من المتغيرات الدولية والظروف المحيطة بالأوضاع الدولية المختلفة، وعلاقات الدول مع بعضها البعض، وارتباطها بالعديد من الأجهزة والقوى الداخلية، والعوامل والبواعث الشخصية لصانعي القرار، والمسئولين الرسميين وغير الرسميين ممن لهم علاقة بصنع القرار أو يؤثرون فيه، وتشابكها مع خصائص النظام السياسي الداخلي الذي تصنع في إطاره السياسة الخارجية والإمكانيات والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكانية للدولة، وغيرها من العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة[١].

وطبقاً لما تقدم، فإن التفكك السريع للدولة السوفيتية ترك آثاراً داخلية وإقليمية ودولية في روسيا الاتحادية مما كان له آثاره البعيدة المدى التي انعكست على سياستها الخارجية حيال القضايا الدولية، وعليه فإن دراستنا للسياسة الخارجية الروسية سوف تعنى/ أولاً: بمقومات السياسة الخارجية الروسية كمبحث أول، وقد ركزنا على ثلاثة أنواع من المقومات هي على التوالي: المقومات الطبيعية، والمقومات الاقتصادية، والمقومات العسكرية، وفي المبحث الثاني تم تناول هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية بنوعيها: الرسمية وغير الرسمية. أما المبحث الثالث فقد تم التركيز فيه على أهداف السياسة الخارجية الروسية.

---

(١) أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨، ص١١٦.

المبحث الأول

مقومات السياسة الخارجية الروسية

نقصد بـ(المقومات) عموماً: المسببات، أي الحوافز أو الدوافع المؤثرة في إدراك صناع القرار، والدافعة بهم إلى تبني أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل مع مضامينها، وعلى نحو يتماشى معها، وأضحت تلك المسببات في عالم اليوم تتبع في آن واحد من المحيط الداخلي الذي تصنع السياسة الخارجية ضمن إطاره، ومن محيطها الخارجي الذي تنفذ بداخله، فسلوك الدولة هو: محصلة لخصائصها القومية والمادية والمعنوية الداخلية التي تتميز بها في وقت معين، فضلاً عن العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية[١].

فـ(البنى التحتية) هي: القاعدة التي تنطلق منها الأفكار الاجتماعية والمؤسسات القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتتألف تلك البنى أساساً من: العوامل الجغرافية: كالموقع الجغرافي والمناخ وطبيعة الأرض ومصادر المياه والعوامل الديمغرافية، والتي تتألف من: كثافة السكان والأنشطة التي يقومون بها ومعدلات العمر والولادات والوفيات والعوامل التقنية التي تتعلق بالوسائل التي يستعملها الإنسان في صراعه مع الطبيعة وفي التحكم بالوسط الذي يعيش فيه والعوامل الاقتصادية[٢]، حيث أن التفاوت في درجات التأثير في الصعيد الدولي ناجم أساساً من التفاوت في مصادر القوة والإمكانات التي بحوزة الوحدات الدولية، فهنالك من الوحدات التي تملك من عناصر القوة والنفوذ ما لم يتاح لأية وحدة دولية أخرى، وبالشكل الذي يؤهلها لأن تكون مصدراً للفعل المؤثر عالمياً، وبالمقابل هناك وحدات أخرى تفتقر إلى هذه المقومات، مما يجعلها موضعاً للتأثير[٣].

واستناداً إلى ما تقدم، سوف نبين في هذا المبحث مقومات القوة الروسية وأثرها في صياغة سياسة خارجية فعالة تؤهلها لتحقيق أهدافها.

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مكتبة السنهوري، بغداد، ١٩٩١، ص١٤١-١٤٢.

[٢] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٧٣، ص١٦٥.

[٣] عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

المطلب الأول

المقومات الطبيعية

وهي العوامل التي تنتج بالتفاعل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية، والتي جرت العادة على تسميتها بـ(الخصائص القومية للدولة)، فالسلوك السياسي الخارجي للدولة يتحدد في ضوء خصائصها القومية، حيث أن تفاوت تلك الخصائص بين الدول يدفع إلى تفاوت مماثل في سياساتها الخارجية. على الرغم من أن تأثيراتها السياسية الخارجية ليست حتمية ومباشرة، وإنما نسبية وغير مباشرة في كل الأوقات، مع الأخذ بنظر الاعتبار دور صناع القرار والأوضاع المحيطة بهذا السلوك[١].

وتعد (الجيوبولتكس) ذات أهمية خاصة في موضوع دراستنا هذه، لأن أثر معطياتها في صنع السياسة الخارجية أقل تغيراً من غيرها، ولذلك فإن شرح الخيارات السياسية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق علاقتها بالثوابت الجغرافية، فهذه المعطيات طبيعية أكانت أم بشرية ترسم أشكال النشاط الاقتصادي، وتحدد نقاط وهن الأمن القومي، وتقرر إلى حدٍ ما، شكل الحكم الذي يتفق والأفضلية القومية. لذلك فإن السلوك السياسي لدولة ما يمثل انعكاساً لتاريخها الذي هو نتاج معطيات الجغرافية إلى حدٍ كبير، فالوضع الجغرافي لهذه الدولة أو تلك هو الذي يحدد سياستها، كما يحدد الطريقة التي يفكر بها صناع السياسة فيها على المدى القصير والبعيد[٢]، لذلك تذهب معظم الدراسات إلى الاعتراف بتأثير العوامل الجغرافية في المجتمع، إلا إنها اختلفت في تحديد مدى هذا التأثير، ما دام ظل مرتبطاً بتطور المجتمع والإمكانات التي تستخدم في طبيعة التحكم بالمتغير الجغرافي، ولهذا نقصد بـ(العامل الجغرافي) البعد السياسي والعسكري للوضع الجغرافي لإقليم الدولة من حيث مساحته وتضاريسه ومناخ البلاد، وكذلك علاقة الدولة بالدول المجاورة لها[٣].

<u>أولاً: الموقع الجغرافي:</u>

أن (الموقع الجغرافي) يعد عنصراً فاعلاً للتأثير في السياسة الخارجية، وعلى الرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الأسلحة، ووسائل الاتصال والمواصلات المعاصرة، فإنه ما زال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر، فهو ما يزال يؤثر في أفعال النخبة الحاكمة، وإن كان هذا التأثير يتوقف على: مدى إدراك أهمية هذا المتغير وتفسيره لدى صناع القرار، ويعود ذلك لسببين أساسيين: **<u>الأول/</u>** إن الواقع الجغرافي للدولة يرتب

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

[٢] علي محمد المياح، السياسة الروسية والموقع الجغرافي العربي، في العرب والقوى العظمى: العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحرة، العدد (٢٠)، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٧، ص٧.

[٣] صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

أحياناً مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبياً، وذلك بفعل تمتع الجغرافية بالثبات النسبي. أما **الآخر/** فهو دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول، وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها بالدول الأخرى، ولاسيما القريبة منها جغرافياً[١].

وتتمتع روسيا الاتحادية بوضع فريد من نوعه، فهي دولة كبرى تنتمي في آن واحد إلى أوربا غرباً، إذ تمثل الجزء الشرقي من هذه القارة، وإلى آسيا شرقاً، إذ تمتد بمساحات شاسعة في عمق القارة الآسيوية لتصل إلى حدود اليابان. وبفضل هذا الموقع الجيوسياسي الفريد من نوعه فإن روسيا الاتحادية تصف نفسها: بأنها "دولة أورو–آسيوية" ذات مميزات متنوعة، وخاصة جداً، ومن ثم فإنها حرصت على أن تكون لها دبلوماسية مميزة في علاقاتها مع الآخرين[٢].

وعلى الرغم من إن روسيا ذات موقعاً قارياً[٣]، إلا إنها تتصل بالعالم الخارجي عن طريق شواطئ مائية لبحار غير مفتوحة تماماً في وجهها، حيث تشرف من الشمال على مياه المحيط المتجمد الشمالي، ومن الشرق على مياه المحيط الهادي، ومن الشمال الغربي على شواطئ البلطيق (خليج البلطيق)، ومن الجنوب الشرقي على سواحل البحر الأسود، فالمياه للشاطئ الشمالي لروسيا الاتحادية غير صالحة للملاحة طوال العام بسبب تجمد المياه معظم أيام السنة، والساحل الشرقي لروسيا الاتحادية المشرف على المحيط الهادي يسمح لها بالاتصال بالعالم الخارجي. ولكن هذا الطريق طويل من أجل الوصول إلى مناطق التخلف الاقتصادي التي هي مجال الصراع والتنافس بين الدول العظمى[٤]. أما الساحل المشرف على البحر الأسود حيث تتصل روسيا الاتحادية عن طريقه بالعالم الاقتصادي المتخلف، فلا تقودها موانئه في البحر الأسود إلى البحار المفتوحة، إلا عن طريق الذراع المائي البحري لمضيقي (الدردنيل والبسفور) وبحر إيجه، وهذا المعبر المائي تسيطر عليه دول معادية لروسيا الاتحادية أو ميالة لكي تكون

---

(١) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

(٢) نبيه الأصفاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص١٧٢.

(٣) يعد الموقع القاري موقعاً سلبياً إلا من الناحية العسكرية، حيث يصبح مثل هذا الموقع ذات فائدة كبيرة إذا ما توفرت للدولة وسائل نقل جيدة، ونظام استخبارات على مستوى عال، وجيوش قادرة على نقل وحداتها من جبهة إلى أخرى. ينظر: عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية: دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيكس والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا سنة، ص٦٤.

(٤) تشمل مناطق التخلف الاقتصادي الجزء الجنوبي والجنوب الشرقي من قارة آسيا والقارة الأفريقية، أي أن الوطن العربي جزءاً من هذه المناطق. للمزيد ينظر: محمد الحمادي وآخرون، الجغرافية السياسية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، دمشق، ٢٠٠٧، ص١٨٩.

أعضاء في حلف الأطلسي. أما المنفذ المائي البحري الشمالي الغربي عن طريق بحر البلطيق، فإنه يخضع إلى دول معادية وأعضاء في حلف الأطلسي[١].

وتحد روسيا الاتحادية من الشمال الغربي النرويج وفنلندا، ومن الغرب جمهوريات: استونيا، ولاتفيا، وبلاروسيا، ومن الجنوب الغربي جمهورية أوكرانيا وكازاخستان، ومن الشرق والجنوب الشرقي جمهورية الصين وجمهورية منغوليا، وكذلك من الشرق يحدها الجزء الأخير للحدود البرية لجمهورية كوريا الشمالية. وتطل على اليابان من جهة المحيط الهادئ، كما تحد كازاخستان في آسيا الوسطى، وتحد جورجيا وأذربيجان في جنوب غرب آسيا، وتطل على البحر الأسود وبحر قزوين[٢]. كل هذه الأبعاد والمساحة الشاسعة تعطي روسيا رصيداً غير عادي من المكانة الجيوبولتيكية.

ثانياً: المساحة والوحدات الإدارية:

إن اتساع رقعة الإقليم يجعل الدولة أكثر قوة وأشد بأساً من الدول الأخرى ذات الأقاليم الصغيرة لما يتضمنه ذلك من توافر البعد أو العمق الاستراتيجي الذي يشكل بعداً مهماً من أبعاد الأمن القومي، حيث يسمح لها بالمناورة واعتماد استراتيجية الدفاع من العمق، كما إنه من ناحية أخرى يساعد على إيواء أعداد كبيرة من السكان، ويمنح الدولة وفرة وتنوعاً في المصادر الطبيعية والغذائية، فضلاً عن تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على مناطق متباعدة تجنباً لتدميرها في حالة الاختراق العسكري الخارجي، كما إنه يحول دون إمكانية احتلالها والسيطرة عليها[٣].

إن انهيار الاتحاد السوفيتي لم يترتب عليه، غير انسلاخ ربع مساحته، أما الثلاثة الأرباع الباقية فمازالت بيد روسيا، حيث تبلغ مساحة روسيا الاتحادية (١٧,٠٧٥,٢٠٠مليون كم^{٢})، حيث ورثت حوالي (٨٥%) من مساحة الاتحاد السوفيتي. أي ما يقارب نسبة (١٥%) من مجموع اليابسة على الكرة الأرضية، وهي بهذه المساحة تعد أكبر دول العالم، إذ مكنتها من تطبيق سياسة الدفاع من العمق (Defens Depth) مرتين: الأولى/ عندما غزا نابليون روسيا في العام ١٨١٢، والأخرى في العام ١٩٤١، عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفيتي من الغرب[٤].

وإذا قورنت بأوربا، فإن مساحة أوربا تبلغ نحو عشرة ملايين وثلث مليون كيلو متر مربع (١٠،٣٩٦،٦١٩ كم^{٢}) بما في ذلك الجزء الأوربي من روسيا، والذي تبلغ مساحته وحده (٣,٩٦)

---

(١) محمد الحمادي وآخرون، الجغرافية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(٢) أحمد حسون محمد السامرائي، جغرافية أوربا: دراسة في الجغرافية الإقليمية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٢، ص٥٤٢.

(٣) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(٤) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٠.

ملايين متر مربع، أي أكثر من ثلث مساحة أوربا كلها، بحيث تبلغ مساحة باقي أوربا (٦٤٣٦٦١٩ كم٢)، وبهذا تصل مساحة روسيا الاتحادية إلى أكثر من ضعفين ونصف من مساحة باقي أوربا (إذا استثنينا روسيا منها)[١].

وفيما يخص التقسيمات الإدارية لروسيا الاتحادية : فطبقاً للدستور الجديد الذي تم تبنيه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٣، بعد إجراء الاستفتاء عليه، فإن روسيا دولة فيدرالية ديمقراطية تتكون من (٨٩) وحدة موزعة كالآتي: (٢١) جمهورية، (٦) مقاطعات، (٤٩) إقليماً، (٢) مدن فيدرالية، وهي: موسكو وسانت بطرسبورغ، وإقليم ذو حكم ذاتي، والإقليم اليهودي، و(١٠) مناطق حكم ذاتي. ينظر الجدول (١). إلا أن أغلب هذه الوحدات لها خصوصية جغرافية ودينية مما يجعل السياسية الروسية قائمة على التوافقات الداخلية في أحيان كثيرة، وهذا عامل يؤثر سلباً في روسيا[٢].

الجدول (١)

التقسيمات الإدارية لروسيا الاتحادية

حسب ما جاء به دستور ١٢ كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٩٣

ت	اسم الوحدة الفيدرالية	العاصمة	المنطقة الفيدرالية	المساحة كم٢	عدد السكان
	الجمهوريـــــات				
١.	أديغيا	سايكوب	الجنوبية	٧,٦٠٠	٤٤٧,١٠٩
٢.	باشكورتوستان	أوفا	الفولغا	١٤٣,٦٠٠	٤,١٠٤,٣٣٦
٣.	بورياتيا	أولان–أودي	سيبريا	٣٥١,٣٠٠	٩٨١,٢٣٨
٤.	ألطاي	غورنولتايسك	سيبريا	٩٢,٦٠٠	٢٠٢,٩٤٧
٥.	داغستان	ماخانتشكالا	الجنوبية	٥٠,٣٠٠	٢,٥٧٦,٥٣١
٦.	أنغوشيتيا	ماغاس	الجنوبية	٤,٠٠٠	٤٧٦,٢٩٤
٧.	كاباردينو –بالكاريا	نالتشيك	الجنوبية	١٢,٥٠٠	٩٠١,٤٩٤
٨.	كالميكيا	إيليستا	الجنوبية	٦٧,١٠٠	٢٩٢,٤١٠
٩.	كاراتشاي–تشيركيسيا	تشيركيسك	الجنوبية	١٤,١٠٠	٤٣٩,٤٧٠
١٠.	كاريليا	بيتروزافودسك	الشمالية الغربية	١٧٢,٤٠٠	٧١٦,٢٨١
١١.	كومي	سيكتيفكار	الشمالية الغربية	٤١٥,٩٠٠	١,٠١٨,٦٧٤
١٢.	ماري إل	يوشيكار –أولا	الفولغا	٢٣,٢٠٠	٧٢٧,٩٧٩

[١] وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٧.

[٢] نورهان الشيخ، عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٠، ١٩٩٨، ص١٠٩.

١٣.	موردوفيا	سارانسك	الفولغا	٢٦,٢٠٠	٨٨٨,٧٦٦
١٤.	ساخا	ياكونسك	الشرق الأقصى	٣,١٠٣,٢٠٠	٩٤٩,٢٨٠
١٥.	شمال أوسيتيا–ألانيا	فلاديكافكاز	الجنوبية	٨,٠٠٠	٧١٠,٢٧٥
١٦.	تتارستان	قازان	الفولغا	٦٨,٠٠٠	٣,٧٧٩,٢٦٥
١٧.	توفا	كيزيل	سيبيريا	١٧٠,٥٠٠	٣٠٥,٥١٠
١٨.	أودمورتيا	إيجيفسك	الفولغا	٤٢,١٠٠	١,٥٧٠,٣١٦
١٩.	خقاسيا	أباكان	سيبيريا	٦١,٩٠٠	٥٤٦,٠٧٢
٢٠.	شيشان	غروزني	الجنوبية	١٥,٣٠٠	١,١٠٣,٦٨٦
٢١.	تشوفاشيا	تشيبوكساري	الفولغا	١٨,٣٠٠	١,٣١٣,٧٥٤
	المقاطعـــــات				
٢٢.	ألطاي	بارنول	سيبريا	١٦٩,١٠٠	٢,٦٠٧,٤٢٦
٢٣.	زابايكالسكي	تشيتا	سيبيريا	٤٣١,٥٠٠	١,١٥٥,٣٤٦
٢٤.	كامتشاتكا	بيتروبافلوفسك–كامتشاتسكي	الشرق الأقصى	٤٧٢,٣٠٠	٣٥٨,٨٠١
٢٥.	كراسنودار	كراسنودار	الجنوبية	٧٦,٠٠٠	٥,١٢٥,٢٢١
٢٦.	كراسنويارسك	كراسنويارسك	سيبيريا	٢,٣٣٩,٧٠٠	٢,٩٦٦,٠٤٢
٢٧.	بيرم	بيرم	الفولغا	١٦٠,٦٠٠	٢,٨١٩,٤٢١
٢٨.	بريمورسكي	فلاديفوستوك	الشرق الأقصى	١٦٥,٩٠٠	٢,٠٧١,٢١٠
٢٩.	ستافروبول	ستافروبول	الجنوبية	٦٦,٥٠٠	٢,٧٣٥,١٣٩
٣٠.	خاباروفسك	خاباروفسك	الشرق الأقصى	٧٨٨,٦٠٠	١,٤٣٦,٥٧٠
	الأقاليـــــم				
٣١.	أمور	بلاغوفيشتشينسك	الشرق الأقصى	٣٦٣,٧٠٠	٩٠٢,٨٤٤
٣٣.	أرخانجيلسك	أرخانجيلسك	الشمالية الغربية	٥٨٧,٤٠٠	١,٣٣٦,٥٣٩
٣٤.	استرخان	استرخان	الجنوبية	٤٤,١٠٠	١,٠٠٥,٢٧٦
٣٥.	بريانسك	بريانسك	الوسطى	٣٤,٩٠٠	١,٣٧٨,٩٤١
٣٦.	فلاديمير	فلاديمير	الوسطى	٢٩,٠٠٠	١,٥٢٣,٩٠
٣٧.	فولغوغراد	فولغوغراد	الجنوبية	١١٣,٩٠٠	٢,٦٩٩,٢٢٣
٣٨	فولوغدا	فولوغدا	الشمالية الغربية	١٤٥,٧٠٠	١,٢٦٩,٥٦٨
٣٩.	فورونيج	فورونيج	الوسطى	٥٢,٤٠٠	٢,٣٧٨,٨٠٣
٤٠.	إيفانوفو	إيفانوفو	الوسطى	٢١,٨٠٠	١,١٤٨,٣٢٩
٤١.	إركوتسك	إركوتسك	سيبيريا	٧٦٧,٩٠٠	٢,٥٨١,٧٠٥
٤٢.	كالينينغراد	كالينينغراد	الشمالية الغربية	١٥,١٠٠	٩٥٥,٢٨١
٤٣.	كالوغا	كالوغا	الوسطى	٢٩,٩٠٠	١,٠٤١,٦٤١
٤٤.	كيميروفو	كيميروفو	سيبيريا	٩٥,٥٠٠	٢,٨٩٩,١٤٢

٤٥.	كيروف	كيروف	الفولغا	١٢٠,٨٠٠	١,٥٠٣,٥٢٩
٤٦.	كوستروما	كوستروما	الوسطى	٦٠,١٠٠	٧٣٦,٦٤١
٤٧.	كورغان	كورغان	الأورال	٧١,٠٠٠	١,٠١٩,٥٣٢
٤٨.	كورسك	كورسك	الوسطى	٢٩,٨٠٠	١,٢٣٥,٠٩١
٤٩.	لينينغراد	سانت بطرسبرغ	الشمالية الغربية	٨٤,٥٠٠	١,٦٦٩,٢٠٥
٥٠.	ليبيتسك	ليبيتسك	الوسطى	٢٤,١٠٠	١,٢١٣,٤٩٩
٥١.	ماغادان	ماغادان	الشرق الأقصى	٤٦١,٤٠٠	١٨٢,٧١٦
٥٢.	موسكو	موسكو	الوسطى	٤٥,٩٠٠	٦,٦١٨,٥٣٨
٥٣.	مورمانسك	مورمانسك	الشمالية الغربية	١٤٤,٩٠٠	٨٩٢,٥٣٤
٥٤.	نيزني نوفغورود	نيزني نوفغورود	الفولغا	٧٦,٩٠٠	٣,٥٢٤,٠٢٨
٥٥.	نوفغورود	فيليكي نوفغورود	الشمالية الغربية	٥٥,٣٠٠	٦٩٤,٣٥٥
٥٦.	نوفوبيبرسك	نوفوسيبيرسك	سيبيريا	١٧٨,٢٠٠	٢,٦٩٢,٢٥١
٥٧.	أومسك	أومسك	سيبيريا	١٣٩,٧٠٠	٢,٠٧٩,٢٢٠
٥٨.	أورنبرغ	أورنبرغ	الفولغا	١٢٤,٠٠٠	٢,١٧٩,٥٥١
٥٩.	أوريول	أوريول	الوسطى	٢٤,٧٠٠	٨٦٠,٢٦٢
٦٠.	بانزا	بانزا	الفولغا	٤٣,٢٠٠	١,٤٥٢,٩٤١
٦١.	بسكوف	بسكوف	الشمالية الغربية	٥٥,٣٠٠	٧٦٠,٨١٠
٦٢.	روستوف	روستوف–نادونو	الجنوبية	١٠٠,٨٠٠	٤,٤٠٤,٠١٣
٦٣.	ريازان	ريازان	الوسطى	٤٩,٦٠٠	١,٢٢٧,٩١٠
٦٤.	سمارا	سمارا	الفولغا	٥٣,٦٠٠	٣,٢٣٩,٧٣٧
٦٥.	ساراتوف	ساراتوف	الفولغا	١٠٠,٢٠٠	٢,٦٦٨,٣١٠
٦٦.	ساخالين	يوجنو–ساخاليسك	الشرق الأقصى	٨٧,١٠٠	٥٤٦,٦٩٥
٦٧.	سفيردلوفسك	ييكاتيرينبرغ	الأورال	١٩٤,٨٠٠	٤,٤٨٦,٢١٤
٦٨.	سمولينسك	سمولينسك	الوسطى	٤٩,٨٠٠	١,٠٤٩,٥٧٤
٦٩.	تامبوف	تامبوف	الوسطى	٣٤,٣٠٠	١,١٧٨,٤٤٣
٧٠.	تفير	تفير	الوسطى	٨٤,١٠٠	١,٤٧١,٤٥٩
٧١.	تومسك	تومسك	سيبيريا	٣١٦,٩٠٠	١,٠٤٦,٠٣٩
٧٢.	تولا	تولا	الوسطى	٢٥,٧٠٠	١,٦٧٥,٧٥٨
٧٣.	تيومين	تيومين	الأورال	١,٤٣٥,٢٠٠	٣,٢٦٤,٨٤١
٧٤.	أوليانوفسك	أوليانوفسك	الفولغا	٣٧,٣٠٠	١,٣٨٢,٨١١
٧٥.	تشيليابينسك	تشيليابينسك	الأورال	٨٧,٩٠٠	٣,٦٠٣,٣٣٩
٧٦.	ياروسلافل	ياروسلافل	الوسطى	٣٦,٤٠٠	١,٣٦٧,٣٩٨
	المـدن الفيدراليــة				
٧٧.	موسكو	موسكو	الوسطى	١,١٠٠	١٠,٣٨٢,٧٥٤

٧٨.	سانت بطرسبرغ	–	الشمالية الغربية	٦٠٠	٤,٦٦٢,٥٤٧
	إقليم حكم ذاتي				
٧٩.	اليهودية	بيروبيجان	الشرق الأقصى	٣٦,٠٠٠	١٩٠,٩١٥
	مناطق استقلال ذاتي				
٨٠.	نينيتس	نارايم–مار	الشمالية الغربية	١٧٦,٧٠٠	٤١,٥٤٦
٨١.	خانتي–مانسي	خانتي– مانسييك	الأورال	٥٢٣,١٠٠	١,٤٣٢,٨١٧
٨٢.	تشوكوتكا	أنادير	الشرق الأقصى	٧٣٧,٧٠٠	٥٣,٨٢٤
٨٣.	يامالو–نينيتس	سالخارد	الأورال	٧٥٠,٣٠٠	٥٠٧,٠٠٦

المصدر :

http://www.ar.wikipedia.org

ثالثاً: الموارد الطبيعية:

إن المساحة الشاسعة لروسيا الاتحادية غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، ففيها (٢٢٠) مليون هكتار من الأراضي الزراعية موزعة على إحدى عشرة منطقة اقتصادية، لكن الزراعة فيها تواجه مشكلات كبيرة، منها: قصر فصل النمو، وقلة الأراضي الخصبة، ونظام مزارع الدولة، الذي يتسم بعدم الكفاءة والتبذير[١]. ففي العام ١٩٩٢، صدرت قوانين تسمح للمزارعين بترك مزارع الدولة ضمن سياسة الدولة لتحرير الاقتصاد، وعلى الرغم من أن روسيا تعد من أهم الدول المنتجة للحبوب في العالم، إلا أنها ما زالت تستورد كميات منها لسد حاجاتها، وتشمل أهم منتجاتها الزراعية: (الحبوب، والقمح والشعير، والشوفان، والكتان، والبطاطس، وبنجر السكر، وبذور عباد الشمس، والخضراوات، والفواكه)، وتنتج محاصيل العلف التي تغذي الأبقار والخنازير والأغنام، كما تنتج اللحوم والألبان، ونظراً لموقعها الشمالي، فإن روسيا لا تزرع الموالح والقطن والشاي، وغيرها من محاصيل المنطقة الحارة[٢].

وفيها أيضاً (١٢٠,٠٠٠) نهر يبلغ طول كل منها (١٠) كم فأكثر، كما فيها الكثير من البحيرات العذبة والمالحة، أهمها بحيرة (بايكال) التي تعد أكبر وأعمق بحيرة عذبة في العالم، حيث يبلغ عمقها (١٦٢٠ متر)، هذا فضلاً عن الثروات المعدنية التي تزخر بها روسيا، فهي البلد الوحيد في العالم الذي يملك جميع المعادن للحفاظ على مستوى معيشة عال، وصناعة فضائية ناشطة، مع العلم: إن بعض المعادن الضرورية للسفن الفضائية متوفرة في روسيا فقط، وصناعة الفضاء الأمريكية تعتمد على هذه المعادن[٣].

---

(١) **نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.**

(٢) **http://www.ar. Wikipedia.org.**

(٣) **مروان إسكندر، الدب ينقلب نمراً، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.**

وتؤدي أنهار روسيا الاتحادية دوراً مهماً في النقل والتجارة، خاصة بعد شق القنوات التي تربط بين هذه الأنهار، ولكن بعض هذه الأنهار يصب في المحيط القطبي الشمالي، مما يفقدها الأهمية الخاصة في مجال النقل، وهذه الأنهار هي: (لينا، والادب، وبنيسي، وآمور)، وكل انهار (سيبيريا) تتجمد من سبعة شهور إلى تسعة أشهر في السنة، ومن أنهار روسيا الأوربية (نهر الفولغا) الذي يعد من أطول أنهار روسيا، وبعدها يأتي نهر (لينا) بمساحة تقدر بـ(٤٤٠٠كم٢)، وهناك أيضاً نهر (الدون) الذي يصب في البحر الأسود، ويرتبط بنهر (الفولغا) عن طريق قناة، ونهر (الأورال) الذي يصب في بحر قزوين، كذلك تعج روسيا بالعديد من البحيرات التي يبلغ عددها نحو (٢٠٠,٠٠٠) بحيرة، أكبرها (بحر قزوين) الذي يعد أكبر مسطح مائي داخلي في العالم، أما بحيرة (لادوجا) قرب سانت بطرسبورغ، فتعد أكبر بحيرات أوربا، حيث تبلغ مساحتها (١٧,٧٠٣كم٢)[١].

وهكذا يظهر إن هذه الدولة تعاني قلة الموانئ الصالحة للملاحة البحرية طول العام على الرغم من سعة مساحتها، وقد ترتب على موقعها الداخلي، وبعد المسافات بين أنحائها، وصعوبة الانتقال، وقلة الموانئ عجز تقليدي في تجارتها الخارجية، ونشاطها البحري، ويستشف من ذلك: إن هذا الموقع جعل من روسيا دولة قارية تقود تنافساً مع دولة عظمى معزولة تقود تحالفاً بحرياً يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية. لقد شكل عامل الموقع وطبيعة السواحل وتناقص موارد النفط حقائق مهمة رسمت أبعاد السياسة الروسية مهما اختلفت النظم السياسية فيها[٢]، وعن طريق ذلك يمكن أن نتفهم سلوكها السياسي الخارجي حيال كثير من القضايا المهمة.

وتشغل روسيا المكان الأول في العالم، لاسيما فيما يتعلق باحتياط الغاز الطبيعي، إذ إنها تمتلك نسبة (٣٣%) من الاحتياطي العالمي، وتشغل المكان الثاني في مجال (النفط) بعد المملكة العربية السعودية، إذ إنها تمتلك نسبة (١٣%) من الاحتياطي العالمي، كما تشغل المكان الثالث بعد جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية في احتياطي (الذهب)، والمكان الأول في احتياطي (النيكل)، وتصدر نحو ٣/١ من النفط والغاز المستخرج فيها، وأكثر من (٨٠%) من: (النحاس، والنيكل، والألمنيوم)، ويرتبط نحو (٧٠%) من الميزانية بشكل أو بآخر بعملية تصدير الثروة المعدنية للبلاد، كما تتمتع روسيا بأكبر احتياط (بوكسيت) في العالم، وثاني أكبر احتياط من اليورانيوم، فضلاً عن احتياطات كبيرة من: (الفحم، والألماس، والخشب)، وتعد

---

(١) **http://www.Islamicnews.net.**

(٢) **علي محمد المياح، مصدر سبق ذكره، ص٨.**

روسيا رابع دولة في العالم في الصناعات السمكية، وذلك بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والصين[١].

وخلال الخمسة عشر عاماً القادمة ستوفر روسيا ما نسبته (٥٠%) من احتياطيات أوربا للغاز بدلاً من نسبة (٢٥%) التي توفرها حالياً، ومن المتوقع أن ترتفع الإمدادات باتجاه الصين بشكل سريع لتبلغ مستويات عالية، ومن الجدير بالذكر: إن صناعة النفط العالمية انطلقت من روسيا، وليس من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بحفر أول بئر على بحر قزوين في العام ١٨٤٦، أي قبل ثلاثة عشرة عاماً من حفر أول بئر أمريكية في ولاية (بنسلفانيا)[٢].

لقد دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٧، لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصى المحيط المتجمد الشمالي، ففي هذا الشهر أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة علمية إلى تلك المنطقة لبحث ما أسمته بـ"الفوهات المائية الحرارية" في المنطقة، وقد شككت روسيا في هذا الهدف، وأرسلت بعثة أكبر إلى المنطقة بدعوى تعيين حدود الجرف القاري الروسي، وإثبات: إنه يتصل بالأراضي الروسية، وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسي في أماكن متعددة من المنطقة لإثبات سيادة روسيا عليها، وهو ما أدى إلى احتجاج أمريكي[٣]، حيث تشير التقديرات إلى إنه يحوي ما يقرب من (٢٥%) من احتياطي العالم من النفط والغاز إلى جانب احتياط كبير من: (الماس، والذهب، والبلاتين)، وغيرها من المعادن، وقد اشتدت المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية المطلة على القطب الشمالي بعد وضع العلم الروسي في قاع المحيط، وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات: إن سلسلة جبال (لومونسوف) في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا، بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية على وفق معاهدة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة[٤].

وفي مجال الطاقة الكهربائية، فتعد روسيا رابع أكبر دولة بالعالم في مجال توليد الطاقة الكهربائية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، وتصدر روسيا الكهرباء إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين وبولندا وتركيا وفنلندا، وتولد روسيا (٦٣%) من طاقتها الكهربائية من المحطات الحرارية، و (٢١%) عن طريق المصادر المائية "الطاقة الكهرومائية" ،

---

[١] ساجي أوما لاتوفا، صراع الشركات متعددة الجنسية من أجل مصادر المواد الخام في روسيا، مجلة الحكمة، العدد (١٥)، المجلد (٣)، بغداد، ٢٠٠٠، ص٨٠-٨١.

[٢] مروان إسكندر، الدب ينقلب نمراً، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

[٣] محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

[٤] نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأورو – أطلنطية.. بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٤٧.

و (١٦%) من المفاعلات النووية. ولروسيا إمكانيات ضخمة في مجالات الطاقة المتجددة، ولكنها غير مستغلة باستثناء الطاقة الحرارية المولدة من باطن الأرض Geothermal energy، والتي تستخدم للتدفئة وتوليد الكهرباء شمالي القوقاز، وفي أقصى الشرق الروسي[١].

وتمتلك روسيا خبرة ضخمة في بناء وتشغيل المفاعلات النووية، وقامت ببناء مفاعلات للهند، كما إنها أشرفت على بناء مفاعل (بوشهر) الإيراني منذ منتصف التسعينات، وتعتزم روسيا زيادة حجم الطاقة المولدة لديها من مفاعلاتها النووية من (١٦%) حالياً إلى (٢٥%) مع حلول العام ٢٠٣٠، كما أن لديها خطة لبناء (٤٠) مفاعلاً نووياً جديداً بتكلفة (٦٠) مليار دولار. ومن الجدير بالذكر: إن روسيا لديها بالفعل (٣١) مفاعلاً نووياً في (١٠) محطات نووية، وتقوم حالياً ببناء ثلاثة مفاعلات نووية جديدة، كما تقوم ببناء خمسة مفاعلات نووية خارج روسيا لمصلحة دول أخرى[٢].

رابعاً: المناخ:

يوصف المناخ في روسيا بكونه مناخ قاري، حيث يتسم بالتباين الشديد في درجات الحرارة بين فصلي: الصيف والشتاء، فيتراوح بين رطب قاري في معظم روسيا الأوربية، وشبه قطبي شمالي في سيبيريا، ومناخ قارص في القطب الشمالي، والشتاء في روسيا يتراوح بين بارد على طول ساحل البحر الأسود إلى متجمد في سيبيريا، والصيف فيها يتراوح بين دافئ معتدل إلى بارد على طول الساحل الشمالي[٣].

وتشتهر روسيا بشتائها الطويل القارص، فتغطي الثلوج الأرض لمدة خمسة أشهر في العام، في حين تمتد مدة الثلوج في أقاصي روسيا الشمالية إلى أكثر من ثمانية أشهر، ولهذا تعد حالة التجمد السائدة في أغلبية سيبيريا العائق الأعظم قبالة التنمية، ولذلك فإن النسبة الضئيلة من أراضي روسيا الصالحة للزراعة تعاني قصر مدة النمو، وأمطار غير كافية، فالتربة في نصف أراضي روسيا في حالة تجمد دائم، كما أن معظم سواحل البلاد وبحيراتها وأنهارها تتجمد معظم أشهر العام[٤].

إلا إن ذلك شكل عنصراً مهماً في البعد الاستراتيجي للدولة، فقد أحبطت البرودة الشديدة التي تسود روسيا أكثر من محاولة لغزوها بنشاط. فقد لعب المناخ دوراً مهماً في رجحان سير

---

(١) أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٩٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٤٧- ١٤٨.

(٤)

http://www.ar. Wikipedia.org.

المعركة بين قوات نابليون وقوات ألمانيا النازية على الأراضي الروسية الباردة شتاءاً، حيث العواصف والثلوج لمصلحة القوات الروسية، ولعدم توفر الأوضاع الموضوعية من لباس وغذاء للجنود الفرنسيين الذين دخلوا الأراضي الروسية حتى مدينة موسكو، وكان عدد القوات الفرنسية التي اجتاحت الأراضي الروسية في شتاء العام ١٨١٢، (٦٧٨) ألف مقاتل، في حين كان عدد الجنود الذين بقوا على قيد الحياة، وطردوا من الأراضي الروسية بعد هزيمة نابليون لا يزيد عن (٤٠) ألف مقاتل، وتكررت العملية مرة ثانية في الحرب العالمية الثانية، عندما اجتاحت القوات الألمانية الأراضي الروسية في حزيران من العام ١٩٤١[١].

خامساً: السكان:

يبلغ عدد سكان روسيا الاتحادية نحو (١٤٣) مليون نسمة، وهي بذلك تعد أكبر دولة في عدد السكان في كل أوربا، حتى في الجزء الأوربي وحده منها، حيث تليها بفارق شاسع ألمانيا بعد توحدها، والتي يبلغ عدد سكانها أكثر بقليل من (٨٣) مليون نسمة، ثم بريطانيا التي يبلغ عدد سكانها نحو (٦٠) مليون نسمة، أي أن عدد سكان روسيا الاتحادية أكثر من مجموع عدد سكان أكبر دولتين أوربيتين، وهما: ألمانيا وبريطانيا[٢]، في حين تحتل روسيا المرتبة الثامنة من بين سكان العالم (تسبقها الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا والبرازيل وباكستان وبنغلاديش)، وتشير الإحصاءات إلى أن الروس يشكلون نحو (٨١%) من إجمالي السكان، وهو ما يعني: من الناحية الحسابية إن الروس ذو سيادة عرقية في وطنهم، وعلى الرغم من التباين في التركيب العنصري ونمط التوزيع الجغرافي في هذه المساحة الشاسعة، إلا أن الحكومة المركزية تبذل جهوداً كبيرة في تجميع الثقافات المحلية حتى تقلل من التنافر القومي على رقعة الدولة[٣].

وتتميز روسيا بكونها دولة متعددة القوميات، وهذا ما أشار إليه الدستور الروسي في مقدمته ما نصه: (نحن شعب روسيا الاتحادية المتعدد القوميات). وفضلاً عن الروس، يعيش في روسيا أكثر من (١٠٠) قومية، أهمها: مجموعات التتار التي تشكل نسبة (٣,٨%)، والأوكرانيون، بنسبة (٣%)، والتشوفاش بنسبة (١,٢%)، والبشكيريين بنسبة (٠,٩%)، والشيشان بنسبة (٠,٩%)، والروس البيض بنسبة (٠,٨%)، والمولدافيين بنسبة (٠,٧%)، وتشكل العرقيات الأخرى ما نسبته (٨,١%)، ويعيش معظمهم في الأقاليم ذات الحكم الذاتي،

---

[١] محمد الحمادي وآخرون، الجغرافية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠-٢١١.

[٢] وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

[٣] عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، ٢٠٠٩، ص٢٣.

كما موجود مجموعات صغيرة في سيبيريا، مثل: الأسكيمو. وتعد المسيحية الأرثوذكسية، والإسلام، واليهودية، والبوذية، والكاثوليكية من الديانات الرئيسة في البلاد[١].

ويتميز الشعب الروسي بارتفاع نسبة المتعلمين، إذ إن نسبتهم من أعلى النسب في العالم، والتي تبلغ (٩٩,٩%)، أما بالنسبة للذين أتموا تعليمهم، فتبلغ نسبتهم نحو (٥٦,٥%)، ولديهم نظام تعليمي ممتاز، إذ تمتلك القوى العاملة الروسية شهادة تعادل الشهادة الثانوية، ولروسيا نخبة ممتازة من العلماء والقانونيين والفنيين والمهرة[٢]. كما بلغت نسبة عدد الأفراد الذين يمتلكون الكومبيوتر (٣٥%) في العام ٢٠٠٦، ونسبة عدد مستخدمي الانترنت ما يزيد على (٢١%) من السكان، وتسعى الحكومة الروسية لرفع هذه النسبة إلى (٧٠%) بحلول العام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تتم مضاعفة أعداد الكمبيوتر في المدارس الروسية المتصلة بالانترنت خلال عامين وفقاً لبرنامج الحكومة "الكمبيوتر في المدارس" الذي يستهدف (٦٤) ألف مدرسة في روسيا. وقد نجح البرنامج في الانتقال من كمبيوتر لكل (٢٧٩) تلميذاً إلى كمبيوتر لكل (٥٧) تلميذاً، وفي شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، وأطلقت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مبادرة جديدة، بعنوان "كمبيوتر لكل منزل"، وذلك بالتعاون مع هيأة البريد الروسية، وشركتي: (انتل، ومايكروسوفت) العالميتين، وذلك لرفع نسبة ملكية الكمبيوتر بين سكان المدن الصغيرة والمناطق الريفية والنائية، هذا إلى جانب الهدف الأعمق، وهو: نمو "ثقافة الكمبيوتر" مع تخفيض الحكومة لسعره بنسبة (١٠%)، ومن ناحية أخرى، ما تزال هناك قاعدة علمية روسية تتمثل: بوجود (٣,٥٠٠) عالم في المؤسسات البحثية، و(٦٠٠) ألف موظف من العلماء والمهندسين، فضلاً عن قيام الجامعات الروسية بتخريج (٢٠٠) ألف خريج سنوياً في تخصص العلوم والهندسة، وعلى وفق دراسة للبنك الدولي، فإن روسيا تحتل المركز الثالث عالمياً بعدد المهندسين والعلماء، في حين تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من نقص في المبرمجين. وقد قدرت رابطة المبرمجين الروس: إن لدى روسيا (٢٥٠) ألف مبرمج ومهندس، وتتميز القوى العاملة الروسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات: بأنها أكبر من نظيراتها في مجموعة دول شرق ووسط أوربا مجتمعة، كما أن لدى روسيا قدرات في البحث والتطوير أكبر من أي دولة في أوربا[٣].

---

[١] تبلغ نسبة المسيح نحو (٦٣%) من سكان روسيا، وتبلغ نسبة المسلمين في روسيا نحو (١١,٧%)، أما نسبة اليهود فتبلغ نحو (٠,٢٨١%)، والبوذية نحو (٠,١٤%). ينظر:

http://www.ar. Wikipedia.org.

[٢] إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٠.

[٣] عادل عبد الصادق، روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٧٠-٧١.

ومع كل تلك الميزات، فإن روسيا تواجه تحدياً ديمغرافياً يتمثل في: تناقص عدد سكانها، إذ انخفض تعداد السكان خلال الأعوام العشرة الأخيرة بمقدار (٩,٥) مليون نسمة، على الرغم من عودة آلاف الروس من الجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث ويبلغ معدل المواليد في روسيا نحو (١,٥) مليون نسمة سنوياً، لكنه يقل عن معدل الإحلال بنحو (٧٠٠) ألف إلى (٨٠٠) ألف نسمة، وذلك مرجعه إلى أسباب اقتصادية وصحية وثقافية أيضاً، وهو الأمر الذي يعرض الشعب الروسي لصعاب عدة[١].

ويذكر أحد الباحثين في هذا الموضوع، إلى أن سبب انخفاض السكان في روسيا يأتي نتيجة "عبء" الرأسمالية في روسيا ما بعد الشيوعية، إذ فرضت عملية التحول الاقتصادي أعباء ثقيلة على الشعب الروسي، سواء أكان ذلك بسبب ارتفاع الأسعار وتدني الأجور، أم بسبب انسحاب الدولة وعجزها عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل: العلاج والسكن بسبب ما رافق عملية التحول الاقتصادي من فساد ونهب لمقدرات الشعب الروسي[٢]، وتكمن الخطورة في أن المشكلة مرشحة لمزيد من التفاقم في المستقبل، إذ سينخفض إلى ما بين (١٣٠) و (١٣٥) مليون نسمة في العام ٢٠١٥، وفق التقرير الصادر في أوائل العام ٢٠٠١، عن وكالة الاستخبارات الأمريكية عن الاتجاهات العالمية حتى العام ٢٠١٥، ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، سينخفض عدد سكان روسيا بحلول العام ٢٠٥٠، إلى (١٢١) مليون نسمة، وتأتي الإحصاءات الروسية نفسها لتضفي مزيداً من الهلع على المشكلة الديمغرافية. فقد كشفت لجنة الدولة للإحصاءات في العام ٢٠٠٠، عن إن سكان روسيا في العام ٢٠٧٥، سيتراوح عددهم بين (٥٠) و (٥٥) مليون نسمة[٣].

المطلب الثاني

المقومات الاقتصادية

إن المؤشرات الدولية الراهنة أضحت تؤكد على إن المتغير الاقتصادي صار مرتكزاً أساسياً لقدرة كل دولة على الفعل الهادف والمؤثر، وإن الاقتصاد والسياسة أصبحا تبعاً لذلك يتفاعلان وعلى نحو لم يكن مألوفاً في السابق، إذ أن الدول أضحت تتحرك تبعاً لمدى سلامة

---

[١] أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٧٩.

[٢] أحمد دياب، التحدي الديمغرافي للقوة الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص١٠١.

[٣] يفجيني بريماكوف، حقول ألغام السياسة، مصدر سبق ذكره، ص٨٥-٨٦.

جسدها الاقتصادي، كما أن الاقتصاد القوي يدعم النظم المستقرة سياسياً، ويجعلها أقدر على تخفيف حدة النزاعات الدينية والعرقية[١].

فعامل القوة والعظمة لا يرتكز على الجانب العسكري فقط، وإنما يجب أن يترافق ذلك مع تعزيز الاقتصاد الوطني الذي يجب أن يؤدي الدور الأساس في بناء وتطوير القوة العسكرية ودوامها، ولذلك يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، فالقوة الاقتصادية تعني: نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي فضلاً عن قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك، وعليه فإن القوة الاقتصادية تعني: قابلية الدولة على إدامة اقتصاداً قوياً في وقت السلم والحرب، على السواء [٢].

ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي ورثتها روسيا الاتحادية من الاتحاد السوفيتي والتخبط الداخلي، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراجع الدول الكبرى الغربية عن دعم روسيا، وصل الاقتصاد الروسي إلى درجة الانهيار في العام ١٩٩٨، ليرث بوتين من يلتسين اقتصاداً يفتقد الثقة، سواء أكان ذلك من الشعب الروسي أم من العالم الخارجي، خاصة في ظل خفض قيمة الروبل بنحو (٣٠٠%)، وارتفاع التضخم بنحو (٨٥%)، وعدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، ومن المؤكد: إن ذلك كانت له تداعياته على تراجع الدور الروسي في الاقتصاد العالمي، وفي السياسة الدولية، حيث انشغلت روسيا بمشكلاتها الداخلية، وتخلت عن دورها في الكثير من القضايا الدولية، وأوقفت دعمها للدول التي كانت طرفاً معها في الحرب الباردة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك حرص بوتين وحكومته المدعومة من حزب روسيا الموحدة منذ توليه الحكم على التعامل بسياسات صارمة مع التركة الاقتصادية الثقيلة التي ورثها عن الرئيس يلتسين، إذ ظهرت بوادر ستراتيجية جديدة. وكان ذلك واضحاً حين أعلن بوتين من اليوم الأول لحكمه إن هدفه هو: مضاعفة الإنتاج المحلي، واستعادة هيبة الدولة والدور الروسي دولياً، إذ استفاد بوتين – إلى حدٍ كبير – من تجربة الصين في الانفتاح الاقتصادي المتدرج والموجه من قبل الدولة، على عكس سياسة الانفتاح غير المحسوب التي سادت في عهد يلتسين[٣].

وبدأ الاقتصاد الروسي يتعافى تدريجياً بعد أن أمسك بوتين دفة الحكم، ووجهه بشكل صحيح محارباً الفساد وبيع ممتلكات الدولة لمستفيدين حطموا الاقتصاد الروسي حتى شبه

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني، القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي الجديد، تحرير: باسل البستاني، في كتاب النظام العالمي الجديد ومخاضاته، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص١١٥.

[٢] يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وآفاقه المستقبلية، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص٥٠.

[٣] مغاوري علي شلبي، الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٥٧.

البعض ما جرى من انهيار اقتصادي في روسيا بالكساد العظيم الذي حصل في العام ١٩٢٩، وبدأ الاقتصاد الروسي يستيعد عافيته بسرعة عجيبة ليثبت: بأن روسيا دولة عظمى بمواردها وصناعاتها، وبأنها قادرة على النهوض على الرغم من الصعاب التي واجهتها في مراحل إعادة البناء الأولى، ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي الروسي أصبح لدى روسيا فائضاً في ميزان مدفوعاتها التجارية بين العامين (١٩٩٩) و (٢٠٠٠)، بعد أن تكيفت روسيا مع الأزمة بشكل جيد، وخرجت منها خلال أقل من عقد من الزمن لتستعيد مكانتها العالمية كإحدى الدول الصناعية الكبرى في العالم حتى تم قبولها ضمن مجموعة الدول الصناعية الكبرى (G8) لتترأس قمة المجموعة في العام ٢٠٠٦[١].

وقد انعكست سياسات بوتين الإصلاحية[٢] على مشروع الموازنة للعام ٢٠٠١، والتي حققت توازناً بين الواردات والنفقات للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعجز لا يتجاوز (١,١%) للعام ٢٠٠٠، ونسبة تضخم (٩,٥%) خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٠ مقابل (٣٠%) خلال المدة نفسها من العام ١٩٩٩، كما سجل الناتج القومي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة (٧,٣%) خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠[٣].

ونتيجة لذلك أولت حكومة الرئيس فلاديمير بوتين أهمية كبيرة لتحسين الدخول المتدنية، ودفع متأخرات الأجور والمعاشات. وقد ساعدتها في ذلك عوامل داخلية وخارجية، إذ أن ارتفاع

---

(١) وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مصدر سبق ذكره، ص٣٤-٣٥.

(٢) لقد كان من ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبناه (بوتين) هو: إطلاق أيدي السلطة القضائية والأجهزة الأمنية بملاحقة المتورطين في الجرائم ذات الطبيعة الاقتصادية، التي تشمل: غسيل الأموال، واغتيال رجال الأعمال المنافسين، والتهرب من سداد الضرائب والجمارك، وغير ذلك، والذين كانوا يتمتعون في عهد يلتسين بحماية سياسية نابعة من علاقاتهم الوثيقة مع الكرملين وقتذاك، إلا أن بوتين أتاح حرية العمل للسلطات القضائية للتصدي لجرائم الفساد بمختلف أشكالها، وبالفعل وقع الكثير من كبار رجال الأعمال الروس تحت طائلة القانون لضلوعهم في أنواع مختلفة من هذه الجرائم، وكانت قضية الفساد الأكبر في روسيا تلك المتعلقة بشركة (يوكوس)، والتي جرى القبض على جميع مسئوليها الكبار بدءاً من رئيس الشركة (ميخائيل خودوركوفسكي) الذي اعتقل في تشرين الأول/اكتوبر من العام ٢٠٠٣، ووجهت له عدة تهم بالاحتيال، والتهرب من تسديد الضرائب للدولة، وإضفاء الشرعية على أموال مختلسة أو تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة. وقد نجح كثير من المليارديرات اليهود الروس من الهرب إلى الخارج قبل اعتقالهم وتوجيه الاتهامات إليهم، وفروا إلى "إسرائيل" وبريطانيا والعديد من الدول الأخرى، ولعبت "إسرائيل" دوراً رئيساً في توفير الحماية لرجال الأعمال اليهود الروس الفارين إليها من الملاحقة القانونية بحجة: إنهم أصبحوا مواطنين "إسرائيليين"، ولا يمكن للحكومة "الإسرائيلية" أن تسلم مواطنيها إلى أي دولة، وهو ما كان سبباً في توتر العلاقات بين روسيا و"إسرائيل"، سبب هذه المسألة. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، روسيا بوتين ... والسعي وراء المكانة المفقودة، على الموقع:

http//:acpss.ahram.org

(٣) جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، سلسلة دراسات ستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد (٥٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١، ص١٠٠.

أسعار النفط من (٢٠) دولاراً إلى (٧٠) دولاراً حين تولى الحكم في رئاسته الثانية، قدم له ثروات طائلة وإمكانات لا حصر لها لدعم الصناعة وأبحاث الفضاء وتحسين مستويات المعيشة، كما أسهم ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ثلاث مرات عما كانت عليه قبل خمس سنوات، في تدفق الأموال الفائضة إلى مصانع الأسلحة التي بلغت معدلات التصدير إلى الصين والهند والدول الأفريقية والآسيوية أرقاماً فلكية، وازدادت بنحو (٢٠) مرة عما كانت عليه قبل عشر أعوام[١]. كما تمكنت روسيا من سداد أقساط ديونها الخارجية البالغة نحو (١٧٠) بليون دولار بشكل منتظم، وبعد أن كان سداد الديون يستهلك (٩٠%) من إجمالي الناتج المحلي قبل ولاية بوتين، تقلصت هذه النسبة في الأعوام الخمسة الأخيرة إلى نحو (٣٠%)، وكانت المحصلة: زيادة النقد الأجنبي في الخزينة الروسية من (١٠) مليار دولار في العام ١٩٩٩، إلى (١٢٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٧، ثم إلى (٢٠٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٨[٢].

وقد أعلن بوتين إن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى، والحفاظ على استقرارية قراراتها الداخلية والخارجية ما دامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، منطلقاً من إن غنى روسيا في الموارد الأولية لا بد من أن يمكنها من تجاوز الأزمة الاقتصادية التي أنهكتها، فضلاً عن عوائد تجارة السلاح ليغدو قطاعي: الطاقة وتجارة السلاح أهم دعامتين نهض عليهما الاقتصاد الروسي [٣].

وتمثل صادرات النفط والغاز الروسي معاً نصف الصادرات الروسية، إذ وتسهم عائداتهما بأكثر من (٦٠%) من حصيلة روسيا من العملة الصعبة، وتعد روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، إذ تمتلك (٢٧,٥%) من الاحتياطي العالمي، أي ما يزيد على ربع الاحتياطي العالمي، وتعد شركة "غاز بروم" Gasprom الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، فالشركة تتحكم في (٩٠%) من إنتاج الغاز الروسي، وفي أنابيب نقل الغاز، وهي تنتج (٢٠%) من إجمالي الناتج العالمي، وتتحكم في (١٦%) من إجمالي الاحتياطي العالمي، وتمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم بطول (١٥٠) ألف كم، وتمد أوربا بربع احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وفي العام ٢٠٠٥، والذي شهد ارتفاع أسعار الطاقة رفعت الشركة إنتاجها بنسبة (١,١٣%)، وزادت صادراتها بنسبة (٨%)، وارتفعت أرباح شركة غاز بروم بنسبة (٤٩%)، ووصل صافي أرباحها إلى (١١,٦) مليار دولار، وفي سبيل إحكام قبضتها على الشركة، قامت الحكومة الروسية بزيادة حصتها في "غاز بروم" من

---

[١] عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

[٢] جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

[٣] عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٦.

(٣٨%) إلى (٥١%)، الأمر الذي أثار انتقادات غربية لروسيا: بأنها تحكم قبضتها على هذا القطاع الحيوي، ولا تفتح المجال قبالة الاستثمارات الأجنبية، وهو ما دفع الرئيس بوتين في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٥، لرفع القيود التجارية عن الشركة للسماح لها باجتذاب مساهمين ومستثمرين أجانب، وتخطط شركة غاز بروم لمشروعات استراتيجية ضخمة، ومنها – على سبيل المثال –: المشروع الاستراتيجي لحقل "شتوكمان" Shotokman الذي يقع على بعد (٥٥٥) كيلومتر شمال شرق مدينة (نورمانسك) في جزيرة كولا، وتبلغ مساحة الحقل (١,٤٠٠) كم٢، وتقدر احتياطيات الغاز في هذا الحقل البحري بنحو (٣,٢) تريليون متر مكعب تجعله الأكبر في العالم[١]، علماً إن عائدات شركة غاز بروم الروسية التي بلغت في العام ٢٠٠٠، (١٠) مليارات دولار وصلت في العام ٢٠٠٦، إلى (٣٠٠) مليار دولار، وهذه النسبة تشكل ثلث إجمالي الاقتصاد الروسي، ونسبة العائدات هذه أعطت لروسيا دبلوماسية جديدة سميت بـ(دبلوماسية غازبروم) كونها تتحكم بشبكة توزيع الغاز الطبيعي في أوربا الشرقية بأكملها، كما أن حجم الغاز المستخرج في الربع الأول من العام ٢٠٠٨، ازداد بنسبة (١,٤%) مقارنة بالمدة ذاتها من العام ٢٠٠٧، ‘ذ بلغ (١٧٧) مليار متر مكعب[٢].

أما في قطاع النفط، فتحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وتظهر شركة "روس نفت" Rosneft، الروسية، في مجال البترول مثلها مثل غازبروم في قطاع الغاز، وقد توسعت الشركة في السنوات القليلة الماضية بشكل كبير. ففي العام ٢٠٠٤، استحوذت شركة Yuganskneftegaz على نسبة كبيرة من إنتاج شركة Yukos، ومن الجدير بالذكر إن نسبة (٣٠%) من النفط الروسي تنتجه شركات مملوكة للدولة، وعلى رأسها شركة "روس نفت"، وفي القطاع الخاص تعد شركة "لوك أويل" Lukoil كبرى الشركات الخاصة، إذ تستحوذ على (١٩%) من إنتاج النفط الروسي، ولكنها على صلة وثيقة بالدولة[٣]، فهي رابع منتج للنفط في روسيا، إذ تصل احتياطياتها إلى ملياري طن، ولكونها تعد الشركة الكبرى والأكثر دينامية في روسيا، وتسعى عن طريق وجودها في الصفقات النفطية في بحر قزوين إلى أن تكون حاضرة بين هذه الشركات، وتؤكد عن طريق ذلك على وجودها ضمن قائمة الشركات النفطية الكبرى في العالم[٤].

---

(١) أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٢) داود هاشم داود، روسيا والدور العالمي المرتقب (حلقة نقاشية)، العدد (٦٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٣.

(٣) أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٤) دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص٧٤.

ومع ارتفاع أسعار النفط عالمياً في العام ٢٠٠٥، ارتفع إنتاج النفط الروسي بنسبة (٢,٧%) ليصبح (٩,٤٤) مليون برميل يومياً، كما أعلنت شركة روس نفت إنها سوف تزيد إنتاجها من البترول تدريجياً من (١٠,٢) مليون طن في العام ٢٠٠٦، إلى (٢٠) مليون طن في العام ٢٠٢٠، كما أعلنت: إنها تستعد لطرح أسهم بقيمة (١٠) مليارات دولار في سوق الأسهم المالية، ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن وجود روسيا الاتحادية خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يعطيها مساحة أكبر من الحرية في تحديد كميات الإنتاج والتسويق[١].

وعلى الرغم من أن نمو الاقتصاد الروسي أعتمد إلى حدٍ كبير على صادرات المواد الخام عموماً والنفط خصوصاً عبر الفوائض الضخمة التي تحققت في أسعار النفط في السوق العالمية، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي الروسي ركز أيضاً على العديد من العناصر الأخرى، مثل: إصلاح القطاع المصرفي، وزيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق هذه العناصر ركزت خطة الإصلاح على خفض معدل الضريبة على الدخل إلى (١٣%) بعدما كانت تتراوح بين (١٢%) إلى (٢٢%)، والإعلان عن حوافز جديدة لسداد الضريبة فضلاً عن إقرار إعفاءات ضريبية كحوافز للاستثمار، وتقنين أكثر لدور مكافحة التهرب الضريبي[٢].

وفي العام ٢٠٠٦، ارتفع الناتج القومي الإجمالي إلى (٢٠٠) مليار دولار، وبنسبة نمو ثابتة وصلت إلى (٧%) سنوياً منذ العام ٢٠٠٣، في حين كان متراجعاً خلال المدة (١٩٩٣-١٩٩٩)، ويوضح تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، إن روسيا قد أصبحت أعلى دول الكومنولث في التنمية البشرية[٣]، وبهذا فقد تقلص الفارق بين الناتج الإجمالي الروسي عن نظيره الأمريكي الذي يبلغ (٦) تريليون دولار، أي (٢٤) مرة ضعف مثيله الروسي إلى سبعة أضعاف فقط قبل بداية الأزمة بين روسيا وجورجيا (الولايات المتحدة الأمريكية (١٣,٥) تريليون دولار مقابل (١٧٠٠) مليار دولار لروسيا). كما حققت روسيا فائضاً في الميزان التجاري بلغ (١٤٠,٦٥٥) مليار دولار في العام ٢٠٠٦، كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة (٣٠٩,٥) مليار دولار في شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٧، لتقترب بذلك من ثاني أكبر احتياطي عالمي، وأصبح الروبل الروسي منذ صيف العام ٢٠٠٦، عملة قابلة للتحويل، كما

---

[١] يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٩.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، روسيا بوتين ... والسعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.

[٣] محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

أصبحت روسيا من بين بلدان العالم الستة الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام ٢٠٠٦[١].

كما أعلنت هيأة الإحصاء الفيدرالية الروسية: إن الإنتاج الصناعي في روسيا ازداد في المدة ما بين كانون الثاني إلى آذار/مارس من العام ٢٠٠٨، مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠٠٧، بنسبة (٢,٦%)، وأعلن وزير الزراعة الروسي (ألكسي غوردييف): إن روسيا ستتمكن في العام ٢٠٠٨، من زيادة إنتاج الحبوب إلى (٨٥) مليون طن، أي أكثر من مؤشر العام ٢٠٠٧، بـ(٣) ملايين طن، كما ذكر: إن حجم تصدير الحبوب في العام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) وصل إلى (١٧) مليون طن، ما يفوق حجم تصدير الحبوب في العام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) بنسبة (٥,٤٩%)، كما نمت الاستثمارات في الرأسمال الأساس في الربع الأول من العام ٢٠٠٨، بنسبة (٢,٢٠%) مقارنة بالمدة ذاتها من العام ٢٠٠٧، كما إنه لأول مرة يصل فائض الميزانية الفيدرالية الروسية في الربع الأول من العام ٢٠٠٨، إلى (٩٤,٥٤٨) مليار روبل بزيادة قدرها (٧٧,٠٨) مليار روبل أو (٣٤,١٦%) مقارنة بمؤشر المدة ذاتها من العام ٢٠٠٧، وبلغ حجم التجارة الخارجية الروسية في كانون ثاني/يناير من العام ٢٠٠٨، ما يقارب (٤٩,٨) مليار دولار، وبزيادة قدرها (٤٩,٦%) مقارنة بالمدة ذاتها من العام ٢٠٠٧، وبلغت قيمة الصادرات في كانون ثاني/يناير من العام ٢٠٠٨، ضمناً (٣٤) مليار دولار، مما يزيد بنسبة (٥٧,٩%) عليها في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٧، في حين بلغت الواردات ما قيمته (١٥,٨) مليار دولار، وبزيادة نسبتها (٣٤,٣%)، ويقدر حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول الأجنبية في كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٨ بـ(٤٠) مليار دولار، و (٧٩٧) مليون دولار، ومع بلدان رابطة الدول المستقلة (٦) مليارات و (٦٦٠) مليون دولار[٢].

وفي العام ٢٠١٠، سجل الميزان التجاري الروسي فائضاً قدره (١٦٧) مليار و (٥٠٠) مليون دولار، بزيادة قدرها (٢٥%) عن العام ٢٠٠٩، ووصل حجم الصادرات الروسية في العام ٢٠٠٩، (٣٩٦) مليار و (٤٠٠) مليون دولار، وبهذا يمكن القول: أن روسيا قد تمكنت خلال الأعوام العشرة الماضية من الخروج من تداعيات أزمة التسعينات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي[٣].

لكن على الرغم من ذلك مازالت إيرادات الدولة الروسية معتمدة على عوائد تصدير معادن وقودية (نفط وغاز)، وليس تصدير سلع وخدمات قائمة على المعلوماتية، كما أن قدرة روسيا

---

[١] سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٦.

[٢] يامن خالد سوف، واقع التوازن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠.

[٣] عبد الجليل زيد المرهون، حول الانتخابات الرئاسية الروسية، مصدر سبق ذكره.

على الاستمرار في معدلات التصدير الحالية للمعادن الوقودية غير مؤكدة، (إذ ارتفاع كلفة الاستخراج والإنتاج والتصدير)، وهي مزدهرة بسبب ارتفاع الأسعار، وإجمالاً لا يشكل الاقتصاد الروسي سوى ١,٢٥% من حجم الناتج الإجمالي العالمي، مقارنة بـ(٢٥%) من حجم الاقتصاد الأمريكي[١].

مع ذلك، فإن التحليلات والأرقام تؤكد على إن الاقتصاد الروسي أصبح يختلف بشكل كبير عنه في عهد يلتسين، وذلك عن طريق مقارنة معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، فإن تلك التوقعات ترشح الاقتصاد الروسي لأن يصبح القوة الاقتصادية الرابعة في العام ٢٠١٠[٢]، كما يعتقد بعض الخبراء: إن روسيا "ستعود عملاقاً اقتصادياً في المدة ما بين (٢٠١٠-٢٠٢٠)[٣]، وبهذا الصدد صرح نائب رئيس وزير المالية (ألكسي كودرين): إن الاقتصاد الروسي سيصبح أحد أكبر الاقتصاديات في العالم تدريجياً، وإن الناتج المحلي الإجمالي الروسي تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا، ويتجاوز مثيله الفرنسي قريباً، وذكر: إن النمو الاقتصادي في روسيا سيتحقق في الأعوام الثلاثة القادمة عن طريق تطوير الصناعات وإنتاج السلع والخدمات، والتي تعتمد على المنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة، وليس على حساب صادرات النفط والغاز فقط[٤].

واستكمالاً لهذا النمو المطرد للاقتصاد الروسي كلف الرئيس الروسي السابق (فلاديمير بوتين)، خلال مدة رئاسته الثانية لجنة ضمت خيرة الخبراء في روسيا الاتحادية والعالم لوضع خطة نمو لروسيا تمتد حتى العام ٢٠٢٠، واضعين في عين الاعتبار: إن هذا العام يجب أن يكون عام اللحاق بأكبر اقتصاد في العالم، وبالفعل أنجزت هذه اللجنة المطلوب منها، ووضعت ما يجب أن يحققه كل قطاع من قطاعات المجتمع طيلة المدة المخطط لها، ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠١٢، نسبة إلى العام ٢٠٠٧، بمقدار (٣٥-٣٦%)، ومن ثم ينمو حتى العام ٢٠١٧، مقارنة بالعام ٢٠١٢، وبنسبة (٣٧-٣٩%)، ويجب أن ينمو الاقتصاد الروسي في الأعوام الثلاثة الآتية أي حتى العام ٢٠٢٠، نسبة إلى العام ٢٠١٧، وبمقدار (١٩-٢٢%) أخرى، ومما زاد من طمأنة الروس على صواب ما حققوه إعلان البنك الدولي في ٢٤ نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٨، على لسان السيد (جيلكو بوغيتتش) كبير

---

[١] خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٥٠.

[٢] مغاوري علي شلبي، الاقتصاد الروسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

[٣] أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: يوسف كامل ديب، و د. هاشم حمادي، الطبعة الأولى، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧، ص٣٨٤.

[٤] يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠.

الاقتصاديين في البنك الدولي، والمختص بروسيا الاتحادية: إنه من المنتظر أن تحقق روسيا نتائج جيدة على الرغم من بوادر تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وموضحاً: إن حالة الاقتصاد الروسي جيدة جداً بما في ذلك سياسة الاقتصاد العام، ونمو الطلب الداخلي، ووتائر النمو الاقتصادي والاحتياطي المتراكم[١].

المطلب الثالث

المقومات العسكرية

عرف القدماء أهمية القوة العسكرية في تحقيق النصر، والتفوق على القوى الأخرى، ومن ثم السيطرة على العالم، لذا اهتم المنظرون العسكريون بتحديد المبادئ والأسس والنصائح التي يمكن أن تسترشد بها الدول لتحقيق غاياتها في القوة والنفوذ، ويعد الأب الأول لهؤلاء المنظرين الصيني "صن تسو" الذي توصل في القرن السادس قبل الميلاد إلى وضع الخطوط الأساسية للنظرية الاستراتيجية، التي مازالت قائمة. إذ يقول في مؤلفه "فن الحرب" الذي كتبه في العام ٥٠٠ قبل الميلاد: "يمكن مقارنة أي جيش بالماء، فالجيش يترك بالتلاؤم مع وضعية العدو"، ويميز "صن تسو" بين الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجية العسكرية، فالاستراتيجية الوطنية عنده تعتمد على العامل البشري، أما الاستراتيجية العسكرية، فهي تتعلق بنوعية الجيش والانضباط والعدالة في منح المكافآت وتطبيق العقوبات، وهناك أيضاً أفكار "كارل فان كلاوزفيتز" الذي كتب مؤلفاً عنوانه: "في الحرب"، ومن جملة أفكاره: " ليست الحرب عملاً سياسياً وحسب، بل هي أداة حقيقية للسياسة، ومتابعة للعلاقات السياسية، وتحقيقاً لهذه العلاقات بوسائل أخرى"[٢].

وتنقسم القدرة العسكرية بطبيعتها واستخداماتها وتأثيرها إلى قسمين رئيسين، هما: السلاح التقليدي، والمتمثل بأسلحة الجيوش من: دبابات، ومدافع، وطائرات، وسفن، وصواريخ مضادة للدبابات، ومضادة للسفن وللطائرات. والسلاح فوق التقليدي، والمتمثل بالأسلحة الاستراتيجية، والتي تبدأ بالصواريخ البالستية، وتنتهي بالقنابل النووية، مروراً بأسلحة الدمار الشامل، وهذا النوع من الأسلحة يطلق عليه أسلحة (الردع) أو (التوازن فوق التقليدي)، ويمثل امتلاكه ضرورة خاصة للقوى الكبرى ممتدة المساحة، والتي تهدف إلى السيطرة على المستوى العالمي، كما أن

---

[١] يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣١.

[٢] كارل فان كلاوزفيتز: جنرال عسكري ومنظر بروسي ولد في "بورغ" (١٧٨٠-١٨٣١م) أسس الأكاديمية الحربية الألمانية، وقد أثرت أفكاره العسكرية في العديد من رجال الاستراتيجية، وخاصة مؤسسي الجيش السوفيتي. نقلاً عن: يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

وجود مثل هذه الأسلحة ذات المديات البعيدة يضمن وصول القذائف، وإحداث التدمير في الدولة الخصم، فيما لو وصل الموقف إلى حالة الحرب[١].

وسيتم البحث في مضمون مقومات القوة العسكرية الروسية عن طريق النقاط الآتية:

أولاً: المؤسسة العسكرية الروسية:

ظل الاقتصاد الروسي المنهار يعيق إعادة بناء القوة العسكرية الروسية، وكان القادة الروس يدركون: إن هذا العامل (الاقتصادي) هو نفسه الذي أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي أبان المنافسة بالسيطرة على الفضاء عن طريق حرب النجوم، فضلاً عن إنه أدى إلى تعلق روسيا بالغرب، والخضوع لمشارطاته من أجل إعادة البناء[٢].

ومن الجدير بالذكر: إن المؤسسة العسكرية الروسية تعتمد على نظام الخدمة الإلزامية في إمدادها بالعنصر البشري، فكان من ضمن تخطيط الإصلاح: إدخال نظام التطوع في القوات المسلحة الروسية، كما أن قوات الأمن الداخلي الروسية منظمة على نمط القوات المسلحة، وبتشكيلاتها وتسليحها نفسه، مما ينجم عنه حالات تصارع المسئولية والقيادات وتدني درجة الانضباط والحالات السلبية الأخرى التي يمكن ملاحظتها في حرب الشيشان أو في أفغانستان سابقاً[٣]، وفي أواخر العام ٢٠٠٠، وافق بوتين على فكرة (الجيش المحترف)، ووعد بجعل الجيش الروسي محترفاً ابتداءاً من العام ٢٠١٠، إذ صرح "لا الحكومة ولا المجتمع يؤيدان نظام التجنيد الإجباري الموجود"، وعلى هذا الأساس قرر بوتين أن يجعل العام ٢٠١٠، العام الذي يشهد تنفيذ الإصلاحات، وتحويل إحدى الفرق العسكرية الجوية إلى فرقة يكون كل أفرادها متعاقدين. ولكن، لم يكن واضحاً ما إذا كانت روسيا تملك ما يكفي من الأموال لإجراء هذه التجربة، والتي قد تكلف (٢,٥) مليار روبل، أو (٧٠) مليون دولار للفرقة الواحدة، ففي تلك المدة، كان الجيش يملك (١٣٢,٠٠٠) جندي متعاقد بعد أن كان العدد (٢٦٠,٠٠٠) قبل عدة أعوام[٤]، ومن ثم فقد ترتب على عملية الإصلاح التي ركزت على تحويل القوات المسلحة

---

[١] عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٩٧.

[٢] عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[٣] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، من الحرب العالمية إلى الحرب الباردة إلى حرب أفغانستان، مجلة الحكمة، العدد (٢٣)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٧.

[٤] ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٧١-١٧٢.

الروسية من قوة ضخمة قائمة على التجنيد الإلزامي إلى قوة صغيرة محترفة، نقص في المجندين المناسبين، كما بدت هذه العملية مكلفة بصورة متزايدة[١].

وكانت المدة الرئاسية الثانية للرئيس بوتين، والتي بدأت في العام ٢٠٠٥، مثلت تحولاً رئيساً في إطار بناء روسيا لقوتها العسكرية، وذلك لعدة عوامل منها: عودة القوة للاقتصاد الروسي، والذي حقق احتياطياً يقدر بنحو (٢٠٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٥، تضاعفت في العام ٢٠٠٧، كذلك فإن عجلة الإنتاج والتحديث في روسيا انطلقت معتمدة على إمكانياتها من الطاقة إلى جانب انخراطها في الاقتصاد الحر، والتوسع في التصدير بمختلف مجالاته بما فيه تجارة السلاح[٢].

فحظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ، فتم دفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة لأعوام، وتم البدء في تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسي بأكمله إلى جيش محترف بحلول العام ٢٠١٣، كما تم الاهتمام على نحو خاص بتطوير الصناعات العسكرية ليس للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا فقط، ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح، فخلال الأشهر السبعة الأولى فقط من العام ٢٠٠٧، حصل الجيش الروسي على (٣٦) إنموذجاً من الأسلحة الجديدة، كما تم تخصيص أكثر من (١٧١) مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى العام ٢٠١٠، ويتضمن ذلك: إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية، والتي تضم (١٤) قمراً صناعياً لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي[٣].

ثانياً: الصناعة العسكرية الروسية:

أدركت روسيا: إن تطوير صناعتها العسكرية، ومدها بالتقنية العلمية المتطورة سيسهم في زيادة قدرتها بالمنافسة الدولية، خاصة في مجال البيع، والتي تعود بالنتيجة على الاقتصاد الروسي بالكثير من الفوائد، وتعزز من إمكانية النهوض بواقع الجيش الروسي والمؤسسة

---

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، الإنفاق العسكري والأسلحة، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص٣١٥.

(٢) عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

(٣) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأورو أطلنطية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

العسكرية عموماً، لا سيما بعد الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة لتصنيع أنواع جديدة من الأسلحة، وبأقل النفقات الممكنة[١].

لقد كانت محاولة روسيا تحويل المركب الصناعي – العسكري الذي يمثل (٨٠%) من واردات الخزانة العامة إلى إنتاج صناعي، والتعهد الروسي بالحد من مبيعات السلاح بداية لمأزق مالي، لا سيما بعد اختفاء عملاء (زبائن)، مثل: أثيوبيا وأفغانستان وكوبا وكوريا الشمالية، وأيضاً دول أوربا الشرقية، فضلاً عن المساندة الروسية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ومقاطعة ليبيا، كل ذلك أدى إلى زيادة خسائر روسيا المالية، وبدت تلك السياسة موضع نقد من قبل البرلمان الروسي، وخصوصاً بالتخلي عن الدول التي كانت حليفة في الماضي[٢].

وإزاء ذلك ركز الرئيس بوتين على ستراتيجية جديدة تهدف إلى: زيادة صادرات روسيا من الأسلحة، وفعلاً تضاعفت قيمة صادرات الأسلحة تقريباً بين (١٩٩٩ و ٢٠٠٢)، وتشكل الهند والصين الزبونين الرئيسين، حيث حازتا معاً على (٦٠-٨٠%) من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية في العام ٢٠٠٢، وفقاً لإحصائيات رسمية، وثمة جهود مهمة أيضاً لإقامة تعاون دولي يشمل: التمويل الأجنبي لمشاريع مشتركة، ومن الأمثلة الرئيسة على ذلك مشروعا التعاون مع الهند، إذ نظام (براموس) المتعدد الأغراض المضاد للسفن الذي تقترب فيه الحصة الروسية بما في ذلك التمويل من (٥٠%)، ومشروع طائرة النقل المتعددة الأدوار، أي (١-٢١٤/أم تي أ)،وإذا ما أطلق المشروع، فسوف ينفذ على أساس التكافؤ. وقد بدت الهند شريكاً استراتيجياً متزايد الأهمية لروسيا، علماً إن التعاون الصناعي العسكري بين البلدين يرجع إلى الستينات، إذ تبلغ قيمة عقود الأسلحة منذ ذلك الحين (٣٣) مليار دولار، بعد أن تم توقيع اتفاقيات إضافية في أثناء زيارة الرئيس بوتين للهند في تشرين أول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٢. كما أخذ التجهيز المحلي يزداد أيضاً، ففي المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) بلغ حجمه نصف حجم الصادرات تقريباً، كما نجحت الحكومة في تسديد معظم ديونها للمجمع الصناعي العسكري[٣]، وتشكل الأسلحة الروسية (٧٠%) من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، وبتكلفة سنوية تصل إلى نحو ملياري دولار، أي أن الصين تستأثر بـ(٤٠%) من صادرات السلاح الروسي[٤].

---

[١] لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة: انعكاس الانتخابات الرئاسية الروسية على سياسة الدولة داخلياً وخارجياً، المجلة السياسية والدولية، العدد (١١)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص٩٩.

[٢] عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٥)، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٨، ص١٧٨-١٧٩.

[٣] إليزابيث سكونز و هانيس بومان، إنتاج الأسلحة، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٦٠٩-٦١٠.

[٤] أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية: محددات الخلاف وآفاق التعاون، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

وتواصل روسيا تطوير قدراتها العسكرية، واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية، خاصة في مجال الصواريخ بعيدة المدى. وقد حققت الصناعات الحربية الروسية إنجازات عسكرية حيوية سيكون لها تأثير في ميزان القوى العالمية، وذلك بإنتاج أحدث صاروخ نووي استراتيجي في المنظومة الروسية، وهو: صاروخ (توبل –م) الذي وصفه وزير الدفاع الروسي (سيرجييف) بأنه "صاروخ القرن الحادي والعشرين". وقد تم فعلاً إقامة عدة منصات إطلاق لهذا الصاروخ في بعض الأقاليم الروسية، كذلك كشفت روسيا أخيراً عن وجود أحدث طائرات القتال الروسية، وهي من طراز (ميج ٣١)، والتي تضاهي الطائرة (الشبح) الأمريكية، والطائرة الجديدة هي مقاتلة خفية تمتلك سرعة عالية وقدرة كبيرة على المناورة، وهي ثمرة جهود بدأت منذ العام ١٩٨٦، وقد عبر (سيرجييف) عن القوة العسكرية الروسية بقوله: "إنه مازالت لدى روسيا ترسانة عامرة بالأسلحة، وسوف يتحقق التكامل بين القوات الاستراتيجية الصاروخية والفضائية وقوات الدفاع الجوي"، وحدد (سيرجييف) المفاهيم الأساسية التي سيعتمد عليها التكامل المطلوب، وهي: "الفاعلية العالية، والارتفاع بقدرة هذه القوات، والتنفيذ الفعلي لما تم التوصل إليه من تقدم في هذا الشأن، وأن تكون روسيا دائماً في قلب الأحداث العالمية بمزيد من البراجماتية"[١].

وقد حرصت روسيا على تطوير البندقية الكلاشينكوف "AK-47"، والمنتشرة في أرجاء العالم لتكون أخف وزناً، وكاتمة للصوت عند إطلاق نيرانها، ولتستخدم ذخائر لديها القدرة على اختراق السترات الواقية من الرصاص، وفي مجال المركبات المدرعة ذات التسليح القوي، فقد أنتجت المصانع الروسية المركبة "BMB-4"، والتي دخلت الخدمة ابتداءاً من شباط/فبراير من العام ٢٠٠٨، وفي مجال الدبابات، تحاول المصانع الروسية إنتاج الدبابة "AM-A2"، وهي دبابة حديثة تضارع الدبابات "T-909" الأمريكية AM-A2، إلا أن الاعتمادات المالية وقفت حائلاً دون دخول الدبابة الخدمة حتى الآن، فإن القوات الروسية تعتمد بشكل شبه تام على الدبابة "T-90". هذا إلى جانب إن العديد من الأسلحة البرية الأخرى – خاصة المدفعية – تم تطويرها بشكل تام[٢].

وفي إطار سيطرة الدولة لتكون أكثر مركزية في صناعة الأسلحة الروسية، اتخذت الحكومة الروسية في العام ٢٠٠٧، خطوات إضافية لدمج صناعة الطائرات والسفن تحت سيطرة شركات قابضة كبيرة تملكها الدولة[٣].

---

(١) نقلاً عن: ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٢) عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

(٣) جان إيف هين وآخرون، المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو- أطلسية، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٣٧-٤٣٨.

ثالثاً: القدرات العسكرية الروسية:

أ. القدرات البرية:

وضعت روسيا أولوية لحيازة صواريخ باليستية عابرة للقارات تطلق من البر من نوع (RS-12M1/2 Topol-M)، فضلاً على تطوير منظومات صواريخ (RS-24) المتحركة على الطرق و(RSM-56 Bulava) التي تطلق من البحر مجهزة بمركبة عودة متعددة الرؤوس مستقلة التوجيه، (MIRV) مع مواصلة إطالة العمر التشغيلي للصواريخ القديمة كتدبير مؤقت، وفي العام ٢٠٠٨، تم تمديد العمر التشغيلي لأنواع عدة من الصواريخ: منها الصواريخ (RS-12M) إلى ٢١ عاماً، وصواريخ (RS-18) إلى ٣٣ عاماً، وصواريخ (RS-20B) إلى ٢٥ عاماً، وصواريخ (RS-20V) إلى ٢٠ عاماً، وهناك خطط لإبقاء صواريخ (RS-12M1/2) في الخدمة لمدة أقصاها ٢٠ عاماً[١].

ب. القدرات البحرية:

شهدت القوات البحرية اهتماماً واضحاً بتطوير قدراتها، إذ وافق الرئيس بوتين في ٢٩ تموز/ يوليو من العام ٢٠٠١، على مرسوم لإحياء مجد البحرية الروسية، مؤكداً على ضرورة استعادة دور روسيا كدولة رئيسة، ويأتي هذا الأمر كرد فعل على ما تعرضت له البحرية الروسية في العام ٢٠٠٠، من ضربة شديدة بغرق الغواصة الروسية (كورسك) في قاع بحر بارينتس[٢].

وتمتلك روسيا ست غواصات مجهزة بصواريخ حربية عابرة للقارات، أي إنها قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تحمل أولاها اسم "يوري دولجوروكي" وتم تسليح تلك الغواصة بصواريخ جديدة أطلق عليها أسم "بولافا–م"، تحمل رؤوساً نووية، ويبلغ مداها (٨٠٠٠) كيلومتر، كما سيتم دعم القوات البحرية الروسية بثماني غواصات جديدة تعمل بالطاقة النووية قبل العام ٢٠١٧، وتم تزويد الأسطول الروسي في البحر الأسود بكاسحة الألغام "الأدميرال زاخاريين" التي لم يسبق لها مثيل في سلاح البحرية الروسية، فهي الأولى المجهزة بتقنية جديدة تنتمي إلى الجيل الخامس من تقنيات البحث عن الألغام، كما سيتم تزويد الأسطول الروسي بخمس أو ست حاملات طائرات جديدة، يفترض أن يبدأ العمل بتصنيعها في العام ٢٠١٢، إذ تملك روسيا حاملة طائرات واحدة تعرف باسم "الأدميرال كوزنيتسوف"، وسيدعم حاملات الطائرات الروسية قاذفات لا تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

---

(١) شانون ن. كايل وآخرون، القوى النووية في العالم، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص٥٣١.

(٢) لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

(٣) نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص١٩٣.

وتجدر الإشارة، إلى أن قوات روسيا من الغواصات النووية الاستراتيجية ظلت على حجمها تقريباً، إذ يشكل الاحتفاظ بها أولوية عالية لدى روسيا، لأنها تؤمن لها الردع الاستراتيجي، ومنزلة القوة العظمى، كما إنها مهمة لسلاح البحرية الروسية، لأنها تضمن بقاءه كمؤسسة في قوات مسلحة تهيمن عليها القوات البرية[١].

وتسعى روسيا لامتلاك أسطول من حاملات الطائرات الجديدة بعد أن تقادم أسطولها السابق، وتم بيع معظم قطعه إلى الصين والهند، وسوف تزود تلك الحاملات بتكنولوجيا متقدمة، يصل عددها إلى ست حاملات مع حلول العام ٢٠٢٠، وتتبع النظام الأمريكي نفسه في صورة "مجموعات قتال"، كما تتجه روسيا نحو تحديث أسطولها من الغواصات، إذ خرج العديد منها فعلاً من الخدمة، خاصة الغواصات النووية. وقد أجرت روسيا مؤخراً تجربة غواصة جديدة "تيجر -١" في بحر البلطيق، إذ تمت متابعتها من قوات حلف الناتو للتعرف على مجالات تحديثها. وقد تمكنت هذه الغواصة صغيرة الحجم من تثبيت علم روسيا في قاع المحيط المتجمد الشمالي، حتى تثبت روسيا سيطرتها عليه، خاصة إن هذا المحيط يحتمل اختزانه لاحتياطي هائل من البترول والغاز الطبيعي[٢] كما مر ذكره.

جـ. القدرات الجوية:

تملك روسيا أكثر من (٢٣٠) طائرة من طراز (تو-٢٢م-٣) التي تحمل صواريخ خصصت لأغراض تدمير السفن العسكرية[٣]. وقد قامت روسيا مؤخراً بتزويد أسطولها الجوي بعدد كبير من الطائرات المقاتلة من نوع (Su30) التقني المتميز التي تتبع إلى الجيل الخامس من الطائرات الحربية المتقدمة متعددة المهام، إذ تعمل كمقاتلة وقاذفة واعتراضية في الوقت نفسه. كما إن وزارة الدفاع الروسية بالاشتراك مع الكرملين قد وضعت مؤخراً خطة تنموية تبدأ في العام ٢٠٠٨ وتستمر إلى العام ٢٠١٥، بميزانية قدرها (٢٠٠) مليار دولار لتطوير نوعيات متقدمة من الصواريخ، حيث ستضيف روسيا ضمن هذه الخطة إلى ترسانتها النووية سبعة صواريخ نووية سنوياً، فضلاً عن تقديم (١٧) صاروخاً نووياً دفعة واحدة، مع إضافة (٣٤) صاروخاً نوع (deasab-olis) طراز (m-lopot)، فضلاً عن نجاحها في تصنيع وسائل عسكرية مختلفة مضادة للدرع الصاروخي الأمريكي، ووسائل مضادة لعمل الأقمار الصناعية الموجهة لمنظومة الرصد والمراقبة والمتابعة الألكترونية، وتطوير تقنيات لشل الرادارات

---

[١] فريتز إيرمارث، روسيا في التقييم الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

[٢] عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

[٣] نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

الأمريكية، وربما تدميرها وتصنيع صواريخ قادرة على اختراق الدرع الصاروخي الأمريكي تحمل رؤوس نووية متعددة من طراز (RS24) .[١]

رابعاً: الإنفاق العسكري الروسي:

لقد شهدت المؤسسة العسكرية الروسية منذ العام ١٩٩٢، تراجعاً في أهميتها السياسية والعسكرية بسبب الإهمال والتجاهل الذي يعود في جزء منه إلى التراجع الضخم في حجم الإنفاق العسكري الروسي بالمقارنة مع ما كان ينفقه الاتحاد السوفيتي على الدفاع فيما مضى، إذ أدت الأزمات الاقتصادية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي إلى خفض الإنفاق الدفاعي، إذ كان يقدر في العام ١٩٩٢، بـ(٨٧) مليار دولار بالمقارنة مع (٣٢٤) مليار دولار في العام ١٩٩١، وواصل هذا الإنفاق تراجعه حتى وصل إلى (٤٦) مليار دولار في أواخر التسعينات، الأمر الذي جعل من مسألة (الإصلاح) مطروحة وبقوة على قائمة اهتمامات الرئيس (فلاديمير بوتين) منذ توليه السلطة بحكم محورية القوة العسكرية بوصفها واحدة من الأدوات القليلة للغاية، والتي تحفظ لروسيا مكانتها، لأنها واحدة من القوى الكبرى على الساحة الدولية[٢].

لقد بلغت ميزانية الدفاع الروسية لعام ٢٠٠٣، نحو (١١) مليار دولار، وفي العام ٢٠٠٤ نحو (١٣,٥) مليار دولار، وبهذه الميزانية لا تستطيع روسيا أن تجند جيشاً حقيقياً قويا، وهي لا تساوي شيئاً يذكر قبالة الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية[٣]. وقد أثر ذلك في فاعلية الجيش الروسي، إذ أن التدريب والتطوير غير متوقعين في ما يتعلق بالجيش الروسي، ومن الأمثلة على التراجع في التدريب العسكري هو: حالات من العجز الروسي العسكري، مثل: غرق الغواصة كورسك (Kursk) في العام ٢٠٠١، وفقدان الغواصة النووية في العام ٢٠٠٣، وخلال أحد التدريبات العسكرية التي حضرها وزير الدفاع الروسي حدث تصادم بين طائرتين (MI.24 Helicopters)، والبعض انتقد ذلك، وبنى الانتقادات على عمر الطائرات، والذي يزيد على (٢٠) عاماً أو عدم التدريب لدى الطيارين، لذا كان الجيش الروسي بحاجة إلى مصادر ضخمة لتطويره[٤].

---

(١) سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية- الجورجية، مصدر سبق ذكره، ص١٢١-١٢٢.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ، روسيا بوتين: والسعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.

(٣) بلغت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٤ نحو (٥٧٥) مليار دولار. للمزيد ينظر: سلام جبار شهاب، الأزمة الاقتصادية الأمريكية العالمية والتطلع الكوني الأمريكي، مجلة قضايا سياسية، العدد (٢٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص٨٦.

(٤) عدنان الهياجنة، الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي، في احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٤٤.

إن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى محاصرة روسيا عن طريق توسيع أنشطة حلف شمال الأطلسي إلى عشر دول كانت داخل المنظومة السوفيتية، والإدراك الروسي لمخاطر نشر الولايات المتحدة الأمريكية لمنظومات الدرع الصاروخي في بلدان شرق أوربا، دفعت روسيا إلى استغلال عوائد النفط والغاز لتجدد عملية التسليح، برفع الموازنة العسكرية لعام ٢٠٠٧، إلى (٦٠) مليار دولار، وإعلان تخصيص (٢٠٠) مليار دولار لبرنامج تحديث المعدات العسكرية الروسية في المدة ٢٠٠٧-٢٠١٧[١].

وعند مقارنة الإنفاق العسكري الروسي، الذي بلغ في العام ٢٠٠٧، نحو (٨٢٢) مليار روبل (نحو ٢٨ مليار دولار)، بالإنفاق العسكري الأمريكي الذي يبلغ في ميزانية العام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) نحو (٤٥٢) مليار دولار، أي بنسبة نحو (١٦) ضعفاً للإنفاق العسكري الروسي، كما تبلغ ميزانية الإنفاق على البحوث العسكرية للتطوير، واستحداث الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو عشرة أضعاف الإنفاق الروسي، كل ذلك يوضح الفارق الكبير في توازن القوى، والذي جعل مستشارة الأمن القومي الأمريكي كونداليزا رايس (التي أصبحت وزيرة للخارجية الأمريكية بعد ذلك) تطلق تصريحاً في العام ٢٠٠٣ ، عن الموقف الأمريكي ضد الدول المناهضة للحرب على العراق، حين قالت: "علينا أن نعاقب فرنسا، ونسامح ألمانيا، ونهمل روسيا"[٢].

ومع ارتفاع عائدات النفط قامت وزارة المالية الروسية مراراً بمراجعة الميزانيات الأصلية صعوداً عن طريق رفع الإنفاق في قطاعات حكومية مختلفة، وبخاصة في قطاع الأمن القومي، وهذا يجعل الميزانية العسكرية مبهمة للغاية، ويقال: إن التركيز الخاص على الأمن في الميزانية يعبر عن طموحات القيادة الروسية الرامية إلى جعل البلد يعيد توكيد ذاته في الساحة الدولية عن طريق تحسين قدرة قواته التقليدية، والحفاظ على قواته النووية، كما إنه يعبر عن عزم الرئيس (فلاديمير بوتين) على إصلاح وتحديث القوات المسلحة الروسية، والتي ما تزال في حالة سيئة، ولم تؤت عملية التحديث بالنتائج المرجوة، على الرغم من الزيادة في الطلبات الدفاعية للدولة بنسبة (٨١%) في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، ويعود السبب في ذلك إلى سوء الإدارة، فبحسب (سيرغي سيباشين) رئيس ديوان المحاسبة الروسية (مكتب التدقيق الوطني) الذي قال: "ليست المشكلة الرئيسة لدى وزارة الدفاع نقصاً في الأموال، وإنما هي نقص في الإدارة المالية ومراقبة الجودة"[٣].

---

(١) خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٢) نقلاً عن: عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

(٣) بيتر ستالنهايم وآخرون، الإنفاق العسكري والأسلحة، مصدر سبق ذكره، ص٣١٥.

وفي شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٧، أعلن وزير الدفاع الروسي (سيرغي إيفانوف) برنامج تسلح جديد للأعوام (٢٠٠٧-٢٠١٥)، خصص البرنامج موازنة مقدارها (٥) تريليونات روبل تقريباً (١٨٩ مليار دولار) لاستبدال (٤٥%) من الترسانة الروسية، وإحلال نظم أسلحة حديثة محلها، بما في ذلك الصواريخ العابرة للقارات، والقاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى، ومحطات الإنذار المبكر، وربما حاملات الطائرات[١]، واتساقاً مع ذلك جاءت العقيدة العسكرية لعام (٢٠١٠-٢٠٢٠) بما تضمنته من النص على تطوير المؤسسة العسكرية الروسية، والتخطيط العسكري، وتزويد القوات بالسلاح والتقنية الحربية الحديثة، وهكذا تضمنت البنية الجديدة للجيش والأسطول للمدة حتى العام ٢٠٢٠ تغييرات جوهرية في بنية وقوام القوات المسلحة بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد، وسريعة الانتشار محلياً وإقليمياً، مزودة بأسلحة متقدمة وتقنية حربية خاصة، ومستعدة للتعامل الفعال والسريع مع جميع المخاطر والتهديدات، كل ما تقدم أعطى روسيا قوة عززت من موقفها حيال الكثير من القضايا الدولية، وخاصة تلك التي تمس أمنها القومي ومصالحها، والتي تكون محط خلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سنبحثه لاحقاً.

---

[١] **جان إيف هين وآخرون، المؤسسات والعلاقات الأمنية، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.**

المبحث الثالث

أهداف السياسة الخارجية الروسية

بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور روسيا الاتحادية كدولة مستقلة، ركزت سياستها الخارجية في اتجاهات تعد أكثر توافقاً مع التغيرات التي طرأت على بنية الحكم فيها/ أولاً، والتغيرات الجوهرية التي طرأت على هيكلية النظام الدولي في ظل العولمة وحرية الأسواق/ ثانياً، خاصة وإن روسيا لم تعد تلك الدولة التي يحكمها الحزب الشيوعي ومبادئ النظرية اللينينية – الماركسية التي تعتمد على توسيع العالم الاشتراكي، وتدمير الرأسمالية والديمقراطية، وعلى الرغم من إن الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الروسية تصب جميعها في هدف واحد وهو: استعادة روسيا المكانة المرموقة التي كان يتبؤها الاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية التي تتفق مع تلك التغيرات، إلا أن ذلك يندرج ضمن أولويات محددة، حيث أن السياسة الخارجية الروسية بدأت تتأثر أكثر بمصالحها الوطنية ضمن برنامج قائم على أساس التحديث الداخلي والبراغماتية. وسوف يتم التركيز على نوعين من الأهداف ليتم مناقشتها في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول

الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الروسية

لا شك إن إحكام سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية (النفط، والغاز، والمعادن الأخرى)، والتي شكلت بمعدلاتها أكثر مما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين مجتمعة صبت في خدمة الاقتصاد، وشكلت السياسة المركزية والقوة الجديدة لروسيا الاتحادية في النفوذ العالمي، فبعد دخول حقبة من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الثالثة، شهدت روسيا الاتحادية تحسناً اقتصادياً متنامياً ارتفع به معدل النمو الاقتصادي إلى (٨%) حسب تقديرات البنك المركزي الروسي، وهذه النسبة من النمو الاقتصادي تضعها في مصاف الدول المتسارعة النمو من أمثال: الصين والهند وفيتنام والأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا[١].

وكان قطاع النفط قد عد الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسي من كبوته، وعليه عقدت الآمال في المزيد من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في المستقبل، فليس هنالك مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي، توفر روسيا عن طريقه عوائد

---

[١] أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٨.

تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، وتحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي، والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة، كما تضمن لها من جهة أخرى، استقلالية قرارها الخارجي، وتطوير قدراتها الدفاعية، وتحقيق قدرة على التأثير، وممارسة دور فاعل على الصعيدين: الدولي والإقليمي، لذلك اختارت روسيا طريق رأسمالية الدولة، و"تسييس" السلع الاستراتيجية، ومن بينها (النفط)، فضلاً عن الاعتماد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية الأخرى كقاطرة انطلاق[١].

وبهدف الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك عن طريق التحكم في حجم الإنتاج سعت روسيا إلى التعاون مع كبار المنتجين في سوق الطاقة العالمي، خاصة دول الخليج العربية، وفي مقدمتها: المملكة العربية السعودية، وفي هذا الإطار أكد العديد من المسئولين الروس على إن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي، وإن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة الأمريكية هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي، كما تسعى روسيا إلى الحصول على دعم المملكة العربية السعودية للانضمام إلى عضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، خاصة وإنها تشارك في اجتماعات الأوبك كمراقب، هذا إلى جانب الشراكة الاستراتيجية والتعاون والتنسيق مع فنزويلا التي تعد أكبر منتج للنفط في الأمريكتين والرابعة عالمياً[٢].

وتأتي المبادرة الروسية بإنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز ضمن هذا الإطار بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار، وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذي يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز، ويسهم في تحقيق الاستقرار العالمي في هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الأثني عشر بأكثر من (٥٠%) من الإنتاج العالمي للغاز، و (٨٠%) من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد له، وتأتي إيران في المرتبة الثانية بعد روسيا من حيث حجم احتياطيها من الغاز، تليها قطر، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة، وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة بتوقيع الميثاق الخاص بها في ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨، وتم اختيار (الدوحة) مقراً للمنظمة الوليدة[٣].

كما أن هناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية، لاسيما تلك التابعة للدولة للاستثمار في قطاع النفط والغاز في الدول المنتجة له في مختلف مناطق العالم (في أوربا،

---

(١) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأورو– أطلنطية، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

(٢) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص٥٦.

والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا) عن طريق المشاركة في عمليات البحث والتنقيب، وتطوير الإنتاج، إذ تمتلك روسيا التكنولوجيا والخبرة اللازمتين في هذا المجال، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم عن طريق (١٥) شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم[١].

وخلال زيارة رئيس الوزراء الروسي السابق (فلاديمير بوتين) إلى ليبيا في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٨، تم الاتفاق على إنشاء شركة "غاز بروم ليبيا" كشركة مشتركة بين شركة غاز بروم الروسية، وشركة النفط الوطنية الليبية لاستغلال حقول النفط في جنوب ليبيا، هذا إلى جانب المشاركة في مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا عبر قاع البحر المتوسط، والذي يمكن روسيا من النفاذ إلى سوق الغاز في جنوب شرق أوربا. وقد تمت مناقشة تفاصيل هذه المشروعات وآليات تنفيذها خلال زيارة الرئيس الليبي السابق (معمر القذافي) إلى موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٨[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي في عموم روسيا أعادت الشيء الكثير لقوة روسيا، فقد سمح انبعاث روسيا، والذي غذته الطاقة تأكيد نفوذها بشكل أكثر اتساعاً عبر اوراسيا، فتحركت بشكل هجومي لكي تسيطر على عبور النفط والغاز من الشرق إلى الغرب، وتعترض على محاولات القوى الخارجية لبناء خطوط أنابيب تقع خارج سيطرتها، فإن ازدياد القبضة الروسية على ممر العبور الذي يحمل طاقة بحر قزوين، وخاصة الغاز الطبيعي إلى الغرب، واعتماد أوربا على روسيا بوصفها مزوداً، وهذا الاعتماد له عواقب بالنسبة لأوربا والعلاقات عبر الأطلسية، فهو يقوي أيضاً، السطوة السياسية لروسيا، ويترك أوربا في مواجهة خطر حالات نقص الإمدادات لأسباب فنية وسياسية، ونتيجة لذلك أصبح أمن الطاقة الأوربي يرتبط بشكل وثيق بأهداف السياسة الخارجية الروسية، إذ تشير ستراتيجية الطاقة الرسمية الروسية إلى أن أمن الطاقة عنصر مهم في الأمن القومي الروسي، وتنادي الحكومة بلعب دور نشيط في قطاع الطاقة حتى تحمي روسيا من التهديدات الداخلية والخارجية[٣].

---

[١] نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧.

[٣] حيث تعد روسيا أكبر مزود لأوربا بكل من: النفط والغاز، وقد بين انقطاع إمدادات الغاز إلى أوربا في أزمة كانون ثاني/يناير من العام ٢٠٠٩، في أثناء النزاع بين روسيا وأوكرانيا على أسعار الغاز، مدى اعتمادية أوربا على الغاز الروسي في حين يتسع نفوذ روسيا بشكل متزايد في المنطقة. ينظر: جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، دراسات عالمية، العدد (٨٩)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص١١-١٢-١٥.

وفي إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية في النهوض الاقتصادي تم التركيز على التوسع بمبيعات الأسلحة ليس على الأسواق التقليدية للسلاح الروسي فقط، ولكن بفتح أسواق جديدة في إيران و"إسرائيل" وكذلك الأردن ودول الخليج العربي، والتي تعد سوقاً تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، كما تهدف روسيا إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية خاصة من دول الخليج العربي، وتنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية، وزيادة الصادرات الروسية من السلع والمواد الخام إلى دول المنطقة، الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات السلاح من (٣,٦٨) مليار دولار من العام ٢٠٠٠، إلى (٤,٤) مليار دولار في العام ٢٠٠١[١].

وطبقاً للاتفاقية المعقودة بين الكويت وروسيا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٣، والتي وقعها وزيرا دفاع البلدين: (الشيخ علي الصباح، وبافيل جراشيف)، فقد نجحت روسيا في بيع مدرعات من طراز (BMP-3) للكويت، فضلاً عن منظومة دفاع جوي ومنظومة إطلاق قذائف طويلة المدى من طراز (SMERCH)، وقد عدت تلك الاتفاقية مدخلاً حقيقياً، وبداية جادة للتعاون العسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي طويل الأمد، والمسألة لا تنحصر في مجرد عقد صفقات عسكرية، وينتهي الأمر، بل ستمتد المسألة لوقت أطول مما سيؤثر في تحريك الاقتصاد الروسي، وتشغيل العمالة في داخله، وتلبية احتياجات المنطقة كلها، خاصة وإن السلاح الروسي متقدم نسبياً، وأرخص من الغرب[٢].

كما انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قائمة العملاء الجدد للسلاح الروسي، حيث أخذت تعد منذ العام ١٩٩٨، المستهلك الرابع بعد الصين والهند وإيران للسلاح الروسي، فقد قامت روسيا بالتوقيع على صفقة مؤخراً مع دولة الإمارات العربية المتحدة تتضمن: مدرعات من طراز (BMP-3)، وكذلك عتاد عسكري خفيف، وصواريخ مضادة للدبابات وللطائرات. ولكن أهم الصفقات التي وقعتها روسيا مع الإمارات كانت: صفقة تزويدها بمنظومة دفاع جوي من طراز (PANTSYR S-1) روسية الصنع[٣].

---

(١) وفي هذا الإطار يكتسب سوق الشرق الأوسط أهمية خاصة كسوق مهمة للأسلحة الروسية، فمن المعروف إن الاتحاد السوفيتي كان أكبر مصدر للأسلحة في الشرق الأوسط خلال المدة من (١٩٨٤-١٩٨٩)، إلا أن مبيعات السلاح الروسية انخفضت لتمثل (١٠%) فقط من إجمالي مبيعات الأسلحة للمنطقة خلال المدة من (١٩٨٩-١٩٩٣)، لتحتل روسيا بذلك المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للسلاح للمنطقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. ينظر: محمد عز العرب، العلاقات السعودية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

(٢) جمال علي زهران، الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ٥٥.

(٣) نبيه الأصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص١٦٠ .

كما قام تعاون عسكري – فني بين روسيا و "إسرائيل" وفقاً لاتفاق ثنائي وقع في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٥، وعلى مدى (٥) أعوام ثم في العام ٢٠٠٠، وتم تجديده لمدة أخرى، ذلك التعاون الذي قام أساساً على عمليات تحديث السلاح السوفيتي القديم، وتحسين فعاليته وصلاحيته للتصدير إلى دول، مثل: الصين والهند وإيران والوسط الأوربي، وأخيراً إلى الأسواق الأفريقية، ويتركز هذا التعاون في الطائرات السوفيتية التي تحتاج إلى تحسينات الكترونية تقوم بها "إسرائيل" التي بفضل وجود علماء سوفيت هاجروا إليها قد أنشأت مجمعاً صناعياً عسكرياً لهذا الغرض تجني الدولتان من ورائه أرباحاً مالية طائلة تزداد أهميتها مع مرور الوقت[١]. (عن مبيعات السلاح الروسية في منطقة الشرق الأوسط يلاحظ الجدول الآتي).

جدول (٤)

مبيعات السلاح الروسية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط

الدولة	السلاح	العدد	سنة التعاقد	سنة التسليم	الكمية المسلمة	ملاحظات
الجزائر	طائرة هجوم أرضي ميج ٢٩ طائرة قاذفة سوخوي ٢٤ طائرة هجوم أرضي سوخوي ٣٠ أجهزة رادار وصواريخ متنوعة	٣٦ ٢٢ ٢٨ –	٢٠٠٥ ٢٠٠٠ ٢٠٠٥ –	– ٢٠٠١ – –	– ١٢ – –	صفقة ضخمة قيمتها ٤ مليارات دولار، بدأ التفاوض بشأنها في العام ٢٠٠٥.
إرتيريا	طائرة قتالية ميج ٢٩ طائرة قتالية سوخوي ٢٧ صواريخ مضادة للدبابات كورنيت	٦ ١٠ ٨٠	٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٥	٢٠٠٥ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥	٢ ١٠ ٨٠	
إيران	عربة مشاة قتالية بي إم بي ٢ دبابة قتال رئيسية تي ٧٢ صواريخ مضادة للدبابات	١٥٠٠ ١٠٠٠ –	١٩٩١ ١٩٩١ ١٩٩١	– – –	٧٢٥ ٧٢٦ –	

[١] **المصدر نفسه، ص١٦١.**

سوريا	طـائرة قتاليـة سـوخوي ٢٧ صـواريخ سـطح /جـو إجلا ١٨	١٤ –	١٩٩٩ ٢٠٠٥	– –	– –	وضعها غير مؤكد
اليمن	طائرة قتالية ميج ٢٩ عربات مشاة قتالية بي إم بي ٢ طوافة قتالية كا ٥٢ صـــــــواريخ ورادارات متنوعة	٨ ١٨٠ ١٢ –	٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ –	٢٠٠٤ ٢٠٠٤ – –	٨ ١٨٠ – –	

المصدر: مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص.

كما اتجهت روسيا بصادراتها من السلاح إلى آسيا، ونجحت بالفعل في عقد صفقات مع دول، مثل: ماليزيا وكوريا الجنوبية وأندنوسيا، وإن كانت محدودة الحجم مقارنة بتلك التي تصدرها لكل من: الصين والهند، اللتين تستحدوذان على النصيب الأكبر من صادرات السلاح الروسية[١]، حيث تعتمد الصين اعتماداً كبيراً على روسيا في مجال إمدادها بالأسلحة، وعلى هذا النحو تستأثر الصين بـ(٤٠%) من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية (٧٠%) من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، وبتكلفة سنوية تصل إلى نحو ملياري دولار، وكنتيجة لذلك، فإن الكثير من عمليات الإحلال وإمدادات قطع الغيار في الجيش الصيني تعتمد على الترسانة العسكرية الروسية[٢]، ففي المدة ما بين (١٩٩٤-٢٠٠٠)، بلغ حجم الصادرات الروسية من السلاح إلى الصين رقماً هائلاً، يقدر بنحو(٨,٥) مليار دولار، حيث حصلت الصين من روسيا على (٧٢) مقاتلة سوخوي -٢٧، و (٢٠٠) دبابة ت-٧٢، و (٣٠٠) صاروخ أرض – جو س-٣٠٠، وست غواصات[٣].

وبالنسبة للهند، فيقدر الخبراء: إن (٧٠%) مما تملكه الهند حالياً من سلاح هو روسي الصنع، فخلال الزيارة الأخيرة لبوتين تم التوقيع على عدة عقود بتصدير سلاح روسي للهند،

---

(١) سيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا: الأهداف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٨٨.

(٢) أحمد ذياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٧، ص١٢١.

(٣) أ. ني، أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٦.

قيمتها ٣١ مليار دولار في غضون عشرة أعوام، وأبرمت صفقات لتزويد الهند بـ(١٠٠) دبابة من طراز "تي ٩٠ سي" على أن يسمح لها بإنتاج (٢٠٠) دبابة من هذا الطراز محلياً، وتم الاتفاق أيضاً على بيع الهند حاملة الطائرات الروسية المستعملة "الأميرال جورشكوف" بعد تجديدها في صفقة قدرت قيمتها بـ(٢) مليار دولار، كما تقرر تأليف لجنة روسية – هندية للتعاون العسكري من أجل رفع مستوى التعاون في هذا المجال برئاسة (إيليا كليبانوف) نائب رئيس وزراء روسيا، و(جورج هرنانديز) وزير دفاع الهند[١]. (عن مبيعات السلاح الروسية على المستوى العالمي يلاحظ الجدول أدناه).

جدول (٥)

مبيعات السلاح الروسية على المستوى العالمي

الدولة	السلاح	العدد	سنة التعاقد	سنة التسليم	الكمية المسلمة
الصين	طائرة إنذار مبكر إيه ٥٠ يو	٣	٢٠٠٣	–	–
	طائرة قتالية سوخوي ٢٧	٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨	٥٩
	طوافات مي ٨/مي ١٧ هيب إنش	٢٤	٢٠٠٥	–	–
	محركات طائرات توربينية	٤٠٠	٢٠٠٥	–	–
	مدمرة (سوفرميني)	٢	٢٠٠٢	٢٠٠٥	١
	غواصة طراز كيلو ٦٣٦ آي	٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢
	رادارات وصواريخ متنوعة	–	–	–	–
الهند	طائرة دورية بحرية آى إل ٣٨	٢	٢٠٠٥	–	–
	طوافة مضادة للغواصات كا ٢٧ وكا ٣١	٨	٢٠٠٤	–	–
		٢	٢٠٠٥	–	–
	غواصة نووية طراز أكيولا	١	٢٠٠٤	٢٠٠٨	–
	حاملة طائرات جورشكوف	١٦	٢٠٠٥	–	–
	طائرة قتالية ميج ٢ إيه كي	١٤٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٩
	طائرة قتالية سوخوي ٣٠	٦١٠	–	–	٣١٠
	دبابة قتالية رئيسة تي ٩٠	–	–	–	–
	رادارات ومحركات وصواريخ متنوعة				
كازاخستان	طوافة مى ١٧/٨	٢٠	٢٠٠٤	–	١٤
	طائرة قتالية سوخوي آى إل ١٠٣	٣٨	١٩٩٥	–	٢٦
كوريا	طائرة خفيفة آى إل ١٠٣	٢٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٣

(١) أحمد دياب، زيارة الرئيس بوتين للهند: الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص١٩٥.

الجنوبية	عربة مشاة قتالية بي إم بي ٣	٣٧	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٣٧
	دبابة قتال رئيسة تي ٨٠	١٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢
	زورق إنزال مورينا ١٢٠٦	٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	١
	صواريخ مضادة للدبابات	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٥٠٠
ماليزيا	طوافة مى ٨/مى ١٧ هيب إتش	١٠	٢٠٠٣	–	–
	طائرة قتالية سوخوي ٣٠	١٨	٢٠٠٣	–	–
	صاروخ جو/ جو آر ٧٧	–	١٩٩٧	–	–
فنزويلا	طوافة قتالية مى ٢٦/٨/٢٤	١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	–

المصدر: مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص.

ولعل بمشاركة روسيا في معارض السلاح قد يسهم في فتح مجال الإقبال على السلاح الروسي، فقد أحسنت روسيا استغلال معارض الأسلحة الدولية، فقدمت أفضل إنتاجها العسكري في عدد من دول العالم كان أحدثها معرض بروكسل (أبريل/ نيسان من العام ٢٠٠٨، ومعرض الأسلحة المضادة للإرهاب)، ومعرض موسكو (آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٨)، كما دخلت بثقة إلى أكبر معرض للأسلحة في الشرق الأوسط في أبو ظبي (معرض آيدكس في تشرين الثاني/ نوفمبر في العام ٢٠٠٩)، ومعرض ريودي جانيرو (نيسان/ أبريل في العام ٢٠٠٩)، وفي اسطنبول (نيسان/ أبريل في العام ٢٠٠٩). وتعد مثل تلك المعارض الفرصة التي لا تضيعها روسيا لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق كقطب دولي في تصدير الأسلحة[١].

وهكذا فقد احتلت روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الأسلحة للعالم، إذ تسهم بما يقرب من (٢٠%) من صادرات الأسلحة على مستوى العالم (كما موضح في الجدول أدناه).

جدول (٦)

أكبر خمسة موردين للأسلحة الرئيسية ومتلقوها الرئيسيون (٢٠٠٦-٢٠١٠)

الدولة الموردة	الحصة من عمليات النقل العالمي للأسلحة (في المئة)	المتلقون الرئيسيون (حصة من عمليات نقل الموردين) (في المئة)		
		الأول	الثاني	الثالث

[١] **عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.**

الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠	كوريا الجنوبية (١٤)	أستراليا (٩)	الإمارات العربية المتحدة (٨)
روسيا الاتحادية	٢٣	الهند (٣٣)	الصين (٢٣)	الجزائر (١٣)
ألمانيا	١١	اليونان (١٥)	جنوب أفريقيا (١١)	تركيا (١٠)
فرنسا	٧	سنغافورة (٢٣)	الإمارات العربية المتحدة (١٦)	اليونان (١٢)
المملكة المتحدة	٤	الولايات المتحدة الأمريكية (٢٣)	العربية السعودية (١٩)	الهند (١٣)

المصدر: مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص٢٩٣.

وتعد الدول النامية أهم زبائن روسيا بنسبة (٩٠%)، وتصل مبيعات الأسلحة الروسية إلى أقاليم جيو سياسية بعيدة عن نفوذها الاستعماري والاستخباراتي السابق، إذ توجه روسيا أسلحتها إلى أربعة أقاليم أساسية تمثلها آسيا بنسبة (٦٢%) من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، والعالم العربي بنسبة (١٥%)، وأفريقيا بنسبة (٩%)، وأمريكا اللاتينية بنسبة (٢%)، وفي خضم منافستها لزملائها في "مجلس الأمن" في تصدير السلاح، فإنها تحتل المرتبة الأولى في أفريقيا، والثانية في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تحتل المرتبة الرابعة في العالم العربي بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، وتعود مثل هذه المبيعات على روسيا بعوائد تتراوح قيمتها ما بين (٧) و (٩) مليار دولار سنوياً، وفي مقابل ارتفاع عائدات روسيا من الأسلحة خلال السنوات الخمس الماضية من (٦) إلى (٨,٥) مليار دولار تتراجع مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من (١٦,٥) إلى (١٢) مليار، وإن بقيت أول دول العالم تصديراً للسلاح ومتفوقة بمقدار الضعف عن القطب الثاني روسيا[١].

وقد رأت روسيا في عمليات بيع السلاح الفرصة لتستعيد المكانة، وتصبح قوة مؤثرة في مناطق المنافسة مع خصومها من الدول التي تقوم بتصدير الأسلحة العسكرية، فعملت على تحسين جودة السلاح الذي تقوم بتصنيعه لكي يكون قادراً على منافسة السلاح الغربي، بل يمكن

---

[١] **عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧-٦٨-٧٠.**

القول: إن (روسيا) تسعى لكي تكون المنافس الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية ولدول حلف شمال الأطلسي، وعلى هذا الأساس ظلت روسيا تلعب بورقة صادرات السلاح الروسي لكي تعيد مجدها السياسي ولبنائه من جديد. كما تطمح روسيا من جهة أخرى من وراء صفقات السلاح إلى تأمين دول صديقة لتكون بمثابة خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلاً، خاصة مع الأطماع الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى وأفريقيا، ومحاولة إقامة قواعد عسكرية دائمة لها[١].

ومن ناحية أخرى ترى روسيا في أوربا شريكاً اقتصادياً رئيساً ومتعاوناً في مجال التحديث، حيث ترتبط روسيا اليوم بـ(العولمة) التي تستند إلى اقتصاد السوق الذي يهدف إلى ضمان: التنافسية، والابتكار التكنولوجي المطرد، فاقترح زعماء روس وسائل لمقاومة خطر "خطوط التباعد" بين روسيا وأوربا، وكان من ضمن هذه الوسائل هو: إلغاء نظام تأشيرة الدخول الحالي بين روسيا والاتحاد الأوربي – كان دافعهم منفعة اقتصادية – وعلى الرغم من الموقف المتصلب للأوربيين تجاه مشكلة التأشيرة، فإن روسيا تمكنت من الاتفاق مع إيطاليا وفرنسا وألمانيا على تيسير نظام التأشيرة، وأصبح من الواضح بمرور الأيام: إن روسيا قد حققت نتائج أفضل عن طريق العلاقات الثنائية مع القوى الأوربية[٢]، خاصة إذا ما علمنا: إن نصف التجارة الروسية هي مع (الاتحاد الأوربي)، ومعظم استثماراتها الخارجية تأتي من أوربا، إذ يشكل رأس المال الأوربي (٧٥%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا، والاتحاد الأوربي أكبر شريك تجاري لروسيا، إذ تبلغ نسبة الصادرات الروسية للاتحاد الأوربي (٥١%) من إجمالي الصادرات الروسية، وبنسبة (٤٦%) من إجمالي الواردات الأوربية في إطار اتفاق الشراكة والتعاون بين الطرفين[٣]، وبهذا الصدد ذكر (ديمتري مديفيديف) في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٧: "إننا نؤمن ونهدف إلى خلق علاقات متينة وواسعة النطاق بين روسيا والمستثمرين الروس والأجانب، وندعو وندعم رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في روسيا لغرض المساعدة في الاستثمار وللاستفادة من نقل خبراتهم إلى داخل روسيا"، ويعلق مصرفيون في مجال الاستثمار بأن (ميديفيديف) أظهر سلطة في الكرملين عن طريق إجرائه إصلاحاً جوهرياً لغاز بروم سمح للدولة بتعزيز سيطرتها، ولكنه في الوقت نفسه فتح المجال للأجانب بتملك أسهم الشركة[٤].

---

[١] سامح عباس، أسرار عودة السلاح الروسي لمنطقة الشرق الأوسط، على الموقع:
http://www.islammemo.cc

[٢] فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣-٢٠.

[٣] سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

[٤] لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

المطلب الثاني

الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية

لم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن سياستها الخارجية القائمة على التطبيع مع الغرب، واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها عبر سياسة قائمة على تدرج في الأولويات أسوة بالدول العصرية، وليس إخضاعاً لهيمنة مظلة المواجهة الآيديولوجية كما كان سائداً أبان الحرب الباردة، خصوصاً بعدما تأكد المسئولون الروس عن طريق التجربة الأولى مع الغرب بأن ما حل محل الحرب الباردة على الساحة الدولية ما هو إلا "سلام بارد" على حد قول الرئيس الروسي الأسبق (يلتسين). على هذا النحو تأكد خروج السياسة الخارجية الروسية من "خندق التطبيع" أو "التبعية للغرب" إلى مرحلة جديدة قامت على إعادة ترتيب الأولويات، ولتضع على قمتها: محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة "القطب الأوحد" الأمريكي، على مستوى أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي نفسه ليتحول إلى اقتصاد حر[١]، فكيف تعاملت السياسة الخارجية الروسية لتحقيق هذا الهدف في محيطها الإقليمي والدولي؟، هذا ما سوف يتم مناقشته في النقطتين الآتين:

أولاً: السياسة الخارجية الروسية في محيطها الإقليمي:

تدرك روسيا إن الحلقة الأولى لعملها الدولي هي إقليمها الواسع، والذي بات يلعب دوراً مؤثراً في الاعتبارات المتعلقة بتوازن القوى بين أطراف الصراع الدولي، لهذا تسعى جاهدة إلى تقوية العلاقات ضمن هذا الإقليم، وتعمل على تطويره ليكون بمثابة سوق مشتركة، وقدرة عسكرية موحدة، واقتصاد مندمج كما هو وضع (الاتحاد الأوربي). ولكن مع زيادة الروابط العسكرية[٢]، خاصة وإن روسيا تعد الدول التي استقلت عن (الاتحاد السوفيتي السابق) حيزاً خاصاً، وحقاً مكتسباً، ومنطقة نفوذ، وإحدى أهم بؤر الاهتمام الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، حيث تتخذ طموحات روسيا حجماً أوسع كثيراً، ويعد ذلك طبيعياً بسبب قرب عهدها بالسيطرة الامبراطورية، وعليه فقد برزت مرحلة في عقد التسعينات أدركت روسيا فيها: إن أي تهديد جديد لهذه الدول، أو أي تهديد حقيقي ينطلق منها باتجاه روسيا يمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي الروسي، وهو ما يبدو واضحاً حينما ربطت هذه الدول بمعاهدة (الكومنولث) ذلك إدراكاً من روسيا: انها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الدول، ورغبة منها في المحافظة على بعض الروابط الاستراتيجية الثابتة مع هذه الدول، وسعياً منها إلى إثبات دور رابطة الدول المستقلة

---

[١] **أحمد دياب، زيارة الرئيس بوتين للهند: الأبعاد والدلالات، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.**

[٢] **وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.**

وكيانه ومكانته في النظام العالمي، وإلى إظهار دور روسيا البارز ضمن الكيان الجديد[١]، وعليه فقد كانت الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الروسية تتمحور حول الأمور الآتية[٢]:

- إبقاء جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بـ(استثناء دول البلطيق) تحت المظلة السياسية الروسية، عن طريق كومنولث الدول المستقلة والاتفاقيات الثنائية.
- إبقاء كومنولث الدول المستقلة ضمن الهيكل العسكري العام، وإبقاء القواعد العسكرية الروسية في هذه الدول.
- السيطرة الروسية على الأهداف الاستراتيجية ضمن كومنولث الدول المستقلة، مثل نقاط التقاء الاتصالات، والحدود الخارجية، والمرافق الصناعية، وكذلك على الموارد الطبيعية، مثل: النفط والغاز.

ولأجل معاودة التأثير عمدت روسيا إلى بناء ستراتيجية تفعيل مقصودة لسلوكها السياسي الخارجي، وبما يجعلها تتجاوز مرحلة الاستيعاب للتطورات الدولية التي تؤثر في الدور والمكانة الروسية، والتكيف مع نتائجها لمصلحة التهيؤ لأداء دور معين ومرسوم بما يعينها على ترتيب أوضاعها، ومن ثم الانطلاق لممارسة دورها الدولي كقوة عظمى لها مصالحها ومنزلتها خاصة، وهي تعيش مرحلة تبدل ستراتيجي واضحة لميكانيكية تعاملها مع القضايا الدولية والإقليمية. فبعد أن كانت تلك الميكانيكية تعتمد بالترتيب على التفاهم، والمساومة، والتدخل، تغيرت وبصورة مقلوبة، لاسيما بعد تغير إدراكها الأمني حيال مصالحها ودوائر فعلها الاستراتيجي، والتي ترتبت بالشكل الآتي[٣]:

- التدخل في شئون تركة الاتحاد السوفيتي السابق، والنزاعات الداخلية فيها، كما هو الحال بالاضطرابات في: طاجيكستان وجورجيا وروسيا البيضاء والشيشان وداغستان، وأخيراً في قيرغيرستان.
- المساومة على شئون دورها الأوربي سواءاً أكان حيال الناتو أم منطقة البلقان.
- التفاهم في مناطق النزاعات والأزمات المختلفة التي يشهدها العالم، لاسيما في الشرق الأوسط والخليج العربي وأفريقيا.

---

[١] أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١، ص١٤٠.

[٢] فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، دراسات عالمية، العدد (١٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بلا سنة، ص٦٩.

[٣] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، التآلفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين...الإقليم الآسيوي نموذجاً، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (١٦)، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٣٩.

ويزيد من اهتمام روسيا في هذه المنطقة: الروابط الآثنية والثقافية والحضارية والتاريخية العميقة لدول هذه المنطقة مع روسيا، وبالأخص روسيا البيضاء وأوكرانيا، فضلاً عن وجود أقليات روسية كبيرة جداً في دول هذه المنطقة انتقلت إلى هناك أبان مرحلة الاتحاد السوفيتي، واستقرت هناك، ومع سقوط الاتحاد السوفيتي ظلت هذه الأقليات في تلك الدول، وتحاول روسيا حماية مصالح هذه الأقليات في هذه الدول، وحتى في دول البلطيق التي لم ترغب في التعاون مع كومنولث الدول المستقلة، حيث تشكل الأقليات الروسية أعداداً كبيرة من السكان هناك[1].(حول نسبة الروس في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ينظر الجدول الآتي).

جدول (٧)

نسبة الروس في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق

الدولة	التركيب العرقي
أذربيجان	أذريون (٩٠%)، طاجيك (٤,٢%)، روس (٢%)، آخرون (٢,٣%) في العام (١٩٩٨).
كازاخستان	كازاخ (٥٣,٤%)، روس (٣٠%)، أوكرانيون (٣,٧%)، أوزبكيون (٢,٥%)، ألمان (٢,٤%)، آخرون (٨%) في العام (١٩٩٩).
قيرغيزستان	قيرغيزيون (٦٤,٩%)، أوزبكيون (١٣,٨%)، روس (١٢,٥%)، أوكرانيون (١%)، آخرون (٧,٨%) في العام (١٩٩٩)
طاجيكستان	طاجيكيون (٦٢,٤%)، أوزبكيون (٢٥%)، روس (٣,٥%)، آخرون (٦,٦%).
تركمانستان	تركمان (٨٥%)، أوزبكيون (٥%)، روس (٤%) في العام (٢٠٠٣).
أوزبستان	أوزبكيون (٨٠%)، روس (٥,٥%)، طاجيكيون (٥%)، كازاخ (٢,٥%)، تتار (١,٥%)، آخرون (٥,٥%) في العام (١٩٩٦).
بيلاروس	بيلاروس (٨١,٢%)، روس (١١,٤%)، بلوش وأوكرانيون وآخرون (٧,٤%).
أوكرانيا	أوكرنيون (٧٧,٨%)، روس (١٧,٣%)، بيلاروس (٠,٦%)، مولدافيون (٠,٥%)، تتار (٠,٥%)، بلغريون (٠,٤%)، هنغاريون (٠,٣%)، رومانيون (٠,٣%)، بلوش (٠,٣%)، آخرون (١,٨%) في العام (٢٠٠١).
ليتوانيا	ليتوانيون (٨٠,٦%)، روس (٨,٧%)، بلوش (٧%)، بيلاروسيون (١,٦%)، آخرون (٢,١%)

المصدر: أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص١٤٥.

ولا شك إن وجود هذه الأقليات يفرض ثقلاً ونفوذاً بالغين لروسيا ينعكس مباشرة على دورها في دول الكومنولث، فوجود الأقليات الروسية الكبيرة في هذه الدول ينشئ حالة من الارتباك والصراع العرقي داخل هذه الجمهوريات قد تترك لروسيا مسوغاً دائماً للتدخل في الشئون الداخلية

[1] **وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤.**

للدول الأخرى بهدف الدفاع عن حقوق الروس الذين يتمتعون داخل الجمهوريات الأخرى بوضع اقتصادي أفضل نسبياً قياساً إلى السكان الأصليين، خصوصاً في الجمهوريات الإسلامية، حيث كانوا يتولون المناصب الإدارية العليا، وقيادات للحزب الشيوعي على عهد الاتحاد، كما انهم يعملون بالمراكز والمنشآت الصناعية[١]، وهذا ما يفهم عن طريق ما عرف بـ"مبدأ مديفيديف" الذي نص على: "ترى روسيا: إن حماية أرواح مواطنيها وكرامتهم، حيثما يكونون هي أولوية للبلد لا نقاش فيها، ويجب أن تكون قرارات سياستها الخارجية قائمة على هذه الضرورة، وهي ستحمي أيضاً مصالح رجال الأعمال الروس في الخارج، وينبغي أن يكون واضحاً للجميع: إن روسيا سترد على أية أعمال عدوانية ترتكب ضدها"[٢].

ومما لا شك فيه إن أحد الدوافع المهمة وراء هذا التوجه هو: صيانة وحفظ الاعتقاد: بأن روسيا ما تزال قوة يعتد بها على الرغم من سقوط آيديولوجيتها، وضياع امبراطوريتها، وهذا الأمر يعني أساساً البحث عن مجال نفوذ، وأن يكون لروسيا الحق بالتدخل في هذه الجمهوريات ولو عسكرياً، ولا سيما حين تمس المصالح القومية الروسية، وأهم ما يؤكد لنا العمل الفعلي لهذه الاستراتيجية ما أعلنته صحيفة إزفستيا في ٨ نيسان/ أبريل من العام ١٩٩٤، على أن روسيا نجحت في الاحتفاظ بما لا يقل عن (٢٨) قاعدة عسكرية على أراضي الدول الحديثة الاستقلال، فهي قامت بتوزيع قواتها العسكرية في كل دولة من دول رابطة الدول المستقلة، حتى وصل عدد الجنود الروس في طاجيكستان، مثلاً إلى (٢٤) ألفاً، وفي تركمانستان (١٥) ألفاً، وفي أوزبكستان (٥) آلاف، وكذلك الحال في بقية الجمهوريات السوفيتية السابقة[٣].

ثانياً: السياسة الخارجية الروسية في المحيط الدولي

انطلاقاً من قناعة المسئولون الروس بأن وجود عالم متعدد الأقطاب يشكل بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق المصالح القومية لروسيا، وتدعيم مكانتها الإقليمية والدولية سعت روسيا لبناء شبكة من التحالفات مع القوى الكبرى المحتمل أن تتحول إلى أقطاب عالمية خلال العقد أو العقدين القادمين، مثل: الدول الأوربية المهمة في الاتحاد الأوربي وفي آسيا، والاستفادة من هذه التحالفات في تعزيز وضعها ومكانتها الاستراتيجية، والحد من التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسي التقليدية، وضمن هذا الإطار سجلت الحكومة الروسية توسعاً ملحوظاً في تحركها

---

(١) معتز محمد سلامة، مستقبل الدور الروسي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.

(٢) نقلاً عن: عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

(٣) لقد شبه البعض علاقة روسيا بدول الاتحاد السوفيتي السابق بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا الوسطى واللاتينية والكاريبي، كما شبه الكثير من المحللين مبدأ (الخارج القريب) و (الخارج البعيد) في السياسة الروسية بمبدأ مونرو "الأمريكي تجاه أمريكا اللاتينية". ينظر: أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

الدبلوماسي على الساحة الدولية وفي أكثر من اتجاه، وفي الوقت نفسه حاولت إيجاد تناسق جدلي بين تطلعات روسيا إلى العالم الخارجي، وحماية مصالحها الوطنية الحيوية[١].

من هذا المنطلق الجديد تصاعدت المنافسة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ اتسم التحرك الروسي بالتميز المتزايد في محاولة تحدي القرارات الأمريكية لإنهاء الأزمات التي ازدادت منذ نهاية الحرب الباردة، ففي شتى الأزمات التي قامت في أوربا وفي الشرق الأوسط كان التحرك الروسي يحاول دائماً التخفيف من صرامة القرارات التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق القطب الأوحد الذي بقي على الساحة الدولية، ويقترح الحلول الوسط التي تتوافق أكثر مع تطبيق التسويات السلمية، كذلك لم يخلِ هذا التحرك أيضاً من توجيه انتقادات إلى السياسات العدوانية الأمريكية[٢].

ولنتذكر في هذا الصدد الموقف الروسي الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق، حيث جاهرت روسيا بموقفها هذا علانية داخل مجلس الأمن عندما رفضت مشروع القرار الأنغلو – أمريكي المقدم في ٢٤ شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٣، لتخويل الولايات المتحدة الأمريكية الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة. وقد أثر هذا الموقف دون شك في مسار القضية العراقية، وأخرج السلوك الأمريكي من نطاق الشرعية الدولية، وأكد على الصبغة الاستعمارية الواضحة للاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في آذار/ مارس من العام ٢٠٠٣، ليصبح احتلالاً مستنكراً على الصعيد الدولي رسمياً وشعبياً، على الرغم من إن موقفها لم يحل دون احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، إلا إنه كان موقفاً مهماً من الناحيتين: السياسية والدبلوماسية[٣].

---

(١) عبد الله صالح، مستقبل السياسة الخارجية الروسية، على الموقع:

http://www.alasr.ws/index

(٢) نبيه الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص٢٢٧.

(٣) فقد عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب، ونقل العملية إلى ما تسميه بـ(الدول المارقة)، وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان، ورفضت أيضاً: مشروع القرار الذي قدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسبانيا يوم ٢٤شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣، وأكدت على ضرورة العمل على تنفيذ القرار (١٤٤١) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢، بشأن نزع أسلحة العراق، وإعطاء المفتشين الدوليين مهلة من الزمن، وعدم استعمال القوة العسكرية، وأن يكون مجلس الأمن إطاراً لحل المشكلة. ولكن على الرغم من نجاح روسيا – بالتنسيق مع فرنسا والصين – في الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة الأمريكية قراراً من مجلس الأمن يخولها حق التدخل العسكري في العراق، إلا إنها لم تستطع الحيلولة دون قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري أحادي الجانب عبر احتلاله متجاوزة ومنتهكة الشرعية الدولية والقانون الدولي. ينظر: نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٣ وما بعدها.

مع كل تلك التحولات التي أجرتها – روسيا – في سياستها الخارجية، إلا إنها كانت تحرص دائماً على أن لا تدخل في صدامات حادة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وقد أشار بوتين إلى إنه يسعى إلى تحقيق سياساته الجديدة عن طريق الحوار القائم على المساواة بين كل الأطراف والمصالح، فحين اقترح المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في القاعدة الرادارية في أذربيجان (إحدى محاولاته لثني الولايات المتحدة الأمريكية عن إقامة مشروع الدرع المضاد للصواريخ، كما سيضح لاحقاً)، واقترح مشاركة أوربا أيضاً، كما أن أزمة الطرد المتبادل للدبلوماسيين بين روسيا وبريطانيا في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٧، لم تتصاعد إلى حد المواجهة السياسية بين الدولتين، كما استمرت روسيا بالمشاركة في أعمال قمة الدول الصناعية الثماني، بل رأست المجموعة في العام ٢٠٠٦، ونسقت أعمالها، كذلك استطاعت روسيا أن تنشأ مشاركة في مجال النفط والغاز الطبيعي مع دول الاتحاد الأوربي، وذلك عن طريق مد أنابيب نقل السلعتين إلى دول الاتحاد، فضلاً عن خط مستقل مع ألمانيا، واتفق الطرفان على حق روسيا في شراء الشركات الأوربية العاملة في ميدان توزيع النفط والغاز الطبيعي، مقابل حق مماثل للاتحاد الأوربي في الشركات الروسية العاملة في ميدان إنتاج النفط[١].

كما حرصت روسيا على عدم استعمال حق النقض في مجلس الأمن ضد مشروعات القرارات المدعومة أوربياً، إلا في حالة ثانوية واحدة، وهي: في حالة مشروع القرار الأمريكي الخاص بحقوق الإنسان في (ميانمار)، إذ سوغت روسيا اعتراضها على أساس إن الموقف في (ميانمار) لا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، في حين اكتفت بالامتناع عن التصويت عن مشروع القرار الخاص بتشكيل محكمة دولية جنائية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (رفيق الحريري)، على الرغم من انتقادها للمشروع، وقس على ذلك كل المشروعات الأخرى المدعومة أمريكياً، وأخيراً فقد أصدرت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في ٣ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٧، إعلاناً ينص على: التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية بينهما، ولذلك يبدو: إن قول المؤرخة الأمريكية (آن ابلباوم) عن: عودة أجواء الحرب الباردة، أو المؤرخ البريطاني (هاستينجز) عن: إن بوتين هو الوريث الروحي لستالين أو تحذير وزير الدفاع الأمريكي (جيتس) من أن حرباً باردة واحدة تكفي – هو من باب التحذير لروسيا للخروج من عباءة التوجه الأورو – أطلنطي، أكثر منه من باب الوصف للتحولات في السياسة الخارجية

---

[١] **محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.**

الروسية، فروسيا تتحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية، وإعادة بناء محيطها الإقليمي دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وقد أصبحت السياسة الروسية أكثر قرباً وتفهماً مع سياسات بعض دول الاتحاد الأوربي المهمة، ولاسيما سياستي: فرنسا وألمانيا، إذ تنظر روسيا إليهما بعدهما الخيار الذي يمكن أن يسمح لروسيا بأداء دوراً دولياً واقعياً، ويزيد فرصتها في التحول وتطوير ذاتها اجتماعياً، ومن ثم سيتحتم على روسيا أن تسعى للانتماء إلى أوربا إذا ما أرادت أن تتجنب العزلة الجيوبولوتيكية الخطرة[٢]، وفي المقابل أيضاً: سعت هذه الدول إلى إقامة علاقات متميزة مع روسيا، فعلى الرغم من أن دول الاتحاد الأوربي، والتي تميزت على الصعدين: السياسي والاقتصادي، تعد حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن جميع هذه الدول تدرك جيداً مدى أهمية روسيا في توفير الاستقرار والأمن في أوربا، فنظرية (الأرض الأوراسية) ليست بعيدة عن مدارك الساسة الأوربيين، خاصة الألمان منهم، وما تجاوب روسيا مع المبادرة الأوربية التي حملها ساركوزي (لوقف الحرب في جورجيا التي بدأت في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٨)، إلى روسيا في حينه إلا تقديراً لأهمية العلاقات الثنائية، وهذا التجاوب فوت الفرصة على الإدارة الأمريكية في أن تتصرف بمفردها إزاء قضية جورجيا، ومثل هذا الدور قامت به دول أوربا في قضية غزو العراق، فقد برز قدر عال من الافتراق حيال هذه القضية بين الاتحاد الأوربي وبين الولايات المتحدة الأمريكية، باستثناء (بريطانيا) زمن حكم (توني بلير)، ولكنها سحبت قواتها من العراق كما فعل (ثباتيرو) رئيس وزراء إسبانيا قبل ذلك[٣].

ومثل هذه الحادثة قد تتكرر في موضوع الملف النووي الإيراني، فالوضع الدولي يؤشر إلى رغبة الكبار في صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث باتت احتمالات ضرب إيران عسكرياً ضعيفة، وقد تستمر دول الغرب في فرض عقوبات فنية واقتصادية وسياسية على إيران، ووضع روسيا الحالي المزود الرئيس بالمعدات النووية لإيران، والاتحاد الأوربي الذي يخشى على

---

(١) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

(٢) لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤.

(٣) إن الاتحاد الأوربي ما زال مرتبطاً بالولايات المتحدة الأمريكية في الإطار الأمني عن طريق حلف الناتو، لأن القوة العسكرية الأوربية مازالت متواضعة قياساً للقوة الأمريكية، وهذا ما حصل في أزمة صربيا في العام ١٩٩٩-٢٠٠٠، ولكن دول الاتحاد الأوربي لديها اشكالات كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الزراعة والتجارة الحرة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة والاحتباس الحراري والطاقة. ينظر: حسن طوالبة، نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، على الموقع:

http://hassantawalbh.elaphblog.com

مصالحه في الشرق الأوسط، فضلاً عن وضع الصين المستفيد من النفط الإيراني كل هذه الأوضاع ستعوق عزم الولايات المتحدة الأمريكية ضرب المنشآت النووية الإيرانية[١].

كما تأمل روسيا في استجابة بعض دول الاتحاد الأوربي لكل التحديات الحالية، خاصة ما يتعلق منها بمشكلة الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ في أوربا، وبهذا الصدد صرح الرئيس (بوتين) في حديثه لصحيفة (Le Monde): "إن الاتحاد الأوربي يمكنه تعزيز وتطوير التعاون في أوربا، وبذلك يمكن الاستجابة لكل التحديات الحالية المتعلقة بوجود مشكلة الصواريخ التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية نشرها في أوربا الشرقية على حدود روسيا، ومشكلة أفغانستان، والإرهاب العالمي، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، وتزايد معدلات الفقر في العالم"[٢].

أما على مستوى القارة الآسيوية، فقد كان تجاهل الغرب للمطالب الأمنية الروسية في القارة الأوربية، والمضي في ضم دول شرق ووسط أوربا إلى حلف الناتو دافعاً قوياً لتوجه روسيا إلى الشرق الآسيوي لتعويض انحسارها الأمني على الساحة الأوربية، وازدياد إدراكها لأهمية المصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقق مع الدول الآسيوية، ومن هنا جاء الاهتمام الروسي بإنشاء تكتل دولي مناهض للتفرد الأمريكي، والعودة للدعوة الروسية للاستقطاب المتعدد الأطراف، وتحديداً تحقيق التحالفات الاستراتيجية أو التقارب الصيني – الروسي – الهندي[٣]. كما حاولت أيضاً تفعيل علاقاتها مع كل من: إيران وكوريا الشمالية، فضلاً عن محاولتها الاستفادة من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى: عدم إحداث تقارب بين القوى الآسيوية الكبرى، وذلك في محاولة لتثبيت وتمدد النفوذ الروسي في هذه المنطقة الحيوية[٤]، وفي هذا الصدد يقول الرئيس الروسي السابق (مديفيديف) "إن روسيا منهمكة في إعادة تعريف عام للنظام الإقليمي والعالمي، فعلى المستوى المحلي لن يصح أن يقال: إن روسيا تحاول إحياء الاتحاد السوفيتي أو الامبراطورية الروسية، بل سيصح أن يقال: إن روسيا تكون بنية مؤسسية جديدة تكون موسكو في وسطها، وعلى المستوى العالمي يريد الروس استخدام هذه القوة الإقليمية الجديدة –

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) نقلاً عن: أحمد علو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، العدد (٢٦٣)، وزارة الدفاع اللبنانية، أيار ٢٠٠٧، على الموقع:

http://www. Lebarmy.org

(٣) عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات لسياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

(٤) أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص١٢٠.

والمقتنيات النووية الروسية الضخمة – لتكون جزءاً من نظام عالمي تفقد الولايات المتحدة الأمريكية فيه الصدارة"[١].

وتقوم السياسة الروسية تجاه آسيا على أساس: رفض قواعد المباراة الصفرية، والالتزام بصيغة توازن المصالح، والإصرار على تخفيض درجة التوتر الدولي، وتراجع المواجهات العسكرية، وتعزيز التقسيم الدولي للعمل والتجارة الدولية في المنطقة، والمشاركة الواسعة في التجمعات الدولية، والانفتاح على دول المنطقة بغض النظر عن طبيعة نظمها الآيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء الأولوية لدمج سيبيريا والشرق الأقصى الروسي في التجارة الدولية، وعمليات الاندماج، واعتماد المنهج البنائي في معالجة التوتر والمشكلات الموجودة، كما هو الحال في شبه الجزيرة الكورية، وتايوان، وغيرها من القضايا[٢].

وقد توثقت العلاقات السياسية الروسية – الصينية، عن طريق اتفاقهما على ضرورة بناء نظام عالم متعدد الأقطاب، ومناهضتهما لسلطة القطب الواحد، واشتراكهما في حل بعض المشكلات العالمية: كاشتراكهما في الموقف من قضية استقلال كوسوفو، واشتراكهما في اللجنة السداسية الخاصة بكوريا الشمالية، وأيضاً موقفهما الموحد من ملف إيران النووي، وموقفهما من مذكرة مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية الداعية إلى توقيف الرئيس السوداني (عمر البشير)، وموقفهما من الوضع في كل من: ليبيا وسوريا، ومواقفهما المتشابه إزاء حقوق الإنسان في العالم بمنظار موحد، وليس موقفاً يكيل بمكيلين[٣].

فهناك آراء تقول باحتمالية التقارب الشديد بين روسيا والصين على خلفية الأزمة الروسية – الجورجية الأخيرة بعد أن لمست الصين واقعية روسيا في مواجهة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ورغبة روسيا في معاقبة الغرب عبر تحويل تجارتها المتنامية إلى الشرق الأوسط، لاسيما في مجال الطاقة، وتحديداً باتجاه الصين، ورغبة روسيا بتسويق نفطها عبر طرق آمنة إلى جنوب وشرق آسيا، وتعزيز علاقتها بالصين والهند في مواجه الغرب، ودعم أهدافها الاستراتيجية العالمية إلى الحد الذي قد يؤدي إلى تحول قوي في الداخل الروسي باتجاه اختيار روسيا لهويتها (التي لم تحسم وجهتها بعد) ضمن الشرق أو الفضاء الأوراسي، ونبذ الهوية الغربية، كما تعتقد روسيا: بإمكانية انضمام اليابان لهذا التحالف، حيث أن اليابان وعلى الرغم من شراكتها الاقتصادية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تتجاهل

---

(١) نقلاً عن: جورج فريدمان، مبدأ مديفيديف والاستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٢٣.

(٢) سيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

(٣) حسن طوالبة، نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره.

احتمالات حدوث انقلاب في العلاقات الدولية لمصلحة روسيا وحلفائها، لا سيما إذا نجحت روسيا في حل خلافاتها المتبقية مع اليابان حول عائدية جزر الكوريل والسواحل البحرية[١].

كما تحاول روسيا في إطار تنافسها الجديد مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إقناع القوى الآسيوية بالقناعات الروسية المستندة إلى حتمية صراع الحضارات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، سعياً وراء كسب تأييد هذه القوى في مواجهة الاستراتيجية العالمية مع الغرب بشكل عام. وتضرب روسيا مثلاً لذلك في خطط توسيع الناتو التي تتطابق مع خطط الدوائر الحضارية المتصارعة، إذ تستبعد هذه الخطط روسيا قائد الحضارة السلافية الأرثوذكسية، والصين قائد الحضارة الكونفوشيوسية، والهند قائدة الحضارة الهندوسية، فضلاً عن الحضارة العربية والإسلامية، بمعنى: إن مهمة توسيع حلف (الناتو) في تطويق هذه الحضارات لضمان استمرار هيمنة الحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

إلا أن الجهود الروسية في هذا الإطار غير كافية بالقدر الذي تستطيع فيه مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الميادين، لا سيما في ظل توفر جملة من المعوقات المختلفة للفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الروسي وأداؤه في هذه المنطقة، منها إن: اليابان، وإلى حدٍ ما الصين كانت وما تزال تنصرف في أغلب اهتماماتها إلى محيطها الإقليمي ومجالها الحيوي المباشر، ولم تمارس أي منهما على مدى التاريخ دوراً فاعلاً في المنافسة على النفوذ الاستراتيجي العالمي عكس الحال بالنسبة لروسيا، ولديها علاقات اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها المغامرة بها، فضلاً عن وجود أنواع مختلفة من الخلافات البينية بين كل منهما مع روسيا كالخلاف على جزر الكوريل، والمياه الإقليمية بين روسيا واليابان. وخشية روسيا من تشجيع الغرب للصين بفسح المجال قبالتها للهجرة من أراضيها الكثيفة السكان إلى سيبيريا الروسية، حيث المكان الواسع، وندرة السكان في ظل عجز أي جيش في العالم، ومنه الجيش الروسي من السيطرة على حدود روسيا الشاسعة، ومنع تسلل المهاجرين، خصوصاً: إن روسيا تعاني أصلاً مشكلة تنامي خطر نقص السكان(كما أشرنا إليها سابقاً)، فضلاً عن تنامي قوة الجيش الصيني الذي يمكن أن يدعم يوماً ما الهجرة الصينية للأراضي السوفيتية، ويخل بالتوازن الديمغرافي والعسكري، كما تقف الدول الغربية إلى جانب فتح باب الهجرة إلى روسيا، وتطالب روسيا على الدوام بفتح حدودها قبالة الهجرة الدولية، لاسيما قبالة المهاجرين الصينيين[٣].

---

[١] سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية الجورجية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢-١٠٣.

[٢] المصدر نفسه، ص١٠٣.

[٣] سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢-١٠٣.

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول إن الدعوة الروسية لبناء عالم متعدد الأقطاب، والذي كثيراً ما تحدث عنه مسئولون روس خلال النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن المنصرم، والذي احتوى عنصر المواجهة المباشرة، والذي تخلت عنه روسيا عند مطلع الألفية الثالثة مفضلة التركيز على "تعددية القوى الموجهة" مبدأً موجهاً لسياستها الخارجية يتميز بالتنافس الطبيعي مع الغرب على الأسواق والاستثمارات والنفوذ الاقتصادي والسياسي، والسير باتجاه تعاون أوثق مع دول آسيوية.

المبحث الثاني

هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية

إذا كانت عناصر القوة الثابتة (كالموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والسكان، والقدرات العسكرية...الخ) قابلة للتقييم والقياس التجريبي لمعرفة فاعلية التأثير، فإن ثمة متغيرات أخرى يكون من الصعوبة بمكان تقييمها أو إخضاعها للقياس الدقيق: كنوعية القيادة أو الخصائص الشخصية لصناع القرار، وطبيعة استعدادهم النفسي، وعامل البيئة والأوضاع المحيطة بهم، وعامل التنشئة السياسية والاجتماعية، ودرجة الثقافة، كذلك الاتجاهات العامة أو الرغبة الوطنية في تحمل التكاليف التي يمكن أن تنتج عن الأعمال المقترحة والمحتملة[١]، فمن هو المسئول عن رسم السياسة الخارجية في روسيا الاتحادية، وما هي هياكل صنع السياسة الخارجية فيها التي تؤثر في صناعة القرار السياسي الخارجي، وعلى ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وهما على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: الهياكل الرسمية.**
- **المطلب الثاني: الهياكل غير الرسمية.**

المطلب الأول

الهياكل الرسمية

ظلت روسيا الاتحادية محكومة بدستور ١٢ نيسان/أبريل من العام ١٩٧٨، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى أن تم تبني الدستور الجديد في ١٢ كانون أول/ ديسمبر من العام ١٩٩٣، بعد إجراء الاستفتاء العام عليه، ووفقاً لهذا الدستور، فإن روسيا (دولة فيدرالية – ديمقراطية) ذات نظام جمهوري، يرأسها رئيس منتخب (لمدة ٤ أعوام، و ٦ أعوام ابتداءاً من الانتخابات الرئاسية التي جرت في آذار/مارس من العام ٢٠١٢)، لها عملة واحدة هي: الروبل، وعاصمة واحدة هي (موسكو)، ولغة رسمية واحدة هي (الروسية)، وإن كان من حق الجمهوريات المكونة لها أن تستخدم لغتها المحلية إلى جانب اللغة الروسية، وهي أيضاً دولة علمانية، إذ ليس هناك دين رسمي للدولة[٢]، كما يشير الدستور الروسي إلى قضية الفصل بين السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) واستقلاليتها عن بعضها، وهو ما نصت عليه الفقرة (١٠) من

---

[١] **عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.**

[٢] **الدستور الروسي، على الموقع:**

http://www.department.bucknell.edu/russian/const/ch1.htm1
The Constitution of the Russian Federation
Section one, Chapter 1. the Fundamentals of the constitutional System. Article 14
Section one. Chapter 3. the Russian Federation. Articles (68,70.75).

الدستور الروسي، والتي نصت على: (أن سلطة الدولة في روسيا الاتحادية تمارس على أساس الفصل بين الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية .. وتكون هذه الهيئات مستقلة عن بعضها البعض)[١]. كما نص الدستور على: التعددية السياسية. فقد أكد الدستور على الحقوق المدنية والإنسانية والسياسية، وقدم القاعدة القانونية للأنشطة الاقتصادية الخاصة والملكية الخاصة، بما في ذلك ملكية الأراضي الزراعية[٢].

أولاً: السلطة التنفيذية:

تمثل حكومة روسيا الاتحادية السلطة التنفيذية في روسيا، وتتكون من: رئيس جمهورية روسيا الاتحادية ونوابه، ورئيس حكومة روسيا الاتحادية، ووزراء فيدراليين.

١. رئيس الدولة:

يتمتع الرئيس الروسي بالعديد من الصلاحيات التي تجعله صاحب القرار النهائي في كل الأمور الداخلية والخارجية، وبهذا يكون في وضع متفوق على البرلمان، فهو يملك الحق بإصدار مراسيم لها قوة القانون دون الرجوع إلى البرلمان، على الرغم من إن الأحكام الدستورية تشترط: أن لا تتعارض هذه المراسيم مع الدستور أو القوانين، ويستطيع الرئيس في حالات معينة حل الدوما، كما يحق للرئيس الدعوة إلى استفتاءات شعبية للحصول على موافقة الشعب في قضايا يختلف فيها مع البرلمان، كما يستطيع أن يعرض على الدوما مشاريع القوانين ويصادق عليها، ويحق للرئيس تعيين رئيس الوزراء وعزله هو وكل الحكومة إذا شاء ذلك، ويرأس الرئيس أحياناً جلسات الحكومة، وبناءاً على نصيحة رئيس الوزراء يستطيع الرئيس تعيين وزراء جدد، وعزل وزراء في الحكومة، كما يقترح الرئيس المرشحين للمناصب القضائية العليا، مثل: قضاة المحكمة الدستورية، ومحكمة العدل العليا، والمحكمة العليا للتحكيم والنائب العام لروسيا، ويعرضهم على البرلمان للحصول على الموافقة لتعيينهم، كما يعين الرئيس قضاة المحاكم الفيدرالية في المقاطعات[٣].

ويشكل الرئيس مجلس الأمن القومي ويرأسه، ويقر السياسة الدفاعية للدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية، كما أن له الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، وكذلك اقتراح تعديل الدستور، واقتراح القوانين، وهو الذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان أو لأي تهديد مفاجئ، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وهو الذي

---

(١)

The Constitution of the Russian Federation
Section one, Chapter 1. the Fundamentals of the constitutional System. Article 1.

(٢) فريتز إيرمارث، روسيا في التقييم الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٣) وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠.

يدير المفاوضات، ويقوم بتوقيع المعاهدات الدولية، وله حق تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو أيضاً الذي يتلقى اعتماد الدبلوماسيين الأجانب[١].

كما يستطيع الرئيس بموجب هذا الدستور حل الدوما، والدعوة إلى انتخابات جديدة بموجب شروط محددة تتعلق بحجب الثقة، وبما يتناسب مع النظام البرلماني، لكن يحظر عليه فعل ذلك بموجب شروط أخرى، ويكون هدفه فيها: توسيع سلطته الشخصية وتعظيمها، ولا يستطيع الرئيس حل مجلس الشيوخ – المجلس الاتحادي – تحت أي حال من الأحوال[٢].

وينتخب الرئيس الروسي أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، إذ ينتخبه الشعب الروسي بالانتخاب المباشر، وبالاقتراع السري، ولا يحق للمرشح أن يشغل منصب الرئيس ما لم يبلغ سن الخامسة والثلاثين من العمر فأكثر، وتقرر قواعد انتخاب الرئيس بموجب قانون اتحادي[٣]. وقد أقر مجلس الدوما الروسي، في ١٩ تشرين ثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٨، تعديلات دستورية قدمها الرئيس (ديمتري مدفيديف)، حول (زيادة مدة صلاحيات رئيس الدولة من أربع أعوام إلى ست، ومجلس الدوما من أربع أعوام إلى خمس)، وأيد القانون مجلس الفيدرالية في السادس والعشرين من الشهر ذاته، ووقع الرئيس الروسي في ٣٠ كانون أول/ ديسمبر من العام ذاته، وقد جرى تغيير المادتين (٨١) و (٩٢) من الدستور الروسي المتعلقتين برئيس الدولة، ومجلس الدوما على التوالي[٤].

وبهذا الصدد نود التذكير، بأنه في حزيران/ يونيو من العام ١٩٩١، وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي، تم انتخاب (يلتسين) في انتخابات تنافسية مباشرة كرئيس لجمهورية روسيا الاتحادية، إذ فاز بـ(٥٧%) من الأصوات في الجولة الأولى، متقدماً بفارق كبير على منافسه (نيكولاي ريجكوف) رئيس الوزراء السوفيتي السابق، والمدعوم من الحزب الشيوعي. وقد كان لانتخابه المباشر من جانب الشعب دوراً كبيراً في تنامي شعبيته في مواجهة (غورباتشوف) خصوصاً مع الدور الذي لعبه في مقاومة المحاولة الانقلابية التي وقعت ضد (غورباتشوف) في آب/ أغسطس من العام١٩٩١، يضاف إلى ذلك إن تأييده لاستقلال روسيا عن الاتحاد السوفيتي، وللاتجاهات الليبرالية، والتحول إلى اقتصاد السوق، وتحديه الصريح والمعلن للحزب الشيوعي السوفيتي قد دعم من شعبيته ونفوذه، وخصوصاً إنه يتمتع بشخصية قوية، وأعطى انطباعاً في المدة التي

---

(١) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

The Constitution of the Russian Federation, chapter 4, articles: 80,83, 86, 88.

(٢) فريتز إيرمارث، روسيا في التقييم الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٣)

The Constitution of the Russian Federation
Section one, Chapter 4. President of the Russian Federation . Article 81

(٤) عبد الجليل زيد المرهون، حول الانتخابات الرئاسية الروسية، مصدر سبق ذكره،

تلت انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة، بأنه الذي سيقود البلاد إلى الديمقراطية والرخاء الاقتصادي[١]. وفيما يلي شرح مفصل للانتخابات الرئاسية منذ استقلال روسيا وحى الانتخابات الأخيرة التي تمت في ٤ مارس/ آذار من العام ٢٠١٢:

أولاً: الانتخابات الرئاسية الأولى (حزيران/يونيو – تموز/يوليو من العام ١٩٩٦):

تعد هذه الانتخابات نقطة تحول مهمة في التاريخ الروسي بعدها أول انتخابات على رئاسة الجمهورية بعد حصولها استقلالها في نهاية العام ١٩٩١، وصدور دستور العام ١٩٩٣، كما إنها عبرت عن التيارات السياسية الموجودة في روسيا. وقد تنافس في الجولة الأولى التي جرت في ١٦ حزيران/يونيو من ١٩٩٦، عشرة مرشحين هم[٢]:

- بوريس يلتسين : الرئيس السابق الذي حصل على (٣٤,٨٢%) من أصوات الناخبين.
- غينادي زيوغانوف: سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي، وقد حصل على (٣٢,١٣%) من أصوات الناخبين.
- الكسندر ليبيد: جنرال عسكري متقاعد، شغل سابقاً قيادة الجيش الرابع عشر السوفيتي (سابقاً)، وحصل على (١٤,٣٨%) من أصوات الناخبين.
- غريغوري يافلنسكي: رئيس الحركة الاجتماعية الإصلاحية المسماة (يابلوكو)، وحصل على (٧,٤١%) من أصوات الناخبين.
- فلاديمير جيرنوفسكي: سكرتير الحزب الليبرالي الديمقراطي، وحصل على (٥,٨٤%) من أصوات الناخبين.
- سفياتوسلاف فيودروف: المدير العام لجراحة العيون في روسيا، وحصل على (٠,٩٣%) من أصوات الناخبين.
- ميخائيل غورباتشوف: الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي، وحصل على (٠,٥١%) من أصوات الناخبين.
- مارتن شاخوم: شخصية مستقلة، وحصل على (٠,٣٦%) من أصوات الناخبين.
- يوري فلاسوف: ممثل القوى الوطنية التقدمية، كان رياضياً عالمياً مشهوراً في رفع الأثقال، وحصل على عدة بطولات في الأولمبياد، وحصل على (٠,٢%) من أصوات الناخبين.
- فلاديمير برنيتسالوف: ممثل ما كان يسمى في التسعينات بـ(الروس الجدد)، أي الأغنياء، وحصل على (٠,١٦%) من أصوات الناخبين.

---

[١] **نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠-٣١.**

[٢] **علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.**

وهكذا انتهت الجولة الأولى من هذه الانتخابات بدون تحقيق أي فوز لأي مرشح كان، إذ أن الجنرال (ليبيد) قد حصل على نسبة كبيرة من الأصوات بلغت (١٤,٣٨%) فكان قبالته طريقين: الأول/ هو دعم أحد المرشحين، والآخر/ هو موقف الحياد، وبلا شك كان الطريق الأول يوصله إلى أحد المناصب القيادية في الدولة، أما الطريق الآخر/ فكان يمكن أن يصل به إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات أخرى قادمة، وخلال المدة القصيرة التي سبقت الجولة الثانية تمكن (يلتسين) من عقد اتفاقاً مع (ليبيد)، وهكذا ضمن (يلتسين) نتائج الجولة الثانية[١].

فقد فاز (يلتسين) في الجولة الثانية لهذه الانتخابات التي تمت في ٣ تموز/يوليو من العام ١٩٩٦، بالرئاسة لمدة ثانية وبنسبة (٥٣,٧%) من مجموع الأصوات، مقابل (٤٠,٤%)، وهي النسبة التي حصل عليها المرشح المنافس (جينادي زيوغانوف)، أي بفارق يصل إلى نحو (١٣) نقطة. وقد جاءت نتائج هذه الجولة لتؤكد على عدم عودة روسيا إلى الماضي الشيوعي المتمثل في بـ(زيوغانوف)، حتى وإن كان هذا الاتجاه قد أبدى تكيفاً نسبياً مع التطورات التي حدثت في العالم، وداخل روسيا. فقد أكدت روسيا اختيارها للاتجاه الليبرالي الذي شرعت به منذ العام ١٩٩١[٢].

ثانياً: الانتخابات الرئاسية الثانية (٢٦ آذار/ مارس من العام ٢٠٠٠):

كان بوتين قد استلم زمام السلطة من الرئيس الروسي الأسبق (بوريس يلتسين) الذي أعلن استقالته فجأة في ٣١ كانون أول/ديسمبر من العام ١٩٩٩، أي قبل خمسة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية المقرر في الرابع من حزيران/يونيو من العام٢٠٠٠، إذ تم تقديم موعد الانتخابات بموجب الدستور الروسي الذي يحدد طول المدة الانتقالية بمدة أقصاها ثلاثة أشهر، على أن تجري الانتخابات في ٢٦ من آذار/ مارس من العام ٢٠٠٠[٣].

---

(١) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

(٢) نبيه الأصفهاني، روسيا ما بعد الانتخابات الرئاسية والصراعات حول السلطة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦، ص١٥٦-١٥٧.

(٣) محطات استراتيجية، الانتخابات الرئاسية الروسية.. بوتين المرشح الأول، العدد (٢٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٠، ص١. كان الأداء القيادي والحازم لبوتين في الحرب التي شنها ضد الشيشان، والتي تراجع بها عن اتفاق السلام الذي كان يلتسين قد أبرمه مع الشيشانيين في العام ١٩٩٦، بعدهم إرهابيين، إذ أكد على إن الحرب ستستمر حتى تحقيق النصر التام على هذه العصابات الإجرامية، وواصل هذه التأكيدات بدرجة أشد عقب التفجيرات العديدة التي وقعت في موسكو، والعديد من المدن الروسية من جهة، والدعم الإعلامي من قبل وسائل الإعلام المملوكة لرجال الأعمال المرتبطين بالكرملين من جهة أخرى، قد ساعدا في خلق شعبية واسعة لبوتين في أوساط الناخبين. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، روسيا بوتين.. والسعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.

وفي رسالة مفتوحة إلى الناخبين في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٠، حرص بوتين على إزالة كل الأفكار الآيديولوجية مركزاً على القيم الاجتماعية فقط التي لا يمكن أن ترفضها حتى القوى المتنافسة – سواء أكانت ليبرالية أم يسارية أم تلك المؤيدة للسلطة المركزية، وخلصت الرسالة بمجملها إلى إعطاء دور متزايد للدولة (بدون تحديد موقع الزيادة)، وإجراء المزيد من الإصلاحات على السوق، وإعادة إحياء فكرة العدالة الاجتماعية. وكان آخر استطلاع أجراه المركز الروسي لأبحاث الرأي العام (VTSIOM) قبل التصويت أظهر بوتين: بأنه الفائز المؤكد تقريباً، إذ أعرب (٥٣%) من المشتركين عن نيتهم بالتصويت للرئيس المؤقت، أما بالنسبة لـ(غينادي زيوغانوف) زعيم الحزب الشيوعي، فقد استقر على نسبة (٢١%)، في حين حصل (يافلينسكي) من يابلوكو الليبرالي على (٦%) فقط[١].

وعلى الرغم من محاولة القوى اليمينية الليبرالية البحث عن مرشح قوي لها في مواجهة الرئيس بوتين، وعلى الرغم من محاولتهم الالتفاف وراء رئيس الوزراء السابق (ميخائيل كاسيانوف) لترشيح نفسه للانتخابات في مواجهة بوتين، إلا إنه تراجع عن هذه النية بعدما تبنت معظم أحزاب المعارضة موقفاً يقوم على: مقاطعة الانتخابات لإحراج الرئيس بوتين، وإفساد العملية الانتخابية، وهو الموقف الذي أثار مخاوف عارمة لدى الكرملين من عدم مشاركة المواطنين في الانتخابات، وبما يؤدي إلى عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لاعتبار الانتخابات مشروعة بموجب القانون الانتخابي، ولذلك بذلت الحكومة والأجهزة المحلية جهوداً ضخمة لحشد الجماهير وإقناعهم بالمشاركة في الانتخابات[٢].

وفي ٢٦ آذار/مارس من العام ٢٠٠٠، كان الفوز لمصلحة مرشح الكرملين (فلاديمير بوتين) ليصبح الرئيس الشرعي الثاني لروسيا الاتحادية، ولمدة الأعوام الأربعة المقبلة بعد أن حصل على أغلبية مريحة، ومن الجولة الأولى وبنسبة (٥٢,٥%) من مجموع الأصوات، أما المرشح الشيوعي فقد احتل المرتبة الثانية بحصوله على (٣٠%) من مجموع الأصوات، وكان أهم ما أسفرت عنه هذه الانتخابات الرئاسية هو[٣]:

- حصر السباق للرئاسة بين مرشحين هما: بوتين مرشح الكرملين الفائز و(زيوغانوف) مرشح المعارضة الشيوعية.

---

[١] ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مصدر سبق ذكره، ص٨٩-١٠٠.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، روسيا بوتين.. والسعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.

[٣] نبيه الأصفهاني، الرئاسة الروسية الجديدة بين التغيير والاستمرارية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص١٩٥.

- إزاحة حزب الوسط – اليساري من حلبة السباق من أجل الرئاسة بعد أن تراجع وفشل في الحصول على مكانة مؤثرة في الانتخابات البرلمانية، أي أن الصراع الحزبي قد بقي مقصوراً بين الماضي الشيوعي والحاضر الليبرالي.

لقد كان أبرز ما بينته تلك الانتخابات هو: أن روسيا قد تجاوزت عتبة القرن الحادي والعشرين، وهي تحتفظ بسيطرة الاتجاه الإصلاحي الذي تسير فيه نحو التحول الديمقراطي الليبرالي واقتصاد السوق، وبما يعزز في النهاية من مكانة الدولة الروسية على الصعيد العالمي، فبعد انتخاب الرئيس (بوتين) أصبحت روسيا الاتحادية تعتمد سياسة خارجية قائمة على "الواقعية" و "العملية" و"الحرص"، وهي تمثل الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية. وأشر هذا بداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الروسية، تختلف بشكل واضح عن المرحلة السابقة[١].

ثالثاً:الانتخابات الرئاسية الثالثة (١٤ آذار/ مارس من العام ٢٠٠٤):

كانت اللجنة المشرفة على الانتخابات قد حددت ستة مرشحين لخوض الانتخابات هم: (الرئيس فلاديمير بوتين، ونيكولاي خاريتانوف، وسيرغي جلازييف، وإيرينا خاكامادا، وأوليخ ماليشكين، وسيرجي ميرونوف)، وكانت هذه الانتخابات من أكثر الانتخابات قابلية للتوقع بنتيجتها في تاريخ روسيا الحديث، فقد كان فوز (فلاديمير بوتين) بمدة رئاسية ثانية متوقعاً، وبلغ إجمالي عدد المشاركين فيها (٦٤,٣%) من الناخبين، صوت منهم (٧١,٢%) لمصلحة بوتين (٤٨,٩٠٠,٠٠٠ شخص)، وعلى الرغم من أنه لم يحظ بالتأييد الساحق من الشعب الروسي، إذ أن (٣٤,٠٦%) فقط من عدد السكان انتخبوه، إلا إنه امتلك الأساس الكافي الذي يؤهله لتبني أي سياسة مستقلة يريدها، ثم جاء في المرتبة الثانية (نيكولاي خاريتانوف) بنسبة (١٣,٧%)، وفي المرتبة الثالثة حصل (سيرجي جلازييف) على (٤,١%)[٢].

فمن أجل السيطرة على مجلس الدوما عن طريق الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣، اتجه الكرملين نحو تنفيذ تكتيك دقيق يقوم على توجيه دعمه السياسي والمالي والإداري للعديد من التحالفات الحزبية حديثة العهد، دون قصرها على تحالف الوحدة – الوطن، إذ أقدم الكرملين على تبني عدد من الأحزاب الصغيرة، مثل: الحزب الشعبي بزعامة (جينادي رايكوف)، وتحالف الوطن بزعامة كل من: (دميتري روجوزين، وسيرجي جلازيف)، وتحالف حزبي الحياة والصحوة الروسية، إلى جانب بعض التكتلات الحزبية الصغيرة. وقد اتحدت هذه الأحزاب معاً في إطار تحالف روسيا الموحدة، في حين إن الأحزاب الليبرالية اليمينية لم تفلح في التحالف، وتوحيد مواقفها لمواجهة تحالف الأحزاب الموالية للكرملين، وقد

---

[١] **عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.**

[٢] **ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٣.**

أتاح هذا التكتيك للأحزاب الموالية للكرملين أن تحقق أغلبية كاسحة في مجلس الدوما، حتى أصبح لديها نحو (٢٩٧) مقعد في الدوما، والمكون من (٤٥٠) مقعد، مما يعني: إن هذا التحالف يحتاج إلى ثلاثة مقاعد فقط للحصول على أغلبية الثلثين في المجلس، وأصبح قادراً من ثم على تحقيق أي تعديلات دستورية قد يريدها الرئيس[١].

وفي الوقت الذي وجهت منظمة الأمن والتعاون الأوربي – التي تولت مراقبة الانتخابات البرلمانية في روسيا – انتقادات عدة للانتخابات التشريعية التي جرت في العام ٢٠٠٣ ، وأكدت على أن موسكو فشلت في تلبية عدد من المعايير الديمقراطية فيها، إلا إنها أقرت: بأن الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠٠٤ أديرت بشكل جيد، ولكنها لا ترقى مع ذلك إلى مستوى المعايير الضرورية للانتخابات الديمقراطية الصحيحة، لاسيما من حيث الدور الدعائي الذي لعبته وسائل الإعلام المملوكة للدولة في دعم بوتين، مع حرمان المرشحين الآخرين من استخدام تلك الوسائل[٢].

رابعاً: الانتخابات الرئاسية الرابعة (٢ آذار/ مارس من العام ٢٠٠٨):

على الرغم من أن هناك خياراً لا يقتضي تعديلاً دستورياً، وهو: أن يستقيل الرئيس في وقت مبكر، ثم يخوض الانتخابات المبكرة التي يقتضيها القانون الانتخابي في هذه الحالة من دون أن يعيقه الدستور، لأنه لم يكمل مدته القانونية[٣]، إلا أن الرئيس (بوتين) أكد في أكثر من مناسبة على إنه لن يرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية احتراماً لأحكام الدستور الروسي الذي يحظر شغل منصب الرئاسة لأكثر من مدتين متتاليتين، وأن دستور بلاده لا يعدل استجابة لرغبة شخص واحد، وتأكيده على إن الاستقرار السياسي الذي تم التوصل إليه في البلاد خلال فترة رئاسته يجب ألا يتعرض إلى مثل: هذه التجارب الشديدة، مثل تغيير أحكام الدستور، وأن ثمانية أعوام للرئاسة كافية بالنسبة لأي سياسي، داحضاً بذلك كل المزاعم الأمريكية المنددة بعزمه تعديل الدستور على النحو الذي يسمح بانتخابه لمدة رئاسة ثالثة، أو مد مدة الرئاسة من أربعة إلى ستة أعوام أو سبعة أعوام[٤].

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، روسيا بوتين .. والسعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) وعلى الرغم من ذلك، فإن القانون لا يسمح لمن يدير تنظيم الانتخابات المبكرة بخوض هذه الانتخابات، بيد أنه يمكن رفع هذا الحظر الذي يفرضه قانون ضمان الحقوق الانتخابية. ينظر: عبد الجليل زيد المرهون، حول الانتخابات الرئاسية الروسية، مصدر سبق ذكره.

(٤) نورهان الشيخ، روسيا .. خلافة بوتين ومستقبل النظام السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٨، ص١٤٢.

وجرت انتخابات الرئاسة الجديدة في روسيا في الثاني من آذار/مارس من العام ٢٠٠٨، وفاز (ديمتري ميديفيديف) الذي رشحه حزب روسيا الموحدة على الرغم من إنه ليس عضواً في الحزب أو في أي حزب آخر، بعد حصوله على (٧٠,٢٨%) من أصوات الناخبين.عن نتائج الانتخابات الرئاسية الروسية، ينظر الجدول أدناه.

جدول (٢)

نتائج الانتخابات الرئاسية الروسية في ٢ آذار/ مارس من العام ٢٠٠٨

المرشحون	الأحزاب المرشحة	الأصوات	النسبة المئوية
ديمتري مديفيديف	روسيا الموحدة، وروسيا العادلة، والمزارعون، والقوة المدنية	٥٢,٥٣٠,٧١٢	٧٠,٢٨
غينادي زيوغانوف	الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية	١٣,٢٤٣,٥٥٠	١٧,٧٢
فلاديمير جيرنوفسكي	الحزب الديمقراطي الليبرلي الروسي	٦,٩٨٨,٥١٠	٩,٣٥
أندريه باغدانوف	الحزب الديمقراطي الروسي	٩٦٨,٣٤٤	١,٣٠
الأوراق غير الصحيحة		١,٠١٥,٥٣٣	١,٣٥
المجموع		٧٣,٧٣١,١١٦	١٠٠,٠

المصدر: لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة : انعكاس الانتخابات الرئاسية الروسية على سياسة الدولة داخلياً وخارجياً، المجلة السياسية والدولية، العدد (١١)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص١١٠.

وقد تم هذا الفوز لسببين رئيسين هما[١]:

الأول: الدعم المباشر الذي حظي به (مديفيديف) من الرئيس (بوتين)، حيث ظهر معه في الملصقات الانتخابية كافة التي كتب عليها "نحن معاً سنفوز"، فضلاً عن تصريحات (بوتين) بكونه "يثق بقدرات (مديفيديف) الذي عمل معه على مدى ١٧ عاماً في مواصلة سياسته الإصلاحية".

الآخر: ضعف المرشحين المنافسين، (فغينادي زيوغانوف) فشل في الفوز بالانتخابات الرئاسية التي خاضها ضد يلتسين، ومن ثم بوتين، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم رغبة الروس في العودة إلى ماضيهم الشيوعي، فضلاً عن عدم اقتناعهم بمنطقية البرامج المقدمة من قبله، وكذلك الحال مع فلاديمير جيرنوفسكي، إذ يلاحظ: أنهما قدما البرامج نفسها التي سبق وأن قدماها في

---

[١] **لمى مضر الإمارة، التحولات السياسية في روسيا، على الموقع:**

Aljazeeraportal.net

الانتخابات السابقة التي فشلا في تحقيق أي فوز فيها، أما المرشحون الآخرون فهم من الضعف إلى الحد الذي لا يأخذون في الحسبان.

وقد أعلنت أربعة أحزاب قريبة من بوتين والكرملين، وهي: روسيا الموحدة، و روسيا العادلة، والمزارعون، و القوة المدنية، إن (ميديفيديف) هو مرشحها للرئاسة، وأعلن رئيس حزب روسيا الموحدة (بوريس عريزلوف): إن (مديفيديف) صاحب توجه اجتماعي، وكشف عن قدرته على تطبيق المشاريع الاجتماعية، والمضي قدماً في تحسين نوعية الحياة للمواطن الروسي[١].

وتسلم الرئيس الروسي الجديد الذي يعد أصغر سناً يحكم روسيا، إذ يبلغ من العمر (٤٢) عاماً، مهامه في السابع من أيار/مايو من العام ٢٠٠٨، ليصبح ثالث رئيس روسي في حقبة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بعد بوريس يلتسين (١٩٩١-١٩٩٩)، وفلايمير بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، قاضياً الأشهر الأربعة ما بين انتخابه واستلامه لمهامه في مناقشة تشكيل الحكومة بالتعاون مع (فلاديمير بوتين) رئيس الوزراء المفترض، واصفاً علاقته مع بوتين: بأنها علاقة صداقة وشراكة، معبراً عن ثقته من "إن التعاون المشترك بينه كرئيس للدولة، وبوتين كرئيس للحكومة سيحقق نتائج إيجابية تعطي دفعاً لتطور الدولة"[٢].

وطرح الرئيس (ميديفيدف) تعديلات دستورية أقرها البرلمان الروسي في ٣٠ ديسمبر/كانون أول من العام ٢٠٠٨، القاضية بمد مدة بقاء رئيس الجمهورية في منصبه من (٤ إلى ٦ أعوام)، وكانت المسوغات إن دولة بحجم روسيا مساحة وسكاناً لا يمكن معها لأي رئيس أن يكمل برنامجه ومشروعاته السياسية في أربع أعوام فقط، وتوقع كثير من المحللين فوز رئيس الوزراء الحالي ورئيس البلاد السابق (فلاديمير بوتين) في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢، وفعلاً تمت الانتخابات في ٤ مارس/ آذار من العام ٢٠١٢، وانتخب (فلاديمير بوتين) رئيساً لروسيا الاتحادية لمدة ست أعوام، إذ حصل على (٦٣,٦%) من أصوات الناخبين، وبذلك يكون بوتين الرئيس الثاني والرابع لروسيا الاتحادية، إذ ان (بوريس يلسين) أول رئيس خلال الأعوام (١٩٩١-١٩٩٩)، و(ديمتيري مديفيديف) الرئيس الثالث خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)[٣]، ونظراً لأن بوتين غالباً ما سيفوز في مدتين رئاسيتين، فسيحكم روسيا (١٢) عاماً متتالية، من (٢٠١٢) إلى (٢٠٢٤)، وإذا ما وضعنا في الحسبان تولي بوتين رئاسة روسيا منذ العام ٢٠٠٠ ،وسيطرته

---

(١) لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

(٢) نقلاً عن: لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

(٣) ما هو الترتيب الرقمي لبوتين بين رؤساء روسيا الاتحادية، على الموقع:

http://arabic.rt.com.

على البلاد مدة رئاسته للوزراء (٢٠٠٨-٢٠١٢) فإن النظام الحالي للكرملين سيصبح أقرب لنظام ملكي قيصري يهيمن على البلاد لنحو ربع قرن[١].

٢. الحكومة:

تتألف الحكومة من: رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، ويشترط في هذا: موافقة مجلس الدوما، كما إنه ينفرد بتعيين الوزراء وعزلهم[٢]، وتكون مهمة الحكومة تنفيذية في الأساس، حيث تتمثل اختصاصاتها في تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية والائتمانية، وكذلك تنفيذ السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة، وغيرها من المجالات، هذا إلى جانب تنفيذ السياسة الخارجية.

وتصدر الحكومة القرارات التي تضمن تطبيق الدستور والقوانين والمراسيم الصادرة من الرئيس، وتكون هذه القرارات إلزامية التطبيق إلا في حالة تعارضها مع الدستور والقوانين والمراسيم الرئاسية، ففي هذه الحالة تلغى تلك القرارات من قبل الرئيس[٣]، وتستقيل الحكومة عندما ينتخب رئيس جديد لروسيا[٤]، إلا أنه من حق الرئيس الجديد الإبقاء على الحكومة كما هي، أما في حالة تبني مجلس النواب قراراً بسحب الثقة عن الحكومة، ويكون الرئيس الروسي قبالة خيارين، أما تغيير الحكومة أو إلغاء قرار مجلس النواب، وإذا تبنى الرئيس الخيار الثاني، وقدم مجلس النواب قراراً بعدم ثقته بالحكومة، (وهو ما لا يحق للمجلس أن يقدمه إلا بعد مرور ثلاثة أشهر من القرار الأول)، فإن الرئيس يقيل الحكومة أو يبقي عليها، ويحل مجلس النواب، ويدعو إلى انتخابات جديدة، أما في حالة استقالة الحكومة أو حجبت عنها الثقة فإنها تسير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة[٥].

وهكذا فإن سلطات الرئيس الواسعة جعلت من الحكومة مجرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء، وعزلهم دونما حاجة إلى إبداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في

---

(١) **عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.**

(٢) **Russian Constitution, Chapter 6 Article 111.**

(٣) **Russian Constitution, Chapter 6 Article 115.**

(٤) **Russian Constitution, Chapter 6 Article 116.**

(٥) **Russian Constitution, Chapter 6 Article 117.**

مواجهته، فتأثيرها مقصور في مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ بها[١].

ثالثاً: السلطة التشريعية:

تعد الجمعية الفيدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدولة، ويتكون البرلمان الروسي (Federal Assembly) من مجلسين هما:

المجلس الأول: هو مجلس الفيدرالية (The Federation Council)، وهو المجلس الأعلى، ويتكون من (١٧٨) عضو، اثنان عن كل وحدة من الوحدات الـ(٨٩) المكونة للدولة، ويتولى مجلس الفيدرالية الأمور المتعلقة بالفيدرالية، ومنها: استخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية، وحالة الطوارئ في البلاد، ويعد منصب رئيس مجلس الاتحاد الفيدرالي للبرلمان الروسي ثالث أهم منصب في الدولة بعد الرئيس ورئيس الوزراء[٢].

منذ أن أكد دستور ١٢ كانون أول/ديسمبر من العام ١٩٩٣، على بدء الفيدرالية في روسيا تجري مواجهة بين السلطة المركزية والسلطات الإقليمية حول تحديد مفهوم "السيادة" التي ستكون من نصيب هذه الكيانات، ففي العام (١٩٩١) و (١٩٩٣) تم تعيين معظم رؤساء الإدارة الإقليمية على يد الرئيس يلتسين، ولكن في العام ١٩٩٧، كان على هؤلاء الرؤساء بأن يحصلوا على شرعية تعيينهم عن طريق إجراء استفتاء عام، وعلى هذا الأساس جرت في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٦، وفي معظم المقاطعات الروسية انتخابات من أجل اختيار رؤسائها (٤٨ محافظاً، و ٦ رؤساء جمهوريات، ومن ضمنها الشيشان)، وما زالت تجري هذه الانتخابات. ولكن وفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها يمكن استخلاص عدد من الاتجاهات[٣]:

الأول: خاض معظم المرشحين هذه الانتخابات كمسئولين إقليميين أو رؤساء مؤسسات، وليس وفقاً لانتماءاتهم الحزبية باستثناء المرشحين الشيوعيين والمقربين من الجنرال "ليبيد" و "جيرينوفسكي.

الثاني: للمرة الأولى يتم انتخاب رؤساء الأقاليم والجمهوريات بعد أن كانوا يختارون وفقاً لولائهم للسلطة المركزية.

---

[١] لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص٥٧.

[٢] حزب روسيا العادلة لن يؤيد أي مرشح عن حزب روسيا الموحدة لانتخابات الرئاسة، على الموقع:
ar.rian.ru/russia

[٣] نبيه الأصفهاني، الحكومة الروسية الجديدة وتوقعات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص١٥٨-١٥٩.

الثالث: أدت هذه الانتخابات إلى توسيع ملموس في سلطات المحافظ ورئيس الجمهورية، إذ أصبح مسئولاً عن اختيار الكوادر، وتطبيق السياسة الفيدرالية، ومراقبة حسن تطبيق الميزانية، والأهم اتخاذ قرارات نابعة عن الجماعات الخاصة بالأقاليم، والتي أصبحت تمارس سياسة لا مركزية، وهكذا لم يعد المحافظ المنتخب مجرد موظف، بل أصبح سياسياً له إرادة ومعتقدات خاصة.

وقد أفضت المساعي المحمومة (لبوتين) لتعزيز سلطة الدولة تحت مظلة (الحرب على الإرهاب) إلى القيام بإجراءات عدت انتقاصاً صريحاً من الممارسة الديمقراطية في روسيا، لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز سلطة الكرملين على الأقاليم، وكذلك المتعلقة بالتحول من نظام القوائم في انتخابات مجلس الدوما، وهي: إجراءات شكلت عودة جزئية إلى عهد الدولة الشمولية، وأدت إلى تحويل المؤسسة التشريعية، وأجهزة الحكم الإقليمي والمحلي إلى مجرد هياكل خاضعة لسيطرة الكرملين، وذلك على عكس السياسة التي كان (يلتسين) قد اتبعها، حيث منح حكام الأقاليم سلطات واسعة فتحت بدورها أبواب الفساد، وسوء استخدام السلطة، وهي: السياسة التي تحفظ عليها (بوتين) عقب توليه السلطة، وعدها واحدة من أسباب ضعف الدولة، وعمل على تصحيح هذا الوضع عبر إدخال تعديلات على نظام انتخاب حكام الأقاليم، وبما يقلل من سلطاتهم في إدارة شئون الأقاليم[١].

كما تم أيضاً تغيير نظام العضوية في مجلس الفيدرالية (مجلس الاتحاد)، عن طريق تعيين النائب الممثل لكل إقليم، ونظراً لأن المجالس التشريعية في الأقاليم هي في أغلبها مجالس يتم تعيينها من جانب الكرملين والحزب الحاكم، فإن هذا يعني من ثم إن أعضاء مجلس الاتحاد سوف يكونوا من الموالين للكرملين. أما بالنسبة للنظام الانتخابي، فقد جرى التحول إلى نظام القوائم الحزبية في انتخابات مجلس الدوما، مع الإبقاء على نظام الانتخاب الفردي، بحيث أصبحت النسبة الأكبر في شغل مقاعد المجلس عن طريق انتخاب الناخبين لأحزاب معينة، وليس لمرشحين أفراداً. وقد نظرت معظم القوى السياسية في روسيا إلى هذا النظام بوصفه إدارة ضامنة لسيطرة الرئيس بوتين على المجلس، لأن أغلبية الشعب الروسي غير منتمية لأي أحزاب سياسية، بحكم انشغالها التام بأعباء المعيشة. وكانت الانتخابات ترتكز في السابق على أساس معرفة الناخبين بالمرشحين، بغض النظر عن الأحزاب التي يمثلونها، و التصاق المرشحين بدوائرهم الانتخابية[٢].

---

[١] **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، روسيا بوتين.. والسعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.**

[٢] **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، روسيا بوتين.. والسعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.**

وانطلاقاً من مبدأ (حياد الحكومة)، وتدعيماً لفعالية السلطة الرئاسية، فقد حرص (بوتين) على تنظيم وإحكام العلاقة القائمة بين السلطة الرئاسية والسلطات الإقليمية التي يمارسها المحافظون خارج العاصمة بعد أن شهدت السنوات الأخيرة من حكم يلتسين نوعاً من التصرف باستقلالية ما لدى بعض المحافظين تجاه السلطة المركزية، بل أن البعض منهم قد رأى مصلحته بالوقوف إلى جانب المعارضة وقت الانتخابات، وهو ما حدث بالفعل عندما جرى تحالف بين مجموعة (لوجكوف – بريماكوف)، أي حزب وسط اليسار، وبعض المحافظين في الأقاليم والجمهوريات المستقلة التابعة "للكومنولث الدول المستقلة". وقد رأى الرئيس (بوتين): إنه من أولى الضرورات تعيين عدداً من كبار مسئولي الرئاسة على رأس المحافظين لتكون لهؤلاء الممثلين اليد العليا في الشئون المالية والأمنية للمحافظة، فإن نظام المحافظين يقوم على (الانتخاب الشعبي). ولكن نقطة الضعف سرعان ما تمثلت بإنهم كانوا يتقبلون المساندة المالية من بعض رجال المال الكبار مقابل سيطرة هؤلاء الرجال على ممارسات المحافظين السياسية، مما شجع المزيد من المخالفات المريبة بين الأوساط المالية والمهام الإدارية[١].

<u>المجلس الثاني:</u> هو مجلس الدوما (State Duma)، وهو المجلس الأدنى ويتكون من (٤٥٠) عضو يتم انتخابهم لمدة أربعة أعوام (٥ أعوام إبتداءاً من الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون أول/ ديسمبر من العام ٢٠١١)، نصفهم (٢٢٥) عضو عن طريق الانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية، والنصف الآخر (٢٢٥) عضو عن طريق التمثيل النسبي، والانتخابات بالقائمة الحزبية بحد أدنى (٥%) يتم تمثيل الحزب في البرلمان، ويشترط ألا يقل سن المرشح لعضوية الدوما عن (٢١) عاماً. ويكون مجلس الدوما مسئولاً عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء، وكذلك لرئاسة البنك المركزي، وتحديد الضرائب، ومراقبة الإصدار النقدي، واعتماد القوانين الفيدرالية في مرحلة أولى قبل أن تعرض على المجلس الفيدرالي[٢].

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الفيدرالية والدوما، وكل من المجلسين ينتخب رئيساً له وعدداً من اللجان، وتصدر قرارات كل منهما بأغلبية الأصوات، ويتم اعتماد الميزانية الفيدرالية بأغلبية المجلسين[٣]. وفيما يلي شرح مفصل للانتخابات التشريعية التي جرت منذ استقلال روسيا الاتحادية وحتى الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٧.

<u>أولاً: الانتخابات التشريعية الأولى (١٢/كانون الأول– ديسمبر من العام ١٩٩٣):</u>

---

[١] نبيه الأصفهاني، الرئاسة الروسية الجديدة بين التغيير والاستمرارية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

[٢] لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية، مصدر سبق ذكره، ص٧٧–٧٨.

[٣] د. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

حقق الشيوعيون والقوميون المتطرفون نجاحات فاقت التوقعات، إذ فاز الوطنيون المتشددون بزعامة (فلاديمير جيرنوفسكي) في الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٩٣، وبنسبة (٢٢,٨%)، فكانت تلك الانتخابات بمنزلة الصدمة للرئيس السابق يلتسين الذي كان يأمل في برلمان يسيطر عليه الإصلاحيون والليبراليون، الأمر الذي اضطر بسببه (يلستين) إلى تشكيل حكومة أدار دفتها المديرون الشيوعيون السابقون الذين كان يجمعهم برنامج سياسي قائم على انتقاد شرور الإصلاحات الاقتصادية السريعة والنهج السياسي الذي اتبعه يلتسين[١].

فكانت عدد المقاعد التي حصل عليها القوميين والشيوعيين في هذه الانتخابات بـ(١٤٥) مقعد، أي نحو (٣٣%) من المقاعد، في حين فاز اتجاه الوسط بـ(٤٣) مقعداً، أي نحو (١٠%) من المقاعد، أما الاتجاه المؤيد لسياسة الإصلاح فقد فاز بـ(١١٦) مقعد أي (٢٦%) من المقاعد، هذا إلى جانب (١٢٧) مقعد حصل عليها المستقلون[٢].

ثانياً: الانتخابات التشريعية الثانية (١٧/كانون الأول – ديسمبر من العام١٩٩٥):

شهدت الساحة الروسية خلال هذه الانتخابات تزايداً واضحاً في عدد الأحزاب المرشحة على الرغم من إن "الدوما" لا يقوم داخل البرلمان الروسي سوى بدور لا أهمية له فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية، إذ أن رئيس السلطة التنفيذية قد احتفظ لنفسه بهذا الحق. ولكن مع ذلك، فإن الحصول على مقعد داخل الدوما يمنح للفائز به امتيازاً مزدوجاً: أولاً، القدرة على الإثراء، وذلك عن طريق مجموعات الضغط – اللوبيات، وثانياً، التمتع بحصانة قضائية شبه تامة، وهو مطلوب جداً في هذه المرحلة من تصاعد "الرأسمالية العشوائية"[٣].

وقد أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن فوز الحزب الشيوعي الذي احتل المقدمة في نسبة مجموع الأصوات التي حصل عليها بين ثلاث كتل وأحزاب أخرى أصبح لها أيضاً – حق التمثيل في مجلس الدوما – أي النواب. فإن هذه الكتل والأحزاب الأربعة قد حصلت على أكثر من نسبة (٥%) من مجموع الأصوات، وذلك وفقاً لما نص عليه الدستور. وقد جاء توزيع الأصوات على النحو الآتي: الحزب الشيوعي الذي يتزعمه (جينادي زيوغانوف) والذي حصل على نسبة (٢٢%)، ثم الحزب الديمقراطي الحر – وهو حزب (جيرينوفسكي) – والذي حصل على نسبة (١١,١%)، ثم الحزب الحكومي "روسيا بيتنا" الذي يتزعمه رئيس الحكومة (فيكتور تشيرنوميردين)، والذي حصل على نسبة (٩,٦%)، وأخيراً حركة "يابلوكا" التي يرأسها (غريغوري

---

[١] فريتز إيرمارث، روسيا في التقييم الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

[٢] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

[٣] نبيه الأصفهاني، انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطي في روسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦، ص٢٥٥.

بافلينيسكس) والذي حصل على نسبة (٨,٥%). وقد سجلت نسبة المشاركة (٦٥%)، وهي أعلى نسبة عن تلك التي حصلت عليها الانتخابات البرلمانية السابقة في العام (١٩٩٣)[١].

وقد أكدت هذه الانتخابات على أن شرائح واسعة من الرأي العام السياسي والشعبي كانت قد نفرت من يلتسين ومن سياساته الإصلاحية، كما أنها أثبتت: فشل الديمقراطيين في توحيد صفوفهم، وعجز (تشيرنوميردين) عن تشكيل كتلة لها قبولها من أحزاب الوسط، فحققت المعارضة الشيوعية والقومية نتائج قوية في هذه الانتخابات كما فعلت في العام ١٩٩٣، وهكذا سيطر الشيوعيون على البرلمان بأغلبية كبيرة بزعامة (زيوغانوف) في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٥، ولهذا برزت التطلعات القومية الروسية، وتزايد الاتجاه للحد من الانفتاح الكبير على الغرب، كما سيطروا على أكثر الوزارات أهمية، مثل: الدفاع والداخلية والأمن، وأصبح البرلمان معارضاً كبيراً لسياسات (يلتسين) الخارجية والداخلية[٢].

كما أن هذه الانتخابات كانت بمثابة التشريع المقطعي الأول لحقيقة الرأي العام الروسي، فإن الأغلبية التي حصل عليها داخل المجلس النيابي الجديد (الدوما) الحزبان: الشيوعي الجديد (زيوغانوف) والقومي المتطرف (جيرينوفسكي) كانت تملي على المسئولين الإصلاحيين داخل الكرملين ضرورة إدخال مزيد من الأولويات، وترجمة هذه الأخيرة بتحركات دبلوماسية على الساحة الدولية. كما تأكدت أهمية التحرك المجد من أجل رفض أحادية القطب التي أصبحت تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة العالم في هذا المجال. فقد كان الرأي العام الروسي الممثل بالأغلبية البرلمانية الجديدة يطالب المسئولين الإصلاحيين بمزيد من المراعاة للمصالح القومية الروسية التي كانت قد طرحت جانباً من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي لمصلحة الليبرالية، وتركزت هذه المطالب في شخصية وزير الخارجية الجديد "يفجيني بريماكوف" الذي شرع في وضع سياسة خارجية أكثر توافقاً مع مطالب الرأي العام التي أكدتها الانتخابات التشريعية هذه، وخاصة بعد أن تأكد اليقين لدى المسئولين الروس عن طريق التجربة الأولى مع الغرب الأوربي: بأن ما حل محل الحرب الباردة على الساحة الدولية ما هو سوى "سلام بارد" على حد قول (بوريس يلتسين)[٣].

---

[١] نبيه الأصفهاني، انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطي في روسيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

[٢] عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.

[٣] نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.

ثالثاً: الانتخابات التشريعية الثالثة (١٩/كانون الأول – ديسمبر من العام ١٩٩٩):

إن هذه الانتخابات، وإن كانت قد اكتسبت أهمية محورية من حيث: إنها شكلت الإطار التشريعي الذي تحدد عليه مستقبل روسيا الاتحادية، فإن التركيبة الحزبية للدوما التي أسفرت عنها هذه الانتخابات ستضم الملامح الرئيسة التي عبرت بها روسيا الاتحادية عتبة الألفية الثالثة، كما أن لنتائجها، والتي كانت ذات بصمة عميقة في تحديد ملامح شخصية الرئيس الذي خلف بوريس يلتسين على رأس البلاد في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٠، عندما تجري الانتخابات الرئاسية، كما أن هذه الانتخابات كانت قد اختلفت جوهرياً عن تلك التي جرت في العام ١٩٩٦، حيث أن الأرضية هذه المرة كانت أكثر تنوعاً، وربما أكثر توازناً، كما أن فرص النجاح لدى تحالف اليسار الوسط قوية لما تمتع به (بريماكوف) من مكانة مرموقة في استطلاعات الرأي العام، إذ أصبح يمثل بالنسبة لرجل الشارع الروسي "الضمير الأخلاقي" للتحالف الذي أقامه عمدة موسكو[١].

وحصل الشيوعيون على أكبر نسبة من مقاعد مجلس (الدوما) في هذه الانتخابات، إذ بلغت نسبتهم (٢٥,١%)، وهو ما يساوي (١١٣) مقعد. وقد تمثل ذلك بتراجع التيار القومي لمصلحة التيار الإصلاحي، والمتمثل بحزب الوحدة أو ما يسمى بـ"حزب الكرملين"، إذ حصل على (٧٣) مقعداً في مجلس الدوما، وهو ما يعكس رغبة الروس في السير باتجاه سياسة الإصلاح، ومراعاة المصالح القومية الروسية عن طريق تعزيز بناء الدولة الروسية القوية[٢].

رابعاً: الانتخابات التشريعية الرابعة (٧ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٣):

وكانت اللجنة المركزية للانتخابات قد حددت عدد الأحزاب والتحالفات السياسية المشاركة في هذه الانتخابات بثمانية عشر حزباً، وخمسة تحالفات، هي: (حزب روسيا الموحدة، والحزب الشيوعي الروسي، وتحالف القوى اليمينية، والحزب الديمقراطي الليبرالي، وحزب يابلوكو (التفاحة). وقد حصل (حزب روسيا الموحدة) على المرتبة الأولى بنسبة (٤٩,٣%)، وهو ما مكنه من الحصول على (٢٢٢) مقعد، ثم جاء (الحزب الشيوعي) بعده، فحصل على (٥٢) مقعداً، ثم حزب (روسيا وطننا (الوطن الأم)) والذي حصل على (٣٧) مقعداً، وحصل (الحزب الديمقراطي الليبرالي) على (٣٦) مقعداً، وحصل (المستقلون) على (٦٨) مقعداً، وحصل (حزب الشعب) على (١٧) مقعداً، وحزب (يابلوكو) على (٤) مقاعد، و(كتلة القوى اليمينية) على (٣)

---

(١) نبيه الأصفهاني، الانتخابات الروسية وتوقعات المستقبل في القرن القادم، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص٢١٠.

(٢) عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

مقاعد، و(الحزب الزراعي الروسي) على (٢) مقعدين، وحصل (المعارضون للجميع) على (٣) مقاعد، وأخيراً حصلت (الأحزاب الأخرى) على (٦) مقاعد[١].

خامساً: الانتخابات التشريعية الخامسة (٢ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٧):

لقد تميزت هذه الانتخابات باقتصار المشاركة فيها على القوائم الانتخابية الحزبية دون مشاركة أي مرشحين فرديين، ويتعين على كل حزب من الأحزاب المشاركة الحصول على ما لا يقل عن (٧%) من أصوات الناخبين لدخول مجلس الدوما. وقد شارك في هذه الانتخابات (١١) حزباً سياسياً، هي: حزب روسيا الموحدة، والحزب الشيوعي الروسي، والحزب الليبرالي الديمقراطي، وحزب روسيا العادلة، والحزب الزراعي الروسي، وحزب القوة المدنية، والحزب الديمقراطي الروسي، وحزب اتحاد القوى اليمينية، وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب وطنيو روسيا، وحزب يابلوكو[٢]، (ينظر الجدول الآتي).

جدول (٣)

انتخابات مجلس الدوما الروسي في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٧

الأحزاب والكتل السياسية	عدد المقترحين	النسبة المئوية	عدد المقاعد
روسيا الموحدة	٤٤,٧١٤,٢٤١	٦٤,٣٠	٣١٥
الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي	٨,٠٤٦,٨٨٦	١١,٥٧	٥٧
الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي	٥,٦٦٠,٨٢٣	٨,١٤	٤٠
روسيا العادلة	٥,٣٨٣,٦٣٩	٧,٧٤	٣٨
حزب الفلاحين الروس	١,٦٠٠,٢٣٤	٢,٣٠	–
الحزب الديمقراطي الروسي (يابلوكو)	١,١٠٨,٩٨٥	١,٥٩	–
القوة المدنية (سيلا)	٧٣٣,٦٠٤	١,٠٥	–
اتحاد القوى اليمينية	٦٦٩,٤٤٤	٠,٩٦	–
وطنيو روسيا	٦١٥,٤١٧	٠,٨٩	–
حزب العدالة الاشتراكي الروسي	١٥٤,٠٨٣	٠,٢٢	–
الحزب الديمقراطي الروسي	٨٩,٧٨٠	٠,١٣	–
أوراق الانتخابات الصحيحة	٦٨,٧٧٧,١٣٦	٩٨,٩١	–
أوراق الانتخابات غير الصحيحة	٧٥٩,٩٢٩	١,٠٩	–

(١) **Russian legislative election 2003. http:// en. Wikipedia.org**

(٢) **انتخابات مجلس الدوما في روسيا الاتحادية، وكالة الأنباء الروسية نوفوستي، على الموقع: www.ru4arab.ru**

نسبة المقترعين بالمئة (٦٣,٧١)	٦٩,٥٣٧,٠٦٥	١٠٠,٠٠	٤٥٠
عدد الذين يحق لهم التصويت	١٠٩,١٤٥,٥١٧		

المصدر: لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٠٧-٤٠٨.

وهكذا حقق حزب روسيا الموحدة فوزاً كبيراً في الانتخابات هذه، والتي جرت في ٢ كانون أول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٧، إذ حصل على نسبة (٦٤%) من إجمالي الأصوات، و على (٣١٥) مقعد نيابي من أصل (٤٥٠)، في حين حصل الحزب الشيوعي (٥٧) على مقعد، والحزب الليبرالي الديمقراطي (٤٠) مقعداً، وحزب روسيا العادلة على (٣٨) مقعداً، وهو ما يعكس تأييد الكثير من الروس لجهود بوتين في إقامة دولة قوية مستقرة يكون لها وزن دولي يتناسب مع ما تتمتع به روسيا من إمكانات هائلة، ويثبت الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها بين الجماهير، وهو أمر وصفه بوتين بالنصر: "إن شرعية البرلمان الروسي زادت من دون أدنى شك...، ومن الواضح إن الروس لن يتركوا بلدهم يسلك طريقاً تدميرياً كما حصل في بعض دول الاتحاد السوفيتي"[١].

المطلب الثاني

الهياكل غير الرسمية

منذ منتصف القرن العشرين أصبح الخيار الديمقراطي في مفهوم النظم السياسية الحديثة أحد المؤشرات الرئيسة على قوة ومكانة الدولة على الساحة الدولية، صحيح: إن هناك عشرات الدول في العالم تتمتع بحياة ديمقراطية سليمة دون أن يكون لها وزن على الساحة الدولية، إلا إنه من الصعب أن تتمكن دولة عظمى اليوم من تقديم نفسها كقطب دولي دون أن يكون الخيار الديمقراطي أبرز مسوغاتها للحصول على تلك المكانة[٢].

أولاً: الأحزاب السياسية:

يعد نظام التعددية السياسية أحد النظم السياسية الديمقراطية التي صنعها الإنسان في مراحل تطوره الحضاري لخدمته، وتحقيق طموحاته، وتقنين صراعه مع الآخرين، والحد من تعسف السلطة السياسية إزائه وإزاء الآخرين[٣].

---

(١) نقلاً عن: لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة، مصدر سبق ذكر، ص٨٦-٨٧.

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٣) بلقيس محمد جواد، التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠ ص١.

ويعرف (الحزب): بأنه تنظيم سياسي له مبادئ معينة، وهدفه الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات لغرض تطبيق المبادئ التي يرى: إنها ستحقق المصلحة العامة، وتتطلع أساساً إلى استلام السلطة السياسية وإدارتها في بلدانها بعدها تنظيمات، تستند عموماً إلى قواعد جماهيرية متباينة من حيث الاتساع، وذلك خدمة لآيديولوجية معينة تعتنقها، وفضلاً عن الوظائف الداخلية، فإن الأحزاب السياسية تنجز وظيفة سياسية خارجية، هي صنع السياسة الخارجية مباشرة، أو المساهمة في عملية إعدادها أو التصدي لها، بمعنى: معارضتها، وتتوقف طبيعة كل من هذه الممارسات على مدى تحمل الأحزاب السياسية مسئولية صنع القرار السياسي الخارجي أو اقترابها منها أو ابتعادها عنها[١].

لقد بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا بدءاً من العام ١٩٨٩، حيث تعرضت قيادات الحزب الشيوعي لضغوط كثيفة ومتزايدة من أجل إتاحة المزيد من حرية التعبير، وذلك بتعديل المادة (٦) من دستور العام ١٩٧٧ والتي تنص على: أن "الحزب الشيوعي هو القوة القائدة للمجتمع السوفيتي، ولكل أجهزة الدولة والمؤسسات العامة"، وفي شباط/فبراير من العام ١٩٩٠، وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على تعديل الدستور، وبالفعل تم تعديل المادتين (٦) و(٧) من الدستور في آذار/ مارس من العام١٩٩٠، بحيث أشارتا إلى الأحزاب السياسية دون أي امتيازات للحزب الشيوعي، وفي تشرين أول/ أكتوبر من العام نفسه، صدر قانون جديد يحدد قواعد تكوين الأحزاب، وبعد حل الحزب الشيوعي، وحظر نشاطه عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة في آب/أغسطس من العام ١٩٩١، ظهر العديد من الأحزاب، واتسع نشاطها حتى وصلت قبيل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣، إلى نحو (٤٠) حزباً سياسياً[٢].

ويتألف مجلس الدوما (البرلمان) الروسي من الأحزاب الرئيسة الآتية:

١. حزب الوحدة (روسيا الموحدة):

تأسس هذا الحزب قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون أول/ديسمبر من العام ١٩٩٩، وقاد هذا الحزب عند بداية ظهوره وزير الدولة للحالات الطارئة (سيرغي شويغو)، والذي كان يمثل وجه روسيا الإنساني في النزاع الشيشاني، مكملاً الوجه الحربي لبوتين عندما كان في سدة الحكم، وعلى الرغم من عدم وجود برنامج سياسي واضح له، إلا إنه كان يؤكد على ضرورة حفظ القيم والممارسات الإيجابية المطلوبة وحمايتها لدفع المجتمع الروسي إلى الأمام، وتحقيق إمكانات تقدمه. ومن هنا فقد صاغ حزب الوحدة آيديولوجيته على

---

[١] **مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢-٢١٣.**

[٢] **نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.**

أساس قيم الحرية الفردية للمواطن والعدالة الاجتماعية، والعمل على أساس المسئولية الحقوقية التي تعني: القبول الإيجابي بالحقوق في الوقت الذي تنفذ فيه جماهير الحزب مسئوليتها الوطنية العالية تجاه المجتمع والدولة، ولذلك فسيكون كل من: القانون والحرية والمسئوليات الموجهات الأكثر أهمية لحزب الوحدة[١].

وفي نيسان/أبريل من العام ٢٠٠١، تحالف حزب الوحدة بزعامة وزير الطوارئ (سيرغي شويغو)، وحزب الوطن بزعامة عمدة موسكو (يوري لوجكوف)، وفي أيار/مايو من العام نفسه عقد المؤتمر التأسيسي للتحالف الجديد بانضمام حكام المناطق والأقاليم الروسية، وفي كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١، أطلق على الحزب أسمه الحالي (روسيا الموحدة) هذا الحزب يؤيد كل سياسات الرئيس الروسي الداخلية والخارجية دون تحفظ، ويتكون في الأساس من كبار المسئولين في الدولة، والعديد من كبار رجال الأعمال، وقد جرى تطويع قانون الانتخابات لمصلحة هذا الحزب، إذ جرى إلغاء الانتخاب بالقوائم الفردية، ورفع حاجز المرور إلى الدوما من (٥%) إلى (٧%)، وفي ١/١٠/ ٢٠٠٧، أعلن (فلاديمير بوتين): أنه يعتزم قيادة الحزب (روسيا الموحدة) في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول /ديسمبر من العام ٢٠٠٧، على أساس: إن هذا الأمر جاء بناءاً على مقترح أعضاء حزب الوحدة الذي كان بوتين أحد المبادرين إلى تشكيلة، إذ ذكر في كلمة ألقاها خلال مؤتمر للحزب بالعاصمة موسكو: "أقبل بامتنان مقترحكم الخاص بترأس قائمة حزب روسيا الموحدة في الانتخابات البرلمانية". كما يعد هذا الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان الروسي (الدوما) في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣، إذ حصل على (٣٠٦) مقعد، أي ما نسبته (٦٨%) من مقاعد البرلمان (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، ويرى بوتين: إن حزب "روسيا الموحدة" كان أحد العناصر الرئيسة في قدرة وفعالية البرلمان في الأعوام السابقة، لهذا قرر "ترأس القائمة الانتخابية لهذا الحزب" على حد قوله[٢].

وطرح رئيس الوزراء الروسي (فلاديمير بوتين) في مطلع أيار/مايو من العام ٢٠١١، فكرة تأسيس اتحاد المنظمات الاجتماعية القريبة من حزب "روسيا الموحدة"، والذي يحمل أسم "الجبهة الشعبية الروسية العامة" من أجل توحيد صفوف المواطنين الروس قبيل الانتخابات البرلمانية المقررة في نهاية العام ٢٠١١، والانتخابات الرئاسية في ربيع العام ٢٠١٢، ويرى الخبراء: إن قرار تأسيس "الجبهة الشعبية" يأتي في إطار سعي قيادة البلاد إلى تعزيز مكانة الحزب الحاكم على خلفية الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، وتراجع شعبية الحزب بين المواطنين[٣].

---

[١] لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

[٢] نورهان الشيخ، روسيا.. خلافة بوتين ومستقبل النظام السياسي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

[٣] الحزب الشيوعي يعلن عن تأسيس حركة "المقاومة الشعبية" ، روسيا اليوم، على الموقع:

٢. الحزب الشيوعي الروسي:

يعد الحزب الشيوعي الروسي أكثر الأحزاب الروسية تنظيماً وتأثيراً، وأكبرها تعداداً، فهو يضم في صفوفه قرابة نصف المليون عضو، أي أكثر من عضوية عشرات الأحزاب المشاركة في انتخابات مجلس الدوما مجتمعة، لهذا ظل الحزب الشيوعي ومايزال المشكلة الأكبر للكرملين في كل الانتخابات البرلمانية والرئاسية منذ تأسيسه في مطلع التسعينات، وإذا كان الحزب يفضل التمسك بتسميته التاريخية حفاظاً على القاعدة العريضة لأعضائه من كبار السن، فهو يجنح صوب موقف أكثر تميزاً تجاه ممثلي الرأسمالية الجديدة ممن يعتمد عليهم في تمويل أنشطته، ولذا أصبح من الطبيعي أن تضم قوائمه الحزبية لانتخابات مجلس الدوما في العام ٢٠٠٣، عدداً من كبار رجال المال والأعمال، ومنهم: من يمثل مجموعة شركات "يوكوس" النفطية التي تواجه واحدة من أعمق أزماتها أثر القبض على رئيسها (ميخائيل خودوركوفسكي) أكبر أثرياء روسيا، ونائبه (بلاتون ليبيديف)[١].

وعلى الرغم من أن أسلوب عمل الحزب الشيوعي السوفيتي لم يتغير طابعه، بل ابتعد عن القيادة المباشرة للدولة فقط، إلا إنه نجح في إعادة صياغة ما لديه من توجهات ومبادئ اشتراكية، أي إنه استطاع إحداث تجديداً، مثل: تقبله لبرامج إصلاحية في الميادين كافة وأصبح أكثر تشبهاً بالحزب الشيوعي الصيني، مما أكسبه شعبية بين أوساط الرأي العام ليفوز في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في روسيا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٥، وحصل على نسبة (٢٢%) من أصوات الناخبين[٢].

ولعل حرص زعيم الشيوعيين (غينادي زيوغانوف) على تأكيد تغير الكثير من القوالب الآيديولوجية، القديمة واعترافه بتعدد أنماط الاقتصاد، والاعتراف بحرية التدين، وتعدد الأحزاب أسهم إلى حدٍ كبير في كسر الطوق الإعلامي المفروض حول الحزب، وأن يظل بأمس الحاجة إلى تغيير تكتيك عمله وواجهته، على أن ذلك لا يعني: غياب المعارضة الداخلية بما فيها انتقاد شخصية (زيوغانوف) الذي ثمة من يتهمه بافتقاره إلى "الكاريزما السياسية". فقد أيد الحزب حكومة (بريماكوف) في العام ١٩٩٨، وكان قد رحب بـ"التغيير النوعي" كما أعرب عن أمله في أن يوضع حد للحريق المالي الذي اندلع في البلاد، ثم أعلن: بأنه يعطي للطاقم الحكومي الجديد

---

http://arabic.rt.com/news

(١) سامي عمارة، خريطة الأحزاب والتحالفات السياسية الروسية قبيل معركة انتخابات الدوما، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٩١٣٧)، في ٤ ديسمبر من العام ٢٠٠٣.

(٢) نبيه الأصفهاني، انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

مهلة شهرين لكي يثبت جدارته في تسيير الأمور، مع احتفاظ الحزب بالحق في القيام بإضراب على المستوى الوطني في الميعاد الذي كان قد حدده[١].

وفي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨، طرح زعيم الحزب الشيوعي (جينادي زيوغانوف) برنامجاً يهدف إلى: تبديل النظام القائم الذي يعده سليل نظام كل من: (غورباتشوف) و(يلتسين)، والذي برأيه أسفر عن: تدمير الاتحاد السوفيتي، وركز البرنامج الانتخابي لـ(زيوغانوف) في القضايا الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين الأوضاع المعيشية، وإنعاش الضمانات الاجتماعية، وانهاض العلوم والقوات المسلحة والزراعة والإنتاج الصناعي والتعليم والخدمات الصحية، وغيرها من المرافق الحيوية للدولة والمجتمع، وذلك عن طريق تمويل الدولة لها، وسيوظف لهذه الأغراض أموال "صندوق الاستقرار العالمي"، وإيداعه في البنوك الروسية، وليس الغربية كما هو جاري حلياً، ويخطط (زيوغانوف) أيضاً إلى تأميم المؤسسات التي جرى تخصيصها عند انهيار الاتحاد السوفيتي، وتم بيعها بأسعار بخسة، والهدف الأكبر بالنسبة لـ(زيوغانوف) يتمثل بإعادة إحياء الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن بأسلوب تدريجي، وتوحيد الجمهوريات السوفيتية السابقة بصورة طوعية، ويتعهد باحترام مبادئ الديمقراطية، ولا سيما حرية الكلمة والعقيدة وضمان حقوق الإنسان[٢].

وقد أعلن الحزب الشيوعي الروسي برئاسة (غينادي زيوغانوف) في ٢ تموز/يوليو من العام ٢٠١١، إن حزبه يعتزم تأسيس حركة "المقاومة الشعبية" لمواجهة "الجبهة الشعبية" التي أسسها حزب روسيا الموحدة الحاكم، وأوضح (زيوغانوف): إن تشكيل الحركة الجديدة يهدف إلى محاربة الفساد الإداري والجريمة والبيروقراطية والرعاية الصحية غير المجانية، وإلى دعم العلم الذي فقد موارده كافة، وأعاد (زيوغانوف) إلى الأذهان في خطابه خلال الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب، أن الحزب الشيوعي قد بادر في تسعينات القرن الماضي إلى تأسيس جبهة الانقاذ الوطني وبعدها الاتحاد الشعبي الوطني الروسي الذي كان يضم أكثر من (٢٠٠) حزب وحركة اجتماعية، وعد (زيوغانوف): إن الخبرة التي يتمتع بها الحزب الشيوعي في مجال تأسيس مثل هذه التحالفات الواسعة النطاق، تعد قاعدة متينة لإنشاء حركة شعبية قوية جديدة، وشدد زعيم الحزب الشيوعي الروسي على أن حزبه كان دائماً يدعو إلى تحالف واسع للقوى اليسارية، وطرح فكرة هذا التحالف في العام ٢٠٠٩، تحت شعار "روسيا إلى الأمام من أجل الاشتراكية"، وذكر (زيوغانوف) إن الشيوعيين في حال وصولهم للسلطة، سيشكلون "حكومة ثقة شعبية"، وتطرق زعيم الحزب إلى برنامج الشيوعيين الانتخابي، مشيراً إلى أنه ينص على: ضمان أمن

---

[١] سامي عمارة، مصدر سبق ذكره.

[٢] لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

البلاد، والانتقال من الكساد الاقتصادي إلى تطور متسارع، وتجاوز الفقر والتدهور الاجتماعي، أما في مجال السياسة الخارجية، فيقترح الحزب نهجاً يهدف إلى: إقامة علاقات دولية عادلة، وتعزيز دور الأمم المتحدة، و"إحياء اتحاد الشعوب الشقيقة" بالاعتماد على اتحاد كل من: روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا وكازاخستان[١].

ويدعو الحزب إلى الحد من نفوذ الناتو وحله في نهاية المطاف، فشكك الحزب في جدوى التقارب بين روسيا والناتو، إذ يرى (ألبرت مكاشوف) عضو مجلس النواب عن الحزب الشيوعي الروسي: إن الغرب خدع روسيا في معظم الأحيان، وإن دعوة الناتو للتفاهم مع روسيا ليست إلا خدعة جديدة انطلت على القيادة الروسية، بل الأكثر من ذلك فقد اتجه بعض أنصار هذا التيار إلى اتخاذ إجراءات عملية ضد عملية توسيع الناتو، حيث شكلت جماعة من نواب مجلس الدوما الروسي بقيادة (سيرجي بابورين) نائب رئيس المجلس هدفها مكرساً لمعاداة توسع الناتو ضمت نحو (١٥٠) عضو برلماني أبرزهم: (ليف روخلين) رئيس لجنة الدفاع بمجلس الدوما، و(بافيل بيونيتش) رئيس لجنة الخصخصة بالمجلس، وعلى الرغم من إن (بابورين) أكد على إن هذه المجموعة لا تعادي خطا سياسياً معيناً، إلا إنها أكدت على إن برامج روسيا الدفاعية لا يمكن أن تتدعم إلا بعلاقات وطيدة مع جمهوريات الكومنولث والكتلة الاشتراكية السابقة[٢].

٣. الحزب الديمقراطي الليبرالين:

تأسس هذا الحزب في آذار/ مارس من العام١٩٩٠، بزعامة (فلاديمير جيرنوفسكي)، والذي يعد من أبرز قيادات الاتجاه القومي، وكان أهم ما تضمنه برنامجه الانتخابي على الصعيد الاقتصادي هو: وقف عملية تحويل الصناعات الحربية إلى صناعات مدنية، وتشجيع تصدير السلاح إلى كل من يستطيع أن يدفع الثمن بغض النظر عن أي عامل آخر، مع وقف أي نوع من أنواع المساعدات، ويعد برنامج وهوية هذا الحزب خلطاً من مبادئ الاشتراكية الديمقراطية والاتجاه الليبرالي، وهو يظل حزب الرجل الواحد، مما يجعله معروفاً باسم مؤسسه، أي "حزب فلاديمير جيرينوفسكي". ولعل ما صاحب هذا الحزب منذ تأسيسه في العام ١٩٩٠، من شائعات وحقائق دارت في معظمها حول هوية (جيرينوفسكي) اليهودي الأصل القومي الشكل، والمتطرف السلوك، في حين يذكر الكثيرون هجومه وحملاته العنصرية ضد الإسلام والمسلمين، ويسجل المراقبون صلاته القريبة من مثيله الفرنسي (جان ماري لوبن)، وزيارته إلى "إسرائيل" التي أعلن منها: أن لا حق للفلسطينيين في القدس، ولا مكان لهم في فلسطين مع

---

[١] الحزب الشيوعي يعلن عن تأسيس حركة "المقاومة الشعبية"، مصدر سبق ذكره.

[٢] إبراهيم عرفات، روسيا والناتو الجديد: قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص١١٦.

ضرورة ترحيل من بقي منهم إلى البلدان العربية. لكنه يظل أيضاً على الصعيد الداخلي صديق السلطة الذي طالما لجأت إليه للحصول على دعم ممثليه من أجل تمرير ما تحتاجه من قرارات في مجلس الدوما[١].

وتمثل البرنامج السياسي لـ(فلاديمير جيرنيوفسكي) في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨، إن أولويات نهجه السياسي تتمثل بضمان الطابع الوحدوي للدولة الروسية، إذ أن حالتها الراهنة غير مقبولة، وإنه من الضروري الانتقال من النظام الاتحادي إلى نظام وحدوي لبناء الدولة الروسية، وأحد الأهداف الرئيسة التي يسعى إلى تحقيقها زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي على صعيد السياسة الخارجية هو: الدفاع عن مصالح الناطقين باللغة الروسية المقيمين خارج روسيا، وهو يرى: ضرورة دعم استقلال الجمهوريات الناشئة في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، فيجب على سكان هذه الجمهوريات أن يقرروا مصيرها في أقرب وقت، وخاصة إن إعلان استقلال (كوسوفو) يعد سابقة دولية مناسبة لهم[٢].

ثانياً: التيارات السياسية:

تزداد أهمية دراسة النخبة السياسية الحاكمة في البلدان متعددة القوميات أو المنقسمة إلى أسس (أثنية/عرقية) أكثر منها في المجتمعات المتجانسة أو ذات القومية الواحدة، ذلك أن النخبة السياسية في الحالة الأولى تمثل الرابط الأساس بين الدولة متمثلة بنظامها السياسي والمجتمع ممثلاً بمختلف فئاته وقومياته[٣]، ولهذا فإن دراسة النخب السياسية في روسيا الاتحادية تستمد أهميتها من شرطين أساسين: **الأول/** هو: إن روسيا دولة ذات قوميات وديانات متعددة، وهذا ما نص عليه دستورها لعام ١٩٩٣، **والآخر/** هو: إنها دولة في مرحلة تحول على أكثر من مستوى، فهناك تحول على مستوى نخبة الدولة الحاكمة، وتحول إقليمي، وتحول في موازين القوى الدولية.

فإذا كانت النخبة تشمل الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في المجتمع في مدة زمنية معينة، أي إنها تشمل: أعضاء الحكومة، وأعضاء الإدارة العليا، والقادة العسكريين، والعائلات ذات النفوذ، والتأثير السياسي، وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبيرة، إلا إنها لا تمثل الشريحة الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً فقط، بل تضم أيضاً كل هؤلاء الأفراد الذين بفضل مراكزهم التي يشغلونها في قمة مؤسسات الدولة يطوعون ما تتمتع به هذه المؤسسات من قوة ونفوذ لخدمة مصالحهم الشخصية، وذلك عن طريق تأثيرهم في عملية صنع القرار. وباختصار يمكن القول: إن النخبة هي: أقلية من الأفراد تمتلك من الثروة والقدرة والمواهب ما يجعلها تختلف

---

(١) سامي عمارة، خريطة الأحزاب والتحالفات السياسية الروسية، مصدر سبق ذكره.

(٢) لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

(٣) عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، مركز الدراسات لسياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص٨٤.

وتتميز عن الآخرين، أي ممن هم خارج صفوف النخبة، ومن ثم فـ(النخبة) ظاهرة حتمية لا بد من وجودها في أشكال التنظيمات السياسية والاجتماعية كافة وعلى جميع مستوياتها، وبصرف النظر عن الفلسفة السياسية المتبعة[١]، ويمكن التمييز بين ثلاثة تيارات داخل النخبة السياسية في روسيا الاتحادية، وهي:

١. تيار التقليديون المتشددون:

ظهرت مدرسة التقليديون المتشددون في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي بمدة قصيرة، وتعد بمثابة: الوريث الفكري للتوجه المحافظ للاتحاد السوفيتي، وشكلت الأساس الآيديولوجي للمعارضة المتشددة للإصلاحات التي أقرها (غورباتشوف) والتحولات الديمقراطية التي شهدها الاتحاد السوفيتي السابق، وتنظر تلك المدرسة إلى إحياء كيان أشبه بالاتحاد السوفيتي بعده الرسالة والمسئولية التاريخية الكبرى على عاتق روسيا. وتعمد هذه المدرسة إلى: إعادة تقديم بعض الأفكار الأساسية المميزة للحقبة السوفيتية بالاعتماد على أسس نظرية مختلفة، ففي حين اعتمد الفكر السوفيتي على مبدأ وجود صراع بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين يعادي كل منهما الآخر، فإن فكر مدرسة التقليديين المتشددين يستمد جذوره بصورة أساسية من النظرية الجيو سياسية التقليدية للقرن التاسع عشر، ويفسر التقليديون المتشددون أسباب الصراع في حقبة ما بعد الحرب الباردة في إطار سعي الدول وراء الهيمنة الإقليمية والعالمية، أما التوسع السياسي والعسكري بهدف بسط السيطرة على الموارد الطبيعية، ووسائل الاتصال الدولية، والعناصر الأخرى ذات الهيمنة الاستراتيجية، فيجري النظر إليه بعده جزءًا لا يتجزأ من السلوك الدولي، ويجري تدعيم وجهة النظر تلك عن طريق عدد من النظريات المستقاة من المدارس الفلسفية الروسية ذات الطابع السلافي والأوراسي المعتمد على فرضية: وجود عداء دائم بين الحضارتين الروسية والغربية، وعزم الأخيرة على تدمير الهوية الروسية[٢].

وفي أعقاب فشل الانقلاب في آب/ أغسطس من العام ١٩٩١، فرض (يلتسين) الحظر على الحزب الشيوعي في الأرض الروسية، وصادر ملكيته الواسعة، وزعمت تسع مجاميع جديدة، بأنها وريثة الحزب، وكونت لها حلفاء في الاتحادات النقابية التي تخشى أن يؤدي الإصلاح الاقتصادي إلى بطالة واسعة، وقد قام هؤلاء بتظاهرات صاخبة جذبت عدداً كبيراً من المواطنين يجمعهم داع واحد هو ذلك الشعار: "وحدة روسيا هي الأهم". وقد زادهم الاهتمام بالقضايا القومية والوطنية حرصاً، فكان أن ائتلفوا مع القوميين غير الشيوعيين ليشكلوا حركة شاملة باسم ناشئ تسعى للحفاظ على الاتحاد السوفيتي في شكله السابق أو كامبراطورية روسية

---

(١) عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية الصربية، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

(٢) مروى صبري إمام، التوجهات المختلفة في الفكر الاستراتيجي الروسي، على الموقع:
http://www.arissforum.com

جديدة، وهم هؤلاء الأقوى هو: توسيع الأراضي الروسية، وعلى الرغم من تصلبهم، إلا إنهم أثاروا فضول العامة، ومارسوا ضغطاً في الحد من توجهات (يلتسين) لاسيما إزاء ما يسمى بـ(المساواة مع الجمهوريات الإسلامية في حدود الكومنولث)[١].

ويفضل أصحاب هذا التيار: العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد، ويرفضون كل الإصلاحات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق، كما يرون: ضرورة تنمية القدرات العسكرية الروسية، ويشكون في النيات الغربية، ويترددون في طلب المساعدة من الغرب، ويفضلون: أن تعتمد روسيا على مواردها الذاتية في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية، كما إنهم ضد التأثير الغربي في الثقافة الروسية، ومن أبرز قيادات هذا الاتجاه (فلاديمير جيرنوفسكي) مؤسس وزعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي، و (الكسندر روتسكي) نائب رئيس الجمهورية السابق، وحاكم منطقة (كورسك) منذ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٩٦، ويتبنى هذا التيار أفكاراً تدعو إلى: رفض الأحادية القطبية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية والعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب[٢].

٢. تيار الاصلاحيون الراديكاليون:

يمكن وصف هذا التيار الفكري الاستراتيجي الذي ظهر في بداية عقد التسعينات بـ(التيار الواقعي) أو (البرجماتي)، ويقوم على فكرة: إن الديمقراطيات المتقدمة الآخذة في الاندماج باتت تمثل المحور الاقتصادي والعسكري لعالمنا المتعولم، ومصدراً هائلاً للابتكارات التقنية والاجتماعية. ويؤمن أنصار هذا التيار، بأن روسيا بغض النظر عن جميع خصائصها المميزة تقف قبالة خيارين لا ثالث لهما: أما الانضمام إلى مجتمع الديمقراطية، أو عزلها عن النظام العالمي، ويعد هذا الاعتقاد: جوهر الفكرة التي يطلق عليها (الاختيار الأوربي لروسيا)، ويؤمن أنصار هذا التيار: بأن القوة العسكرية، وعلى رأسها القوة النووية، والتي سبق وأن شكلت العامل الرئيس إن لم يكن الوحيد لقوة ونفوذ الاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي لم يعد بمقدورها الاضطلاع بمثل هذا الدور في عصر بات فيه المصدر الأساس للقوة الوطنية، بما في ذلك العسكرية يكمن في قدرة البلاد على إنتاج التقنية العالية، وتنمية رأس المال البشري، ودعم التيارات الاجتماعية المبتكرة[٣].

ويؤيد هذا الاتجاه التحول السريع إلى اقتصاد السوق، ويفضل العلاج بـ"الصدمة" كوسيلة لذلك، والتي تقتضي الخصخصة السريعة للتجارة والخدمات، وتحرير الأسعار، وفتح الاقتصاد

---

[١] منعم العمار، التوجه الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[٢] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا (حلقة نقاشية)، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣-١١٣.

[٣] مروى صبري إمام، التوجهات المختلفة في الفكر الاستراتيجي الروسي، مصدر سبق ذكره.

للاستثمار المحلي والأجنبي، ومن أبرز قيادات هذا الاتجاه (أناتولي تشوبايس) مدير الديوان الرئاسي السابق، والنائب الأول لرئيس الوزراء منذ آذار/ مارس من العام ١٩٩٧[١].

ويرى دعاة هذا التيار إن مستقبل روسيا مرتبط بشكل معقد بالحضارة الغربية، وإن حل المشكلات الروسية المعاصرة قد تكون عبر تطوير الروابط مع الغرب سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وفي كل المستويات، إذ يميلون إلى محاولة التقليل من أهمية المناطق الخارجية التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق، وذلك لتحقيق هدف مهم لها، والذي يتمثل بعودة روسيا إلى الغرب حليفاً استراتيجياً لها، لذلك فإن أية محاولة تبذلها روسيا من أجل استعادة مواقفها السابقة هي محاولة ليست مضمونة فحسب، بل هي مرشحة لأن تدب المزيد من الوهن في الجسم الروسي بأسره، لذا فإذا كان هناك أي خطة لروسيا لكي تخرج من مأزقها، فإن ذلك لا يتم إلا بانضمامها إلى حلف آمن مع جار قوي يتمثل في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ويقر هذا الاتجاه: بحق جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في الاستقلال، ويدعوها إلى تطوير علاقاتها مع روسيا الاتحادية على أساس قواعد حسن الجوار، ومبادئ القانون الدولي[٢].

٣. تيار الوسط:

وهم يجمعون بين الراديكاليين من ناحية، والقوميين والمحافظين من ناحية أخرى، ويحاول – التيار – إيجاد توازن بينهم، والاتجاه السائد بينهم يؤمن: بضرورة التحول الديمقراطي، وكذلك بالخصخصة، والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق، إذ يرفضون "العلاج بالصدمة"، كما يؤكدون على ضرورة الاعتماد على الموارد الروسية، والحد من اللجوء إلى الغرب لتوفير الاستثمارات والمساعدات لروسيا، ومن أبرز قياداته (أركادي فولكسي) وهو أحد القيادات البارزة في الحزب الشيوعي السوفيتي، ويمكن التمييز داخل هذا التيار بين اتجاهين[٣]:

أ. اتجاه يمين الوسط: ويفضلون السير قدماً في مسيرة الخصخصة، والتحول إلى اقتصاد السوق. ولكن تدريجياً وببطء، مع الحفاظ على دور أوسع للدولة في الحياة الاقتصادية.

ب. اتجاه يسار الوسط: وهو الجناح الذي تكون بنتيجة تحالف (يوري لوجكوف) عمدة موسكو النشط مع شخصية تتمتع بأكبر قدر من الشعبية في روسيا، وهو: "يفجيني بريماكوف"، وتمثل هذا الجناح في كتلة "الوطن – روسيا عموماً"، وتولى (بريماكوف) قيادة هذا الجناح المعتدل، والذي ظهر قبيل الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٩٩، وقد عكس هذا التيار – بمصداقية أكبر – حقيقة الوضع السياسي الروسي، وكان من

---

(١) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا (حلقة نقاشية)، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(٢) دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص٦٦-٦٧.

(٣) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

أهم مطالب حزب اليسار الوسط هو: أن يتنازل الرئيس عن بعض صلاحياته في الحكم لمصلحة الحكومة ومجلس الاتحاد، كما نادى: بضرورة تعيين نائب رئيس الجمهورية. ويمكن تحديد أهم ملامح هذا التكتل عن طريق برنامج العمل الذي أعلنه مثل[١]:

- التمسك بالقيم الديمقراطية، وفي الوقت نفسه بالتراث الحضاري الروسي.
- الحد من رقابة الحكومة والتدخلات الاحتكارية، وإطلاق العنان لحرية الكلمة.
- إقرار النظام عن طريق استعادة آليات الدولة كافة.
- المحافظة على قدرات روسيا الاقتصادية، ومنع هدرها.
- توثيق العلاقات مع البلاد التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق كافة.
- دعم مصالح روسيا على الساحة الدولية.
- مواصلة التحدي الموجه للنظام العالمي الأحادي القطبية دون الوصول إلى المواجهة مع الإسهام الإيجابي في بناء عالم متعدد الأقطاب.
- وأخيراً وهو الأهم: الدعوة الملحة إلى تعديل الدستور الروسي مع إعادة توزيع الصلاحيات بين السلطتين: التنفيذية والتشريعية، أي بمعنى آخر: الحد من سلطات الرئيس بحيث لا تتعدى القيادة العليا للقوات المسلحة، والإشراف على المؤسسات العسكرية والأمنية، وتكون هذه التنازلات الرئاسية لمصلحة الحكومة أو الوزارة، ومجلس الاتحاد، ومجلس الدوما.

وقد نجح هذا التيار في إقناع عدد من المحافظين الإقليميين بالانضمام إليه، كما كان لتمكنه من التوغل داخل عدد من الجمهوريات المستقلة والأقاليم التابعة لما يسمى بـ"الكومنولث الدول المستقلة" أثر في أن يشكل هذا الحزب أكبر تهديداً لنظام الحكم القائم في التسعينات، والخاضع لأقلية محدودة من رجال المال الأثرياء، ولذلك كانت خطة الكرملين لا تستهدف التفوق على المعارضة الشيوعية أو القومية المتطرفة بقدر ما كانت موجهة ضد هذا التيار الوسط – اليسار الذي بدا أكثر قوة من غيره على انتزاع مقاليد الحكم من أيدي الرعيل الأول من الأوليكارشيين الذين كانوا يتحركون في فلك الرئيس يلتسين[٢].

ويلاحظ تزايد دور المسلمين في الحياة الروسية الاقتصادية والسياسية، ومع إنه ليس هناك أحزاب كثيرة في روسيا تمثل ما اصطلح على تسميته بـ"الطوائف الدينية التقليدية"، ويقصد بها: المسيحية الأرثوذكسية والإسلامية واليهودية والبوذية، إلا أن الحزب "الأوروآسيوي" الذي تأسس مطلع العام ٢٠٠١، والذي يضم في عضويته وقيادته شخصيات إسلامية معروفة بدأ ينشط على

---

[١] **نبيه الأصفهاني، الانتخابات الروسية وتوقعات المستقبل في القرن القادم، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.**

[٢] **نبيه الأصفهاني، الرئاسة الروسية الجديدة بين التغيير والاستمرارية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.**

الساحة السياسية طارحاً شعارات مهمة، مثل: تدعيم التكامل في الساحة السوفيتية السابقة، وجمع صفوف المجتمع على أساس المساواة، واحترام القيم الثقافية والدينية لجميع الطوائف، كما لا يستبعد المحللون والمراقبون للشأن الروسي احتمال تشكيل كتلة نيابية إسلامية كبيرة في مجلس النواب "الدوما" الروسي، وقد كشفت أحدث الاستطلاعات عن إن نسبة الذين سيقترعون لمصلحة مرشحي الحزب الأوروآسيوي ارتفعت خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر من العام ٢٠٠٣، من (١٠%) إلى (٢٠%)، وفي حال حصول مرشحي الحزب إلى البرلمان على نسبة مرموقة، فإن دعوة بوتين التي عارضتها أوساط ليبرالية محدودة موالية للغرب سيوفر لها الدعمين السياسي والاجتماعي الكافيين لأن تصبح روسيا عضواً فاعلاً في منظمة المؤتمر الإسلامي[١].

ثالثاً: جماعات الضغط:

يطلق أسم (جماعة الضغط) على جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة (مصلحية) ذات صفة دائمة أو مؤقتة تفرض على أعضائها نمطاً معيناً من السلوك الجماعي، وتجمع هؤلاء الأفراد قد يقوم على أساس: وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم، يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم سواء أكانت علنية أم سرية، ويسعون إلى الضغط على هيئات السلطة السياسية لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم وأهدافهم[٢]، فهي تؤثر في القرارات السياسية بدون أن تكون تحت مظلة حزبية، وقد تتكون (جماعة الضغط) هذه من أعضاء في أحزاب متعارضة، ولكن أهم صفة لهذه الجماعات: أنها لا تسعى لتولي السلطة أو الحكم في البلاد، ولكنها تسعى لتحقيق هدف واحد وهو: تلبية مطالبها، أو تحقيق مصلحتها، لذا فإن هناك صفات ثلاث تميز جماعات الضغط عن بقية التجمعات والأفكار السياسية، وهي[٣]:

١. هنالك علاقة متينة تربط بين أصحاب هذه الفئة، وهي قد تكون مصلحة تجارية أو تعليمية، أو دينية، أو اجتماعية، أو أثنية.
٢. هنالك مصلحة واحدة معروفة تجمع بين أفراد هذا التنظيم، وللعرب تجربة مع التنظيم اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو ليس حزباً حاكماً، ولا يسعى للحكم، ولكنه تنظيم قوي يسعى لحماية مصالحه ومصالح "إسرائيل"، لذا فنحن نسمع كثيراً عن جماعات الضغط الصهيوني أو الإسرائيلي.

---

[١] محمد عز العرب، العلاقات السعودية – الروسية من الافتراق إلى الاتفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص١٨٩.

[٢] صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص٥١١.

[٣] سعاد الشرقاوي، الأحزاب وجماعات الضغط حكومة داخل حكومة، دار المعارف المصرية، مجموعة سلسلة أقرأ، ٢٠٠٠، على الموقع:

www.bab.com

٣. تتميز هذه التنظيمات بامتلاكها القدرة بالتأثير في الحكومات المتعاقبة مهما كان الفائز أو نوع الحزب.

ويمارس اللوبي العسكري الروسي نوع من الضغوط على الرئيس والحكومة لكي يستعيد نوعاً من قوته، والاستفادة من دخول سوق السلاح العالمية، ولا سيما دخول السوق العسكرية الخليجية التي تشكل أهمية بالغة بالنسبة لصناعة السلاح الروسية التي هي اليوم بأمس الحاجة إلى الأموال بسبب ضغط عائدات الصادرات الروسية من الأسلحة بعد انتهاء الحرب الباردة، علماً: إن هذه الأمور تعد من أبرز نقاط الالتقاء ما بين العسكريين والبرلمان الروسي، فالعسكريون يرون: أنفسهم أقرب إلى مواقف البرلمان الروسي، وخاصة تلك التي طالبت بعدم تقليص النفوذ العسكري الروسي في أوربا الشرقية، وعالم الجنوب، ومنطقة الخليج العربي، ويعدون أقرب سياسياً إلى تجمع القوى الوطنية القومية والشيوعية التي تمحورت في جبهة الانقاذ الوطني التي تعلن عن هدفها النهائي المتمثل بمحاكمة كل من (يلتسين) و(غورباتشوف) بعدهما المسئولان عن سقوط الاتحاد السوفيتي، كما تتمحور مطالب المعارضة داخل الجيش على المستوى السياسي – العسكري برفض القبول بدور هامشي في المجال الدولي، ورفض القبول بعمليات تقليص النفوذ العسكري، كما يرفض تقليص الميزانية[١].

رابعاً: الرأي العام:

بدأ لأول مرة في روسيا تبلور رأي عام يأخذه صانع القرار بالحسبان عند اتخاذ القرارات، إذ بدأ الاهتمام باستطلاعات الرأي العام، وظهرت العديد من مؤسسات استطلاع الرأي العام، والتي عادة ما تنشر استطلاعاتها على نطاق واسع في الصحف الروسية (الأزفيستيا، والبرافدا)، وغيرهما. إلا أن الرأي العام كقوة تأثيرية لها دور محدود، وخصوصاً في ظل تردي مستويات المعيشة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، وانشغالهم بقضاء لوازمهم المعيشية اليومية، فالشعب الروسي بمعاناته الطويلة في ظل القيصرية، ثم الشيوعية، وفي ظل أوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة لم يستطع بعد بلورة رأي عام مؤثر وقوي، وإن كان دوره قد أخذ في الزيادة التدريجية، فمما: يلاحظ إن دور الرأي العام في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦، كان أكثر بروزاً وفعالية منه في الانتخابات التشريعية، وخصوصاً تلك التي جرت العام ١٩٩٣[٢].

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الروسية تتمتع بحرية أكثر من ذي قبل كما يتبين من تغطيتها للحرب الدائرة في الشيشان، وإن كانت حريتها غير مطلقة، فما زال معظم وسائل الإعلام جزءً لا يتجزأ من المؤسسات الرسمية، وما يزال كثير منها يعتمد على الإعانات المالية

---

[١] لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

[٢] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا (حلقة نقاشية)، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

الرسمية، إذ إنها تفتقر إلى قاعدة كافية لتمول نفسها بنفسها عبر الاشتراكات والإعلانات، وستظل حرية وسائل الإعلام معرضة للخطر إلى أن تقوم في روسيا سوق حرة قوية، ويسود فيها حكم القانون[١].

وما تزال الصحافة الروسية تابعة للدولة بشكل أساس مع حالة من عدم الثقة والخوف من الاستهداف الجسدي على نحو ما لقيت الصحفية الروسية (أنا بولتيكوفسكايا) التي كانت أكبر ناقد لممارسات الجيش الروسي في الشيشان تم اغتيالها في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٦، وأعلنت الدولة إن قتلها كان لدوافع جنائية، ولا علاقة للكرملين به، وتشير تقارير الشفافية في الصحف الروسية المستقلة، (وهي جداً قليلة) إلى ظهور حالات من الفساد في النظام الحكومي، وعمليات إثراء سريع دفعت الكرملين إلى فرض قانون "الذمة المالية" لمتابعة الكسب غير المشروع لكبار الشخصيات[٢].

وعشية اجتماع القمة الروسي – الأمريكي الذي عقد في ٢٤ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٥، في براتسلافا رفع عضوا مجلس الشيوخ الأمريكي: السيناتور الجمهوري (جون ماكين)، والسيناتور الديمقراطي (جوزيف ليبرمان) – بمساندة خمسة آخرين من أعضاء الكونغرس مشروع قرار لمجلس الشيوخ يدعو إلى: تجميد عضوية روسيا في مجموعة الـ(8)، مشروط بالتزام روسي بالمعايير الديمقراطية: حكم القانون، حماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير والعمل، واتهم مشروع القرار السلطات الروسية باضطهاد الخصوم السياسيين، وممارسة ضغوط على وسائل الإعلام المستقلة، وعدم مراعاة الحقوق والحريات الأساسية[٣].

وتشير كثير من تقارير هيئات حقوق الإنسان في روسيا إلى زيادة مفرطة في أنشطة التجسس والملاحقة التي تطارد الجميع في روسيا اليوم، ووصلت إلى ملاحقة العلماء بعدما كانت قاصرة على ملاحقة الكتاب والصحفيين، وبحسب تعبير (ليف بونوماريوف) رئيس إحدى جمعيات حقوق الإنسان في روسيا، فإن موسكو يخيم عليها ما يمكن تسميته بـ("هوس التجسس Spy Mania" الذي يخنق الحياة السياسية ويعيق تقدم البلاد، ويعد عدد من الخبراء الروس: إن نمط التجسس والعمل بفكر التخابر جزء أساس من النظام السياسي الحالي، حتى إن (٧٨%) من المسئولين الكبار في الدولة مرتبطين بجهاز الاستخبارات الروسي[٤].

---

[١] فريتز إيرمارث، روسيا في التقييم الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[٢] عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

[٣] فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي، الطبعة الأولى، العدد (٩٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص٢٣.

[٤] عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

ويشير الرئيس الروسي (ميديفيدف) بالقول: "إننا في روسيا لا نفهم ما المقصود بالمجتمع المدني"، وذلك في إشارة إلى أن هذا المفهوم وافد من خارج التربة الروسية، ويكتنفه كثير من الالتباس والغموض. وقد اتهم (ميديفيدف) في نهاية العام ٢٠٠٨، المنظمات غير الحكومية التي تتلقى دعماً مالياً غربياً: بأنها مؤسسات تتجسس على روسيا. كما أصدر (ميديفيدف) قراراً في كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٩، يصنف أي تجمهر أو ثورة أو تمرد كـ"جرائم ضد الدولة"، وهو قرار وصفه الإعلام الأمريكي: بأنه يذكر بأجواء حكم الديكتاتور (جوزيف ستالين)[١].

والحقيقة إن النظام السياسي للرئيس (فلاديمير بوتين) هو بالفعل يمثل تراجعاً عن الديمقراطية، فهو أقرب إلى سلطة بيروقراطية تسيطر عن طريقها الدولة على رأس المال، فمنذ أن تولى الرئيس (بوتين) السلطة في روسيا أصبح النظام السياسي الروسي بين كفي رحى السلطوية والليبرالية، ويرجع ذلك إلى شخص الرئيس (بوتين) الذي يهيمن على مقاليد السلطة، ويتمتع بشخصية كاريزمية تمنحه شعبية كبيرة، فعن طريق استطلاعات الرأي التي عكست شخصية (بوتين)، أرجع المحللون السياسيون هذه الشعبية إلى أن (بوتين) استطاع مزج النظم السلطوية التقليدية التاريخية لروسيا منذ أيام القياصرة مع الآيديولوجية الشيوعية التي سادت خلال حقبة الاتحاد السوفيتي، فقد استطاع بذكاء شديد أن يمزج بين الميراث التقليدي والشيوعي للسلطة ومبادئ الليبرالية على الطريقة الروسية[٢].

---

[١] عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

[٢] هدى عوض، اللغز الروسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

الفصل الثالث

روسيا الاتحادية وقضايا دولية راهنة

((نماذج مختارة))

سيتم البحث في هذا الفصل عن طريق ثلاثة مباحث، يتناول كل منها قضية محددة، وهي على النحو الآتي:

* المبحث الأول: روسيا الاتحادية ومكافحة الإرهاب.
* المبحث الثاني: روسيا الاتحادية ومشروع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ.
* المبحث الثالث: روسيا الاتحادية وتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً.

المبحث الأول
روسيا الاتحادية ومكافحة الإرهاب

عدت الحرب في الشيشان من أولويات السياسة الداخلية الروسية لتبرز كمحدد رئيس في التوجهات الروسية لا على المستوى الداخلي فحسب، وإنما على المستوى الدولي أيضاً، فكانت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في العام ٢٠٠١، فرصة لروسيا للخروج من مآزق عدة كالبحث عن مكانة في العالم، والأزمة الاقتصادية، وكسب الرأي العام الغربي في حملتها على الشيشان الذي طالما استمر في انتقاد انتهاكها لحقوق الإنسان، وقد كان قصد روسيا من ذلك واضحاً، حيث إضفاء الشرعية على حربها في الشيشان بعد الشيشانيين جزءاً من "الإرهاب الدولي" الذي تحاربه الولايات المتحدة الأمريكية، لذا لا غرابة في أن يعلن الرئيس السابق (بوتين) قبالة الدول الأوربية: "إن الشيشان هم طالبان روسيا"[١].

ولأن العالم كان يمر بمرحلة تحول كان على (بوتين) أن يختار الشكل الذي يتفق ومصالح روسيا العليا كما يراها، وعلى أي جانب تقع، وقد رآها في وقف الحرب في الشيشان، وتصور إنه باشتراكه في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بعد الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، فرصة لكي تعيد روسيا صياغة توجهاتها الاستراتيجية والإقليمية والدولية، وإن الانعزال يعني: أن تفقد بلاده فرصة المشاركة الدولية التي ستحدد مصير أفغانستان وآسيا الوسطى، وتحرم نفسها من إمكانيات التعاون مستقبلاً مع الغرب، خاصة وأن مكافحة الإرهاب باتت بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، إحدى المشكلات العالمية التي تتطلب تضافر جهود روسيا والولايات المتحدة الأمريكية[٢]، ولكي يتم فهم الموقف الروسي من مكافحة الإرهاب، فقد ارتأينا تناول القضية في المطالب الآتية ووفقاً للآتي:

---

(١) مراد بطل شيشاني، الشيشان والحركة الإسلامية بعد ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص١٦٩.

(٢) السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤.

المطلب الأول

القضية الشيشانية بعدها إرهاباً من وجهة النظر الروسية

تحكم السياسة الروسية تجاه القضية الشيشانية ثوابت تتركز في الخوف من حدوث المزيد من الفوضى في المنطقة المتاخمة للحدود الروسية، وعدم تقديم تنازلات فيما يتعلق بأراضيها، فضلاً عن خشية روسيا من سيطرة المتشددين الإسلاميين على الشيشان، فإذا حصلت الشيشان على استقلالها، فإن نزعة الاستقلال والتشدد الديني قد تمتد وتنتشر خارج الشيشان، وإن المشكلة الشيشانية هي شأن داخلي روسي، ولا يسمح أن تتدخل فيها أية قوة خارجية.

مع وصول (ميخائيل غورباتشوف) إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي، في ١٢ آذار/مارس من العام ١٩٨٥، وإعلانه سياسة الانفتاح، أخذ المسلمون في القوقاز[١]، وخاصة في الشيشان يتحفزون ويتحينون الفرصة للخلاص من الهيمنة الروسية، وعندما بدأت الدول التي خضعت للاتحاد السوفيتي تطالب بحريتها واستقلالها، تحرك الشيشان وطالبوا بالحق نفسه، بدءاً من العام ١٩٩١، ويعتقد الباحثون: إن الثورة الشيشانية الهادفة إلى الاستقلال عن روسيا كانت أمراً طبيعياً تماماً، كونها استطراداً لمسيرة تاريخية طويلة، إذ أن استقلال الشيشان كان هدفاً راسخاً في وجدان وضمير كل شيشاني وتناقلته الأجيال، وتربت عليه وحفظته النفوس، لذلك كان من الطبيعي أن تنفجر الثورة الشيشانية مع انفجار ثورة القوميات في الاتحاد السوفيتي[٢].

وعندما دخل الاتحاد السوفيتي في آخر مراحل الانهيار استغلت القيادات الشيشانية المعادية لروسيا ذلك معلنة استقلالها عنه[٣]، إذ جاء ذلك الأمر واضحاً في بيان الاستقلال الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٠، والذي جاء فيه: "انطلاقاً من حقوق الشعب الشيشاني المقدسة، وغير القابلة للمساس في تقرير مصيره، وتعبيراً عن إرادة الشعب،

---

(١) تميزت منطقة (شمال القوقاز) بالصراعات الإثنية المسلحة منذ التسعينات من القرن الماضي، والتي تطالب بالانفصال عن جسد الدولة الروسية، وكانت منطقة (الشيشان) أهمها، فالصراع في الشيشان كان واحداً من خمسة صراعات عرقية شهدتها منطقة القوقاز، وهذه الصراعات هي: الصراع الأرميني-الأذري حول جيب (كاراباخ) الجبلي، والصراع الجورجي- الأوسيتي حول (أوسيتيا) الجنوبية، والصراع الأوسيتي- الأنجوشي حول (بريجورودني رايون) في أوسيتيا الجنوبية، وأخيراً الصراع الروسي – الشيشاني حول (الشيشان). ينظر: فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٢) محمود عبد الرحمن، تاريخ القوقاز: نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي، الطبعة الثانية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠، ص١٣٦.

(٣) كان إعلان (الشيشان) كجمهورية مستقلة الشرارة الأولى لتدهور العلاقات الشيشانية – الروسية، حيث عدت القيادة الروسية إن هذا الإعلان هو بمثابة تمرد على المركز الاتحادي، ودعوة انفصالية تهدد الأمن القومي للاتحاد الروسي، وعلى الرغم من هذا لم تقم روسيا بأي خطوة لتدارك الأزمة قبل أن تتحول إلى حرب. ينظر: مجموعة مؤلفين، الشعوب الإسلامية في القفقاس وروسيا وآسيا الوسطى، ترجمة: طه عبد الواحد، الطبعة الأولى، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ٢٠٠٦، ص١١٤-١١٥ .

فإن مجلس السوفيت الأعلى في جمهورية الشيشان – أنغوش الاشتراكية ذات الحكم الذاتي يعلن استقلال وسيادة جمهورية الشيشان دولة مستقلة وذات سيادة، وإن سلطتها تامة وغير مجزأة ضمن أراضيها"[١]، وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٩١، قام المؤتمر الوطني الشيشاني بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، فرشح المؤتمر الجنرال (جوهر دودابيف)[٢] رئيس اللجنة الدائمة لمنصب الرئيس، ففاز من بين أربعة مرشحين بأغلبية (٨٥%) من عدد الأصوات، وجرى ذلك بوجود مراقبين من جمهورية لاتيفيا، وروسيا والدنمارك، (إلا أن برلمان روسيا الاتحادية لم يعترف بقانونية تلك الانتخابات، ولا بمطالب الشعب الشيشاني)، واتخذ البرلمان والرئيس الجديد في ٢ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩١، قراراً أكد على استقلال جمهورية (الشيشان) وسيادتها، والذي توج بتاريخ ١٧ آذار/ مارس من العام ١٩٩٢، بإصدار دستور الجمهورية الشيشانية المستقلة، كما تابع (دودابيف) خطواته في تثبيت استقلال الجمهورية الشيشانية ، فأصدر للمواطنين الشيشان جوازات سفر خاصة غير روسية، فيما كانت ردة فعل روسيا إلتزامها الصمت[٣].

وفي العامين (١٩٩٣) و (١٩٩٤)، تم التخطيط للعمليات العسكرية الروسية في الشيشان بناءاً على الافتراض: بوجود انقسام حاد بين أفراد النخبة الشيشانية. فأعلنت روسيا الاتحادية الحرب بالوكالة على الشيشان بتقديمها الدعم المالي والمعنوي للمعارضة الشيشانية[٤]، محاولة منها أذكاء الصراع بين القوى المختلفة العاملة على الساحة الشيشانية، إذ ارتد عدد من مساعدي (جوهر دودابيف) عن معسكره، وذلك في الوقت الذي كان يسعى فيه إلى محاولة تركيز عناصر السلطة في يده كافة، وهو ما دفع روسيا في محاولة جادة منها بغية الاستفادة من

---

[١] محمود عبد الرحمن، تاريخ القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

[٢] كان (جوهر دودابيف) قائد فرقة القاذفات الجوية الاستراتيجية في إحدى جمهوريات البلطيق، وصاحب خبرة طويلة، حيث شارك في بعض المعارك في أفغانستان في أثناء مدة خدمته هناك، أمضى (دودابيف) جزءاً يسيراً من طفولته بالمنفى في (كازاخستان)، وتمكن من الالتحاق بمعهد الطيران، وأنهى دراسته في الأكاديمية الحربية الجوية، حصل على عدد من الأوسمة والميداليات، وعندما حصل على لقب جنرال، عمت البهجة كل مناطق وجود الشيشانيون في الاتحاد السوفيتي، ويذكر: أن (دودابيف) كان قد تلقى أمراً بقمع دول منطقة البلطيق تلك. لكنه رفض ذلك، مما جعله يقدم استقالته، وغادر فرقته ا لعسكرية على حين غرة، وانتقل مع أفراد أسرته إلى الشيشان، حيث ألتفت إلى العمل السياسي تاركاً خلفه أعوام طويلة من الخدمة العسكرية، ولذلك تحدثت بعض المصادر على إن مجهولاً قام بزيارة (دودابيف) في موقع تعسكر فرقته العسكرية في البلطيق، وقال له: إن مكانه الحقيقي هناك بين أفراد شعبه، وبعد مدة أكد نفسه على صحة هذا الكلام، لكن لم يحدد هوية الزائر، الأمر الذي يدفع بالشك: إن الحرب الشيشانية كانت نتيجة لمخطط أرادت منه بعض القوى أن تحقق مصالح ذاتية. ينظر: ليونيد مليتشين، تاريخ روسيا الحديث من يلتسين.. إلى بوتين، ، ترجمة وإعداد: طه الولي، الطبعة الأولى، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠١، ص١٣٨.

[٣] دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

[٤] فيكن تشيتر يان، جدلية الصراعات العرقية، مصدر سق ذكره، ص٢١.

ذلك الصراع في إثارتها لحرب أهلية هناك، إلا أن المعارضة كانت في حقيقة الأمر منقسمة على نفسها على ضوء تضارب توجهاتها وأهدافها إلى الحد الذي لم تكن فيه قادرة وحدها على مواجهة حكومة (دوداييف)، فعملت روسيا على لَم شمل هذه المعارضة ومساندتها في محاولتها اقتحام (غروزني) في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٤[١]، إلا إنها فشلت على ضوء المقاومة العنيفة التي واجهتها مخلفة ورائها أكثر من (١٠٠) أسير، الأمر الذي سبب الإرباك لروسيا، لأن معظم الأسرى كانوا في الحقيقة من الجنود الروس النظاميين، وهنا قررت القيادة الروسية أن تدخل العنصر العسكري الروسي إلى مسرح الأحداث لعل آلته العسكرية تقضي على مسببي التوتر[٢].

فأصدر (يلتسين) في ٧ كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٩٤، مرسوماً بشن هجوم على الشيشان، وكان هذا المرسوم مفاجئاً وخطراً للروس وللعالم كله. لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما هي أسباب تمسك روسيا الاتحادية بالشيشان كجزء منها؟، نقول: إن الشيشان هي إحدى الجمهوريات الفيدرالية الروسية التي تتكون مما يزيد على ثمانين جمهورية ومقاطعة ومنطقة حكم ذاتي، ولو انفصلت إحداها لانهارت الفيدرالية نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[٣]، فضلاً عن التداخل الجغرافي بين روسيا والشيشان، والتي تقع في النقطة المركزية من القوقاز، والسيطرة عليها تعني التحكم في شمال القوقاز بأكمله. كما تعد الشيشان مدخلاً لروسيا إلى البحر الأسود، وأنابيب النفط الأذربيجاني تمر عبر الشيشان، كما تتمتع هذه الجمهورية بموارد

---

[١] تنص الخطة الروسية على: تقديم الدعم للمعارضة على شكل ناقلات جنود وطائرات مروحية وأربعين دبابة مع طاقمها وألف جندي وضابط مشاة. قامت الاستخبارات الروسية بالبحث عن عناصر الجيش المناسبين للمساهمة في هذه الخطة، فعثرت عليهم في القطع العسكرية التابعة لمديرية موسكو، وكان المطلوب بشكل رئيس عناصر ذوي خبرة بالعمل في الدبابات، وقيادتها والقصف منها والمناورة ... ألخ، وقد قام جهاز الاستخبارات بتسريح من وقع عليهم الاختيار من الجيش، ووقع معهم عقد (تخديم الآليات العسكرية في الأوضاع القاسية)، وبإرسالهم إلى الشيشان، وقد أعلن بين عناصر القطع العسكرية التي أتوا منها: انهم ذاهبون في إجازة، بعد ذلك نقل هؤلاء الضباط والجنود المختصين بالدبابات إلى مطار (تشاكالوف)، ومنه جواً إلى مدينة (حزدوك) في جمهورية أوسيتيا الشمالية، حيث تابعوا جزء من المسيرة بالدبابات، وجزء آخر بالحوامات وصولاً إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وما أن انتهت المهمة حتى تأكدت الآراء التي وصفت أعدادها بالأسوأ من السيء، فمن الواضح: إن أربعين دبابة وألف عنصر مشاة، قوة غير كافية للسيطرة على (غروزني)، فما أن وصلت الدبابات إلى مركز العاصمة الشيشانية بكل سهولة، تم تدميرها كلها بالقاذفات الفردية المضادة للدبابات، أما الجنود والضباط، فوقعوا في الأسر، واعترفوا بأن الاستخبارات الروسية هي التي أرسلتهم إلى الشيشان، فما كان من الشيشانيين، إلا أن استدعوا كاميرات التلفزيون ليتم تسجيل اعترافات الأسرى، والتي تحمل إدانة واضحة للاستخبارات الروسية. ينظر: ليونيد مليتشين، تاريخ روسيا الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

[٢] دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

[٣] محمد عادل، مسلمو روسيا ومشاريع الاستقلال، مجلة البيان، العدد (٣)، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٦.

وثروات طبيعية ومعدنية ضخمة، منها: النفط والغاز الطبيعي، والفحم (حيث تسمى ببلد الذهب الأسود)، كما أن فيها صناعات مهمة تشمل: مصانع إنتاج الماكينات، والأجهزة الضرورية لصناعات البترول، والصناعات البتروكيمياوية، والصناعات الغذائية[١].

كما أن مفهوم "الأمن القومي الروسي" يضع جنوب القوقاز في بؤرة اهتماماته، فاستبعاد الجنوب القوقازي من السيادة الروسية يعني: إبعادها عن مناطق بالغة الأهمية في الصراع الدولي، وعلى رأسها: المنطقة العربية وجوارها التركي والإيراني وآسيا الوسطى[٢]. فضلاً عن ذلك، فإنه إذا تكون اتحاد للمسلمين بمنطقة القوقاز على شكل دولة واحدة مسلمة، فسيكون قوة هائلة ربما تقف في وجه الاتحاد الروسي، وهذا بدوره سوف يؤدي بالطبع إلى إقرار مبدأ تفكك الاتحاد الروسي ليلقى مصير الاتحاد السوفيتي[٣]، كل ما تقدم تعد عوامل دافعة باتجاه تصميم روسيا على عدم السماح باستقلال الشيشان.

وقد عزى أحد الباحثين إقدام (يلتسين) على شن الحرب على الشيشان إلى الأسباب الآتية[٤]:

١. رغبة يلتسين في مغازلة المشاعر الوطنية والقومية الجريحة للقوات المسلحة الروسية، وقطاعات واسعة من الشعب الروسي نتيجة للتراجع الكبير في قوة روسيا المسلحة.
٢. الاتجاه الواضح من جانب روسيا نحو عدم المبالاة بالرأي العام العالمي، ومحاولة إظهار نفسها على انها مازالت دولة عظمى.
٣. رغبة يلتسين في صرف أنظار الروس عن المجاعة الناجمة عن فشل الإصلاح الاقتصادي، وإلهاء الشعب الروسي بمشكلات خارجية.
٤. كان يلتسين يرى إن الحرب وأوضاعها سترفع من شأن قيادته، وتمكنه من البطش بالمؤسسات الديمقراطية في روسيا.

---

(١) محمود عبد الرحمن، تاريخ القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣-١٣٥.

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد، القوقاز .. جغرافيته وتاريخه وأهميته عبر العصور، على الموقع: www.bintnet.com.

(٣) حيث طرحت قيادة الحركة الاستقلالية بعد تفكك (الاتحاد السوفيتي) فكرة (الاستقلال) عن روسيا، ثم العمل على اتحاد دول منطقة القوقاز في دولة مسلمة واحدة. وهذا الطرح لا شك في إنه السبب الأول في هذا الصراع غير المتكافئ بين قوة ناهضة هي قوة (الشيشان)، وبين قوة قديمة وكبيرة هي قوة (الروس). ينظر: علي عبد الرحمن الطيار، انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والشيشان، الطبعة الأولى، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤٢٢، ص٢٥٦. وهنا يشير (يفجيني بريماكوف): بأن: الشيشان ليست ظاهرة منعزلة، لأننا شهدنا محاولات لإقامة دول متطرفة إسلامية في أوربا وفي البلقان، والحديث يمكن أن يدور على تأسيس مثلث إسلامي متطرف، يتكون من: (أفغانستان، وشمال القوقاز، وكوسوفو)، وكيف لم يلاحظ ذلك كله من انهال على روسيا بنقد تصرفاتها الرامية أيضاً إلى منع قيام إحدى زوايا هذا المثلث في شمال القوقاز؟". ينظر : يفجينيي بريماكوف، حقول ألغام السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠.

(٤) محمود عبد الرحمن، تاريخ القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

٥. كان يلتسين يرى في الحرب وسيلة مناسب تساعده في تغطية فشله في مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا، حيث سادت أجواء التوتر في ذلك المؤتمر بعد الأزمة التي قامت بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب، وذلك بعدما ثبت لـ(يلتسين) إن دول المنظومة الاشتراكية السابقة بدأت تميل نحو الغرب، وتبتعد عن روسيا مما يعني: إن الغرب أصبح على حدود روسيا، ومن هنا رأى يلتسين: إن الحرب ستلعب دوراً في صرف أنظار الرأي العام الروسي عن الورطة الروسية، وعزلتها عن الرأي العام العالمي، كما اعتقد يلتسين: إن الحرب يمكن أن تغطي أيضاً فشله في البلقان، وفشله في علاقته بـ(حلف الناتو)، حيث أصر الرئيس الأمريكي كلينتون على المضي قدماً في توسيع حلف الناتو شرقاً مؤكدا على إن الحلف وحده هو الذي يقرر من يضم من أعضاء، ومتى، وكيف؟!.

٦. شعور يلتسين بفشله في أن يصبح حليفاً للغرب بعد أن قبل الغرب روسيا كصديق، ولم يقبلها كشريك تام الأهلية، وهذا ما أكده المؤرخ البريطاني (أرنولد توينبي) الذي شخص حالة روسيا: (بأنها جزء من الحضارة الأوربية ونتاج لها، ولكن كتب عليها أن تظل الأبن المنبوذ، وغير الشرعي في القافلة الأوربية، وهكذا كان حظها في العهدين: القيصري والشيوعي، وسيبقى الوضع على ما هو عليه تحت حكم يلتسين ومن يخلفه). لهذه الأسباب أصدر يلتسين مرسومه بالهجوم على الشيشان، وحدد موعده في ١١ كانون أول/ ديسمبر من العام ١٩٩٤.

ومنذ بداية شهر كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٥، تابع الطيران الروسي عمليات القصف الجوي، لأن القصف المدفعي الموجه لتدمير المقاومة في مركز العاصمة (غروزني) لم يلقِ نفعاً، عندها انتقل المقاتلون الشيشان إلى المناطق الجبلية، وبدأوا من هناك حربهم الجديدة بأسلوب (حرب العصابات)، ولإجبار القيادة الروسية على الجلوس خلف طاولة المباحثات، وإيقاف العمليات العسكرية قرر المجلس العسكري الشيشاني، والذي يضم قادة كل المجموعات أن تنتقل العمليات العسكرية إلى الأراضي الروسية[١]، عندها جرت مفاوضات أجبرت رئيس

---

[١] فأعلن حينها (شاميل باساييف) عن استعداده للقيام بعمليات تخريبية في روسيا وصولا إلى العاصمة موسكو، وهو من أبرز القادة الميدانين في التشكيلات الشيشانية المسلحة، وأول عملية له من هذا النوع كانت في شهر نوفمبر من العام ١٩٩٠، حين اختطف طائرة من مدينة (مينيرالنيج فود) القوقازية إلى تركيا، ومنذ العام ١٩٩٢، كان (باساييف) قائد كتيبة الوحدات الخاصة الشيشانية، قبل هذا ترأس (باساييف) مجموعة مقاتلي (كونفدرالية شعوب القوقاز)، واتجه إلى (أبخازيا) ليقف معها في حربها ضد (جورجيا)، وحسبما قال الرئيس الأنغوشي (رسلان أوشيف) فإن (باساييف) قد تعامل مع (الكي جي بي) في أثناء مدة وجوده في (أبخازيا). هذه المعلومات نفسها أكدها مدير الاستخبارات الروسية (سيرغيه ستبداشين) الذي لم يحدد مع أي فرع تعامل (باساييف). أما (أوشيف) فقد قال: إنه تعامل مع جهاز الاستطلاع الرئيس التابع لأركان الجيش الروسي. (كانت مصلحة روسيا تتعارض مع ضم أبخازيا إلى جورجيا، أما

الوزراء الروسي (تشيرنوميردين) على وقف العمليات العسكرية، والقصف المدفعي والجوي على أراضي الشيشان، مقابل الإفراج عن الرهان، والبدء بالمفاوضات السلمية، وتم سحب القوات الروسية من (غروزني) بعد هجوم كاسح للمقاومة في ٩ تموز/يوليو من العام ١٩٩٦، أثبت عجز القوات الروسية في حسم الوضع لمصلحتها. وإزاء ذلك عين يلتسين الجنرال ليبيد ممثلاً له في الشيشان وفوضه ملفها، فتوجه إلى الشيشان، وعقد مفاوضات مع قائد المقاومة (أصلان مسخادوف)[1]، بعد أن تأكد مصرع الرئيس (جوهر دودايف).

وقبالة المقاومة العنيفة من الشيشانيين تم عقد اتفاقية (كاسيا فورت) في ٣١ من آب/ أغسطس من العام ١٩٩٦، بحضور ممثل عن منظمة الأمن والتعاون في أوربا، وتضمنت:

مصلحة (باساييف) فتكمن في: تضامن الشعوب القوقازية وقت الشدة، والأبخاز قوقازيون يجب مساعدتهم، وهناك من أشار إلى حصول (باساييف) على أموال طائلة مقابل وجوده في أبخازيا). حينها التقت مصالح الاستخبارات العسكرية الروسية مع مصالح (باساييف) الذي لم يكن معروفاً بعد، فجأة أصبح أسم (باساييف) معروفاً لكل كبير وصغير في روسيا وخارجها، ولاسيما عندما قام بتنفيذ ما وعد به، واحتل مبنى وزارة الداخلية (قوات الأمن الداخلي) في مدينة (بوديونفسك)/أولاً، ومن ثم جمع ألفاً وخمسمائة رهينة من المدينة، واتجه بهم إلى المشفى، ومن هناك طالب (باساييف) بوقف العمليات العسكرية، وسحب القوت الفيدرالية من الشيشان لتبدأ بعد ذلك المحادثات للبحث في استقلال الشيشان، وليؤكد على حقيقة الأمر قتل (باساييف) ستة من الرهائن في اليوم الأول، وفي اليوم الثاني طالب: بأن يسمح للصحافيين بالدخول إلى المبنى للحديث معه، فرفضت السلطات أن تنفذ طلبه، لهذا قتل خمسة رهائن. وكانت غرفة عمليات تحرير الرهائن قد ترأسها مدير الاستخبارات الفيدرالية (سيرغيه ستبياشين)، ووزير الداخلية (فيكتور إيرين)، حاولت قوات الاستخبارات، وقوات وزارة الداخلية أن تقتحم مبنى المشفى، إلا انها فشلت، وكانت النتيجة مصرع ثلاثين رهينة في أثناء تبادل النيران بين المقتحمين والمقاتلين داخل المبنى، وبعد أن اتضح عجز المؤسسة العسكرية عن وضع حد للمأساة، اتصل (تشيرنوميردن) رئيس الحكومة الروسية بـ (شامل باساييف)، ووعد بأن تبدأ المفاوضات، وهكذا تمكن (باساييف) من مغادرة المشفى، نتيجة هذه المفاوضات، برفقة (١٣٠) رهينة كدرع يحميه ويحمي مقاتليه إلى حين وصولهم الحدود الشيشانية، وعلى الرغم من أن رجال المؤسسة العسكرية كانوا قد قرروا: أن يقوموا بمحاولة أخيرة للقبض على (باساييف) ومن معه، فوضعوا بالونات غاز مخدر في الحافلات التي يجب أن تقوم بنقله مع الرهائن. لكن (باساييف) قام باستبدال السائقين بآخرين من رجاله، فاكتشفوا الأمر، وفشلت المحاولة، وأدت هذه المأساة إلى إقالة المؤسسة العسكرية جميعاً، كما وضعت روسيا قبالة أزمة سياسية جديدة. ينظر: سعيد عبد الحكيم زيد، مأساة القوقاز المسلمة وملحمة الشيشان الصامدة.. الجذور والأسباب، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٤٩ وما بعدها.

[1] ولد (مسخادوف) في العام ١٩٥١، في (كازاخستان) المنفى الستاليني لشعوب القوقاز، وعاد مع عائلته إلى الشيشان في عهد (خروتشوف) في العام ١٩٥٧، انهى دراسته في معهد (كالينين) العالي للمدفعية، وخدم في الجيش السوفيتي وصولاً إلى رتبة عميد، وكان قائداً لفرقة المدفعية المحمولة، يعد رجل مدفعية ماهر، وفي العام ١٩٩١، قدم طلب استقالة من الجيش إثر خلاف مع قائده، وانتقل إلى الشيشان، حيث حصل على منصب (الكوميسار الحربي للجمهورية)، وبعد نهاية المعارك أعطاه (دودايف) رتبة جنرال، وعينه رئيساً لأركان الجيش الشيشاني، وهو الذي قاد الدفاع عن العاصمة (غروزني) طيلة أعوام الحرب، بعدها سلمه (دودايف) عملياً قيادة الجيش والفصائل المسلحة، و(مسخادوف) هو الذي أسس وبنى الجيش الشيشاني الذي كان في البداية عبارة عن مجموعات مسلحة مستقلة من المتطوعين. ينظر: ليونيد مليتشين، تاريخ روسيا الحديث، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

وقف اطلاق النار، وتحديد الوضع النهائي للشيشان في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠١، كما تضمنت الإشارة إلى بناء العلاقات بين الشيشان والروس على أساس القانون الدولي، وقال ليبيد – ممثل روسيا في الاتفاق – بعد التوقيع :" سنسحب القوات الروسية، وسنسترشد في علاقاتنا بالقواعد الدولية المعمول بها"، مما يعمق من دلالات استقلال الشيشان، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة لحين إجراء انتخابات برلمانية روسية، غير أن العلاقة توترت مرة أخرى بسبب مفتعل من الجانب الروسي لتفويت الفرصة على الشيشانيين في الاستفتاء وتقرير المصير، فقررت القيادة الروسية يوم ٢٣ من أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٩، معاودة اجتياح جمهورية الشيشان[١].

ولخشية الولايات المتحدة الأمريكية من صعود التيارات الإسلامية، وتعاظم الدور الجهادي في المنطقة، خاصة في الشيشان، فقد ظل الموقف الأمريكي يضع الأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الروسية في الشيشان في إطار الشأن الداخلي الروسي الذي لا يجوز التدخل فيه، إلا إن واقع الأمر وباطنه يكمن في: تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا الاتحادية في قضية اغتيال الرئيس الشيشاني (جوهر دوداييف)، والقضاء عليه، مع إنه كان القائد المنتخب من الشيشانيين، تلك العملية التي كان اسمها الحركي ((عملية الانتقام))[٢]. حيث كشفت بعض الصحف المستقلة عن مصدر موثوق بوزارة الدفاع الروسية، بعد تنفيذ هذه العملية: إنه سوف يتم منح أوسمة ونياشين للمخططين والمنفذين لعملية الاغتيال، وتكريمهم في حفل خاص بعيداً عن وسائل الإعلام، وهكذا حرصت الإدارة الأمريكية على تشجيع روسيا ودعمها للدخول إلى المستنقع الشيشاني بقصد كبح جماح الصحوة الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية، فضلاً عن: إضعاف الاقتصاد الروسي بحرب تستنزف الكثير من الموارد الروسية، وقد تؤدي إلى حالة من الضعف العام داخل روسيا[٣].

---

[١] نبيه الأصفهاني، روسيا ما بعد الانتخابات الرئاسية والصراعات على السلطة، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

[٢] محمد عادل، مسلمو روسيا ومشاريع الاستقلال، مصدر سبق ذكره، ص٣٦. ففي مساء يوم ٢١ نيسان/ أبريل من العام ١٩٩٦، توجه الرئيس الشيشاني (جوهر دواداييف) إلى إجراء اتصال هاتفي مع البرلمان الروسي حول المباحثات المقترحة بين القوات الشيشانية والقوات الفيدرالية الروسية، وما أن بدأ الحديث حتى تم رصده وتحديد موقعه بواسطة جهاز متطور لرصد المكالمات، والذي كان قد أهداه الغرب إلى الرئيس الروسي، والذي يستطيع كشف الخط المراقب خلال دقائق بدلاً من الجهاز الروسي القديم، والذي يتطلب ساعتين لاكتشاف المكالمة، وفور ما رصد الجهاز الجديد مكالمة الرئيس الشيشاني، وحدد مكانه انطلقت طائرتان هجوميتان من إحدى قواعد إقليم ((رستوف)) المجاور للشيشان، وألقيتا قذائفهما على الضحية، والذي وقع هو ومن كان معه من مرافقيه في الشراك، وقتلهم جميعاً. ينظر : محمد الحسيني، مأساة الشيشان، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص٨٨.

[٣] محمد الحسيني، مأساة الشيشان، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

لقد قاتلت المجموعات العرقية في الشيشان، والتي يصل تعدادها إلى نحو مليون نسمة ضد السلطات المركزية التي تمثل أعداداً من السكان أكبر بعدة أضعاف، وتمتلك مصادر متفوقة، وجيوشاً أكبر ومواد عسكرية أكثر، إذ كان التدخل الخارجي أحد العوامل التي قدمت لتفسير هزيمة السلطات المركزية[١]، فقد اتهم وزير الدفاع الروسي (إيجور سيرجييف) الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المقاتلين الشيشان، وأكد على إن المصالح الوطنية الأمريكية تتطلب اشتعال واستمرار الصراع العسكري في شمال القوقاز بخاصة، كما أضاف إلى أن السياسة الغربية تسعى إلى تحدي الدور الروسي بهدف إضعاف مكانتها الدولية، وإزاحتها من المناطق الاستراتيجية المهمة، حين ازدادت هذه الشكوك لدى روسيا بفعل الجهود الأمريكية الحثيثة التي بذلت لإقناع دول الاتحاد السوفيتي في بناء خط أنابيب (باكو – جيهان) للحيلولة دون مروره بالأراضي الروسية[٢].

وتبرز حقيقة هذه المخاوف لدى روسيا على ضوء سلوكيات أحد أقطاب السياسة الأمريكية، وهو المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي (زبجينو بريجنسكي) الذي أكد قائلاً: "إن الشيشان لم تكن في يوم من الأيام جزءاً من روسيا بقدر ما كانت بلداً محتلاً من قبلها"، وهو ما دعا المجلس التشريعي لولاية (نيوجرسي) إلى إصدار بيان يؤيد فيه: مطالب الشعب الشيشاني بالحرية والاستقلال، والذي لم يكن ليصدر من قبل هذه الشخصية مثل هذا الرأي لولا كانت فيه إثارة للشيشان، وإشارة واضحة لدعمهم، لضرب المصالح الروسية في المنطقة[٣].

وليس مصادفة إن تتصلب الدول الغربية بعد هزيمة الجيش الروسي في الحرب الشيشانية في تعاملها مع روسيا، حيث لم يعد الغرب يهتم برأيها فيما يتعلق بتوسيع حلف "الناتو" شرقاً، ولكن الدول الغربية رغبة منها في عدم إحراج يلتسين خلال حملته الانتخابية، خففت من حدة هذه المسألة في ربيع وصيف العام ١٩٩٦، بيد إنه ليس ثمة أدنى شك من أن توسيع حلف (الناتو) أصبح مسألة لا دخل للكرملين بها، ولا تأثير له فيها[٤]. فقد استفاد الغرب من هذه الحرب من الناحية التجسسية والعسكرية. إذ اطلع الحلف الأطلسي عن طريق تلك الحرب على مقدرات الجيش الروسي القتالية والميدانية على الطبيعة وأرض الواقع، وأتاحت له أيضاً الحصول على المعلومات الدقيقة عن الجيش الروسي ما لم تتحه أية أجهزة مخابرات أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التدخل العسكري الروسي في الشيشان قد تزامن مع الأزمة الاقتصادية

---

(١) فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٢) دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

(٣) دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(٤) رسلان حسبولاتوف، المواجهة الدامية: شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتي، ترجمة: د. أبو بكر يوسف، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٤٣.

الخانقة، فضلاً عن الأزمة الأمنية العصيبة، مما ساعد على أن تصبح الحرب حرب استنزاف لروسيا تعجل بإنهيارها وتفككها[١].

وإذا كان الصراع الدائر في الشيشان قد عد من قبل القيادة الروسية على إنه (إرهاباً) الذي يجب مكافحته، فهل لروسيا الحق من الناحية القانونية في التمسك بالشيشان كجزء منها؟ هذا ما سوف نناقشه/ أولاً، لنناقش بعد ذلك موقف منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى من القضية.

أولاً: القضية الشيشانية في القانون الدولي:

إن استقلال جمهورية الشيشان في العام ١٩٩١، على الرغم من عدم اكتسابه الاعتراف الدولي التام آنذاك لاعتبارات سياسية، فإنه يعد في جميع الأعراف الدولية التي تتضمنها مواثيق الأمم الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية اللاحقة للحقوق المدنية والسياسية وغيرها استقلال شرعي وقانوني، إذ إن الشيشان يختلفون عن بقية شعوب الاتحاد الروسي اختلافاً كلياً في الدين، والعرق، واللغة، والثقافة، والتاريخ، وهم لم يخضعوا للاتحاد الروسي في العهدين: القيصري والشيوعي إلا قسراً، ويدل على ذلك: كفاحهم على مدار عقود، وثوراتهم العديدة ضد روسيا، والدماء التي أريقت من الطرفين على مدار أعوام طويلة[٢].

كما أن الشيشانيين كانوا قد اعتمدوا على حقهم الشرعي الذي اعترف به دستور روسيا السوفيتية لعام ١٩٧٨، فقد نصت المادة الثالثة منه على: إنه "إذا خرجت إحدى الجمهوريات من قوام الاتحاد السوفيتي، فإنه يحق من ثم للجمهوريات الأخرى التي تدخل في نطاق الجمهورية المنفصلة أن تنفصل هي الأخرى وتستقل"، وما دامت روسيا قد خرجت من نطاق الاتحاد السوفيتي، فإنه يحق للشيشان الانفصال عن روسيا، ومن حقهم الاختيار أن يبقوا ضمن نطاق الاتحاد السوفيتي، وعندما خرجت روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا من الاتحاد السوفيتي نهاية العام ١٩٩١، وفقاً لاتفاقية (بيلافوجسكايا)، فقد أصبح من حق الشيشان الانفصال عن روسيا[٣].

ومن جهة أخرى، فإن دستور الاتحاد الروسي لم يسر مفعوله إلا في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٣، ولا يشمل: الشيشان، لأنهم لم يشاركوا في الاستفتاء عليه، ولا في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في روسيا، وجمهورية الشيشان كانت قد أعلنت استقلالها قبل ذلك بعامين عندما كان الأساس الشرعي هو: دستور الاتحاد السوفيتي السابق الذي وضع في العام ١٩٧٨، وظل ساري المفعول حتى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٣، والذي

---

(١) محمد الحسيني، مأساة الشيشان، مصدر سبق ذكره، ص٦٤، ٩٣.

(٢) محمد عادل، مسلمو روسيا ومشاريع الاستقلال، مصدر سبق ذكره.

(٣) محمود عبد الرحمن، تاريخ القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

يعترف للشعوب بحق تقرير المصير، وللجمهوريات بإمكانية الانفصال عن الاتحاد، ويذكر أن (بوريس يلتسين) نفسه، والرئيس الأوكراني، ورئيس روسيا البيضاء قد استندوا إلى هذين المبدأين في الدستور السوفيتي عندما قرروا: حل الاتحاد السوفيتي في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٩١[١].

ومن جهة ثالثة، فإن البرلمان الروسي كان قد اعترف في العام ١٩٩٢، بقرار (دوداييف) الذي ينص على: فصل جمهورية (الشيشان – أنغوش) إلى جمهوريتين: واحدة شيشانية، والأخرى أنغوشية، وبعد ذلك تم فتح الحسابات المصرفية التابعة للجمهورية الشيشانية، والتي سبق وأن حجز عليها، وسبب رفع هذا الحجز هو: ضرورة تحويل المعاشات التقاعدية إلى الشيشان، أي أن روسيا دخلت في حالة الحرب العسكرية مع الشيشان. لكنها استمرت بدعمها اقتصادياً، ويرى البعض: إن سراً ما يختفي وراء فتح الحسابات، وكأن أموالاً سوداء غير نظيفة كانت تتحرك بين روسيا والشيشان للـ(تبييض)[٢].

كما أن ميثاق (هلسنكي) الذي أقر في العام ١٩٧٥، والمعترف به دولياً كمبدأ ذي طابع ملزم، ولا يجوز إغفاله، ولا سيما إذا كان من صلب الدستور كما هو عليه الحال في دساتير: (ألمانيا، والاتحاد السوفيتي، وروسيا) لا يستثني الانفصال طالما كان ممكناً جغرافياً، وانتهاك هذا الحق أو رفضه يعد جريمة حسب القانون الدولي، ولذا فإن هذا الحق ليس وقفاً على روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وجمهوريات أخرى، بل تتمتع به أيضاً جمهورية (الشيشان) حتى ولو سرى عليها مفعول الدستور الروسي الذي أقر في العام ١٩٩٣، وما يؤكد ذلك: إن المادة الخامسة عشر من الدستور الروسي تنص على: أن مبادئ القانون الدولي وأسسه العامة المعترف بها بصورة جماعية جزءاً لا يتجزأ من النظام الدستوري القانوني للاتحاد الروسي، ومصدر سلطة الجمهوريات حسب التفسير القانوني في روسيا هو (الشعب) وليس الدولة، أي أن جميع رعايا الجمهورية المعنية، ومن ثم فلشعب الشيشان مهما كان المنظور القانوني حق تقرير مصيره، وقد استغل هذا الحق المشروع لإعلان استقلاله في العام ١٩٩١، وإنشاء دولته، والدفاع عنها ضد الغزو الروسي[٣].

ثانياً: موقف منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى من القضية الشيشانية:

كانت فرنسا على رأس الدول الغربية التي أدانت وحشية الروس في حربهم على الشيشان، وخاصة المثقفون فيها، حيث جعلوا من روسيا مذنبة، وإنها عادت إلى الأعمال البربرية

---

(١) **علي عبد الرحمن الطيار، انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والشيشان، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٩.**

(٢) **ليونيد مليتشين، تاريخ روسيا الحديث، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.**

(٣) **علي عبد الرحمن الطيار، انتهاكات حقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١.**

نتيجة للأضرار التي تسببت بها في الشيشان. وقد كان لهذا الموقف دوراً في الانسجام الأوربي الذي أعلن في اجتماع (هلسنكي) في العاشر من أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٩٩، من الحرب في الشيشان، وأطلق تحذيراً لروسيا كما فرض عليها عقوبات اقتصادية[١].

كما تضمن تقرير المنظمة الدولية (ألرت) التي مقرها (لندن)، ولها فروع في أنحاء أوربا والعالم وهي منظمة مختصة بالنزاعات العرقية وحقوق الإنسان بعد أن قام ممثلون عنها بزيارة الشيشان في العام ١٩٩٢، لتقصي الحقائق، تأكيد زيف وبطلان الادعاءات الروسية الخاصة بنظام الرئيس (جوهر دوداييف). فقد عدته تلك المنظمة رئيساً قومياً للشيشان، وإنه قد حصل على أصوات الشعب الشيشاني في انتخابات العام ١٩٩١ ما نسبته (٨٥%) من أصوات الناخبين، وهي الانتخابات التي أشرفت عليها المنظمة الدولية، وإنه ملتزم تماماً بالديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، وهو الرئيس الشرعي لجمهورية الشيشان، كما أكد التقرير على إن جمهورية (الشيشان) تاريخياً وعرقياً ودينياً لا يجمعها أي رابط مع روسيا الاتحادية، والتي ورثت جمهورية (الشيشان) عن القياصرة، ومن بعدهم (الشيوعيون) السوفيت الذين احتلوا منطقة (القوقاز) بالقوة العسكرية في القرن التاسع عشر الميلادي، ثم أكدوا على احتلالهم لها بعد الثورة (البلشفية) الشيوعية في العام ١٩١٧[٢].

وأرسلت منظمة الأمن والتعاون الأوربي في أوائل العام ١٩٩٥، بعثة تابعة لها إلى أرض المعارك في الشيشان، وأعلنت انها ستعمل على التوسط لحل النزاع، والبدء في المفاوضات بين الطرفين، وكذلك أصدرت المجموعة الديمقراطية في البرلمان الأوربي بياناً أدانت فيه العمليات اللاإنسانية التي تتخذها روسيا في الشيشان، وقد وصفت المجموعة الليبرالية في البرلمان الأوربي ما تقوم به روسيا في الشيشان: بأنه عدوان صارخ على شعب صغير ومسالم، وناشدت القوى الديمقراطية في روسيا التضامن مع الشعب الشيشاني، وفي (بروكسل) قررت المفوضية الأوربية تعليق مباحثاتها آنذاك مع روسيا لإبرام اتفاق شراكة أوربية روسية، وجمد الاتحاد الأوربي اتفاقاً تجارياً مع روسيا، كما أدلى الاتحاد الأوربي بدلوه إزاء القمع الروسي في الشيشان، ووجه تحذيراً إلى روسيا جاء فيه: إنه يجب إيقاف القتال، وبدء المفاوضات كما أولت منظمة العفو الدولية المهتمة بحقوق الإنسان قضية الحرب في الشيشان عناية نسبية، واتهمت روسيا عدة مرات بإنتهاكها لحقوق الإنسان من القتل والتعذيب والإبادة الجماعية، ودعت الرئيس الروسي مراراً لإيقاف هذه الحرب الظالمة، وكذلك فعلت بعض المنظمات الأخرى في دول أوربا الغربية[٣].

---

[١] موسى الزعبي، المشهد الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، ص٦٧.

[٢] علي عبد الرحمن الطيار، انتهاكات حقوق الإنسان، مصدر سق ذكره، ص٢٥٥.

[٣] محمد الحسيني، مأساة الشيشان، مصدر سبق ذكره، ص٩٢-٩٣.

المطلب الثاني

الدور الروسي في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب

لقد ذكر أحد الباحثين بالموضوع أربعة حوادث مهمة بعدها أسباباً حقيقية لاندلاع الحرب الروسية الثانية على الشيشان في أيلول / سبتمبر من العام ١٩٩٩، وهذه هي[١]:

١. الحدث الأول البارز في هذه الحرب هو: مد خط لأنابيب النفط يربط بين باكو (أذربيجان)، وبين سوبسا (جورجيا)، على شواطئ البحر الأسود، وقد افتتح رسمياً في أيار/ مايو من العام ١٩٩٩، بمباركة غربية، ما أشعر روسيا: بأنها مهمشة.
٢. ثم كان الحدث الأخطر منه، حيث وقعت كل من: تركيا وجورجيا وأذربيجان على اتفاق يقضي ببناء خط آخر من أنابيب النفط يربط ما بين (باكو) ومرفأ (جيهان) في تركيا على البحر الأبيض المتوسط، متجنباً الدخول نهائياً في الأراضي الروسية، فما كان من روسيا أن عدت هذا الاتفاق بمثابة الإهانة الجغرافية – السياسية، لما يترتب عنه من خسارة جسيمة لنفوذها في القوقاز، فكيف إذا وضعت خطوط أنابيب النفط الجديدة هذه تحت حماية النظام الأمني الخاص بحلف شمال الأطلسي؟!.
٣. وبعده كان الحدث الثالث، الذي جرت وقائعه في آب/ أغسطس من العام ١٩٩٩، وقد تمثل في الهجوم على (داغستان)، الذي قاده الزعيم الإسلامي الشيشاني باساييف، وقد أثبت للروس المخاطر الكبيرة في عدوى استقلال محتمل للشيشان على مجموع دول القوقاز وشعوبها، ولئن أخمدت روسيا هذا الهجوم وسارعت إلى قمعه، فمما لا شك فيه إنه أخافها شديد الخوف، وقد أدركت روسيا أخيراً: إن التهديدات التي تواجهها في الإمساك بزمام سيطرتها على منطقة توازي القوقاز الشمالي ذات الأهمية الاستراتيجية.
٤. ومن ثم جرى الحدث الرابع في بداية خريف من العام ١٩٩٩، حين ضربت اعتداءات رهيبة بالمتفجرات مبان مدنية، فأوقعت ما يناهز (٣٠٠) قتيل في مدن روسية عدة، فسرعان ما ألقيت اللائمة على "العصابات الشيشانية" ما استثار الرأي العام الروسي الذي كان مايزال غارقاً على مدى عشرة أعوام بأكملها في كارثة اجتماعية.

وهكذا فإن الحركة الشيشانية منذ العام ١٩٩٩، كانت قد نحت منحى جديداً، فلم تعد تستهدف العسكريين فقط، وإنما قامت باستخدام العنف ضد مدنيين روس، وخارج الأراضي الشيشانية، وهذا ما أفرغها من مشروعيتها، ومن ثم وصم المنخرطين فيها بـ(الإرهاب)، فقد اتهمت القيادة الروسية العناصر الشيشانية بسلسلة من التفجيرات في العاصمة (موسكو)، والتي

---

[١] **إينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين: مخاوف ومخاطر جديدة، ترجمة: أنطوان أبو زيد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٧٧-١٧٨.**

امتدت لتشمل: الوحدات السكنية لمدنيين روس، وهكذا بدأ فصل جديد من فصول القضية الشيشانية لا علاقة له بالماضي[١]، فأخذت روسيا تنظر إلى حركات الإسلام السياسي على إنها تشكل عنصراً من عناصر التهديد لأمنها على المدى البعيد، ويتعزز هذا التصور على ضوء الافتراض الذي تطرحه روسيا، وتشير فيه إلى: وجود روابط سياسية وعسكرية للحركات الموجودة في القوقاز مع حركة طالبان التي كانت ذات فاعلية كبيرة في إدارة أفغانستان المشتركة بحدود جغرافية مع معظم دول آسيا الوسطى، ولاسيما: طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان التي تشكل معبراً أو نقطة للاتصال بينها، وبين تلك الحركات في القوقاز[٢].

ف(أفغانستان – طالبان) تصور من قبل روسيا كمركز للإرهاب الدولي، وكتهديد حقيقي للمنطقة، والناطق الرسمي باسم الكرملين (سيرجي ياسترز همبسكي)، صرح بهذا الصدد دون أن يقدم أي إثبات: بأن اتفاقاً قد تم في مزار(شريف) بين (طالبان) والرئيس الشيشاني (أصلان مسخادوف)، والإرهابي المطلوب دولياً (أسامة بن لادن)، و(جمعة نعمانغاني) قائد الحركة الإسلامية في أوزبكستان، هذه الرواية التي كذبها الرئيس الشيشاني تتيح لروسيا الفرصة لتذكير دول آسيا الوسطى، وخصوصاً (أوزبكستان) بالتهديد الذي تشكله أفغانستان على أمنها، وباتباع ذات الخط، في ربيع العام ٢٠٠٠، هددت روسيا بضرب أفغانستان بالقنابل، وبالوقت ذاته استغلت ذلك لكي تعزز وجودها العسكري في طاجيكستان وأسهمت انتصارات طالبان العسكرية في خريف العام ٢٠٠٠، على زيادة الشعور بالخطر في آسيا الوسطى، مما أتاح لروسيا أيضاً أن تركز من جديد في التعاون العسكري مع جمهوريات آسيا الوسطى في قمة (بيتشك) في تشرين أول/أكتوبر من العام ٢٠٠٠[٣].

وقد سعت روسيا الاتحادية إلى دفع الغرب، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى عد الأعمال العدائية المستمرة في الشيشان جزء من الحرب العالمية ضد الإرهاب لكن دون جدوى. إلا إن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، كانت الفرصة لإجراء الخيار الاستراتيجي، حيث صارت البراغماتية ووجهة النظر "المؤيدة للغرب" في السياسة الدولية وجهين لعملة واحدة. فقد أدرك بوتين إن روسيا لا تستطيع وحدها التعامل مع التهديدات الكبرى القادمة من حدودها الجنوبية والشرقية، وتحتاج إلى تعاون الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأمم الغربية لمكافحة الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهكذا دخلت علاقات روسيا مرحلة

---

[١] نورهان الشيخ، الشيشان.. الخيط الرفيع بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، على الموقع:
digital.ahram.org.eg

[٢] دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

[٣] محمد رضا جليلي و كيلينر، جيو– سياسية آسيا الوسطى، ترجمة الدكتور علي مقلد، الطبعة الأولى، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٠٤.

نوعية جديدة مع الولايات المتحدة والغرب محملة بتوجهات تنبع من مصالح أمنية أصيلة، ومن نفعية في آن واحد[١]، وواضح: إن (بوتين) كان مدفوعاً في هذا بتقييمه لأوضاع روسيا الداخلية، وأن قضيته الرئيسة ليست هي الدخول في مواجهات مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، تلك التي لا تقوى عليها روسيا باقتصادها المنهك وأوضاعها الداخلية المتهرئة، أما قضيته الرئيسة فقد تصورها في خلق علاقات وبيئة دولية مستقرة، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، تضمن له أدوات إنهاض الاقتصاد الروسي، والحصول على ما تحتاجه من استثمارات ومعرفة تكنولوجية، ودمج روسيا في الاقتصاد العالمي عن طريق عضويتها في منظمة التجارة العالمية[٢].

وهكذا قرر الرئيس (فلاديمير بوتين) وحده التخلي عن السياسة الخارجية الروسية القائمة على معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، وإدراج بلاده ضمن التحالف المناهض للإرهاب. فقد جاء هذا القرار الفردي والمفاجئ متخطياً تماماً القيادة العسكرية المحيطة به، و بيروقراطية وزارة الخارجية الروسية، وأخيراً جزء لا بأس به من الرأي العام في بلاده، وعلى هذا فقد وصف البعض هذا القرار: بأنه تحول بنسبة (١٨٠ °) في السياسة الخارجية الروسية، وهو تحول يمكن أن يقود الرئيس الروسي إلى وضع شبيه بالذي أدى إلى سقوط (غورباتشوف) في بداية العام ١٩٩٠، وما تلاه من انهيار الاتحاد السوفيتي[٣]، وهنا يقول (جينادي زيغانوف) "إن القيادة الروسية لا تدرك: إن الولايات المتحدة الأمريكية تجرها إلى المغامرة الأفغانية للدخول في لعبة عسكرية – سياسية قديمة ابتدعها حكماء الصين القدماء: (أغر الآخرين بالصعود إلى السطح، وأبعد السلم)، وبمعنى آخر توريط روسيا بالاشتراك في الحرب، ومن ثم تركها لوحدها لتواجه العالم الإسلامي، وترتب الفوضى التي أحدثها الصراع في أفغانستان"[٤].

وقبل هذا كان تطبيق استراتيجية سياسية – عسكرية متكاملة، تقوم من ناحية على: فرض السيطرة العسكرية الروسية الكاملة على الأراضي الشيشانية، مع سحب الاعتراف برئيس

---

(١) إيان أنطوني وآخرون، النظام الأطلس – أوربي والأمن العالمي، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص١٦١.

(٢) السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٣) نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص١١٨.

(٤) جينادي زيغانوف، روسيا في النظام العالمي الجديد، ترجمة وسن عبد الرزاق، عرض: مجلة الدراسات السياسية، العدد (١٠)، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص١٠٨.

المقاتلين الشيشانيين (بصفته القائد الأعلى للقوات الشيشانية)، أو وضع شروط تعجيزية للتسوية معه بشكل يبدو واضحاً منذ البداية إنه لن يقبلها[١].

وفي الوقت نفسه طبقت حكومة بوتين خطة سياسية تقوم على: فرض مدة انتقالية معينة تتراوح ما بين (٣-٥) أعوام، يتم خلالها إخضاع جمهورية الشيشان للحكم المباشر من جانب روسيا، ويتم في نهايتها إجراء استفتاء شعبي بشأن مستقبل الجمهورية، وتقوم روسيا خلال هذه المدة بالقضاء على من تصفهم بالإرهابيين، وتغيير الوضع السكاني، وخلق أوضاع سياسية مواتية لضمان نتيجة الاستفتاء المزمع، ثم يتم في المرحلة الثانية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية لتشكيل الهياكل التنفيذية والتشريعية في الجمهورية، والتي سوف تتفاوض معها بشأن مستقبل جمهورية الشيشان مع حصر تلك الانتخابات في الشخصيات التي تضمن ولائها بعد أن يكون قد جرى استبعاد العناصر الاستقلالية التي وصمتها روسيا بـ(الإرهاب). وفي المرحلة النهائية من هذه الخطة يتم تنظيم مفاوضات بين روسيا والقوى المنتخبة في الشيشان للاتفاق على مستقبل هذه الجمهورية، والتي تسعى (موسكو) إلى ضمان نتائجها مسبقاً[٢].

وعلى الرغم من أن ما حصل في ١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، قد شكل عاملاً توحيدياً لرؤية كل من: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حيال ما سمي بـ(الإرهاب)، إلا أن استخدام القواعد العسكرية في دول آسيا الوسطى للعمليات العسكرية في أفغانستان كان يتطلب موافقة روسيا. وبالفعل عندما بدأ التحرك الأمريكي تجاه دول آسيا الوسطى في هذا الشأن رفضت روسيا في البداية استخدام آسيا الوسطى كرأس حربة في الهجوم الأمريكي، إذ أعلن وزير الدفاع الروسي (سيرجي إيفانوف) "رفض بلاده لمجرد افتراض انطلاق عمليات عسكرية لحلف

---

[١] لقد عد بوتين: إن حكومة (يلتسين) كانت قد ارتكبت أغلاط فادحة في إدارة الأزمة الشيشانية، ولم توظف القدرات العسكرية الروسية الضخمة بفاعلية لإنهاء محاولة انفصال الشيشان، والذي إذا ما حدث قد يشجع أقاليم وجمهوريات حكم ذاتي أخرى داخل روسيا على الانفصال، مما يهدد بانفراط عقد الدولة الروسية. فضلاً عن أن المسألة الشيشانية، والمحافظة على وحدة البيت الروسي، والقضاء على "الأصوليين" أو "العصابات الإرهابية" اكتسبت أهمية فائقة من كونها القضية المحورية التي سعى بوتين إلى اكتساب الشرعية عن طريقها. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.

ففي الخطاب الروسي الذي ألقاه الرئيس (بوتين) في أيار/مايو من العام ٢٠٠١، في ذكرى الانتصار على النازية، أكد على إنه إذا كانت روسيا تستحضر اليوم عظمة إنجازها في إلحاق الهزيمة بالنازية وكسر الفاشية، فإنه يستلزم عليها أن تواجه بالروح والعزيمة نفسها، التطرف والأصولية في إشارة مباشرة إلى الوضع في الشيشان. نقلاً عن: عاطف معتمد عبد الحميد، القوقاز .. جغرافيته وتاريخه وأهميته عبر العصور، مصدر سبق ذكره.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة، مصدر سبق ذكره.

الأطلسي من آسيا الوسطى، وشدد على إنها مشمولة بمعاهدة الأمن الجماعي لرابطة الدول المستقلة، لذلك لا يمكن أن تحتمل استخدام أراضي تلك الدول للعمليات العسكرية"[١].

وبالفعل بادرت روسيا بعقد عدة اجتماعات مع المسئولين في دول آسيا الوسطى لتنسيق المواقف بصدد الحملة الدولية ضد الإرهاب، وأوضحت التحركات الروسية: إنها لن تسمح باستخدام أراضي آسيا الوسطى في تلك الحملة إلا بعد موافقتها. وقد أدى هذا إلى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء مباحثات مع كبار المسئولين الروس لدراسة الموقف، وبعد هذا الاجتماع أعلنت روسيا موافقتها على استخدام أجواء وأراضي آسيا الوسطى في العمليات العسكرية ضد طالبان في أفغانستان. ولقد حددت بعض الدراسات أهداف روسيا من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحملة الدولية ضد الإرهاب على النحو الآتي[٢]:

١. اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية: بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي.
٢. وقف توسع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق عبر دخول روسيا ضمن المنظومة الأمنية الغربية لتقطع الطريق قبالة توسيع الحلف ليصل إلى آسيا الوسطى والقوقاز.
٣. إدخال الحرب في الشيشان في نطاق الحرب ضد الإرهاب.
٤. فتح اعتمادات مالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
٥. مراجعة الإدارة الأمريكية لموقفها بصدد مبادرة درع الصواريخ، وإلغاء الاتفاقيات المبرمة مع دول الاتحاد السوفيتي السابق.
٦. أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا بوصفها شريكاً يسهم في صنع القرارات الدولية.

وعلى أساس ذلك، فإن تأييد روسيا للحملة الدولية لمكافحة الإرهاب كان يعني[٣]:

١. تقديم معلومات عن أفغانستان نظراً لخبرتها السابقة.
٢. دعم تحالف الشمال المناوئ لطالبان لوجستياً.
٣. تسهيل إنشاء القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى.

وهكذا تلقى (التحالف الشمالي) الحركة المسلحة التي تضم: الطاجيك والأوزبك والهزاريين القاطنين في هذه المنطقة كميات كبيرة من المساعدات الروسية والتوصيات له: بأن يبذل كل قواه وإمكانياته لمحاربة نظام (طالبان)، علماً: إن التحالف الشمالي كان يحارب ضد حركة (طالبان)

---

(١) محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص٧٩.

(٢) محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٣) مراد بطل شيشاني، الشيشان والحركة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

على مدى بضعة أعوام، وهو مدين باستمرار هذا القتال لمدة طويلة بقدر ملموس إن لم يكن كبيراً إلى روسيا التي دعمت (الشماليين) طوال تلك المدة بصورة مباشرة، وبعد ذلك وقعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة اتفاقيات حول مرابطة وحدات عسكرية أمريكية وطائرات عسكرية أمريكية في: قيرغيزيا وأوزبكستان وطاجيكستان من أجل (الوثوب) إلى أفغانستان، فلولا موقف روسيا التي دعت إلى توفير الإمكانيات العسكرية للأمريكيين بآسيا الوسطى، والتي كانت الضرورة لها جلية للعيان في أوضاع التحضير للعملية في أفغانستان، لكان من العسير جداً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحظى بموافقة هذه الدول على ذلك[١].

وهكذا حصلت روسيا على المقابل المنشود، وهو: إدراج الحرب التي تقودها روسيا منذ أعوام ضد "الإنفصاليين" في الشيشان ضمن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الإئتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب، وكان هذا الأمر يعني: التجاوز من قبل المجتمع الدولي للانتقادات التي دأبت منظمات حقوق الإنسان توجيهها لروسيا، نتيجة للممارسات التي تقوم بها القوات العسكرية الروسية في الشيشان، وقد تم لها تحقيق هذا الهدف نتيجة للتعاون القائم بين المتمردين في الشيشان والإرهابيين من طالبان في أفغانستان، ويمكن القول: بأن الرئيس (بوش) اقتنع بهذه الحجة، وقد انعكس هذا الاقتناع على معظم الدول الأوربية[٢]، فأكد الرئيس الأمريكي خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره الروسي في موسكو: :بأنه يعد جمهورية الشيشان جزءاً لا يتجزأ من اتحاد روسيا، وأن على الطرفين المعنيين بهذا الصراع العمل على التسوية من دون أي تدخل خارجي"، وكذلك أعلنت دول الاتحاد الأوربي عن: "إن تلك الحرب قضية داخلية تخص روسيا وحدها"[٣].

وعلى أثر تأييد روسيا للحملة الأمريكية عمدت الأولى إلى قطع المفاوضات مع الشيشانيين، والتي كانت قد بدأتها منذ تموز/يونيو من العام ٢٠٠١، بحجة تشدد الرئيس، وأن يعلن عن بدء "حرب بلا رحمة على الإرهاب"، وليفرض نفسه على إنه الرجل القوي الذي طالما انتظره الروس، غير إن هذا البعد السياسي لا يعدو كونه جزءاً لا يتجزأ من تحديات الحرب الاستراتيجية، فما يهم روسيا هو: أن تمسك بيد من حديد بزمام الأمور في الشيشان، وأن تجعل من روسيا في المدى الأوسع قوة سائدة في القوقاز كله[٤].

---

[١] يفجيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، تعريب: عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٤، ص١٢٩-١٣٠.

[٢] نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

[٣] محمد الحسيني، مأساة الشيشان، مصدر سبق ذكره، ص٨٣-٨٧.

[٤] إينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨-١٧٩.

لكن مراهنة روسيا على تأييد الغرب لحملتها في الشيشان جاء معاكساً، ومتناقضاً مع ما رغبت، حيث حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على وجود علاقات سرية مع المعارضة الشيشانية حتى أحداث أيلول/سبتمبر في العام ٢٠٠١، وعلى الرغم من كل ما قدمته روسيا للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنها في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٢ وعلى لسان الناطق باسم وزارة الخارجية (ريتشارد باوتشر) (Richard Boucher) عاودت انتقاد السياسة الروسية في الشيشان، وانتهاكها لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي أشار إلى توجه استراتيجي جديد لدى الإدارة الأمريكية مناوئ لروسيا وميال للشيشان، وإن لم يكن بدرجة الاعتراف بحقهم في تقرير المصير والاستقلال، ففي المدة نفسها استمرت المحادثات الأمريكية مع وزير خارجية الشيشان (إلياس أحمدوف)، وإن كانت على شكل دبلوماسية سرية لا تجري في المباني الحكومية. كما أن الإدارة الجديدة عمدت إلى إعادة بث الإذاعة (عبر إذاعة أوربا الحرة في براغ) باللغة الشيشانية، وهو الأمر الذي أثار حفيظة روسيا: بأن أعلنت عن تهديداً بإغلاق مكتب الإذاعة لديها إن هددت مصالحها، وأبدت استغراباً لما بثته من أخبار، والمنقولة من موقع: (www.kavkaz.org) [١].

ففضلاً عن ذلك، عمدت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى تأليف لجنة سلام أمريكية للشيشان برئاسة الاستراتيجي المعروف (بريجنسكي) والذي يمتلك وجهة نظر خاصة بالشيشان، (وهو الأمر الذي يعني: إن تسلمه هذا المنصب لم يأتِ اعتباطاً) مؤداها: إن الأمم المتحدة يجب أن تتدخل في (الشيشان) كما تدخلت في (تيمور الشرقية) لإنهاء الصراع، وذلك لضمان سيطرة الغرب على أذربيجان (ذات المخزون النفطي الكبير)، ويرى: إن استقلال الشيشان ضروري، وهو في مصلحة روسيا ذاتها، وإن هناك عدداً كبيراً من الدول في الأمم المتحدة عدد سكانها أقل بكثير من عدد الشيشانيين[٢].

وفي ٢٧ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٢، قامت القوات الروسية بحملة عسكرية ضد المقاتلين الشيشانيين تحت شعار: إن الحملات العسكرية هي الحل المثالي للقضاء على المقاتلين الشيشان في إقليم "إيتوم كال" الشيشاني على مقربة من الحدود الجورجية لتهاجم معقل المقاتلين الشيشان في (بانكيزي) بجورجيا، وثمة نظرية تتداولها الأوساط الروسية، مفادها: إن بوتين يقصد من وراء ذلك: دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير ملياً قبل الإقدام على ضرب العراق خشية على المصالح الروسية مع العراق، ولذا رفعت روسيا شعار "العراق مقابل جورجيا"، بعدما أدرك بوتين: إن حرباً ضد العراق قادمة لا مناص منها سواء أهددت روسيا بعملية مماثلة في

---

[١] شبكة صوت الشيشان، تطورات الأزمة الشيشانية (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، على الموقع:

Cvnnews.net

[٢] مراد بطل الشيشاني، الشيشان والحركة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩-١٧٠.

(بانكيسي) أم لا، لذا كان بوتين يأمل في الحصول على تنازلات كثيرة بمجرد موافقته على الحرب الأمريكية ضد العراق المنتظرة، وهنا يطرح بعض المنظرين السياسيين احتمالية عقد صفقة تبادلية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والذي بموجبها تؤازر (الأولى) "المشروع الأمريكي" ضد العراق، وتؤيد الولايات المتحدة الأمريكية "الطموحات الروسية" في (جورجيا)[١].

[١] **محمد رفعت الإمام، العلاقات الروسية الجورجية بين أزمة بانكيسي والدور الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مركز الدراسات السياسية واستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص١٨٩.**

المبحث الثالث

روسيا الاتحادية وتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً

لعل من أهم التحولات التي شهدها العالم، والتي تعد في بعض أوجهها استمراراً لانهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)، هو: توسيع حلف (الناتو) باتجاه دول أوربا الوسطى والشرقية التي كانت منضوية تحت المظلة السوفيتية، فـ"النظام الدولي الجديد" في المنظور الأمريكي يعني: "إعادة ترتيب" القضايا الدولية نتيجة للتحولات العميقة التي شهدها العالم على المستويين: السياسي والاقتصادي، وبالنظر لما يعنيه ذلك من عزلة وما يترتب على ذلك من مخاطر على مستقبل الأمن القومي الروسي التي تبدو واضحة، فإنه لمن الطبيعي أن يواجه ذلك برد فعل سلبي من قبل روسيا الاتحادية، ومن ثم فإنها لن تقف مكتوفة اليدين، وهي ترى البلدان المجاورة لها تدخل الواحدة تلو الأخرى الحلف العسكري البعيد المنال عنها.

وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، وعلى الرغم من دخول روسيا في محور الحرب على الإرهاب، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية لم تتعامل مع روسيا على أساس الحليف الموثوق به، بل أن احتلال أفغانستان لم يكن إلا خطوة متقدمة لتطويق روسيا، هذا فضلاً على صدور تقارير أمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، أفادت بقيام البنتاغون بإعداد خطة طوارئ لشن هجمات نووية محتملة على سبع دول من ضمنها (روسيا)، وفي المقابل استندت الاستراتيجية الروسية إلى ضرورة إيقاف التمدد الغربي، ولا سيما الأمريكي في مجالات روسيا الحيوية في أوربا الشرقية، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والعمل على استعادة مجالاتها الحيوية، والاقتراب على نحو واسع من مياه البحر الأسود.

وقد واجهت روسيا الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى احتوائها بسياسة خارجية قائمة على أساس المزاوجة بين أسلوبين: وهي الدبلوماسية المباشرة القائمة على التحرك العسكري لضمان مصالحها، وأيضاً توسيع الإنفاق العسكري، فضلاً عن التهديد بالانسحاب من عدد من الاتفاقيات التي عقدت في أوقات سابقة[١]، فضلاً عن الأسلوب غير المباشر والذي تبغي عن طريقه روسيا الاتحادية إفهام (الناتو) من أن أي تصرف من قبله يضر بمصالحها سوف يقابل بتحالفات مع دول أخرى تشاركها رفضها للهيمنة الغربية على النظام الدولي.

---

[١] **عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.**

المطلب الأول

حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization –NATO)

(النشأة، التوسع والمهام بعد الحرب الباردة)

كان المبدأ الأساس في ستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية هو: (الاحتواء)، أي احتواء القوة السوفيتية داخل إقليم الاتحاد السوفيتي، فإن لم يكن ذلك ممكناً، ففي داخل منطقة نفوذه الأخيرة في شرق أوربا مع عدم السماح لتلك القوة بالنفاذ إلى مناطق المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية في غرب أوربا أو الشرق الأوسط أو شرق وجنوب شرقي آسيا، فكان (الناتو) هو: أول وأهم تلك الأحلاف وأدومها وأكثرها فاعلية[١].

أولاً: النشأة:

أدت المحاولات التوسعية التي قام بها الاتحاد السوفيتي في إطار سعيه نحو تكوين امبراطورية شيوعية عالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى تزايد مخاوف الدول الأوربية، مما دفعها إلى إبرام ما عرف في حينه بـ(ميثاق بروكسل) في العام ١٩٤٨، والذي عد النواة الأولى لحلف شمال الأطلسي. وقد تعهدت الدول الخمس الموقعة على الميثاق الدفاعي الجماعي، (وهي: بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج) بتقديم المساعدة المتبادلة في حالة تعرض أي منها لعدوان عسكري[٢].

وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك بهذه الاتفاقية، وأعقب ذلك اقتراح السيناتور (فاندنبرج)، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي انضمام الولايات المتحدة الأمريكية[٣] إلى تلك

---

[١] إذ لم تصمد طويلاً تجارب "حلف بغداد" الذي تحول إلى "الحلف المركزي" بعد انسحاب العراق منه كنتيجة لثورة العام ١٩٥٨، وحلف جنوب شرقي آسيا "السييتو"Seato . ولعل الحلفين الثنائيين أقامتهما الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية في شرق آسيا هما الأكثر فاعلية بعد حلف الناتو في سلسلة الأحلاف العسكرية التي طوقت بها الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة. ينظر: مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، دراسات استراتيجية، العدد (١٢٩)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص٧.

[٢] ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٣٤.

[٣] ويذكر: إنه في خلال هذه المدة كانت قد انتقلت قيادة "العالم الحر" الرأسمالي الغربي من المملكة المتحدة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة سياسياً ومنهكة للغاية اقتصادياً وعسكرياً، إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب كأكبر الرابحين، وأولى اثنتين من القوى العظمى الجديدة غير الأوربية تقريباً. فعلى الرغم من الأصول الفكرية والثقافية والاجتماعية، بل السياسية المشتركة بين المجتمع الأمريكي ومجتمعات غرب أوربا، ألا أن الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الجيو ستراتيجية هي قوة غير أوربية. ينظر: مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي، مصدر سق ذكره، ص٨. حيث لم يكن لـ(مشروع مارشال) الذي أنطلق بعد الحرب العالمية الثانية أبعاداً اقتصادية وسياسية وأمنية فحسب، بل هدفت عن طريقه الإدارة الأمريكية إلى التربع على قمة المنظومة

الاتفاقية، وأثر موافقة مجلس الشيوخ على هذا الاقتراح في حزيران/يونيو من العام ١٩٤٨، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات مع دول ميثاق بروكسل، مما أسفر في نهاية الأمر عن توقيع معاهدة (حلف شمال الأطلسي) في الرابع من نيسان/أبريل من العام ١٩٤٩، والتي ضمت (١٢) دولة مؤسسة هي: دول ميثاق بروكسل إلى جانب كل من: (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والدانمارك، وإيطاليا، وآيسلندا، والنرويج، والبرتغال) ثم انضمت كل من: تركيا واليونان إلى الحلف في العام ١٩٥٢، ثم ألمانيا الغربية في العام ١٩٥٥، وأخيراً إسبانيا في العام ١٩٨٢، ليصل عدد أعضاء الحلف إلى ست عشرة دولة[١].

ثانياً: التوسع:

وفقاً لمقولات المدرسة الواقعية، وفي القلب منها نظرية (ميزان القوة) كان من المفترض أن يؤدي تفكك حلف وارشو، وتحلل الاتحاد السوفيتي إلى تحلل حلف شمال الأطلسي، ثم جاءت نظرية (ميزان التهديد) كما وضعها "ستيفن والت" في العام ١٩٨٧، لتؤكد على نفس المآل للحلف ما لم يتفق أعضاؤه على مصادر تهديد جديدة تسوغ استمراره وتسوغ تحمل الأعضاء لنفقات وتكاليف الحلف، وعلى الرغم من عدم الاتفاق على ماهية التهديدات الجديدة قررت الولايات المتحدة الأمريكية – ولم تمانع الدول الأعضاء الأخرى – استمرار التعديلات على عقيدة الحلف العسكرية، وهيكل القوة فيه لتلائم البيئة الأمنية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو الأمر الذي اقتضى أيضاً إدخال تعديلات على عضوية الحلف[٢].

وهكذا تقوى حلف الأطلسي بعد الحرب الباردة، وازداد تماسكاً بمحاولات فرنسا[٣] للعودة التامة إليه، ودخول أعضاء جدد فيه[١]، فبنهاية العقد الأخير من القرن العشرين، وتحديداً في

الرأسمالية، وإعادة صياغة نظام نقد دولي على وفق مصالحها الحيوية، والاضطلاع بالدور الجديد الذي أنصب على قيادة العالم الغربي، وإنما كان لهذا المشروع أبعاداً ستراتيجية كونية بالدرجة الأولى، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ترجمتها إلى أطر مؤسسية تنظيمية عسكرية استطاعت عن طريقها فرض وإنجاز حلقات ستراتيجيتها الجديدة. ينظر: ناظم عبد الواحد جاسور، توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأمريكية، مجلة دراسات ستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٧٠.

(١) ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٥.

(٢) عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨، ص٨.

(٣) لقد انتهج الجنرال (ديغول) منذ وصوله إلى سدة الحكم في فرنسا في العام ١٩٥٨، سياسة استقلالية، فتقدم باقتراح لإحلال إدارة ثلاثية مؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا لقيادة الحلف، إلا أن هذا الاقتراح جوبه بالرفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ثم لجأت فرنسا إلى محاولة جديدة حول إدارة أو مشاركة فرنسا في قيادة الحلف، فقد طالبت الأخيرة أن تناط إليها القيادة الجنوبية للحلف لقربها من مقر القيادة المذكورة، والتي تقع في (نابولي) في إيطاليا، فضلاً عن إلى القدرة والخبرة التي يتمتع بها الجنرالات الفرنسية والتقنية العالمية للأسلحة الفرنسية، ناهيك عن إن فرنسا تعد القوة النووية العالمية الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، مع

١٢/آذار/١٩٩٩، شهد الحلف أول موجة من التوسع في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت جمهورية التشيك والمجر وبولندا، وهي دول كانت ضمن منطقة النفوذ السوفيتية أعضاء في حلف شمال الأطلسي ذي التوجه الغربي، وهي مقدمة الطابور الذي ينتظر الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، كما واعتمد في العام ذاته خطة عمل لضم دول أخرى تطمح للانضمام إليه[٢]. ثم في قمة الحلف في آذار/مارس من العام ٢٠٠٤، تم قبول سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتي (السابق) وأوربا الشرقية، وهي: (أستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا)، وفي ١ نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٩، انضمت كل من: ألبانيا وكرواتيا إليه، وبهذا وصل عدد أعضاء حلف شمال الأطلسي إلى(٢٨) دولة[٣].

وصاحب ذلك تبني البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي انضمت إليه. ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع عضوية الحلف، وتمديد نفوذه في اتجاه روسيا، وإنما شرعت في تعزيز قدراته عن طريق قامة قاعدتين أمريكيتين في كل من: بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها: الدرع المضادة للصواريخ، الأمر الذي جعل الشطر الأوربي من روسيا كله تقريباً في متناول أسلحة الحلف التكتيكية، وليس الاستراتيجية فقط[٤]، وفي كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨، أقر

هذا فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الطلب الفرنسي مؤكدة على لسان وزير دفاعها الأسبق (وليام كوهين) في العام ١٩٩٧، في أثناء قمة الحلف في مدريد : بأن "القيادة الجنوبية لحلف الأطلسي ليست من المسائل التي تقبل التفاوض حولها، فالأسطول السادس الموجود في القاعدة الجنوبية في (نابولي) في إيطاليا هو: أسطول أمريكي، ولا يمكن أن يتولى قيادته سوى شخص أمريكي". ينظر: سمير الظاهر، مستقبل الحلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوربي: الواقع والآفاق، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٢١ وما بعدها.

(١) منذر عبد المجيد البدري، صورة التغير، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣.

(٢) برايان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥-٤٠. وكذلك ينظر: مارينا كاباريني، إصلاح قطاع الأمن وتوسيع الناتو والاتحاد الأوربي، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٣٩٦.

(٣) نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٩١. علماً: إن القدرات العسكرية والاقتصادية لأغلب هذه الدول لا تؤهلها للانضمام للحلف، فعلى سبيل المثال تفترض الدراسات الأولية التي قام بها مكتب ميزانية الكونغرس الأمريكي "إن على الدول الجديدة في أوربا الوسطى والشرقية أن تسهم بمبلغ إجمالي يتراوح بين (٤٢-٥١٨) مليار دولار"، وهو رقم ضخم جداً بالنسبة للوضع الاقتصادي المتدني لهذه الدول. ينظر: محمود عبد الواحد محمود، التنافس الدولي على نفط آسيا الوسطى، مجلة الحكمة، العدد (٢٨)، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص٣١.

(٤) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأورو – أطلنطية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠. والواقع: إن توسع الحلف نتيجة لتلاقي الرغبة الأمريكية (التي سوف يتم مناقشتها في المطلب الآتي)، فضلاً عن رغبة الدول الشرق أوربية.

الحلف "مخطط الإعداد" الذي يمهد لعضوية كل من: أوكرانيا وجورجيا، والذي يتضمن برامج وطنية إصلاحية سنوية في المجالات السياسية والقانونية غيرها، والنجاح في تنفيذها يؤهل هاتين الدولتين للانضمام للناتو[١].

ثالثاً: المهام:

أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي بنهاية الحرب الباردة إلى تراجع مهمة "الدفاع الجماعي" ضد عدو أو أعداء محددين مسبقاً، وكشفت بيئة ما بعد الحرب الباردة عن بروز تهديدات للأمن الأوربي – الأطلسي، أو هكذا عدها الحلف من خارج المنطقة التقليدية المحددة لنشاطه على وفق المادة السادسة من اتفاقية واشنطن[٢]، فالمخاطر التي يتعرض لها الحلفاء لن تأتي من عدوان محدد على أراضيها وإنما من أوضاع ناجمة عن صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطرة بما في ذلك: الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية التي تواجهها كثير من دول أوربا الوسطى والشرقية، وهذه التوترات لا تهدد بشكل مباشر أمن وسيادة أعضاء التحالف، ولكنها قد تؤدي إلى أزمات خطيرة تهدد استقرار أوربا وربما تتطور إلى نزاعات مسلحة تتورط فيها قوى خارجية من بينها أعضاء في الحلف، الأمر الذي يؤثر في أمن الحلفاء، لذلك كان لا بد للحلف من التكيف مع إفرازات هذه البيئة[٣].

وقد بدأت محاولات التكيف هذه في رسالة "تيرنبرى" Turnberry التي نشرت بعد اجتماع مجلس شمال الأطلسي بلندن في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٠، والتي بدا فيها واضحاً

فهذه الدول صغيرة وهي تمثل في معظمها منطقة عازلة (Buffer states) بين دولتين قويتين هما: روسيا في الشرق، وألمانيا في الغرب، وتاريخياً كانت دول ما يعرف بـ"أوربا الجديدة" تعيش في أرض ممزقة سياسياً، ومحصورة بين نهري: الراين والفولجا، ومدينتي: برلين وموسكو، وما يزال هاجس التاريخ ماثلاً في ذاكرة شعوب تلك المنطقة، وكانت (بولندا) هي أكثر تلك الدول تعبيراً عن هذه الهواجس، فالقومية البولندية الوثيقة الارتباط بالكنيسة الكاثوليكية وسط محيط سلافي – أرثوذكسي أو ألماني – لوثري "بروتستانتي" بقيت تعيش حالة المرارة، وعقدة الاضطهاد في العلاقة مع روسيا وألمانيا، إذ تزاحمت الدولتان تاريخياً في اجتياح سهول (بولندا) التي لا تمتلك حدوداً جغرافية واضحة أو مانعة تحمي ديارها القومية، فتقلصت (بولندا) من امبراطورية واسعة وسط أوربا منذ القرن الخامس عشر حتى اختفت من الوجود في القرن الثامن عشر قبل أن تعيدها الحرب العالمية الأولى مرة أخرى، ثم تقاسمها (هتلر) و(ستالين) عبر اتفاق سري في آب/أغسطس من العام ١٩٣٩، لتعود لاحقاً بعد الحرب العالمية الثانية لتدور في فلك الاتحاد السوفيتي السابق خلال سنوات الحرب الباردة. ينظر: أحمد دياب، شرق أوربا في السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩-١١٠.

[١] حسين طلال مقلد، روسيا والاتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

[٢] عماد جاد، الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص٢٠٩.

[٣] عماد جاد، حلف الأطلنطي والحرب في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص١٠٠.

التحول الأولي في مهمة الحلف في مواجهة تهديد مباشر من حلف وارشو إلى تعظيم الأمن والاستقرار في القارة الأوربية، وأدى هذا التحول إلى تغيير مضمون التحالف من كونه أداة "للدفاع الجماعي" إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية في مواجهة تهديدات غير محددة تهدد بتقويض أمن الدول الأعضاء، فإلى جانب استمرار المهمة الأساسية/ التقليدية للحلف، وهي: الدفاع الجماعي برزت مهمة بناء هيكل جديد للسلام في كل أوربا[١]، وبهذا فإن الحلف تخطى القيد الجغرافي الذي يعني: المسرح الأوربي كنطاق وحيد لتحركه. ففي ظل المفهوم الجديد تطرح الولايات المتحدة الأمريكية أهداف تصاغ هذه المرة بشكل مرن ومطاط يسمح للحلف بالتحرك أيضاً نحو الجنوب، ثم جاءت حرب البلقان مناسبة لتنفيذ المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلسي، وهو: تخطي دور الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، ووضع أمر النظام الدولي بين أيدي حلف الأطلسي وقيادته الأمريكية[٢]، إذ أن تدخل الحلف هذا فتح الطريق لإثارة سلسلة من الأمثلة على المشكلات التي واجهها في الأنشطة العسكرية، والتي يمكن أن يدعى للقيام بها خارج نطاق الإقليم المحدد بموجب معاهدة تأسيس الحلف[٣]، وفي الوقت نفسه، فإن هذا التدخل كان يحمل في طياته أكثر من رسالة في وقت واحد، وهي[٤]:

أولها: إلى الدول الأوربية الأعضاء في الحلف، ومؤداها: إن لا جدوى من وراء معارضة الرؤية الأمريكية للمفهوم الاستراتيجي، وإن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الاختصاص الأصيل في إعادة ترتيب العلاقات الأوروأطلسية.

وثانيها: إلى الدول الأوربية غير الأعضاء، ومؤداها: إن أمن واستقرار ورفاهية هذه الدول يعتمد بالأساس على علاقات جيدة مع واشنطن، ومشاركة صادقة في تنفيذ ما تتخذه واشنطن من قرارات.

وثالثها: هذه الرسائل كانت موجهة إلى روسيا الاتحادية، ومؤداها: إن لا جدوى من محاولات معارضة توسيع الحلف أو مقاومة مهامه الجديدة، وإن التطبيق هذه المرة يأتي على حساب أقرب حلفاء روسيا وأشقائها في العرق السلافي.

---

(١) عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٢) عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص٨٧-٨٨.

(٣) هلموت سميث، حلف شمال الأطلسي في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠٠، ص١٢٨.

(٤) عماد جاد، حلف الأطلنطي والحرب في البلقان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

رابعها: هذه الرسائل وآخرها موجهة إلى دول العالم أجمع، ومؤداها: إن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الأولى في عالم ما بعد الحرب الباردة، وإن أي مقاومة لمكونات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية سوف تواجه بآلة الحلف العسكرية.

المطلب الثاني

الاستراتيجية الأمريكية للناتو تجاه روسيا الاتحادية

كشف الرئيس الأمريكي بوش عن التحول الاستراتيجي لحلف الناتو عندما كتب إلى غورباتشوف في تموز/يوليو من العام ١٩٩٠، يعده "إن الناتو على استعداد للتعاون معكم في بناء أوربا الجديدة"، ثم إن الغرب وعد مرتين على الأقل (خاصة في دورة العام ١٩٩١، في كوبنهاكن)، أن لا يستغل الوضع القائم للحصول على مكاسب جيوسياسية للتفوق على الشرق المتداعي أصلاً[١]، إلا إنه لم تمض على الإعلان الرسمي باختفاء الاتحاد السوفيتي في ٣١ كانون أول/ديسمبر من العام ١٩٩١، من الخريطة السياسية والجغرافية والعسكرية العالمية سوى عدة أشهر، حتى أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية تقريراً خاصاً يحدد ملامح وأسس فرض الدور الأمريكي المتفرد على العالم، عن طريق خمس مهام أساسية، يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان زعامتها، وتحقيق الخيارات السياسية لاستراتيجيتها الدولية، فكانت روسيا الاتحادية وما ورثته من قوة نووية تشكل مصدراً لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية، إحدى هذه المهام[٢]، فتمحور القلق الأمريكي من روسيا الاتحادية حول[٣]:

١. خوف وقلق الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال بروز القوميين والمتشددين الشيوعيين في الحكومة الروسية الجديدة من سكان المدن الريفية وبعض المناطق الأخرى الذين ما زالوا يرفضون التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.
٢. تخلي روسيا الاتحادية عن وعودها بالحد من مبيعات سلاحها والمعدات الحربية الأخرى إلى دول أوربا الشرقية، وكوبا، وأفغانستان، وكوريا الشمالية، وإيران.
٣. التحرك الدبلوماسي الروسي المكثف على كل من: الصين والهند واليابان وإيران من أجل إحلال عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة دولة واحدة، وفي السياق نفسه كانت روسيا قد أعلنت عزمها العودة إلى المراكز التي تخلت عنها سابقاً في محاولة للتخلي عن سياسة التطبيع مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨.

(٢) ناظم عبد الواحد جاسور، توسيع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

(٣) سمير الظاهر، مستقبل حلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص٥.

ووفقاً لرؤية (هنري كيسنجر)، فإن منطقة شرق أوربا كانت ساحة لصراع تاريخي بين روسيا وألمانيا، وإذا لم تبادر الولايات المتحدة الأمريكية بضم دول هذه المنطقة إلى عضوية الناتو، فإن ذلك يعني أحد أمرين: كلاهما خطر على المصالح الأمريكية، ليس في تلك المنطقة فقط، بل كل أوراسيا، الأمر الأول: أن يتجدد الصراع والتنافس بين روسيا وألمانيا، خاصة وإن الأخيرة تعد هذه المنطقة المجال الحيوي (Lebensraum) لها في الشرق، والأمر الآخر: أن تتحالف الدولتان معاً، وعلى هذا النحو رأت الولايات المتحدة الأمريكية إن قطع الطريق على هذه الاحتمالات يتمثل في توسيع الناتو شرقاً، فهو يضمن لها "استيعاب" ألمانيا و"تطويق" روسيا في وقت واحد، فضلاً عن إنه علامة على التضامن بين ضفتي الأطلسي (غرب أوربا، وشمال أمريكا)، واحتمال مواجهة أخطار جديدة، خاصة بعد اندلاع الحرب في جمهوريات يوغسلافيا السابقة أوائل التسعينات من القرن المنصرم، وفضلاً عن عد البعض: إن هذا الحلف يمثل "الذراع العسكرية للحضارة الغربية على ضوء نظرية (صراع الحضارات) التي راجت تلك الحقبة[١].

كما عدت الولايات المتحدة الأمريكية إن أكبر المخاطر التي تواجه المعسكر الغربي في حقبة ما بعد الحرب الباردة تتركز في ذلك القوس الممتد من جنوب شرق آسيا، وعلى وجه التحديد بداية من كوريا الشمالية مروراً بالصين والهند وباكستان وأفغانستان وإيران والعراق حتى آسيا الوسطى وصولاً إلى تركيا والبلقان على أبواب أوربا الغربية، وبذلك يصل التحليل الاستراتيجي الأمريكي إلى نتيجة بالغة الواقعية والأهمية، وهي: إنه بتداعي الامبراطورية السوفيتية نشأ فراغ هائل في هذا القوس نتيجة تلاشي النفوذ الروسي، وهذا الفراغ الهائل الذي أطلق عليه بريجنسكي المستشار الأمريكي السابق للأمن القومي عبارة (الثقب الأسود) إشارة إلى الفراغ الآيديولوجي، وفراغ النفوذ الروسي في منطقة التخوم، وهو فراغ ملأته الأصولية الإسلامية التي بزغت وبقوة بعد تداعي الامبراطورية السوفيتية[٢].

---

[١] أحمد دياب، شرق أوربا في السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

[٢] وفي الحقيقة إن هذا (الهلال) أو هذا (القوس) ليس جزافياً، وإنما هو ما يطلق عليه المحللون الجيوبولتيكيون منطقة الـ(Rimland)، أي الإطار أو إن جاز القول القشرة التي تحيط بـ(Heartland)، أي النواة التي هي روسيا القيصرية، والتي صارت الاتحاد السوفيتي، ثم أخيراً روسيا الاتحادية، ومؤدى هذا التصور الجيو سياسي: إن الـ (Rimland) كان تاريخياً هو منطقة نفوذ روسيا الخارجي بشكل مباشر أو غير مباشر من منطلق: إن كل هذه البلدان تقع جغرافياً على تخوم روسيا، لذا تأثرت بشكل أو بآخر بالنفوذ الروسي. ولكن السمة الثانية لهذا الهلال أو القوس الممتد من جنوب شرق آسيا حتى البلقان، إنه كان كذلك منطقة ارتطام أي منطقة تصارع فيها النفوذ الروسي والغربي عبر العديد من العصور بداية من التنافس بين روسيا القيصرية والتاج البريطاني حتى الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. أما لماذا كان هذا القوس الواقع على وجه التحديد على تخوم روسيا، ولماذا كان منطقة ارتطام بين روسيا والغرب؟. فالإجابة هي: إنه تاريخياً كانت تسعى جيوش روسيا الزحف من الشمال البارد إلى الجنوب

وفي اعتقاد لـ(رونالد أسموس) المسئول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية، "فإنه يتعين على الغرب أن يناضل من أجل "تعريف جديد لأوربا الكبرى التي تستوعب أوكرانيا أيضاً"، وتنبأت وزارة الخارجية الأمريكية في التسعينات من القرن المنصرم: إن أوكرانيا يلزمها (٢٥) عاماً، وروسيا (٥٠) عاماً للاندماج مع أوربا، وبحسب أسموس "يجب أن تشمل أوربا الكبرى تركيا وجنوب القوقاز أيضاً"، ويلوح من وراء هذه الحجة استراتيجية لإدماج تركيا وأوكرانيا ومنطقة البحر الأسود في المجموعة اليورو – أطلسية، ويطالب أسموس: بأن يتم "تحويل هذه الأقطار إلى منصة انطلاق لمزيد من النفوذ إلى الشرق والجنوب"، ففي رأيه: إن تدمير "الشرق الأوسط القديم" – في إطار بناء "الشرق الأوسط الجديد "– سوف يبدأ من هذه المنطقة. وقد عدت الأحداث التي وقعت في لبنان شرارة أخرى للتغيير في المنطقة[١].

وأياً كان الأمر، فإن الطرف الأمريكي حرص على ألا يكون الصراع عنيفاً وفضل بدلاً من ذلك منهج الاحتواء، فروسيا – على وفق رؤية مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (زبيغنو بريجنسكي) مستشار الأمن القومي للرئيس الأسبق جيمي كارتر (الديمقراطي) في كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" – دولة غير مستقرة سياسياً، وتمتلك في الوقت نفسه ترسانة نووية، ومن المحتل أن تشهد فوضى سياسية قد تؤدي إلى تهديد أوربا من انتشار أسلحة الدمار الشامل، لهذا يسير الاتجاه الأمريكي في التعامل معها نحو الاحتواء والمساومة، وليس الاستفزاز والصدام[٢]، ففضلاً عن النفوذ الذي تمثله روسيا في أوراسيا، ولما جرى من متغيرات في ثقلها الاقتصادي العالمي بعد طفرة أسعار النفط عقب حرب العراق في العام ٢٠٠٣، والاعتماد المتزايد على غازها في كل من: أوربا والصين، لكل تلك الأسباب أخذ (بريجنسكي) بالاهتمام بالتنظير للشراكة مع روسيا، هذه الشراكة المتوازنة التي تحدث عنها تشبه نظرية (الاحتواء) التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي، والتي نظر لها (جورج كينان) في أواسط الأربعينات، لكنها تختلف عن الاحتواء في استبعاد المجال العسكري نسبياً، نظراً لتدني أرجحيته كعنصر

الدافئ، وعلى وجه التحديد باتجاه البحار الدافئة وأساساً باتجاه المحيط الهندي الذي كان منطقة نفوذ التاج البريطاني ثم صار منطقة نفوذ الغواصات النووية الأمريكية التي كانت تتلقى أوامرها من قاعدة دييجو جارسيا للسيطرة على ممرات الملاحة العالمية. وقد ارتطمت جيوش روسيا القيصرية وبريطانيا في إيران وأفغانستان، وكان بعد ذلك اندحار الجيوش السوفيتية في أفغانستان نتيجة للدعم الأمريكي القوي لرجال حرب العصابات الأفغان. ينظر: نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص١١٩-١٢٠.

(١) فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠-٢١.

(٢) شعبان عبد الرحمن، القواعد الأمريكية وسياسة الزحف الهادئ لاحتواء روسيا، على الموقع:

http: www.aljazeera. net

صراع، وإن كان هذا المجال قد عاد جزئياً إلى المشهد بعد مشروع نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في البلقان[١].

ولتحقيق هذا الهدف البعيد المدى يعول (بريجنسكي) بعض الشيء على نظرية (تداعي الدومينو)، فإذا بدأت دول أوربا الشرقية بالاندماج بالناتو والاتحاد الأوربي، فقد يشجع ذلك روسيا على إعادة النظر باستراتيجيتها تجاه أوربا، وعلى الرغم من إنه أدرك مبكراً: صعوبة تحول الجمهوريات السوفيتية السابقة من الاشتراكية إلى الرأسمالية الليبرالية، لكنه يرى : إن أوكرانيا قد تشكل خطوة أولى في سلسلة الدومينو: "ليس علينا أن نعمل على عزل روسيا، ولا استعطافها، كذلك لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتخلى عن حضورها مجموعة الثماني، لكن ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل هذا الحضور لمناقشة روسيا في خنقها للديمقراطية، وبما يتضمنه هذا العنوان من قضايا من قبيل تدخلها في مولدافيا، ودعمها للإنفصاليين في جورجيا، علينا أن نسألها عن رفضها تجديد اتفاقية الطاقة بينها وبين الاتحاد الأوربي بما لها من أهمية وتأثير في أمن الطاقة. إن دعوة روسيا للانخراط في مجتمعنا الأطلسي عبر الالتزام بالمعايير الدولية هي الطريق الأفضل لمقاربة العلاقة معها. كما علينا اتباع استراتيجية مبنية على رؤية تاريخية، فلو حافظت أوكرانيا على استقلالها، وبدأت الالتحاق بالناتو والاتحاد الأوربي، فسيكون ذلك بمثابة محفز لروسيا للقيام بالمثل، وهذا سيفتح الباب على مزيد من التعاون والشراكة بينها وبين أوربا ذات المصلحة البعيدة المدى في العلاقة مع روسيا"[٢].

أي أن (بريجنسكي) كان قد أعطى في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى)، اهتماماً كبيراً لأوكرانيا، وعدها اللاعب والأداة الرئيسة للغزو الأوربي الغربي لآسيا، فطالب واشنطن بإعطاء اهتمام أكبر لأوكرانيا، بعدها الدعامة الكبرى لروسيا، والتي بدونها لا تستطيع روسيا أن تستعيد طموحاتها في التوسع خارج حدودها، وتفقد حلمها في نشر أساطيلها الحربية في المياه الدافئة[٣]. كما يزعم (بريجنسكي)، فإن روسيا المقترنة بأوكرانيا امبراطورية في الأساس، ولكنها من دون

---

[١] تركز هذه النظرية على معادلة التوازن بين روسيا وأوربا كمقدمة لخلق توازن قوى وستاتيكو تقليدي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بانتظار متغيرات داخلية روسية، وعلى هذا الأساس، فإن لدبلوماسية الإقناع دور في استراتيجية دمج روسيا بالعالم الغربي بحسب (بريجنسكي)، حيث "أن السعي الدائم نحو دمج روسيا في المجتمع العابر الأطلسي ينبغي أن يكون الجزء الأساس في إن استراتيجية أمريكية بعيدة المدى نحو خلق الاستقرار في القارة الهائلة: أوراسيا، ويمكن خلق المناخ الجيبولوتيكي الملائم عبر إقناع روسيا: إن من مصلحتها التحول نحو دولة أوربية ديمقراطية، والتخلي عن طابعها الاستعماري التاريخي، والانخراط بشكل عميق بالمجتمع العابر الأطلسي. ينظر:"هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص١١٦.

[٢] هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

[٣] أحمد دياب، شرق أوربا في السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨-١٠٩.

أوكرانيا مجرد دولة، وفي هذه الحالة تبدو الاتهامات بعودة امبريالية جديدة وفاشية، والتخلي عن الديمقراطية مجرد ستار دخان لأجندة جيو – سياسية[١].

إن الطريقة التي طرح بها مسئولو الناتو مسألة الاتساع شرقاً تدل على إن روسيا أقرب إلى أن تكون أداة يستخدمها الناتو في ضمان أمن القارة الأوربية منه إلى حليف أو شريك تام العضوية في بنيان الناتو الجديد، فالإعلان المتكرر من قبل أكثر من مسئول في دول الناتو: بأن الحلف سوف يتوسع شرقاً بصرف النظر عن المواقف المعارضة لروسيا لا يترك مجالاً للشك في إن دول (الناتو) تتعامل مع روسيا من منظور استعلائي، ومن المرجح أن يترك ذلك فجوة ربما أمكن تضييقها، ولكن من المستبعد أن يتم إزالتها تماماً، ففي أكثر من مرة أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت)، وكذلك المتحدث بلسانها (نيكولاس بيريز) على إن "توسيع الناتو سوف يمضي قدماً على الرغم من كل اعتراضات روسيا"، و "إن الدول التي ستدعى للانضمام في صيف العام ١٩٩٧، لن تكون الأخيرة، كما إنه لن يمنع أي اتفاق بين روسيا والناتو من دعوة دول البلطيق أو أية دولة أخرى للانضمام". لغة مماثلة استخدمها (خافيير سولانا) السكرتير العام السابق لحلف الناتو الذي حث روسيا على أن "الدخول في علاقة مع الناتو أفضل لها من أن تقبع في عزلتها[٢].

هذه التصريحات وغيرها تدل على إن الغرب، وإن كان على استعداد لصياغة اتفاق مع روسيا لضمان عدم معارضتها لخطة توسيع الناتو، فإنه ليس على استعداد مماثل لاستيعابها بأكملها في منظومة الناتو الجديدة في القارة الأوربية، فروسيا من المنظور الأمريكي، وكما أوضحت مداولات قمة (هلسنكي) بين: يلتسين وكلينتون، لا يجب أن تكون معنية أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية بأمن القارة الأوربية، كما إنه ليس من حقها، وبطريقة لا تقبل اللبس تحديد من يقبل أو لا يقبل في الحلف[٣].

وجاء في بيان الاجتماع الوزاري الذي تمخض عن قمة مدريد يومي (٨) و (٩) تموز/يوليو من العام ١٩٩٧، الآتي[٤]:

١. الاستعداد لضم أي دولة من دول شرق ووسط أوربا إلى الحلف.
٢. إن توسيع الحلف سيجري على مراحل على وفق ما يراه القادة من استيفاء للشروط المطلوبة.
٣. استثناء روسيا الاتحادية من عضوية الحلف والبحث عن صيغة للتعاون معها.

---

(١) فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٢) إبراهيم عرفات، روسيا والناتو الجديد، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١١٦.

(٤) عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

وعلى الرغم من أن قادة الحلف كانوا قد أعلنوا: إن أي عضو في الشراكة من أجل السلام مرشح لعضوية الحلف، إلا إنه كان واضحاً منذ البداية: إن هناك إجماعاً على استبعاد روسيا الاتحادية، وجرى ذلك تحت غطاء استيفاء الشروط المطلوبة لدخول الحلف، ونصح (كيسنجر وبريجنسكي) الإدارة الأمريكية باستبعاد روسيا، واستبدال ضمها بتوقيع اتفاق ثنائي بينها وبين الحلف، وكان من بين الحجج التي تم الاستناد إليها لتسويغ عدم ضم روسيا الاتحادية إلى الحلف الآتي[١]:

١. إن روسيا الاتحادية دولة غير مستقرة، ولا تنطبق عليها شروط الانضمام في المدى القريب.
٢. إن روسيا الاتحادية دولة كبيرة، وضمها إلى الحلف يؤدي إلى تغييرات جوهرية، ويمنحها حق "الفيتو" على قرارات الحلف.
٣. إن ضم روسيا الاتحادية يعني: مد الضمانات الأمنية للحلف إلى حدود الصين ومنغوليا، وهو ما يصطدم بنص المادة الخامسة من معاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩، فضلاً عن المادة العاشرة التي تحدد المنطقة الجغرافية التي يغطيها الحلف.
٤. إن ضم روسيا الاتحادية يؤدي إلى فقدان الحلف لسمته الدفاعية، ويتحول إلى منظمة للأمن الجماعي على غرار الأمم المتحدة.
٥. روسيا بالأساس دولة غير أوربية – ٧٥% من أراضيها شرق الأورال – والمادة العاشرة من اتفاقية واشنطن حددت من يمكن دعوتهم "أي دولة أوربية أخرى في وضع يدعم مبادئ المعاهدة، وتسهم في أمن منطقة شمالي الأطلنطي"[٢].

---

[١] مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٩٧ وما بعدها.

[٢] وهذا المعيار الجغرافي مردود عليه بسابقة ضم تركيا في العام ١٩٥٢، والتي تقع نحو (٩٠%) من أراضيها في آسيا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوربا، وهما أبعد ما تكون عن القارة الأوربية. ينظر: عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، الطبعة الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢١٤.

المطلب الثالث

الرؤية الروسية حيال توسيع حلف شمال الأطلسي

إن الأمن القومي الروسي مرتبط عضوياً بمنطقة شرق أوربا، وكانت روسيا تأمل في توسيع منظمة الأمن والتعاون الأوربي ليكون المظلة الأساسية للأمن الأوربي، إدراكاً منها: بوجوب الحيلولة دون سيادة "المركزية الأطلسية" في عصر يتطلب توحيد الجهود الدولية من أجل تصفية مختلف مظاهر الإرهاب، ومن ثم ينتفي الهدف من بقاء حلف الأطلسي، ويتم حل الأخير، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على العكس تماماً تسعى إلى تفعيل الحلف، وإسناد مهام جديدة له في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن ثم كانت فكرة توسيع الحلف ليضم دول شرق أوربا ووسطها[١].

وبحكم الامتداد الجغرافي لروسيا الاتحادية في قارتين: (آسيا وأوربا)، أضحت النخب السياسية الروسية منقسمة في مواقفها السياسية والثقافية إلى تيارات كان أبرزها المجموعة الأطلسية والمجموعة الآسيو–أوربية[٢].

فالمجموعة الأولى: تسعى للانضمام إلى الغرب الأمريكي الأوربي المتقدم بمؤسساته الاقتصادية والعسكرية كافة، ولعل من أبرز ممثلي هذه المجموعة وزير الخارجية السابق (أندريه كوزريف) والذي كان من قلائل الشخصيات العامة الروسية التي دافعت وبقوة عن توسع الناتو شرقاً، بل عد: إن عدم توسيع الناتو سوف يشجع العناصر القومية المتطرفة في بلاده، ويضر بالإصلاحات الديمقراطية التي شهدتها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

أما المجموعة الثانية: فهي المجموعة (الآسيو– أوربية)، فعلى الرغم من إنها لم تغفل أهمية العلاقات مع الغرب، فإنها تؤكد على ضرورة اهتمام روسيا بالجنوب والشرق بحكم الامتداد الجغرافي، وقد تصاعدت أصوات هذا التيار بالتشكيك في جدوى التقارب بين روسيا والناتو[٣].

---

(١) عبد اللطيف علي المياح، توسيع الإطار الجغرافي لحلف الأطلسي، أوراق عربية، العدد (٢١)، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، آذار ١٩٩٩، ص١.

(٢) إبراهيم عرفات، روسيا والناتو الجديد، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

(٣) فقد رأى (ميخائيل مارجيلوف) رئيس لجنة الشئون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي: إن توسيع حلف الناتو يجري طبقاً لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة تخوم القرنين: التاسع عشر والعشرين، والتي نصت على إبعاد روسيا إلى أعماق أوراسيا في شمال شرقي القارة، وإضعاف ما يسمى بـ"أهمية موقعها الوسطى"، وإن الهدف هو احتواء روسيا من الجنوب الشرقي، وآسيا الوسطى عن طريق برنامج حلف الأطلسي "الشراكة من أجل السلام" الذي يضم (٤٦) دولة، مع تحويل الشراكة إلى تعاون عسكري. أما قبول دول البلطيق في الحلف، فلا يمثل زحفاً من جهة الشمال الغربي فحسب، بل دعماً للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف بحكم ميول النخبة السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول. ينظر: نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأورو – أطلنطية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

ومن ثم فإن المعارضة الروسية لتوسيع حلف شمال الأطلسي قد انطلقت من عدة اعتبارات هي[١]:

الأول: عدم وجود مسوغ لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التي قام الحلف باحتوائها.

الثاني: أن توسيع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوربا ، ويجعل الهدف الأساس منه هو تطويق روسيا وعزلها عن أوربا.

الثالث: إن توسيع الحلف بدعوى حماية دول شرق ووسط أوربا من أي تهديد روسي مستقبلي لا أساس له من الصحة في ظل التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية، وباقي دول شرق أوربا ودول البلطيق، واحترامها لاستقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. فقد أعلن الرئيس الروسي الأسبق خلال زيارته (لبولندا) في آب/أغسطس من العام ١٩٩٣، إنه لا يعارض انضمام (بولندا) إلى حلف الأطلسي.

وعلى الرغم من أن توسيع حلف الناتو شرقاً عد تحولاً جيوبولوتيكياً خطراً واجهته روسيا بفقدانها المجال الحيوي المهم من جهة، ومن جهة أخرى إدراج هذه المنطقة الحيوية في إطار حلف معاد من الناحية الاستراتيجية[٢]، إلا إن الاستراتيجية الروسية لا ترى ضرورة المواجهة مع الغرب على المدى الطويل، لقناعتها بأن موازين القوة لم تعد في مصلحتها، وفي هذا الإطار ميزت روسيا بين قضيتين:

القضية الأولى: التعاون مع حلف الأطلسي، وهو ما تقبل به روسيا، ومن ثم كان انضمامها إلى "مجلس تعاون شمال الأطلسي" (North At-Lantic Cooperation Council) الذي تحول فيما بعد إلى مجلس الشراكة الأوربي – الأطلسي Euro-Atlantic Partnership Council كمنتدى للتشاور والتعاون، وفي أيار/ مايو من العام ١٩٩٤، أطلق الحلف مبادرة "الشراكة من أجل السلام" Partnership for Peace بما يتضمنه ذلك من الاعتراف بروسيا كقوة كبرى، ولكن دون تخويلها حق نقض قرارات الحلف، وتضمنت الاتفاقية: إجراء تدريبات ومناورات مشتركة، وكذلك التعاون في مجال تبادل المعلومات، وبخاصة تلك المتعلقة بالميزانية العسكرية والصناعات العسكرية، فضلاً عن التشاور في الأمور المتعلقة بالأسلحة النووية والبايولوجية والكيمياوية، والتعاون في مجال حفظ السلم[٣]. (عن الدول الأعضاء في برنامج الشركة من أجل السلام ينظر الجدول الآتي).

---

[١] نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

[٢] عيسى إسماعيل عطية، الاستراتيجية الروسية تجاه الولايات المتحدة، أوراق دولية، العدد (١٦٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٣.

[٣] أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الروسية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

جدول (٨)

الدول الأعضاء برنامج الشراكة من أجل السلام

المنطقة	الدولة	تاريخ الانضمام إلى البرنامج
وسط أوربا	(١) بولندا	٢ فبراير ١٩٩٤
	(٢) المجر	٨ فبراير ١٩٩٤
	(٣) سلوفاكيا	٩ فبراير ١٩٩٤
	(٤) تشيكيا	١٠ فبراير ١٩٩٤
جنوب شرق أوربا	(٥) رومانيا	٢٦ يناير ١٩٩٤
	(٦) بلغاريا	١٤ فبراير ١٩٩٤
	(٧) ألبانيا	٢٣ فبراير ١٩٩٤
	(٨) سلوفينيا	٣٠ مارس ١٩٩٤
	(٩) مالطا	٢٦ أبريل ١٩٩٥
	(١٠) مقدونيا	١٥ نوفمبر ١٩٩٥
دول البلطيق	(١١) ليتونيا	٢٧ يناير ١٩٩٤
	(١٢) أستونيا	٣ فبراير ١٩٩٤
	(١٣) لاتفيا	١٤ فبراير ١٩٩٤
شرق أوربا	(١٤) أوكرانيا	٨ فبراير ١٩٩٤
	(١٥) مولدافيا	١٦ مارس ١٩٩٤
	(١٦) روسيا	٢٢ مايو ١٩٩٤
	(١٧) بيلاروسيا	١١ يناير ١٩٩٥
دول الاتحاد الأوربي من غير الأعضاء في الحلف	(١٨) السويد	٨ مايو ١٩٩٤
	(١٩) فنلندا	٩ مايو ١٩٩٤
	(٢٠) النمسا	١٠ فبراير ١٩٩٥
القوقاز	(٢١) جورجيا	٢٣ مارس ١٩٩٤
	(٢٢) أذربيجان	مايو ١٩٩٤
	(٢٣) أرمينيا	اكتوبر ١٩٩٤
وسط آسيا	(٢٤) تركمنستان	١ مايو ١٩٩٤
	(٢٥) كازاخستان	٢ مايو ١٩٩٤
	(٢٦) قيرغيزستان	يونيو ١٩٩٤
	(٢٧) أوزبكستان	١ يونيو ١٩٩٤

المصدر: عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٤)، ١٩٩٨، ص١٨.

ثم في ١٥ أيار/ مايو من العام ٢٠٠٥، وافق الاجتماع الوزاري لحلف شمال الأطلسي في ريكيافيك في (آيسلندا)، وبحضور وزير خارجية روسيا على صيغة جديدة للتعاون بين روسيا والحلف، وإنشاء "مجلس روسيا وحلف الأطلنطي"، وتحصل روسيا بمقتضى هذه الآلية على وضع متساو مع أعضاء الحلف التسعة عشر الدائميين، ولكن في بعض المناسبات، وحول موضوعات محددة، مثل: منع الانتشار النووي وقوات حفظ السلام، وإدارة الأزمات وضبط التسلح والإرهاب الدولي[١].

وقد تمحورت مطالب القيادة الروسية للموافقة على توسيع حلف شمال الأطلسي حول ما يلي[٢]:

١. مطالب خاصة بتوقيت التوسيع، وذلك: بأن يوضع جدول زمني يوضح حدود توسيع عضوية الحلف.
٢. مطالب خاصة بمدى التوسيع، حيث تطالب روسيا بعدم ضم أي من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وفي مقدمتها: أوكرانيا ودول البلطيق.
٣. مطالب خاصة بالأسلحة النووية، حيث تطالب روسيا بعدم نشر أو تخزين أسلحة نووية في شرق ووسط أوربا بما في ذلك أراضي ألمانيا الشرقية سابقاً.
٤. مطالب خاصة بالأسلحة التقليدية، حيث تطالب روسيا بعدم نشر قوات متقدمة على أراضي الدول التي سيجري ضمها من شرق ووسط أوربا.
٥. توقيع معاهدة بين الحلف وروسيا تحتوي تلك الضمانات، وتحديد بوضوح العلاقة بين الحلف وروسيا.

ولا تلبي بنود الوثيقة التأسيسية التي تم توقيعها بين روسيا والحلف بباريس في ٢٧ أيار/مايو من العام ١٩٩٧، أياً من المطالب الروسية الأربعة الأولى، فقد استجابت للمطلب الخامس فقط، وهو أقل المطالب إلحاحاً بالنسبة لروسيا، وجاءت البنود الخاصة بالأسلحة النووية والتقليدية على شكل رؤية الحلف لعدم وجود حاجة لذلك الآن، وعدم توقع بروز هذه الحاجة في المستقبل المنظور، ودون أن يكون في ذلك أي تعهد أو التزام. ونظراً لخروج القضايا الداخلية الخاصة بالحلف وروسيا عن نطاق المشاورات، فقد احتفظ الحلف لنفسه باتخاذ القرار الذي يراه ملائماً عندما تدعو الحاجة لذلك، دون أن يكون لروسيا حق الاعتراض، وهناك اتفاق على عدم إمكانية الاعتماد على وعود وتعهدات غير مكتوبة من الغرب لروسيا، وهو ما أكد عليه مساعد الرئيس يلتسين لشئون السياسة الخارجية (ديمتري ريوريكوف) بقوله: "إن موسكو تعرضت للخداع أكثر

---

[١] **السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٤-٣٢٥.**

[٢] **عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مصدر سبق ذكره، ص٢١٨.**

من مرة آخرها في العام ١٩٩٠، عندما وعد قادة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الرئيس (غورباتشوف) بعدم توسيع الحلف بعد توحيد شطري ألمانيا"[١].

وعلى الرغم من أن روسيا كانت قد حصلت بموجب هذه الوثيقة على مجموعة من التعهدات من قبل الناتو بشأن منع وحل الصراعات بالطرق السلمية، واحترام مبادئ السيادة الإقليمية للدول، (وهي مسألة غدت على جانب كبير من الأهمية لروسيا منذ الحرب الشيشانية)، ومقاومة النزاعات القومية المتطرفة والإرهاب، واحترام حقوق الأقليات العرقية، (وهي: قضية أخرى مهمة لروسيا، حيث يعيش قرابة (٢٥) مليون روسي داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق حتى الآن)، إلا هذه الوثيقة التي كانت قد عدت من قبل كثير من الباحثين على أنها تعد بمثابة عملية نقل النفوذ في شرق ووسط أوربا من روسيا إلى الناتو، حيث أشارت مقدمة الوثيقة إلى "أن روسيا قد قلصت حجم قواتها المسلحة، وسحبت قواتها بشكل تام لم يسبق له مثيل من دول في وسط وشرق أوربا وجمهوريات البلطيق"[٢]، وهذا يعني في جوهره إن روسيا على الرغم من كل ما مرت به من تغيير منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، فإنها لم ترق بعد لتكون شريكاً أصيلاً في منظومة الدول الغربية، بل ما تزال مجرد طرف أوربي يجب على هذه الدول التعامل معه من الخارج[٣].

<u>أما القضية الثانية:</u> قضية توسيع الحلف، وهو ما ترفضه روسيا تماماً، انطلاقاً من إن الهدف الأساس لتوسيع الحلف هو: تطويق روسيا، فعلى الرغم من أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية استطاع احتواء المعارضة الروسية في مشروع الناتو (الشراكة من أجل السلام)، ومن ثم توقيع الوثيقة التأسيسية أو الشراكة بين حلف الناتو وروسيا في ٢٧أيار/مايو من العام ١٩٩٦، والتي عدت إنهاءً للخصومة ما بين الاثنين، وعلى الرغم مما جنته روسيا من مكاسب لمصلحتها، فضلاً عن إنشاء "مجلس روسيا وحلف الأطلنطي" الذي تمخض عن قمة (ريكيافيك) في ١٥ أيار/مايو من العام ٢٠٠٥، والذي بمقتضاه أصبح التوسع لحلف الأطلسي شرقاً، وبتعبير وزير خارجية روسيا "قضية ميته"، إلا أن روسيا لم تزل تعارض توسيع الناتو شرقاً، ذلك لأن هذا التوسع سوف يحرم روسيا من المنطقة العازلة التي تكونت بعد انهيار حلف وارسو، فضلاً عن الخلل في ميزان القوى الاستراتيجي[٤].

---

(١) عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديد في بيئة أمنية مغايرة، مصدر سبق ذكره، ص٢١٨ وما بعدها.

(٢) إبراهيم عرفات، روسيا والناتو الجديد، مصدر سق ذكره، ص١١٥-١١٧.

(٣) ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٤) سرمد زكي الجادر و وائل محمد إسماعيل، الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية : الواقع والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، العددان الثالث والرابع، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢، ص٧٧.

وهناك رؤية طرحها سفير روسيا لدى الأمم المتحدة بين العامين (١٩٩٠) و (٢٠٠٠)، (قسطنطين شوفالو) استناداً إلى رفض عولمة دور حلف الناتو بعيداً عن الشرعية الدولية، لأنه في هذه الحالة سيقوم مقام الشرعية في حل النزاعات كما حدث في البلقان، وهو من الممكن – وفقاً لذلك – أن يتكرر ذلك في نزاعات الدول السوفيتية المستقلة، خاصة إن أصواتاً من الطبقة الحاكمة في القوقاز وآسيا الوسطى طالبت بمزيد من الالتزام الغربي بأمن المنطقة. كما أن المخاوف الروسية تقوم على معلومات لدى روسيا عن وجود خطة أمريكية ترمي إلى احتواء روسيا عسكرياً باختراق حلف الناتو للمنطقة عسكرياً واقتصادياً، وتحجيم النفوذ الروسي على دول المنطقة، وتقوم هذه المخاوف على شواهد ملموسة على الأرض منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتتمثل في[١]:

– إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعتزامها المشاركة في قوات حفظ السلام في إقليم ناكورني قره باخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان، وذلك تحت إشراف منظمة الأمن التعاون الأوربي، وبمشاركة قوات روسية.

– مشاركة قوات أمريكية في تدريبات عسكرية على حدود روسيا نفسها في أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٩٧، مع القوات المشتركة لكل من: كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان التي تجمعها اتفاقيات عسكرية.

– وفي آب/ أغسطس من العام ١٩٩٧، جرت مناورات محدودة على ساحل شبه جزيرة القرم في البحر الأسود، وبمشاركة كل من: الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا من حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا، وهذا يعني: إن التغلغل الاقتصادي الأمريكي في آسيا الوسطى يهدف إلى تطويق روسيا عسكرياً وسياسياً[٢].

كما أن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لضم أوكرانيا وجورجيا إلى عضوية حلف الناتو (خلال قمة بوخارست) زاد من قلق روسيا، والتي رفضت خطط التوسع. وقد وجه الرئيس (بوتين) أثناء فترة رئاسته الثانية، تحذيراً صريحاً إلى المسئولين الأمريكيين، حيث أكد معارضته لأي توسع لحلف شمال الأطلسي يضم أوكرانيا وجورجيا، إذ رأى: إن هؤلاء قد استغلوا حالة الضعف الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بغية رسم خريطة جيوسياسية جديدة لتلك المنطقة بحيث تكون خارج النفوذ الروسي[٣]. كما عد: إن توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي على وفق وضع خطوط فاصلة جديدة على غرار ما كان يعرف بأسم "حائط برلين" في زمن الحرب الباردة، في حين بدا الهدف الرئيس لحلف الناتو في أوربا في المدة الراهنة هو الحفاظ على

---

[١] **شعبان عبد الرحيم، القواعد الأمريكية، مصدر سبق ذكره.**

[٢] **محمود عبد الواحد محمود، التنافس الدولي على نفط آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.**

[٣] **عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.**

الأمن والاستقرار، وتوازن القوى في القارة الأوربية للحيلولة دون نشوب صراعات تكون مدخلاً لحرب عالمية جديدة بالقارة، وذلك على وفق تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف، وخلاصة القول: فإن جورجيا وأوكرانيا سوف تظلان نقطة تماس ملتهبة بين روسيا وأوربا، وهو ما قد يعني: إن أية محاولة لضمهما للاتحاد الأوربي أو حلف الناتو قد تسبب أزمة كبيرة لكل الأطراف[١].

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في ١٠ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الروسي (بوتين) خلال فترة رئاسته الثانية: إن "توسيع الناتو عامل خطر يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة في ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف قبالة بوابة روسيا"، وقال (بوتين) إن "بلاده تمتلك الحق في السؤال عما يهدف إليه الناتو ، حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه روسيا، في حين أن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل"، الأمر الذي يؤكد على إن روسيا تنظر إلى توسيع الحلف والسياسة الأمريكية في هذا الخصوص على إنها مصدر خطر، وتهديد لأمنها ومصالحها، فروسيا تدرك: إن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى هو: بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حل الأطلنطي، ونشر الدرع المضادة للصواريخ في دول أوربا الشرقية[٢].

المطلب الرابع

الإجراءات الروسية لمواجهة توسيع الناتو

إن الطابع غير الملزم لوثيقة باريس التأسيسية بعده اتفاقاً سياسياً وليس قانونياً[٣]، كان له دور في حفز روسيا للبحث عن إجراءات للاحتراس من الآثار السلبية المترتبة على توسيع الناتو. وقد زاوجت السياسة الخارجية الروسية بين أسلوبين:

---

(١) عمرو عبد العاطي، أوكرانيا وجورجيا.. أزمات في منطقة الجوار، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩، ص٩٦-٩٧.

(٢) نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

(٣) كان التصور الروسي الأولي كما طرحه (بريماكوف) خلال جولات المفاوضات مع (خافيير سولانا) سكرتير عام الناتو هو أن يكون اتفاق روسيا مع الناتو ملزماً من الناحية القانونية، وأن توقع عليه برلمانات الدول الأطراف، وقد ذهب (بريماكوف) إلى حدٍ التهديد أن علاقات روسيا والغرب يمكن أن تنهار بأكملها لو رفض الناتو مطلب روسيا: بأن يكون الاتفاق له طابع قانوني ملزم، غير إنه عند خروج نص الوثيقة إلى النور تبين: إنه ليست ذات طابع قانوني ملزم إنما تم الاكتفاء بالإشارة إلى أن الالتزام ببنود الوثيقة يتوقف على النيات الحسنة لأطرافها، وهو بلا شك تغير جذري كانت تنادي به روسيا في البداية، بل الأكثر من ذلك فإن غياب صفة الإلزام القانوني في وثيقة باريس يجعل أية ميزة تدعى روسيا: إنها قد حصلت عليها خاضعة لتقلب الأوضاع السياسية السائدة بينها وبين الناتو. ينظر: إبراهيم عرفات، روسيا والناتو الجديد، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

الأسلوب الأول: وهو الدبلوماسية المباشرة، والتي تتخذ شكل المواجهة الصريحة مع الناتو، ويقوم على اتخاذ أو التهديد باتخاذ خطوات ليس لها إلا نتيجة واحدة هي: هدم كل ما تم الاتفاق عليه مع الناتو، ويدخل هذا الأسلوب من قبيل ما أعلنه (بوريس بيريزوفسكي) نائب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي من إن روسيا قد تلجأ إلى تأكيد خيارها النووي إذا ضيق الغرب الخناق عليها، وهو ما أكد عليه تقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن نفسه[١].

وفي ١٤ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٢، أعلنت روسيا رسمياً انسحابها من معاهدة ستارت ٢، إذ أوضحت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها: إن معاهدة ستارت –٢ التي وقعت في العام ١٩٩٣، باتت لاغية، ولم تعد تلزمها بأي التزامات، خاصة وإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلتزم بالكثير من بنود المعاهدة واتفاقيات نيويورك الموقعة في العام ١٩٩٧، حول بروتكولات إضافية تتعلق بمعاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية[٢].

ثم يأتي الاجتياح الروسي لجورجيا في ٨ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٨، دعماً لانفصال منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ضمن هذا الأسلوب أيضاً. فقد سبقت هذه الحرب حملة تزويد مواطني المنطقتين الانفصاليتين بجوازات سفر روسية، بحيث تستطيع روسيا الادعاء أن التدخل العسكري كان يهدف إلى حماية المواطنين الروس في جورجيا[٣]، فكانت تلك الحرب بمثابة رسالة قوية جداً لدول حلف شمال الأطلسي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بأن روسيا لن تتساهل بالتدخل في الفضاء السوفيتي السابق، ووضعت تلك الحرب خطاً أحمر قبالة أي توسع آخر للحلف في الحديقة الخلفية لروسيا، كما كانت إشارة قوية إلى كل من: جورجيا وأوكرانيا، ومفادها: إن روسيا لن تقبل أن ينقلب عليها جيرانها الأقربون[٤].

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

(٢) حسام الدين محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

(٣) مارغريتا أسينوفا، الصراع على آسيا الوسطى قديم يتجدد، مجلة آفاق المستقبل، العدد (٤)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص١٠٢. لقد بنى بعض المحللين آرائهم على فكرة: أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بطلب من جورجيا اختبار رد الفعل الروسي، والمدى الذي يمكن الذهاب إليه على صعيد أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وذلك على سبيل القراءة الاستباقية للموقف الروسي في حالة إقامة الدرع الصاروخية في بولندا. ينظر: أمجد جهاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥. فقد تبين فيما بعد: بأن هناك صفقة كبيرة أبرمت بين جورجيا والولايات المتحدة الأمريكية تفتح الأولى بمقتضاها أراضيها للقوات الأمريكية، والتمكين للهيمنة الأمريكية هناك على حساب النفوذ الروسي، مقابل تسهيل واشنطن انضمام تبليسي إلى حلف شمال الأطلسي، وقد أكد ذلك مستشار الرئيس الجورجي للشئون الخارجية صراحة، قائلاً: إن بلاده لن تتراجع عن قرارها تقديم طلب للانضمام إلى الحلف في العام ٢٠٠٥، وأوضح: إن الجهود التي تقوم بها بلاده لتدريب قواتها المسلحة تتم حسب المعايير التي وضعها الحلف، مشيراً إلى المساعدات التي تتلقاها بلاده في هذا الصدد من دول الحلف، وعلى رأسها: واشنطن ولندن وباريس. ينظر: شعبان عبد الرحيم، القواعد الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

(٤) عمرو عبد العاطي، عودة النفوذ الروسي في أوربا الشرقية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

أما الأسلوب الثاني: فهو الدبلوماسية غير المباشرة:

مجموعة من الإجراءات التي تحمل رسائل توجيه رمزية مفادها إن أي تصرف من قبل الناتو يعد غير مقبولاً لروسيا.

أولاً: تحويل رابطة الدول المستقلة إلى حلف عسكري

تحاول روسيا الاتحادية إقامة توازن قوى إقليمي يحمي مصالحها القومية ضمن مجالها الحيوي، إذ إنها تمتلك عدة مزايا لتحقيق ذلك[١]:

١. إن دول الرابطة تقع في ذيل القائمة التي يسعى الناتو لضمها إليه، ما يعطي روسيا الوقت الكافي للحركة والمناورة من أجل هذا التحويل، خاصة وإن إجراءات التوسع مازالت في مراحلها الأولى.
٢. إن أغلبية دول الرابطة نفسها تفضل تعاون عسكري مع روسيا على شكل اتفاقيات ثنائية أو جماعية، وبخاصة في دول آسيا الوسطى والقوقاز، أما لشعورها بالاحباط، لأنها تقع في آخر الدول المرشحة للانضمام إلى الناتو، وأما لافتقارها إلى قنوات عسكرية قادرة على حماية أمنها الوطني، وأما لقلة خبرتها في بناء هذه القوات، واعتمادها على الخبرة والتسلح الروسيين.
٣. التحسن الذي طرأ على العلاقات الروسية – الأوكرنية منذ العام ١٩٩٤، بعد أن تم حسم أهم قضيتين عكرت صفو العلاقات بينهما في الماضي، أولاهما/ قضية الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجود على أراضي أوكرانيا، حيث تقرر إعادتها إلى روسيا بغية تفكيكها، وثانيها/ قضية أسطول البحر الأسود الذي تقرر تقسيمه بينهما بنسبة (٨٠%) لروسيا، و (٢٠%) لأوكرانيا.

وتركز روسيا على الأمن الجماعي في إطار الاتحاد السوفيتي السابق، من هنا جاء تشكيل منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، وهي تحالف عسكري شكلته روسيا، وعدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة هي: بيلاروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وأرمينيا وقيرغيزستان، وذلك على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في ١٧ أيار/مايو من العام ١٩٩٢، والتي ظلت لأعوام طويلة غير مفعلة، حتى تولي الرئيس (بوتين) السلطة، وبدأ باتخاذ خطوات جادة نحو تفعيل التعاون الاستراتيجي بين أعضائها، وتحويلها إلى منظمة ذات أطر مؤسسية واضحة، ودور أمني فاعل في المنطقة الممتدة من القوقاز مروراً بآسيا الوسطى، وحتى أوربا الشرقية[٢].

---

[١] نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص٩٧.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

حيث يتمثل الهدف الأساس للمنظمة في التنسيق، وتعميق التعاون العسكري السياسي بين الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة اللازمة بما فيها العسكرية للدول المشاركة التي تتعرض لعدوان خارجي، فقي تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٧، وقع رؤساء الدول الأعضاء بالمنظمة في أثناء قمتهم في طاجيكستان على بروتوكول يتضمن آلية تقديم المساعدات العسكرية التقنية للدول الأعضاء في حالة ظهور تهديد بالعدوان عليها، أو في حالة العدوان الفعلي عليها. كما تم الاتفاق على إجراء مناورات عسكرية مشتركة للتدريب على تقديم مثل هذه المساعدات في أثناء وقوع العدوان، تنظمها قيادات الأركان على ثلاث مستويات: استراتيجي وميداني وتكنيكي. وقد جرت المرحلة الأولى للمناورات في أرمينيا في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٨، ثم جرت المرحلة الثانية في موسكو، فيما اشترك في المرحلتين الثالثة والرابعة القوات المرابطة في القاعدة العسكرية الروسية(١٠٢) الموجودة في الأراضي الأرمينية، وكذلك قوات أرمينية وقوات من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة[١].

ويبرز هذا واضحاً عن طريق قرار منظمة الأمن الجماعي بإنشاء جيش مشترك من (١٥) ألف جندي قوامه قوات التدخل السريع والفعال ضد الإرهاب الذي قد يهدد أمن روسيا وبيلاروسيا وقيرغيزيا وأرمينيا وكازاخستان وطاجيكستان وأزبكستان، وهذا ما حول هذه المنظمة من شبه شكلية إلى حلف عسكري فاعل، أشاد به الرئيس الروسي (مدفيديف). وقد أثمرت مساعي روسيا بهذا الصدد على اقتلاع قاعدة (ماناس) الأمريكية في قيرغيزيا، والتي كان الطيران الحربي الأمريكي يستخدمها مقابل التزام روسيا بمنح قرض مالي بقيمة ملياري دولار، وإلغاء آخر بقيمة (١٨٠) مليون دولار[٢]، وفي هذا الإطار جاءت الاتفاقية الروسية – الأوكرانية للصداقة لتؤكد على عزم روسيا على توجيه رسالة رمزية قوية إلى الناتو بعدم التسلل إلى أوكرانيا[٣]. ثم جاء الاتحاد مع بيلاروسيا لاستكمال هذه المنظومة، والذي تمخض عنه توقيع اتفاق لبناء قواعد عسكرية روسية في بلاروسيا، مما يهدد أمن دول المنطقة والدول المجاورة[٤]، كما خيرت روسيا مولدافيا بين عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وبين المحافظة على إقليم (بريدنيستروفيه)، فلم يكن قبالة السلطات المولدافية إلا التخلي عن رغبة الالتحاق بالحلف الأطلسي على أمل التوصل إلى تسوية في الإقليم. فيما تعتقد بعض التقارير الغربية: إن السبب الحقيقي لبقاء القوات الروسية في (مولدافيا) هو: منع توسع حلف الناتو، حيث أن أحد أهم أهداف الأمن القومي الروسي

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) حسين طلال مقلد، روسيا والاتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

(٣) ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

(٤) أحمد بهي الدين، معاهدة الاتحاد الروسي البلاروسي: خطوة على طريق التكامل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص ١٦٠-١٦٣.

بالنسبة للكرملين يتمثل في عدم تعريض الواجهة الجنوبية الغربية لروسيا، والاحتفاظ بحيز جغرافي لنشر القوات في البلقان والبحر الأسود[١].

ثانياً: عقد الاتفاقيات الاستراتيجية مع القوى الآسيوية الصاعدة:

تعمل روسيا على خلق توازن عالمي عن طريق عقد اتفاقيات أو تفاهمات استراتيجية مع قوى إقليمية أو دولية تعارض هيمنة الغرب على النظام الدولي، مثل: إيران والصين وكوريا الشمالية، وتبدو الصين اليوم أكثر الدول الراغبة في إقامة مثل هذا التوازن، حيث عقدت مع روسيا في العام ١٩٩٦، وثيقة "التفاهم الاستراتيجي للقرن الحادي والعشرين"، تتضمن: الوثيقة مبادئ عامة تمثل نظرة كل منهما إلى ما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مثل: التعدية القطبية، ورفض الهيمنة العالمية مهما كانت أشكالها فردية أو جماعية، والمساهمة في حقوق الدول الصغيرة والضعيفة، كما تضمنت معالجة لبعض القضايا العالقة بينهما من مدة طويلة، مثل: حسم النزاع الحدودي التاريخي بين البلدين، وإقرار روسيا بحقوق الصين في تايوان والتبت، مقابل إقرار بكين بأحقية روسيا في الشيشان[٢].

ثم أعقب ذلك توقيع البلدين معاهدة التعاون وحسن الجوار في تموز/يوليو من العام ٢٠٠١، وتشير أحكام هذه الاتفاقية إلى أن هناك توافقاً بين الطرفين على مبادئ عامة رئيسة، هي معارضة برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، ورفض مفهوم "التدخل الإنساني" الذي تبناه حلف الناتو في العام ١٩٩٩، في كوسوفو، ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكري، والتي يمكن أن تضر بالأمن العالمي، وتدعيم التعاون العسكري بين الطرفين، ومعارضة سياسة الأحلاف العسكرية ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل طرف، واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له، ودعم الصداقة من جيل إلى جيل، وعدم استهداف أي من الجانبين الجانب الآخر كعدو له، وتؤكد المعاهدة على إن العلاقات الودية بين الدولتين نمط جديد من العلاقات بين

---

[١] تساند الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك أوكرانيا فكرة ضم إقليم (بريدنيستروفيه) إلى مولدافيا، المقاطعة الواقعة بين رومانيا وأوكرانيا، ذات الأغلبية الرومانية، حيث كانت تحت سيطرة الجار الروماني لحقبات طويلة من التاريخ. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واستقلال مولدافيا، طرح بعض الراديكاليين المولداف فكرة الاتحاد مع رومانيا الأم، والذي أخلف الأقلية، ودفعها للمطالبة باستقلال مناطقها الذي تحقق بعد أشهر من معارك ضارية خسرتها سلطات مولدافيا. وقد اتهم الغرب روسيا الاتحادية قائلاً: "إنها هي من قررت في واقع الأمر نتيجة الحرب"، وعلى الرغم من ذلك نصت اتفاقية وقف إطلاق النار التي أبرمت في العام ١٩٩٢، على وجود عسكري روسي في الإقليم يقدر بـ(١٤٠٠) جندي، وترمي الدول الغربية إلى إن الصيغة المعدلة لمعاهدة الحد من القوات التقليدية في أوربا – من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال – تلزم روسيا الاتحادية سحب جيوشها من كل من مولدافيا وجورجيا، فيما ترفض دول حلف الناتو المصادقة على المعاهدة ما لم تسحب روسيا قواتها من إقليم (بريدنيستروفيه)، وهو الأمر الذي تعارضه روسيا. ينظر: نزار إسماعيل الحيالي و عبد الحميد العيد الماوساوي، العلاقات الروسية – الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص٥٢.

[٢] نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

الدول، يقوم على أساس عدم الانحياز، وعدم المواجهة، وعدم استهداف دولة ثالثة، ويرى كثير من الباحثين إن هذه الاتفاقية قد جاءت كرد فعل على التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلسي الذي بدأ بالتوسع شرقا[١].

كما يقوم التعاون العسكري بين روسيا والصين عن طريق تنسيق المواقف حيال القضايا الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تهدد الأمن العالمي أو تؤثر في مكانتهما الاستراتيجية، ومن هنا كان رفض الدولتين مؤخراً قرار الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب الأحادي المفاجئ من معاهدة ABM (معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية) التي أبرمتها مع الاتحاد السوفيتي في ٢٦أيار/مايو من العام ١٩٧٢، ومعارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي، والذي تقيمه الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنها ما تطلق عليهم (الدول المارقة)، وترى الصين وروسيا في هذا المشروع تهديداً للأمن العالمي، وتجديداً لسباق التسلح، لذا، فهما يدعمان التمسك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة البالستية الموقعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٧٢، بعدها أساس الاستقرار العالمي، والتمسك باتفاقيات الحد من التسلح بصفة عامة[٢].

وتعد منظمة (شنغهاي) للتعاون بداية لتفاهم استراتيجي روسي – صيني لموازنة التوجهات الأمريكية، ولا سيما في مواجهة نظام الدفاع الصاروخي الذي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية نشره، كما يعد ارتباط دول آسيا الوسطى مع روسيا والصين في هذه المنظمة مؤشراً جيداً "نوعاً ما" للدولتين، لا سيما إن الخبراء يتوقعون أن تكون هذه المنظمة، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها، تعد أحد المحاور الاقتصادية والسياسية المهمة في آسيا[٣]. وفي

---

(١) ترجع بداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفيتي إلى الثاني من تشرين الأول/اكتوبر من العام ١٩٤٩، وقد استمرت العلاقات بينهما لمدة قصيرة، ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الدولتين بسبب اختلاف رؤيتهما الآيديولوجية في قيادة العالم الشيوعي، فضلاً عن تعدد المنازعات على الحدود وظلت العلاقة بين الطرفين علاقة تنافسية طوال حقبة الحرب الباردة، وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي. ولكن كانت هناك رؤى سوفيتية قبل ذلك التاريخ في العام ١٩٨٩، بضرورة تحسين العلاقات مع الصين، ولكن مع تولي الرئيس (يلتسين) الحكم في روسيا، كانت هناك توجهات لتدعيم العلاقات مع العالم الغربي، حتى جاءت زيارة الرئيس (يلتسين) للعاصمة الصينية بكين في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٢، وتأكيده خلال هذه الزيارة على أهمية التوازن في السياسة الخارجية الروسية بين التوجه الغربي والتوجه الآسيوي، بعد إن روسيا دولة أورو – آسيوية. ينظر: أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(٢) أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(٣) تضم هذه المنظمة، فضلاً عن: روسيا والصين كل من: وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان و أوزبكستان. فضلاً عن أن كل من: إيران التي تتمتع بصفة مراقب والهند وباكستان ومنغوليا كانوا قد تقدموا بطلبات العضوية للمنظمة بقمتها في العام ٢٠٠٥. ينظر: لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣-١٠٤.

آب/أغسطس من العام ٢٠٠٧، أعلن الجنرال (بالويفسكي) رئيس الأركان الروسي ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة. كما عقدت المنظمة في التاريخ نفسه تدريباً مضاداً للإرهاب بعنوان "مهمة السلام ٢٠٠٧" في الصين وروسيا، ويرمي رسمياً إلى التعاون على محاربة "الإرهاب والنزعات الإنفصالية والتطرف"[١].

ثالثاً: التعاون الروسي مع الاتحاد الأوربي:

تسعى السياسة الخارجية الروسية إلى إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوربي الذي يعد الشريك المفضل لروسيا في الأنشطة الاقتصادية، كما أن روسيا تعتمد عليه أساساً لتصريف منتجاتها، وهذا تطور مهم بعد أن دأب الاتحاد السوفيتي في الماضي على وصف الاتحاد الأوربي: بأنه "الركيزة الأوربية للحلف الأطلسي"، أي العدو اللدود له[٢]، وسعت روسيا إلى استخدام مفهوم التعاون الأمني الروسي – الأوربي كوسيلة لاستدراج دول الاتحاد الأوربي ليس من أجل التحالف مع روسيا، وإنما من أجل تحييد الاتحاد الأوربي بحيث يقف كطرف ثالث محايد خارج دائرة صراع موسكو – واشنطن[٣]، كما تعمل روسيا في هذا الإطار على محاولة شق صف وحدة الناتو عن طريق سعيها لخلق تقارب متزايد ومنهجي ربما يتطور إلى تحالف مع عدد من الدول الأوربية التي تشهد نمواً في القوى اليمينية الطامحة لتأدية دور أوسع نطاقاً، وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الناتو كـ(فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وربما إيطاليا)، حيث ستدعم روسيا رغبة تلك الدول في إيجاد سياسة أمنية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الناتو، وطرح نفسها كشريك لأوربا، وإبداء استعدادها لتوفير المظلة النووية للقارة الأوربية كبديل عن المظلة النووية الأمريكية، لاسيما وأن روسيا قد اتخذت موقفاً إيجابياً من البداية إزاء توسع الاتحاد الأوربي السلمي نحو حدودها إلى الدرجة التي أصبحت فيها راغبة بالانضمام إلى عضويته، سعياً منها لإشاعة أجواء الثقة مع الأطراف الأوربية الفاعلة فيه[٤].

كما تفضل روسيا التعامل مع دول الاتحاد الأوربي فرادى، والاستفادة من الانقسامات الداخلية بينها بدلاً من التعامل معها كجماعة. فقد عارضت فرنسا وبشدة توسيع عدد أعضاء حلف الأطلسي مسوغة ذلك بعدم الحاجة إلى هذا التوسيع من الشرق لعدم وجود أي تهديد

---

(١) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

(٣) معلومات عن السياسة الخارجية الروسية الجديدة، على الموقع:

http://www.ifriqiyah.com

(٤) سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

حقيقي قد يتأتى من دول وسط وشرق أوربا، فضلاً عن أن قبول أو رفض بعض دول أوربا الشرقية في عضوية الحلف سيخلق حساسية قد تؤدي إلى إضعاف المحاولات الإصلاحية في تلك الدول، الأمر الذي قد يزيد من حدة التوتر في المنطقة، واحتمال ظهور تيارات معادية للمصالح الغربية وحلف الناتو، ثم أن توسيع الحلف قد يضعف التوافق والتماسك، وعدم تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها، وذلك لأن اقتصاديات دول أوربا الشرقية المتدهورة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية والدفاعية الملقاة على عاتقها في حالة انضمامها إلى الحلف[١].

ويأتي ضمن سياق الخلافات الفرنسية مع الناتو الجهود الفرنسية التي بذلت لإنشاء الفيلق الأوربي تحت جناح اتحاد غرب أوربا، وهو ما تمخضت عنه فيما بعد قمة (نيس) في العام ٢٠٠٠، وتحويل مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي إلى منظمة تستوعب كل دول أوربا بما فيها روسيا الاتحادية، ولا سيما وإن الأزمات والصراعات المندلعة في البلقان، أو التي ما زالت خامدة في الشرق الأوربي، لا يمكن إخمادها إلا عن طريق الشراكة من أجل السلام. كما أن ما سمي بـ"اللائحة التأسيسية" التي تم التوقيع عليها في فرنسا في نيسان/ أبريل من العام ١٩٩٧، والخاصة بالعلاقات الأمنية المتبادلة بين حلف الناتو وروسيا تعد محاولات أوربية بعيدة عن الطروحات الأمريكية، وبخاصة ما تؤكد عليه باريس دائماً من أنها لا تعارض فكرة التوسيع، لكنها ترى إن التهديدات الحقيقية للأمن الأوربي تتركز في المنطقة الجنوبية لحلف الأطلسي، بسبب سعتها الجغرافية، وبؤر التوتر المشتعلة فيها المهددة للأمن الأوربي[٢].

أما ألمانيا[٣]، وعلى الرغم من إنها كانت قد تراجعت عن فكرة إنشاء "الفيلق الأوربي" الفرنسية، استرضاءاً للولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنها لم تغفل موقف روسيا المعارض للتوسع،

---

[١] سمير الظاهر، مستقبل الحلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢. إن ما اتفقت عليه فرنسا (بعد رجوعها إلى الجناح العسكري للحلف في العام ١٩٩٤)، مع برلين من صيغة للأمن الجماعي المشترك تشارك فيه كل القوات الأوربية مع الاحتفاظ بمكانة حلف الناتو قد واجه ليس معارضة أمريكية فقط، وإنما معارضة هولندا وبريطانيا، إذ عد ذلك صيغة من شأنها أن تحد من فعالية الناتو، وتؤدي إلى انفلات القوة الألمانية الناهضة لتتحكم بالشرق الأوربي عن طريق تحالف روسي. ينظر: ناظم عبد الواحد جاسور، توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٧٣ وما بعدها.

[٢] ناظم عبد الواحد جاسور، توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

[٣] نجحت روسيا وألمانيا عقب انتهاء الحرب الباردة في إقامة علاقات وطيدة بينهما ليس بسبب تزايد اعتماد ألمانيا على منتجات الطاقة الروسية، ولا بقوة العلاقات التجارية الاستثمارية فحسب، بل بسبب وجود رغبة مشتركة للعمل معاً من أجل تجاوز الإرث البغيض للصدام التاريخي بينهما، خاصة بعد الدمار الذي لحق بهما خلال الحرب العالمية الثانية. وقد توطدت العلاقة بشكل خاص في عهدي المستشارين الألمانيين السابقين: (هلموت كول) و(غيرهارد شرويدر)، إذ نجح الأخير في بناء علاقات صداقة شخصية قوية مع الرئيس الروسي السابق، ورئيس الوزراء السابق (فلاديمير بوتين)، (وفيما بعد نصب بوتين (شرويدر) رئيساً لشركة "غاز بروم" الروسية العملاقة للغاز). أما في مجال السياسات الخارجية، فقد عارض (شرودر) و(بوتين) بقوة الغزو الأمريكي للعراق في ربيع العام ٢٠٠٣، هذا التحالف الألماني –

وحساسية منطقة وسط وشرق أوربا للمصالح الروسية، وفي سبيل التخفيف من هذه المعارضة سعت إلى إغرائها بالانتماء إلى نادي باريس للدول الصناعية السبع بغية الوصول إلى مستو أفضل في علاقاتها بالدول الدائنة لها، وحصولها على الخبرة والتقنية الغربية المتطورة، كما حاولت طمأنتها: بأنها لن تساعد بنشر قوات أطلسية تقليدية – نووية على أراضي ألمانيا الشرقية سابقاً في حالة توسع الحلف، فضلاً عن انها كانت ومازالت تحذر أعضاء الناتو، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة الإفراط في التوسع المطلق الذي شمل: جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى ودول البلطيق، لأن ذلك لا يعني: تجاوز الحزام الأمني لروسيا في وسط وشرق أوربا، والوصول إلى الحدود البرية الروسية فحسب، بل خنق روسيا في أوربا وفي محيطها الآسيوي أيضاً، وبذلك لا يستطيع أحد أن يتوقع ماذا سيكون عليه رد فعل روسيا[1].

وعندما أقر الحلف "مخطط الإعداد" في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٨، والذي يمهد لعضوية كل من: أوكرانيا وجورجيا، والذي يتضمن برامج وطنية إصلاحية سنوية في المجالات السياسية والقانونية وغيرها، والنجاح في تنفيذها يؤهل هاتين الدولتين للانضمام للناتو، وكانت المفاجئة التي تجلت في عدد الدول المعارضة لمنح البلدين حق الحصول على المخطط، فإلى حلفاء روسيا القدماء، مثل: فرنسا وألمانيا وإيطاليا، انضمت إسبانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، ورأت هذه الدول: إن (أوكرانيا) و(جورجيا) لا تستوفيان معايير الناتو للحصول على المخطط، على الرغم من انهما حققتا تقدماً ملموساً في مجال الإصلاحات المطلوبة، واستطاعت تلك الدول التأثير في الموقف الأمريكي لتعلن الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها "من حيث المبدأ" في استئناف التنسيق مع روسيا بواسطة مجلس روسيا – الناتو، على الرغم من حذرها بسبب بقاء القوات الروسية في (أبخازيا) و(أوسيتيا)[2].

الروسي أثار مخاوف الكثير من قادة دول أوربا الشرقية، إذ رأوا في ذلك التحالف المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية بداية لتحالف ألماني – روسي جديد من شأنه تقويض علاقات التحالف الأطلسي من جهة، وزيادة النفوذ الروسي من جهة أخرى، لذا رأت هذه الدول: إن الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو هو طريق النجاة الأوحد لاستقلالها ومستقبلها، وبلغت رغبة هذه الدول في كسب رضا واشنطن درجة التزلف لها والتماهي معها في أكثر سياساتها حمقاً وتهوراً، خاصة في شأن تأييدها شن الحرب على العراق، على الرغم من معارضة دولية وأوربية قوية. شاركت هذه الدول الولايات المتحدة بقوات عسكرية للعمل معها في العراق وأفغانستان، حيث أسامت بأكثر من ثلث عدد قوات التحالف غير الأمريكية في العراق، هذا علاوة على الإلحاح في الانضمام لحلف الناتو (أوكرانيا وجورجيا)، والقبول بنشر الدرع الصاروخية الأمريكية على بعض أراضي هذه الدول (بولندا، والتشيك) على الرغم من معارضة روسيا الشديدة، وتحفظ ألمانيا الواضح. ينظر: أحمد دياب، شرق أوربا في السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩-١١٠.

[1] نزار إسماعي الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٦٧-٦٨.

[2] حسين طلال مقلد، روسيا والاتحاد الأوربي.. عوائق الشراكة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

وقد أكد وزير خارجية روسيا (سيرغي لافروف) بعد لقائه وفد الترويكا في ٢٠٠٩/٢/١٢، على استعداد بلاده للتعاون مع الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي لتعزيز الأمن وتسوية الأزمات الدولية، وقدم تطمينات إلى الأوربيين بشأن عدم نيتها نشر صواريخ روسية في إقليم (كالينينغراد) غرب البلاد، إذا تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن فكرة نشر منظومة الدرع الصاروخية في أوربا، وقال (لافروف) في مقابلة أجراتها معه قناة "فيستي – ٢٤" الإخبارية الروسية: إنه "تم تشكيل قوات الانتشار السريع في منظمة الأمن والتعاون الجماعي ليس بهدف مواجهة الحلف الغربي، بل لتعزيز فعالية الخطوات الرامية إلى التصدي للأعمال العدوانية، وتهديدات الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والكوارث الطبيعية"، وفي حال تم نشر هذه الصواريخ، فالمتضرر الأول من رد فعل القيادة الروسية هو: (أوربا)، ومن ثم فالاتحاد الأوربي هو من سيدفع فاتورة الخلافات الأمريكية – الروسية"[١].

المطلب الخامس

أثر الإجراءات الروسية في تأجيل انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف

في الوقت الذي يسعى فيه الغرب إلى ضم كل من: (أوكرانيا) و(جورجيا) إلى حلف الناتو والاتحاد الأوربي معاً بدون استشارة روسيا، إلا إنه لن يصرف النظر عن هموم روسيا ومخاوفها، إذ إنه لا يريد تعريض علاقته معها للخطر، فروسيا شريك مهم لأوربا والولايات المتحدة الأمريكية في تأمين إمداد مصادر الطاقة إلى السوق العالمية، وهي سوق للسلع والتكنولوجيا، وفي مجال الأمن الاستراتيجي، ومحاربة الإرهاب الدولي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوخى الحذر الشديد في التعامل مع دول تمتلك ترسانة نووية، وروسيا الاتحادية هي الدولة الوحيدة القادرة في العالم على إلحاق ضرر كبير – إن لم يكن شاملاً – بالولايات المتحدة الأمريكية في حالة وقوع حرب[٢].

وثمة حقيقة لا غبار عليها، وهي: إن توسع الناتو نحو الشرق لا يمكن أن يمر دون موافقة روسيا ومراعاة لمصالحها، ليس لأنها تعارض التوسع فحسب، بل لأنها قوة عظمى تاريخية حتى عندما كانت دولة قيصرية، وقبل تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد كان لها في الماضي وفي الحقبة الشيوعية تأثير واضح في الشئون الأوربية والعالمية، ومازالت تتوسم فيها هذه الصفة على الرغم من تصدع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فإنها بهذه الصفة التاريخية، وبحجمها السكاني الكبير، وثقلها العسكري، وامتداد أراضيها عبر مسافات

---

[١] **المصدر نفسه، ص١٢٨-١٣٣.**

[٢] **فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٢.**

واسعة في أوربا تشكل جزءاً مهماً من أي عملية لبناء الأمن الأوربي بعد الحرب الباردة، وما على الناتو سوى الأخذ بهذه الحقيقة شاء أم أبى، لأن التوسع المفرط الذي يتجاوز الحزام الأمني لروسيا من شأنه أن يمس مصالحها القومية، ويدفعها إلى التمرد على القارة من جديد[١].

فعلى الرغم من إصرار الولايات المتحدة الأمريكة على توجيه الحلف الأطلسي لدعوة (أوكرانيا) و(جورجيا) للانضمام إليه والحصول على عضويته، إلا أنها (الإدارة الأمريكية) قد تراجعت مؤخراً عن الإصرار الأمريكي كما وضحته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس)، وبعد انتخاب الرئيس (أوباما) لتولي قيادة البيت الأبيض بدا واضحاً: إن الإدارة الأمريكية الجديدة بصدد إيجاد مقاربة جديدة في العلاقات مع روسيا تبعدها عن المواجهة، وتسعى للتعاون لمواجهة القضايا المختلف عليها[٢].

إذ انتشرت قناعة كبيرة لدى المعسكر الديمقراطي الأمريكي (خلال مدة أوباما): بأن المرحلة السابقة عرفت تضييقاً كبيراً على الطرف الروسي، وتميزت بأحادية مفرطة خلال الولايتين الرئاسيتين لـ(جورج بوش/الابن)، وصلت إلى درجة أبدى فيها البعض تخوفهم من الرجوع إلى حقبة الحرب الباردة بكل ذكرياتها المريرة. وقد بدا واضحاً في ظل الأوضاع الدولية السابقة إن الجانب الأمريكي حرص على التركيز على برنامج الدرع الصاروخية في (بولندا) و(تشيكيا) من أجل صرف أنظار الطرف الروسي عن برنامج توسيع حلف الأطلسي حتى يصل إلى الاستقرار بصورة نهائية إلى خاصرة الدب الروسي، وعليه فالأولوية الجديدة لدى الإدارة الأمريكية الجديدة تتجه نحو التركيز في المرحلة المقبلة على فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الجانبين من أجل احتواء ما يوصف بردود الفعل الروسية المتشنجة، والناجمة عن إحساسها بالعزلة والحصار. وقد أعلن نائب الرئيس الأمريكي (جون بايدن) خلال مؤتمر ميونخ للأمن في أوربا في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٩، إنه لا يمكن عد قوة روسيا ضعفاً للناتو، داعياً إلى وقف التدهور في العلاقات الأمريكية – الروسية، والعمل على تحسينها عبر إيجاد مجالات للعمل المشترك، مما يكشف عن مساعي إدارة (أوباما) لتقليص مساحات الخلاف مع روسيا[٣].

---

[١] نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف الناتو بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

[٢] سمير الظاهر، العلاقات الأمريكية – الروسية من وجهة نظر الإدارة الأمريكية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٣] أحمد الديب، أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٩.

المبحث الثاني

روسيا الاتحادية ومشروع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ

لقد أشارت مصادر عدة إلى أن نشر منظومة الدرع الصاروخية في بولندا وتشيكيا واحدة من أشكال الحرب الباردة، كون المشروع الجديد يتبنى مبادئ (حرب النجوم) نفسها، تلك المبادرة التي ساعدت على إفلاس الاتحاد السوفيتي (السابق)، وأدت إلى انهيار جدار (برلين). فقد مثلت منطقة شرق أوربا دوماً أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص، البوابة التي عبر عن طريقها الغزاة إلى روسيا على مر العصور، وعلى الرغم من التقدم في التكنولوجيا العسكرية، ووجود الصواريخ عابرة القارات، إلا أن أوربا الشرقية لم تفقد أهميتها كمنطقة عازلة بين (الاتحاد السوفيتي) سابقاً، و(روسيا) حالياً، وأي محاولات للعدوان عليها من غرب أوربا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية.

ويأتي الدرع المضاد للصواريخ ضمن صيغة المفهوم الاستراتيجي الأمريكي الجديد للأمن، وبالنظر لما يحمله هذا المشروع في طياته من اختلال التوازن الاستراتيجي القائم بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت بموجبه الأخيرة قوة إقليمية كبرى مجاورة لروسيا، فضلاً عن كونها قوة عظمى تكاد تنفرد بالقرار السياسي الدولي، فهي موجودة بأشكال مختلفة عسكرية واستخبارية في دول أوربا الشرقية والقوقاز وشرق آسيا، فضلاً عن احتلالها لأفغانستان بكل ما يعنيه ذلك من وجود قواعدها العسكرية في أماكن متعددة من المجالات الحيوية لروسيا.

إن تضافر الدعاوي لنشر هذا المشروع دفعت باتجاه بلورة قناعة روسية جديدة تتغير خلالها السياسة الخارجية الروسية وأولوياتها وأدواتها إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وتجعل من روسيا راغبة ومضطرة معاً بشكل أكبر للعب دور المنافس، وليس التابع أو المجاري للسياسة الأمريكية، ومن هذه المتغيرات نذكر: صعود تيارات سياسية روسية إلى مجلس النواب الروسي تتميز بعدائها التقليدي للسياسة الأمريكية والغربية: كالشيوعيين والقوميين، وإدراك روسيا بعدم جدوى المساعدات الاقتصادية الأمريكية والغربية لها، فضلاً عن اتسامها باستغلال الضعف الروسي، وحرص الولايات المتحدة على إذلال روسيا، وإظهارها بالموقف الضعيف، فضلاً عن تحسن المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الروسي، مما دفع روسيا لتأكيد دورها كدولة كبرى من جديد حتى لو لم تكن قوة عظمى، وكل تلك المتغيرات ترافقت مع استقرار اجتماعي وسياسي تمثل بتوافق الدوما والكرملين حول القضايا الرئيسية المهمة[1].

---

[1] **سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية مصدر سبق ذكره، ص٩٣-٩٤.**

المطلب لأول

الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ: (النشأة والتكوين)

نشأت فكرة الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية في الوقت نفسه الذي بدأ فيه أول اختبار للصواريخ الاستراتيجية الهجومية، ففي أوائل الستينات بدأ الاتحاد السوفيتي بنشر وحدات القوات الصاروخية الاستراتيجية، ونشطت التجارب التي كان يجريها على الارتفاعات العالية في محاولة لإنشاء أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ (ABM) لحماية الأهداف السوفيتية، وشرع في توسيعها في أواخر الستينات، وأخذ السوفيت يلوحون بأهمية تطوير الدفاع المضادة للصواريخ، واتضح هذا المفهوم في الاستراتيجية العسكرية السوفيتية للمارشال (سوكولوفسكي) ومؤداه: إن الجانب الذي يسبق في إنشاء دفاع مضاد للصواريخ سيحقق ميزة استراتيجية مهمة تتيح له التهديد بالحرب، أو إثارتها بدون الخطر الناشئ عن الضربات الرادعة للعدو[١].

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأت في عهد الرئيس الأمريكي (جونسون) بإنشاء نظام (سنتيل) في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٦٧، للدفاع ضد الصواريخ الموجهة من الصين، وفي آذار/مارس من العام ١٩٦٩، أعلن الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) خطة جديدة تناولت تعديلاً في الدفاع المضاد للصواريخ يعرف باسم نظام (سيفجارد) لمواجهة الهجمات الصاروخية الموجهة من الاتحاد السوفيتي والصين باستخدام الصاروخ (سبارتان) للاعتراض خارج الغلاف الجوي، وصاروخ (سبرنت) للاعتراض داخل الغلاف الجوي، وكلا النوعين مزود برؤوس نووية[٢].

ثم جاءت الدعوة للحد من نظم الصواريخ المضادة للصواريخ بعد أن أجهدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي طويلاً في سباق التسلح، وأصبحت الرؤية واضحة حيال النفقات التي تتكلفها الشبكات الدفاعية، ومن ثم توصلا إلى معاهدتين: الأولى/ هي معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية (ABM) في ٢٦ أيار/مايو من العام ١٩٧٢، والأخرى/ هي (سالت –١) للحد من الأسلحة الهجومية في العام ١٩٧٤، إلا أن الغزو السوفيتي لأفغانستان كان قد شكل ضربة قاصمة لعلاقات الوفاق بينهما[٣]، ومما زاد الأمر سوءاً مجيء

---

[١] خضر الدهراوي، درع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ وتطور الاستراتيجيات وظهور الأزمات، على الموقع: http://www.flying. com

[٢] المصدر نفسه.

[٣] سمحت المعاهدة الأولى لكل دولة بنشر مئة صاروخ اعتراضي مقسمة إلى موقعين: الأول/ لحماية العاصمة، والآخر/ لحماية أحد مواقع الصواريخ الهجومية، وبعد ذلك خفض إلى موقع واحد (في بروتوكول العام ١٩٧٤)، لضمان استقرار الردع النووي. أما الاتفاقية الثانية: فقد حددت ما يجب أن تملكه كل دولة من أسلحة هجومية، فالولايات المتحدة تمتلك (١٠٥٤) صاروخ عابر للقارات تطلق من قواعد برية، و (٧١٠) صاروخ تطلق من الغواصات، أما الاتحاد السوفيتي فيمتلك (١٦١٨)، و (٧١٠) من النوعين. ينظر: عادل محمود مظهور، النظام الدفاعي الصاروخي

رئيس أمريكي محافظ في أوائل الثمانينات، هو (رونالد ريغان)، والذي جاء مصمماً على مواجهة الاتحاد السوفيتي آيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً بإعادة بناء القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في المجال الحاسم، وهو الأسلحة الاستراتيجية وتطوير نظام أسلحة الفضاء، وبما عرف بـ(حرب النجوم) أو (مبادرة الدفاع الاستراتيجي) (Strategic Defense Initiative) بتاريخ ٢٣/آذار/١٩٨٣[١]، هو النظام الذي يعد الأكثر شمولاً من الأفكار الدفاعية السابقة، إذ كان الجديد فيه هو: التحول إلى أساليب جديدة للتدمير باستخدام (الطاقة الموجهة)، مثل: أشعة ليزر على أساس أن لشعاعه القدرة على الانتشار في الفضاء بدون انكسار أو تشتت، وبسبب ما تمتلكه من خواص فريدة، ولما يتمتع به من قوة نفاذ مذهلة، فقد أطلقت عليه الأوساط العسكرية (شعاع الموت)، وعلى ذلك فإن الأفكار الأساسية التي تقوم عليها (عسكرة الفضاء)، إنما تدور حول استخدام هذه الخواص لليزر بتوجيه أعتدته القاتلة نحو الصواريخ العابرة للقارات لتعطيلها أو تفجيرها، وهي في طريقها في الفضاء لمنعها من مواصلة خط سيرها، وتعويق وصولها إلى أهدافها، حيث تصب متفجراتها النووية[٢].

وقد استمر (ريغان) في هذه المواجهة حتى نهاية ولايته الأولى، ولم يتحول عنها إلا بمجيء زعيم سوفيتي جديد العام ١٩٨٥، والذي جاء برؤية جديدة، إذ عقدت قمة بين (ريغان) و(غورباتشوف) في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٨٧، وهي القمة التي صدرت عنها اتفاقية إزالة الصواريخ المتوسطة المدى من أوربا (Intermediate Nuclear Forces INF) التي تطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تصفية الصواريخ المتوسطة خلال ثلاث أعوام، والقصيرة المدى خلال ثمانية أشهر[٣].

ونظراً للتحسن الواضح في العلاقات الأمريكية – السوفيتية، فضلاً عن العجز في الميزانية الأمريكية، وعدم توفر التمويل اللازم، ورفض البنتاغون عد برنامج (SDI) ضروري للأمن القومي، إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩١، تحويل برنامج (SDI) إلى برنامج (GPALS)، أي الحماية الكونية ضد الضربات المحدودة (Limited Strikes Global Protection Against)، ويهدف هذا البرنامج إلى: مواجهة

الأمريكي وأثره على الأمن القومي العربي، المؤتمر السنوي السادس لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، في ٢٠٠١/١٠/٣٠، ص٣.

[١] السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص٣٣.

[٢] أسامة ثابت الآلوسي، الدرع الدفاعي الأمريكي المضاد للصواريخ: إرهاصات للحرب.. أم عائد سلام، محطات استراتيجية، العدد (٦٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٤.

[٣] السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

التهديدات الناجمة عن إطلاق صواريخ بطريق الغلط أو من النظم المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، وليس الهجمات الاستراتيجية السوفيتية[١].

لقد كانت سياسات الحد من التسلح، ونزع السلاح والمبادرات المتتالية التي اتخذها الرئيس السوفيتي الأسبق (غورباتشوف) في هذا الصدد حجر الزاوية في التقدم الملحوظ في العلاقات الروسية – الأمريكية منذ منتصف الثمانينات، والذي وصل إلى حد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[٢].

ومع انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك حلف وارسو، كان لا بد من إدراك أمريكي يواكب البيئة الجديدة التي نتجت على أثر ذلك، وكان من الضروري إعادة تقييم السياسة الدفاعية الأمريكية استجابة للمتغيرات الجديدة، وبدأ هذا في إدارة (بوش/الأب)، واستمرت في إدارة كلينتون، والتي أعادت بدورها إحياء برنامج الدفاع الاستراتيجي في منتصف التسعينات، في إطار مدركات استراتيجية مختلفة تقوم على إيلاء عناية أكبر للتهديدات الناتجة عن انتشار الصواريخ الباليستية[٣] لدى من تسميهم الولايات المتحدة الأمريكية بـ(الدول المارقة)، مثل: إيران والعراق وكوريا الشمالية، والتي تستطيع أن تهدد أمن الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها.

وعلى الرغم من إن إدارة كلينتون كانت قد قطعت شوطاً في جهود البحث والتطوير في هذا البرنامج، إلا إنها توقفت تحت تأثير الخلافات الحزبية والفنية، سواء أكان ذلك بشأن تقييم مدى واقعية وخطورة التهديد الصاروخي على الولايات المتحدة الأمريكية، أو بشأن مدى قدرة القاعدة الصناعية والتكنولوجية الأمريكية على تطوير المكونات المعقدة لهذا النظام، أو بشأن انعكاسات هذا البرنامج على معاهدات ضبط التسلح، لا سيما مع روسيا والصين، فضلاً عن تحفظ حلفائها الأوربيين الذين عدوه تخلياً من جانب واشنطن عن حمايتهم، لذا قرر إرجاء تنفيذ هذا البرنامج، وتركه لخلفه الرئيس (بوش/الابن) ليتخذ قراراً فيه[٤].

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الدفاع المضادة للصواريخ لعام ١٩٧٢، إذ قال الرئيس (بوش/الابن): "بأن هذه

---

(١) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٢) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأورو – أطلنطية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(٣) لقد كان لتجربة العدوان مع العراق في العام ١٩٩١، حيث تعرض الكيان الصهيوني إلى الصواريخ العراقية، وفشلت صواريخ (باتريوت) الأمريكية في التصدي لها، كما أن هزت الصواريخ أصابت القطعات الأمريكية في قاعدة الظهران، وأوقعت فيها خسائر، أثر في بلور فكرة النظام الدفاعي الصاروخي لينتقل من مرحلة الدراسات إلى مرحلة التطبيق. ينظر: عادل محمود مظهور، النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(٤) أحمد إبراهيم محمود، الدرع الصاروخي وعودة أجواء الحرب الباردة، على موقع يافا الإخباري: Yafa News

المعاهدة تجسد الماضي، ونحن مطالبون بتجاوز إكراهات هذه المعاهدة القديمة منذ ثلاثين عاماً"، وأضاف بوش بأنها: "تؤبد وضعاً قائماً على الحذر وعدم الثقة، وهي تقلل من شأن التقدم الأساس في مجال الثورة التكنولوجية للعقود الثلاثة الأخيرة، وهي تمنعنا من تفحص كل الخيارات، والحال هذه يجب استبدالها بإطار جديد يجسد القطيعة الواضحة والصريحة مع إرث العداء للحرب الباردة"[١]، كما أعلن عن برنامج مستقبلي لمنظومة وطنية متكاملة للدفاع ضد الصواريخ، بيد أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر دفعت ضمن أمور أخرى باتجاه إعادة توجيه هذا البرنامج، وأضحى الحديث يدور منذ أواخر العام ٢٠٠٢، حول منظومة محددة للدفاع عن أراض معينة تقع بشكل أو بآخر في منطقة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. وقد تمت الإشارة إلى هذا التحول رسمياً في مذكرة "السياسة الوطنية في مجال الدفاع المضاد للصواريخ" الصادرة في أيار/مايو من العام ٢٠٠٣، وبهذا أصبح برنامج الدرع الصاروخي موجهاً للدفاع عن أراضي قارة أمريكا الشمالية على نحو مباشر، والقارة الأوربية، ومناطق رئيسة في آسيا المحيط الهادي، وعد منطقة الشرق الأوسط مصدر للتهديدات المصحوبة باستخدام أسلحة الدمار الشامل[٢].

وعلى الرغم من إن إدارة (بوش/الإبن)، كانت قد سوغت هذا التوجه بالحاجة إلى مواجهة التهديدات الصاروخية القادمة من الدول المارقة، إلا أن الأمر المؤكد يتمثل في أن الدافع الرئيس لإدارة (بوش/الابن) كان يتمثل في: توظيف برنامج الدرع الصاروخي كأداة محورية للحفاظ على التفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغته بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومد الهيمنة والنفوذ والمصالح إلى جميع أنحاء العالم، فضلاً عن امتلاك التفوق العسكري المطلق دون الاكتراث بالتعهدات الدولية[٣].

هذا وقد رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، أملاً في إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لإجراء تجاربها في الفضاء دون أي التزام أو تقيد بالمعاهدة لتطوير قدرتها في مواجهة الصواريخ العابرة القارات[٤].

---

[١] توفيق المديني، الدرع المضاد للصواريخ بين الحلم الأمريكي والرفض الروسي الصيني، على الموقع:
http://www.turess.com

[٢] عبد الجليل زيد المرهون، حرب باردة على أجنحة الصواريخ، على الموقع:
http://www.aljazredah.com

[٣] أحمد إبراهيم محمود، الدرع الصاروخي وعودة أجواء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره.

[٤] قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، مجلة دراسات سياسية، العدد (٦)، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص٨٩-٩٠.

المطلب الثاني

الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ: عناصره، ماهيته

يتألف أي نظام دفاعي جوي وصاروخي منظم من أربعة عناصر، هي[١]:

- الدفاع السلبي/ (Passive Defense): وذلك باستخدام وسائل الإنذار المبكر المشترك، ويشكل هذا العنصر محور القدرة على حماية المراكز السكانية والقوات العسكرية والبنى التحتية المعرضة للخطر والتهديدات.
- الدفاع الإيجابي/ (Active Defense): أو ما يعرف: بالقدرة على إسقاط الصواريخ قبل إصابتها لأهدافها.
- القدرة على مهاجمة مواقع التهديدات ومصادرها في أثناء النزاع.
- أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والإنذار المبكر المشتركة.

ويعد كل من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (ديك تشيني) و (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع الأسبق أهم المدافعين عن حرب النجوم بثوبها الجديد. إذ يرى الباحثون بأن المحافظين عادوا إلى الحكم على سفينة هذه المبادرة الاستراتيجية، ونجحوا في تحويل الخطاب السياسي الأمريكي ليعتمد معاييره المتشددة بصدد مفهوم التهديدات التي تطال الأمن القومي الأمريكي، مؤكدين على إمكانية وجود الخطر لا احتمال وجوده، وهؤلاء المساندون لا يرون: بأن هذه التهديدات تنحصر في أسلحة استراتيجية تحمل رؤوساً نووية من قبل بلدان، مثل: (كوريا الشمالية وإيران والعراق سابقا) على حد زعمهم فحسب، وإنما تتعدى ذلك لتشمل احتمال إطلاق صواريخ نووية بصورة عرضية أو من دون ترخيص من قبل روسيا والصين[٢].

وتعتمد فكرة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ على إقامة درع من وسائل إيجابية تقي المنطقة المطلوب حمايتها من قصف الصواريخ المعادية، وذلك باعتراضها في الفضاء أو في الجو وتدميرها قبل وصولها إلى أهدافها[٣]، حيث تتألف المنظومة من شبكة رادارات متطورة

---

[١] أنتوني زيني، تطوير نظام دفاع جوي وصاروخي مشترك من منظور القيادة المركزية الأمريكية، في الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص١٨.

[٢] أسامة ثابت الآلوسي، الدرع الدفاعي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٣] وهناك من يرى: إنه على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الدول المعنية بمواجهة ما تتعرض له من صواريخ باليستية – سواء أكانت عابرة للقارات أم متوسطة أم قصيرة المدى – فستبقى المشكلة قائمة، حيث لا يمكن أن تزعم أي من هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إن هذه الجهود يمكن أن توفر درعاً واقياً تماماً يمنع نفاذ أي صاروخ معاد إلى داخل أراضيها، والتحدي الهائل الذي تواجهه أشبه بإطلاق النيران على رصاصات منطلقة نحوها بسرعة رهيبة بهدف منعها من الوصول إلى أهدافها. ولمزيد من التفاصيل ينظر: حسام سويلم، منظومات الدفاع

مرتبطة بأقمار صناعية ترصد أية صواريخ باليستية تطلق من (الدول المارقة) باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط تلك الأقمار بشبكة من الصواريخ الاعتراضية (الباتريوت) المضادة للصواريخ البالستية[١].

لقد اعتزمت إدارة بوش نشر عشرة صواريخ اعتراضية في (بولندا)، ومحطة رادار في جمهورية (التشيك)، كجزء من برنامج الدرع الصاروخي، الذي بدأت الإدارة الأمريكية في إدخاله إلى حيز التشغيل العملياتي عقب مدة طويلة من الجدل السياسي والعلمي بشأن هذا البرنامج، وعقب تحولات عدة طرأت عليه في ظل قيود سياسية وتكنولوجية أحاطت بعملية تطوير وإنتاج عناصر نظام الدرع الصاروخي[٢]، وقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع التشيك في ٨ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٨، اتفاقية بشأن نشر الرادار التابع للمنظومة الأمريكية على الأراضي التشيكية، كما وقعت اتفاقية مع (بولندا) في ٢٠ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٨، تتيح لها نشر الصواريخ الاعتراضية في إطار المنظومة المذكورة على الأراضي البولندية[٣].

ومن الطبيعي: إن الشروع في إنجاز هذا النظام يتطلب زيادة في ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، والتي ارتفعت من (٢٩٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٠، إلى (٣٥٦) مليار دولار خلال العام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن تبلغ (٣٩٠) مليار دولار لتنفيذ هذا البرنامج، والذي يستأثر بحصة الأسد من الاهتمام والمال والتجهيزات التكنولوجية[٤].

وكان الدكتور (جيمس ميلر) نائب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية لشئون السياسات، قد حدد في العام ٢٠١٠، مراحل البرنامج الأمريكي بأربع[٥]:

المرحلة الأولى: تكتمل في العام ٢٠١١، بتحسينات لمواجهة الصواريخ القصيرة المدى، مثل: الصاروخ الإيراني "شهاب –٣"، وقد خصص الكونغرس ميزانية تبلغ (٩,٩) مليار دولار بهذا الصدد لعام ٢٠١٢.

المرحلة الثانية: تستمر حتى العام ٢٠١٥، وتهدف إلى: توفير الحماية في مناطق الجنوب الأوربي، اعتماداً على الدفاعات في كل من: رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك.

المضادة للصواريخ الباليستية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص٢٣٦- ٢٣٧.

(١) أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

(٢) أحمد إبراهيم محمود، الدرع الصاروخي وعودة أجواء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره.

(٣) نورهان الشيخ، روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩، ص١٠٥.

(٤) توفيق المديني، الدرع المضاد للصواريخ بين الحلم الأمريكي، مصدر سبق ذكره.

(٥) عبد الله حموده، خطط التوازن الدفاعي الصاروخي بين واشنطن وموسكو، مجلة آفاق المستقبل، العدد (٦)، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص٦١.

المرحلة الثالثة: مخطط لها أن تتحقق في العام ٢٠١٨، وتوفر الحماية لمناطق أوربا كافة، بما في ذلك أقصى شمال القارة وغربها.

المرحلة الرابعة: تكتمل في العام ٢٠٢٠، وتتضمن: تحصينات ضد الصواريخ البالستية البعيدة المدى (المحتمل إطلاقها من منطقة الشرق الأوسط)، فضلاً عن تطوير أنظمة الدفاع المدني على المستوى القومي في مختلف دول حلف الأطلسي، مع تنسيق تام بينها في توزيع أعباء الدفاع على أساس الموارد، وتحديد أولويات الاشتباك مع التهديدات المحتملة.

المطلب الثالث

الرؤية والإجراءات الروسية حيال الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ

رفضت روسيا مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، وتمثل ذلك الرفض ليس في موقف الكرملين فقط، ولكن أيضاً في الموقف المعارض لكل من المؤسسة العسكرية الروسية والأحزاب السياسية في مجلس الدوما. وقد أوضح الموقف الروسي: إن مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي يأتي مواكباً لإجراءات أمريكية أخرى، مثل: توسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق، ودوره في حرب كوسوفو، وإلغاء الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستة، والتي كانت تعدها روسيا حجر الأساس في العلاقات بين البلدين، حيث تؤمن الردع المتبادل بينهما كونها تعطي الفرصة لروسيا لتوجيه الضربة الثانية بنجاح إذا ما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية ضدها الضربة الأولى، أما مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي، فإن جوهر هدفه هو: حرمان روسيا من توجيه الضربة النووية الثانية بنجاح، ومن ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتعمد بهذا المشروع إهمال المصالح الاستراتيجية الروسية[١].

أي أن روسيا عدت إن هذا البرنامج يمثل بحد ذاته مصدر تهديد للتوازن الاستراتيجي القائم بينها، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن إنه من المنطقي تزايد حدة الشعور بالتهديد من جانب روسيا حينما تشرع الإدارة الأمريكية في نشر عناصر من هذا الدرع في النطاق الجغرافي القريب من الحدود الروسية، وبما يحمل دلالة بالغة الأهمية: بأن روسيا هي المستهدفة من نشر تلك العناصر بغض النظر عما تعلنه الإدارة الأمريكية في هذا الشأن[٢].

ومكمن الشعور بالتهديد من جانب روسيا إزاء الدرع الصاروخي الأمريكي يتمثل في الدلالات الاستراتيجية الأعمق، والمتمثلة في:

---

[١] حسام الدين محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص١٢٨.

[٢] أحمد إبراهيم محمود، الدرع الصاروخي وعودة أجواء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره.

١. أن نشر هذا البرنامج، وبروز فاعليته العملياتية يضعف كثيراً من مكانة روسيا في الميزان الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يحرمها من ورقة القوة الوحيدة التي مازالت تمتلكها، وهي القوة النووية الاستراتيجية، والتي تحفظ لروسيا مكانتها كقوة دولية كبرى، حيث تلعب القوة النووية الروسية دوراً محورياً في الردع النووي المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية، والقائم على أن كل طرف منهما يمتلك القدرة على تدمير الطرف الآخر في حالة نشوب مواجهة نووية، وبما يعني: حدوث دمار متبادل مؤكداً للطرفين، الأمر الذي يمنع من ثم كل طرف منهما من المبادرة بشن الحرب على الآخر[١].

٢. في حالة إطلاق تلك الصواريخ من الأراضي البولندية لن تتوفر قبالة الدفاعات الروسية إلا دقيقتان أو ثلاث دقائق لإخطار قيادة البلاد، مما يعني: صعوبة اتخاذ أية خطوات لمواجهة تلك الصواريخ. وهي مدة زمنية أقصر كثيراً من إجراءات الردع النووي في حقبة الحرب الباردة، حينما كانت الدول النووية ترى أن لديها ما يصل إلى (٣٠) دقيقة لتوجيه الضربة الانتقامية – أو الضربة الثانية[٢].

٣. كما أن الرادار الذي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية نصبه في (التشيك) سوف يمكنها من مراقبة النشاط الجوي والفضائي الروسي في الشطر الأوربي من روسيا، وسيمثل عيني وأذني الولايات المتحدة الأمريكية لمراقبة روسيا[٣].

وفي ٧ حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٧، اقترحت القيادة الروسية على الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في استعمال الرادار الروسي الموجود بـ(جابالا) في أذربيجان منذ العهد السوفيتي (خاصة، وأن المنطقة التي تغطيها رادارات هذه القاعدة تشمل: المحيط الهندي، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وجزء كبير من شمال أفريقيا)[٤]، مما يعني إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون بحاجة إلى بناء صواريخ اعتراضية في بولندا، مع فتح الباب قبالة مشاركة دول أوربية أخرى في المشروع، والهدف من الاقتراح هو: اختبار النيات الأمريكية، فإذا كان الهدف الأمريكي هو: رصد واعتراض الصواريخ الإيرانية، فإن ذلك سيتم بشكل مشترك من

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] عبد الجليل زيد المرهون، حرب باردة على أجنحة الصواريخ، مصدر سبق ذكره.

[٣] كما يعزز من مخاوف روسيا، الخطط الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية في: رومانيا وبلغاريا، وإنشاء محطة الرادار في منطقة بحر البلطيق، وكذلك مخططها لنقل سرب من المقاتلات (F-16) من قاعدة أفيانو الجوية الإيطالية التي استخدمت لقصف يوغسلافيا إلى بولندا. ينظر: نورهان الشيخ، روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

[٤] خضر الدهراوي، درع الدفاع الصاروخي، مصدر سبق ذكره.

أذربيجان، أما إذا كانت روسيا ذاتها مستهدفة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سترفض الاقتراح. وقد رد (بوش) على الاقتراح الروسي بما يشبه الرفض، حينما قال: إن الاقتراح "واقعي ومبتكر واستراتيجي، ولكن (بولندا) وجمهورية (التشيك) هما جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية"[١].

وقد أكد وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف): إن خطة الولايات المتحدة الأمريكية لبناء درع الدفاع الصاروخي في شرق أوربا جزء من مخطط أمريكي لتطويق روسيا، وقال: "إنه ليس هناك دولة مارقة تمثل تهديداً حقيقياً لأوربا، كما أن تطوير صواريخ في الشرق الأوسط قادرة على بلوغ الأراضي الأمريكية صعبة للغاية، وتعهد بوقف التهديدات المحتملة من جراء خطط بناء الدرع الصاروخي الأمريكي مطالباً باستئناف العمل لبناء نظام دفاعي صاروخي مشترك بين روسيا وحلف شمال الأطلسي[٢].

لقد أدت تلك السياسات إلى استفزاز الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) خلال مدة رئاسته الثانية، الذي أعرب عن تحضير بلاده لأسلحة نووية جديدة لم تجرب من قبل، ثم أعلن قبالة العالم في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٧، إن الجيش الروسي بصدد الانتهاء من أنواع جديدة من الأسلحة النووية لم يعرف العالم لها مثيلاً ، كما أن بإمكان بلاده إنتاج المزيد من النظام الصاروخي المتعدد الرؤوس للرد على الدرع الصاروخي الأمريكي، وأن التكلفة ستكون قليلة، وهي ضمن القدرة الروسية[٣].

وفي مبادرة من قبل الجانب الأمريكي لإقناع روسيا بالتخلي عن معارضتها للمشروع عرض وزير الدفاع الأمريكي السابق (روبرت غيتس)، ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس)، في أثناء اجتماعهما بنظيريهما الروسي على روسيا "هيكلاً مشتركاً للدفاع الروسي الإقليمي" تنضم بموجبه روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو كشريك تام في تصميم نظام الدفاع الصاروخي الذي يحمي أوربا بأكملها وتشغيله، وتسمح الاقتراحات الأمريكية لكل بلد بالاحتفاظ بقيادته الحصرية، والسيطرة على صواريخه، وتقرير متى يجب إطلاقها، واقترح المفاوضون الأمريكيون أيضاً: إن في وسع روسيا وضع أجهزة مراقبة في القواعد الأمريكية إذا وافقت جمهورية (التشيك) و(بولندا) على تضييف الصواريخ الأمريكية، واقترح (غيتس) أيضاً: إن تؤخر الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط مواقع الصواريخ إلى أن تحصل على

---

[١] محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٤٤. أن هذه المحطة لا يمكن لها أن تهدد روسيا، إذ لا يمكن تحويل إمكانياتها التقنية ضد روسيا لسبب بسيط هو إنها ثابتة وغير متحركة (عبارة عن بناية كبيرة مثبتة على أحد جدرانها شبكة الهوائيات)، وترصد قطاعاً محدداً من الفضاء لا يشمل أي جز من أراضي روسيا. ينظر: عبد الجليل زيد المرهون، حرب باردة على أجنحة الصواريخ، مصدر سبق ذكره.

[٢] خضر الدهراوي، درع الدفاع الصاروخي، مصدر سبق ذكره.

[٣] عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٥٩-٦٠.

"إثبات حاسم" بوجود تهديد إيراني. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٧، تراجعت عن معظم اقتراحاتها الرسمية التي تقدمت بها، بما في ذلك الخاصة بالمراقبة الروسية الدائمة للمنشآت الأمريكية المزمع إقامتها في أوربا الوسطى، والتقييم المشترك للتهديدات، واقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من ذلك مجموعة من التدابير تتضمن (الشفافية)[١].

هذا وقد عارضت روسيا انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الصواريخ البالستية الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق في العام ١٩٧٢، كما أكدت على إنه سيضر بالتوازن العسكري العالمي، وسيزيد من سباق التسلح، ومن ثم فإن المعاهدة ضرورية لحفظ الأمن الدولي. وقد شن (بوتين) هجوماً قوياً على الولايات المتحدة الأمريكية، متهماً إياها بمحاولة فرض سيادتها العسكرية على العالم، وقال: "إن إقامة أمريكا لهذه النظم الصاروخية في (بولندا) هي أكبر مثال على عدم احترام المصالح الروسية"[٢]. كما أكد على: "إن سياسة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في نشر الدروع تجعل أوربا برميل بارود، وأن ملأها بأسلحة جديدة أمر خطر وضار، واتهم الولايات المتحدة الأمريكية بتجاوز حدودها، وإثارة سباق جديد للأسلحة النووية، ومحاولة خدمة مصالحها الخاصة عبر قناع دعم الديمقراطية"، وقال: "إن واشنطن مسئولة عن الاستخدام المفرط، وغير المضبوط للقوة في العلاقات الدولية، ومحاولة إنشاء عالم ذي مركز واحد للسلطة، ومركز واحد للقوة، ومركز واحد لاتخاذ القرار، وسيد واحد، وحاكم واحد"[٣].

وكانت روسيا قد بعثت إشارات ذات مغزى للولايات المتحدة الأمريكية حينما نشرت صواريخ استراتيجية جديدة من طراز "توبول – أم" (Topol-M) قادر على تفادي أكثر الرادارات الأمريكية تطوراً، والإفلات من متابعة الأقمار الصناعية. كما أعلن الروس: إن هذه الصواريخ سيتم تزويدها برؤوس نووية متعددة. كما ذكرت مصادر المعلومات: إن روسيا أجرت تجربة للصاروخ المعدل أس أس–٢٥ (SS-25) عابر القارات ألقته من وسط روسيا إلى كامشتاكا في أقصى شرق روسيا في منتصف تموز / يوليو من العام ٢٠٠١، وإن الصاروخ حلق في مرحلته الأخيرة بشكل منخفض عن العادة، مما يقوي الاعتقاد: بأنه مصمم لتفادي الدفاعات الصاروخية[٤].

---

[١] جان إيف هين وآخرون، المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو – أطلسية، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص٦٣–٧٦.

[٢] عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٥٩–٦٠.

[٣] نقلاً عن: أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

[٤] حسام الدين محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.

وفي ١٤ تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٧، أصدر الرئيس الروسي (بوتين) مرسوماً بتعليق التزام روسيا بمعاهدة الأسلحة التقليدية في أوربا CFE، والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها[١]، ذلك القرار الذي عد غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١، حيث يترتب على ذلك توقف روسيا عن تزويد حلف الأطلسي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوربا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوربا، ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب[٢].

وقد استمر (ديمتري مدفيديف) في تشدده تجاه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية حين أعلن في رسالته التي وجهها إلى البرلمان الروسي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٨، إن روسيا ستنشر في حالة الضرورة منظومات صواريخ "اسكندر" التكتيكية في مقاطعة كالينينغراد (الجيب الروسي الذي تحيط به دول أوربية)، لتحييد عناصر المنظومة الأمريكية المضادة للصواريخ في أوربا، وكأحد التدابير التي تتخذها روسيا على نشر عناصر المنظومة الأمريكية في كل من: تشيكيا وبولندا[٣].

كما إن تزايد النفوذ الروسي في أمريكا اللاتينية، وخاصة بعد زيارة الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف إلى كل من: فنزويلا وكوبا، والمناورات العسكرية المشتركة بين القوات البحرية الروسية

---

(١) السيد أمين شلبي، العلاقات الأمريكية – الروسية.. إلى أين.. وجهة نظر صينية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٨، ص١٩١. وكانت الاتفاقية قد وقعت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٠، من جانب أعضاء حلفي الأطلسي ووارشو (سابقاً)، وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وعدت في حينها تأريخاً لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوربي، وتهدف الاتفاقية إلى الحفاظ على التوازن العسكري في أوربا عن طريق وضع قيود على فئات رئيسة من المعدات العسكرية التقليدية لدول حلفي الأطلسي ووارشو، ويتضمن: ذلك الدبابات والمدرعات والمدفعيات والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية، الأمر الذي عزز من تراجع شبح الحرب عن أوربا التي كانت دوماً ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى. ينظر: نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأورو – أطلنطية، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٢) أعقب ذلك استئناف روسيا في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٧، لدوريات القاذفات الروسية بعيدة المدى (تي يو ١٥٠)، و(تي يو ٩٥) الملقبة بـ(الدببة) والقادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز، وذلك بعد انقطاع دام (١٥) عاماً، مما يمثل تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من: بريطانيا والنرويج، وقاعدة (جوام) وولاية الأسكا الأمريكية، كما تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا، يتم بمقتضاها السماح باستخدام قاعدة بحرية قديمة في ميناء (طرطوس) السوري، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط، الذي كان الأسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه وحده. ينظر: المصدر نفسه، ص٤٩.

(٣) عباس خلف، عودة الدب الروسي إلى الساحة الدولية، منشور عل الموقع:

http://www.aljazeera.net

– الفنزويلية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٨، قد أقلق الإدارة الأمريكية، مما جعلها تعيد النظر في سياستها تجاه روسيا الاتحادية الذي اتخذ مساراً جديداً للتنافس، والعودة إلى دوره الرئيس في العلاقات الدولية ليصبح قطباً قوياً وفاعلاً ومنافساً للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد المرتقب[١].

كما أشار (فلاديمير بيرماكوف) مدير سياسة القدرات الاستراتيجية في دائرة الأمن ونزع السلاح، في وزارة الخارجية الروسية في المؤتمر الحادي عشر للمعهد الملكي للدراسات الدفاعية الذي عقد في لندن يومي ٢٦ و ٢٧ مايو/ أيار من العام ٢٠١٠: " إن "روسيا تطلب التمييز بين الطبيعة الاستراتيجية للصواريخ الاعتراضية، والتهديدات التي تمثلها عملية نشر هذه الصواريخ"، لأن نظام الدفاع الصاروخي "من مظاهر الحرب الباردة، وتتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمواصلة تطويره، على خلاف الموقف الروسي"، واستطرد قائلاً: إنه "إذا كان الهدف هو: (الردع)، فإن العمل على تطوير الصواريخ البالستية أيسر وأقل تكلفة، كما إنه أكثر فاعلية في منع أي هجوم صاروخي"، وأوضح: إن بلاده لا تؤيد فكرة (توازن الدفاع الصاروخي)، لأنها يمكن أن تعوق عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وتقود إلى سباق جديد في مجال هذه الأسلحة، ودعا الدول كافة إلى الاتفاق على قدم المساواة وعلى تعريف محدد للفوارق بين التحديات والتهديدات، فروسيا حسب رأيه ترى: إن العالم مملوء بالتحديات، لكن ليست هناك تهديدات، وقال: "موقفنا هو: إن الوسائل الدبلوماسية هي الأفضل لمواجهة التحديات، ولذلك فإننا ندعو إلى تقويم لحالة التحدي الصاروخي"، وقال: إن موسكو تعد الصواريخ سلاحاً سياسياً مهماً، غير إنها تفقد الكثير من أهميتها بمجرد إطلاقها"، وأضاف: إن "إيران لا تمثل تهديداً لأوربا، فهي تحصل على نحو (٦٠%) من دخلها نتيجة تعاونها مع أوربا، وليست لديها نية لهجوم ضد أوربا، ومن ثم فإن موقفها يعد تحدياً، وليس تهديداً"[٢].

المطلب الرابع

الموقف الروسي من تأجيل مشروع الدرع المضاد للصواريخ

لقد عدت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع صواريخ (كالينيغراد) الروسي تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وانتهت هذه الأزمة بسحب الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع واستبداله بمشروع آخر، هو صواريخ اعتراضية محمولة على سفن ستراتيجية تكون موجودة في البحر

---

[١] سمير الظاهر، العلاقات الأمريكية – الروسية من وجهة نظر الإدارة الأمريكية الجديدة، أوراق دولية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٩.

[٢] نقلاً عن : عبد الله حموده، خطط التوازن الدفاعي الصاروخي، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

الأبيض المتوسط لغرض ربط الأمن الإقليمي لإسرائيل بشبكة الإنذار المبكر الأمريكية الموجودة في مقر وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن.

لقد اتخذت إدارة (أوباما) موقفاً أكثر اتزاناً حيال نشر عناصر هذه المنظومة في كل من: بولندا وتشيكيا بتركيزها على تقييم نفقات هذا المشروع، واختبار قدرة المنظومة على العمل في أثناء الاختبارات الشاملة، وواقعية الخطر الصاروخي من جانب إيران، وضرورة إجراء مشاورات مع الحلفاء في الناتو وروسيا[١].

وترى القيادة الروسية: إن الأزمة المالية العالمية التي ألقت بضلالها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقة مع روسيا، بعد: أن مشروعات وخطط إدارة (بوش/الابن) حملت الموازنة الحكومية الأمريكية أعباء ثقيلة، فبات من الضروري التخلص منها اليوم، وهو ما يفرض على الإدارة الجديدة: إجراء تعديلات في توجهات سياستها الخارجية، منها: إعادة النظر في نشر الدرع الصاروخية الأمريكية[٢] المكلف اقتصادياً (يكلف (١٨٠) مليار دولار على مدى خمسة أعوام) على الأقل في الأمد المنظور، والبحث عن بدائل أخرى أقل تكلفة وأكثر فاعلية، وقبل هذا وذاك تهدئة مخاوف روسيا حول الدرع الصاروخية. كما يمكن إنهاء ما يسمى بـ(الخطر الإيراني) بالتفاهم مع روسيا، وإن تقليص الخسائر البشرية، والتكاليف المادية في تسوية الملف الأفغاني يحتاج لمشاركة فعالة من جانب روسيا[٣].

وفي ١٧ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٩، أعلن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) عن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ، وإن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت النظر في خططها الرامية إلى نشر منظومة الدفاع المضادة للصواريخ في أوربا الشرقية، وإن بلاده ستبني منظومة درع صاروخية أكثر تطوراً وأقل تكلفة، مؤكداً على إن الولايات المتحدة الأمريكية ستراعي مصالح روسيا في خططها الجديدة، وفي المقابل أعلن الرئيس الروسي (ميديفيديف) العدول عن فكرة نشر منظومات "اسكندر" الصاروخية في مقاطعة (كالينينغراد) الروسية، وذلك خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية على هامش قمة العشرين

---

[١] نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

[٢] أحمد الديب، أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية – الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩، ص٢٢٩.

[٣] أحمد دياب، شرق أوربا في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩، ص١١١-١١٢.

في (بيتسبورج) الأمريكية[١]. كما أعرب عن أمله في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ترقي إلى ما أسماه بـ"الشراكة الاستراتيجية" كما حصل بين روسيا والصين[٢].

وإذا كانت الأزمة المالية العالمية قد شكلت محدداً رئيساً في توجهات إدارة (أوباما) تجاه روسيا، فإن الأزمة نفسها هي التي جعلت موسكو تقابل واشنطن في منتصف الطريق، فالاقتصاد الروسي القائم أساساً على الريع النفطي والغاز لا يتحمل أعباء الدخول في سباق تسلح جديد، لذا رحبت روسيا بالنهج الجديد لإدارة (أوباما)، وأعرب الرئيس الروسي (ميديفيديف) عن تفاؤله: بأن "صفحة جديدة من العلاقات تفتح بين البلدين قائلاً: إنه تلقى إشارات "إيجابية جداً" من نظيره الأمريكي خلال المدة الأخيرة. وأعرب (ميدفديف)، خلال استقباله في ١٠ آذار/مارس من العام ٢٠٠٩، أعضاء اللجنة الأمريكية المستقلة لدراسة سياسة واشنطن تجاه روسيا عن الأسف لانخفاض مستوى العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام الأخيرة، مؤكداً على إن كثيراً من الملفات الصعبة والمهمة في العالم مرتبطة بهذه العلاقات، بما في ذلك: مكافحة الإرهاب، وتنمية الاقتصاد[٣].

وعلى الرغم مما أشارت إليه هذه المرحلة من أن عهداً جديداً من العلاقات بين البلدين قد بزغ، فإنه من المتوقع أن تدخل العلاقات بينهما مرحلة من التدهور مع الكشف عن أولى بطاريات صواريخ (باتريوت) التي سيتم نشرها في بولندا، والتي من شأنها تهديد الاستقرار في المنطقة من الوجهة الروسية، فضلاً عن إنها لا تنسجم مع جو الثقة الذي بدأ يسود علاقاتها مع واشنطن. كما تعد روسيا: إن نشر هذه الصواريخ من شأنه أن يؤثر في علاقاتها مع بولندا، والتي سادها منذ أعوام جو من عدم الثقة، ويقول رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الدوما الروسي (قسطنطين كوساشيف) بهذا الصدد: إن هذا المشروع موروث عن الحالة السابقة للعلاقات الروسية – البولندية، وأضاف في تصريحات صحفية: "الآن بعدما تغيرت هذه العلاقات، فإن نشر هذه الصواريخ لا ينسجم مع الوضع الجديد"[٤].

وفي أيار/ مايو من العام ٢٠١٠، تم نشر صواريخ "باتريوت" الأمريكية في بولندا على مشارف مدينة (مورونج)، على بعد (١٠٠) كم من الحدود الروسية، بدلاً من ضواحي (وارشو) كما كان مقرراً سابقاً، وعلى الرغم من تأكيد الخبراء العسكريين على إن صواريخ "باتريوت" غير قادرة من الناحية التقنية على اعتراض الصواريخ الروسية، وإن القوات الأمريكية واجهت

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، مصدر سبق ذكره، ص٥٥-٥٦.

[٢] سمير الظاهر، العلاقات الأمريكية – الروسية من وجهة نظر الإدارة الأمريكية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٣] أحمد الديب، أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٩.

[٤] نقلاً عن: عمرو عبد العاطي، عودة النفوذ الروسي في أوربا الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص٢٠٥.

صعوبات حتى في اعتراض صواريخ "سكود" العراقية القديمة بواسطة صواريخ "باتريوت" في حرب "عاصفة الصحراء"، فإنها تظل خطوة ترى روسيا: إنها تستهدفها، وتمثل تهديداً لأمنها[1].

[1] **نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره ، ٢٠١٠، ص١٩٢.**

الفصل الرابع

روسيا الاتحادية وقضايا الانتشار النووي: نماذج مختارة

مع اكتشاف القنبلة الهيدروجينية من قبل كل من: الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٥٢، والاتحاد السوفيتي في العام ١٩٥٣، وهي القنبلة الأكثر تدميراً بألف مرة من القنابل التي ألقيت على اليابان، زادت مسئوليتهما عن السلم الدولي لا بل عن مستقبل حضارة البشرية جمعاء، وهكذا لم تعد المسئولية الدولية باستعمال الأسلحة النووية ملقاة على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل أصبحت المسئولية الدولية مشتركة بين دولتين عظمتين تكن كل منهما العداء للأخرى. وكان ذلك مدخلاً لفقدان هذا النوع من السلاح أهميته في الحرب، فبدلاً من أن يكون سلاحاً لقهر العدو بالقوة، تحول هذا السلاح إلى عامل ضغط على أطراف النزاع ليشكل مدخلاً لتفاهمهما وتوافقهما وإقامة توازن رعب بينهما، باعتبار إن اللجوء إلى هذا النوع من السلاح لن يؤدي مطلقاً إلى الانتصار – كما حدث في الحرب العالمية الثانية – لا بل إلى التدمير الشامل لكلا الطرفين[١].

ومن ثم فقد وضع كل من: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية السمة الأساسية لحكم القانون في الجهد الدولي الذي تم بذله لضبط حيازة الأسلحة النووية واستخدامها، عن طريق مفاوضات معاهدة عدم الانتشار (NPT) لعام ١٩٦٨، وفي العقود الزمنية التي تلت ذلك، طورت هاتان الدولتان قواعد ومؤسسات تحكم بالصادرات النووية، وحماية المواد النووية، وتقديم بيان عنها، والحد من الأسلحة النووية، بل حتى خفض عددها.

وعلى الرغم مما مرت به روسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفيتي) من أزمات على المستويات كافة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، فإنها تظل تحتل منزلة خاصة في النظام الدولي المعاصر، نظراً لإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية الضخمة، وسوف تبقى تلعب دوراً بارزاً في ضمان الأمن العالمي، ولهذا فإن التعاون الروسي مع الولايات المتحدة الأمريكية يكتسب أهمية خاصة في مجال تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل[٢]، وعلى ذلك فقد تم تناول هذا الفصل عن طريق ثلاثة مباحث، وهي على النحو الآتي:

- ❖ المبحث الأول: روسيا الاتحادية وقضايا الانتشار النووي.
- ❖ المبحث الثاني: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني.
- ❖ المبحث الثالث: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي لكوريا الشمالية.

---

[١] علي صبيح، الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣-١٣٤.

[٢] فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

المبحث الأول

روسيا الاتحادية وقضايا الانتشار النووي

سيتم البحث في هذا الموضوع عن طريق أربعة مطالب، حيث اختص المطلب الأول منها: بالبحث في امتلاك الاتحاد السوفيتي للسلاح النووي، وموقفه من معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ١٩٦٨، ومن ثم مشكلات ترسانته النووية بعد انهياره، فيما تناول المطلب الثاني: القدرات النووية لروسيا الاتحادية. أما المطلب الثالث: فقد تناول الاستراتيجية النووية الحالية لروسيا الاتحادية، ثم اتفاقيات ستارت وبرامج تخفيض الأسلحة النووية الروسية – الأمريكية في مطلب رابع. وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول

امتلاك الاتحاد السوفيتي السابق للسلاح النووي

وموقفه من نزع السلاح وصولاً إلى إبرام معاهدة حظر الانتشار النووي

أولاً: امتلاك الاتحاد السوفيتي السابق للسلاح النووي:

ما بين العامين (١٩٤٥) و (١٩٤٩)، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، تعد الدولة الوحيدة المالكة للسلاح النووي، وكانت تحاول الاستئثار بهذا النوع من السلاح، وتأخير الغير عن امتلاكه. فقد ظنت: إنها بفضل امتلاكها للسلاح النووي تستطيع فرض هيمنتها على العالم، عندما فجرت في ١٦ تموز/يوليو من العام ١٩٤٥، أول قنبلة ذرية لها بصحراء نيفادا، ثم قامت في ٦ آب/أغسطس من العام ١٩٤٥، بإلقاء القنبلة الذرية الأولى على مدينة (هيروشيما)، وكان نجاح القنبلة الذرية الأولى حافزاً على إعادة الكرة يوم ٩ من الشهر نفسه من العام ١٩٤٥، فوق (ناكازاكي)[١].

وفي آب/أغسطس من العام ١٩٤٩، قام الاتحاد السوفيتي بتفجير قنبلته الذرية الأولى، وبذلك وضع حداً للاحتكار الأمريكي للقنبلة الذرية، وبهذا أعلن عن سباق كان يجرى في الخفاء بين أعظم قوتين في العالم من أجل صناعة الأسلحة النووية. ففي أثناء الحرب الباردة قام الاتحاد السوفيتي بتصنيع واختبار أسلحة نووية ذات قدرة تفجيرية تفوق (٥٠) ميغا طن من مادة

---

[١] في الحقيقة إن استخدام القنبلة النووية لم يكن سبباً مباشراً في استسلام اليابان (في الحرب العالمية الثانية)، كما لم يكن ذلك ضرورياً، إذ أن هزيمتها كانت نتيجة طبيعة لحرب غير متكافئة خاضتها ضد الحلفاء بعد تدمير أسطولها البحري وقصف المدن اليابانية بحراً وجواً، إذ كانت الحكومة الأمريكية بقيادة الرئيس (هاري ترومان) تعرف تماماً: إن الحرب انتهت، لكن الإدارة الأمريكية أرادت أن تجرب سلاحها النووي قبل إعلان استسلام اليابان، أي إنه مجرد التجريب الميداني الواقعي لفعالية قنابلها قبل أن تتغير الأوضاع، وتنتفي الذريعة. ينظر: نجيب بن عمر عوينات، القانون الدولي النووي والطاقة النووية، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع،عمان، ٢٠١١، ص١٦.

(T.N.T)، فضلاً عن نجاحه في أيلول/ سبتمبر من العالم ١٩٥٥، في إطلاق صواريخ حاملة للرؤوس النووية من الغواصات في أعماق المحيطات والبحار أيضاً[١].

ويستمد السلاح النووي قوته من وجوده وليس من استخدامه، فهو سلاح ردعي بسبب الطبيعة التدميرية الشاملة له، وضيق مدة الإنذار بين انطلاقه وإصابته لهدفه، وهو لا يسمح باتخاذ أي إجراء احتياطي ضده[٢]، وبهذه الحقيقة فإن السلاح النووي كان قد استبعد تقريباً فكرة (الدفاع)، وأحل محلها فكرة (الردع)، ففي الحروب التقليدية انصبت استراتيجيات الدول على الدفاع والهجوم، فمهما كان شأن الخصم ومقدار قوته، فإن جزءاً من مقدرات الدولة يمكن الدفاع عنها حتى في حالة الهزيمة، أما الحرب النووية فقد بدلت ذلك جذرياً، وذلك بإحلال الردع محل الإرغام والدفاع، أي بجعل الطرف الآخر في حالة إدراك واقتناع: بأن اتخاذ قرار القيام بعمل أو إجراء ما لا يرتضيه الطرف الآخر سيؤول إلى إلحاق الضرر بكل منهما، لذلك من الأولى الامتناع عن القيام بذلك العمل[٣].

ومعنى ذلك إن أي طرف يقوم بالمبادأة بتوجيه ضربة نووية أولى، يعرف مقدماً: إن الخصم قادر على استيعاب هذه الضربة، وتوجيه ضربة مضادة إليه ستكون خسائرها مشابهة لما ألحق بالخصم، فعلى الرغم من فعالية السلاح النووي وحجم الدمار الذي يخلفه، إلا أن ذلك لن يدفع الخصم نحو الاستسلام، بل على العكس من ذلك، فإن المبادأة بالهجوم النووي ستدفع حتماً نحو الرد النووي الشامل، وإذا اندلعت الحرب النووية، فإنها لن تتوقف، لأنها ستكون ضربات وضربات مضادة، ومن المحتمل أن تنتهي هذه الحرب دون وجود طرف يمكنه إعلان الاستسلام، لأن الطرفين سيكونان قد انتحرا بشكل متبادل[٤].

واستمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة استراتيجية مهمة تتمثل في: نجاح القوتين العظمتين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل، والوصول إلى مستوى القدرة على

---

(١) اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٧٠.

(٢) أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من الاستخدام الأول من نوعه لذلك السلاح إيصال رسالة قوية ضد الضربات التقليدية وغير التقليدية لأراضيها من قبل جهات معادية، مفادها: إن صدها للعدوان سيتم بضربة نووية تؤدي إلى تدمير العدو تدميراً شاملاً، ومن هنا تأسست فكرة (الردع) لتصبح نظرية ثابتة في العلاقات الدولية أبان الحرب الباردة، وبهذا فإن السلاح النووي كان قد قلب المقاييس الاستراتيجية كافة، وبدل من طبيعة الخطط الحربية، وجعل من أي مركز حيوي في أي بقعة من العالم عرضة للتدمير الشامل بشكل مفاجئ وسريع ودون إنذار مسبق. ينظر: مدونة القانون الدولي على الموقع:

http://master 2010.maktoobblog.com

(٣) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، ، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، ٢٠٠٩، ص١٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ص١٩٥.

التدمير بالضربة الثانية، وهكذا ارتبطت نظرية توازن الرعب النووي بامتلاك كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الأسلحة النووية في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد اعتمد التوازن النووي في بقائه واستمراره على ما يعرف بـ(الردع النووي المتبادل)، أي قدرة كل من الطرفين: (الأمريكي والسوفيتي) على تدمير بعضهما تدميراً تاماً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي حال من أحوال المبادأة[١].

وبهذا فقد خلق السلاح النووي نوع من التوازن بين الدول العظمى ناتج عن خشية التدمير في حالة نشوب حرب نووية، وميزان الرعب النووي هذا كان أهم أسباب عدم نشوب الحرب العالمية الثالثة على الرغم من تعدد عناصر الاحتكاك والتنافس بين الدول العظمى[٢].

واستناداً إلى ذلك فقد نجح السوفيت في تصميم سياسة رادعة تعززت بتطوير قدراتهم العسكرية والوصول إلى مرحلة التوازن، والتفوق أحياناً. فعلى أثر الانتصار الاستراتيجي والسياسي الذي تحقق لهم في إطلاقهم أول صواريخهم العابرة للقارات (سبوتنك) القادرة على إلحاق الضرر بالأراضي الأمريكية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٥٧، اكتسب السوفيت هوامش حرية إضافية للمناورة الدبلوماسية في مجال مفاوضات نزع السلاح[٣].

ثانياً: موقف الاتحاد السوفيتي السابق من قضية نزع السلاح وصولاً إلى إبرام معاهدة حظر الانتشار النووي ومراجعتها:

تشكلت سياسة الاتحاد السوفيتي السابق تجاه قضية نزع السلاح بشكل عام عبر ثلاث مراحل وهي[٤]:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت تخلف السوفيت عن الولايات المتحدة الأمريكية في المجال النووي. فقد امتازت المقترحات السوفيتية تجاه القضية محل الدراسة في هذه المرحلة بالشمولية، فهي تدعو إلى إلغاء كلي ونهائي وسريع للأسلحة النووية جميعاً من دون أن تكون هناك إجراءات فعالة لجعلها قابلة للتطبيق العملي، فضلاً عن تأثر هذه المقترحات بشكل كبير بأوضاع وطبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن الاقتراحات التي قدمت في هذه المرحلة كانت قد جوبهت بالرفض،

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، الطبعة الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٣٠.

(٢) جمال عبد الملك، الاستراتيجية في العصر الذري من الردع إلى حرب النجوم، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧، ص٩٢.

(٣) كاظم هشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص٢٦٩.

(٤) قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، ٢٠٠٣، ص١٣٩.

ففي ١٩ حزيران/يونيو من العام ١٩٤٦، اقترح مندوب الاتحاد السوفيتي السابق في لجنة الطاقة الذرية منع صناعة واستخدام الأسلحة الذرية، وتدمير المخزون منها، واشترط أن يصبح نظام الرقابة خاضعاً لحق (الفيتو) للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

المرحلة الثانية: اتسمت السياسة السوفيتية في هذه المرحلة بالمرونة والواقعية، حيث شهدت هذه المرحلة تفوقاً ستراتيجياً بتفجير الاتحاد السوفيتي قنبلته الهيدروجينية الأولى في العام ١٩٥٣، ومن ثم وضع التفوق الاستراتيجي السوفيتي كماً نوعاً في موازاة التفوق الأمريكي، وقد كان هذا التطور علامة لبدء عصر جديد من الحظر المتبادل، ورأى الاتحاد السوفيتي نفسه في هذه المرحلة ملزماً بإعادة النظر بشكل عقلاني بالأهداف والوسائل التي تحدد سياسته الخارجية، ففي ٢٥ شباط/فبراير ن العام ١٩٥٥، اقترح مندوب الاتحاد السوفيتي في اللجنة الفرعية لنزع السلاح: تجميد الأسلحة والقوات المسلحة والميزانيات العسكرية عند مستواها الحالي، وإتلاف جميع المخزون من الأسلحة الذرية على أن يتم ذلك تحت إشراف دولي. كما قدم الاتحاد السوفيتي مقترحاً آخر في العام نفسه تضمن: التأكيد على إن نتائج التجارب النووية واستخدام الأسلحة الذرية تترك أثرها في الجنس البشري لما تحدثه من خطر الإشعاع الذري، ولذلك فمن الضروري إيجاد معاهدة دولية يتم التوصل إليها لحظر الأسلحة النووية والسيطرة على تجاربها، وفي العام ١٩٥٨، قدم الاتحاد السوفيتي مقترحاً لإيقاف التجارب النووية للعام القادم، كما قدم في العام ١٩٥٩، مقترحاً آخر دعا فيه إلى: إتمام كل إجراءات نزع السلاح خلال أربعة أعوام (مشروع خروتشوف). وقد كان من نتيجة هذه المقترحات: الاهتمام الحقيقي بمقترحات تحريم التجارب، وعقد مؤتمر لبحث وسائل اكتشاف أي خرق لها[١].

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي أعقبت توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في العام ١٩٦٣، فقد زاد القلق الدولي من التجارب النووية التي أجرتها كلاً من: الصين وفرنسا من جهة، والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة أخرى، إذ كان لاستمرار التجارب النووية أثر واضح في آراء الدول في مفاوضات نزع السلاح، فخلال المناقشات التي جرت في الجمعية العامة في دورتها العشرين في العام ١٩٦٥، حث الاتحاد السوفيتي حلفاءه على توسيع اتفاقية موسكو لعام ١٩٦٣، لتغطي التجارب الجوفية على أساس الوسائل الوطنية للتحقق.

وكان هناك خوف في حقبة الستينات من القرن المنصرم من أن يزداد خطر انتشار الأسلحة النووية في متوالية هندسية يصعب التحكم فيها، عزز من ذلك نجاح جمهورية الصين الشعبية في تفجير أول قنبلة نووية لها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٦٤، إذ أن

---

[١] **قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.**

احتمالية وقوع حرب نووية تزداد كلما ازداد عدد القوى النووية، وفقاً للرأي السائد آنذاك، وهو ما عرف فيما بعد بـ(النظرية الإحصائية Statistical Theory)، فضلاً عن ذلك هناك خطر قيام حرب نووية بطريق الخطأ أو بسبب حدث يصعب التحكم في آثاره، وكان هناك في ذلك الوقت اتفاق عام على ما يشكله الانتشار النووي من خطورة بسبب القدرة التدميرية الهائلة والآثار المرعبة الناتجة عن استخدام الأسلحة النووية في الحروب، مما أعطى دفعة قوية للتفكير الجاد في إيجاد آليات لمنع الانتشار[١].

وكان الاتحاد السوفيتي يبدي ميلاً نحو التوصل إلى تفاهم أو اتفاقية بشأن عقد عدم اعتداء بين حلف الأطلسي وحلف وارشو، وإجراء تخفيض في الميزانية العسكرية، وتحريم استخدام الأسلحة النووية في النزاعات المسلحة بين الدول، والتعاطف مع دعوات شعوب العالم الثالث في الاتفاق على إخلاء بعض المناطق من الأسلحة النووية، ويهتم السوفيت أيضاً بمسألة القواعد الخارجية، ويرونها عاملاً في التوتر الدولي، ولذلك تقدموا بفكرة إزالة القواعد العسكرية في الأراضي الأجنبية إلى جانب إجراء تخفيض في عدد القوات من أجل تحقيق توازن، وخلق الثقة خشية حدوث آثار سلبية من هذا الاتفاق، كما أن الاتحاد السوفيتي السابق كان على استعداد للاتفاق على الحظر الجزئي على التجارب النووية والحظر الكلي على انتشار السلاح النووي[٢].

وعلى خلاف من راهن على أن الحرب النووية مستحيلة بسبب قيام الردع النووي القائم على أساس منع العدو من القيام بعمل عدواني، ومن ثم منع نشوب الحرب، فهناك من يرى: إن الحرب شيئاً أساسياً من وجود البشر، وسوف تستمر بشكل أو بآخر، فالسلام مستحيل، والحرب من طبيعة البشر، لذلك فقد عدت الحرب جريمة دولية – مثلما تقرر في بعض المواثيق الدولية: كميثاق (بريان كلوخ) في العام ١٩٢٨، لذا فقد توجهت الأنظار نحو محاولة التخفيف من ويلات الحروب عن طريق التحكم في الأسلحة التي تستخدم فيها، ومن هنا ظهرت الدعوات لمنع انتشار الأسلحة النووية والحد منها، وإزالتها بصفة كلية ونهائية[٣].

ومن جهة أخرى، فإن أياً من طرفي الحرب لا يذهب إليها إلا مكرهاً، وبعد أن تعجز وسائله السياسية الأخرى عن تحقيق أهداف الدولة، وهو لا يذهب إلى الحرب إلا بشرطين هما: وجود حظوظ للفوز بالحرب، وإن المكاسب التي ستدرها عليه ستكون أكبر من خسائر الحرب نفسها، وبغير هذين الشرطين أو أحدهما على الأقل، فالنتيجة الحتمية للحرب بين طرفين نوويين هي التدمير الشامل. وهكذا فقد رأينا: إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي يتراجعان

---

[١] محمد إبراهيم شاكر، معاهدة منع الانتشار النووي: تحديات المراجعة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص٨ وما بعدها.

[٢] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧ وما بعدها.

[٣] نجيب بن عمر عوينات، القانون الدولي النووي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

مراراً عن المجابهة، ذلك بعد وزن نتائج الحرب النووية مع المصالح التي يراد تحقيقها[١]، إذ دخلت القوتين العظمتين في مجازفات عندما كانت تصعد التوتر في نقاط الاحتكاك وصولاً لحافة الحرب في محاولة لتهديد الخصم بالدمار النووي، واختبار مدى استعداده للمجازفة بقبول التحدي واستعمال أقصى حدود القوة، وذلك لإجبار الخصم على التراجع عن بعض مواقفه والتنازل عن بعض مواقعه، وهنا يشير (فوستر دالاس) وزير خارجية الولايات المتحدة في الخمسينات "إن بلاده وقفت على حافة الحرب العالمية الثالثة في ثلاث مناسبات في عهده، مرة بسبب أزمة كوريا في العام ١٩٥٣، ومرة بسبب الحرب الهند الصينية في العام ١٩٥٤، ومرة ثالثة بسبب جزر كيموي المواجهة للصين في العام ١٩٥٥"[٢].

غير أن أخطر الأزمات التي وضعت القوتين على حافة المواجهة النووية هي: أزمة الصواريخ الكوبية في العام ١٩٦٢، حيث بلغت الحرب الباردة بين القطبين ذروتها في منطقة البحر الكاريبي، عندما نشر الاتحاد السوفيتي صواريخه في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة جريئة من (خروتشوف) لتغيير ميزان القوة العسكرية الذي كان يميل بوضوح لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، فكان ذلك أول اختبار حقيقي للحرب الباردة وضع القوتين على حافة المواجهة النووية، وهي المواجهة التي تم تفاديها بسحب الاتحاد السوفيتي لصواريخه من كوبا[٣]. وأسفرت الأزمة عن إقامة خط اتصال تلفوني مباشر بين موسكو وواشنطن (Hot-line) لاستعماله في الحالات الطارئة لمنع قيام حرب بين الدولتين العظمتين عن طريق سوء الفهم أو الخطأ، وكانت هذه البادرة بداية لسلسلة طويلة من الأحداث التي سجلت التحول التدريجي من سياسة حافة الحرب إلى الوفاق، ومن مناخ المواجهة إلى مناخ التفاوض، والاعتراف: بأن حقائق العصر النووي تحتم التخلي عن المناورات المستمرة لتغيير ميزان القوة بأساليب التهديد واستعراض القوة نظراً لما قد يترتب على ذلك من مخاطر قد تؤدي بالفعل لكارثة الحرب النووية. وقد أسفرت هذه السياسة الواقعية عن التوقيع على اتفاقية المرحلة الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية في أيار/مايو من العام ١٩٧٢، بهدف السيطرة على سباق التسلح بين الدول العظمى[٤]. كما شكلت هذه الأزمة في مجموعها نقطة البدء نحو إجراء مراجعة جذرية شاملة للأسس التي ارتكز عليها التوازن الاستراتيجي العام بين الكتلتين، وللضوابط التي من المحتم التوصل إليها بأسلوب الاتفاق المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للحيلولة

---

(١) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥ وما بعدها.

(٢) نقلاً عن: جمال عبد الملك، الاسراتيجية في العصر الذري، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.

(٣) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٤) جمال عبد الملك، الاستراتيجية في العصر الذري، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.

دون تفجر حرب نووية بينهما حول هذه النزاعات الإقليمية[١]. كما شهدت العلاقة بينهما تطورين مهمين هما [٢]:

التطور الأول: جاء مباشرة بعد الأزمة، حيث وقعا في العام ١٩٦٣، معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية (Non Partial Test Pan Treaty)، والتي تم إبرامها بين كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً وبريطانيا العظمى، وقضت: بمنع التجارب الذرية تحت الماء والفضاء والجو (بما يعني: استمرارها تحت الأرض)، مثلما تنص على ذلك المادة الأولى منها، ويصل عدد أطرافها اليوم إلى أكثر من (١٣٥) دولة.

أما التطور الآخر: فتم التوصل إليه في العام ١٩٦٨، وعرفت بمعاهدة (منع الانتشار النووي/ (Non Protiferation Treaty) (NPT)).

وكان هدف الدول القوية، منها على الخصوص الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، من عقد اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي هو تجريد نفسها بصفة تدريجية من هذا النوع من السلاح، على اعتبار: إن خطورة السلاح النووي لا تكمن في امتلاكه بطريقة قانونية أو غير قانونية، وإنما موجودة في السلاح ذاته، بحيث أن امتلاكه يعني إمكانية استعماله كما حدث في هيروشيما وناكازاكي في أثناء الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه الدول استمرت في تطوير أسلحتها، وعملت على المحافظة على قدرتها النووية[٣] كما سيتضح لاحقاً.

وتتلخص الفكرة الرئيسة للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي طبقاً لهذه المعاهدة، بامتناع الدول النووية الأطراف فيها عن نقل الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية إلى طرف آخر أو مساعدته في السيطرة عليها، وتتعهد هذه الدول أيضاً: بعدم مساعدة أو تشجيع الدول غير النووية على إنتاجها أو الحصول عليها[٤]. كما أن الدول غير الحائزة للسلاح النووي

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٦٦٤.

(٢) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مصدر سبق ذكره، ص٣٣. وقبل ذلك وتحديداً في أواخر خمسينات القرن العشرين، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح صريح ومباشر يرمي إلى إجراء وقف تام لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لغايات عسكرية، وعد ذلك جزءً من مجموعة إجراءات تهدف إلى تجميد سباق التسلح النووي، ومن ثم قلب اتجاه مساره، وتمثلت الفكرة بالبدء بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، والتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية، على أن يلي ذلك إجراءات لوقف إنتاج الأسلحة النووية الإضافية، ومن ثم إطلاق عملية تفكيك للمخزونات الاحتياطية من هذه الأسلحة على مراحل. وقد قوبلت هذه الاقتراحات بقدر قليل من الحماسة في الاتحاد السوفيتي نظراً لتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في عدد الأسلحة التي بحوزتها، وكذلك في حجم مخزونها من المواد الانشطارية. ينظر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٥ وما بعدها.

(٣) فاطمة غلمان، النظام النووي والكيل بمكيالين، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص٩٨.

(٤) علي صبيح، الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

تمتلك حقاً طبيعياً في امتلاك التقنية النووية، ولكن لاستخدامها في الأغراض السلمية فقط، على أن يجري التأكد عبر قواعد سياسية وقانونية وفنية معينة من أن هذه الدول المتلقية للتقنية النووية سوف تظل غير مالكة للسلاح النووي، أي أن المعاهدة جاءت بالأساس لمنع الانتشار الأفقي للسلاح النووي خارج الدول الأعضاء في النادي الذري تمهيداً لنزع هذا السلاح فيما بعد[١].

وعلى الرغم من أن عدد البلدان التي تخلت عن برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية يفوق عدد البلدان التي شرعت فيها، إذ تناقصت الأمم التي لديها برامج للأسلحة النووية عما كانت عليه قبل عشرين عاماً، كما تواصل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية التعاون على تفكيك وتأمين الأسلحة والمواد النووية التي خلفتها الحرب الباردة. إلا أن هذه الصورة سرعان ما بدت قاتمة، وبدا وكأن نظام عدم الانتشار الذي قام على أساس هذه المعاهدة معرضاً للانهيار[٢]. كما لم تنجح المؤتمرات التي عقدت لمراجعة المعاهدة في تلافي أوجه القصور التي تعانيها المعاهدة، وهذا يرجع لتضارب المصالح بين الشرق والغرب/أولاً، ثم تضارب المصالح بين الدول المالكة والدول غير المالكة للسلاح النووي/ ثانياً[٣].

هذا وتعد روسيا الاتحادية، فضلاً عن كل من: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من الدول المودع لديها معاهدة (NPT)، فهي مكلفة بمهمة رسمية تتمثل في الدعوة إلى عقد مؤتمرات مراجعة[٤]. فقد نصت المعاهدة في مادتها الثامنة، على عقد مؤتمرات المراجعة كل خمس سنوات، وذلك لاستعراض سير المعاهدة، وللتأكد من أن أهدافها توضع موضع التنفيذ، ومن ثم تم عقد هذه المؤتمرات في الأعوام (١٩٧٥، و ١٩٨٠، و ١٩٨٥، و ١٩٩٠)، كما نصت المعاهدة في مادتها العاشرة على إنه بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة يعد مؤتمر التقرير استمرار نفاذها إلى "أجل غير مسمى" أو تمديدها لفترة أو فترات محددة، وبالفعل عقد هذا

---

(١) محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، دراسات ستراتيجية، العدد (٧٤)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص١٦ وما بعدها.

(٢) ففي أيار/مايو من العام ١٩٩٨، أعلنت الهند: إنها فجرت خمس نبائط نووية، وبعد ذلك بأسبوعين، افتخرت باكستان بأنها قامت بخمسة تفجيرات نووية من صنعها، ولم تكن أي من الدولتين قد وقعت على معاهدة حظر الانتشار، وكانت باكستان قد حصلت على تصميم حيوي للأسلحة النووية ومساعدة في الإنتاج من الصين ومن أفراد مقيمين في الدول الأعضاء الموقعة على معاهدة حظر الانتشار في الغرب، وبرز احتمال اندلاع حرب نووية في جنوب آسيا، فلا معاهدة حظر الانتشار ولا نظام عدم الانتشار قد منع بلدين رئيسين من اجتياز العتبة النووية، وعلى الرغم من أن هذه الدول مضافاً إليها (إسرائيل) لم تخالف أي تعهد في حيازتها للأسلحة النووية، لكن وجودها خارج حدود المعاهدة يقوض كل النظام القائم على أساس معاهدة حظر الانتشار النووي. ينظر: جورج بيركوفيتش وآخرون، الامتثال العالمي استراتيجية للأمن النووي، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص١٦ وما بعدها.

(٣) محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٤) اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

المؤتمر في نيسان/ أبريل من العام ١٩٩٥، وأقر التمديد اللانهائي للمعاهدة على الرغم من معارضة غالبية دول العالم الثالث[١].

ثالثاً: مشكلات الترسانة النووية السوفيتية على أثر الانهيار:

على أثر تفكك الاتحاد السوفيتي برزت مشكلتان على صعيد الأسلحة النووية السوفيتية: تمثلت **المشكلة الأولى:** في انتقال أسلحة نووية من المخزون السوفيتي إلى دول العالم الثالث، فضلاً عن هجرة كثير من الخبراء التقنيين في إنتاج هذا السلاح إلى الغرب.

فلقد كان إحدى نتائج نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي، هو: نشوء مجموعة من الدول الجديدة التي تحتفظ بقطاعات من المجمع الصناعي العسكري السوفيتي، والتي تواجه مشكلات اقتصادية حادة. وقد أدت زيادة المخاوف من أن ما لديها من تقنيات نووية، ومواد قابلة للانشطار (المشعة)، ومعرفة علمية سوف تباع إلى من يدفع أعلى سعر، كما تعاظمت تلك المخاوف لكون العديد من هذه الدول الجديدة لديها ضوابط بدائية جداً أو ليس لديها أي ضوابط على الصادرات. فقد حدث بالفعل محاولات عدة لبيع المواد الانشطارية في السوق السوداء الدولية، وثمة قلق متزايد بشأن قدرة وكالات الاستخبارات في الشرق على منع هذه المبيعات، مع زيادة فرص الحصول على أسلحة ومواد انشطارية، وهناك أيضاً مخاوف بشأن "الإرهاب النووي"، وهو مصطلح يصف إمكانية حصول جماعات إرهابية ترعاها أو لا ترعاها الدولة الحائزة على أسلحة نووية، وجعل العالم رهينة لديها[٢]. ففي ٢١ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٥، صرح رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي ما نصه: "هناك معلومات سرية تشير إلى أن نصف المواد النووية الروسية قد اختفت، وربما تكون قد وصلت إلى أيدي إرهابيين يعتزمون شن هجمات على الولايات المتحدة الأمريكية، وإن عدم تسجيل الروس نصف المواد النووية التي بحوزتهم يدعو إلى التساؤل عن سبب عدم عد روسيا خطراً في مجال انتشار الأسلحة النووية أكبر من ذلك الذي تمثله كوريا الشمالية"[٣]، وفي ١٠ نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٥، صرح الرئيس الأوكراني (فيكتور بوتشينكو) بـ:"إن صواريخ عابرة للقارات يبلغ مداها ٣٢٠٠ كيلومتر من إنموذج اكس ٥٥- ويمكن لها حمل رؤوس نووية- قد تم بيعها بصورة غير مشروعة إلى كل من: إيران والصين[٤].

---

[١] محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

[٢] برايان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

[٣] نقلاً عن: مجدي كامل، الأسرار النووية: من اكتشاف الذرة حتى خروج المارد من القمقم وكارثة بقاء العرب خارج النادي النووي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٤٧.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٤٧.

ومن جهة أخرى، فإن انهيار السلطة المركزية والانضباط العسكري فيه قد خلق وضعاً يجعل من المشكوك فيه السيطرة على (٢٧٠٠٠) رأس حربي تكتيكي، كما أن التصريحات المطمئنة التي أطلقها الرئيس الروسي الأسبق يلتسين بأن الأسلحة النووية ستبقى تحت سيطرة مركزية لم تكن كافية لإزالة الشكوك كلها، وحتى لو افترضنا: إنه نجح في جهوده لتأسيس بنية قيادة موحدة[١]، فإن هروب العديد من أعظم علماء الفيزياء النظريين، ومهندسي الطاقة النووية، وعلماء الرياضيات إلى المعامل والجامعات الأكثر تمويلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ممن يحملون تصاريح أمنية عليا، فقدوا وظائفهم أو عانوا انخفاضاً كبيراً في دخولهم، فمتوسط الراتب الذي يتقاضاه عالم أمريكي أو عالم ياباني هو قرابة (١٠٠) ألف دولار أمريكي سنوياً، في حين إن راتب العالم السوفيتي كان يبلغ (٥٠٠) دولار أمريكي شهرياً[٢]، وفي هذا المجال قال رئيس أكاديمية العلوم الروسية (أوسيبوف) في حديث صحفي: "يجب علينا أن ندرك: إن كثيرين من ممثلي أكثر الاتجاهات العلمية الواعدة في القرن الحادي والعشرين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وكندا وغيرها من الدول بعد أن تلقوا تعليمهم العالي وتدربوا وحصلوا على الخبرات الكبيرة في روسيا"[٣].

أما **المشكلة الأخرى:** فتكمن في كيفية: معالجة ترسانة الأسلحة النووية السوفيتية وتدميرها دون أن تشكل خطراً على وجود الإنسان وبيئته.

وكان الاتحاد السوفيتي قد صنع عشرات الآلاف من الأسلحة النووية في أثناء الحرب الباردة، كما قام بتخصيب كميات من اليورانيوم، وتجهيز كميات من البلوتونيوم، وكانت مخزوناته من الأسلحة النووية تقدر بعشرات الآلاف من الأطنان، وعندما انتهى وجود الاتحاد السوفيتي ظلت الأسلحة النووية السوفيتية موجودة على أراضي أربع من الدول الجديدة هي: (روسيا الاتحادية، وأوكرانيا، وكازاخستان، وبلاروسيا)[٤]. كما موضح في الجدول (٩).

---

(١) أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

(٢) تشارلز ميتشل، سلسلة جواز سفر روسيا، دليلك إلى المعاملات التجارية والعادات وقواعد السلوك الروسية، ترجمة: شويكار زكي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٢، ص٢٧.

(٣) نقلاً عن: يفجيني بريماكوف، حقول ألغام السياسة، مصدر سبق ذكره، ص٤١٥.

(٤) لقد لفت الانتباه إلى هذا الوضع عضوين من مجلس الشيوخ الأمريكي هما: "سام نان، وريتشارد لوغار" قبل تفكك الاتحاد السوفيتي وولادة الجمهوريات المستقلة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، دعا "نان ولوغار"، إلى تأييد التشريع الذي سمح للبنتاغون بتقديم مساعدات بتمويل أمريكي لإنهاء مشكلة القنابل "السائبة" لترسانة الاتحاد السوفيتي السابق، وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أمكن الحصول على تأييد أعضاء مجلس الشيوخ، الذين حضروا الاجتماع، وفي ٢٨ تشرين ثاني/نوفمبر من العام ١٩٩١، تم المصادقة على هذا التعديل في ميزانية الدفاع السنوية في مجلس الشيوخ بـ(٦٨) صوتاً مقابل (٨) أصوات معارضة، وكذلك تم المصادقة على القانون في المجلس

جدول (٩)

توزيع القوات النووية الاستراتيجية الروسية على الجمهوريات المستقلة

الدولة	صواريخ عابرة للقارات على قذائف متحركة	صواريخ طويلة المدى	غواصات نووية لصواريخ نووية	رؤوس حربية
روسيا	٢٣ قاعدة	٥ قواعد	٦ قواعد	٩٦٥٠
أوكرانيا	قاعدتين	قاعدتين	---	١٣٠٠
كازخستان	قاعدتين	قاعدة واحدة	---	١١٥٠
بيلاروسيا	قاعدتين	---	---	١٠٠
إجمالي الأسلحة لكل الأنواع	٦٦٨٠	٨٠٧	٣٦٧٠	١٢٢٠٠

المصدر: مراد إبراهيم الدسوقي، روسيا والتركة العسكرية للاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص١٤٤.

وكانت الأولوية لدى الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في: منع تزايد الأسلحة والمواد النووية المركزة في هذه الدول، وقدمت مساعدات لهم من أجل حثهم على الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، كما ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية روسيا في الاستحواذ على هذا السلاح الاستراتيجي، حيث سارت كلا الدولتين في طريق مواز إلى رابطة الدول المستقلة، رغبة منهما بأن لا تبقيا رهينتين في أيدي القوى السياسية "غير الناضجة"[١]. فقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المدة: إنه ينبغي أن تكون هناك دولة نووية واحدة يتمخض عنها الاتحاد السوفيتي السابق، وهي: روسيا الاتحادية، وأن تكون هناك قوة واحدة يمكن الاعتماد

بعد ذلك، وفي آذار/مارس من العام ١٩٩٢، أصبح القانون نافذاً للعمل به، وقد طلب "تان ولوغار" من البنتاغون وبقية إدارات الحكومة الأمريكية، ومن الحكومات الجديدة في روسيا وأوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، أن تضع جانباً خمسين عاماً من الشك وانعدام الثقة. وقد لقي الجهد دعماً مستمراً، وتدخلاً من جانب الرئيس بل كلينتون ونائبه آل غور، وأصبحت رؤية عضوي مجلس الشيوخ حقيقة واقعة. لمزيد من التفاصيل ينظر: موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين- أمريكا، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٣٥. والجدير بالإشارة: إن برنامج نان – لوغار كان قد عد استثماراً منخفض التكلفة إلى درجة كبيرة في تحقيق أمن الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم تفكيك مئات الصواريخ الباليستية، وتم إلغاء فاعلية آلاف الرؤوس النووية، وإزالة مادة نووية تكفي لآلاف الصواريخ الأخرى، وعلاوة على ذلك، فقد حصل الآلاف من خبراء الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية على الوسائل التي تمكنهم من الشروع في تحويل أنشطتهم المهنية من العمل العسكري إلى العمل المدني. ينظر: جورج بيركوفيتش وآخرون، الامتثال العالمي ، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

[١] أ.ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٠.

عليها بالنسبة لوضع الترسانة النووية الخاصة بالاتحاد السوفيتي السابق كي يتسنى تطبيق الاتفاقيات الرامية للسيطرة على الأسلحة كافة، وعلى هذا الأساس منحت روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي كعضو دائم في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من العام ١٩٩٢، كما تم الاعتراف بها وريثاً وحيداً للاتحاد السوفيتي السابق فيما يتعلق باتفاقيات الرقابة على الأسلحة النووية[١].

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٢، صادق البرلمان الروسي على معاهدة "ستارت ١" وذلك بعد مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية عليها في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وسبق ذلك توقيع بروتوكول "لشبونة" الخاص بمعاهدة "ستارت ١" من جانب أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي ألزم كلاً من: أوكرانيا وبلاروسيا وكازاخستان بنقل كل الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة على أراضيهما إلى روسيا لتدميرها، وكذلك الالتزام بالانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي كدول غير نووية في أقرب وقت ممكن، وقد منحت المعاهدة للدول الموقعة سبعة أعوام من تاريخ تصديق آخر طرف على المعاهدة والبروتوكول للوفاء بالالتزامات المتضمنة بها، والتي تتضمن: الإزالة التامة لكل الأسلحة النووية الاستراتيجية منها[٢].

وقد قامت كل الأطراف بالتصديق على المعاهدة والبروتوكول بحلول أيار/مايو من العام ١٩٩٣، فيما عدا (أوكرانيا) التي طالبت بضمانات أمنية وتعويضات مالية من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية للتصديق على المعاهدة والبروتوكول، وفي كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٤، تم توقيع اتفاق بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا يتضمن: الاستجابة لمطالب أوكرانيا مما مهد الطريق لانضمام (أوكرانيا) إلى معاهدة الحد من الانتشار النووي في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٩٤، والتصديق على معاهدة "ستارت ١" في ديسمبر من العام نفسه، وشرعت في نقل الرؤوس النووية إلى روسيا على أن يتم التنفيذ التام للمعاهدة في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٦[٣]، وقد أشار تقييم أجرته اللجنة القومية للاستخبارات الأمريكية إلى أنه "في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٢، تم سحب الصاروخ النووي التكتيكي الأخير من

---

(١) فوزي درويش، نحو إخلاء آسيا الوسطى من السلاح النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص٢٠٣.

(٢) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤.

الاتحاد السوفيتي السابق إلى روسيا، ومع نهاية العام ١٩٩٦، أكملت روسيا سحب صواريخها النووية من كازاخستان وأوكرانيا وبلاروسيا"[١].

وعلى الرغم من أن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية قدمتا دلالة مفصلة على إنهما تتحركان في اتجاه نزع السلاح النووي، الهدف العالمي الذي تنص عليه المادة السادسة من معاهدة حظر الانتشار الملزمة لجميع الدول النووية بالسعي إلى الالتزام بالتفاهم الرئيس بين أطرافها "المالكين" وغير المالكين" للأسلحة النووية، إلا إنهما احتفظتا بتأمين نووي يزيد على الكفاية المقررة، كما أن أوضاع العالم المتغيرة لا تسرع في اتجاه الإلغاء النووي[٢].

المطلب الثاني

القدرات النووية الروسية الحالية

خرجت روسيا الاتحادية من عباءة الدولة السوفيتية كقوة عظمى من منظور القوة العسكرية سواءً أكان ذلك في المحيط الإقليمي أم الوضع الدولي، حيث ورثت الاتحاد السوفيتي الذي كان إلى حين انهياره يشكل القوة الكونية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن إنها ورثت الجزء الأعظم من الترسانة النووية – الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي التي توصف: بأنها آلة عسكرية ذات حجم متضخم جداً، وهي بهذا تعد إحدى القوى الكبرى في العالم بامتلاكها ترسانة نووية تعد الثانية في العالم[٣].

فقد ورثت روسيا الاتحادية (٩٠%) من القوات النووية الاستراتيجية، و (٨٥%) من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي، و (٥٨%) من الأسلحة التكتيكية النووية، وفيما بين (٥٠-٥٨%) من إجمالي القوات البرية، علاوة على ٨٥% من الإمكانيات البشرية التي كان الاتحاد السوفيتي السابق يمتلكها، وهناك ما بين (١١,٤٠٠-١٢,٢٠٠) رأس نووية استراتيجية، كما تحتفظ روسيا بنسبة ٧٩% من الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBM) و(١٠٠) من الغواصات التي تسير بالطاقة النووية الحاملة للصواريخ البالستية وفيما بين (٦٢%-٩٠%) من القاذفات طويلة المدى (LRB)[٤].

---

(١) روبين فروست، الإرهاب النووي بعد الحادي عشر من سبتمبر، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٦.

(٢) بول.ف. باور، القضايا النووية في الشرق الأوسط، سلسلة أوراق شهرية، العدد (٢)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، مارس ١٩٩٦، ص١٠.

(٣) معتز محمد سلامة، مستقبل الدور الروسي، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٧.

(٤) مراد إبراهيم الدسوقي، روسيا والتركة العسكرية للاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص١٤٤.

وحالياً يقدر: بأن لدى روسيا (٤٨٣٤) رأس حربي نووي نشيط في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٩، (عن القوى النووية الروسية ينظر الجدول أدناه):

جدول (١٠)

القوى النووية الروسية، كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٩

النوع/التسمية الروسية (تسمية الناتو)	العدد المنشور	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حمولة الرأس الحربي	عدد الرؤوس الحربية
القوى الهجومية الاستراتيجية	٦٢٠				٢٧٨٧
قاذفات	٧٧				٨٥٦
Tu-95MS6 (Bear-H6)	٣٢	١٩٨١	٦٥٠٠- ١٠٥٠٠	٦ صواريخ بالستية تطلق من الجو ، قنابلAS-15A	١٩٢
Tu-95MS16 (Bear-H16)	٣١	١٩٨١	٦٥٠٠ – ١٠٥٠٠	١٦ صاروخاً بالستياً تطلق من الجوAS-15B أوAS-16 ، قنابلSRAMs	١٦٨
صواريخ بالستية عابرة للقارات [ب]	٣٨٣				١٣٥٥
RS-20 B/V	٦٨[ب]	١٩٨٦ – ١٩٩٢	١١٠٠٠ – ١٥٠٠٠	١٠×٥٠٠-٧٥٠ كيلو طن	٦٨٠[ب]
RS-18 (SS-19Stiletto)	٧٢	١٩٨٠	١٠٠٠٠	٦×٥٠٠-٧٥٠ كيلو طن	٤٣٢
RS-12M Topol (SS-25 Sickle)	١٨٠	١٩٨٥	١٠٥٠٠	١×٥٥٠ كيلو طن	١٨٠
RS-12M2 Topol-M (SS-27)	٥٠	١٩٩٧	١٠٥٠٠	١×٥٥٠ كيلو طن	٥٠
RS-12M1 Topol-M (SS-27)	١٣	٢٠٠٦	١٠٥٠٠	١×٥٥٠ كيلو طن	١٣
RS-24 Topol-Mمعدل	٠	٢٠٠٩	١٠٥٠٠	٣×٥٥٠ كيلو طن	
صواريخ بالستية تطلق	١٦٠				٥٧٦

من البحر					
RSM-50 (SS-N-18 M1 Stingray)	٦٤	١٩٧٨	٦٥٠٠	٣×٢٠٠ كليو طن	١٩٢
RSM-54 (SS-N-23 Skiff/Sineva)	٩٦	٢٠٠٧/١٩٨٦	٩٠٠٠	٤×١٠٠ كيلو طن	٣٨٤
RSM-56 (SS-N-30 Bulava)	٠	٢٠٢٠	أكثر من ٨٠٥٠	٦×١٠٠ كيلو طن	
القوى الدفاعية الاستراتيجية					
صواريخ مضادة للصواريخ البالستية (ج)	١٩٦٨				٧٠١
51T6(SH-11 Gorgon)	٠	١٩٨٩	–	١×١٠٠٠ كيلو طن	٠
53T6(SH-08Gazelle)	٦٨	١٩٨٦	–	١×١٠ كيلو طن	٦٨
S-300 (SA-10/20Grumble)	١٩٩٠	١٩٨٠	–	حصيلة متدنية	٦٣٣
القوى غير الاستراتيجية(د)					
قاذفات غير ستراتيجية ذات قواعد برية	٥٢٤				٦٤٨
(Backfire) Tu-2M	١٢٤	١٩٧٤	–	×٢AS-4 ، قنابلASM	
(Fencer) Su-24	٤٠٠	١٩٧٤	–	قنبلتان	
طائرات هجومية بحرية غير استراتيجية	١٧٩				٢٣٧
(Backfire) Tu-22M	٥٨	١٩٧٤		×٢AS-4 ، قنابلASM	
(Fencer)Su-24	٥٨	١٩٧٤		قنبلتان	
Be-12 (Mail) /I1-38 (May)٠	٦٣	٦٨/١٩٦٧		قنابل أعماق	
صواريخ كروز تطلق من البحر					

SS-N-9.SS-N-12,SS-N-19,SS-N-21,SS-N-22					٢٧٦
أسلحة مضادة للغواصات وصواريخ سطح – جو					
SS-N-15/15, SA-N-1/3/6 ، قنابل أعماق، طوربيدات[د]					١٨٥
مجموع القوى الدفاعية وغير الاستراتيجية					٢٠٤٧
المجموع					٤٨٣٤[هـ]

المصدر: مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، الطبعة الأولى، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٣١-٥٣٤.

وتواصل روسيا تقليص قواها النووية الاستراتيجية تماشياً مع التزاماتها بموجب معاهدة سورت("STRATEGIC OFFENSIVE REDUCTION TRETY "SORT)، وكجزء من تحول عقيدي بعيداً عن وضعية الردع (الفائض الكبير – إلى الردع) (الكافي الأدنى)، وتتألف القوى النووية الصاروخية الروسية الحالية من[١]:

١. الصواريخ البالستية ذات القواعد البرية، وتتألف القواعد الروسية من ثلاثة جيوش صاروخية، وهي:
   - جيش الحرس الصاروخي ٢٧ ، ويتألف من خمس فرق متمركزة في فلاديمير.
   - الجيش الصاروخي ٣١ ، ويتألف من فرقتين متمركزتين في أورنبورغ.
   - جيش الحرس الصاروخي ٣٣، ويتألف من أربع فرق متمركزة في أومسك.
٢. الغواصات المسلحة بصواريخ بالستية : تستخدم البحرية الروسية لغاية كانون ثاني/يناير من العام ٢٠٠٩، اثنتي عشرة غواصة نووية مزودة بصواريخ بالستية في أسطولها الشمالي.
٣. القاذفات الاستراتيجية: وتضم:

[١] مصطفى أنطاكي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي٢٠٠٨-٢٠٠٩، ترجمة: طلال محرز إسماعيل، مركز الدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠١٠، ص٧٧.

- فرقة قاذفات الحرس الثقيلة ٢٢ المتمركزة في أنجيلز وفي ريازان، وهي تتضمن (١٤) أربع عشرة قاذفة تويو (TU-١٦٠) قاذفة توتو، و (١٦) ست عشرة قاذفة (١٦) (TU -٩٥ MS)، و (٧) سبع قاذفات (TU-٩٥ M٥).
- فرقة القاذفات الثقيلة ٣٢٦ المتمركزة في أوكرانيا، والتي تضم (١٥) خمس عشرة قاذفة تويو ٩٥، و (٢٥) خمس وعشرين قاذفة تويو (TU -٩٥ Ms).

٤. الأسلحة النووية غير الاستراتيجية: تملك روسيا نحو (٢٠٥٠) رأس حربي صالح للاستخدام يمكن إطلاقها بواسطة صواريخ الدفاع الجوي، والطائرات التكتيكية، وصواريخ كروز البحرية، وقنابل الأعماق والطوربيدات.

ومع مضيها قدماً في طريق نزع السلاح النووي، لم تزل روسيا تطمح بتطوير قدراتها النووية الاستراتيجية، خاصة بعض نظم الصواريخ الاستراتيجية المتطورة، إذ صرح وزير الدفاع الروسي السابق (سيرجي إيفانوف) بأن "روسيا ستطور نظم توبول – أم ومجمل المكون النووي الاستراتيجي من أجل تحسين جودة وكفاءة هذه القوات"، ويعد هذا الصاروخ القادر على حمل (١,٢) طن أحدث نظم الصواريخ الاستراتيجية المنتجة في روسيا، كما بدأت روسيا تصميم صاروخ بالستي عابر للقارات جديد قادر على حمل عشرة رؤوس نووية، وستبدأ العمل لتصنيع صاروخ جديد يعمل بالوقود السائل، وصرح مصدر برئاسة الأركان الروسية: إن الصاروخ الجديد مصمم لحمل (٤) أطنان أي أكثر بثلاثة أضعاف من قوة حمل الصاروخ (توبول – أم) الذي يعمل بالوقود الصلب، وسوف يدخل الصاروخ الجديد الخدمة بعد العام ٢٠٠٩[١].

إن الحرص الشديد لدى روسيا الاتحادية على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية التي تكونت لديها طوال مدة المواجهة والردع مع التركيز في مواصلة طرح هذا السلاح، كان أهم عنصر للتفاوض مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة من أجل الحصول على مزايا بالنسبة لوضعها الجديد على الساحة الدولية. فقد كان أي تنازل في هذا الشأن يخلق نوعاً من المزايدة على صعيد القوة السياسية الروسية، ففي العام ١٩٩٣، عندما أعلن (يلتسين) موافقته على توقيع معاهدة الحد من الأسلحة ذات الدمار الشامل (ستارت ٢)، وفضل النواب داخل الدوما عدم المصادقة على هذه المعاهدة. ولم تتم الموافقة عليها إلا أخيراً[٢].

المطلب الثالث

الاستراتيجية النووية الروسية الحالية

---

(١) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٦١.

(٢) نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

من الحقائق المعروفة إن الفكر الاستراتيجي في الحقبة السوفيتية قد تمت صياغته على ضوء الآراء الحزبية للنظرية الماركسية – اللينينية، وإسهامات المفكرين السياسيين والعسكريين السوفيت، وخبرة الحروب السابقة في الحربين العالميتين: الأولى والثانية، أي إنه كان فكر ستراتيجي مؤدلج من ناحية، وواقعي من ناحية أخرى[١]. ولكن بانهيار الاتحاد السوفيتي واجهت روسيا الاتحادية موقفاً جيبولوتيكياً جديداً من عدة نواحي، فمن جهة تغيرت حدود روسيا في الغرب بشكل كبير، كما تقلص مجالها الجيبولوتيكي على نحو كبير، فقد ضيقت خسارة روسيا مينائي: (ريغا، وتالين) نفاذيتها على بحر البلطيق، وأخضعتها لتأثير الانجمادات الشتوية، كما كانت خسارتها لـ(أوكرانيا) التي مثلت انتكاسة جيبولوتيكية خطرة للدولة الروسية، فقد حرمها ذلك من موقعها المتحكم على البحر الأسود، ومن جهة أخرى: واجه القادة الروس التهديدات المحتملة لتفكك الاتحاد الروسي، والمتمثلة بالحرب في الشيشان[٢].

يضاف إلى ذلك: إن روسيا لم تعد حرة في تحديد قيمة واتجاه فعلها العسكري، كونها مرتبطة بحوار ومعاهدات مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وفي سبيل امتلاك ذاتها سعت روسيا إلى تأكيد دورها على ضرورة صياغة ستراتيجية عسكرية قائمة على الانفتاح الجبهوي، الأمر الذي مثل للجمهوريات نية حسنة إن لم تكن مغانم. كما سعت إلى الشروع بجملة من الإجراءات التقشفية لتجديد هيبة الفعل العسكري، منها: تخفيض عدد العاملين في وزارة الدفاع وهيأة الأركان الروسية، وتقليص النفقات عن طريق سحب قواتها من كوبا وألمانيا وبولندا والبلطيق، كما وضعت خطة لتخفيض القوات المسلحة التي انتهت بحلول العام ٢٠٠٠، يصل مداها (١,٢) مليون رجل، والانتقال إلى العمل بنظام العقود الشخصية في الجيش[٣].

ولم تكن روسيا لتحدد هذه الإجراءات لولا ما شاب قوتها العسكرية من اختلالات على مستوى انخفاض الميزانية المقررة أو ما تعانيه من هجرة البحارة، وهبوط الروح المعنوية، وقلة رواتب الجند، فضلاً عن فقدان أغلب المراتب والضباط المأوى الذي كانوا يتمتعون به في الجمهوريات السابقة، كما ان العجز كان واضحاً وجلياً في إدامة المعدات والجهد الحربي[٤].

لكل ذلك انتهجت روسيا الاتحادية (الواقعية) مع الغرب والانخراط في مؤسساته السياسية والاقتصادية والأمنية، وأجرت تعديلات واسعة على فكرها العسكري، وعلى ضوء ذلك كانت

---

[١] نزار إسماعيل الحيالي، الاستراتيجية العسكرية الروسية وإشكالية التحول من الهجوم إلى الدفاع، أوراق ستراتيجية، العدد (٦٠)، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١، ص٢.

[٢] سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

[٣] منعم صاحي العمار، التوجه الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٠.

العقيدة الروسية قد احتوت خمسة مبادئ أساسية تحوي القضايا ذات الأولوية في الفكر الروسي وهي[١]:

- احتواء العدوان.
- الإعداد لمواجهة الحروب المحلية والإقليمية.
- الاهتمام بالتطور في التكنولوجيا العسكرية.
- الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجي.
- الواقعية في فن الحرب.

أي أن روسيا كانت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين قد تبنت مبدأ (الكفاية المعقولة) والتي ترتكز على الاحتفاظ بأقل حجم ممكن من القوات والأسلحة والمعدات اللازمة لتحقيق الحماية ضد العدوان بدون الاحتفاظ بقدرات الهجوم الشامل[٢]، ومن ناحية أخرى فإنها اعتمدت على عدد كبير من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية كمعادل لضعفها المتصور في الميدان العسكري التقليدي مقابل حلف الناتو، وفي الوقت نفسه، ترفض روسيا إمكانية الدخول في مباحثات بشأن إزالة هذه الأسلحة، مكررة شرطها المسبق: بأنه ينبغي على الأطراف كافة التي تملك هذه الأسلحة أن تنشرها على أراضيها فقط، في إشارة إلى ضرورة أن تسحب الولايات المتحدة الأمريكية أسلحتها من أوربا[٣].

وقبل ذلك، وتحديداً في ٢٤ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٠، كانت قد صدرت وثيقة موقعة من الرئيس (بوتين) تتضمن: مفهوم الأمن القومي في روسيا الاتحادية، عن طريق منظومة متكاملة لضمان الأمن للمجتمع والدولة ضد المخاطر الداخلية في ظل التأكيد على أن روسيا واحدة من الدول الكبرى التي لها تاريخ عريق، كما عبرت عن رفضها للاستراتيجية الأمريكية الرامية للسيطرة العالمية وتوسيع حلف الناتو شرقاً، وعزم روسيا للدفاع عن مكانتها، ومقاومة المحاولات الأمريكية لإضعافها وعزلها، وفي ٢٢ نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٠ أصدرت

---

[١] محمد أسامة محمود عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص٢٤٧.

[٢] أحمد إبراهيم محمود، تطورات خفض التسلح: إزالة مخلفات الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، ص١٨٧.

[٣] تشير عبارة "غير استراتيجية" بوجه عام إلى الأسلحة التي تؤدي دوراً تكتيكياً في ميدان المعركة، والتي لا يقصد بها: استخدامها ضد الصواريخ النووية للعدو أو ضد مراكزه السكانية، غير إنه بات من الصعب إن لم يكن من المستحيل تمييزها عن الأسلحة الاستراتيجية، وخصوصاً في الأوضاع الإقليمية، وتتضمن تلك الأسلحة: الصواريخ القصيرة المدى، وقذائف المدفعية، والألغام النووية. للمزيد ينظر: اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، مصدر سبق ذكره، ص١١٢-١١٣ وما بعدها.

روسيا وثيقة جديدة ركزت فيها على مجموعة من التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي، ومنها[١]:

١. وجود طائفة متنوعة من الصراعات، مثل: ازدياد التطرف العرقي والاثني والديني على المستويات الوطنية.
٢. انتشار الحروب المحلية، وازدياد سباقات التسلح الإقليمية، وانتشار الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتفاقم احتمالات حروب المعلومات.
٣. محاولة بعض الدول والمنظمات الدولية إضعاف آليات الأمن الدولي، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، ومحاولة إضعاف روسيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتقليص دورها في العالم، وتقوية الأحلاف السياسية – العسكرية، وتوسيع حلف الناتو شرقاً، وإقامة قواعد عسكرية على حدود روسيا.
٤. محاولة بعض الدول إضعاف روسيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتجاهل مصالحها بالمشاركة في حل المشكلات الدولية، ومعالجة قضايا الأمن الدولي.

وبإمعان النظر في الوثيقة الخاصة بالعقيدة العسكرية الجديدة، يمكن الإشارة إلى[٢]:

١. إن العقيدة العسكرية التي تضمنتها هذه الوثيقة تتسم بالشدة في بعض بنودها، مثل: طرح احتمال البدء باستخدام السلاح النووي، فضلاً عن الإشارة للأوضاع الاستثنائية داخل البلاد، مثل: الحرب الشيشانية، حيث يمارس الجنود الروس الدور الرئيس هناك، كما أشارت إلى التعامل مع الأزمات الداخلية.
٢. إن الوثيقة تؤكد على وجوب حماية روسيا من خطر وقوع هجوم جوي/ فضائي كنتيجة لتحليل عملية الأطلسي الجوية ضد يوغسلافيا، ومشروع الدفاع الاستراتيجي الذي بدأت الإدارة الأمريكية تتجه نحو تنفيذه.

وعلى الرغم من أن الحرب في الشيشان بعد الهزيمة في أفغانستان، قد بينت تفكك الجيش الروسي، إلا إنه في الحقيقة ما تزال روسيا تحظى بقوة عسكرية مهابة تقليدية ونووية، والجيش الروسي البالغ تعداده (١,٢) مليون جندي (بعد أن كان (٢,٨) مليون في العام ١٩٩١، وأكثر من أربعة ملايين حتى الثمانينات من القرن المنصرم) يبقى الأقوى في أوربا. كما أن روسيا الاتحادية، وبفضل السلاح النووي وحده تستطيع الادعاء: بأنها قوة عسكرية مهابة، ومن ناحية أخرى، فقد انتشرت في الأوساط الداخلية الروسية قناعة مفادها: بأن روسيا لكي تبقى قوة

---

[١] **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره.**

[٢] **محمد أسامة محمود عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠.**

عظمى يجب أن تكون قادرة على مواجهة كل المخاطر من أي جهة أتت، لذلك لا بد لها من أن تحتفظ بقوة عسكرية نووية تعادل قوة منافسيها مجتمعين[١].

وكانت إحدى التأثيرات الرئيسة في العودة إلى سياسة "حافة الهاوية النووية"، وإن كان معظمها من النوع "الافتراضي" هو: المناورات السياسية المكثفة التي جرت مع بدء حرب العراق، والتي أحدثت تحولاً في المتغيرات الرئيسة ذات الصلة بتقويم الأخطار الاستراتيجية، والمشكلة هنا لا تتمثل في التسويغ الأمريكي لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية الذي استند إلى وجود برنامج سري واسع النطاق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ولكن إلى الافتراض المقنع نوعاً ما: بأن القيادة العراقية السابقة كانت ستظل آمنة ضد أي تهديد خارجي إذا صارت في حوزتها بضعة أسلحة نووية، وقد جاء سحق الجيش العراقي الضخم سريعاً على أيدي القوات الأمريكية ليرسخ الاعتقاد السائد في هذا الاتجاه ومفاده إنه لا شيء غير قوات الردع النووية يمكن أن يضمن لروسيا حماية أمنها. وقد انعكس ذلك في خطاب (بوتين) في أيار/ مايو من العام ٢٠٠٣، في البرلمان، والذي شدد فيه على القول بأن "العمل ماضٍ في بناء أنماط جديدة من الأسلحة الروسية، أي جيل جديد يشتمل على ما يصفه الخبراء المتخصصون بـ(الأسلحة الاستراتيجية)، وهي التي تضمن لروسيا وحلفائها امتلاك قدرات دفاعية في المنظور البعيد المدى"[٢].

ثم جاءت نقطة التحول المهمة في مسار الاهتمام بالمسائل النووية على الصعيد السياسي عندما عرضت وزارة الدفاع رؤية جديدة تضمنتها وثيقة (بصيغة "كتاب أبيض") نشرت في العام ٢٠٠٣، تحت عنوان "مهام آنية لتطوير القوات المسلحة للاتحاد الروسي"، وقد خلصت هذه الرؤية إلى أن القوات المسلحة الروسية، وليس غيرها يمكن أن تضمن الاستقرار عالمياً، وتحول دون تقويض نظام العلاقات الدولية المبني على أعراف مشتركة، ثم جاءت العبارة الختامية للرئيس: بأن "قوات الردع النووية ما برحت تمثل الدعامة المركزية لأمن روسيا القومي، وستبقى كذلك لأمد طويل قادم" لترسم خط الشروع الذي بدأت عنده روسيا قدراتها النووية في المناورات التي تنفذها في إطار سياساتها الخارجية[٣].

أما عقيدة (ميدفيديف) العسكرية فقد ركزت على مجموعة من التهديدات لاسيما تلك التي ارتبطت بالولايات المتحدة الأمريكية وسياستها، وكان من بينها[٤]:

١. توظيف قدرات حلف الناتو في عمليات تمثل خرقا لقواعد القانون الدولي.

---

(١) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

(٢) نقلاً عن: بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٣.

(٤) نورهان الشيخ، قراءة سياسية في الاستراتيجية العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠-١٩٢.

٢. توسيع حلف الناتو، واقتراب بنيته العسكرية من حدود روسيا الاتحادية.
٣. نشر قوات أجنبية في الدول المجاورة لروسيا.
٤. كما تضمنت هذه العقيدة قائمة بالمخاطر التي تهدد روسيا أيضاً، منها: "عسكرة الفضاء"، ونشر أسلحة استراتيجية غير نووية ذات دقة عالية في الإصابة، إلى جانب نشر منظومة الدرع الصاروخية التي ترى روسيا: إنها تهدد الاستقرار العالمي، وتخل بالتوازن الاستراتيجي في مجال الصواريخ النووية، وتؤدي إلى إضعاف قدراتها الاستراتيجية للردع، حيث تحرم روسيا من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة الأمريكية، في حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها وسلامة شعبها.

وقد أثبتت معطيات الأزمة الروسية – الجورجية وحيثياتها المتشعبة، لا سيما التي تتصل بالجانب الروسي، إن روسيا وكجزء من عقيدتها العسكرية الجديدة، قد أعادت العمل بالخطط العسكرية القتالية القائمة على أساس: استخدام القوة العسكرية في علاقاتها الدولية أو التلويح بها ضد الأطراف التي يمكن أن تمثل تهديداً للمصالح الاستراتيجية لروسيا حسب رؤيتها. وقد كانت القوة المستخدمة ضد جورجيا مثالاً قابلاً للتكرار في هذا الصدد. كما تشمل هذه العقيدة: تطوير متغيرات الردع الروسي عن طريق تحقيق المصداقية اللازمة لنجاح متغير التهديد، أي التلويح باستخدام القوة العسكرية: كتلويحها بجعل أوربا عرضة للصواريخ البالستية الروسية البالغة التدمير إذا ما أصرت على استخدام منظومة الدرع الصاروخية الأمريكي ضد روسيا، فضلاً عن تهديدها وتوعدها (بولندا) بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها إذا ما أقدمت على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها بمعنى: دفعها لمتغير الرعب من جديد في معادلة خلق التوازن العسكري مع معسكر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الناتو[١]، وبهذا الصدد فقد أكد الجنرال (نيكولاي ماركاروف) رئيس هيأة الأركان العامة لسلاح الجو الروسي في العام ٢٠٠٨، على تمسك روسيا بأسلحتها النووية غير الاستراتيجية، وقال: "سنحتفظ بقوى نووية غير استراتيجية ما دامت أوربا غير مستقرة، ومكدسة بالأسلحة، لأنها ضمانة لأمتنا"[٢].

ووفقاً لمخطط روسي عسكري رفيع المستوى، يمكن أن تشمل القوى النووية الاستراتيجية الروسية ردعاً – كافياً بحد أدنى – حتى المدة (٢٠١٠–٢٠١٥)، ضمن سقوف القوى التي تحددها معاهدة سورت لعام ٢٠٠٢ (STRATEGIC OFFENSIVE REDUCTION TRETY "SORT")حتى في حال طورت الولايات المتحدة الأمريكية منظومة دفاعية مضادة

---

[١] **سعيد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.**

[٢] **نقلاً عن: مصطفى أنطاكي، التسلح ونزع السلاح الأمن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.**

للصواريخ الباليستية، ومع ذلك فإن القوى الاستراتيجية ستكون بحاجة إلى تحسينات نوعية لتعزيز قابليتها للبقاء، وتحسين قدراتها على اختراق الدفاعات الصاروخية في المستقبل[١].

[١] **المصدر نفسه، ص٧٧.**

المطلب الرابع

معاهدات ستارت وبرنامج تخفيض الأسلحة النووية الروسية – الأمريكية

يعد نزع السلاح أهم دعامة من الدعائم التي قامت عليها معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ١٩٦٨، وطبقاً لذلك، فإنه ينبغي على أطراف المعاهدة، خاصة الدول المسلحة نووياً الدخول في مفاوضات مع تحليها بحسن النية بهدف: تحقيق نزع التسلح ووقف سباق التسلح النووي. وقد تضمنت "الصفقة الشاملة" التي سمحت بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في العام ١٩٩٥، دعوة إلى "تحقيق" هذا الهدف "بكل إصرار"، وحثت الدول الحائزة على السلاح النووي إلى بذل جهود حثيثة ومنهجية لخفض أعداد الأسلحة النووية على صعيد عالمي[١].

وفي تموز/ يوليو من العام ١٩٩١، وقعت معاهدة (ستارت١)، وهي خاصة بخفض الأسلحة الاستراتيجية، وبموجبها تعهد الاتحاد السوفيتي آنذاك بخفض عدد الرؤوس النووية من (١١,٠٠٠) إلى (٦٥٠٠) رأس، وتعهدت بالمقابل الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض ما تملكه من الرؤوس النووية من عشرة آلاف إلى ثمانية آلاف رأس بحلول العام ٢٠٠٠، بعد أن كانت كل من الدولتين تنشر أكثر من (١٠,٠٠٠) آلاف من الأسلحة النووية الاستراتيجية (عن الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية ينظر: الجدول (١١))، وتلت ذلك عملية تخفيضات ملزمة قانونياً للأسلحة النووية[٢].

جدول (١١)

الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية– روسيا الاتحادية

	روسيا الاتحادية/ الاتحاد السوفيتي سابقاً				الولايات المتحدة الأمريكية			
السنة	الصواريخ الباليستية العابرة للقارات	صواريخ الغواصات الباليستية	القاذفات	المجموع	الصواريخ الباليستية العابرة للقارات	صواريخ الغواصات الباليستية	القاذفات	المجموع
١٩٦٤	٢٠١	٧٤	٥٤٨	٨٢١	٨٥٢	٦٠٥	٦٤٧١	٨٠٢٨
١٩٧٤	١٦٦٦	٧٢٢	٥٩٦	٢٩٨٥	٢٠٤١	٦٥٦٩	٦٧٨٨	١٥٣٩٨
١٩٨٤	٧١٣٥	٢١٤٠	٧٥٦	١٠٠٣١	٢٢٣١	٥٦١١	٦١١٨	١٣٩٦٠
١٩٩٤	٤٥٣٠	٢٤٣٦	١٤٦٨	٨٤٣٤	٢٢١٥	٣٠٢١	٣٥٦٥	٨٨٠١

[١] تدخل الدول في اتفاقيات ثنائية الأطراف خدمة لمصالحها، ومن ثم فإن أي إخلال من قبل طرف واحد من هذه المعاهدات قد يؤدي إلى ردود فعل من المجتمع الدولي كله وليس من جانب دولة واحدة فقط. ينظر: اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، مصدر سبق ذكره، ص١١٠.

[٢] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٠١.

٤٢١٦	١٠٥٠	٢٠١٦	١١٥٠	٤٤٢٢	٨٧٢	١٠٧٢	٢٤٧٨	**٢٠٠٤**

المصدر: جورج بيركوفيتش وآخرون، الامتثال العالمي استراتيجية للأمن النووي، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص١٣١.

وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة قد حظيت باهتمام كبير، لأنها تنص على أن يخفض الطرفان عدد الرؤوس النووية إلى نحو (٣٠%) من المخزون، فضلاً عن أن العملية المتصلة بتقليص الأسلحة النووية كانت عملية مهمة، وتطلبت الكثير من الجهد، غير إنها ركزت على إزالة الصواريخ والقاذفات، (أي وسائل إيصال الأسلحة) بدلاً من التركيز على الرؤوس الحربية والمواد النووية التي تدخل فيها، ولم تعالج (ستارت الأولى) المسألة المتعلقة بمصير الرؤوس الحربية بعد استبعادها من وضع الانتشار، وقد التزمت كل من: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من طرف واحد بإزالة الرؤوس الحربية، لكن بالنظر للطابع الحساس لتصميم الرأس الحربي، فقد اصطدم التعاون في مراقبة تخزين الرؤوس الحربية وإزالتها بالعقبات، فعدم إيلاء الاهتمام للرؤوس الحربية في عملية الخفض الثانية يعد أحد الأسباب التي جعلت بلداناً كثيرة تصرف النظر عن نزع السلاح النووي الأمريكي – الروسي[١].

ولأجل التحقق التزم كل جانب: بأن يقدم للجانب الأخر عن بعد نشرة معلومات مقيسة (telemetric) في أثناء اختبارات الطيران، فضلاً عن ذلك زودت المعاهدة الأطراف الموقعة بالحق في القيام بعمليات تفتيش لمنشآت الطرف الآخر لضمان الالتزام، وقد تم إجراء العديد من عمليات التفتيش هذه، وأنشأت المعاهدة لجنة التزام وتفتيش مشتركة لحل المسائل المتعلقة بالالتزام بالمعاهدة، والاتفاق على أي إجراءات أخرى تعد ضرورية لتعزيز فاعلية الاتفاقية[٢].

ثم استمرت قوة الدفع حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تم توقيع معاهدة "ستارت الثانية" في كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٣، والتي تنص على: إجراء الطرفين خفضاً إضافياً لمخزونهما يصل في العام ٢٠٠٣، إلى (٣٠٠٠) رأس نووي بالنسبة لروسيا و (٣٥٠٠) رأس نووي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وبتوقيع "ستارت ٢" أصبح على روسيا تخفيض ترسانتها النووية بمقدار الثلثين: ثلث/ وفقاً لمعاهدة "ستارت ١"، والثلث الآخر/ وفقاً لمعاهدة "ستارت ٢"[٣].

---

[١] جورج بيركوفيتش وآخرون، الامتثال العالمي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

[٢] بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٢٨٨ ما بعدها.

[٣] محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٦-٢٧ وما بعدها.

ولما كانت روسيا، ومن واقع عدم قدرتها على أن تحافظ أو تصون أكثر من ألف من هذه الأسلحة، فلها مصلحة إذن بمتابعة عملية المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لخفض هذه الأسلحة من جديد، لكن الأخيرة قادرة على إعادة تشكيل ترسانتها النووية، ومن جانب واحد من غير أن تهتم أو تشغل نفسها بالتكافؤ مع روسيا، والتي لم تعد قدراتها تتطابق مع الحقيقة الاستراتيجية المعاصرة، صحيح إن روسيا عرفت تراجعاً بلا انقطاع بنفوذها في الشئون الدولية منذ بداية تسعينات القرن المنصرم، مع ذلك تبقى روسيا قوة نووية رئيسة[١].

ومن الجدير بالإشارة: إن مقاصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، كانت قد اتفقت مع مسألة التخفيضات في ترسانات الأسلحة النووية، وخاصة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية النووية، والحد منها (ستارت ١-٢)، والتي صادق عليها كل من: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، والعمل على مواصلة المفاوضات إلى إبرام (ستارت -٣)، كون قضية حظر التجارب النووية جاءت أساساً لتعمل على إعاقة تطوير إنتاج الأسلحة النووية من جهة، وخلق شعور بمساوئ هذه الأسلحة الآنية والمستقبلية، وضرورة التوجه نحو التنمية من جهة أخرى[٢]، وعلى ذلك فإن هناك من يرى: بأن الخطوة الوحيدة التي يؤمل منها أن تعيد الحيوية لجهود منع الانتشار ونزع السلاح اليوم تكمن في مصادقة الدول الحائزة على أسلحة نووية كافة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[٣].

كما تضمن البيان المشترك الذي صدر في العام ١٩٩٧، بعد القمة التي جمعت بين (كلينتون، ويلتسين)، في هلسنكي اتفاقاً على إطار عمل لمتابعة هذه الأهداف المحددة في معاهدة (ستارت ٣)، والتي تشكل الذروة في الجهود الروسية – الأمريكية للتوصل إلى تخفيض فاعل في عدد الرؤوس الحربية. لكن نظراً إلى الإنهاء الأحادي الجانب لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية بسبب رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مواصلة برنامج دفاع صاروخي استراتيجي لم تدخل معاهدة (ستارت ٢) دور النفاذ قط، ولم يشرع الطرفان في التفاوض على ستارت ٣[٤].

ورغبة في إزالة إرث الحرب الباردة، خاصة وإن الطرفين كانا دوماً بحاجة إلى التزامات قانونية لإدارة علاقتهما ببعضهما بسبب تداعيات تلك الحرب، فقد تم التوقيع في ٢٤ أيار/ مايو

---

[١] موسى الزعبي، الجيو سياسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٤، ص٢١٥.

[٢] قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، حلقة نقاشية، مصدر سبق ذكره، ص٧٣-٧٧.

[٣] اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

[٤] اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨ وما بعدها.

من العام ٢٠٠٢، على معاهدة "موسكو" والتي تعرف باسم معاهدة التخفيضات الهجومية الاستراتيجية "سورت" (STRATEGIC OFFENSIVE REDUCTION TRETY "SORT") بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، ودخلت حيز التطبيق في ١ حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٣، وستبقى سارية المفعول حتى كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠١٢، وعندها قد يمددها الطرفان أو يستبدلانها بمعاهدة أخرى، وتلزم هذه المعاهدة الطرفين الموقعين بتخفيض الرؤوس النووية بحيث يصبح العدد الإجمالي (٢٢٠٠) رأس لكل طرف، وذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠١٢، ولأن هذه المعاهدة – خلافاً لمعاهدتي (ستارت ١، وستارت ٢) لا تشير إلى أنظمة الإطلاق، مثل: (الصواريخ الباليستية)، فإن ذلك يعني: إنه من الممكن إزالة الرؤوس النووية من أنظمة إطلاقها، وإعادة تجهيز نظم الإطلاق برؤوس تقليدية، ويسمح هذا التعديل بإمكانية إعادة تركيب الرؤوس النووية في تاريخ لاحق إذا ما دعت الحاجة ما يجعل معاهدة (سورت) أضعف نوعاً ما من معاهدتي (ستارت ١) و (ستارت ٢)، ولا تحتوي المعاهدة على أحكام خاصة بالتحقق، ولكنها تنص على أن (ستارت ١)، وضمن إجراءات التحقق فيها تبقى نافذة المفعول[١]، وفي مجال مراقبة الأسلحة، فإن معاهدة موسكو (٢٠٠٢) أضعف من أن تشكل قفزة إلى الأمام، وبخاصة منذ أن أعلن الكرملين: بأنه قد لا ينفذ التخفيضات التي تنص عليها معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ٢ START II) في العام ١٩٩٣، ولكنها، (أي معاهدة موسكو) اشترطت: مواصلة العمل بسلسلة المشاريع التعاونية التي يمكن أن توصف بـ "الثورة الهادئة"[٢].

وتجدد الاهتمام في العام ٢٠٠٨، على أعلى المستويات في كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية بمستقبل الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية، وفي ٦ نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٨ أصدر الرئيس الروسي (بوتين) والرئيس الأمريكي (بوش) بياناً مشتركاً بعنوان "إطار عمل لتعاون استراتيجي"، جددا فيه التأكيد على نيات الجانبين، فضلاً عن جملة من العناصر الأخرى بإجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتهما النوويتين، ودعا للتوصل إلى اتفاقية خفض الأسلحة والتي يجب أن تكون ملزمة قانوناً تحل محل معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية ستارت (START) لعام ١٩٩١[٣]، وأكد البيان المشترك على: العمل لمنع انتشار الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل (في إطار الضغط على إيران وكوريا الشمالية)، هذا فضلاً عن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها لمبادرة روسيا في إنشاء

---

(١) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢ ما بعدها.

(٢) بافل باييف، القوة والعسكرية وسياسة الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

(٣) شانون كايل، الحد من الأسلحة النووية ومنع انتشارها، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٥٩٩.

بنية عالمية جديدة لإنتاج الطاقة النووية، أي أن تقنيات إنتاج هذه الطاقة في إطار إنتاج الطاقة البديلة عن النفط والغاز الطبيعي تبقى منضبطة في الإطار الروسي- الأمريكي[١]. (والجدول (١٢) يوضح حدود قوة معاهدات تخفيض الأسلحة النووية الروسية – الأمريكية).

الجدول (١٢)

خلاصة عن حدود قوة معاهدات تخفيض الأسلحة النووية الروسية – الأمريكية

المعاهدة	تاريخ التوقيع/ النفاذ	إجمالي الرؤوس الحربية النووية الخاضعة للمساءلة بموجب المعاهدة	إجمالي وسائل الإيصال النووية الاستراتيجية	تاريخ انتهاء أجل المعاهدة
ستارت ١	٣١ تموز/ يوليو من العام ١٩٩١– ٥ كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٤	٦٠٠	١٦٠٠	٥ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩
ستارت ٢	٣ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٩٣	٣٠٠٠–٣٥٠٠	لا يوجد	٠٠
سورت	٢٤ أيار/مايو من العام ٢٠٠٢– ١ حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٣	١٧٠٠–٢٢٠٠	لا يوجد	٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٢
ستارت الجديدة	٨ نيسان/ أبريل من العام ٢٠١٠–٥ شباط/ فبراير من العام ٢٠١١	١٥٥٠	٨٠٠	١٠ سنين بعد النفاذ

المصدر: مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص٥٢٥.

غير إن العديد من التحركات والتوجهات الروسية تجاه إيران تعد نوعاً من المناورات والمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموماً للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية الروسية، عن طريق السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول الناهضة والرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن التعاون النووي بين روسيا وإيران ليس مقصوداً لذاته فقط، ولكنه يمثل

---

[١] د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٠٢.

أيضاً أداة روسية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية. وهي وسيلة ربما نجحت روسيا بها إلى حدٍ ما، فعلى سبيل المثال: حث رئيس مجلس سياسة الدفاع الأمريكي (ريتشارد بيرل) على إعفاء روسيا من ديونها المتخلفة من الحقبة السوفيتية، كوسيلة لإقناع روسيا بوقف تعاونها النووي مع إيران، وقال بيرل الذي يقدم المشورة للقيادة المدنية في وزارة الدفاع الأمريكية "إن على واشنطن أن ترى وسيلة لـ(تقاسم الأعباء) إذا قيدت موسكو التجارة مع طهران، والتي سيكون لها تأثير خطر في الاقتصاد الروسي"، مضيفاً: "إن مشكلاتنا مع روسيا تتعلق الآن بالعلاقات الروسية مع بلدان ثالثة، وهي ترتكز بشدة كذلك على التقاء المصالح الاقتصادية والتجارية والمخاوف الأمنية الناجمة عن ذلك"، وشدد "على إنه لا بد من تسوية تلك القضايا الآن"، إذ ذكر: "اعتقد: إننا بحاجة إلى أن نعير انتباهنا، ونحن نفعل ذلك إلى الوضع الاقتصادي لروسيا، علينا إلغاء ديون الحقبة السوفيتية، لأنه ليس هناك ما يدعو إلى تحميل أناس يكافحون لبناء مجتمع حر ديون مجتمع شمولي"، وهذا الأمر يصب في مصلحة روسيا، فمن ناحية تستفيد روسيا في تعاونها مع إيران في المجال الدفاعي، وتطوير التكنولوجيا النووية في الحصول على العملة الصعبة، بحجة: إن هذا التعاون يتم لأغراض سلمية فقط، ومن ناحية أخرى تساوم من أجل تمرير مصالحها من قبل المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التي قد تقدم على المزيد من المساعدات لروسيا من أجل ثنيها عن التعاون مع الدول التي ترى فيها الولايات المتحدة إنها دول مهددة للسلام العالمي وللمصالح الأمريكية[١].

وبما أن مدة معاهدة ستارت الأولى هي (١٥) عاماً، إذ انتهى العمل بها في نهاية العام ٢٠٠٩، فقد أصبح مصيرها بعدها قضية ملحة، لأن نظام التحقق هو الوسيلة الأولية التي تمكن كلاً من: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من مراقبة القوى النووية الاستراتيجية التي يملكها الطرف الآخر، ويشمل ذلك: التحقق من تنفيذ التخفيضات الإضافية في القوى النووية المنصوص عليها في معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (SORT) لعام ٢٠٠٢، والتي تنقصها شروط تحقق خاصة بها، ويتضمن نظام التحقق من (START) اثني عشر نوعاً من عمليات التفتيش الميداني، فضلاً عن أنشطة المراقبة المستمرة، وتبادل البيانات والتبليغات بشأن القوى النووية والمنشآت النووية الاستراتيجية لدى الطرفين. وقد أشار بعض مؤيدي الحد من التسلح إلى إنه في حال لم يعد هناك التزام بهذه الاتفاقات، ستصبح القوى الاستراتيجية لدى الطرفين الروسي – والأمريكي أقل شفافية بكثير بالنسبة للطرف الآخر، وهذا بدوره سيرفع مخاطر تأثر التخطيط للقوى النووية لدى كل من الطرفين بالاحتمال الأسوء[٢].

---

[١] لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٥-٣٨٦.

[٢] شانون كايل، الحد من الأسلحة النووية ومنع انتشارها، ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٩ وما بعدها.

وفي ٨ نيسان/ أبريل من العام ٢٠١٠، وقعت روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة (ستارت ٢)، وتجمع هذه المعاهدة، في نياتها المعلنة كل منهما في مشاركة للأمن الجماعي النووي، والتعاون على الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتعاون الاقتصادي، وكانت أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو: نسبة التخفيض (٣٠%) من قدرتهما الاستراتيجية للأسلحة النووية، والتي تشمل: الصواريخ العابرة للقارات، وكذلك الصواريخ الحاملة لأكثر من رأس نووي، واقتصارها على رأس واحد، وتخفيض الغواصات والقاذفات الاستراتيجية، وتخفيض منصات الإطلاق إلى (٨٠٠) منصة، وتقليص الرؤوس النووية إلى (١٥٥٠) رأس لكل منهما، وهذا الحد يقل بنسبة (٧٤%) عما ذكر في (ستارت للعام ١٩٩٣) وبنسبة (٣٠%) عن معاهدة (سورت) في العام ٢٠٠٢، والاتفاقية النووية الروسية – الأمريكية الأخيرة تسعى إلى وضع التدابير التي تمنع إيران وكوريا الشمالية والمنظمات الإرهابية من امتلاك السلاح النووي، والعمل به وعن طريق على تغيير الواقع الدولي لمصلحة هذه القوى على حسب مصالح طرفي المعادلة وحلفائهما، وهذا ما أكدت عليه الاتفاقية الأخيرة في لقاءات القمة في ١٣ من نيسان/أبريل في العام ٢٠١٠، لممثلي (٤٩) دولة موقعة على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي في واشنطن والاتحاد الأوربي وقمة شنغهاي للتعاون والأمن الجماعي للدول المستقلة ومؤتمر أنقرة لبناء الثقة والتعاون في ٢٠١٠/٦/١[١].

وبالنظر لوجود عدد من النزاعات الأخرى الأوسع نطاقاً في العلاقات الروسية – الأمريكية والتي أدت إلى تعقيد تحقيق تقدم في الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية، ومن أهم هذه النزاعات هو نشر الولايات المتحدة الأمريكية منظومة صواريخ دفاعية معترضة للصواريخ ورادارات في مواقع ببولندا وجمهورية التشيك، فقد أصرت روسيا على إنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعالج/ أولاً: الهواجس الروسية حيال عواقب عمليات النشر هذه بالنسبة إلى ردعها النووي الاستراتيجي قبل أن يتسنى التوصل إلى اتفاقية جديدة لتقليص الأسلحة النووية، كما كانت هناك تداعيات سياسية بسبب الصراع بين جورجيا وروسيا أثرت في التعاون الروسي – الأمريكي في عدد من النواحي، منها: التكنولوجيا النووية السلمية[٢].

وعلى الرغم تبني الدول الكبرى للخطر العظيم الماثل في وجود هذا السلاح، وللفوائد الجليلة التي يمكن أن تتحقق بالقضاء عليه، إلا إنها ما زالت ترى في نظام التسلح الحر أداة مفيدة لخدمة أغراضها القومية، أي إن نزعة التجريد تكمن في مواقف القوى النووية القائمة والمتناقضة مع القانون الدولي، فهي من جهة: لا تلتزم بتنفيذ بنود اتفاقية الحد من الانتشار

---

(١) رعد قاسم العزاوي، الاتفاقية الأمريكية الروسية النووية الجديدة ستارت ٢: رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٠)، ٢٠١٠، ص١٣١-١٣٥.

(٢) شانون كايل، الحد من الأسلحة النووية ومنع انتشارها، ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠١ وما بعدها.

الخاصة بالتخفيف التدريجي لمخزونها من المواد المتفجرة، وأوضح مثال على هذا: عدم تصديق روسيا على اتفاقية (ستارت الثانية)، ومماطلة الولايات المتحدة الأمريكية بالمصادقة على اتفاقية منع الأسلحة الكيميائية، وقرارها الخاص بإنشاء أسلحة نووية متطورة (قنابل مصغرة)، والتي ستلغي الفرق بين الحرب التقليدية والحرب النووية، حيث تؤكد بذلك: نية بناء جيل جديد من الأسلحة النووية الفتاكة، فضلاً عن قيام الرئيس الأمريكي الأسبق (كلينتون) في العام ١٩٩٣، بإطلاق مبادرته بشأن تطوير برامج جديدة خاصة بالصواريخ المضادة، وهي أكثر فعالية من صواريخ "باتريوت" التي استعملت في حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١، فضلاً عن هذا، نلاحظ: استمرار التعاون الدولي الانتقائي في مجال الطاقة النووية، وأبرز مثال في هذا الإطار هو المساعدات المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لكل من: الهند وإسرائيل، وهذه الانتقائية ناجمة عن حصر الحقل النووي بعدد قليل من الدول، وعن احتكار الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان، وأيضاً روسيا للسوق النووية العالمية[١].

وعليه يمكن القول إن الدول المالكة للسلاح النووي فشلت في الوفاء بالتزاماتها سواء أكان ذلك في معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ١٩٦٨، أم حتى لالتزاماتها بموجب المعاهدات الثنائية كونهما ما يزالان يسعيان إلى تحديث قدراتهما النووية، وما الدافع الأساس لهاتين الدولتين في تدمير هذه الأسلحة إلا لخفض الأعداد التي لا لزوم لها أو لاستبدال الأسلحة القديمة، وليس تحقيق أي هدف إيجابي لنزع السلاح، ومن ثم، فإنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت خلال الأعوام الخمسة والثلاثين المنصرمة بغية خفض ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أسلحة نووية، فإن الأسرة الدولية لا تعترف لهما إلا بالقليل من الفضل بشأن كونهما جادتين في تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من المبادرة النووية العالمية[٢]، ومن المؤكد إن الدول النووية الأخرى – المملكة المتحدة وفرنسا والصين – غير مستعدة للانضمام إلى جهود نزع السلاح إلى أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية الزخم بشأن عمليات خفض ترسانتهما النووية[٣].

---

[١] فاطمة غلمان، النظام النووي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥ وما بعدها.

[٢] في ١٦ حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٩ طرح الرئيسان: الأمريكي (أوباما) والروسي (مدفيديف) ما عرف بـ(المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي). وقد انضمت إلى هذه المبادرة (٧٥) دولة، فضلاً عن ثلاث منظمات دولية تحمل صفة مراقب رسمي، وقد ركزت هذه المبادرة على ضبط المواد وتقديم حسابات عنها وأمن المرافق النووية المدنية، ومن الأفكار البارزة التي تضمنتها المبادرة هذه، تشكيل هيأة لوضع سياسات يكون لديها آلية اتخاذ قرارات مفتوحة قبالة جميع الشركاء، وسبل أفضل لممارسة وضع الخطط وتنسيقها. للمزيد يراجع الموقع:

http://sh22y.com/vb/

[٣] جورج بيركوفيتش وآخرون، الامتثال العالمي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

ولا شك إننا بالفعل نعيش اليوم في جو مقلق جداً في مجال نزع السلاح النووي، ذلك الجو الذي يتسم بتسويغ مفهوم (السلاح النووي) بصفة لا نهائية، وكذلك تطوير الردع النووي، فضلاً عن تغيير جوهري في نطاق إمكانية استخدام القوة أو التهديد باستعمالها بما في ذلك السلاح النووي، فضلاً عن تطوير كمي ونوعي في الأسلحة النووية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من سباق التسلح النووي، ومن ثم تعزيز احتمال حدوث مواجهات نووية بين الدول مع بعضها البعض قد تقود في نهاية الأمر إلى فناء البشرية، ومن هنا تطل مشكلة الانتشار النووي بقوة، وتفرض نفسها على أجندة السياسة والأمن والعلاقات الدولية كإحدى المشكلات الكبيرة المسببة لعدم الاستقرار في العالم.

وهذه الحقيقة لا تنطبق على دول النادي النووي فقط، فقد زاد من تأزم هذا الوضع، اتجاه العديد من القوى الإقليمية لاكتساب القدرات النووية، أما لتحقيق هدف الردع النووي أو بحثاً عن مزيد من مقومات القوة، أو لأنها تشعر بعدم جدية المجتمع الدولي في التخلص نهائياً من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وإن حلم إقامة نظام عالمي متحرر من خطر الأسلحة النووية بات بعيد المنال.

وهكذا ازدادت تعقيداً الخريطة النووية الدولية بعد ظهور ما أصبح يعرف بـ(دول العتبة النووية) أو (الدول النووية غير المعلنة) أو (القوى النووية الصغيرة)، ومن هنا فإن الجهود الدولية الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية قد دخلت مرحلة التداعي والانهيار، بحيث بدا من الصعوبة بمكان التحدث عن معاهدة حظر الانتشار النووي كنظام دائم.

ولذلك فإن عالم اليوم بالفعل قبالة أزمة حقيقية بشأن كيفية التعامل مع التحدي النووي، وجوهر هذه الأزمة يكمن في سياسات التمييز النووي التي تتبعها القوى النووية الخمس الكبرى، فعلى أرض الواقع أخذت تغلب اعتبارات السياسة والمصالح الوطنية على اعتبارات الأمن الدولي، وهذا ما سيتم معرفته عن طريق بحث موقف روسيا الاتحادية بوصفها واحدة من الدول الراعية لنظام حظر الانتشار النووي حيال البرنامجين النوويين: الإيراني والكوري.

المبحث الثاني

الأزمة النووية الإيرانية وموقف روسيا الاتحادية منها

يعد الدور الروسي في حل الأزمة النووية الإيرانية واحدة من الأدوار القليلة التي تميز فيها بالفعالية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسة المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول: إن الدور الروسي في هذه الأزمة يعد الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، وذلك بحكم متانة علاقة روسيا مع أطراف الأزمة، ولا سيما إيران، إذ اقترحت عدة مبادرات محددة لتسوية الأزمة فضلاً عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة، ومحورية الدور الروسي هذه، متأتية من[١]:

١. إن روسيا تعد المورد الرئيس للتكنولوجيا النووية إلى إيران، وهي التي تقوم بإنشاء مفاعل (بوشهر) النووي في جنوب إيران.
٢. إن روسيا تمتلك واحداً من أهم مفاتيح تسوية الأزمة النووية، والمتمثل في توريد الوقود النووي اللازم لتشغيل المحطات النووية في إيران.

وما هو جدير بالإشارة هنا هو: إن تعاون روسيا مع إيران في مجال الطاقة النووية كان أحد أشد المسائل إثارة للنزاع في العلاقات الروسية – الأمريكية، إذ إنه يسلط الضوء على خلافات البلدين الكامنة حول حظر الانتشار، والأولوية النسبية التي يجب إعطاؤها لاعتبارات مراقبة الصادرات في سياستهما الخارجية، وهذا ما أضفى للجدل حول الأنشطة النووية الإيرانية بعداً دولياً مهماً. وعليه سيتم مناقشة مواضيع هذا المبحث عن طريق ثلاثة مطالب، وهي على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: البرنامج النووي الإيراني : الطبيعة والأبعاد.**
- **المطلب الثاني: الموقف الإيراني من نظام منع الانتشار وأنظمة الضمانات الدولية.**
- **المطلب الثالث: الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية.**

---

[١] أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢١١.

المطلب الأول

البرنامج النووي الإيراني : الطبيعة والأبعاد

أولاً: طبيعة البرنامج النووي الإيراني[١]:

تجدر الإشارة/ أولاً إلى أن تطوير موارد الطاقة تعد جزءاً مهماً جداً في المصالح الوطنية لكل أمة بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي، إذ لا تتوانى الدول في اتخاذ أكثر التدابير خطورة في سبيل إنجاز هذه المهمة. فلو نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على سبيل المثال، نرى: إنهما قد شنتا الحروب، وقامتا باحتلال دول منتجة للنفط، وهندستا الانقلابات العسكرية لإسقاط حكومات قائمة في بعض تلك الدول بهدف السيطرة على احتياطياتها النفطية مسوغين مثل تلك الأعمال إلى إنها تهدف إلى حماية مصالحهما القومية، وفي هذا الإطار نذكر ما حدث في إيران في العام ١٩٥٢، بعد قيام رئيس الوزراء الإيراني – آنذاك – محمد مصدق بتأميم صناعة النفط في إيران، ومن هنا نرى: إن إيران ربما ترى إن من مصلحتها الوطنية وأمنها القومي أن تعمل على ضمان موارد الطاقة المتوفرة لديها، وهو ما ينم عن رغبتها في تنويع مصادرها منها، وبما يدعم تطورها وتقدمها[٢].

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك حقيقتين علميتين لا بد من الإشارة إليهما، ربما كانتا السبب وراء إثارة الشبهات من قبل القوى المناهضة للبرنامج النووي الإيراني، وربما تكون قد

---

[١] بدأ النشاط النووي الإيراني خلال السبعينات من القرن المنصرم، إذ كانت الطاقة النووية دعامة مهمة في رؤية الشاه (محمد رضا بهلوي) الرامية إلى أن تكون إيران صاحبة المكانة الاقتصادية والهيمنة العسكرية، بل صاحبة القوة البحرية المهيمنة في منطقة المحيط الهندي برمته، ويرجح خبراء عسكريون بارزون، إن الشاه قد بدأ برنامجاً سرياً للأسلحة النووية، كما امتلك – أو سعى لامتلاك – أكثر الأسلحة الأمريكية والأوربية، البرية والبحرية والجوية، تقدماً. ففي العام ١٩٧٤، وقع الشاه اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية، وبموجبها أصبحت (إيران) شريكة مع فرنسا في برنامج يتخصص في عمليات تركيز اليورانيوم، وفي العام ١٩٧٦، وقعت الحكومة الإيرانية على اتفاقية أخرى مع شركة (سيمنز) الألمانية تضمنت: قيامها بإنشاء مفاعلين نوويين بمدينة (بوشهر) بجنوب إيران، إذ تم إنشاء (٨٦%) من المفاعل الأول، وكادت أن تنتهي عملية إنشاء المفاعل الثاني. ولكن قيام الثورة الإيرانية بقيادة الخميني في العام ١٩٧٩، أدى إلى وقف أعمال البناء، وإنهاء النشاط النووي الإيراني، ومع دخول إيران الحرب مع العراق (١٩٨٠–١٩٨٨)، تعرضت المفاعلات النووية الإيرانية للضرب من قبل الطائرات العراقية، مما أدى إلى تحطيم أجزاء كبيرة منها. وقد رفضت الشركة الألمانية القيام بأعمال إصلاحية بالنظر للضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص٨٩ وما بعدها.

[٢] رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق،٢٠٠٦، ص١٧٥ وما بعدها.

شكلت هي نفسها في الوقت ذاته غطاء تحاول إيران – عن طريقه – إخفاء حقيقة طبيعة برنامجها النووي وأهدافه غير المعلنة، وهاتان الحقيقتان هما[١]:

الحقيقة الأولى: إن أغلب الخطوات العلمية والعملية التي يتم إجراؤها في الأبحاث والتطبيقات والصناعات النووية اللازمة للاستخدامات السلمية هي الخطوات ذاتها التي يتحتم إجراؤها في إنتاج الأسلحة النووية.

الحقيقة الأخرى: إن من أهم المستلزمات الأساسية للبرامج النووية – بشكل عام – وجود مفاعلات للوقود النووي، وهي: أما أن تكون مخصصة لأغراض استخدامات الطاقة النووية في المجال العسكري المتعلقة بإنتاج السلاح النووي، أو مفاعلات القوى التي يكون الغرض منها هو الحصول على الطاقة الكهربائية، وهذه المفاعلات تعمل: أما بـ(اليورانيوم الطبيعي)، أو إنها تعمل بـ(اليورانيوم عالي التخصيب)، والذي يعد – هو الآخر – مصدراً لهذا العنصر على الرغم من صعوبة عملية الحصول عليه بهذه الوسيلة، ناهيك عن كلفته الاقتصادية الباهضة قياساً إلى النوع الأول، ومادة (البلوتونيوم) هنا هي: إحدى نواتج عملية احتراق الوقود النووي الذي يجري استخدامه في التفجيرات النووية للأغراض السلمية، وهذا الناتج – أي البلوتونيوم – يعد العامل المهم والحلقة الأخطر في مباشرة صنع السلاح النووي.

وهو ما يعني في التحليل الأخير بالنسبة للعديد من المحللين الغربيين استحالة القول بأن مثل هذا الإنتاج سيتم استخدامه حصراً لأغراض سلمية، بل من المرجح أن ينظر إلى الأمر بوصفه "انتشاراً نووياً ذكياً"، ويستخدم هذا المصطلح عادة لوصف دولة ما في حال التزمت بعضويتها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلى حين امتلاكها مواد انشطارية كافية لصنع (١٠–١٥) جهازاً نووياً، وعندئذ تقدم الدولة الإشعار الذي هي ملتزمة به، وفقاً للمعاهدة (المادة العاشرة)، ومدته تسعون يوماً، والذي تعلن فيه: عن نيتها الانسحاب من المعاهدة[٢].

وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والعديد من الدول الأوربية تتهم إيران بأنها تسعى عن طريق برنامجها النووي إلى امتلاك السلاح النووي، والذي يرمي في حالة نجاحه إلى تحقيق أهداف عدوانية، وعلى الرغم من أن هذه الأطراف لم تفلح في تقديم أي دلالة تؤكد صحة مزاعمها وادعاءاتها في هذا الصدد، إلا أن البرنامج النووي الإيراني كان قد أثار ويثير جدلاً حاداً بشأن طبيعته، من حيث كونها سلمية أو عسكرية.

فمع أن نائب رئيس الجمهورية، آية الله (مهاجراني)، ذكر في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٩١، إنه يجب على إيران العمل مع الدول الإسلامية الأخرى لصنع "قنبلة إسلامية"، إلا

---

[١] رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦ وما بعدها.

[٢] جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية، في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع التداعيات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٣١.

أن الحكومة الإيرانية لم تعترف قط: إنها تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، فقد كرر بعض كبار المسئولين الإيرانيين – مثل رضا أمر الله، رئيس مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية – نفيهم لسعي إيران لامتلاك القنبلة، وزعموا إن إيران تتقيد بجميع متطلبات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية – في ٨ كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٥ – : "إن إيران بكل بساطة لا تطمح إلى أن تصبح دولة تملك الأسلحة النووية، وعلى ضوء مصالحها الخاصة، فإنها غير متورطة – ولن تتورط – في برنامج للأسلحة النووية"[١]. كما يذهب بعض الساسة والباحثين الإيرانيين إلى أن خيار امتلاك السلاح النووي يعد خياراً غير عقلانياً بالنسبة لإيران، لما يتطلبه من استثمارات بشرية ومادية هائلة على الاقتصاد الإيراني الذي كان منهمكاً من الأصل بسبب الحرب مع العراق (١٩٨٠–١٩٨٨) من جهة، والقيود الدولية العديدة قبالة أي محاولة من جانب إيران لامتلاك السلاح النووي من جهة أخرى[٢].

وعلى ذلك فإن إيران تعطي أولوية للاعتبارات الاقتصادية بعدها دوافع حاكمة لأنشطتها النووية، فيشدد المسئولون الإيرانيون على أن استخدام الطاقة النووية من شأنه أن يساعد إيران على مواجهة طلبها المتزايد على الطاقة منذ قيام الثورة الإيرانية، والذي يرتفع بمقدار (٨,٦%) سنوياً، فالبرنامج النووي – من وجهة النظر الإيرانية– يهدف إلى تأمين (٢٠%) من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية، وذلك من أجل تخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، ولاسيما إن الزيادة السكانية العالية، وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران[٣]، هذا على الرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى أن لدى إيران مخزون من النفط يقدر بـ(١٢٦) بليون برميل والذي يشكل ما نسبته (١٠%) من الاحتياطي العالمي، أي أن إيران تعد ثاني أكبر منتج للطاقة في منظمة "الأوبك"، كما أن الاكتشافات النفطية الحديثة في الأهواز رفعت هذا الاحتياطي إلى (١٣٣) بليون برميل، إذ أن إيران تنتج أربعة ملايين برميل يومياً، وتستهلك منها (١,٤) مليون برميل فقط، ما يعني إن لديها القدرة على التصدير لمدة (٦٥) عاماً، بناءاً على كميات الاحتياطي المشار إليها[٤]، فإنها تزعم: إن الفرق بين التقدير الحسابي

---

(١) نقلاً عن: أنتوني كوردسمان، قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد؟، في إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٤٠٢ وما بعدها.

(٢) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة، مصدر سبق ذكره، ص١٦ وما بعدها.

(٣) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٤) ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٤١ وما بعدها.

والتقدير الفعلي يكشف عن مشكلة مستقبلية في قطاع النفط الإيراني، فالتقدير الحسابي لا يأخذ في الاعتبار النمو المتسارع للسكان[١]، وارتفاع معدلات استهلاكهم الداخلي، كما لا يضع في حسابه الخطط الاقتصادية الهادفة إلى دعم القطاع الصناعي الذي يعمل فيه (٤٠%) من السكان، ففي العام ١٩٩٥، بلغ حجم الاستهلاك الداخلي للنفط الخام (١,٢٩٢,٠٠٠) برميل في اليوم، وفي العام ٢٠٠٢، كان حجمه ١,٤٢٩,٠٠٠ برميل يومياً، بارتفاع نسبته (٣٥%). (حول إنتاج النفط واستهلاكه وصادراته، ينظر الجدول (١٣))، ووفقاً لـ(حسين موسويان) نائب رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "فإن معدل النمو الحالي في إيران سيحتم عليها استخدام إنتاجها التام من النفط خلال أعوام معدودة، وهذا سيحرم إيران فعلياً من دخلها الحيوي من الصادرات النفطية"[٢].

جدول (١٣)

إنتاج النفط واستهلاكه وصادراته في إيران

خلال المدة بين عامي (١٩٩٥) و (٢٠٠٨) (بالمليون برميل في اليوم)

السنة	الإنتاج	الاستهلاك	الاستهلاك كنسبة من الإنتاج (%)	الصادرات
١٩٩٥	٣٧٤٤	١٢٩٢	٣٤,٥	٢٤٥٢
١٩٩٦	٣٧٥٩	١٢٦٩	٣٣,٨	٢٤٩٠
١٩٩٧	٣٧٧٦	١٢٢١	٣٢,٣	٢٥٥٥
١٩٩٨	٣٨٥٥	١٢٤٣	٣٢,٢	٢٦١٢
١٩٩٩	٣٦٠٦	١٣١٩	٣٦,٦	٢٢٨٤
٢٠٠٠	٣٨١٨	١٣١٩	٣٤,٦	٢٤٩٩
٢٠٠١	٣٧٣٠	١٣٣١	٣٥,٧	٢٣٩٩
٢٠٠٢	٣٤١٤	١٤٢٩	٤١,٩	١٩٨٥

[١] وهنا نشير إلى حقيقة: إن سكان إيران قد ازدادوا بأكثر من الضعف خلال الـ(٢٠) عاماً. حيث تشير تقديرات العام ١٩٩٠، إلى أن عدد سكان إيران وصل إلى (٥٤,٤٩٦,٠٠٠) مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي يبلغ (٤,٥%)، أما في العام ١٩٩٤، فقد وصل عدد السكان إلى (٥٩,٦٤٨,١٤٤) مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٢,٣%). أما التقديرات السكانية لعام ١٩٩٩، فتشير إلى وصول عدد سكان إيران إلى نحو (٧٠,٦٦٩) مليون نسمة، وفي العام ٢٠٠٠، فكان توقع وصول سكان إيران إلى (٧٥) مليون نسمة، وفي العام ٢٠٠٥ إلى (٨٥) مليون نسمة، وفي العام ٢٠١٠، إلى (٩٦) مليون نسمة، وبحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى (١٦٠) مليون نسمة. ينظر: ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

[٢] جيمس نويز، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٨١.

٢٠٠٣	٣٩٩٩	١٥١٣	٣٧,٨	٢٤٨٦
٢٠٠٤	٤٠٨١	١٥٧٣	٣٨,٥	٢٥٠٨
٢٠٠٥	٤٠٤٩	١٦٥٩	٤١,٠	٢٣٩٠
٢٠٠٦	٤٢٨٢	١٦٩٣	*	*
٢٠٠٧	٤٣٢٢	١٦٩٣	*	*
٢٠٠٨	٤٣٢٥	١٧٣٠	*	*

المصدر: أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية (٢٠٠١-٢٠٠٩)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص٢٩٤.

وفيما يخص الغاز الطبيعي، تعد (إيران) ثاني أكبر منتج للغاز في العالم بعد روسيا، وهي تنتج حالياً ما يزيد على (٤) تريليونات قدم مكعب سنوياً من حقول الغاز التي تتركز في جنوب البلاد، ويبلغ احتياطي إيران المؤكد من الغاز نحو (٩٧٤) تريليون قدم مكعب. وقد زاد إنتاج الغاز في إيران طبقاً لإحصاءات وكالة الطاقة الدولية من (٢٥٠) مليار قدم مكعب سنوياً في العام ١٩٨٠ إلى (٨٣٧) مليار قدم مكعب سنوياً في العام ١٩٩٠، ثم إلى (٢,١) تريليون قدم مكعب سنوياً في العام ٢٠٠٠، ليصل بعد ذلك بخمسة أعوام إلى(٣,٥) تريليون متر مكعب، ثم إلى أكثر من (٤) تريليونات متر مكعب في الوقت الحاضر، ويمثل إنتاج إيران من الغاز الطبيعي ما يقرب ثلث إجمالي الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط[١]. وعلى الرغم من هذه الزيادة في إنتاج الغاز، إلا إنها لم تلب الطلب الداخلي، مما تسبب في إحداث عجز ضئيل نسبياً، فإن إيران تستورد سنوياً نحو (٥) مليارات متر مكعب من الغاز من أذربيجان وتركمانستان، وذلك لقرب هاتين الدولتين من مناطق إيران الشمالية البعيدة عن حقول الغاز في جنوب البلاد[٢].

أما بالنسبة إلى المحللين الأمريكيين والغربيين، فإنهم يشيرون إلى مجموعة من الأسباب التي تثير الشكوك حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وهي كالآتي[٣]:

١. أن المفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة، مثل: إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط

---

(١) إبراهيم نوار، إيران ودبلوماسية الغاز، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص١٧٦ وما بعدها.

(٢) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية (٢٠٠١-٢٠٠٩)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص١٣٦ وما بعدها.

(٣) أحمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٣٣ وما بعدها.

والغاز الطبيعي يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى (١٨-٢٠%) من تكلفة الكهرباء النووية في ظل أسعار السوق.

٢. إن إيران قامت بتركيز إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب غرب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية.

٣. أنشأت إيران كثيراً من المنشآت السرية النووية، وهذا ما يتناقض مع النيات السلمية.

٤. إن إعلان رئيس جمهورية إيران عن تخصيب اليورانيوم الذي يستخدم في صناعة الأسلحة النووية يعد دلالة على أن إيران أقامت فعلاً منشآت خاصة لهذا الغرض.

٥. عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة.

٦. أظهرت الأقمار الصناعية مواقع لا يعرف عنها المفتشون الدوليون أي شيء.

فضلاً عن ما تقدم، فإن إصرار إيران على استثمار جزء كبير من مواردها القومية لتعزيز قدراتها العسكرية على الرغم من القيود المالية التي تكابدتها منذ قيام الثورة الإيرانية، كما إنها تعكف على تطوير صواريخ (شهاب -٣) لتصل إلى (شهاب ٤ و ٥) بعيد المدى (حول القدرات الصاروخية الإيرانية، ينظر: الجدول (١٤))، وهي لا تلائم حمل رؤوس تقليدية، والمنطق الوحيد: إنها تحمل رؤوساً نووية، فضلاً عن امتلاكها كل المقومات الأساسية اللازمة لإنتاج أسلحة نووية، والمتمثلة بالمفاعلات النووية، والمواد النووية، وأبرزها: اليورانيوم سواء أكان الخام المستخرج من منطقة (يازد) أم المستخرج من البوتاسيوم[١]، فضلاً عن الاندفاع الشديد من قبل إيران لشراء التكنولوجيا الذرية، وإغراء الخبراء والفنيين المتخصصين من الروس وغيرهم للعمل في إيران[٢]، ففي معرض شهادته قبالة الكونغرس، قال رئيس الاستخبارات القومية للولايات المتحدة الأمريكية (جون نيغربونتي): "إن الخطورة الكبيرة التي تشكلها إيران في حال حصولها على أسلحة نووية، هي قدرتها على دمج مثل هذه الأسلحة في منظومات صواريخ بالستية بعيدة المدى والتي أصبحت الآن في حوزة إيران، وإن مثل هذه الخطورة مصدر قلقنا على المدى

---

[١] مجدي كامل، الأسرار النووية، مصدر سبق ذكره، ص٣٧١.

[٢] منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد: رؤية جيوستراتيجية محققة في الاستجابة الإيرانية لحقائق التغير الدولي والإقليمي، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (١٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢٧.

البعيد"[١]. ومن ثم فإن مثل هذا التطور التكنولوجي الذي يمكن أن يتوفر لإيران سيضعها على طريق صنع القنبلة النووية، خصوصاً وإن لديها من الطموح السياسي ما يدفعها بهذا الاتجاه.

جدول (١٤)

القدرات الصاروخية الإيرانية

الصاروخ	الاسم الأصلي	المدى (كم)	المدى(كم) برأس حربي بوزن طن
شهاب ١	Scud-B	٣٠٠	٣١٥
شهاب ٢	Scud-C	٥٠٠	٣٧٥
شهاب ٣	Zelzal-3	١٣٠٠	٩٣٠
شهاب ٤	No-Dong-B	٤٠٠٠-٣٢١٨	١١٠٠

المصدر: علي حسين باكير، سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص١٢٠.

وعموماً، فإن هناك في المجمل ثلاث خطوات لا بد من اجتيازها للوصول إلى حيازة القنبلة النووية، وهي: امتلاك اليورانيوم المخصب بالدرجة الكافية للتصنيع العسكري، وحيازة المعرفة الخاصة بتصميم القنبلة النووية، ثم الحصول على وسيلة إيصال حاملة لهذه القنبلة، أي صواريخ بالستية أو جوالة قادرة على حمل رأس نووي، وبما أن إيران قد امتلكت الخبرات العلمية القادرة على تصنيع القنبلة النووية، وهذا هو الأرجح، وكذلك ربما أضحى لدى إيران قدرات صاروخية قادرة نظرياً على حمل رؤوس نووية، والتحليق بها لمسافة تصل إلى ثلاثة آلاف كيلومتر، بيد أن قضية امتلاك اليورانيوم المخصب بالدرجة والكمية الكافيين لإنتاج القنبلة النووية مازالت موضع جدل أو لنقل عدم يقين[٢].

---

[١] نقلاً عن: كارولين جيليك، إيران النووية والتداعيات الإقليمية، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة أحمد أبو هدبة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٧ وما بعدها.

[٢] عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي، دراسات ستراتيجية، العدد (١٤٧)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص٣٥.

ثانياً: أبعاد البرنامج النووي الإيراني:

١. البعد السياسي الداخلي للبرنامج النووي الإيراني:

للبرنامج النووي الإيراني بعداً سياسياً من حيث: إنه أصبح مسألة إجماع وطني بعدما نجحت القيادة السياسية الإيرانية في حشد التأييد الشعبي حوله، وحول علاقة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما دفع البعض إلى القول: أن إيران لم تقدم تنازلات بشأن برنامجها النووي معتبراً: إن الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية قد استعاد قدراً من الوحدة الوطنية[١].

فعلى الرغم من التغيير الذي أصاب النظام السياسي في إيران منذ ثورة ١١ شباط/فبراير من العام ١٩٧٩، وسيطرة رجال الدين على الحكم فيها قد ترك آثاراً واضحة في جملة علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية[٢]، إلا أن التيار الديني الإسلامي – ومنذ نشأته – أخذ يضم أطيافاً وأجنحة عدة، وينقسم حالياً إلى معسكرين رئيسين هما: المحافظين والإصلاحيين[٣].

وعلى الرغم من سعى النظام السياسي الإيراني بشقيه: المحافظين والإصلاحيين إلى تدعيم الجبهة الداخلية التي تعاني مظاهر صراع ضار بين هذين الجناحين، وبما يستنزف الكثير من قدرات البلاد، ويشغلها في كثير من الأحيان عن التعاطي مع واقعها الإقليمي[٤]، إلا أن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد شكلت محور الخلاف الأساس بينهما:

فالتيار المحافظ: وهو التيار الرافض للسياسات الحكومية التي أرست قواعدها حكومة الشاه (محمد رضا بهلوي)، وخاصة ما يتعلق بقضية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويمثل هذا

---

(١) مايكل سلاكمان، إشارات للمرونة حول القضية النووية الإيرانية، ترجمة: حلا عبد الرضا عيدان، أوراق دولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٧.

(٢) لقد شكل انتصار الثورة الإسلامية وسقوط نظام الشاه في إيران نقطة تحول استراتيجي في سياساتها وعلاقاتها وتحالفاتها على مختلف الصعد، حيث تحولت إيران التي كانت في عهد الشاه من مرتكز وأكبر قاعدة إقليمية في السياسات الاستراتيجية الغربية عامة والأمريكية خاصة، وأحد الساحات الخلفية التي كانت تتسلل منها إسرائيل إلى المحيط العربي والإسلامي إلى دولة إقليمية قوية ومركز استقطاب وجذب لجميع القوى والتيارات المعادية للمشاريع والخطط والسياسات الأمريكية – الإسرائيلية في المنطقة. ينظر: أحمد أبو هدبة، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧.

(٣) وهو ما علق عليه قائد الثورة (آية الله الخمينى) في العام ١٩٨٥ بـ: "إن المحافظين والإصلاحيين هما: جناحا النظام السياسي"، وأقر وقتها وجود تيارين داخل النظام: أحدهما/ التيار المحافظ، ويتمثل فى روحانيت مبارز، والآخر/ يسار إصلاحي هو: روحانيون مبارز، والشىء ذاته أكده المرشد الحالي (آية الله على خامنئى) عندما أشار في خطبة يوم ١٢ أيار/مايو من العام ٢٠٠٠ إلى "إن الإصلاحيين والمحافظين ضروريان للدولة كجناحي عصفور". ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، إيران: هيمنة المحافظين الجدد، على الموقع:
http://acpss.ahram.org

(٤) مجدي كامل، الأسرار النووية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٢.

التيار عناصر متشددة ترتبط بالمرشد الأعلى (خامنئي)، إذ تملك تلك العناصر تأثيراً هائلاً في مخططات الأمن القومي الإيراني عبر قيادة مؤسسات رئيسة: كالحرس الثوري ومجلس الخبراء.

أما التيار الإصلاحي: ومثله كل من علي: (هاشمي رفسنجاني) الذي جاء إلى السلطة في إيران من العام ١٩٨٩، و(محمد خاتمي) الذي جاء إلى سدة الحكم في إيران في العام ١٩٩٧، يرى: إمكانية فتح صفحة جديدة بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ضرورة اندماج إيران في النظام الدولي والاقتصاد العالمي الذي يقتضي بدوره القبول بقيود معينة على برنامجها النووي، وإن أنصار هذا التيار لا يدعون إلى تفكيك المنشآت النووية الإيرانية، بل تطوير قدراتها ضمن المعايير المرنة لمعاهدة حظر الانتشار النووي[١]، ويرون إن: البرنامج النووي ضمن الإطار الأوسع لعلاقات إيران الدولية، ولا تفضل هذه المجموعة التوصل إلى تسوية فحسب، بل التعليق المحتمل للبرنامج النووي كذلك، بالنظر لما يلحقه الاستمرار فيه من ضرر بالجوانب الأخرى لسياسة إيران الخارجية، كما يذهبون إلى أن الأسلحة النووية لا تخدم مصالح إيران الاستراتيجية بالضرورة، فإن تجاوزت إيران العتبة النووية، فستلجأ دول الخليج والعراق الجديد بصورة أكبر– على الأرجح – إلى مظلة الحماية الأمريكية، وسيقوم أمن الخليج في تلك الحالة بالفعل تحت الرعاية الأمريكية على احتواء الجمهورية الإسلامية وعزلها بما يفوق الوضع الراهن، فقد أكد (علي أكبر صالحي) ممثل إيران السابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هذه النقطة في شهر حزيران/ يوليو من العام ٢٠٠٤، قائـلاً: "لا يمكننا الحصول على الأمن عبر امتلاك الأسلحة النووية التي تجعلنا عرضة للمزيد من التهديدات"[٢].

ولقد كان من الطبيعي أن تترك الحرب في أفغانستان والعراق بثقلها على الخيارات السياسية والعسكرية الإيرانية، فقد تغير الوضع الدولي كما حدثت تطورات إقليمية دراماتيكية تتعارض مع المصالح والأولويات السياسية الإيرانية، وجاءت هذه التطورات في وقت يتعرض فيها الحكم الإيراني لضغوط داخلية قوية، فهناك حالة عامة من عدم الرضا على الوضعين، الاقتصادي والاجتماعي داخل إيران، وهناك المعارضة الشاملة التي تبديها الجامعات لأسلوب الحكم، والتي تطالب: بالإصلاح، وبإطلاق الحريات العامة، والتحرر من القيود التي فرضها رجال الدين والمحافظون من أتباعهم، فطالب (١٥٤) عضو من المجلس الإيراني في ٧ أيار/مايو من العام ٢٠٠٣، باعتماد دبلوماسية فاعلة من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات

---

(١) جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي، في إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، الطبعة الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص١٦٩ وما بعدها.

(٢) نقلاً عن : راي تقتية، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، الطبعة العربية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص١٩٩ وما بعدها.

المتحدة الأمريكية وذلك بهدف قلب المعادلة القائمة في العلاقات الإيرانية – الأمريكية، ومن ثم استبدال التهديد الأمريكي بشن حرب على إيران بفرص جديدة للتعاون الأمني والاقتصادي، وترافقت هذه الخطوة مع تظاهرات كثيفة للحركة الطلابية، والتي طالبت بالإصلاح، وبدعم من المعارضة في الخارج، ومن الولايات المتحدة الأمريكية[١].

ومع الشعور بالضغط الخارجي والداخلي (المدعوم خارجياً)، قررت إيران متابعة سياستها "المستقلة"، والتي تتعارض بوضوح مع الانتشار الأمريكي المطوق لها، ومع المصالح الأمريكية في الدول المحيطة بها، وكان من الطبيعي أن يشكل البرنامج النووي الإيراني نقطة محورية في المواجهة الجديدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وكان واضحاً: إن إيران قد جعلت من طموحاتها النووية نقطة الخلاف المركزية مع الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من قناعتها بأن ذلك كفيل بتوحيد الموقف السياسي الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين، كما يخفف من ضغوط المعارضة الطلابية، وذلك لأن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية يشكل نقطة لقاء لكل القوى والتيارات السياسية والشعبية، وهو كفيل بشد انتباه الجميع نحو هواجس الخطر الخارجية، وتخفيف الاحتقان حول المطالب الداخلية[٢].

وهكذا استطاع الرئيس (محمود أحمدي نجاد)[٣] منذ وصوله إلى الرئاسة ربط البرنامج النووي الإيراني بالشرف الوطني الإيراني، حاصلاً على إجماع داخلي يؤيده حتى بعض معارضي النظام في الخارج، والأمر بدا كما لو كان النظام الإيراني يربط شرعية وجوده بمستقبل البرنامج النووي على الرغم من أحقية أي دولة في أن تسعى لامتلاك قدرات ردع نووية ما دامت هناك دول أخرى تمتلكها في العالم، إلا أن القيادات السياسية الإيرانية اعتادت أن تستخدم ورقة البرنامج النووي الإيراني لكي تحكم سيطرتها على الشارع في إيران، بعدها – كما تروج لنفسها – الساعية لامتلاك القدرات النووية اللازمة لمواجهة تهديدات ومخططات ما اصطلحت على

---

(١) نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية: الطموحات الامبراطورية، الطبعة الأولى، المكتبة الدولية، بيروت، بدون سنة، ص٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٥.

(٣) ويعد الرئيس (محمود أحمدي نجاد) في نظر أجهزة المخابرات الغربية من المتشددين، كما إنه يعد من أكثر المرشحين المستفزين للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار: إنه كان من طلاب خط الإمام، وهم الطلاب الذين حاصروا الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران، فيما سمي بقضية الرهائن الأمريكية في العام ١٩٧٩، ذلك التيار الداعي إلى التمسك بحق إيران التام في مواصلة عمليات التخصيب، بل الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي إذا دعا الأمر. لذلك فإن فوزه أثار صدمة في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية، لاسيما عقب تصريحاته التي أشار فيها إلى أن بلاده ليست بحاجة لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حين شدد في المقابل على أن إيران ستعمل مع أي بلد لا يبدى تجاهها نزعة عدائية، كما أكد على تمسكه بالبرنامج النووي لإيران، وعزمه مواصلة محادثات البرنامج النووي مع الاتحاد الأوروبي. ينظر: ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥ وما بعدها.

تسميته بـ"الشيطان الأكبر" في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك "العدو المتربص" في إشارة إلى "إسرائيل"[١].

من هنا أصبح النجاح السياسي لأية حكومة إيرانية، يتطلب منها دائماً الإدانة المتكررة للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل المنظور، وذلك استجابة لرغبات الرأي العام، بالنظر لما آلت إليه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى عزل إيران سياسياً، وتقييد عملية بناء ترسانتها العسكرية إلى خلق عقدة اضطهاد في الوعي السياسي الإيراني، فضلاً عن شعور الجمهورية الإسلامية الإيرانية: بأنها محرومة من المعاملة العادلة والمنصفة، بسبب المنطق الانتقائي بشأن حيازة الأسلحة النووية[٢]، وإذ يرى رجال الدين في التيار المتشدد الفرصة لاستعادة الهيمنة على رئاسة الدولة والبرلمان، وبما يحكم قبضتهم على مقاليد الأمور في البلاد على نحو يتيح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية ويوجد لها من الذرائع والمسوغات للتصعيد العسكري ضد إيران، فإنهم رأوا في نجاحه استمراراً لخط الثورة، وعدوه صيغة وسطا فيما بين المحافظين التقليديين ذوى الأفكار الجامدة، وبين الإصلاحيين ذوى التوجهات المرفوضة من جانبهم، لكونها تمثل تهديداً لركائز نظام الحكم الإسلامي في إيران[٣].

وتتمثل العقيدة الرئيسة لآيديولوجية هذا التيار في الفكرة القائلة: "إن الجمهورية الإسلامية تتعرض لخطر دائم من قبل القوى الخارجية المعتدية، مما يقتضي الاعتماد على الذات عسكرياً، وقد تكونت هذه الفكرة منذ البدء عبر ثورة سعت إلى تحدي المعايير الدولية إن لم نقل إعادة صياغتها، وقد عكست صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة الناطقة باسم (خامنئي) تلك الفكرة قائلة: "يكمن لب المشكلة في الحقيقة المتمثلة في قصر نظر مسئولينا إلى ملف إيران النووي،

---

(١) مجدي كامل، الأسرار النووية، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٥.

(٢) إذ تواجه إيران وهي، إحدى الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ضغوطاً متواصلة، في حين لا نرى فعلياً أية إشارة إلى "إسرائيل" التي تملك قدرات نووية، ففي مناسبات عدة، يؤكد المسئولون في إيران على "حق إيران في امتلاك الأسلحة النووية ما دامت إسرائيل تمتلكها"، ورفضت إيران تبعاً لهذا الموقف اقتراح الرئيس (بوش) في ٣١ أيار/ مايو من العام ١٩٩١، والذي يحث فيه جميع دول الشرق الأوسط على الامتناع عن إنتاج المواد الانشطارية، ووصفته: بأنه "متحيز" ، وأعادت التذكير بمخزون "إسرائيل" الحالي من المواد الانشطارية. ينظر: جمال سند السويدي، المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة وإيران، في إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، الطبعة الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٤٧٢- ٤٧٨.

(٣) ففي محاولة من جانب التيار المحافظ لتجديد ذاته، وإطالة مدة بقائه في الصدارة سعى إلى اتخاذ خطوات مهمة لزيادة شعبيتهم، أبرزها: استقطاب عناصر شابة ووجوه جديدة أكثر اعتدالاً، وإعطائهم مناصب مهمة، وترشيحهم للبرلمان والمجالس البلدية ورئاسة البلاد. كما أعلن عن تأليف لجنة للفكر والحوار، وتوسع في الحديث عن الإصلاح والتنمية، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية والعامة التي تقدم إلى الجماهير في المجالات كافة. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، مصدر سبق ذكره.

واتباعهم المسار الخاطئ، يبدو إنهم فشلوا في إدراك إن أمريكا تريد تدميرنا، وأن المسألة النووية لا تمثل أكثر من ذريعة لديها"[١].

٢. البعد الأمني للبرنامج النووي الإيراني:

تقع إيران وسط بيئة جغرافية مضطربة، فهي تمتد على مساحة ضخمة تقترب من مليوني كم٢، وحدود طويلة مع جيرانها. وهذه الحدود تكتنفها الاضطرابات بشكل مستمر سواء أكان ذلك في أفغانستان أو العراق أو بلدان آسيا الوسطى، بسبب الوجود العسكري الأمريكي المكثف، أم تركيا بسبب المشكلة الكردية والنفوذ الأمريكي أم باكستان بسبب تبنيها حركة طالبان في الماضي، وامتدادات قبائل (البشتون) التي تأوي الكثير من عناصر القاعدة[٢]، كما توجد على حدودها الغربية والشمالية والشرقية أنظمة خطرة وغير مستقرة قد تمتد أعمال العنف منها إلى إيران مما يؤدي إلى تقويض تماسكها الداخلي. أما في الجنوب فوجود مجموعة من الدول العربية الغنية المتوجسة، وهي مسلحة تسليحاً جيداً، وتتمتع بحماية القوة العظمى الوحيدة في العالم[٣].

كما كان لتطورات الشرق الأوسط فيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في العام ٢٠٠١، دورها في تعزيز المخاوف الإيرانية ومن ثم تعزز من الجدوى الاستراتيجية الواضحة للأسلحة النووية، حيث التهديد الذي بات يمثله الوجود الأمريكي البحري والجوي الكثيف في منطقة الخليج، وهكذا بات الدفاع عن حدود إيران البحرية والبرية مهمة مستعصية، وهذا الوضع الذي واجهته إيران دفع بوزير الدفاع الإيراني الأسبق (علي شمخاني) إلى الاعتراف: "بأن الدفاع عن إيران قد أصبح مهمة صعبة بحيث لم يعد من الممكن تأمينها إلا باعتماد استراتيجية ردع"[٤].

وعلى الرغم من إنه قد تم الإطاحة بألد أعداء إيران في أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وورطتها في المستنقع العراقي مستنزفاً مواردها، ومحجماً من طموحاتها، فإن النخبة الحاكمة في إيران تستشرف مستقبلاً مضطرباً يعزز شعور الافتقار إلى الأمن لديها. إذ يعتقد الكثير من الإيرانيين إن النيات الحقيقية للأمريكيين في أفغانستان والعراق إنما كانت لتطويق إيران ومهاجمتها، بوصفها منافساً لها في الشرق الأوسط وبحر قزوين، وبهذا المعنى يقول الرئيس الإيراني السابق (محمد خاتمي): "إن الوضع الاستراتيجي لجمهورية إيران الإسلامية في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص يتطلب أن تكون لنا

---

[١] راي تقتية، إيران الخفية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

[٢] مجدي كامل، الأسرار النووية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨١.

[٣] جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.

[٤] نقلاً عن: نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

إمكانات عسكرية قوية، ولن نطلب الأذن من أية جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا وإمكاناتنا العسكرية، وإن حماية النفس، ومنع الآخرين من ارتكاب العدوان هما من أهم حقوق البلد"[١].

وتجدر الإشارة إلى أن إيران لم تبد أي رغبة بشأن التفاوض بخصوص برنامجها النووي بعد التدخل العسكري من قبل قوات حلف الأطلسي في ليبيا للإطاحة بنظام القذافي، فالتفاوض النووي لم يمنح ليبيا ضمانات أمنية وسياسية على المدى الطويل، وهنا أشار (خامنئي) بصورة لاذعة خلال الكلمة التي ألقاها في العام ٢٠١١، لمناسبة عيد نوروز إلى أن: "القذافي قد جمع كل مرافقه النووية وقدمها إلى الغرب، والآن يمكنكم رؤية الأوضاع التي تعيش في ظلها أمتنا مقارنة بأوضاعهم"[٢].

كما تشكل "إسرائيل" بؤرة التهديد المباشر لإيران في ظل الافتراض الذي مؤداه إن حالة العداء بين إيران و"إسرائيل" التي تمتلك أسلحة نووية دون الإقرار بذلك علنياً تدفع إيران بقوة نحو الخيار النووي، كما تقوم النظرة الإيرانية تجاه "إسرائيل" على إن الأخيرة تحتل أرضاً إسلامية، وأماكن مقدسة إسلامية، وتضطهد سكانها المسلمين، وإن "إسرائيل" ترتبط بشكل مباشر برموز الشر التي تستهدف الجمهورية الإسلامية في إيران، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبقايا نظام الشاه، علاوة على ذلك، فإن "إسرائيل" كما يرى هذا النظام، تحرض الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام ضد إيران، وتطلق التهديدات المستمرة بتوجيه ضربة جوية ضد الأهداف الاستراتيجية في إيران، وتتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا لكي تطوق إيران من الشرق والشمال[٣]، وهنا شخصت صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة موقف إيران قائلة: "يتضح جلياً في عالمنا المعاصر: إن الحصول على أسلحة متطورة يشكل رادعاً، ويوفر الأمن، ناهيك عن تحييد الرغبات الشريرة للقوى العظمى بمهاجمة الدول الأخرى"[٤].

وإذا كان غياب التهديد النووي العراقي (المزعوم) لإيران قد شكل استفادة لها للبروز كقوة مهيمنة في محيطها الإقليمي، فإن وجود دولتين نوويتين مجاورتين لها من جهة الشرق قد ينظر إليه إيرانياً: بأنها مهددة لأمنها القومي. فقد تسببت تجربة باكستان النووية في العام ١٩٩٨، بالكثير من القلق في إيران، إذ أكد (رافسنجاني) قائلاً: "تمثل هذه التجربة خطوة كبيرة نحو

---

(١) نقلاً عن: عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيو ستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، مجلة دراسات دولية، العدد (١٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٣٤.

(٢) نقلاً عن: مارك لنج، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط، ترجمة حسين شلوشي وآيات شحرور، مجلة حمورابي، العدد الأول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١، ص١٧٤.

(٣) إفرايم كام، تقييم إسرائيلي للتهديد النووي الإيراني، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدبة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٠.

(٤) نقلاً عن: راي تقتية، إيران الخفية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

انتشار الأسلحة النووية، ومسألة خطرة ينبغي القلق منها"، أي أن باكستان تمثل إلى جانب العراق تهديداً محتملاً ينبغي لإيران أخذه بالحسبان عند وضع استراتيجيتها الدفاعية، لا سيما في ظل العلاقات المتميزة التي باتت تربط بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية بعد الموقف الذي اختارته الأولى، والداعم للاستراتيجية الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، كما تشعر إيران بالقلق من التهديد المحتمل الذي يمكن أن يكون مصدره القوة النووية الهندية في ظل العلاقة الوثيقة التي استطاعت "إسرائيل" إرساءها مع هذه الدولة[١].

كل ما تقدم يعني: هجرة القيادة الإيرانية لتلك النظرة التي ترى بالقدرة العسكرية مقوم من الدرجة الثانية، لأن "الأمة الإيرانية ما زالت وستبقى تتعرض إلى تهديدات متواصلة، وبات أقل ما يمكنها فعله لمواجهة تلك التهديدات هو: ردع الأعداء عن طريق إظهار القدرة على الدفاع عن نفسها"[٢]، لذلك ومن الناحية الاستراتيجية البحتة عدت إيران: إن السلاح النووي يشكل أهم رادع لكل عدو قائم أو محتمل يمتلك سلاحاً نووياً، وفي مقدمتهم: "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، اللذان يشكلان تهديداً رئيساً لإيران، كما لا تتجاهل إيران احتمال تحول روسيا إلى عدو لها إذا ما تفاقم النزاع بين الدول المحيطة ببحر قزوين على كيفية تقاسم ثرواته[٣].

٣. البعد الإقليمي للبرنامج النووي الإيراني:

يعد الطموح القومي المتزايد راسخاً في الثقافة السياسية الإيرانية، حيث دأبت إيران على شد الانتباه الدولي إليها في مختلف حقب التاريخ انطلاقاً من اعتقاد طاغٍ في أن هناك دوراً لا بد لها أن تؤديه في بيئتها الإقليمية، وقد وظفت كل ما خلفته لها القرون الوسطى في دولة مترامية الأطراف جغرافياً، ومتعددة الأعراق إثنياً، ثم لتدخل القرن العشرين، وفي خزانتها مال أفاء بها النفط عليها، كما تتميز بموقع استراتيجي يضعها في قلب العالم الإسلامي، وبين أغنى منطقتين في العالم هما: الخليج العربي وبحر قزوين[٤].

وحيث أن فكرة المجال الحيوي ما تزال شاخصة في الأجندة الإيرانية، فإنها قامت باستثمار كل تلك الفواعل لمصلحة ادعاءاتها بالتوسع، ومن ثم كان الاهتمام بالمؤسسة العسكرية التي تعد الحلقة المحورية في المشروع السياسي الإيراني، والمرآة العاكسة لدلالاته ومضامينه. وقد زاد من قيمة تلك الرؤى ما خلفته حرب الخليج الثانية من اختلال التوازن العسكري في الشرق

---

[١] رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص٤٩ وما بعدها.

[٢] نقلاً عن: منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

[٣] مجدي كامل، الأسرار النووية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨١.

[٤] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيو ستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

الأوسط، وانهيار الاتحاد السوفيتي في مجالات فعل للجهد الإيراني حتى أصبحت معنية من بين أمور أخرى، بـ[١]:

١. ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز، وربما جنوب شرق آسيا، أي استعادة مكانتها كقوة إقليمية مهيمنة.
٢. الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع قوى إقليمية، وربما دولية.
٣. المحافظة على قيم الثورة الإسلامية في الداخل، والسعي إلى نشرها في الخارج.

كما تعد حالة النهاية التي وصل إليها البرنامج النووي العراقي، والذي كان ربما الدافع الرئيس قبالة متابعة إيران لبرنامجها النووي في الوقت الذي كان قد قطع شوطاً كبيراً في تقدمه نحو غاياته، والذي أفسح المجال لإيران على ما يبدو أن تظهر بوصفها دولة نووية في محيطها الإقليمي، وبشكل خاص نظراً لكونها من الدول المطلة على الخليج العربي في ظل غياب وجود برامج نووية لدى تلك الدول حالياً، أو في المستقبل المنظور على أقل تقدير[٢].

ويسود لدى القادة العسكريين المتمرسين في إيران الاعتقاد: بأن العامل الحاسم – في تشكيل البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط – هو: القوة العسكرية المتفوقة، فالاستعداد العسكري لا بد أن يحتل الأولوية القصوى. وإيران لا يمكنها أن تعتمد على "حرب شعبية" تستخدم فيها معدات متهالكة للدفاع عن البلاد بعكس ما كان يروج له الزعماء أبان الأيام الأولى للحرب العراقية – الإيرانية، والتي كانت تسودها التصورات المثالية، وإنما تحتاج إيران – بدلاً من ذلك – إلى مخزون احتياطي ضخم من الأسلحة الحديثة، وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في منطقتي: وسط وشمال غرب آسيا[٣].

فقد أدى الحضور السياسي لإيران في ملفات إقليمية متفاعلة: كتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وتطورات الملف اللبناني، وأخيراً تطورات ما بعد العام ٢٠٠٣، في العراق إلى توصيف هذا الحضور: بأنه رغبة في التوسع خاصة بعد أن تم ربط هذه الملفات بتطوير برامجها النووي كنوع من إظهار قوتها الإقليمية. ولعل ما يعزز هذا التصور ما قاله السفير الإيراني لدى ألمانيا (حسين موسوي) من: "إن إيران قوة عظمى في المنطقة، ولها الكلمة الأخيرة اليوم في

---

[١] منعم صاحي العمار و نزار إسماعيل الحيالي، سباق التسلح التقليدي في الشرق الأوسط بعد (أم المعارك)، سلسلة آفاق، العدد (١٢)، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥، ص١٩ وما بعدها.

[٢] رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

[٣] جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

العالم الإسلامي، وهي قوة عظمى سياسياً وثقافياً، وأن مثل هذه الدولة لا يمكن أن تستبعد"[١]. كما أفادت تقارير صحفية في أوائل أيار/ مايو من العام ٢٠٠٣، بأن إيران بعثت رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر الحكومة السويسرية – التي تمثل المصالح الأمريكية في إيران – ألمحت فيها إلى استعدادها للبحث في عقد "صفقة كبرى" مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً لهذه التقارير اقترحت إيران "خريطة طريق" لتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، في مقابل التقليل من حدة المخاوف الأمريكية حيال برنامج إيران النووي ورعايتها للإرهاب، وتنسيق سياستي البلدين تجاه العراق، وتقديم الدعم لتسوية من شأنها حسم الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي[٢].

إن ما نستنتجه مما تقدم إن إحدى الغايات الأساسية التي تدفع بإيران إلى امتلاك القدرات النووية، هي ما يمكنها عن طريقه أن تخلق مستوى مهماً من التخوف أو التردد لدى صناع القرار، ولدى أعدائها المحتملين أيضاً، فعن طريق ذلك تحاول إيران مقابلة السياسات الأمريكية في المنطقة بسياسات أخرى مقابلة لفرض معادلة التوازن الإقليمي، كما إن امتلاك القدرات النووية ستشكل عامل ضغط سياسي على دول الشرق الأوسط، وبالأخص الخليجية منها، وهذا من شأنه أن يمنح إيران مانعاً أو عائقاً فعالاً لسياسات تلك القوى، والتي قد لا تتوانى عن القيام بأعمال من شأنها أن تهدد اهتمامات الأمن القومي الإيراني أو مصالح إيران الاستراتيجية[٣].

---

(١) نقلاً عن: سهيلة عبد الأنيس، ملف إيران النووي: دراسة في الموقف الدولي من التطورات الأخيرة، الحدث السياسي، العدد (٧)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٢٣.

(٢) جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (١٠٢)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦ ، ص٧.

(٣) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

المطلب الثاني

الموقف الإيراني من نظام حظر الانتشار النووي[١] وأنظمة الضمانات الدولية[٢]

تعد إيران في مقدمة الجهود الدولية الرامية إلى احتواء الانتشار النووي منذ البداية، وأسهمت في تقوية نظام حظر الانتشار، فقد كانت إحدى الدول الرئيسة التي وقعت على معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) في العام ١٩٦٨، وصادقت عليها في العام ١٩٧٠[٣]، ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في العام ١٩٧٣ (تلزم هذه الاتفاقية الدولة بالإعلان عن منشآتها النووية، وتلزم الوكالة بمساعدة الدولة في الحصول على التقنية النووية، والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية)، ودخل اتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC-214) بخصوص الضمانات الشاملة حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو من العام ١٩٧٤، وقد ألزمت هذه الاتفاقية إيران باستيراد معدات وتقنيات نووية للأغراض السلمية مقابل إخضاع برنامجها للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما

---

(١) يقصد بـ(نظام حظر الانتشار) هو: شبكة من المعاهدات والاتفاقات والضمانات بشأن الطاقة النووية التي تمثل بمجملها: الإطار الأعرض لمعاهدة حظر الانتشار النووي لعام ١٩٦٨، وهي تشمل: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والمعاهدات الإقليمية لحظر الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، وإعلانات الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقات المورد/ المستخدم الكثيرة حول تصدير المرافق والتكنولوجيا والامدادات، والاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما يسمى بـ(مجموعة لندن للموردين النوويين) التي خرجت إلى الوجود بعد المؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة العديدة ووثائقها كل ما تقدم أسهم في بناء نظام حظر الانتشار. ينظر: سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

(٢) يعرف (نظام الضمانات) في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بـ: أنه مجموعة من الأحكام التقنية والقانونية المتفق عليها، والتي تسهر على تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من تعهدات الدول بعدم تحويل مواد نووية تحتفظ بها لأغراض سلمية نحو تحقيق غايات عسكرية، وقد استحدثت هذه الضمانات في آذار/مارس من العام ١٩٦١، حينما أقر مجلس المحافظين بالوكالة الدولية الاتفاقية الأولى للضمانات INFCIRC/٢٦، والتي بموجبها تطبق هذه الضمانات على المفاعلات النووية التي لا تزيد طاقتها على (١٠٠) ميغاواط، علماً: إن اتفاقات الضمانات الشاملة هي اتفاقات تصمم وفقاً لأوضاع كل دولة، وقد تم التفاوض عليها بين الوكالة وكل دولة أو مجموعة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتم تعديل اتفاقية الضمانات ومراجعتها مرات عدة. ينظر: نجيب بن عمر عوينات، القانون الدولي النووي، مصدر سبق ذكره، ص٥٧ وما بعدها.

(٣) علماً: إن اتفاقية حظر الانتشار النووي لعام ١٩٦٨، تضمنت: الالتزام الحاسم بمطلب التحقق من خلو جميع الدول التي وقعت عليها من أية أسلحة غير تقليدية، وبخاصة الدول غير النووية، وتوكل معاهدة حظر الانتشار النووي تنفيذ هذه المهمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أن تأسست، وكونت آليات التحقق من حظر الانتشار في جميع الدول التي وقعت على الاتفاقية. ينظر: إفرايم إسكولاي، البرتوكول الإضافي بين إيران ووكالة الطاقة الدولية للأبحاث النووية، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدبة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، ٢٠٠٦، ص١١٦.

تقدمت إيران باقتراحات بالتعاون مع مصر إلى الأمم المتحدة في العام ١٩٧٤، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (NWFZ) [١].

وبحكم: أن الوكالة تعد الجهة المنوطة بالتفتيش عن البرنامج النووي الإيراني، فهي المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات أم لا، ولهذا فإنها لعبت دوراً محورياً في الأزمة النووية الإيرانية بعد أن بدأت تولي اهتماماً خاصاً بالحالة الإيرانية منذ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٢، في حين كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية على وفق نظام الضمانات المعمول به، والذي يجري تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي، حيث تطبق الوكالة نظام مراقبة على مفاعل أبحاث صغير زودت الولايات المتحدة الأمريكية به إيران في العام ١٩٦٧، وانتقل بذلك من الوقود مرتفع التخصيب إلى الوقود منخفض التخصيب، ومن المقرر أن تراقب الوكالة الدولية مفاعل أبحاث من تصميم الصين جرى إنشاؤه، وعلى محطة أو أكثر منخفضة المخاطر قدمتها الصين، وعلى أكثر من أربعة مفاعلات للطاقة النووية منخفضة الخطر تعاقدت عليها مع روسيا في كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٦، ليتم إنشاؤها في (بوشهر)[٢].

وخلال عمليتي تفتيش قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/ فبراير من العام ١٩٩٢ و تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٣، لستة مواقع نووية مشكوك فيها، والواقعة في ثلاثة مجمعات رئيسة للبحوث النووية قرب طهران وأصفهان وخرج، بعد حصولهم على معلومات تفصيلية من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، لم تعثر الوكالة على أي دليل يتهم إيران بمزاولة أنشطة محظورة قانوناً[٣].

وكان العامل الرئيس لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في وصول معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، ففي شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٢، وجه مسئولون أمريكيون اتهامات صريحة للحكومة الإيرانية بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي (آراك

---

[١] ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

[٢] بول.ف. باور، القضايا النووية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

[٣] لقد رأت الوكالة إن منجم اليورانيوم الذي زارته في (ساجند) يحتاج إلى خمسة أعوام على الأقل ليبدأ الإنتاج، وإنه لا يحتوي على مصنع لتكييف اليورانيوم، ورأت: إن منشأة "معالم كلاية" التي قيل: إنها مركز لبحوث الأسلحة النووية، ليست أكثر من مركز مؤتمرات وتدريب بحجم فندق صغير، ورأت: إن الكالوترون الذي زودتها به جمهورية الصين الشعبية – والموجود في شيراز – صغير جداً في الحجم، بحيث لا يمكن استخدامه سوى في إنتاج النظائر المشعة لأغراض البحوث الطبية. ينظر: أنتوني كوردسمان، قدرات إيران العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص٤٠١ وما بعدها.

وناتانز)، وذلك للقيام بتخصيب اليورانيوم بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل هدف مستقبلي ألا وهو: صنع السلاح النووي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حصلت على المعلومات الخاصة بهذا الموقع من فصيل في المعارضة الإيرانية يعرف بـ(المجلس الوطني الإيراني للمقاومة)، وقد اكتسبت هذه الاتهامات قدراً من المصداقية عن طريق ما أظهرته صور الأقمار الصناعية الأمريكية من أن الحكومة الإيرانية أقامت جدراناً أسمنتية سميكة تحت الأرض فيما كان يوحي: بأن الجزء الأكبر من المنشآت هو تحت الأرض سواء أكان لضمان السرية أم من أجل تحصين المنشآت ضد الهجمات الخارجية[١]. إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت قد أكدت على لسان مديرها العام السابق (محمد البرادعي) بأن: "المنشأتين النوويتين مدار الشبهة لم تكونا مفاجأتين للوكالة التي كان لديها علم مسبق بوجودهما"، وفي الوقت نفسه حث (البرادعي) الحكومة الإيرانية على منح مفتشي الوكالة حقوقاً أوسع في الدخول وصلاحيات أكبر للتحقق من المنشآت غير المعلنة، عن طريق إبرام البروتوكول الإضافي، ولغرض الموافقة على التوقيع على البروتوكول الإضافي كانت إيران تطالب بالحصول على ضمان حقها بالحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات المفروضة عليها. وقد تم التوقيع عليه في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٣، حيث أعلنت إيران رسمياً موافقتها على توقيع البروتوكول الإضافي، والقاضي بالسماح للمفتشين الدوليين بتفتيش المفاعلات والمنشآت الإيرانية بصورة مفاجئة[٢].

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، كراسات ستراتيجية، العدد (١٤٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥، على الموقع:

http://acpss.ahram.org

(٢) كان التطبيق الأولي لنظام الضمانات قد ركز حصرياً في قضية تحويل المواد من الاستخدامات المعلنة إلى استخدامات أخرى، ولم تبدأ هذه الضمانات في معالجة احتمال الأنشطة السرية إلا في تسعينات القرن العشرين فقط، نتيجة لكشف أمر البرنامجين النوويين السريين في كل من: العراق وكوريا الشمالية، لذلك تم تبني البروتوكول الإضافي (الوثيقة INFCIR/540) في العام ١٩٩٧، من أجل تقوية الفاعلية والكفاءة لنظام ضمانات الوكالة عن طريق القيام بخطوات تكميلية لعمليات أخذ العينات البيئية الروتينية، تمثلت في فرض الرقابة عن بعد، لتضمن من ثم عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة، ويشترط هذا البروتوكول على الوكالة: قيامها بالتحقق من مجمل دورة الوقود، بما في ذلك: استخراج اليورانيوم، وعمليات التخصيب، وإنتاج الوقود، والمعالجة، وسبل التعامل مع الوقود المستنفذ والتخلص منه. كما إنه يطالب مفتشي الوكالة بتحديد ما إذا كانت هناك مواد أو أنشطة نووية لم يصرح بها في الدول التي تخضع للتفتيش لتيسير التوصل إلى حكم بهذا، وكانت وسائل الإعلام قد دأبت على وصف مثل هذه العمليات بـ(المباغتة)، كون مدة الإخطار تصل إلى (٢٤) ساعة، باستثناء الحالات التي يكون خلالها المفتشون في موقع ما فعلياً، وعند ذاك يمكنهم طلب منحهم ترخيص دخول المنشأة المراد تفتيشها في ذلك الموقع خلال ساعتين فقط. ينظر: جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

وفي منتصف العام ٢٠٠٣، وفي أثناء قيام الوكالة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش في إيران، اكتشفت الوكالة آثاراً مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من البيئة في إيران مما عدت دلالة على إنها تقوم بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة، إذ أظهرت التحليلات التي أجريت لهذه العينات عن وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم بالصورة التي تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي، والتي عزاها المسئولون الإيرانيون إلى الجهة الخارجية التي زودتهم بالأجهزة، وهو ما زاد الشكوك الدولية من أن الطموحات النووية الإيرانية تتجاوز محور الاستخدامات السلمية لها[١].

ومما يزيد في الإشكالات القائمة بين الوكالة الدولية وإيران المصير الغامض لبعض المستوردات الإيرانية من المواد النووية، فلقد استوردت إيران في العام ١٩٩١، من الصين (١٠٠٠) كغم من اليورانيوم (Hexa Fluoried) ، و (٤٠٠) كغم من يورانيوم (Tetra Fluoride)(UF-4)، و (٤٠٠) كغم من يورانيوم (Duoxide)(UO-2)، ومن يورانيوم ديوكسيد (2-40) دون إعلام الوكالة، وترتسم علامات استفهام عدة حول مصير هذه الكميات من اليورانيوم، وأوضحت إيران: بأنها حولت بعض هذه المستوردات إلى مواد أخرى، وبعضها استعمل لغايات طبية، ولكن كل ما قدمته إيران من معلومات لم يكن كافياً للكشف بوضوح عن مصير كل الكميات المستوردة وجهة استعمالها[٢].

ومع حلول العام ٢٠٠٤، اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من بين أشياء أخرى تواصل إنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي بدعوى: إن إيران لا تستطيع فسخ عقود كانت قد أبرمتها مع الشركات الخاصة التي تصنع هذه المكونات، لذلك تبنى مجلس حكم الوكالة في ١٨ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، قراراً شديد اللهجة يشجب إخفاق إيران في التعاون مع الوكالة بالشكل التام والمناسب والفعال، وطالب القرار إيران: بأن تقوم بتعليق العمل ببرنامج التخصيب بصورة تامة، وجاء الرد الإيراني في مذكرة موجهة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٣ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، تقول فيها إيران: إنها تعتزم استئناف تصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي، وتجميع وتجريب هذه الأجهزة[٣].

ومع أن القرار الذي أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤، كان قد تفادى الإشارة إلى الانتهاكات الإيرانية، مما حال دون فرض عقوبات اقتصادية مشددة عليها، إلا أن قرار الوكالة الدولية المتخذ في ٢٤ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٥، أكد على عدم احترام إيران لالتزاماتها مع الوكالة، وهو ما يعد عدم التزام باتفاقية الضمانات الدولية،

---

[١] أحمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

[٢] نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

[٣] جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص١٣-١٤.

ووفقاً للنظام الأساس للوكالة الدولية للطاقة الذرية (المادة (١٢)، الفقرة (ج))، فإن الوكالة الدولية عندما تقرر: إن دولة ما قد أخلت بالتزاماتها، فإن مجلس حكام الوكالة "سوف يخطر بأمر المخالفة جميع الأعضاء في الوكالة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن"، وقد تم ذلك في ٨ آذار/ مارس من العام ٢٠٠٦، والذي أصدر بدوره ثلاثة قرارات فرضت بموجبها ثلاث حزم من العقوبات الاقتصادية على إيران، تمثلت بكل من القرارات: (١٦٩٦، و ١٧٣٧، و ١٧٤٧)، وقد رفضتها وأدانتها إيران جميعاً[١].

وفي ٣ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٦، أحاطت إيران الوكالة الدولية علماً: بأنها قررت إنهاء "تعليقها الطوعي وغير الملزم قانوناً" لبرنامج تخصيب، واستئناف أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالطرد المركزي، ذلك التعليق الذي كان سارياً منذ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٤، ثم بدأت في ١٠ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٦، تزيل أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجهزة الطرد المركزي ومعدات أخرى في المعمل التجريبي لتخصيب الوقود في (ناتانز)، وفي أثنين من فروع منظمة الطاقة الذرية الإيرانية(OEOI)[٢].

ولأجل بناء الثقة بين إيران والغرب بشأن طموحات الأولى النووية، عرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع اتفاق في ٢١ تشرين الثاني/أكتوبر من العام ٢٠٠٩، بعد مفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا، ويقضي مشروع الاتفاق: بأن ترسل إيران اليورانيوم إلى بلد آخر لتخصيبه بغية الوصول على وقود لمفاعل أبحاث في طهران، وحسب مشروع اتفاق الوكالة الدولية، فإنه يدعو إيران لإرسال (١٢٠٠) كلغم من اليورانيوم ضعيف التخصيب إلى روسيا دفعة واحدة لتخصيبه بنسبة (٢٠%)، وتحويله بعد ذلك في فرنسا إلى وقود لمفاعل الأبحاث في طهران[٣].

وفي أواخر أيلول من العام ٢٠٠٩، اكتشفت الوكالة الدولية: إن إيران قامت سراً ببناء مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم في منطقة جبلية حصينة في مدينة (قم) منذ العام ٢٠٠٦، من دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مخالفة واضحة من جانب إيران لالتزاماتها الدولية في هذا الشأن، فوجه الدكتور (محمد البرادعي)، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، انتقادات لإيران على أساس: إنه كان يتعين عليها إبلاغ الوكالة بهذا المفاعل بمجرد

---

[١] جورج بيركوفيتش، البرنامج النووي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية في العام ٢٠٠٥، في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، الطبع الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٥١.

[٢] شاون ن. كايل، حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها، في التسلح ونزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٧١٤ وما بعدها.

[٣] ولاء علي البحيري، إيران واتفاق تبادل اليورانيوم: سياسة كسب الوقت، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل ٢٠١٠، ص١٢٢.

شروعها في إقامته طبقاً لالتزاماتها المترتبة على انضمامها للاتفاقية الدولية لحظر الانتشار النووي، وطالبها بتفعيل البروتوكول الإضافي[١].

وعلى الرغم من أن إيران نفت أن تكون قد رفضت عرض مبادلة وقودها النووي هذا، إلا أن الرئيس الإيراني (محمود نجاد) أعلن في ٧ شباط/فبراير من العام ٢٠١٠، إنه طلب من المسئولين في بلاده البدء بإنتاج يورانيوم عالي التخصيب، مشيراً إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول تبادل الوقود النووي بعد اختبار قوة استمرت أكثر من ثلاثة أشهر، كما أعلنت الحكومة الإيرانية في ١١ شباط/ فبراير من العام ٢٠١٠، عن تخصيب اليورانيوم بنسبة (٢٠%)، وذلك خلال الاحتفال بذكرى الثورة، ووصفت هذا الخبر بالتقدم العلمي الكبير لإيران[٢].

المطلب الثالث

الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية

إن وجود مجالات متعددة للتعاون والتنسيق يعطي لعلاقة روسيا بإيران سمة ستراتيجية، وهذا ما يجعل روسيا تتعامل بهدوء مع الطموحات الإيرانية في مجال امتلاك القدرة النووية، لا سيما إنها ترى: إن إيران لا تعادي، ولا تهدد جيرانها، ولديها نظام سياسي مستقر وثابت، لذلك فقد وافقت روسيا ودعمت موقف إيران في قضية ملفها النووي السلمي، ورفضت فرض عقوبات عليها بهدف عزلها ومنعها من تطوير هذا البرنامج ساعدها في ذلك، مهارة القيادة الإيرانية في إدارة معركتها الدبلوماسية لهذا الملف، وصمودها بقوة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بوجه ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وعدم مهاجمتها حتى الآن، وهذا ما أظهر إن الموقف الروسي يتغذى من الموقف الإيراني، والعكس صحيح، ولكنه لا يصل إلى حد قبول روسيا أن ترى جارتها تملك أسلحة نووية، ومن هنا اقترحت روسيا تأسيس مركز إيراني – روسي مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية في محاولة لنزع فتيل أزمة الملف النووي الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

ومهما يكن من أمر مبادلة المواقف تلك، إلا أن أهمية العلاقات الروسية – الإيرانية تعود إلى عاملين رئيسين[٣]:

<u>الأول:</u> التعاون الثنائي في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، ومساهمة روسيا في بناء مفاعلات إيران النووية.

---

[١] سهيلة عبد الأنيس، ملف إيران النووي: دراسة في الموقف الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٢] ولاء علي البحيري، إيران واتفاق تبادل اليورانيوم، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

[٣] أحمد علو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، العدد (٢٦٣)، وزارة الدفاع اللبنانية، أيار ٢٠٠٧، على الموقع:

http://www.lebarmy.org.

الآخر: استثمار ثروات بحر قزوين، وعد هذا البحر مغلقاً ومحصوراً بالدول المطلة عليه، وعدم السماح بوجود قوات أجنبية حوله.

كما تتبع أهمية الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية من عاملين رئيسين، هما[1]:

أولاً: الثقة التي تربط بين إيران وروسيا، والتي تستند إلى ميراث من التفاهم الاستراتيجي والاتفاق على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية، وذلك على عكس أجواء التوتر والشكوك المتبادلة التي أطبقت على العلاقات بين إيران والغرب، ومثل هذا القدر المعقول من الثقة بمقدوره أن يوفر أرضية صلبة يمكن البناء عليها بين الجانبين: الروسي والإيراني لإيجاد صيغة مشتركة للخروج بالأزمة النووية الإيرانية من النفق المظلم بأقل خسائر ممكنة.

ثانياً: تحظى المفاوضات الإيرانية – الروسية بتأييد ودعم واضحين من بعض القوى الدولية الفاعلة: كـ(الصين)، والتي أرسلت وفداً إلى طهران برئاسة (لوغووزونغ) نائب وزير خارجيتها للتنسيق مع الوفد الروسي من أجل إقناع إيران بالموافقة على المبادرة الروسية.

ويعد التوافق الروسي – الصيني حول الملف النووي الإيراني إنموذجاً واضحاً للتفاهم بين الدولتين، حيث يتفرد الموقفان: الروسي والصيني بعدهما الأكثر تعاطفاً مع إيران وتفهماً لموقفها في تحدٍ واضح للإرادة الأمريكية، ولكل ما تبذله الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوط على الدولتين، بما في ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية والصينية المتعاونة مع إيران، صحيح إن الموقف الروسي أوضح كثيراً من الموقف الصيني بحكم أن روسيا هي الطرف المعني أساساً بالملف النووي الإيراني، كونها الشريك الأساس لإيران، ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية (كما سيتضح لاحقاً)، إلا أن تأييد الصين الفعلي لإيران خاصة في المحافل الدولية لا يقل عن الدعم الروسي لها، فكل من: الصين وروسيا تؤيدان من حيث المبدأ حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حسم الجدل حول هذا الملف، وسبق أن رفضت الدولتان مراراً إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن، ورأتا إنه من الضروري إتاحة الفرصة التامة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتي النظر الأمريكية والإيرانية، وعقب تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن عارضت الدولتان فرض عقوبات شديدة على إيران، إذ تريان: إنه من "غير المناسب" فرض حضر شامل على التعامل مع إيران، وإن هذا سيؤدي

---

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، أزمة البرنامج النووي الإيراني، على الموقع: http://acpess.ahram.org.**

بالضرورة إلى تعقيد أكثر للموقف. كما ترفض الدولتان تماماً أي تلويح باستخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران، وتؤكدان على ضرورة استمرار الإدارة الدبلوماسية لهذا الملف[١].

أولاً: التعاون النووي الروسي الإيراني:

عد التعاون النووي بين روسيا وإيران (منذ أيام الاتحاد السوفيتي سابقاً) من قبل كثير من الباحثين الأكثر ثباتاً واستمراراً على الإطلاق، ذلك التعاون الذي بدأ منذ أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي بشكل رسمي في العام ١٩٩١، ركزت الحكومة الإيرانية على جهود التعاون المشترك مع روسيا الاتحادية الوريث الشرعي له، وبذلت الجهود الحثيثة عن طريق السعي إلى عقد العديد من اتفاقيات التعاون المشترك معها.

وكان أهم تلك الاتفاقيات: اتفاق التعاون المبدئي الذي وقع بين الجانبين في ٢١ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٢، والذي ينص على: تعزيز التعاون بين البلدين في مجال البحث الأساس والعلوم التطبيقية، وإقامة دائرة للبحث المشترك، ووضع خطط لبناء مفاعل نووي في إيران، وتدريب طاقمه، وتقديم المعدات والمواد الضرورية لتشغيل المفاعلات، كما أبرمت روسيا عقداً مع إيران في العام ١٩٩٣، لبناء مفاعلين روسيين في (بوشهر) في الجنوب الغربي لإيران[٢]. إلا أن المرجعية الأساسية للعلاقة النووية الروسية الإيرانية هي: البروتوكول الموقع في ١ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٩٥، والخاص بنصب مفاعل نووي بطاقة (١٠٠٠) ميغاواط، وهو المشروع الموروث من حكومة (الشاه) التي كانت قد تعاقدت عليه إيران مع ألمانيا الغربية لإنشائه. لكن العمل فيه كان قد توقف مع اندلاع الثورة الإيرانية، ثم ما لبث أن تعرض إلى تدمير كبير نتيجة قصفه أبان الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨). وقد تضمن البروتوكول الملحق بالعقد الذي بلغت قيمته (٨٠٠) مليون دولار ما يأتي[٣]:

- تدريب الخبراء الإيرانيين.
- إمكانية تجهيز إيران بألفي طن من اليورانيوم الخام.
- نصب مفاعل أبحاث.

وتطبيقاً لهذا الاتفاق أرسلت روسيا الاتحادية شحنات ضخمة من المواد اللازمة للتشغيل، كما أوفدت (١٥٠) فني روسي إلى الموقع، فضلاً عن إرسال (٢٠٠٠) عامل روسي، وتدريب (٥٠٠) فني إيراني، وينص اتفاق التعاون النووي الروسي – الإيراني هذا على: التزام روسيا بتزويد إيران بالوقود النووي اللازم لتشغيل مفاعلاتها النووية، في حين تلتزم إيران من جانبها

---

[١] نورهان الشيخ، روسيا... الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١، ص٩٤.

[٢] أحمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص٢٨ وما بعدها.

[٣] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، العلاقات الروسية – الإيرانية في عقد التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

بإعادة الوقود النووي المستنفد، أي بعد استخدامه إلى روسيا حتى لا يتم توجيهه بعد ذلك إلى الأغراض العسكرية من جانب إيران[١].

وبسبب الضغوط الأمريكية على روسيا الاتحادية بعدها أهم دولة متعاونة نووياً مع إيران تم التوصل إلى اتفاق "سري" بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في ٣٠ حزيران/ يوليو من العام ١٩٩٥، وقع عليه عن الجانب الأمريكي نائب الرئيس الأسبق (آل غور) ورئيس الوزراء الروسي الأسبق (فيكتور تشيرنوميردين)، والذي ينص على: امتناع الحكومة الروسية عن بيع إيران أي مكونات نووية يمكن أن تستخدم في صنع السلاح النووي، وبالذات تكنولوجيا الطرد المركزي، وذلك في إطار اتفاق أشمل يقوم على أن تستكمل روسيا تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع إيران حتى نهاية العام ١٩٩٩، على أن تمتنع عن بيع أي أسلحة جديدة لها بدءاً من ذلك التاريخ[٢].

وتنفيذاً لهذا الاتفاق، وفي أثناء زيارته إلى إيران، وقع وزير الخارجية الروسي وقتئذ (يفجيني بريماكوف) في نهاية العام ١٩٩٦، مع إيران على تعهد بعدم إنتاج وتصدير الأسلحة ذات الدمار الشامل، وعدت هذه الاتفاقية الوثيقة المهمة لروسيا الاتحادية كي تقنع الولايات المتحدة الأمريكية بأن المفاعل الذي تبنيه إيران بمساعدتها لإنتاج الطاقة الكهروذرية سوف لا يستخدم للأغراض العسكرية[٣]، كما وقعت إيران وروسيا اتفاقاً حول "سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة" في مفاعل (بوشهر) النووي في أوائل شهر تموز/يوليو من العام ١٩٩٧، ويهدف هذا الاتفاق إلى: فرض رقابة على كل مراحل إنجاز أعمال المشروع بغية ضمان احترام مواصفات السلامة المحلية والدولية في مفاعل (بوشهر)[٤].

ولضمان امتثال روسيا لاتفاق (غور – تشيرنوميردين)، وافق الكونغرس الأمريكي على مشروع قانون في تموز/يوليو من العام ١٩٩٧، يربط بين وقف التعاون النووي الروسي – الإيراني، وبين صرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا لعام ١٩٩٨، وهي في حدود (١٩٥) مليون دولار[٥]، إلا إنه في كانون الأول/ديسمبر من العام

---

(١) وكان المسئولون الإيرانيون قد عدوا مسألة إعادة الوقود المستنفذ إلى روسيا أمراً ماساً بالكرامة الوطنية الإيرانية، وشددوا على إن امتلاك قدرة وطنية على إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل يعد ضرورياً لضمان استقلال القرار السياسي الإيراني. ينظر: أمجد زين العابدين طعمة، الموقف الأوربي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٠)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص١٧٤.

(٢) أمجد زين العابدين طعمة، الموقف الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

(٣) أحمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص٢٨ وما بعدها. جميعاً

(٤) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨، ص٣١٣.

(٥) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص٣١٨.

١٩٩٨، أكد تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية على أن المساعدة الروسية قد "سرعت عملية تطوير الصاروخ (شهاب ٣) الإيراني، وبأن المعدات الروسية ذات العلاقة بالحقل النووي ستساعد إيران في البحوث الخاصة بتطوير التسلح النووي"، وتمخض ذلك التقرير عن: قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على اثنتين من المؤسسات الروسية في شهر كانون أول/ديسمبر من العام ١٩٩٩، وهما: مؤسسة معهد البحث العلمي والتطوير لتكنولوجيا الطاقة (نتكيت) وجامعة مندليف لتكنولوجيا الكيمياء، فضلاً عن ثمان منظمات روسية أخرى، وعلى الرغم من الإنكار الأساس، إلا إن وزير الطاقة النووية الروسي (يفجيني آداموف) قد صرح: بأن "روسيا ستوقف التعاون النووي مع إيران إذا ما تم رفع العقوبات عن مؤسسة نيكيت وجامعة مندليف"[١].

كما أجبرت هذه الضغوط المسئولون في روسيا على اتخاذ عدد من الخطوات لتشديد رقابتهم على الصادرات التكنولوجية النووية. فقد وقع الرئيس (بوريس يلتسين) في تموز/يوليو من العام ١٩٩٩، قانوناً فيدرالياً لمراقبة الصادرات ذات العلاقة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ولكن عملية تشديد المراقبة على هذه الصادرات لم تترافق مع تشديد العقوبات على المخالفين، حيث كان من المفترض أن يتبع قانون المراقبة على الصادرات صدور عدد من المراسيم والتعليمات الإدارية من أجل المساعدة في تنفيذ القانون، ولهذا فشلت الإدارة الروسية في ضبط المخالفات، بحيث لم يفد سوى عدد ضئيل من الخروقات لنصوصه، وخلق هذا الوضع المستمر منذ أعوام أجواء من الغموض والشك حول نية الحكومة الروسية وواقعيتها في ضبط التجارة النووية باتجاه إيران ودول أخرى[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون النووي بين روسيا وإيران هو من المفاعلات المنخفضة الخطر، والتي تستخدم الماء الخفيف، كما إنه من ذات النوع الموجود في الصفقة الأمريكية مع كوريا الشمالية، وهذا ما أشار إليه الرئيس فلاديمير بوتين للرد على الضغوط الأمريكية من أجل وقف المعونة النووية الروسية لإيران، قائلاً: "إن التعاون النووي بين روسيا وإيران هو ليس من النوع الذي يهدد عملية منع الانتشار النووي، بل في الحقيقة: إن واشنطن ذاتها قد دخلت في عملية مشابهة مع كوريا الشمالية الشيوعية"، مشيراً إلى تعهد الولايات المتحدة الأمريكية لكوريا

---

[١] روبرت فريدمان، العلاقات الروسية – الإيرانية في عقد التسعينات، مجلة دراسات سياسية، العدد (٧)، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص٨٦-٨٧.

[٢] نزار عبد القادر ، إيران والقنبلة النووية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦ وما بعدها.

الشمالية ببناء مفاعلين نوويين سلميين لإنتاج الطاقة دون إمكانية إنتاج اليورانيوم (٢٣٥) المخصب أو البلوتونيوم (٢٣٩)[١].

وفي أواخر تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٢ وقعت روسيا مع إيران، اتفاقاً زاد بدرجة كبيرة من حجم وأفق التعاون بينهما بما يتجاوز صفقة (بوشهر) البسيطة. فقد عرضت روسيا بناءاً على هذا الاتفاق بناء خمس منشآت نووية إضافية لتوليد الطاقة في إيران، فضلاً عن توسيع التعاون الاقتصادي ليشمل: النفط والغاز وصناعة الطائرات، وعلى الرغم من الاحتجاج الأمريكي على هذه الصفقة، إلا أن روسيا مضت قدماً في تنفيذها، وتقرر عقد قمة روسية – إيرانية في ٢٠ آب / أغسطس من العام ٢٠٠٢، كان الغرض: منها مناقشة خطة تعاون طموحة تمتد لعشرة أعوام[٢]. وبعد زيارة وزير الطاقة الروسي السابق (يفجيني آداموف) إلى طهران تم التوقيع على اتفاقية للتسريع في عملية بناء مفاعل (بوشهر) على أن يدخل الخدمة في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٣، ويتم الحصول على الدفعة الأولى من طاقته الإنتاجية بحلول أواسط العام ٢٠٠٤[٣]،

ثانياً: العوامل الحاكمة للموقف الروسي تجاه الأزمة النووية الإيرانية:

انطلقت روسيا من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لها، الأمر الذي دفعها للقيام بخطوات متنوعة للحفاظ على تلك المصالح في سياق تطور الأزمة، وثمة ثلاثة أسباب أساسية حكمت الموقف الروسي من الأزمة (مدار الدراسة)، ولعبت من ثم دوراً أساسياً في تحديد خياراتها بشأنها في مراحل تطورها كافة، سواء أكان في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أم في مرحلة فرض عقوبات على إيران، كما أن ثمة قدراً كبيراً من التداخل فيما بين الأسباب، ما يعني: إن التكامل فيما بينها ساعد روسيا في اتخاذ القرار الدقيق لحدود سياستها تجاه الأزمة، وهي كالآتي[٤]:

١. يتمثل الموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي مع إيران، حيث أن روسيا تعد واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من

---

(١) عبد الوهاب القصاب، روسيا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي.. صراع أم تعاون، مجلة دراسات سياسية، العدد (٩)، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص٣١.

(٢) سكوت ريتر، استهداف إيران، ترجمة أمين الأيوبي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٧.

(٣) أخبار الخليج البحرينية، لماذا يستمر التعاون النووي بين روسيا وإيران، العدد (٩٠٦٩) في ٢١ يناير ٢٠٠٣، على الموقع:

http://www.albainha.com

(٤) شريف شعبان مبروك، هل بدأت روسيا في التخلي عن إيران؟، مختارات إيرانية، العدد (٢٨)، مايو ٢٠٠٧، على الموقع:

http://www.albainaha.com.

المجالات، بدءاً بالتعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية مروراً في برامج التحديث العسكري لمختلف قطاعات القوات المسلحة الإيرانية وصولاً إلى علاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجالات الصناعات الثقيلة والمنسوجات وغيرها.

٢. ظلت روسيا حريصة على الرغم من مصالحها الوثيقة مع إيران على ألا تتمكن إيران في نهاية المطاف من امتلاك السلاح النووي بهدف: عدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخومها الجنوبية من ناحية أخرى، سيما وإن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، ما يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة، بيد أن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل تلقائياً بالشكوك والهواجس الكبيرة التي تثيرها الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وبعض دول الاتحاد الأوربي بشأن حقيقية الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما احتفظت روسيا لنفسها برؤيتها الخاصة لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور بحكم مشاركتها فيه بشكل رئيس، على الرغم من إن الأزمة متعلقة بالأساس بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون النووي مع روسيا.

٣. كما يتأثر الموقف الروسي من هذه القضية بأزمة الثقة التي تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا منع الانتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية الكورية الشمالية في منتصف التسعينات، حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا إنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لها بعدما أثارت الولايات المتحدة الأمريكية شكوكاً بشأن أهداف كوريا الشمالية، إلا أن روسيا فوجئت: بأن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما عدته روسيا نوعاً من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية.

لذلك كان على روسيا الموازنة بين حاجتها للحفاظ على علاقتها الجيدة مع شريكتها إيران، وبين ضرورة الحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية، فأخذت تمارس سياسة مماطلة على الرغم من العقود المتفق عليها مع الجانب الإيراني، وكان المسئولون الروس يشيرون بصورة متكررة إلى

المواعيد الجديدة على إنها "الأخيرة"، مع تأجيل إكمال المشروع عام بعد آخر[١]. كما إنها في الوقت ذاته لا تود التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، في الوقت الذي تتفرغ فيه لإعادة بناء قوتها مرة أخرى، واستعادة دورها على الساحة الدولية، مما يعني: أن الموقف "المبدئي" لروسيا من الأزمة النووية الإيرانية، والذي تمثل في الوقوف بحزم ضد امتلاك إيران أسلحة نووية، والاعتراض بالحزم ذاته على معاقبتها أو اتخاذ تدابير أخرى تتسم بالعنف بحقها كان في الحقيقة يستهدف الحيلولة دون حدوث تطورات غير مرغوب فيها يمكن أن تبدو متناقضة من حيث المنطق. ويعد هذا الموقف منطقياً تماماً، حيث ارتكز على تقويمين مترابطين[٢]:

الأول: اتخذ من إيران محوراً له، واستند إلى الفرضية القائلة: بأن وجود برنامج للأبحاث النووية ذي قدرة محدودة على تخصيب اليورانيوم، ويخضع لسيطرة تامة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون ضرره على مصالح روسيا أقل من ذلك الذي تلحقه بها العقوبات الاقتصادية التي ستقف حائلاً دون تصدير الأسلحة.

الآخر: فيرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحالف الذي تعمل على بنائه، والذي تحتل "الترويكا" الأوربية موقع المركز فيه، ويخصص مكان ما داخله لروسيا، أي على نحو مماثل تقريباً لما كانت عليه الحال في التحالف المناهض للإرهاب.

ولأجل ذلك سعت روسيا في هذا الإطار إلى بلورة معادلة دقيقة للتعامل مع الأزمة تقوم من ناحية على استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرجعية لبعض السياسات الإيرانية التي قد تراها روسيا غير مستساغة، ومن ناحية أخرى دعوة إيران إلى التعاون التام مع الوكالة، ولا سيما في المدد التي كان يزداد فيها التوتر بين إيران والوكالة، وقد دأبت روسيا التشديد على إنها لن توقف تعاونها مع إيران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مؤكدة في الوقت نفسه على أن

---

(١) فعلى سبيل المثال وقع الجانبان في ٢٦ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٦، اتفاقية إضافية، جاء فيها: إنه سيتم تشغيل محطة (بوشهر) في أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٧، على أن يبدأ توليد الكهرباء في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، ومن اللافت للنظر: إنه في أيار/مايو من العام ٢٠١٠، رفعت إدارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) العقوبات عن المؤسسات الروسية، وقال مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية بهذا الصدد: "شعرنا إن روسيا عدلت موقفها تجاه إيران". وفي ٢١ آب/أغسطس من العام ٢٠١٠، تم التشغيل التجريبي للمرحلة الأولى من محطة (بوشهر) النووية، بعد مرور ٣٦ عاماً على بداية المشروع، و ١١ عاماً على الموعد المحدد في الاتفاقية مع روسيا، ولم يحضر مراسيم التشغيل أي شخصية سياسية بارزة من الجانب الروسي، على الرغم من وصف المشروع: بأنه تاريخي وعملاق، وأشار (سيرجي كيريينكون) مدير الشركة الروسية المتعهدة "روساتوم"،إلى إنه سوف يتم التحكم في المحطة بشكل مشترك لمدة عامين أو ثلاث أعوام، في حين أشار بعض الخبراء إلى أن الوقود المتوافر في المحطة يكفي للمدة الزمنية نفسها فقط. ينظر: سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟، دراسات ستراتيجية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص١٣ وما بعدها.

(٢) بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٠، ص١٦٥-١٦٦.

لا علاقة لها بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بها إيران، والتي حصلت على مكوناتها أما من مصادر أخرى، مثل: باكستان، أو عبر الجهود الوطنية الإيرانية، وهو مسوغ طالما شجع روسيا على تبرئة ذاتها من المسئولية عن المستوى المثير للقلق الذي وصلت إليه الأنشطة النووية الإيرانية[١].

ثالثاً: المبادرة الروسية لحل الأزمة النووية الإيرانية:

في محاولة جاهدة من روسيا للعب دور مركزي، ولنزع فتيل الأزمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الترويكا الأوربية، تقدمت روسيا باقتراحين: يتضمن الأول/ بيع إيران منظومات صاروخية قصيرة المدى للدفاع الجوي من طراز (Tor-M1)، ويقوم الآخر/ على أساس تأسيس مركز إيراني – روسي مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، هذا الاقتراح سيجعل برنامج الطاقة الإيراني يرتبط تنفيذه بالتقنية الروسية، وسيعتمد على الشركات الروسية في مراحله كافة، ويتضمن هذا البرنامج، إنشاء (٢٥) محطة نووية لتوليد الكهرباء خلال (١٠-٢٠) عاماً[٢]. وبموجب هذا المقترح يسمح لإيران أن تقوم بتنفيذ المراحل الأولية من عملية التخصيب في أراضيها، ثم يتم استكمال هذه العملية في روسيا، وبما يهدأ المخاوف الأمريكية والغربية بشأن كميات اليورانيوم المخصب التي تحصل عليها إيران واستخدامها، ثم إعادة الوقود المستنفذ إلى روسيا. وقد قوبل هذا المقترح من قبل الغرب بالترحاب، أما إيران فعلى الرغم من تحمسها لتقوية دفاعاتها الجوية، إلا إنها أدركت في الوقت نفسه: إن العرض الروسي لا يقدم حلولاً لمشاغلها الأمنية، وإن كان ربما يستند إلى منطق اقتصادي سليم، وقد أبدت أول الأمر شيئاً من الاهتمام بالفكرة، ولكن بقصد كسب الوقت وتوسيع شقة اختلاف المواقف داخل الأمم المتحدة [٣].

وقد جاء هذا المقترح في سياق المساعي التي تتبناها روسيا من أجل تقليص حدة التأزم نتيجة إصرار إيران على استكمال دورة الوقود النووي للأغراض السلمية كحق أصيل تكفله لها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في حين تعده الدول الغربية و"إسرائيل" توجهاً إيرانياً محموماً نحو امتلاك السلاح النووي تحت مظلة الاستخدام السلمي للطاقة النووية، علاوة على ذلك يمكن القول: إن الحرص الروسي على طرح هذه المبادرة قد جاء توخياً لعدد من الغايات الروسية من أبرزها: تجنيب روسيا تداعيات خطرة يمكن أن تنجم عن أي تصعيد عسكري من قبل الغرب أو "إسرائيل" حيال إيران، فالحليف الروسي الهزيل الذي لا ترى إيران مناصاً من الإتكاء غير الآمن عليه في ظل الأوضاع الدولية المرتبكة حالياً، يعي جيداً: إنه لا طاقة له

---

[١] أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧ وما بعدها.

[٢] أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

[٣] بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

بالغرب المتكاتف مع الدولة العبرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما إنه ليس بوسعه الوقوف إلى جوار دولة يعدها الغرب إجمالاً دولة مارقة متهمة برعاية الإرهاب، والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتهديد أمن العالم في مواجهة حلفاء المستقبل الذين نجحوا في ربط مستقبل روسيا اقتصادياً واستراتيجياً بمخططاتهم الإقليمية ومشاريعهم الكونية، ومن ثم عمد المسئولون الروس إلى مطالبة نظرائهم الإيرانيين بضرورة تحري السبل الكفيلة بوقف تصاعد أزمة بلادهم النووية، وتقليص احتمالات الصدام مع الدول الغربية، وهي المطالبات التي ازدادت وتيرتها في أعقاب زيارة الوفد الأمني الإسرائيلي لروسيا في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٥، لغرض العمل على حمل الكرملين على تضييق الحصار الدبلوماسي الدولي على إيران بغية إجبارها على تجميد أنشطتها النووية، فضلاً عن الاجتماعات العديدة التي نظمتها الدول الغربية قبل انقضاء العام ٢٠٠٥، ودعيت إليها روسيا للتباحث حول الغايات نفسها[١].

وعلى الرغم من الموقف الروسي الداعم لإيران، إلا أن الوكالة الدولية كانت قد أحالت الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في الثامن من آذار/ مارس من العام ٢٠٠٦، فما هي حيثيات هذا الأمر، وما الموقف الروسي منه؟. هذا ما سيتم تناوله في النقطة الآتية.

رابعاً: التناقضات في الموقف الروسي:

بعد رفض إيران المقترحات التي تقدمت بها الترويكا الأوربية في آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٥، ورفضها أيضاً المبادرة الروسية المشار إليها أعلاه، وما تلا ذلك من خطوات إيرانية متشددة كان أبرزها: فض أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منشأة (ناتانز) لتخصيب اليورانيوم في كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٦، واستئنافها الأنشطة المتعلقة بأبحاث التخصيب التي كانت قد أوقفتها، وإعلان الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) عن الإنجاز التاريخي – على حد قوله – وبدء بلاده بتخصيب اليورانيوم بنسبة (٣,٥%) محلياً، إذ وصف هذه العملية بأنها إنجاز للخطوة المهمة نحو امتلاك التكنولوجيا النووية، وانضمام بلاده للنادي النووي[٢].

كل ذلك أدى مع تصاعد الضغوط الأمريكية إلى حدوث تغير ملحوظ في الموقف الروسي، حيث نددت روسيا بالسلوك الإيراني للمرة الأولى منذ بداية الأزمة. ففي كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٦. إذ عد وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف): أن "تصرفات طهران تبعث على الشك في برنامجها النووي"، وأكد "تقر بحق إيران في إقامة دورتها النووية الخاصة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن لا يمكن إلا أن نأخذ في الاعتبار عوامل، مثل:

---

[١] **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، أزمة البرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره.**

[٢] **سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية – الإيرانية إلى أين؟، مصدر سبق ذكره، ص١٦ وما بعدها.**

عدم وجود جدوى اقتصادية لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، وغياب الضرورة العملية الفعلية، وهي مسائل تبقي الشك في أن هذا البرنامج له شق عسكري خفي"، وأضاف: "إن الوضع الإيراني خطراً جداً، ويجب أن لا ننسى: إن طهران تمتلك برنامج صواريخ متطوراً وصواريخ متوسطة وطويلة المدى"[١].

وكان ذلك مقدمة لعدم اعتراض روسيا على تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى عد: إن الموقف الروسي المعارض لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه الأزمة له حدود انتهت بموافقة روسيا على إحالة الملف إلى مجلس الأمن غير إن السلوك الروسي تجاه فرض عقوبات على إيران بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن لم يوح بذلك، فعلى الرغم من موافقة روسيا على إحالة ملف هذه الأزمة إلى مجلس الأمن، فقد كان لها دور مؤثر في حجم ونوعية القرارات التي فرضها المجلس على إيران[٢]، إذ جاءت صيغة القرار (١٨٣٥) والصادر في ٢٧ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٨، ناتجاً للموقف الروسي الذي اعترض على فرض المزيد من العقوبات على إيران (إذ اكتفى بدعوتها إلى الالتزام بالقرارات الدولية السابقة كافة، ذات الصلة بملفها النووي)[٣].

كما بدت روسيا وكأنها تتخذ موقفاً مغايراً لسياستها تجاه هذه القضية، عندما أعلنت إيران عن رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى (٢٠%) في ١١ شباط/ فبراير من العام ٢٠١٠، فضلاً عن الكشف عن منشأة "قم" السرية، ثم رفض إيران الخطة التي تقدمت بها الدول الخمس الدائمة العضوية فضلاً عن ألمانيا، المعروفة بـ (مجموعة ٥+١) في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠١١، والتي تشمل: بعض التعويضات لإيران، (مثل: خفض سقف العقوبات الدولية المفروضة عليها) مقابل امتناعها عن تخصيب اليورانيوم محلياً، حيث شاركت روسيا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توبيخ إيران بسبب إخفائها معلومات عن مفاعلها السري هذا، كما أعلن رئيس مجلس أمنها القومي: إن رفع نسبة التخصيب "تثير شكوكاً حول أهداف البرنامج النووي"[٤].

وتمثلت أبرز ملامح هذا التحول، أن أيدت روسيا قرار مجلس الأمن (١٩٢٩) والصادر في ٩ حزيران/ يونيو من العام ٢٠١٠، الذي فرض حزمة رابعة من العقوبات على إيران، ثم تقاعسها عن تسليم إيران صفقة صواريخ متقدمة من طراز (S-300)، تلك الصفقة التي وقعت

---

(١) نقلاً عن: أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨ وما بعدها.

(٢) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩ وما بعدها.

(٣) عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص٤١ وما بعدها.

(٤) نقلاً عن: علي حسين باكير، سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص١١٦.

بينهما في العام ٢٠٠٥، والتي تضمنت عقداً لشراء خمس كتائب من هذه المنظومة مقابل (٨٠٠) مليون دولار، وتم دفع ربع المبلغ مقدماً، ففي٢٣ أيلول / سبتمبر من العام ٢٠١٠، أصدر الرئيس الروسي (ديمتري مدفيديف) مرسوماً يمنع تصدير ليس منظومة (S-300) فحسب لإيران، بل جميع أنواع المدرعات والحومات والطائرات الحربية والقطع البحرية، علماً: إن هذه المنظومة تعد من أسلحة الدفاع وليس الهجوم، كما إنها غير مدرجة ضمن العقوبات التي نص عليها قرار مجلس الأمن (١٩٢٩) حسب تصريح المتحدث باسم الخارجية الروسية[١]، إذ أن قرار تزويد إيران بهذه المنظومة يعد قراراً سياسياً بالدرجة الأولى، فإن معطياته تحدده البيئة الدولية، أو لنقل بيئة التفاعلات الروسية الغربية التي دخلت مرحلة جديدة من إعادة التشكل بفعل حرب الأيام الخمسة في القوقاز[٢]، فبحسب التقديرات السائدة في روسيا: إن قرار تزويد روسيا لإيران بمنظومة صواريخ (S-300) قد يحسم علناً عند موافقة حلف الناتو على ضم: جورجيا وأوكرانيا إلى برنامج عضويته[٣].

وكانت أوساط روسية قد عدت إن التحول في الموقف الروسي بدأ مباشرة بعد خطاب الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في ميونخ في ١٠ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، إذ لم تمر أيام قليلة حتى بدأت تظهر مؤشرات تقارب روسي – أمريكي حيال عدد من الملفات الدولية الساخنة، خصوصاً ملف إيران النووي، فقد هاجم (بوتين) الولايات المتحدة الأمريكية بقوة آنذاك، واتهمها بالسعي إلى الهيمنة على العالم، وعد كثيرون كلماته كانت مقدمة لإطلاق "حرب باردة جديدة"، خصوصاً: إنه اقترن بإعلان روسيا نيتها تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية رداً على تهديد محتمل بسبب نيات الولايات المتحدة الأمريكية نشر أنظمة دفاع صاروخية على مقربة من الحدود الروسية في أوربا (كما اتضح لنا سابقاً). لكن المثير إنه اتضح: إن ميونيخ كانت مقدمة لتقارب روسي – أمريكي على صعيد الملف النووي الإيراني تحديداً، حيث أعلنت روسيا فجأة عن وجود خلافات مالية مع إيران، وقررت تأجيل إرسال أربعين طناً من الوقود النووي اللازم لتشغيل محطة (بوشهر) إلى أجل غير مسمى[٤].

أي إن هذا التحول في الموقف ناتج أساساً بسبب ما حصدته روسيا في ملفات مهمة كملف أوكرانيا وجورجيا وعناصر الدرع الصاروخية وازدياد دخول رؤوس الأموال الأمريكية

---

[١] تعد هذه المنظومة الأكثر قدرة على مواجهة أي هجوم جوي سواء أكان بالطائرات أم بالصواريخ البالستية والمجنحة وغيرها من الوسائل الهجومية الجوية الخطرة. ينظر: سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

[٢] الحرب الروسية – الجورجية في آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

[٣] عبد الجليل زيد المرهون، العلاقات الروسية – الإيرانية وحدود المتغير الدولي، على الموقع:
http://www.alriyadh.com

[٤] شريف شعبان مبروك، هل بدأت روسيا في التخلي عن إيران؟، مصدر سبق ذكره.

للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الروسي، وهذا ما يفهم من تعليق أحد كبار مستشاري الرئيس الروسي، (سيرغي بريخودكو) على تصريحات الرئيس الإيراني المهاجمة لروسيا: "بأن عالم اليوم هو عالم مصالح، لا عالم شعارات ثورية وتصريحات ديماغوغية"[١].

خامساً: الربط بين الملف النووي الإيراني ومشروع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ:

كانت سياسة الوفاق الجديدة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة (باراك أوباما) تجاه روسيا، والتي تجلت أبرز مؤشراتها: في إلغاء الخطط المتعلقة بإقامة نظام دفاعي صاروخي في أوربا الوسطى ضد الصواريخ بعيدة المدى، لا سيما تلك المحملة برؤوس نووية. فقد طرحت تفسيرات عدة للقرار الأمريكي بإلغاء الدرع الأمريكي أكثرها وجاهة ما يتعلق بوجود صفقة سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في إطار (إعادة تشغيل) علاقاتهما التي ما يزال شبح الحرب الباردة يخيم عليها، ويتلخص مضمون هذه الصفقة في: استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عن بناء الدرع الصاروخية في أوربا الشرقية مقابل أن تمارس روسيا الضغط على إيران لوقف برنامجها النووي، أو على الأقل وقف تخصيبها لليورانيوم. وقد نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) في عددها الصادر في الثاني من آذار/ مارس من العام ٢٠٠٩، رسالة سرية من الرئيس (أوباما) إلى نظيره الروسي في هذا الخصوص[٢]. وقد رأى باحثون أمريكيون إن الموافقة الروسية على مشروع القرار (١٩٢٩)، منذ طرح مسودته في أيار/ مايو من العام ٢٠١٠، مثلت تطوراً مهماً، وربطوا بين هذا التطور وبين المراجعة الأخيرة التي قدمها الرئيس الروسي للسياسة الخارجية الروسية، والتي بدت فيها روسيا متجهة لإعادة بناء علاقاتها بالغرب، بيد إنهم أشاروا في الوقت ذاته إلى أن ثمة حدوداً للتوجه الجديد، خاصة في ظل الضغوط التي يمارسها الاتجاه الروسي المحافظ الداعم لفكرة تطوير العلاقة مع إيران[٣].

وقد تواترت العديد من التصريحات الروسية التي تربط بين الملف الإيراني وملف الدرع الصاروخية، إذ ظهرت في روسيا أيضاً تلميحات إلى خطة تهدف إلى الربط بين مشروع الدرع الصاروخية وتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، باعتبار: إن الولايات المتحدة الأمريكية تتذرع لإنشاء منظومتها بما يوصف بـ"خطر الصواريخ الإيرانية"، ففي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر من

---

(١) عباس خلف، عودة الدب الروسي إلى الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره.

(٢) أشرف عبد العزيز بن عبد القادر، هل تغيرت سياسة روسيا تجاه الأزمة النووية الإيرانية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، على الموقع:

kkmaq@hotmial.com

(٣) عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، دراسات ستراتيجية، العدد (١٦١)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١، ص٤٢.

العام ٢٠٠٧، أكد وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف)، تعقيباً على بيان إيران حول صنعها صاروخاً بلغ مداه (٢٠٠٠) كلم، على: "إن البرنامج الصاروخي الإيراني يقلق روسيا، وإن موسكو تقترح: جعل معاهدة الصواريخ ذات المدى المتوسط، وذات المدى الأقل معاهدة شاملة"، وشدد على إن "ما يقلق روسيا هو: أن تطور الأحداث قد يؤدي إلى الانتشار الصاروخي"، وعقب توقيع اتفاق اليورانيوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أوائل شباط/فبراير من العام ٢٠٠٨، صرح خبراء الطاقة النووية في روسيا: "بأن واشنطن ربطت ضمنياً بين توقيع الاتفاق، وتخلي روسيا عن تعاونها النووي مع إيران"[١].

ومثلت هذه التناقضات في الحقيقة نهج سياسي تتبعه روسيا مع الغرب وإيران، حيث تحاول روسيا أن تمسك بالعصا من المنتصف، كونها بحاجة إلى تغطيات مالية لتنفيذ مشروعها الإصلاحي الذي تبنته منذ تسعينات القرن الماضي، والذي يقضي: بالانفتاح على الغرب. وتأسيساً على ذلك فإنها لا تود أن تتصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، بل إنها تحرص على الاحتفاظ بهامش واسع من التفاهم والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجنب أي خطوة من شأنها تصعيد الأوضاع أو خلق مواجهات غير مضمونة في الوقت الذي تتفرغ فيه لإعادة تسليح قواتها، تمهيداً لإستعادة حضورها على الساحة الدولية[٢].

كما إنها من الناحية الأخرى لا تود أن تتخلى عن التعاون مع إيران بعدها عنصراً يمكن الاستفادة منه في أي وقت ينشب فيه خلاف لها مع الغرب، هذا فضلاً عن أن العلاقات الروسية – الإيرانية لها أبعاد اقتصادية، وأيضاً إقليمية استراتيجية وأمنية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لروسيا خصوصاً.

فعلى الصعيد الاقتصادي: فإن الانهيار الاقتصادي الذي شهدته روسيا خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم كان دافعاً قوياً لتسعى إلى تعزيز وضعها الاقتصادي عن طريق بيع الأسلحة التقليدية، وتزويد بعض الدول بالتكنولوجيا النووية من أجل تحسين الأوضاع المتردية لديها، لأن صفقات الأسلحة بصورة عامة يمكن أن تدر عليها عوائد مالية كبيرة، خاصة وأن التعامل هذه المرة أصبح يتم بأثمان السوق العالمية[٣]، فضلاً عن تأمين فرص عمل لعشرات

---

[١] للمزيد من التصريحات الرسمية من الجانبين: الروسي والأمريكي حول الربط بين ملف الدرع الصاروخي، ووقف التعاون النووي الروسي لإيران، ينظر: أحمد دياب، أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

[٢] جريدة السياسي الألكترونية، تناقضات روسيا في تعاملها مع ملفات إيران، في ٢٠٠٩/٩/٢، على الموقع: http://www.albainaha.com

[٣] يحكم التعامل الذي كان يجري خلال سني الحرب الباردة الدافع الآيديولوجي الذي يتغلب على المنطق الاقتصادي، إذ كانت حصيلة مبيعات السلاح إلى حلفاء الاتحاد السوفيتي سابقاً تجدول أو تخفض أو حتى تلغى كلياً. ينظر: إبراهيم

الآلاف من الخبراء والمتخصصين الروس، وهو أمر سيتمخض عنه دخول العملة الصعبة التي يمكن الاعتماد عليها في تحديث القاعدة الصناعية الحربية الروسية، وتغطية جزء من استثمارات وزارة الدفاع في مجال توريد الأسلحة إلى القوات المسلحة الروسية، وفي هذا الإطار مثلاً، تم الإعداد لعقد صفقات جديدة من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ(٧) مليارات دولار، وتتضمن بيع أنواع حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية البعيدة المدى[١].

وقد أعلنت تقارير إيرانية: إن الدولتين تتباحثا في (١٣٠) مشروع اقتصادي تصل قيمتها إلى (١٠٠) مليار دولار، وتهدف إلى زيادة التبادل التجاري الثنائي من ملياري دولار إلى (٢٠٠) مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة، ويقع في نطاق روسيا وإيران نحو (٢٠%) من احتياطي النفط العالمي، وما يقارب (٤٢%) من احتياطي الغاز الطبيعي، وتشارك شركات النفط والغاز الروسية في المشاريع الهيدروكربونية، وناقشت لجنة (التجارة الإيرانية – الروسية) في موسكو في ١٣ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٧، مخططات لإنشاء مشروع غاز مشترك لاكتشاف مكامنه في الخليج العربي وآسيا الوسطى[٢].

من هنا فإن موافقة روسيا على أية عقوبات اقتصادية شاملة ضد إيران يمكن أن يؤثر سلباً في الاقتصاد الروسي، وفي الشركات الروسية التي لها استثمارات ضخمة في الاقتصاد الإيراني، فإيران يمكن أن ترى بديلاً للشركات والاستثمارات الروسية، وستكون روسيا واقتصادها الخاسر الأكبر في هذا المجال، وقد تحدث أزمة ثقة بين الشركات الروسية الكبرى والقيادة السياسية الروسية، وهذا ما أثبتته تجارب التسعينات من القرن الماضي، فموافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن الدولي التي أصدرها حتى الآن بشأن إيران لا تنفي: إن ثمة خلاف مازال عالقاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية حول طبيعة ومدى العقوبات المفروضة على إيران، حيث تشترط روسيا أن تكون تلك العقوبات تدرجية، إذ تقنع إيران في النهاية بالاستجابة لمطلب مجلس الأمن بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وهذا الخلاف الناشيء حول طبيعة ومدى العقوبات يفسر إلى حد بعيد جوانب عدم تطرق القرارات المذكورة إلى فرض عقوبات أكثر صارمة على إيران، فهذا البديل لا يخلو من عقبات عدة أهمها: الرفض الروسي[٣].

عرفات، روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٧٣.

(١) لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦ وما بعدها.

(٢) جريدة السياسي الألكترونية، روسيا – إيران تسيران إلى اتفاق لإنشاء تحالف معاد للغرب، مصدر سبق ذكره.

(٣) أشرف عبد العزيز بن عبد القادر، هل تغيرت السياسة الروسية، مصدر سبق ذكره.

أما على الصعيد الاستراتيجي والأمني: حيث تتاخم إيران كلاً من: تركمانستان وأرمينيا وأذربيجان، وأيضاً أفغانستان وباكستان وتركيا (العضو في حلف الناتو). كما أن هناك ثمة تنسيق روسي – إيراني وثيق فيما يرتبط بالنزاع الأرمني – الأذري حول إقليم (كاراباخ) المتنازع عليه بينهما. فعلى الرغم من تطور علاقات إيران بأذربيجان في الأعوام الأخيرة، إلا أن إيران دعمت أرمينيا المسيحية بضغط من روسيا، ولم تعر أي اهتمام لانتقادات العالم الإسلامي، فضلاً عن القلاقل والاضطرابات التي تواجهها روسيا في منطقة وسط آسيا والقوقاز، وأيضاً في بحر قزوين، وهي الأمور التي يدرك القادة الروس الدور الأمريكي فيها، فضلاً عن الصراعات والنزاعات القائمة في طاجيكستان وأفغانستان، فكلها أحداث تزعزع الاستقرار الإقليمي، لذلك فإن روسيا تأمل المساعدة الإيرانية من أجل استتباب دعائم الاستقرار في آسيا الوسطى[١].

ومن هنا يتبين إن بعض المواقف والتصريحات من قبل روسيا حيال الأزمة النووية الإيرانية التي تتسم بالتشدد في أحيان معينة، إنما هي مواقف تعبر عن تغيرات تكتيكية في الموقف الروسي تقتضيها أوضاع معينة، ولا تعبر عن تحول ستراتيجي في الموقف الروسي بحيث ينعكس على السلوك الفعلي للأزمة، حيث أن موافقة روسيا على فرض عقوبات على إيران لن يصل إلى درجة موافقتها على أن تكون هذه العقوبات شاملة بحيث تؤثر في مصالحها الاقتصادية، كما إنها لن توافق على اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة سواء قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية أو "إسرائيل". لذلك يذهب البعض إلى الاعتقاد، إن التشدد الذي يظهر أحياناً في تصريحات المسئولين الروس تجاه إيران أو موافقة روسيا على بعض القرارات التي يصدرها مجلس الأمن ضد إيران، والتي تقرر عقوبات غير صارمة ضدها، قد يكون هناك تفاهماً مسبقاً بين الجانبين: الإيراني والروسي بشأنها، وهي أمور ربما متفق عليها بينهما، بهدف عدم إحراج روسيا على الساحة الدولية، ولذلك يلاحظ إن موافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن بشأن إيران حتى الآن، وبخاصة القرار (١٨٠٣)، لم يقابل برد فعل حاد من إيران، بل على العكس صرح الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) للصحفيين في طهران، في ١٣ أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، قائلاً: "إن هذا الأمر لن يؤثر في علاقاتنا مع الأصدقاء الروس، ونحن نتفهم الضغوط التي يواجهونها"[٢].

---

[١] عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

[٢] نقلاً عن: عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

سادساً: مستقبل العلاقات الروسية – الإيرانية:

تمخضت القمة الروسية – الإيرانية التي عقدت في٢٠ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٢، عن توقيع المعاهدة المعروفة باسم (معاهدة أسس العلاقات ومبادئ التعاون)، والتي نصت على أن روسيا وإيران "دولتان صديقتان"، وتلتزم كل منهما بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد الأخرى، ويتعهد كل طرف بألا يسمح باستخدام أراضيه للقيام بـ"أعمال عدوانية أو تخريبية أو انفصالية" ضد الطرف الآخر، ويمتنع عن مساعدة أي طرف يعتدي على إحدى الدولتين المتعاقدتين، كما نصت المعاهدة على تعاون الدولتين في مجلات أخرى متعددة، مثل: استئصال الإرهاب الدولي، ومكافحة اختطاف الرهائن، وتداول المخدرات، وتهريب السلاح، وغير ذلك من القضايا الدولية، ويرى الكثير: إنه على الرغم من أن هذه المعاهدة لم تشتمل على تعبيرات مثل "التحالف الاستراتيجي" إلا إنها تعد نقلة نوعية في العلاقات بين روسيا وإيران[١].

وعلى خلفية حرب الأيام الخمسة (مع جورجيا) في القوقاز، والتي شكلت حيثياتها بداية انعطافة جديدة، أو لنقل باتجاه بلورة موقف روسي أكثر بعداً عن الغرب، بدت روسيا بحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتخفيف التوتر عند حدودها، لذلك تبدو إيران مهمة كثيراً بالنسبة للسياسة الروسية في الوقت الراهن، وتبدو بالنسبة لها حليفاً موثوقاً فيه، وقد ثبت ذلك من قبل في ممارسات كثيرة، مثل: موقف إيران من قضية الشيشان، وموقفها المؤيد لروسيا حول قضية تقسيم ثروات بحر قزوين، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الدخول في "حلف استراتيجي" مع إيران، ففي آب/أغسطس من العام ٢٠٠٩، هدد مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة (فيتالي تشورين) من أن روسيا "قد تمتنع عن مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حل بعض القضايا المهمة، كالمشكلة الإيرانية"، فما لبثت روسيا بعد ذلك أن أعلنت معارضتها لصياغة أية عقوبات دولية جديدة ضد إيران، داعية إلى "مواصلة الجهود الرامية إلى إشراك طهران في عملية تفاوضية حول برنامجها النووي"[٢].

---

[١] العلاقات الروسية الإيرانية، على الموقع:

http://www.Islamicnews.net

[٢] وكان الرئيس الروسي السابق (مدفيديف) قد ناقش خلال زيارته الأولى للصين مع الزعيم الصيني (هو جينتاو) مسألة: انضمام إيران لعضوية منظمة (شنغهاي) للتعاون، والتي تتمتع فيها إيران حتى الآن بصفة مراقب. علماً بأن إيران كانت قد طلبت هذه العضوية من قبل أكثر من مرة، ولكن موسكو وبكين رأتا تأجيل هذه الخطوة حتى لا تثيران الغرب ضد المنظمة، ولو تحقق هذا الأمر، فسيكون مكسباً كبيراً لإيران، ودعماً لموقفها من الأزمة، لأن ميثاق هذه المنظمة ينص على: ضمان أعضائها لأمن بعضهم البعض، ومن ثم فإن أهمية العلاقات مع إيران ومحوريتها في السياسة الروسية من المتوقع أن يكون لها التأثير الأكبر في توجيه السياسة الروسية تجاه الأزمة النووية الروسية بما يدعم موقف إيران من الأزمة. ينظر: أشرف عبد العزيز بن عبد القادر، هل تغيرت السياسة الروسية، مصدر سبق ذكره.

كما يلعب بحر قزوين دوراً كبيراً في تأسيس التحالف الروسي – الإيراني، الذي يسعى الجانبان لأن يكون تحالفاً عالمياً، وليس مجرد تحالف إقليمي. فقد عبر الرئيس الروسي (مديفيديف)، خلال اجتماع عقده مع عدد من المسئولين الروس في يوم ١٧ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٩، عن قلقه تجاه مشروعات نقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى أوربا دون المرور بالأراضي الروسية، حيث تسعى دول الاتحاد الأوربي إلى إتمام اتفاقات تسمح لها بنقل غاز بحر قزوين دون المرور عبر الأراضي الروسية والأوكرانية في أعقاب الخلاف التجاري الذي اشتعل خلال الحقبة الماضية، بين الأطراف الثلاثة حول تسعير الغاز الروسي المار إلى أوربا عبر الأراضي الأوكرانية، وفي أيار/مايو من العام ٢٠٠٩ وقع الرئيس الروسي على وثيقة تحمل اسم "استراتيجية أمن روسيا القومي في مدة ما قبل العام ٢٠٢٠"، وتدعو الوثيقة إلى ضرورة أن تولي روسيا منطقة بحر قزوين اهتمامها، لأن هناك دولاً خارج هذه المنطقة تسعى إلى فرض سيطرتها على الثروات الطبيعية المحلية، وبالأخص (الثروة النفطية)، وهو أمر يعتقد المسئولون الروس: إن بإمكانية تحالف روسيا وإيران تقليص المطامع الخارجية في ثروات بحر قزوين، ولا سيما مطامع دول الاتحاد الأوربي التي تعتمد بشكل شبه تام على واردات الغاز القادم من وسط آسيا كمصدر رئيس للطاقة. كما كشف الاجتماع الروسي عن احتمال كبير بأن يسعى الرئيس الروسي إلى استخدام القوة العسكرية لنشر النفوذ الروسي في المنطقة، حيث أكدت الوثيقة الصادرة عن هذا الاجتماع على ضرورة أن توطد روسيا حضورها العسكري في المنطقة، وهو أمر ربما يستلزم التعاون بصورة أكبر مع الحليف الإيراني، والذي يعتمد بشكل كبير على الواردات الروسية، ولا سيما (السلاح)[١].

كما أن توسع حلف الناتو شرقاً، وتصريحات قادة الحلف: بأن منطقة بحر قزوين تدخل ضمن ستراتيجية الحلف يجعل روسيا تنظر حولها للحصول على نوع من الحلفاء الاستراتيجيين، فموقع إيران الجغرافي من شأنه أن يمنح روسيا فرصة الإشراف على منطقتي: الخليج العربي والقوقاز، أي المنطقة الممتدة من المحيط الهندي حتى البحر الأسود، حيث قوات الناتو موجودة، ويرى البعض: إنه إذا ما اقترحت روسيا على إيران اتفاقية (استراتيجية شاملة) في المجالين: السياسي والعسكري، فإن هذه الأخيرة قد توافق على إقامة قواعد عسكرية روسية على أراضيها، وفي مقابل هذا، وحسب تقارير روسية، فقد تنبهت القيادة الإيرانية إلى أخبار مفادها: إن الحكومة الجورجية أعطت موافقة مفتوحة للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" لتستخدما أراضيها منطلقاً لضرب إيران، ولهذا "يمكن أن توافق" إيران على إقامة قواعد عسكرية روسية، ويرى الخبراء

---

[١] **جريدة السياسي الألكترونية، روسيا – إيران على طريق التحالف ضد الغرب، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٨، على الموقع: http://www.albainaha.com.**

الروس: إن التحالف الروسي – الإيراني سيشكل قاعدة صلبة "لتأسيس مثلث استراتيجي قوي"، تتكون أضلاعه الثلاث من: (روسيا، وإيران، والصين)[١].

وكانت تصريحات الجنرال (إيفاشوف): (أحد كبار رجالات وزارة الدفاع الروسية) تكشف عن أصول اتجاهات السياسة الخارجية الجديدة عندما قال: "إن مصالح الأمن القومي الروسي لا تعتمد على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تعتمد على علاقة روسيا بجيرانها"، لذا فقد جاء انفتاح روسيا على إيران ترجمة عملية لنظرية ذلك الجنرال الروسي، تلك العلاقات التي تجمعها قواسم مشتركة عدة على رأسها المصالح المشتركة في بحر قزوين ومنطقة القوقاز الغنية، والحد من التأثير التركي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في جمهوريات آسيا الوسطى، وخصوصاً تشجيعها للأقليات التركية في تلك المناطق للانفصال[٢].

إلا إنه من الخطأ أن تصور أن تقود تلك المواقف الروسية من القضية (مدار الدراسة) إلى حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية (على الأقل في المدى المنظور)، فروسيا الحالية ليست هي (الاتحاد السوفيتي) السابق، وأن القيادة الروسية الحالية تختلف عن تلك أبان الاتحاد السوفيتي. كما إنه من الخطأ أيضا تصور أن روسيا الاتحادية لا تملك من الأوراق والقدرات، التي تمكنها من أن تساوم وتلعب بها في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، فضلاً عن أن التحركات الروسية بشأن التعاون النووي مع إيران، وأيضاً مبيعات الأسلحة لبعض الدول الأخرى المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية لا تستهدف بعث نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق، بقدر ما تعبر عن رغبة روسية في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية للحصول منها على تنازلات ومساومات تتعلق بمصالح روسيا في جوارها القريب.

---

[١] يطرح بعض الخبراء الروس تصوراً يقوم على فكرة: إنشاء قاعدتين عسكريتين لروسيا في إيران، الأولى/ في شمال غرب البلاد، وتحديداً في (تبريز)، والأخرى/ في جزيرة (قشم) بالخليج العربي، ويشرح هؤلاء تصورهم بالقول: إن القاعدة العسكرية في (تبريز) سوف تسمح لروسيا بمراقبة كل ما يدور على أراضي جورجيا وأذربيجان وتركيا، فضلاً عن البحر الأسود بأكمله، أما القاعدة المقترحة في جزيرة (قشم)، فسوف تتيح لروسيا مراقبة التحركات الأمريكية كافة في الخليج وبحر العرب في الجو وفوق الماء وتحت الماء، وسوف ينتفع كل من الإيرانيين والروس من بيانات هذه المراقبة، كما يقول هؤلاء. ينظر: عبد الجليل زيد المرهون، العلاقات الروسية – الإيرانية وحدود المتغير الدولي، مصدر سبق ذكره.

[٢] جريدة السياسي الألكترونية، روسيا – إيران تسيران إلى اتفاق لإنشاء تحالف معاد للغرب، على الموقع: http://www.realite.eu.org

الموقف الإقليمي

بغض النظر عن الجذور التاريخية، فقد ارتبط الفعل الإيراني في العصر الحديث دوماً بأطماعه التوسعية في المنطقة العربية، سواء لتأدية دور الوكيل الإقليمي للغرب كما حصل أبان عهد الشاه، إذ ارتبطت السياسة الخارجية الإيرانية بمعالم هادفة إلى خلق بيئة إقليمية مؤيدة لتعزيز مراكز القوى المحلية والمستقلة نسبياً ولمقاومة تقدم السوفيت وعملائهم ونفوذهم، أو من خلال ما سمي بـ"تصدير الثورة" التي ظلت إيران حريصة على تأديته برغم كلفه الباهظة، أو من خلال محاولة ظهورها بمظهر الاعتدال في تسعينات القرن الماضي، مع ما ينطوي عليه هذا المظهر من ترويج لافت للنظر للمصالح الإيرانية المتوالدة وبنفعية واضحة تجنباً لاحتمالات تكرار عزلتها الدولية والإقليمية[١].

وعلى الرغم من أن العلاقات العربية – الإيرانية عموما، والخليجية – الإيرانية، على وجه الخصوص، أخذت تتسم بأبعادها المتعددة والمتشعبة، والتي تتناقض فيها العلاقة بين متغيرات اقتصادية وأخرى سياسية، فلا بد أن تكون حافزاً يدفع دول الخليج إلى توخي الحذر في التعاطي مع الجارة الإيرانية التي لها نوايا حقيقية معلنة وأخرى خفية، تتعلق برغبة جامحة في ممارسة دور إقليمي، عبر أجندة متعددة المهام تكون دول الخليج مسرحها الأول. فعلى ما يبدو فإن إيران لن تتراجع عن أدوارها الإقليمية التي كانت مثار خلافات مع بعض دول الجوار الإقليمي. لذلك فإن المواقف الخليجية أخذت تتراوح بين الحذر من ناحية والحرص على المصالح من ناحية ثانية[٢].

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فالدول العربية عموماً، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على وجه الخصوص، قلقة من أية تطورات في مساعي إيران النووية لسببين: يتمثل **السبب الأول** في وقوع أغلب المنشآت النووية الإيرانية على الساحل الغربي للخليج العربي، وبسبب ما عرف عن إيران من إنها تقع ضمن منطقة جيولوجية نشيطة زلزالياً، فضلاً عن التقنية القديمة التي يعمل بها مفاعل بوشهر التي تعود إلى حقبة مفاعل تشرنوبل، وفي حال تعرضها إلى أي ضربة عسكرية محتملة أو تسرب نووي محتمل ستتلوث المنطقة برمتها بالإشعاعات النووية، فإن أي حادثة تقع هناك ستكون خطيرة حتماً، مما يفيد عدم توفر الرغبة لدى البعض من القوى والدول العربية بامتلاك إيران مشروعاً نووياً[٣].

أما السبب الثاني: فيتمثل في إن امتلاك إيران للقدرات النووية قد تؤدي بالنهاية إلى تفاوت إقليمي على صعيد حيازة الأسلحة التقليدية، وهو ما سيؤدي حتماً إلى خلل كبير في الميزان الاستراتيجي الإقليمي[٤].

---

[١] براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوة في الخليج العربي، سلسلة دراسات ستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٦، ٢٠٠٢، ص٢٣٩.

[٢] صافيناز محمد أحمد، إيران والخليج: تناقضات السياسة والاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠، ص١٦٩.

[٣] جيمس نويز، مصدر سبق ذكره، ص٨٨ وما بعدها.

[٤] د. أحمد شكارة، مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص١٤.

وعليه فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى الدول الإقليمية الأخرى المجاورة أو القريبة من إيران، وعلى الرغم من اختلاف مواقفها حول القضايا الأخرى وتضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة)[٥]. إلا أن ذلك لا يعني كما يتجه التصور إليه دائماً، إنهم يدعمون هجوماً عسكرياً ضد إيران، بل إنهم يخشون من هذه الحروب بما في ذلك الانتقام الإيراني، ويفضلون حل المشكلة بالتصعيد من دون الحرب[٦]، فأخذت هذه الدول تفضل العمل على حل الأزمة الراهنة بالوسائل الدبلوماسية وذلك عن طريق معالجة امتلاك "إسرائيل" للسلاح النووي، ووقف البرنامج النووي الإيراني ضمن صفقة واحدة تقضي بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي.

حيث تم تأكيد هذا الموقف من خلال البيان الذي صدر عقب اجتماعات الدورة الـ٩٢ لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في جدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حيث طالب أعضاء المجلس المجتمع الدولي "بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، وأن يتم الضغط على "إسرائيل" للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي(NPT) وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام التفتيش الدولي"[٧]. كما تجنب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي في القمة الخليجية التي انعقدت في أبو ظبي يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول ٢٠٠٥، وذلك بالرغم من الاتهامات الغربية التي تقول بأن إيران قد أصبحت قريبة جداً من صنع أول سلاح نووي. في المقابل تضمن البيان الختامي للقمة مواجهة مباشرة وعنيفة مع "إسرائيل" حول الموضوع النووي تحديداً، ولم يتضمن البيان الختامي انتقاداً ومطلباً محدداً من إيران في شأن برنامجها النووي، فيما اعتبر إن ترداد المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي بأنه انتقاد ضمني للبرنامج النووي الإيراني[٨].

ومن ثم أضحى الحوار الأمريكي – الإيراني المباشر مطلباً جامعاً بالنسبة لدول هذه المنطقة، إدراكاً منها، لأهميته كسبيل لتطويق التوترات القائمة ومنع انفلاتها على نحو يهدد الاستقرار الإقليمي. وفي الأصل سادت في الخليج، كما في مناطق أخرى من العالم، قناعة مفادها إن انتهاج الولايات المتحدة علاقة غير تصادمية مع من يصفون بالخصوم الإقليميين يعد أمثل طريق لتجنيب أقاليم عديدة خطر الحروب الباردة، تلك الحروب التي تترجم نفسها في أشكال مختلفة، من سباق التسلح، وتراجع منسوب التفاعلات الاقتصادية والثقافية، وإحياء مصطنع للانقسامات على مستوى الأقاليم[٩].

---

[٥] د. ستار جبار علاوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠.

[٦] مارك لنج، مصدر سق ذكره، ص١٥٤ وما بعدها.

[٧] د. ستار جبار علاوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠ وما بعدها.

[٨] د. نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠ وما بعدها.

[٩] عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

إما بالنسبة لموقف "إسرائيل"، فإنها تعد إيران واحدة من القوى الإقليمية الداعمة لحركة حماس وحزب الله وهذا ما رتب تزايد التصعيد الإسرائيلي مع القضايا التي تهمها، وأمهما (البرنامج النووي الإيراني) الذي سيمنح إيران زخماً أكبر لدورها الإقليمي ليغير من موازين القوى لغير مصلحة الأمن القومي الإسرائيلي.

وينطلق المسؤولين والمحللين الإسرائيليين في معاداتهم لإيران، من مجموعة من المعطيات، أولها وأهمها: إن إيران تعد منافساً على النفوذ، وبسط القوة في المنطقة، كما إنها تمثل تحدياً، لإقامة شبكة من الأنظمة المؤيدة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، بقيادة "إسرائيل" في المنطقة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث تسعى إيران إلى القضاء على الرؤية الإسرائيلية للمنطقة، التي تفترض إن "إسرائيل" هي المهيمنة والدولة النووية الوحيدة فيها. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي في بداية تسعينات القرن العشرين اسحق رابين قد ندد بإيران "**ونزعة جنون العظمة التي تجعلها تفكر في أن تكون القوة العظمى في الشرق الأوسط، مع الاستفادة من الإسلام الراديكالي بكل أوجهه، لزعزعة استقرار الأنظمة العربية**". ثم أصبحت "إسرائيل" ترى إن البرنامجين النووي والصاروخي الإيراني يشكل أكبر تهديد لأمنها ولوجودها، خصوصاً بعدما بدأت إيران بتخصيب اليورانيوم وبعدما بدأت بتصنيع عشرات الصواريخ المتوسطة المدى(١٠).

وعرض شعمون بيريز في كلمته أمام نادي الصحافة الوطني بواشنطن، عندما أصبح رئيساً للوزراء في "إسرائيل"، رؤيته الاستراتيجية لإبرام معاهدات سلام بين "إسرائيل" والدول العربية قائلاً: "**علينا أن نبذل جهوداً دائبة ومخلصة لترتيب أمورنا ضد السحابة الجديدة التي باتت تغيم على منطقة الشرق الأوسط – الأصولية – والتي تتخذ من إيران مقراً لها، وذلك في ضوء محاولاتها الحصول على أسلحة غير تقليدية، واستخدام الإرهاب في كل مكان.. إن إيران هي الخطر الأعظم على العرب والإسرائيليين والسلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها بل خارجها، إنهم يخادعون، ويكذبون، ويشنون حملة ضارية في كل مكان، يمولون ويدربون ويقودون "حماس والجهاد".. بل فوق كل ذلك فإنهم يحاولون أن يحصلوا على أسلحة نووية، وإن التقاء رياح الشر مع الأسلحة غير التقليدية من شأنه أن يشكل أعظم خطر علينا جميعاً**"(١١)

وعلى الرغم من الآثار القاسية للعقوبات التي فرضت على إيران، فإن "إسرائيل" تراها غير مجدية. ففي حال تحول إيران إلى قوة نووية يكون خطرها على "إسرائيل" أكبر مما هو على الولايات المتحدة التي تفضل التعامل مع إيران بالحلول الدبلوماسية، فضلاً عن تطبيقها لسياسة ضبط النفس كونها تعاني داخلياً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وأيضاً العسكرية في أفغانستان والعراق، ولديها مصالحها الإقليمية المعقدة في المنطقة، ومع القوى الكبرى، خاصة روسيا والصين، وتخشى تضررها إذا

---

(١٠) جيفري أرونسون، إسرائيل والانعكاسات الاستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسلحة نووية، في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص١١١.

(١١) نقلاً عن: جيفري أرونسون، مصدر سبق ذكره، ص١١٢ وما بعدها.

لم يكن هناك إجماع دولي حول الحرب[١٢]. لهذا سعت "إسرائيل" حثيثاً إلى تعطيل برنامج إيران النووي ومواجهته باتجاهين:

تمثل **الاتجاه الأول،** بتحفيز أعضاء الكونغرس الأمريكي والبنتاغون والبيت الأبيض على اتخاذ مواقف عدائية على الأقل وقرارات بمواجهة مسلحة، ذلك السعي الذي يعتبر بالفعل أحد أهم أسباب استخدام الولايات المتحدة لهذا الملف على وجه الخصوص في التصعيد الأخير مع إيران على حساب ملفات أخرى مثل العلاقة مع تنظيم القاعدة أو الملف العراقي، رغم إنهما أكثر إلحاحاً وأهمية للولايات المتحدة وأكثر قابلية للتصعيد والتوظيف كذرائع تصعيد الضغط والقيام بعمل عسكري في حين إن الملف النووي أهم لـ"إسرائيل" منه بالنسبة للولايات المتحدة[١٣].

فالطريقة المثلى لمواجهة البرنامج النووي الإيراني بالنسبة "لإسرائيل"، ضمن هذا الاتجاه، تتمثل في اعتمادها الخيار العسكري، لذلك فإنها تمارس ضغوطاً مستمرة على الولايات المتحدة لاعتماد هذا الخيار. فهي "أي إسرائيل" لا تواجه قيوداً على تنفيذ تهديدها إلا انتظار الضوء الأخضر الأمريكي، فإن تجربتها في قصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، وضرب الموقع السوري الذي يشتبه به بأنه مقدمة لمفاعل نووي عام ٢٠٠٧، أعطتها ثقة بالنجاح، وعلى أقل تقدير بإعادة ترتيبات البرنامج النووي الإيراني بأعباء محدودة[١٤]. لكن على الرغم من ذلك ولإدراك "إسرائيل" بأن توجيه ضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية، ستكون موجعة لها لعدم امتلاكها العمق الاستراتيجي المطلوب لامتصاص زخم الهجوم العسكري عليها مهما كان صغيراً، لذا أخذت تعمل على إقناع بعضاً من أعضاء مجلس الأمن الدولي (روسيا والصين) للقبول بالحزمة الرابعة من العقوبات الاقتصادية على إيران فضلاً عن تأييد ودعم المشروع الأمريكي لفرض حصار على النظام السياسي الإيراني، وعبر تمويل الجماعات الإيرانية المعارضة بالأموال اللازمة تمهيداً للإطاحة به من الداخل ثانياً، وبما يعرقل نشاطات البرنامج النووي الإيراني، علاوة على الإيحاءات الإسرائيلية بضرورة فتح حوار تفاوضي أمريكي إيراني لثني إيران عن تطوير مشروعها النووي مقابل رزمة من الحوافز الاقتصادية ثالثاً [١٥].

على أن هذه المشاهد المتضمنة خيارات التعاطي الإسرائيلي مع المشروع النووي الإيراني لا تنفي اللجوء إلى الخيار العسكري، وعبر توجيه ضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية باستخدام سلاح الجو الإسرائيلي إذا ما أصرت إيران على تدعيم أجندتها الإقليمية بالسلاح النووي، لا سيما وإن تنامي دور إيران الإقليمي واحتمالية إقرار الأمريكيين به، من باب الفرض أو تبادل المصالح، قد يدفع الولايات

---

[١٢] علي حسين باكير، سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، أبريل ٢٠١٠، ص١١٦ وما بعدها.

[١٣] سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، ص١٥٥ وما بعدها.

[١٤] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص١١٦ وما بعدها.

[١٥] دنيا جواد مطلك، المشروع النووي الإيراني بين الاحتواء السياسي والتهديد الإسرائيلي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد ١١، ٢٠١٠، ص٨٥.

المتحدة للقبول بإيران بوصفها شريكاً إقليمياً استراتيجياً، أو على الأقل قد يدفع الأمريكان إلى التوافق مع الإيرانيين للحفاظ على المصالح الأمريكية والإيرانية معاً في الشرق الأوسط، فقد أكدت الولايات المتحدة على الأهمية التي يلعبها الإيرانيون في الحفاظ على أمن واستقرار أفغانستان، وما سيقلل من حجم وفاعلية الدور الإسرائيلي الإقليمي في الشرق الأوسط في ضمان المصالح الأمريكية بالضرورة، وهو ما تعارضه "إسرائيل"، حتى لو أدى بها الأمر إلى توجيه ضربة جوية لإيران تتورط فيها الولايات المتحدة[١٦].

أما **<u>الاتجاه الثاني</u>**، فيتمثل في سعي "إسرائيل" لتطوير أسلحتها النووية والبيولوجية والكيماوية سراً، علاوة على تحديث قواتها التقليدية بهدف بناء قوات مقاتلة عالية الكفاءة تحت شعار "البناء الشامل للقوات" (Total Force Structure). فبرغم سياسة "الغموض النووي"[١٧] التي تتبعها "إسرائيل"، فإنها بذلت جهوداً حثيثة لتطوير قدرات نووية موثوق بها "الضربة الثانية" لمواجهة احتمال تطوير إيران أسلحة نووية. ففي اللغة الاصطلاحية الخاصة بالاستراتيجية النووية، فإن القدرة على توجيه الضربة الثانية، لا تتوافر إلا في حال نجا جزء من القدرات النووية لدولة ما، من هجمة بأسلحة غير تقليدية، وفي هذا السياق، يشير دافيد إفري – وهو أحد السياسيين المخضرمين في مركز السياسة الدفاعية الإسرائيلية – إلى أن الترسانة النووية الإسرائيلية، لا بد أن تنجو من أي هجمة تشنها قوة نووية، باستخدام صواريخ أرض – أرض، إذ أن "**تطوير قوة رادعة سيجعل الطرف الآخر، يحجم عن هجمة مباغتة. إن أي دولة تفكر في هجمة مباغتة باستخدام صواريخ أرض – أرض، عليها أن تعي تماماً إنها لم تنجح في تدمير القدرات الدفاعية للطرف الآخر برمته، فإن عليها أن تتوقع ضربة مدمرة لن تقوم لها بعدها قائمة**"[١٨].

<u>ثانياً: الموقف الدولي</u>

لابد من الإشارة أولاً، إلى أن جميع القوى الدولية، التي تعتبر أطرافاً رئيسية أو ثانوية في الأزمة، تتفق من حيث المبدأ على ضرورة امتناع إيران عن مواصلة أنشطتها المحظورة، ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم، إلا إنها تباينت في إدارتها للأزمة، ليس فقط بحكم تباين مصالحها أو اختلاف

---

[١٦] دنيا جواد مطلك، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

[١٧] يذكر إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، في المقابلة التي أجرتها معه قناة "سات ١"، خلال زيارته ألمانيا في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، قارب الاعتراف بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، إذ قال: "**إن إسرائيل لم تهدد أي دولة بإبادتها قط، بينما إيران تهدد علناً بمحو إسرائيل عن الخريطة، هل يمكن مقارنة طموحهم لامتلاك السلاح النووي بأمريكا وفرنسا وإسرائيل وروسيا؟**". وقد أثارت "زلة اللسان النووية" هذه – كما أسمتها الصحافة الإسرائيلية – حملة من الانتقادات والاعتراضات، داخل "إسرائيل"، بوصفها خروجاً على سياسة "الغموض النووي"، التي سارت عليها إسرائيل منذ نصف قرن، الأمر الذي دعا المسؤولين الإسرائيليين إلى المسارعة، لنفي مدلولات تصريحات أولمرت، مؤكدين في الوقت نفسه إن "إسرائيل لن تكون الدولة البادئة في نشر أسلحة نووية في الشرق الأوسط". د. كمال علي بيوغلو، الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤٠، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص٢١.

[١٨] نقلاً عن: جيفري أرونسون، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

علاقاتها مع أطراف الأزمة الرئيسيين (إيران والولايات المتحدة) ولكن الأهم من ذلك بحكم اختلاف تصوراتها بشأن سبل إدارة قضايا السلم والأمن على الساحة الدولية، وفي القلب منها قضايا مع الانتشار النووي[١٩].

وتعد الولايات المتحدة أكثر القوى الدولية تشدداً على ضرورة احتواء البرنامج النووي الإيراني. فبعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد الذي يسيطر على العالم وبالقوة، أخذت تتخوف من امتلاك أي دولة وإن كانت صغيرة أو كبيرة للسلاح النووي، فإن ذلك أشبه لديها بامتلاك تلك الدولة لقنبلة هيروشيما[٢٠].

ولا يمكن فهم موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني دون الأخذ بنظر الاعتبار مجمل علاقة الدولتين معاً منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فمن الأمور التي زادت العلاقات بينهما توتراً (من وجهة النظر الأمريكية): أعمال العنف التي ارتكبت ضد الدبلوماسيين الأمريكيين، واحتجازهم في إيران عقب الثورة الإيرانية، والبيانات العدائية التي أصدرتها الحكومة الإيرانية بعد الثورة، والتي شككت فيها بشرعية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وتبنيها فكراً دينياً متطرفاً ونظاماً سياسياً ثيوقراطياً، ثم مساعيها لإجهاض عملية السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين وجيرانها العرب، وسعيها لتعظيم دورها في العراق وأفغانستان وآسيا الوسطى والمنطقة العربية على حساب النفوذ الأمريكي، وتدخلها في الشؤون الداخلية لعدد من هذه الدول، وهي دول بدورها حليفة أو صديقة للولايات المتحدة، ووجود انتهاكات لحقوق الإنسان وحرية المعارضة السياسية، فضلاً عن سعيها إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل خاصة السلاح النووي[٢١].

ويمكن القول إن سعي الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى الحد من طموحات إيران النووية، قد حققت بعض النجاح، على مر السنين، عبر إعاقة وتأخير جهود إيران المنصبة على امتلاك التقنية

---

[١٩] د. أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لإستراتيجيات إدارة الصراع، مصدر سبق ذكره.

[٢٠] خلود محمد خميس، مساعي الترويكا الأوربية لاحتواء أزمة إيران النووية، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٦، ٢٠٠٥، ص١.

[٢١] كما أن هناك مخاوف اقتصادية من الإدارة الأمريكية من توجه إيران نحو تنفيذ خطة لتحويل عملة التبادل النفطي من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوربي، فقد أعلنت إيران في شهر حزيران ٢٠٠٤ عن نيتها في إنشاء بورصة للنفط، تستخدم فيها اليورو بدلاً من الدولار، وقد أيدتها بعض الدول المنتجة للنفط، وهو ما تعده الولايات المتحدة إعلاناً للحرب من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي. أنظر: د. أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ وما بعدها. ولا بد من الإشارة، إلى أن علاقة الدولتين باتت محكومة بوجود طرف ثالث لا يمكن التغاضي عنه أو تجاهل وجوده، ألا وهو "إسرائيل". فهذه الأخيرة تلعب دوراً محورياً في تسيير دفة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة، ومن الواضح إن الدولتين قد اتخذتا من "إسرائيل" محطة لتبادل الرسائل والتنبيهات. فإن انشغال الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق دفعها إلى السماح لـ"إسرائيل" بتولي زمام تصعيد الموقف مع إيران، تحرياً لاستمرار الضغوط على الجمهورية الإسلامية، وتجنباً لرد فعل إيراني مباشر في وقت تعاني فيه الولايات المتحدة مشكلات متعددة يمكن لإيران أن تزيدها أو تخففها إن أرادت. أنظر: عياد أحمد البطنيجي، إيران وأمريكا اللاتينية: دوافع التقارب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١،يوليو ٢٠١٠، ص١٦٣.

النووية، فقد نجحت إدارة ريغان في انتزاع موافقة أوربا على فرض ضوابط صارمة على تصدير التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، كما أوقفت ألمانيا تعاونها النووي مع إيران بسبب الضغوط الأمريكية[٢٢].

ومنذ تولي الرئيس جورج بوش الابن مقاليد الحكم، وسيطرة المحافظين الجدد على مؤسسات صنع القرار الأمريكي، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولات دراماتيكية تجاه الشرق الأوسط، تواكبت مع زيادة الضغط الأمريكي على إيران، خاصة بعد سعيها إلى تطوير برنامج نووي عسكري، وإيوائها عناصر من تنظيم القاعدة، وإمكانية وقوع تلك الأسلحة في أيدي منظمات إرهابية أو استخدامها من قبل إيران لتهديد "إسرائيل". ففي خطابه عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أشار الرئيس بوش إلى إيران باعتبارها واحدة من دول محور الشر بالإضافة إلى كل من العراق وكوريا الشمالية، حيث قال "**تسعى إيران بشكل حثيث إلى امتلاك هذه الأسلحة وتصدير الإرهاب، في حين تقمع أقلية غير منتخبة أمل الشعب الإيراني بالحرية**"[٢٣].

ويتمحور القلق الأمريكي من أن يسبب دخول إيران النادي النووي العسكري تحولاً استراتيجياً مهماً في الشرق الأوسط يخل بالتوازنات والترتيبات، أي إن ترك إيران دون ضربها يمكن أن يجعل منها أكبر قوة إقليمية، وبخاصة بعد تدمير أفغانستان والعراق، مما سيجعل المساومة معها أو إخضاعها وترويضها مهمة في غاية الصعوبة من جهة، ولحماية "إسرائيل" من جهة أخرى، مما جعلها تسعى إلى اتخاذ إجراءات وقائية تمنع مثل هذا التحول، لذا تعتبر الولايات المتحدة إن كل الخيارات مفتوحة في التعامل مع إيران، بما في ذلك الخيار العسكري[٢٤]. وتراوحت الأدوات التي لوحت بها الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن لتوظيفها في إدارة الأزمة النووية الإيرانية بين خمسة أدوات، هي[٢٥]:

١. دعم خيار التفاوض الأوربي مع إيران للتوصل إلى صفقة تقبل بمقتضاها إيران إنهاء برنامجها النووي مقابل ضمانات ودعم أوربي وربما أمريكي. وقد رأى البعض في السلوك الدبلوماسي المعتمد، إن الولايات المتحدة قد بقيت ممسكة بالعصا الغليظة فيما فوضت اللجنة الأوربية الثلاثية بحمل الجزرة، وقد تبنت عملية تباد الأدوار هذه من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين والأوربيين
٢. التحريك باتجاه إحالة الملف النووي الإيراني من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، ثم التحرك نحو فرض عقوبات على إيران، وهو ما تحققت ثلاث مراحل

---

(٢٢) راي تقية، إيران الخفية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩ وما بعدها.

(٢٣) نقلاً عن: سكوت ريتر، استهداف إيران، ترجمة أمين الأيوبي، الدار لعربية للعلوم – ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٢.

(٢٤) كما أن هناك مخاوف اقتصادية من الإدارة الأمريكية من توجه إيران نحو تنفيذ خطة لتحويل عملة التبادل النفطي من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوربي، فقد أعلنت إيران في شهر حزيران ٢٠٠٤ عن نيتها في إنشاء بورصة للنفط، تستخدم فيها اليورو بدلاً من الدولار، وقد أيدتها بعض الدول المنتجة للنفط، وهو ما تعده الولايات المتحدة إعلاناً للحرب من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي. أنظر: د. أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ وما بعدها.

(٢٥) د. وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما: المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٦٨ وما بعدها.

منها، وهذا الموقف مرشح للتصعيد في الفترة القادمة إذا ما أصرت إيران على استئناف العمل في برنامجها النووي ورفضت حزمة الحوافز الأخيرة التي قدمها لها أكثر من طرف دولي، بما فيها روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي، وبمباركة دولية، مقابل التخلي عن تخصيب اليورانيوم، إلا أن موضوع فرض عقوبات إضافية من مجلس الأمن قد يواجه حق النقض من جانب روسيا أو الصين أو كلتيهما في معطيات معينة، وبالتالي قد يثبت إنه طريق مسدود.

٣. العمل على زعزعة استقرار النظام الإيراني وإسقاطه بواسطة المعارضة الإيرانية سواء في الداخل أو الخارج، وهذا النهج قديم قدم الثورة الإيرانية ذاتها واتخذ أشكالاً متعددة، ويتصاعد أحياناً ويتراجع أحياناً وتحكمه عدة اعتبارات، منها إن طابعه استخباراتي يميل إلى السرية وغير معروف عنه الكثير سوى إن له مبلغاً مرصوداً في الميزانية الأمريكية، كما إنه مرتبط باستمرار الحظر الرسمي الأمريكي على التعامل مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية أو المجلس الوطني للمقاومة الذي تقوده.

٤. محاولات السعي لاستقطاب قوى وعناصر داخل النظام الحاكم في إيران لتغيير طبيعته من الداخل وتعديل سياساته الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي تمت تجربته في الماضي خلال المفاوضات السرية التي صاحبت الإفراج عن الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران عام ١٩٨١، وتلك التي صاحبت ما عرف بفضيحة إيران جيت" في عامي ١٩٨٥/١٩٨٦. على إن تلك المحاولة كانت قد تكررت من جديد عند تعامل الإدارة الديمقراطية للرئيس أوباما مع أحداث انتخابات الرئاسة الإيرانية في يوليو ٢٠٠٩، وما صاحبها من توتر في الشارع الإيراني وعلى مستوى النخبة السياسية الإيرانية، وسعي الإدارة الأمريكية على مستوى المتحدثين باسم البيت الأبيض والخارجية الأمريكية إلى إعلان القلق تجاه ما اعتقدوه إنه شابها من تزوير وإيصال رسالة للشعب الإيراني وللمرشح الإصلاحي "مير حسين موسوي".

٥. تتمثل الأداة الخامسة للتعامل الأمريكي مع إيران، في الأداة العسكرية التي تنقسم بدورها إلى حرب شاملة على غرار غزو العراق، أو ضربات عسكرية منتقاة ومؤثرة، أو حرب بالوكالة المرشح لها أساساً "إسرائيل".

ومن ناحية أخرى، وضمن برنامج الإدارة الأمريكية الذي أطلق عليه "برنامج تفعيل العلاقات الروسية الأمريكية" سمحت لروسيا عبر الوسائل الدبلوماسية، بإطلاق يدها في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة والتي تمثل "الخاصرة الرخوة" لروسيا مقابل وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة في بعض الملفات التي تعتبرها غاية الأهمية لها، ولعل أبرزها ملف البرنامج النووي الإيراني[٢٦]. كما سيتضح لاحقاً.

<u>أما عن الموقف الأوربي</u>، فأمام تعثر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إقناع إيران لوقف جهودها من أجل الحصول على الوقود النووي، ومع استمرار الضغوط الأمريكية والتي تمثلت بمطالبة

---

[٢٦] عباس خلف، عودة الدب الروسي إلى الساحة الدولية، منشور على الموقع:
http://www.aljazeera.net

مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعلان إيران مخالفة لاتفاقية حظر الانتشار، ومن أجل الحؤول دون دفع إيران إلى نقطة اللاعودة كما حصل مع كوريا الشمالية، تدخلت القوى الأوربية الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) في محاولة لإقناع إيران بعدم المضي قدماً في برنامج تخصيب الوقود النووي، مقابل تعهدات أوربية بتقديم كل المساعدات اللازمة من أجل تطوير تقنية استخدام الذرة لأغراض سلمية.

وعموماً فإنه يجب التفريق بين مواقف دول الاتحاد الأوربي من الملف النووي الإيراني، وإن بدت في الظاهر متطابقة، **فبريطانيا** تنحو منحى متشدداً تجاه إيران، وهي تؤيد الموقف الأمريكي القاضي بالوقف الكامل للنشاطات النووية الإيرانية، إلا أن دولاً أوربية أخرى تتفهم موقف إيران جيداً، وتعي طبيعة علاقاتها المتوترة بالولايات المتحدة ومحاولات الأخيرة المتكررة لاستغلال هذا التوتر، وهذا ما تمثل بالموقفين الفرنسي والألماني، **فالموقف الفرنسي** اتسم دائماً بالاستقلالية عن الموقف الأمريكي، وهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية وبالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية، في ظل رقابة دائمة على منشآتها النووية، ويدفعها في ذلك الرغبة في الحفاظ على استثماراتها في إيران، وعدم رغبتها في تكرار خسارة استثماراتها في العراق. ثم يأتي في النقطة الوسطى **الموقف الألماني** فهو يقف بين تأييد بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية القرار الفرنسي، آخذاً في الحسبان عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالمياً في احتياطي النفط والغاز[٢٧].

وقد تجلت أهمية وفعالية الدور الأوربي في تلك الأزمة أثناء اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٣ لمناقشة تقرير مديرها محمد البرادعي حول تقييم البرنامج النووي الإيراني حيث دخلت أوربا خاصة فرنسا وألمانيا في مواجهة سياسية وقانونية مع الولايات المتحدة للحيلولة دون تلبية الرغبة الأمريكية في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وهو ما أخفقت فيه الولايات المتحدة أمام إصرار أوربا والدول الأخرى على عدم وجود مبرر لذلك[٢٨].

كما توجت جهود الدول الأوربية أولاً بالموافقة الإيرانية على توقيع البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٣، حيث نجحت دول الترويكا في التوصل إلى صفقة مع إيران في تشرين الأول من عام ٢٠٠٣، تضمنت تعليق الأنشطة النووية الإيرانية، مقابل عدم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، فضلاً عن تقديم مجموعة من الحوافز والإغراءات الاقتصادية والاستثمارية في إيران، على أن الأخيرة تراجعت عن هذه الصفقة في حزيران من عام ٢٠٠٤، لتعود إلى نشاطات تحويل اليورانيوم تخصيبه[٢٩]. كما توصلت دول الاتحاد الأوربي مع إيران في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، إلى اتفاق حول صفقة جديدة تضمنت خطوات عدة، وتعهدت إيران كتدابير

---

[٢٧] سهيلة عبد الأنيس محمد، العلاقات الإيرانية – الأوربية : الأبعاد وملفات الخلاف، دراسات ستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢٦، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٦٥.

[٢٨] سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

[٢٩] دنيا جواد مطلك، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

طواعية لإعادة بناء الثقة، بالاستمرار في تمديد التعليق السابق لبرنامج التخصيب بحيث يشمل جميع أنشطة إعادة المعالجة والأنشطة المتعلقة بالتخصيب[٣٠].

وهكذا أنتجت المفاوضات المتتالية بين إيران والدول الأوربية الثلاث اتفاقين. إلا إنها قد شكلتا مجرد تسوية غير نهائية، حيث تركتا الباب مفتوحاً لانسحاب إيران منها على اعتبار إن هناك بنداً يقول "**إن هذه الخطوة الإيرانية طوعية ولا تحمل أي التزام حقوقي لإيران**" ويفهم من هذا البند إن الأوربيين يدركون بأن لإيران الحق في التراجع عن خطواتها التطوعية إذا ما انهارت عملية بناء الثقة[٣١].

وهكذا نرى إن الموقف الأوربي كان قد تميز عن موقف الولايات المتحدة، الذي لا يستبعد الخيار العسكري، فقد شددت أوربا على ضرورة إيجاد حل للأزمة النووية الإيرانية عن طريق ممارسة الضغط ولكن بوسائل سلمية وديمقراطية، من هنا تأتي المناورة الإيرانية من أجل إطالة أمد المفاوضات كسباً لمزيد من الوقت بعد أن اقتنعت القيادة الإيرانية بأن أوربا ترفض بشكل قاطع توجيه أي ضربة عسكرية ضد منشآتها النووية، وظهرت هذه القناعة بشكل واضح من خلال تصريحات أدلى بها وزير الخارجية الهولندي الذي كانت تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي "**بأن توجيه ضربات جوية ضد إيران ستكون لها "نتائج عكسية**" كما رأى وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك سترو" **بأن القيام بعمل عسكري أمريكي ضد إيران هو عمل "غير مقبول**"[٣٢].

هذا ونشير إلى أن الموقف الأوربي من البرنامج النووي الإيراني كان قد اقترب من الموقف الأمريكي، بعد فشل المحاولات الأوربية في إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم لقاء تقديمات سخية لجهة مدها بالوقود النووي ومساعدتها في الحصول على مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف، وبالفعل فقد أصدر مجلس الأمن ثلاث قرارات قضيت بفرض عقوبات على إيران مع إعطائها مهلة لوقف عمليات التخصيب، ولما لم تنفذ إيران مطالب مجلس الأمن وفق هذه القرارات، ناقشت الدول الكبرى بالإضافة إلى ألمانيا، مشروع قرار دولي رابع يقضي بتشديد العقوبات على إيران.

---

(٣٠) أمجد زين العابدين طعمة، الموقف الأوربي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٠، ٢٠١٠، ص١٨٠.

(٣١) د. نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤-٢٦٨.

(٣٢) د. نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

المبحث الثالث

الأزمة النووية الكورية وموقف روسيا الاتحادية منها

(روسيا) واحدة من الدول المعنية بالأزمة النووية الكورية في إطار المباحثات السداسية التي تضم، فضلاً عن كل من: (الكوريتين، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين). إذ جاء طرح صيغة اللجنة السداسية لتناول المسألة النووية في كوريا الشمالية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لرفض الأخيرة إجراء مباحثات مباشرة مع كوريا الشمالية من ناحية، ومن ناحية أخرى فضلت الولايات المتحدة الأمريكية المباحثات المتعددة الأطراف لزيادة الضغط على كوريا الشمالية كوسيلة لإدماج كل من: روسيا والصين في آلية تضم أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن كوريا الشمالية، وكان الهدف هو: إنه بدلاً من أن تكون روسيا والصين جزءً من المشكلة – بحسب التقييم الأمريكي – يجب أن تكونا جزءً من الحل عن طريق تفادي الخطأ السابق المتمثل في تركهما خارج آلية التباحث المباشر مع كوريا الشمالية، وتوظيف علاقتهما الوثيقة مع الأخيرة لضمان قبولها بالمطالب الغربية[١].

فبعد مدة التراجع التي غطت عقد التسعينات من القرن العشرين، وعندما تمت تسوية المشكلة النووية الكورية وفقاً "لاتفاق الإطار" لعام ١٩٩٤، وفيما بعد عندما بدأت مفاوضات متعددة الأطراف، شعرت روسيا: إن ذلك قد قلل من مكانتها الدولية، فضلاً عن حرمانها من فوائد اقتصادية كان يمكن أن تحصل عليها عبر المشاركة في إنشاء المفاعلين الذين اتفق على انشائهما في كوريا الشمالية في حينه[٢]، ومن ثم فإن المشاركة الروسية في اللجنة السداسية جاءت ضمن إطار سعيها لاستعادة وجودها وتأثيرها في القضايا الأمنية العالمية عموماً، والآسيوية خصوصاً، وقد شاركت روسيا في المفاوضات السداسية التي بدأت منذ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٣، فكانت الدولة الوسيط لمنع تفاقم الأزمة بين طرفيها (الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية).

وترى روسيا إن الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية يتفق مع مصالحها الأمنية، كما وتعد الخيارات المتعلقة باستخدام القوة لممارسة الضغوط أو لحل المشكلات الموجودة أمراً غير مقبول، وحددت روسيا مفتاح حل المشكلات في شبه الجزيرة الكورية: بأنه يتركز في الإرادة السياسية للأطراف ذات الصلة والأساليب السياسية والدبلوماسية، مع ضرورة ضمان أمن كوريا الشمالية، وأهمية توفير الأوضاع اللازمة لتسهيل عملية التنمية

---

[١] **وليد محمود عبد الناصر، واشنطن وبيونغ يانغ: عن خلفيات المشهد الراهن، مصدر سبق ذكره.**

[٢] **سيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.**

الاقتصادية والاجتماعية فيها[١]، كل ما تقدم كان في إطار سعيها الحثيث لاستعادة مكانتها في مصاف الدول الكبرى في ظل نظام متعدد القوى يسمح بهامش المناورة والتأثير للعديد من القوى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول

البرنامج النووي لكوريا الشمالية ...القدرات والدوافع

أولاً: قدرات البرنامج النووي لكوريا الشمالية:

١. البرنامج النووي لكوريا الشمالية:

تعود بدايات البرنامج النووي الكوري الشمالي إلى العام ١٩٥٤، عندما قام كلاً من الاتحاد السوفيتي والصين بتحويل بعض التقنيات الخاصة فضلاً عن العوامل الكيمياوية التي تم الاستحواذ عليها من اليابان في الحرب العالمية الثانية إلى الجيش الشعبي الكوري (KRA)، وتفيد الكثير من الدراسات إلى أن كوريا الشمالية تحتفظ بمناجم اليورانيوم الخام بما يقدر بأربعة ملايين طن. كما استخدمت كوريا الشمالية الخبرات الوطنية والمشتريات الأجنبية لبناء مفاعل نووي صغير في يونغ بيون (5MWE)، ثم شهدت الأعوام اللاحقة تطوراً سريعاً في الصناعات الكيمياوية، لا سيما عندما سعى الاتحاد السوفيتي لدعم القيادة الكورية التي استطاعت، وبفضل هذا الدعم إلى تجميع مفاعل في منتصف سبعينات القرن الماضي[٢].

كما أرسلت الصين في خمسينات القرن الماضي إلى كوريا الشمالية بعثة نووية سرية لتدريب علمائها الذين يعملون في المجال النووي إلى معهد الأبحاث النووي الصيني، حيث درس فيه نحو (٢٥٠) عالم كوري، وفي العام ١٩٥٩، وقعت كوريا الشمالية اتفاقيتين مع الاتحاد السوفيتي والصين حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية[٣].

وفي العام ١٩٧٤، قامت كوريا الشمالية بتطوير المفاعل النووي (IRT-2M)، ورفع قدرته إلى (٨) ميغاواط ليماثل المفاعلات المتوفرة في الاتحاد السوفيتي السابق وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت بالتركيز في استكمال البرنامج الخاص باستخدامات الطاقة

---

[١] يسرى أحمد عزباوي، المباحثات السداسية للأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤، ص١٩٤.

[٢] عامر كامل أحمد، الموقف الأمريكي من تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي، في تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (١٠٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٨٣.

[٣] خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩، ص٢٦٤.

الذرية للأغراض العسكرية، وبدأت بإجراء التجارب العملية من أجل إنتاج اليورانيوم المصنع (المحول)[١].

ووفقاً لما جاء في تقرير معهد واشنطن للعلوم والأمن الدولي، يبلغ مخزون كوريا الشمالية من مادة البلوتونيوم ما بين (٤٦) و (٦٤) كيلو غراماً، منها (٢٨) إلى (٥٠) كيلو غراماً نجح الخبراء الكوريون في فصلها مما يكفي لصناعة (١٢) سلاحاً نووياً، والمقصود بـ(السلاح) هنا هو: الرأس المتفجر[٢]، ولدى كوريا الشمالية أربعة مفاعلات نووية على الأقل، فمفاعل (يونغ بيون) الذي أعادت تشغيله مؤخراً قادر على إنتاج (٦) كيلو غرامات من البلوتونيوم سنوياً، وهي كمية كافية لإنتاج قنبلة نووية واحدة على الأقل، ويذهب بعض المحللين الأميركيين أبعد من ذلك، مشيرين إلى أن مفاعل يونغ بيون قادر على إنتاج كميات من البلوتونيوم لما يتراوح ما بين (٥ – ٨) قنابل نووية بحلول شهر مايو/ أيار من العام ٢٠٠٣، ويرى هؤلاء، حينئذ: أن كوريا الشمالية قادرة خلال خمسة أعوام على امتلاك (١٠٠) سلاح نووي على الأقل، فضلاً عن ذلك هناك مفاعل آخر في يونغ بيون يعمل في حال تشغيله بطاقة (٥٠) ميغاوات، ومفاعل آخر في (تايشون) يعمل بطاقة (٢٠٠) ميغاوات، ومفاعل رابع قرب بيونغ يانغ، وهو في الحقيقة مختبر علمي قادر على إنتاج ومعالجة كميات قليلة من البلوتونيوم، وإلى ذلك هناك مفاعل سلمي يعمل بالماء الخفيف في (كومهو)[٣]، (وحول وضع البنية التحتية النووية لكوريا الشمالية ينظر الجدول (١٥)).

جدول (١٥)

وضع البنية التحتية النووية لكوريا الشمالية بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢

المنشأة	الموقع	الشرح
المواقـع المعلنـة		
مفاعل أبحاث (IRT) بقوة (٨) ميغاواط حراري.	يونغبيون	أنجز في العام ١٩٦٥، بقوة معدله (٢) ميغاواط حراري، وضع تحت الإجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام١٩٧٧، مع منشأة حساسة مرتبطة به بقوة (٠,١) ميغاواط حراري، لم يجمد بموجب اتفاق الإطار لعام ١٩٩٤.

---

[١] سعد حقي توفيق، انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٢٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١٤.

[٢] تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية، على الموقع:

http://www.aljazeera.net

[٣] محمد كريشان، الأزمة النووية بين كوريا الشمالية وأمريكا، على الموقع:

http://aljazeera.net.

مفاعل طاقة اختباري معدل بالغرافيت بقوة (٥) .ميغاواط كهربائي	يونغيبون	أنجز في العام ١٩٨٦، جمد العمل في العام ١٩٩٤، بموجب اتفاق الإطار لعام ١٩٩٤، وبدأ وقف التجميد إمداد القلب بالوقود في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، قدر إنه سيكون قادراً على إنتاج نحو (٥,٥-٧,٥) كلغ من اليورانيوم سنوياً.
مفاعل طاقة معدل بالغرافيت بقوة (٥٠) ميغاواط كهربائي.	يونغيبون	غير منجز، بدأ الإنشاء فيه العام ١٩٨٧، وجمد في العام١٩٩٤، بموجب اتفاق الإطار لعام ١٩٩٤.
مفاعل طاقة معدل بالغرافيت بقوة (٢٠٠) ميغاواط كهربائي.	تايشون	غير منجز، بدأ البناء في عام ١٩٨٧، جمد في عام ١٩٩٤، بموجب اتفاق الإطار عام ١٩٩٤.
مختبر إنتاج الغاز.	يونغيبون	منشأة كهف (HOT CELL) لإنتاج نظائر مشعة للاستخدام الطبي والصناعي، وقد أقرت كوريا الشمالية باستخراج كمية من البلوتونيوم "في حجم غرام"هناك لا تخضع لإجراءات الوكالة الدولية الوقائية.
مختبر المواد الكيميائية المشعة.	يونغيبون	أنجز جزئياً، وقدر: إن له طاقة لإعادة معالجة (٢٠٠-٢٥٠) كلغ من الوقود المستنفذ، واستخراج كمية من اليورانيوم سنوياً يصل وزنها إلى (١٠٠) كلغ، وجمد بموجب اتفاق الإطار لعام ١٩٩٤، غير مجمد في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٢.
معمل لصنع قضبان وقود نووية.	يونغيبون	أنجز، وجمد في عام ١٩٩٤، بموجب اتفاق الإطار، غير مجمد في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٢
مواقع مشبوه فيها		
منشآت تخزين نفايات نووية	يونغيبون	موقعان مشبوه في إنهما منشأتا تخزين نفايات نووية غير معلنة، وإنهما تحتويان دلالة على أنشطة إعادة معالجة بلوتونيوم في الماضي
منشآت تخصيب يورانيوم	جبل تشونما/بيونغان	برنامج لتخصيب يورانيوم وصولاً إلى درجة إنتاج سلاح، وقيل: إن كوريا الشمالية أقرت به في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٢

المصدر: مجموعة باحثين، التسلح ونزع لسلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٩٣ وما بعدها.

وفي ١٠ شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٥، أعلنت كوريا الشمالية: إنها صنعت أسلحة نووية للدفاع الذاتي، وإنها ستطور ترسانة أسلحتها النووية، وفي ٩ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٦، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الأولى، بقدرة لا تقل عن (١) كيلو طن. ثم في ٢٥ أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، أعلنت كوريا الشمالية: بأنها أجرت تجربة نووية ثانية بـ(٤,٥) درجة على مقياس ريختر، إنتاجها كيلو طن، وأطلقت إشعاعاً نووياً. وقد بلغت قدرة هذا التفجير قدرة القنبلة النووية التي تم إلقاؤها على مدينة (ناكازاكي) اليابانية، وطبقاً لهذه

المعلومات، فإن كوريا الشمالية أصبحت بحكم الواقع، ومنذ ٢٠٠٦/١٠/٩ ،القوة النووية الثامنة علنياً[١].

٢. البرنامج الصاروخي لكوريا الشمالية:

على الرغم من أهمية القدرات النووية لكوريا الشمالية، إلا أن قدراتها الصاروخية لا تقل أهمية عن تلك القدرات، حيث قامت كوريا الشمالية في غضون الأعوام الماضية بجهود كبيرة في مجال تطوير الصواريخ، وتنتج كوريا الشمالية صواريخ (سكود B) و(سكود C) قصيرة المدى، وكذلك صاروخ (نو دونغ) متوسط المدى، ولديها أكثر من (٥٠٠) صاروخ من طراز (سكود) من مختلف الأنواع ولديها ما يكفي من صواريخ (نو دونغ) لاستخدامها الخاص، وللتصدير أيضاً[٢].

وفضلاً عن ما تقدم، فإن لدى كوريا الشمالية قدرات في الصواريخ البالستية طويلة المدى التي من الممكن أن تحمل رؤوساً نووية قد تصل إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم تطوير صواريخ بالستية، مثل: صاروخ "نودونج" الذي قدر مداه بستمائة ميل، أي قادرة على الوصول إلى كوريا الجنوبية، وأجزاء من اليابان. وفي آذار/مارس من العام ١٩٩٤، تم تطوير مرحلتين ذواتي مدى أكبر من صواريخ "تايبو دونج"، حيث أن مداها في المرحلة الأولى قادر على تغطية كل الأراضي اليابانية، وفي المرحلة الثانية، فإن مداها قادر على الوصول إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية الغربية، واحتمال وصولها إلى "الأسكا" و "هاواي"، وهي الآن في طريقها لتطوير مرحلة ثالثة من الصاروخ "تايبو دونج"[٣].

ومن المفيد التذكير هنا إلى أن كوريا الشمالية تعتمد على عمليات بيع الصواريخ، ونقل التكنولوجيا الخاصة بها إلى الدول الأخرى في العالم الثالث، كمصدر رئيس للعملة الصعبة التي تحتاجها البلاد في ظل الحصار الخانق والعزلة الدولية، وتقدر مصادر الجيش الأمريكي: إن صادرات كوريا الشمالية من الصواريخ إلى الشرق الأوسط خلال العام ٢٠٠١، قد وصلت إلى نحو (٥٨٠) مليون دولار[٤].

---

[١] ماري بث نيكيتاين، الأسلحة النووية الكورية الشمالية: القضايا التقنية، ترجمة: ستار جبار علاوي، سلسلة دراسات مترجمة، العدد (٤١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١، ٥.

[٢] سعد حقي توفيق، انتشار أسلحة الدمار الشامل، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[٣] مي عبد الرحمن غيث، أمريكا وكوريا الشمالية ..أي مستقبل للعلاقة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩، ص١٥٠.

[٤] واستناداً إلى تلك المصادر، فإن إيران تعد من أقدم زبائن كوريا الشمالية في مجال الصواريخ وتقنيتها، فقد توصل الطرفان في العام ١٩٨٣، إلى اتفاق ثنائي تقوم كوريا الشمالية بموجبه بتقديم المساعدة التقنية اللازمة لإيران من أجل إنشاء منشأة لإنتاج الصواريخ. وقد باعت كوريا الشمالية خلال مدة الثمانينات ومنتصف التسعينات نحو (٢٠٠) إلى

ثانياً: دوافع كوريا الشمالية لامتلاك السلاح النووي:

تعد كوريا الشمالية من أفقر دول العالم اقتصادياً من حيث تدني مستوى دخل الفرد، وتواجه أزمات اقتصادية عدة، وتعتمد في غذائها على المعونات الخارجية خاصة تلك التي تقدمها لها كوريا الجنوبية والصين واليابان، كما أن نظامها الديكتاتوري، والذي يعد آخر الأنظمة الشيوعية في العالم يحكم البلاد بقبضة من حديد، وعزل البلاد تماماً عن العالم، وعلى الرغم من هذا الوضع الاقتصادي المتدهور تصر كوريا الشمالية على تطوير قدراتها الصاروخية والنووية، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف ذات الصبغة السياسية[١]، كما أن الاستراتيجية الأمنية لكوريا الشمالية تمحورت حول هدفين أساسيين هما[٢]:

الأول: إنهاء عزلتها الدبلوماسية باستخدام القضية النووية للدخول في معاهدة سلام مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحصول على مساعدات اقتصادية تحتاج إليها لمواجهة أزماتها.

والآخر: خروج القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية، وما يؤدي إليه ذلك من تحقيق الوحدة الكورية.

ويمكننا الإشارة هنا إلى مجموعة من الدوافع الكورية للتسلح النووي، وهي[٣]:

١. السعي لردع القوات الأمريكية على الحدود الكورية – الكورية، إذ موجود في كوريا الجنوبية نحو (٣٧) ألف جندي من القوات الأمريكية طبقاً لتقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، هذا فضلاً عن وجود قاعدة أمريكية في اليابان، الأمر الذي يحول دون استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لها في حال اندلاع حرب معها.

٢. رغبة كوريا الشمالية في مواجهة تفوق الشطر الجنوبي التقني سيما في مجال الأسلحة، والذي تزوده الولايات المتحدة الأمريكية بأحدثها.

---

(٣٠٠) صاروخ سكود إلى إيران فضلاً عن الصواريخ المضادة، كما قامت بتزويد إيران بعدد من صواريخ نودونغ. ينظر: علي حسين باكير، قدرات كوريا الشمالية الصاروخية والخيار العسكري الأمريكي، على الموقع:

http://www.arabic.militray.

[١] أحمد سيد أحمد، البرنامج النووي الكوري ونظام منع الانتشار، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص١٥٥.

[٢] مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا: الأسباب والحلول، على الموقع:

http://digital.ahram.org.eg

[٣] مي عبد الرحمن غيث، كوريا الشمالية: التحدي الذي يواجه إدارة أوباما في شمال شرق آسيا، ملف الأهرام الاستراتيجي، على الموقع:

http://digital.ahram.org.

٣. ترى كوريا الشمالية في امتلاك السلاح النووي قوة دبلوماسية تستطيع عن طريقها إرغام العالم على أخذها في الاعتبار، مما قد يفضي إلى محادثات مباشرة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

٤. تعزيز النظام السياسي الكوري الشمالي في عهد "كيم جونج إيل" – أبن الزعيم الكوري الشمالي السابق "كيم إيل سونج"[١] – وإعطائه مزيداً من القوة الشرعية، ومحاولة تعويض كوريا الشمالية عن احتمال فقدانها حلفاء في المنطقة، مثل: الصين.

وهناك بعض التحليلات ترى: إن النظام الكوري كان أكثر استعداداً للتنازل عن قدراته النووية العسكرية، وذلك استناداً إلى إنه ليس هناك حاجة حقيقية له إلى تلك القدرات، والافتراض المطروح هنا هو أن القدرات النووية العسكرية الكورية لن تضيف كثيراً إلى الوضع الاستراتيجي لكوريا الشمالية، فميزان القوى العسكرية التقليدية في شمال شرق آسيا يشير إلى التفوق النسبي لها في كثير من القدرات، خاصة فيما يتعلق بحجم القوات المسلحة (الجيش الكوري هو رابع جيش في العالم، وثاني أكبر جيش في شمال شرق آسيا بعد الصين، ويبلغ حجمه (١١٩%) من إجمالي الجيشين الياباني، والكوري الجنوبي)، أما فيما يتعلق بالدبابات المقاتلة، فإن كوريا الشمالية تمتلك (٣٥٠٠) دبابة، مقابل (٩٨٠) لليابان، و (٢٣٣٠) لكوريا الجنوبية، والعربات المدرعة ((٦٠٠٠) عربة لكوريا الشمالية، مقابل (١٨٨٠) لليابان، و (٤٨٥٠) لكوريا الجنوبية)، أو السفن الحربية ((٦٩١) سفينة لكوريا الشمالية، مقابل (١٣٦) لليابان، و (٢٠٦) لكوريا الجنوبية) [٢]، (وحول التوازن العسكري التقليدي في إقليم شمال شرقي آسيا، ينظر الجدول (١٦)).

جدول (١٦)

التوازن العسكري التقليدي في إقليم شمال شرقي آسيا (تقديرات العام٢٠٠٦)

	الصين	كوريا الشمالية	اليابان	تايوان	كوريا الجنوبية
القوات المسلحة (بالألف)	٢٢٥٥	١١٠٦	٢٣٩,٩	٢٩٠	٦٨٧,٧
إجمالي الدبابات المقاتلة	٧٥٨٠	٣٥٠٠	٩٨٠	٩٢٦	٢٣٣٠
دبابات حديثة	٢٢٨٠	–	٢٨٠	٣٧٦	١٠٨٠
عربات مدرعة	١٠٥٨٠	٦٠٠٠	١٨٨٠	٣٠٠٦	٤٨٥٠
– عربات مدرعة حديثة	٣٥٨٠	–	٨٩٠	٣٧٦	٢٨٢٠
مدافع ذاتية الدفع (إجمالي)	١٧٧٠٠	١٧٩٠٠	١٨٩٠	١٨١٥	١٠٧٧٤

[١] لوفاة الأخير في حزيران/ يوليو من العام ١٩٩٤، وحلول ابنه محله.

[٢] محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص١٣٧.

– مدافع حديثة ذاتية الإطلاق	١٢٠٠	٤٤٠٠	٢٥٠	٤٠٥	١٠٨٩
إجمالي الطائرات المقاتلة	٣٥٣٤	٨٩٦	١٠١٦	٧٨٦	١٠٥٣
طائرات مروحية	٤٥٥	٣٠٦	٦١٤	٢٧٥	٤٩٧
طائرات غير مروحية	٣٠٧٩	٥٩٠	٤٠٠	٥١١	٥٥٦
السفن الحربية	٩٥٣	٦٩١	١٣٦	٤٥٠	٢٠٦

المصدر: محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية: مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات ستراتيجية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص٣٧.

إن هذا الوضع من التوازن يضمن لها الحفاظ على وجودها كدولة دون الحاجة إلى قدرات نووية، ومن ناحية أخرى، فإن موقع كوريا الشمالية في إقليم شمال شرق آسيا بين روسيا والصين والتحالف الأمريكي – الياباني يضع قيوداً وضوابط شديدة على أية طموحات كبيرة لكوريا الشمالية، و استناداً إلى هذا الواقع تنتهي تلك التحليلات إلى أن كوريا الشمالية ليست في حاجة ملحة لامتلاك السلاح النووي، وبمعنى آخر، فإن التنازل عن السلاح النووي – بعد امتلاكه – يضمن لكوريا الشمالية الحصول على تنازلات وامتيازات (اقتصادية، وسياسية، وأمنية هي بأمس الحاجة إليها)، أكثر بكثير من تلك التي يحققها امتلاك السلاح النووي كغاية نهائية[١].

المطلب الثاني

طبيعة وأبعاد الأزمة النووية لكوريا الشمالية

استمر البرنامج النووي لكوريا الشمالية يتمتع بالسرية إلى حين إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٨٥، بأنها امتلكت أدلة تثبت: بأن كوريا الشمالية تقوم بتجميع مفاعل نووي بالقرب من "بيونغ يانغ"[٢]، وتحت وطأة الضغوط الدولية، انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، غير إنها رفضت التوقيع على اتفاق إجراءات الحماية (الضمانات) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن مع تواصل الضغط الدولي والتحولات الجذرية في العلاقات الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتبوأ الولايات المتحدة موقع القطب الأوحد على الساحة الدولية، وقد وقعت كوريا الشمالية في كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٢،

---

(١) محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

(٢) يعد مجمع "يونغ بيون" الذي يبعد نحو مائة كيلومتر عن العاصمة "بيونغ يانغ"، المعقل الرئيس للمنشآت النووية في كوريا الشمالية بطاقة تصل إلى (٥) ميغاواط، ويعتقد الخبراء: إن هذا المجمع نجح في إنتاج كميات من البلوتونيوم من قضبان الوقود النووي المستنفذ تكفي لصناعة عشرات القنابل الذرية الصغيرة، منذ بدء العمل فيه العام ١٩٨٧. ينظر: تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره.

اتفاق إجراءات الحماية والأمان مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما سمح للأخيرة القيام بمهام التفتيش[١].

إلا أن كوريا الشمالية سرعان ما أوقفت تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعمليات التفتيش الخاصة بها في النصف الثاني من العام ١٩٩٢، الأمر الذي فسره البعض: بأنه نوع من كسب الوقت لإكمال واحد أو أكثر من أسلحتها النووية، ونتيجة للغموض الذي يكتنف حجم القدرات النووية لكوريا الشمالية طالبت الوكالة المسئولين في كوريا الشمالية في ٩ شباط/فبراير من العام ١٩٩٣، بالسماح بعمليات تفتيش للمنشآت النووية الكورية، إلا أن رد فعل كوريا الشمالية تجاه هذا الطلب كان بإعلان انسحابها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في ١٢ آذار/مارس من العام ١٩٩٣[٢].

وعلى أثر ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفاوض المباشر مع كوريا الشمالية، حيث اتفق الطرفان في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٣، على عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، بما في ذلك القوة النووية في مواجهة كل منهما، واحترام سيادة كل منهما للآخر، فضلاً عن الاتفاق على استمرار الحوار الثنائي بين الطرفين، وفي الجولة الثانية من تلك المحادثات التي عقدت في تموز/يوليو من العام ١٩٩٣، اتفق الطرفان على استئناف كوريا الشمالية محادثاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بخصوص إجراءات التفتيش، وفتح منشآتها النووية قبالة فريق التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية، فضلاً عن استئناف الحوار الكوري – الكوري من أجل التمهيد للقاء قمة بين البلدين، في مقابل ذلك تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على منح كوريا الشمالية مفاعلات نووية متطورة تعمل بالماء الخفيف بدلاً من المفاعلات التي تعمل بالجرافيت، كما تم الاتفاق على عقد جولة ثالثة من المحادثات في حالة تحقيق نتائج إيجابية على صعيد قضية التفتيش على المنشآت النووية الكورية، وبسبب عدم تحقيق أي تقدم على صعيد أي من القضيتين، ووفاة الرئيس الكوري الشمالي "كيم إيل سونج" في حزيران/يوليو من العام ١٩٩٤، تم تأجيل الجولة الثالثة من المحادثات، مما أدى إلى تدهور العلاقات الكورية

---

[١] وفي العام ذاته، وقعت الكوريتان: الشمالية والجنوبية على إعلان مشترك حول نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وبموجب ذلك الاتفاق: وافق الطرفان من بين جملة من القضايا الأخرى على الامتناع عن تطوير أسلحة نووية أو اختبارها أو اقتنائها، وعلى عدم امتلاك منشآت لإعادة معالجة المواد النووية أو إثراء اليورانيوم (على اعتبار: إنه لا غنى عن هذه المنشآت في إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم المثرى اللذين يصلحان لاستخدامهما في صنع الأسلحة). ينظر: اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[٢] مي عبد الرحمن غيث، كوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره.

الشمالية – الأمريكية إلى أن تم التوصل إلى "اتفاق الإطار" في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٩٤، بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية[١].

وبموجب هذا الاتفاق تعهدت كوريا الشمالية: بأنها ستجمد برنامجها النووي القائم، وتسمح بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش، ثم تنضم ثانية إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وتنفذ الاتفاق المتعلق بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية[٢]، وتفكيك منشآتها النووية في نهاية الأمر، وبالمقابل ستساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل شراء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بقدرة (١٠٠٠) ميغاواط، وتوفير الوقود الثقيل، والأموال اللازمة لذلك، وبمشاركة كل من اليابان وكوريا الجنوبية والدول الحليفة لها، وسيقوم البلدان بتخفيف القيود التجارية، والمضي في اتجاه إقامة علاقات دبلوماسية، كما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ضمانات رسمية ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها[٣].

وتنفيذاً لاتفاق الإطار لعام ١٩٩٤، تم إغلاق مفاعل الخمسة ميغاواط الكوري الشمالي، ومصنع إعادة معالجة الوقود، والمنشآت التابعة في (يونغ بيون)، كما توقف العمل في بناء المفاعلين بقوة (٥٠) ميغاواط، و (٢٠٠) ميغاواط، وراقبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية الإغلاق، إلا إنه لم يسمح لها بإجراء تحقيق تام في البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلا بعد الاتفاق على إنشاء مفاعلين يعملان بالماء الخفيف قوة كل منهما (١٠٠٠) ميغاواط، يتم بناؤهما من قبل هيأة تنمية شبه الجزيرة الكورية، وتعد هذه المفاعلات أكثر مقاومة لانتشار الأسلحة النووية، وبحسب أوضاع التشغيل العادية، حيث لا يمكن معالجة الوقود المستهلك الذي تنتجه مفاعلات الماء الخفيف، وتحويله إلى بلوتونيوم صالح لإنتاج الأسلحة باستخدام التكنولوجيا الراهنة في كوريا الشمالية[٤].

---

[١] مي عبد الرحمن غيث، كوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره.

[٢] وتجدر الإشارة إلى أن إدارة بوش قررت في ٢٧ أيلول من العام ٢٠٠١، إزاحة الأسلحة النووية الأمريكية التي وضعتها في كوريا الجنوبية منذ الستينات، وبأعداد كبيرة في وقت من الأوقات لكي تفتح الطريق قبالة طلبها: بأن تتخلى كوريا الشمالية عن برنامجها، ولجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وكان عدد هذه الأسلحة النووية قد وصل إلى (٦٨٠) في السبعينات، ثم انخفض إلى نحو (١٥٠) في العام ١٩٨١، والمعتقد الآن: إن هناك نحو (٤٠) قذيفة مدفعية نووية، و (٦٠) قنبلة نووية للنقل الجوي، ولوحظ: إن قرار (بوش) بإزالة الأسلحة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية لم يشتمل على جدول زمني للإزالة، كما أن الأسلحة النووية التي تنقل بطريق الجو، والتي تم نشرها في قاعدة طائرات (إف –١٦) الأمريكية في كوريا الجنوبية غير مدرج في قرار (بوش). ينظر: محمد علي القوزي، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٣١٩ وما بعدها.

[٣] اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

[٤] ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الكوري الشمالي: دراسة في طبيعة القدرات والتحديات، في تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد (١٠٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٨.

إلا أن صيغة هذا الاتفاق لم تصمد طويلاً في ظل اتهامات متبادلة من الجانبين بعدم الوفاء بالالتزامات طبقاً لاتفاق العام ١٩٩٤، فكوريا الشمالية اتهمت اليابان بعدم توريد الماء الخفيف اللازم لتشغيل المفاعلات النووية لديها لأغراض سلمية، كما اتهمت الأطراف الغربية بعدم تقديم الدعم الاقتصادي بالحجم أو بالمستوى المطلوب أو حتى بالانتظام والدورية المطلوبين، وكذلك عدم تقديم ما يكفي من المساعدات الغذائية، كما كان متفقاً عليه، وعلى الجانب الآخر، فقد اتهم الأمريكيون وحلفائهم كوريا الشمالية بالمماطلة، ومحاولة التنصل عن التزاماتها، والسعي للمراوغة لعدم تنفيذ ما تعهدت به. وسرعان ما قام كل طرف بإضافة بنود جديدة على الأجندة مما زاد الأمر تعقيداً[١].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فشل اتفاق الإطار وانهياره يستند في الحقيقة إلى التحول المهم الذي شهدته رؤية كل من إدارة الرئيس (جورج بوش/ الابن)، والنظام الكوري الشمالي لبعضهما البعض، واتجاهاتهما بشأن طريقة إدارة تلك الأزمة، فمن ناحية شهت السياسة الأمريكية تجاه النظام الكوري الشمالي في ظل إدارة (بوش/الابن) وخاصة في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر من العام ٢٠٠١، تحولاً جوهرياً تمثل في الانتقال من إدارة الأزمة اللاحقة في إطار السياسة الأمريكية تجاه مسألة منع الانتشار النووي إلى إدارتها في إطار ما عرف بـ(الحرب ضد الإرهاب) الذي تمثله دول "محور الشر" أو "الدول المارقة"، ومن بينها (كوريا الشمالية)، على وفق الرؤية الأمريكية، ومن ناحية ثانية فقد تطورت لدى النظام الكوري خاصة منذ وصول إدارة (بوش/الابن) إلى السلطة في العام ٢٠٠٠، رؤية سلبية حول تأثير التحولات الدولية والإقليمية والداخلية في مستقبل النظام، وقد تعمق هذا الإدراك بفعل ثلاثة عوامل رئيسة هي[٢]:

١. تطور خطاب "عدائي" أمريكي ضد كوريا الشمالية، والذي أصبح أكثر وضوحاً بعدما طرح الرئيس (بوش/الابن) في خطابه "حالة الاتحاد" في ٢٩ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٢، مفهوم "محور الشر" الذي ضم: العراق وإيران وكوريا الشمالية، والذي تبعه مباشرة قرار كوريا الشمالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تنشيط برنامج تخصيب اليورانيوم، على نحو يؤكد العلاقة القوية بين قرار امتلاك السلاح النووي والسياسة العدائية الأمريكية ضد النظام الكوري الشمالي.
٢. تجربة الأزمة الأمريكية – العراقية، وخبرة الخلاف بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي انتهت بالحرب الأمريكية على العراق واحتلاله، وإسقاط نظامه استناداً إلى دعاوى امتلاك العراق أسلحة نووية، وهي الدعاوى التي ثبت عدم دقتها بعد انتهاء

---

[١] وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما: المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٩٨.

[٢] أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٨٥، ٨٦.

الحرب، وقد أدت تلك الخبرة إلى تطور قناعة قوية لدى النظام الكوري: بأن صيغة المحادثات السداسية، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على خضوع المنشآت النووية الكورية لعمليات التفتيش إنما يهدفان – في التحليل الأخير – إلى الوقوف على حقيقة البرنامج النووي الكوري، تمهيداً لإعادة إنتاج المشهد العراقي معها، وتطورت قناعة لدى النظام الكوري: بأن بلاده ستمثل المرحلة المقبلة في الحرب ضد الإرهاب بعد العراق مباشرة.

٣. تدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وتدهور أداء الاقتصاد الكوري، إذ تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الكوري من (٢٠,٥) مليار دولار في العام ١٩٩٣، إلى (١٥,٩) مليار دولار في العام ٢٠٠٢، فضلاً عن العجز الشديد في الموارد الغذائية ومصادر الطاقة، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من تلك الأوضاع على فرض عقوبات اقتصادية ومالية على النظام الكوري، ورفض إزالة تلك العقوبات قبل تفكيك برنامجه النووي بشكل تام ونهائي يمكن التحقق منه.

وهكذا تفجرت الأزمة مرة أخرى، فأعلنت كوريا الشمالية عن إعادة تشغيل مفاعلاتها النووية، ونزع كاميرات المراقبة، وطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترافق ذلك مع إعلانها إلغاء اتفاق الإطار الموقع في العام ١٩٩٤، وانسحابها من معاهد حظر الانتشار[١]، كما اعترفت كوريا الشمالية بوجود برنامج نووي سري لديها في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، وأعلنت عن خططها لاستئناف برنامج نووي يعتمد على (البلوتونيوم)، وبعد ذلك في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣، أعلنت إنها تطور أسلحة نووية، هذا فضلاً عن القدرات التي تمتلكها بالفعل في مجال الصواريخ البالستية طويلة المدى (كما سبق بيانه)، وهكذا انتقلت الدبلوماسية الكورية اعتباراً من ذلك التاريخ إلى الحديث عن برنامجها النووي بعده برنامجاً عسكرياً، وهنا استحدثت إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش/الابن) آلية المحادثات السداسية، حيث إشراك الدول الإقليمية الرئيسة في هذه العملية، وهي: كوريا الجنوبية، واليابان، والصين،

---

[١] تنص المادة العاشرة من معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ١٩٦٨، على أن: (يكون لكل الدول الأطراف، ممارسة منها لسيادتها القومية، حق الانسحاب من المعاهدة إذا قررت: إن ثمة أحداثاً استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحها القومية العليا، ويجب عليها إعلان ذلك الانسحاب قبل ثلاثة أشهر من حصوله إلى جميع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويجب أن يضم هذا الإعلان بياناً بالأحداث الاستثنائية التي ترى إنها أضرت بمصالحها العليا). ينظر: نص معاهدة ١٩٦٨، الأمم المتحدة، نزع السلاح، صحيفة الوقائع ٣٣.

وروسيا الاتحادية، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية كي يتم الضغط على الأخيرة لإغلاق منشآتها النووية[١].

وكانت الدول الأربع المعنية بالأزمة فضلاً عن طرفي النزاع مقتنعة: بأن "التفاوض" هو: الخيار الأفضل لحل النزاع لضمان مصالحها، ومنذ آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٣، عقدت ثلاث جولات من المباحثات السداسية، والتي انتهت بالفشل والتوقف لأوقات طويلة تلخصت حينها المطالب الكورية حول: اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادتها، وتوقيع معاهدة عدم اعتداء تتعهد فيها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم مهاجمتها، بالإضافة للحصول على بعض المزايا الدبلوماسية والاقتصادية، ورفع العقوبات، وشطبها من لائحة الدول المتهمة بدعم الإرهاب، مقابل تعليق محاولات اختبار وإنتاج الأسلحة النووية، وتجميد صناعتها النووية، وإنهاء تجارب الصواريخ وتصديرها[٢].

وكانت نقطة الخلاف الجوهرية بين طرفي النزاع الرئيسين تكمن في مواعيد تنفيذ القرارات المتفق عليها، فقد تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بمطلب التفكيك التام والنهائي الذي يمكن التحقق منه كشرط مسبق لأية تنازلات أو امتيازات أو تعهدات يمكن تقديمها للنظام الكوري، وهو ما أدى إلى تعميق أزمة الثقة بين النظام الكوري الشمالي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتعميق الادراكات السلبية لهذا النظام إزاء المجتمع الدولي، والنيات الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية بشأن مستقبل هذا النظام، وهو ما أدى في النهاية إلى فشل المحادثات السداسية في إنجاز تقدم ملموس طوال جولات المباحثات[٣]، ويرى الكثير من الباحثين في الموضوع: إن الموقف الأمريكي هذا نابعاً من عدة دوافع، هي[٤]:

<u>الدافع الأول:</u> هو رغبة الإدارة الأمريكية في المحافظة على صورتها كقوة مهيمنة على الساحة العالمية، وتعميق تحالفها الأمني والاستراتيجي مع اليابان وكوريا الجنوبية عن طريق لفت نظرهما إلى وجود عدو خطر (يتمثل في: كوريا الشمالية، ومن خلفها الصين) في منطقة البحر الأصفر، مما يسوغ وجودها العسكري المكثف في منطقة شرق آسيا، ويأتي تنامي هذه الرغبة في وقت تتصاعد فيه المطالبة الشعبية والرسمية أحياناً، بتصفية القواعد العسكرية الأمريكية في كل من: كوريا الجنوبية واليابان، لما تمثله من أعباء مالية وسياسية باهضة.

---

[١] مي عبد الرحمن غيث، كوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره.

[٢] يسرى أحمد عزباوي، المباحثات السداسية للأزمة الكورية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢ وما بعدها.

[٣] نجيب بن عمر عوينات، القانون الدولي النووي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١.

[٤] أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة النووية الكورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١، ص ٨٤.

الدافع الثاني: هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه رسالة تحذير قوية للصين، التي تزايدت قوتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بوضوح في الآونة الأخيرة، مما شجعها على اتخاذ مواقف أكثر تصلباً تجاه منازعاتها الإقليمية مع الدول المجاورة، خاصة مع (اليابان) بشأن الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، فالولايات المتحدة الأمريكية رأت في الموقف المتشدد تجاه كوريا الشمالية، وإجراءات المناورات العسكرية مع كوريا الجنوبية واليابان في البحر الأصفر، وبحر اليابان على التوالي، وعلى بعد مئات الكيلومترات من الحدود الصينية، لفتاً لأنظار قادة الصين إلى حقيقة: إنهم لن يكونوا آمنين إذا ما استمرت محاولاتهم لتغيير الوضع القائم في بحر الصين الشرقي.

الدافع الثالث: حاجة الرئيس الأمريكي بعد هزيمة الديمقراطيين في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي للحصول على تأييد عدد من أعضاء الحزب الجمهوري لبعض ملفاته الإصلاحية الداخلية، مقابل إحداث نوع من التوافق مع الحزب الجمهوري في مجال السياسة الخارجية، خاصة في مجال التعامل مع الصين وكوريا الشمالية.

الدافع الرابع: كما هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تشددها إزاء كوريا الشمالية إلى الاستجابة لمتطلبات صناعة السلاح الأمريكي عبر اجتذاب حلفائها في شرق آسيا: (كوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان، وصولاً إلى الفلبين) إلى مشاريع دروع صاروخية دفاعية مشابهة لتلك التي يتم إنشاؤها في أوربا الشرقية لمواجهة "الخطر الداهم" من جانب كوريا الشمالية.

وفي المقابل تصر كوريا الشمالية على تطبيق "مبدأ العمل المتزامن" الذي يقضي الاستجابة لمطالبها الأساسية بصفة تدريجية مقابل تخليها عن طموحاتها النووية، وهذا ما أدى إلى تعليق كوريا الشمالية المشاركة إلى أجل غير مسمى في المفاوضات السداسية حول برنامجها النووي[١]. كما أعلنت في ١٥ آذار/مارس من العام ٢٠٠٥ في بيان لوزارة خارجيتها جاء فيه: "تعمل كوريا الديمقراطية على دعم وتعزيز ترسانتها النووية من أجل المحافظة على توازن القوة في المنطقة، ومنع هجوم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وستتخذ الإجراءات المضادة الضرورية لمواجهة المحاولات العدائية"[٢].

وتعقدت احتمالات حل الخلاف بفعل قيام الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٥، بفرض قيود جديدة على تجارة كوريا الشمالية وأنشطتها المالية، وزعمت الإدارة الأمريكية: إن الإجراءات تلك كانت مدفوعة بأنشطة كوريا الشمالية في مجال غسيل الأموال، وهي أنشطة لا تمت إلى المسألة النووية بصلة، مما دفعت تلك الخطوة كوريا

---

[١] نجيب بن عمر عوينات، القانون الدولي النووي، مصدر سبق ذكره، ٢٠١١، ص٢٤١.

[٢] مجدي كامل، الأسرار النووية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠.

الشمالية على مقاطعة المحادثات السداسية الأطراف لمدة عام بأكمله، ثم عادت إلى المحادثات في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٦، بضغط من الصين[١].

وعلى الرغم من اتساع الفجوة بين الموقفين: الأمريكي والكوري، فقد استطاعت الصين في ١٩أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٥، إقناع الطرفين بقبول صيغة بيان مشترك (بعد تعديله أربع مرات)، وكان هذا البيان قد اقترب من موقف كوريا الشمالية فيما يتعلق بمعالجة برنامجها النووي في سياق مسألة الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية، وفي سياق مشروع لبناء السلام في شمال شرقي آسيا وشبه الجزيرة الكورية، والاعتراف بحق كوريا في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وموافقة الأطراف الخمسة الأخرى على مناقشة موضوع بناء المفاعل النووي الذي يعمل بالماء الخفيف "في الوقت المناسب"، فضلاً عن ذلك فقد تضمن البيان: التأكيد على (مبدأ العمل التدريجي وتبادل الالتزامات)، وعلى الرغم من أن هذا البيان لا يمثل نقلة حقيقية بالقياس إلى اتفاق العام ١٩٩٤، إلا إنه عد نقلة مهمة بالمقارنة مع نتائج الجولات السابقة، ومع سياق تطور العلاقات الأمريكية – الكورية خلال المرحلة السابقة لصدور البيان[٢].

إلا أن إعلان بكين هذا لم ينجح في تبديد أزمة عدم الثقة بين النظام الكوري والولايات المتحدة الأمريكية، والقضاء على شعور النظام الكوري بالاستهداف من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الخلاف الذي دب حول تفسير عبارة "الوقت المناسب" لبناء المفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف، لم تتخل كوريا الشمالية عن مخاوفها من الأهداف النهائية لصيغة المحادثات السداسية وبيان بكين ذاته. فقد عبرت كوريا الشمالية بعد يومين فقط من صدور الإعلان عن إن "الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تجريدها من سلاحها النووي تحت مظلة المحادثات السداسية لتضربها فيما بعد بسلاح نووي". وقد عمق ذلك من حالة الشك تلك تمييز الولايات المتحدة الأمريكية بين بيان (بكين)، والوصول إلى اتفاق مبدئي بشأن البرنامج النووي الكوري من ناحية، والموقف الأمريكي من النظام السياسي الكوري، وسجله في مجال حقوق الإنسان من ناحية أخرى، فقد أكد (كريستوفر هيل) ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات السداسية في بيان له: "إن قبول الولايات المتحدة الأمريكية لبيان بكين لا يمكن تفسيره على إنه قبول لجميع الجوانب الأخرى للنظام الكوري الشمالي، وموقف حقوق الإنسان أو معاملة

---

(١) شانون ن. كايل، الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص٥٥٨.

(٢) محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية: مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات ستراتيجية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص١٠ وما بعدها.

هذا النظام لشعبه"، ثم شهدت الأزمة مزيداً من التدهور بفعل عدد من العوامل الأخرى، كان أهمها: تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بالعقوبات المالية[١].

وفي ٥ تموز/ يونيو من العام ٢٠٠٦، أطلق الجيش الكوري الشمالي سبعة صواريخ بالستية اختبارية، ووصفت كوريا الشمالية الاختبارات: بأنها "مناورات عسكرية روتينية" تندرج تحت حقها السيادي في الدفاع عن النفس. وقد تضمنت اختبارات الطيران عدة أنواع من الصواريخ، حيث أطلقت بنجاح ستة صواريخ قصيرة المدى – ومتوسطة المدى من طراز هواسونغ –٦ (سكود Mod-C) ونودونغ من منشأة الاختبار في موسودان– ري إلى بحر اليابان، وكان الصاروخ الاختباري السابع متعدد المراحل، ومن طراز (تايبودونغ–٢)، وعلى الرغم من تحطمه في البحر نتيجة تعطل معزز مرحلته الأولى على ما يظهر بعد أقل من دقيقة واحدة على إطلاقه، إلا إن مداه الطويل جعله مصدر قلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، التي قيل: إنها شغَلت أقساماً من نظام دفاعها الصاروخي الوطني تحسباً للاختبار، وأوضح بعض المحللين غير الحكوميين: إنه بصرف النظر عن فشل (تايبودونغ–٢) الذي قيل عنه الكثير، بدا إن صواريخ كوريا الشمالية البالستية القصيرة والمتوسطة المدى والأقدم عهداً أدت عملها بشكل حسن، وأكد هذا الأمر التهديد الذي تشكله قوة كوريا الشمالية الصاروخية التقليدية التسليح ضد جيرانها كما عمل على تعزيز سمعة البلد كمورد لتكنولوجيا صواريخ[٢].

وأثارت كوريا الشمالية في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٦، مخاطر إضافية عندما أجرت تفجيراً نووياً تجريبياً تحت الأرض. وقد دفع ذلك الاختبار مجلس الأمن إلى تبني القرار رقم (١٧١٨) بالإجماع، مطالباً كوريا الشمالية بالتخلي، وبصورة يمكن التحقق منها عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية، وطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات لمنع أنظمة أسلحة تقليدية معينة وسلع ومواد مزدوجة الاستخدام من دخول كوريا الشمالية[٣].

إلا أن هناك من أشار إلى أن أثر تلك العقوبات كان محدوداً بالنظر لأن العلاقات الاقتصادية لكوريا الشمالية محدودة للغاية مع باقي دول العالم، بسبب سياساتها الانعزالية، وكذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها في السابق، وتقتصر في جوهرها على جوانب اقتصادية وتجارية فقط تتعلق بمنع بيع أو تسليم مواد وأجهزة تدخل في الصناعة النووية والصاروخية إلى كوريا الشمالية، وتجميد الأرصدة المالية والموارد الاقتصادية على صلة ببرامج

---

(١) محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية: مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٢) شانون . ن. كايل، حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٧٠٨ وما بعدها.

(٣) شانون ن. كايل، الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها، مصدر سبق ذكره، ص٥٥٦ وما بعدها.

أسلحة الدمار الشامل الكورية، فضلاً عن الامتناع عن بيع أو تسليم أسلحة ثقيلة لها، ومن ثم فإن أي تهديد بفرض المزيد من العقوبات يصبح بدون جدوى[١].

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن هذا القرار كان قد استند إلى أحكام الفصل السابع، إلا إنه لا يمثل، ضماناً لعدم تدهور الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية، كما لا يتوقع أن يمثل رادعاً قوياً للنظام الكوري، كونه استند إلى المادة (٤١) منه فقط، مما يعني: عدم جواز الانتقال إلى استخدم القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى، والحصول على تفويض عن طريق قرار جديد، وهو أمر يصعب تحققه بالنظر إلى معارضة كل من: الصين وروسيا لهذا المستوى من التصعيد، فموافقتهما على بديل العقوبات لا يعني: دعمهما لخيار التصعيد العسكري[٢].

وقد شهدت الأزمة النووية الكورية انفراجاً ملحوظاً بعد نجاح المحادثات السداسية في ١٣ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، في الوصول إلى إعلان "الخطوات الأولى لتطبيق البيان المشترك" (بيان بكين) كخطوة أولى لبناء الثقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، يتبعها التفاوض على جدول زمني تفصيلي لتطبيق بيان بكين، وبموجب هذا الإعلان التزمت كوريا الشمالية والأطراف الخمسة المعنية بالأزمة الكورية باتخاذ مجموعة من الإجراءات المتزامنة خلال ستين يوماً كخطوة تمهيدية لتفكيك البرنامج النووي والمنشآت النووية الكورية، وتطبيق بيان بكين الذي تم التوصل إليه في أثناء المرحلة الثانية من الجولة الرابعة من المحادثات السداسية[٣]. كما قدمت كوريا الشمالية في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٨، كشفاً بمنشآتها النووية سلمته للصين، واستأنفت أنشطة التعطيل، ووافقت على آلية تحقق قوية سمحت بموجبها بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المقابل اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من الخطوات ضمن سياسة الجزرة مع كوريا الشمالية كان أبرزها في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٨، عندما رفعت أسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب[٤].

ثم شهد العام ٢٠٠٩، تصعيداً جديداً في تفاعلات البرنامج النووي لكوريا الشمالية، حيث قامت كوريا الشمالية بتعطيل تفكيك منشآتها النووية بعد تعليق الولايات المتحدة الأمريكية إمدادات الطاقة، وقامت في كانون الثاني/يناير من العام ذاته بإلغاء المعاهدات السياسية والعسكرية كافة مع كوريا الجنوبية متهمة الأخيرة بالنيات السيئة. كما انسحبت من المحادثات

---

(١) نجيب بن عمر عوينات، القانون الدولي النووي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣ وما بعدها.

(٢) محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص١١٧.

(٣) محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

(٤) شانون كايل، الحد من الأسلحة النووية ومنع انتشارها مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٤.

السداسية، وفي نيسان/ أبريل من العام نفسه، قامت بإطلاق صاروخ بعيد المدى من نوع (تايبو ٢) باتجاه بحر اليابان، قالت: إنه يحمل قمراً صناعياً للاتصالات، وفي ٢٥ أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، قامت بإجراء تجربتها النووية الثانية تحت الأرض، والتي قوبلت بانتقادات شديدة من جانب المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكوريا الجنوبية، إذ ندد مجلس الأمن بالتجربتين: النووية والصاروخية الكورية، لكن على الرغم من ذلك لم تصل الأمور إلى حد التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية، حيث اتسمت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس (أوباما) بالواقعية، ومحاولة الضغط على كوريا الشمالية لتجميد أنشطتها النووية، والعودة للمفاوضات عبر المحادثات السداسية[١].

كما أعلنت كوريا الشمالية عن عزمها بناء مفاعل نووي جديد يعمل بالماء الخفيف لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة الكهربائية في إشارة إلى عزمها المضي قدماً في تطوير برامجها النووية بما في ذلك: إجراء تجربة نووية ثالثة، وفي الوقت نفسه زادت حدة الأزمة بعدما نصبت كوريا الشمالية أيضاً صواريخ (أرض/أرض) على منصات إطلاق في البحر الأصفر، والذي هددت بتحويله إلى بحر من نار في حال تعرضها لاعتداء أو لأي انتهاك لمياهها الإقليمية، محذرة من عواقب لا يمكن التكهن بها بسبب الخطط الهوجاء التي تتبناها الولايات المتحدة مستهدفة الشعب الكوري[٢].

واستناداً إلى ما سبق ذكره يتبين لنا: إنه على الرغم من حدة صوت كوريا الشمالية، وطلقات التحذير الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المسألة كلها تتعلق بمباراة تدار بشكل متعقل من قبل الطرفين، فكل طرف قد حدد أهدافه الخاصة جيداً، ويدرك ما يريده الطرف الآخر بشكل واضح، ويتبع كل منهما تكتيكات تترك معظم خياراته مفتوحة، وتتيح له التراجع في الوقت الذي يحدده، ويمارس الطرفان ألعاب التهديد بمستويات لا تتجاوز ما يمكن أن يعده الطرف الآخر خطوطاً حمراء بما لا يصل بالأزمة إلى حافة الهاوية. لكن ذلك لا يعني بالطبع إنها عملية لا تحمل مستوى من الخطورة، فضغوط الوقت، وسوء التقديرات واحتمالات التمادي يمكن أن تطرح احتمالات خطرة، لكن حتى إذا سارت الأمور في ذلك الاتجاه تظل احتمالات الحل متوقعة، بل ربما تصبح أقوى.

وهكذا وعلى مدى عدة جولات لم تسفر المفاوضات السداسية عن حل للأزمة النووية الكورية، بسبب تخوف كوريا الشمالية من عواقب تفكيك برنامجها النووي، إذ صرح كبير مفاوضي كوريا الشمالية في المحادثات السداسية ونائب وزير الخارجية "كيم كاي غوان" لوكالة

---

[١] أحمد سيد أحمد، البرنامج النووي لكوري ونظام منع الانتشار، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

[٢] أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

أنباء كوريا الشمالية قائلاً: "إن بيونغ يانغ انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي، بسبب "السياسة العدائية" للولايات المتحدة الأمريكية، ... وإن المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف التي تريدها كوريا الشمالية من واشنطن ستكون علامة على نهاية لتلك السياسة" ، وأضاف "هم يطلبون منا أن نتخلى مسبقاً عن كل شيء، لكن يجب ألا تحلم الولايات المتحدة الأمريكية بتفكيك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لقوتها النووية الرادعة قبل تقديم مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، وهذا هو موقفنا العادل والدائم الذي لن نتراجع عنه"[١]. كما كشفت جولات المباحثات التي أجريت في إطار اللجنة السداسية عن وجود خلاف شديد بين الأطراف المعنية بإدارة الأزمة فيما يتعلق بالأدوات الأكثر فاعلية في إدارتها.

المطلب الثالث

الموقف الروسي من الأزمة النووية لكوريا الشمالية

تعددت مصادر القلق من قبل الدول الإقليمية والدولية، ومنها روسيا الاتحادية من التجارب النووية والصاروخية الكورية، فمن ناحية كون تلك التجارب تأتي من إحدى الدول الصغيرة التي تتبنى موقفاً عدائياً ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وضد الهيمنة الأمريكية. كما تأتي من ناحية أخرى في قلب أحد الأقاليم الفرعية لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ التي تمثل الفضاء الرئيس لمنتدى الآيبك، والذي يدير أكبر عملية تكامل اقتصادي بعد الاتحاد الأوربي، بل إنه يعد أحد الأطر الاقتصادية عبر الإقليمية المعنية بالحفاظ على النمو الاقتصادي العالمي[٢].

وعلى الرغم من أن هناك توافق عام حول رفض امتلاك كوريا الشمالية لقدرات نووية عسكرية أو صواريخ بعيدة المدى، ذلك التوافق الذي ارتكز على عدة مبادئ، منها[٣]:

١. حل الأزمة بشكل سلمي حفاظاً على السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.
٢. بحث وصياغة خطة شاملة لتسوية تلك القضية بأسلوب عادل وعقلاني يحقق مصلحة الطرفين.
٣. ضرورة مواصلة الحوار لتعزيز جسور الثقة وتضييق هوة الخلاف، وتوسيع مساحة التفاهم المشترك.
٤. جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، مع الأخذ بالحسبان المخاوف الأمنية لكوريا الشمالية.

---

[١] عبد الله صالح، الأزمة النووية الكورية والانفراج المؤجل، مصدر سبق ذكره.

[٢] محمد فايز فرحات، التداعيات الاستراتيجية للتجربة النووية الكورية، مصدر سبق ذكره.

[٣] يسرى أحمد عزباوي، المباحثات السداسية للأمة الكورية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

٥. الحل الجماعي تحت مظلة اللجنة السداسية، مما يعني: وجود أطراف مساعدة ومعضدة في اتجاه الإبقاء على التفاوض، وتذليل أي عقبات في طريقه.
٦. ضرورة تجنب أي تصرف أو اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقود إلى احتدام المشكلة وانزلاقها في اتجاه الحل العسكري.

إلا أن الأطراف المعنية بالأزمة النووية الكورية كانت قد اختلفت حول طريقة إدارة تلك الأزمة، ففي الوقت الذي اتخذت فيه روسيا الاتحادية موقفاً مؤيداً للصين في موقفها من الأزمة النووية الكورية، ذلك الموقف الذي يقوم على أولوية سياسة الحوافز على العقوبات، ورفض فرض العزلة على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي، وهو ما اختلف عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت موقفاً يقوم على أولوية العقوبات التجارية والمالية، وربط آلية الحوافز بتسوية الأزمة (وفقاً للشروط الأمريكية) مع عدم استبعاد البديل العسكري كورقة أخيرة، وبدا الخلاف واضحاً من نتائج جولات المباحثات في إطار المحادثات السداسية أحد العوامل التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى اتفاق سلمي مع كوريا الشمالية، وتقديم بعض التنازلات التي كانت ترفضها في السابق[١].

أولاً: العلاقات الروسية – الكورية الشمالية:

يعود تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى العام ١٩٤٥، بعد أن تحررت كوريا من قبضة الاحتلال الياباني عقب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت إدارة الجزء الشمالي بيد الاتحاد السوفيتي السابق الذي أسس هناك نظاماً شيوعياً موالياً له، في حين سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الجنوبي مطبقة نظاماً ديمقراطياً، وتسببت الحرب الباردة بين القوتين العظمتين في ظهور دولتين منفصلتين في العام ١٩٤٨، هما : كوريا الشمالية (كوريا الديمقراطية الشعبية)، وكوريا الجنوبية، وقيام حكومتين موازيتين، وعد خط العرض (٣٨) الحد الفاصل بينهما، بعد أن انسحب الاتحاد السوفيتي من الجزء الشمالي مطالباً الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من الجزء الجنوبي[٢].

وبالرغم من الخلاف الصيني– السوفيتي مطلع الستينات من القرن الماضـي، وانقسام الدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية في العالم بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، فإن كوريا

---

[١] محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

[٢] هند بداري، علاقة الكوريتين : بين الشد والجذب، على الموقع:

http://www.egynews.net.

الشمالية، ومنذ انتهاء الحرب الكورية في العام ١٩٥٣[١]، احتفظت بعلاقات متميزة، بل قوية معهما، مما أمن لها الحماية في مواجهة تحالف مناهض لها شمل: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن استراليا وغيرها من دول حلف شمال الأطلسي. كما عمدت كوريا الشمالية إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية الذاتية بدعم سوفيتي وصيني، بحيث أصبحت تملك واحداً من أكبر وأقوى الجيوش في العالم من حيث العدة والعدد (كما مر ذكره)، وهكذا ظلت العقدة الكورية الشمالية مثلها مثل العقدة الكوبية، وإن كانت اقدم منها تشكل رقماً صعباً في الإدارات الأميركية المتعاقبة[٢].

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي السابق كان قد قدم مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة لنظام الرئيس السابق (كيم إيل سونج) في كوريا الشمالية، إلا إنه قلص من سياسته تجاه شبه الجزيرة الكورية بصفة عامة منذ مجيء (ميخائيل غورباتشوف) إلى سدة الحكم فيه، في إطار تراجع الاتحاد السوفيتي عن التزاماته الآيديولوجية التي ربطته مع العديد من دول المعسكر الشرقي في نهاية ثمانينات القرن العشرين، إذ تم تخفيض الوجود العسكري في الشرق الأقصى في إطار جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي، كما تمت إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع كوريا الجنوبية في٣٠ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٠، مما أثار حفيظة كوريا الشمالية[٣].

---

[١] بدأت الحرب الكورية في ٢٥حزيران/يونيو في العام ١٩٥٠، عندما توغل الكوريون الشماليون داخل كوريا الجنوبية، تمكنت حينها الولايات المتحدة الأمريكية من استلام قيادة قوات دولية باسم الأمم المتحدة بعد تصويت مجلس الأمن، على ذلك أثناء تعليق الاتحاد السوفيتي عن حضور جلساته، وبذلك استطاعت تحقيق بعض التقدم ميدانياً عبر التدخل العسكري الواسع الذي قاده (ماك آرثر) الذي أمر بإنزال قوات برية على عموم الساحل الكوري الشمالي، عندئذ تدخلت أعداد هائلة من المتطوعين الصينيين لنصرة كوريا الشمالية يدفعهم في ذلك وجود مصالح حيوية مشتركة بين الصين وكوريا الشمالية، ووجود محطات طاقة مشتركة تغذي البلدين على الأراضي الكورية الشمالية، مما أرغم الأمريكيين على التراجع خوفاً من محاصرة قواتهم، فأوقفت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب يوم ٢٢ تموز/يوليو من العام ١٩٥٣. للمزيد حول القضية الكورية ينظر: علي صبيح، الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٨٠ وما بعدها.

[٢] إذ عدت جمهورية كوريا الشمالية إحدى أبرز المعضلات للسياسة الخارجية الأميركية، والتي تعود إلى إفرازات نتائج الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم إلى معسكرين: الاشتراكي والرأسمالي، وبدء الحرب الباردة، ثم التداعيات الخاصة بالحرب الكورية، وتقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين: (كوريا الشمالية) التي شكلت جزءً من المعسكر الاشتراكي، و(كوريا الجنوبية) التي صارت جزءً من المعسكر الغربي، إذ اعتمدت على مظلة الحماية العسكرية الأمريكية، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل كوريا الجنوبية إلى قصة نجاح للرأسمالية لتشكل مصدر جذب لسكان كوريا الشمالية لشدهم بعيداً عن الشيوعية، ولتحفيزهم على الإطاحة بالحكم الشيوعي في بلادهم، واللحاق بما يحدث في الجنوب. ينظر: وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

[٣] مي عبد الرحمن غيث، أمريكا وكوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي استمرت روسيا الاتحادية تحت رئاسة (بوريس يلسين) باتباع السياسة نفسها بشأن النزاع الإقليمي في شبه الجزيرة الكورية، كما تضمنت هذه السياسة: إيقاف الجانب الروسي لمساعداته العسكرية والاقتصادية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبذلك تكون روسيا قد فقدت وسائل تأثيرها في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتبقى جمهورية الصين الشعبية الحليف القوي والوحيد لكوريا الشمالية، وتبع ذلك اقتراح أمريكي كوري جنوبي في العام ١٩٩٦، لإجراء مؤتمر رباعي حول القضية الكورية دون المشاركة الروسية[١].

وما تزال روسيا الاتحادية متمسكة بمبدأ: أن تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي، ويحكم هذا الموقف اعتبارات المصالح الروسية في شبه الجزيرة، حيث أن لروسيا مصالح مهمة في هذه المنطقة تنبع من حدودها المشتركة مع كوريا الشمالية، ومجاورتها المراكز الرئيسة في الشرق الأقصى الروسي، والعلاقات التجارية المتنامية مع كوريا الجنوبية، ولا شك في إن عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية لا بد أن يهدد المصالح الاقتصادية لروسيا، كما إن عدداً كبيراً من سكان روسيا في منطقة الشرق الأقصى يتمركزون على بعد عدة كيلومترات قليلة من الحدود الروسية – الكورية الشمالية، وإن أي استخدام للقوة (سواء أكان تقليدياً أم نووياً) سيؤدي إلى تدفق سيل من اللاجئين عبر الحدود الروسية[٢].

وعلى الرغم من اتفاق الرؤى الأمريكية والروسية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، على خطورة الإرهاب كتهديد أمني رئيس تواجهه آسيا، فإن هناك تقارباً بين الطرفين إلى حد كبير بشأن القضية النووية الكورية الشمالية، حيث يتأثر الموقف الروسي بدوافع اقتصادية أساساً، وفي اتجاه كوريا الجنوبية، وبعيداً عن كوريا الشمالية، في حين يتأثر الموقف الأمريكي بالخشية من ظهور قوى إقليمية في هذه المنطقة، خاصة إذا كانت هذه القوة معادية للولايات المتحدة الأمريكية[٣]، والتي تميل بشكل عام إلى اتباع منهج أكثر تشدداً وصرامة تجاه كوريا الشمالية، علماً أن الأخيرة لم تتهم رسمياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بأي عمل إرهابي في أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، إلا أن ذلك لم يمنع (بوش/الابن) من ضم كوريا الشمالية لما وصفه بأنه "محور الشر" الثلاثي (Axis of Evil) يوم ٢٩ كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠١، بالنسبة لبلاده في قائمة الدول الراعية للارهاب التي تصدرها الخارجية الأميركية سنوياً حتى منتصف العام ٢٠٠٨، حيث أن الأولوية بالنسبة

---

(١) محمد البخاري، العلاقات الدولية الآسيوية الأفريقية بالأمس واليوم، على الموقع:
http://bukharimailru.blogspot.com.

(٢) مي عبد الرحمن غيث، أمريكا وكوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

(٣) مي عبد الرحمن غيث، أمريكا وكوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦..

للولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تركز على "هوية" الدول الساعية لامتلاك تلك الأسلحة، وطبيعة أنظمتها الحاكمة، وهنا انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها من الأزمة النووية الكورية من أجندة عالمية تتعلق بحربها ضد الإرهاب[١].

ثانياً: الموقف الروسي من الأزمة النووية الكورية المؤيد للصين:

على الرغم من أن روسيا الاتحادية ظلت متمسكة بمبدأ: أن تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي، إلا إنها اتخذت مواقف أكثر مرونة تجاه القضية (مدار الدراسة) يدفعها في ذلك خشيتها من نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في جذب كوريا الشمالية لفلكها عبر توحيدها مع حليفتها الغنية – كوريا الجنوبية – على غرار ما حدث مع ألمانيا بعد سماح روسيا بوحدتها عقب انتهاء الحرب الباردة[٢]. كما واتخذت مواقف معارضة للولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن مؤيدة في ذلك الصين، خاصة إن السياسات الأمريكية تدور في فلك مصالحها الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى معارضة الرأي العام الدولي لها للحيلولة دون جعله أداة طيعة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتغليف سياستها العدوانية تجاه العديد من الدول، وإكسابها الشرعية الدولية أو لمنع إصدار قرارات تؤثر بالسلب في مصالح روسيا، حيث تمسكت روسيا باتباع منهج التهدئة، والتعاون مع كوريا الشمالية عبر المباحثات السداسية[٣]، محاولة في دفاعها وتسويغها لعلاقاتها مع كوريا الشمالية أن تقدم نفسها بعدها الطرف الذي يدفع الأخيرة إلى الاعتدال والتعاون، سواء أكان ذلك مع كوريا الجنوبية حول قضايا وحدة الكوريتين أم مع الولايات المتحدة الأمريكية حول برامج كوريا الشمالية النووية ، وتطويرها للصواريخ عابرة القارات[٤].

وتأتي معارضة روسيا الاتحادية والصين لأنشطة كوريا الشمالية (النووية والصاروخية)، لأنهما تدركان إن ذلك سوف يثير كل من اليابان وكوريا الجنوبية، الأمر الذي سيدفعهما إلى بناء ترسانة عسكرية لردع التهديد الكوري الشمالي، (وهذا ما يتوافق مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية)، والذي قد يهدد أمن المنطقة برمتها. كما يرتبط سلوكهما حيال الأزمة النووية الكورية من اعتبارات التحالف التقليدي مع كوريا الشمالية. فقد عدت الصين الحليف الأول، وربما الأوحد لكوريا الشمالية منذ مدة طويلة بعد أن أصبحت المصدر الرئيس للغذاء والوقود اللازمين لعدم انهيار النظام الحاكم في كوريا الشمالية على ضوء العقوبات الاقتصادية الصارمة المفروضة

---

(١) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٢) أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

(٣) يسرى أحمد عزباوي، المباحثات السداسية للأزمة الكورية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

(٤) السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٨.

عليها من جانب مجلس الأمن الدولي، وعدد من الدول المهمة في المجتمع الدولي، ومن ثم تملك الصين نفوذاً اقتصادياً وسياسياً هائلاً على قادة كوريا الشمالية[١].

وهكذا تضع كل من: روسيا الاتحادية والصين مصالحهما الأساسية المتعلقة بأمنهما القومي ونموهما في المقام الأول، فقد عملتا على منع أي تصعيد من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع حرب، لذلك تنطلقان في الأزمة النووية الكورية من موقفهما المطالب: بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، مثلما أوضح وزير خارجية الصين (كيان كيشن) في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٠، إذ قال: "نحن لا نريد رؤية وجود الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية"[٢]، بمقابل منح ضمانات أمنية يمكنها أن تحقق الأمن في تلك المنطقة، حيث أن امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي قد يفتح الباب قبالة سباق تسلح نووي في المنطقة، وهو الباب الذي ترغبان في إبقائه مغلقاً لاعتبارات إقليمية، لذلك دعمت الصين بمشاركة روسيا الاتحادية المباحثات السداسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية منذ أن بدأ العمل بها في آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٣[٣].

كما أن الصين وروسيا الاتحادية يتحركان وفقاً لاعتبار رئيس، وهو: الحفاظ على كوريا الشمالية: كـ"منطقة عازلة"، حيث القوات الأمريكية المتمركزة في كوريا الجنوبية، وموازنة النفوذ الأمريكي في منطقة شمال شرقي آسيا استناداً إلى العلاقات الأمنية مع حليفيها الرئيسين: (كوريا الجنوبية واليابان)، ومن ثم يمكن فهم مجاراة الصين وروسيا للعقوبات المالية الأمريكية، وقراري مجلس الأمن (١٦٩٥) و (١٧١٨) بعدها[٤]:

١. محاولة لضبط سلوك النظام الكوري، وعدم إقدامه على القيام بسلوكيات استفزازية قد تؤدي إلى القيام بعمل عسكري ضده على نحو يؤدي إلى انهيار مفاجئ للنظام، وإعادة بناء التوازنات القائمة في المنطقة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فضلاً عن الآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة لأي عمل عسكري في الاقتصادين الصيني والروسي.
٢. وبعدها محاولة لنزع فتيل مواجهة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على خلفية البرنامج النووي الكوري.

---

(١) أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٢) نقلاً عن: ريتشارد هاس، وميجان أوسوليفان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٤-٧٥.

(٣) يسرى أحمد عزباوي، المباحثات السداسية للأزمة الكورية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣ وما بعدها.

(٤) محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية: مستقبل سباق التسلح، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية لا تعول كثيراً على الموقف الروسي، إلا إنها تحاول التقارب من روسيا تحسباً لعداوتها كونها أكثر خطراً عليها من الصين، وموقف روسيا أقوى قبالة المجتمع الدولي من الصين على غرا ر الصين التي لا تخشى جانبها (للتحالف التقليدي بينهما)، ومن ثم فإن إرضاء كوريا الشمالية لروسيا أهم بكثير من رضا الصينيين. كما تحاول كوريا الشمالية استثمار الموقف الروسي في مواجهة أي حملة عسكرية عليها، ففي بعض المواقف نرى الدبلوماسية الروسية أكثر انفتاحاً وقوة على التصرفات الكورية منها إلى المواقف الصينية، فعلى سبيل المثال كان رد روسيا على التجربة النووية الكورية الأولى مشجعاً لها على الاستمرار في برنامجها النووي، إذ قالت روسيا: إنه لا بد من التعامل مع كوريا الشمالية على إنها دولة نووية بحكم الواقع، أي إنه اعتراف غير مباشر بالقوة النووية الكورية الشمالية، مع بعض التحفظ على هذه التجربة[١].

وقد اتضح الموقف الروسي المؤيد للصين الشعبية تجاه الأزمة النووية الكورية، المختلف بصورة واضحة عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، في مناسبتين مهمتين في سياق تطور الأزمة هما:

<u>الأولى:</u> عندما أقدمت كوريا الشمالية على إجراء مجموعة التجارب الصاروخية في العام ٢٠٠٦، حينها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تؤيدها في ذلك اليابان باستغلال تلك التجارب – على الرغم من فشلها – بعدها لحظة مثالية للتصعيد ضد النظام الكوري، وخلق رأي عام عالمي وآسيوي بشكل خاص ضد البرنامجين النووي والصاروخي لكوريا الشمالية، بل طرحت الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية توجيه ضربات استباقية لكوريا الشمالية، إلا إنها فشلت في استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها ذلك، بسبب رفض كل من: الصين وروسيا، ولم ير مجلس الأمن بداً من الاكتفاء بالقرار رقم (١٦٩٥) بإدانة التجارب الصاروخية، ومطالبة كوريا بوقف تلك التجارب، وتعليق كل الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخي، والعودة إلى المحادثات السداسية[٢].

<u>الأخرى:</u> تكرر المشهد نفسه بعد إجراء التجربة النووية الكورية الأولى، فقد حال الموقف الصيني – الروسي المناهض للموقف الأمريكي دون إصدار قرار قوي ضد كوريا الشمالية، وعلى الرغم من صدور القرار (١٧١٨)، والذي فرض مجموعة عقوبات ضد كوريا، إلا أن كلتا الدولتين قد أبدت تحفظاتهما على بنود القرار، خاصة تفتيش الحمولات المتجهة من وإلى كوريا، فالقرار

---

(١) محمد بن سعيد، ماذا تغير؟ كوريا الشمالية (٢٠٠٦-٢٠١٠)، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الموقع:

(٢) أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

(١٧١٨)، على الرغم من استناده إلى أحكام الفصل السابع، إلا إنه لا يمثل رادعاً قوياً للنظام الكوري، إذ يستند إلى المادة (٤١) منه فقط، مما يعني: عدم جواز الانتقال إلى استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى، والحصول على تفويض عن طريق قرار جديد، وهو أمر يصعب تحققه بالنظر إلى معارضة الصين وروسيا[١].

غير أن موافقة الصين وروسيا على قراري مجلس الأمن (١٦٩٥ و ١٧١٨) لا تعني عدم إقدامهما مستقبلاً، وبمجرد هدوء ردود الفعل الأمريكية والدولية والتسليم واقعياً بكوريا النووية على توظيف القدرات النووية الكورية في معادلة التوازن العسكري والاستراتيجي الجديد في منطقة شرقي آسيا، وفي منطقة آسيا – المحيط الهادئ بشكل عام لمعادلة تصاعد النفوذ الأمريكي في المنطقة[٢]، إذ أن المصالح الصينية والروسية العليا تشير أيضاً: إلى تفضيلهما التعامل مع كوريا الشمالية، وهي مسلحة نووياً بدلاً من التعامل مع دولة منهارة على حدودهما المباشرة. وانهيار كوريا الشمالية يمكن أن يؤدي إلى أن ترث كوريا الجنوبية في النهاية البرنامج النووي للشمال، الأمر الذي يغري الولايات المتحدة الأمريكية بتمديد وتوسيع دائرة تأثيرها، ومن شأن هذا أن ينعكس سلباً على سياستهما الخارجية[٣]، فضلاً عن ذلك، فإن انهيار كوريا الشمالية قد يهيىء الأجواء لحصول كارثة إنسانية واقتصادية للصين وروسيا، حيث ربما تعانيا نزوح لاجئي كوريا الشمالية، وأي انهيار للنظام الاجتماعي المريض في كوريا الشمالية سيؤدي إلى نزوح جماعي غير مرغوب فيه من اللاجئين، فضلاً عن أن انهيار كوريا الشمالية يعرقل العلاقات التجارية المتزايدة التي تتمتع بها كل من: الصين وروسيا الآن مع كوريا الجنوبية، باعتبار: إن ثروتها ستنفق في حالة الانهيار على إعادة بناء الشمال. لكل ما تقدم من الأسباب تهتم الصين وروسيا بإبقاء الوضع الراهن الحالي في كوريا الشمالية، في الوقت الذي تسعيان فيه إلى أن تستمر المفاوضات حول هذا البرنامج مادام كان ذلك ممكناً[٤].

ويتبين مما سبق إن للموقف الروسي، فضلاً عن موقف الصين الأثر الكبير في منع تفاقم الأزمة بين طرفيها (الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية)، ولكن ليس في إرساء تسوية بالنظر للتشدد الأمريكي، فبقدر ما ارتبط السلوك الروسي والصيني بالتحالف التقليدي مع كوريا الشمالية، إلا إنهما لم يتغاضيا عن حسابات المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[١] شانون ن. كايل، حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها، ٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص٧١١.

[٢] محمد فايز فرحات، التداعيات الاستراتيجية للتجربة النووية الكورية، مصدر سبق ذكره.

[٣] أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

[٤] خالد حسن، أزمة كوريا الشمالية: خيارات واشنطن وحسابات بكين، على الموقع:
http://alaer.ws/articles/

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمجلس الأمن، فإنه يكفي اعتراض دولة واحدة لإجهاض صدور مشروع قرار في أمر معين، إلا أن الملفت للنظر هو: اعتراض دولتين: (روسيا، والصين)، حيث يلاحظ في الأعوام الأخيرة نشوء تعاون وثيق بين روسيا الاتحادية والصين، وإن مواقف البلدين في منظمة الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن غالباً ما تكون متطابقة أو متقاربة، فما هي خلفيات هذا الاعتراض المزدوج؟ وهل هي تعبير عن حالة خاصة بكلا البلدين أو لها ارتباطات أخرى متصلة بأوضاع النظام العالمي، وخاصة البيئة المستعملة في إطار الأمم المتحدة بشكل خاص؟ أو لها حسابات إقليمية متصلة بإعادة رسم جغرافية سياسية إقليمية ذات أبعاد ستراتيجية دولية أيضاً؟[١]، وهذا ما سيتم تناوله في النقطة الآتية.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الروسية – الصينية على ضوء توافقهما حول الأزمة النووية الكورية:

ثمة مؤثر واضح يفسر عملية (الاعتراض المزدوج) هذه في مجلس الأمن على قاعدة الامتعاض والتذمر الصيني والروسي على إدارة الأزمات الدولية بالشكل والأسلوب المدار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الآلية، أي عبر الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن الذي بات اليد الطولى للولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياساتها الغليظة والناعمة على المستويات الإقليمية والدولية في الوقت ذاته، وبصرف النظر عن كل ذلك، فثمة تداعيات لهذا الاعتراض أولها وأهمها: ظهور رغبة صينية – روسية متجددة لإعادة التموضع الدولي، فكلاهما تدعوان إلى عالم متعدد الأقطاب، وإلى تعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية، وتقفان ضد الانتشار النووي[٢].

فالمواقف الأمريكية التي تسير في اتجاه الهيمنة يمكن وصفها على: إنها خطراً بدأ يدفع الساحة الدولية نحو عملية استقطاب جديد أدركت عن طريقها روسيا والصين: إن مصالحهما في الشراكة والتحالف لمقاومة الهيمنة الأمريكية على العالم أو حتى في آسيا على الأقل قد أصبحت ضرورة ملحة، فالعالم أخذ يسير في اتجاه مرحلة جديدة يتنامى فيها الوعي بضرورة تجاوز القطب الواحد الذي أسفر عن نكبات غير مسبوقة في التاريخ الحديث، جعلت الموقف الدولي يخضع لمعايير الازدواجية، والكيل بمكيالين، وتقنين الهيمنة، وتسييس القانون الدولي، وفرض القرارات المفتقرة إلى الشرعية الدولية[٣].

---

[١] **خليل حسين، خلفيات الفيتو الروسي – الصيني وتداعياته، على الموقع:**

http://www.saotaliassar.org

[٢] **المصدر نفسه.**

[٣] **العلاقات الروسية الصينية، على الموقع:**

http://www.Islamicnews.net

فالتقارب الروسي – الصيني جاء كمحصلة لتطورات سياسية وأحداث استراتيجية مدوية اعترت القارة الآسيوية والعالم أجمع منذ العام ١٩٩١، أثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وما ترتب عليه من فراغ استراتيجي هائل تكالبت قوى دولية وإقليمية كبرى على ملئه من هذا المعترك انبلج التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين في محاولة من جانب كل منهما للاستقواء بالآخر في مواجهة مساعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على القارة الآسيوية توطئة لبسط نفوذها في ربوع العالم أجمع في إطار سياساتها التبشيرية بما كان يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)، وبدأ الجانبان توثيق عرى التقارب بينهما بتذويب خلافتهما السابقة المزمنة، وأهمها ملف الحدود التي تمتد إلى ما يقارب الأربعة آلاف كيلو متر، فكان توقيعهما لاتفاقيتين حدوديتين في العامين (١٩٩١) و (١٩٩٤)، وفي العام ٢٠٠١، وقع الجانبان معاهدة للصداقة والتعاون القائمين على حسن الجوار والتنسيق وتقريب وجهات النظر بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، وجاءت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١، في الولايات المتحدة الأمريكية لتعطي التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين دفعة قوية على خلفية مساعي الولايات المتحدة الأمريكية للتمركز العسكري في منطقة وسط آسيا بذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي هناك، وهو ما عدته كل من: روسيا والصين تغلغلاً أمريكياً في القارة الآسيوية لغرض السيطرة على موارد النفط والغاز هناك، ومحاصرة روسيا والصين استراتيجياً، الأمر الذي يستوجب تنسيقاً استراتيجياً صينياً روسياً للتصدي لمثل هذا التحدي، ومحاولة تطويقه أو تقويضه قدر المستطاع[١].

ومن أبرز ما جاء في بنود المعاهدة هذه هو أن روسيا والصين لن تشاركا في أي تحالف، ولن تلجآ إلى أنشطة بما في ذلك: عقد معاهدات مع دولة ثالثة تلحق الضرر بسيادة وأمن ووحدة أراضي الطرف الثاني من المعاهدة. وقد اتفق الطرفان على الرأي: بأن إقامة الدرع الصاروخية الأمريكية يلحق الضرر بمسيرة تدمير الأسلحة النووية، فبناء الأمن الذاتي التام لا يمكن أن يتم على حساب الانتقاص من أمن الدول الأخرى، وكان ذلك بداية تحول في سياسة كلا البلدين باتجاه مواقف موحدة في التصدي لمشاريع الولايات المتحدة الأمريكية التي تنال من مصالحهما/ أولاً، وفتح المجال قبالة الكثير من الدول، بما في ذلك المسماة بـ(الدول المارقة) للالتحاق بهذا التحالف/ ثانياً. وقد أثبتت محادثات هذه المعاهدة إلى أن مواقف الطرفين: أما متطابقة أو متقاربة في العديد من المسائل الدولية، وفي مسائل الأمن والاستقرار.

إن تلك المعاهدة كانت بداية للتفكير الحقيقي من قبل الدولتين لخلق آليات عبر الحوار الثنائي للعودة إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، واستعدادهما للبحث والتشاور مع أي دولة

---

[١] **بشير عبد الفتاح، الأبعاد الاستراتيجية للمناورات الروسية الصينية، السياسة الدولية، على الموقع:**
http://digital.ahram.org

مهما قل شأنها أو علا ترغب في ذلك، باعتبار: إن هذا التوجه بحد ذاته يعيد الهيبة لكلا الدولتين، ويضاعف من نفوذهما على الساحة الدولية، ويقرب سياسات كلا الجانبين على كل المستويات الأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية من جهة، وبما يقلل من المشكلات الداخلية لدى الطرفين من جهة أخرى، كما أن المعاهدة خلقت جواً مشتركاً وأهدافاً موحدة في البحث عن دور دولي مستقبلي يقوم على تحشيد الدول المتضررة من سياسة القطب الواحد بعيداً عن التبشير بعودة الحرب الباردة[١].

كما تسعى كل من الصين وروسيا إلى تشكيل تحالف إقليمي ليكون المصد القوي في وجه الاختراق الأمريكي للمنطقة، خصوصاً المناطق التي كانت واقعة تحت ظلال الاتحاد السوفيتي السابق، والتي تناثرت أثر تفككه، وقد عمدت الدولتان إلى تأسيس بعض المنظمات الإقليمية، وتفعيل البعض الآخر لهذا الغرض، ومن أهم تلك المنظمات والاتفاقات هي: منظمة (شنغهاي) للتعاون (The Shanghai Cooperation organization -SCO)، وهي منظمة دولية عاملة بصورة دائمة، حيث تأسست في العام ١٩٩٦، تحت تسمية (مجموعة شنغهاي الخماسية)، والتي ضمت: الصين وروسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغستان، وقد تأسست في محافظة (شنغهاي) الصينية، وفي العام ٢٠٠١، تم توسيع المجموعة لتكون منظمة دولية تحت تسمية (منظمة شنغهاي للتعاون) بعد دخول أوزبكستان [٢].

وتعد المنظمة بداية لتفاهم استراتيجي روسي – صيني لموازنة التوجهات الأمريكية، ولاسيما في مواجهة نظام الدفاع الصاروخية الذي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية نشره، كما يعد ارتباط دول آسيا الوسطى مع روسيا والصين في هذه المنظمة مؤشراً جيداً "نوعاً ما" للدولتين، لاسيما إن الخبراء يتوقعون أن تكون هذه المنظمة، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها، أحد المحاور الاقتصادية والسياسية المهمة في آسيا، إلا أن أهم ما يحول دون تعزيز دور هذه المنظمة هو: حجم الاستثمارات الأمريكية في دول آسيا الوسطى، مثل (كازاخستان) التي تفوق بمراحل كبيرة تلك التي تمتلكها روسيا والصين، وهو ما يجعلها أقل استجابة للانغماس في خططهما، كما يعتقد: إنه بالنسبة لروسيا، فالتركيز على الجانب العسكري – الأمني يعد أكبر،

---

[١] العلاقات الروسية الصينية، على الموقع:

http://www.Islamicnews.net

[٢] عبد الكريم صالح، العلاقات الروسية – الصينية: التاريخ والتطلعات، على الموقع:

http://www.elphblog.com.

وفي ١٥ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠١، أعيد تسميتها، وتوسعت لتضم: أوزبكستان، لتغدو مسئولة عن صياغة ردود فعل مشتركة إزاء الإرهاب والحركات الانفصالية، وتهريب المخدرات. ينظر: زبيغنو بريجنسكي، أجندة للناتو نحو شبكة أمنية عالمية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد (٤١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٨٢.

وعلى الرغم من انها استطاعت، ولو ظاهرياً دفع كل من: أوزبكستان وطاجيكستان إلى مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإخلاء قواعدها العسكرية في تلك الدول خلال قمة المنظمة في العام ٢٠٠٥، إلا أنه يبقى العمل ضمن هذه المنظمة دون المستوى والتأثير المطلوبين، وعلى الرغم من قيام عدد من الدول البارزة على الصعيد الإقليمي الآسيوي بطلب القبول كأعضاء تامي الحقوق ضمن منظمة (شنغهاي)[١].

وقد اتخذت العلاقات الروسية – الصينية عدة أبعاد، أهمها: موقف البلدين من السياسة الأمريكية، ورفضهما هيمنة القطب الواحد على النظام العالمي، ومعارضة مشروع الدرع المضاد للصواريخ التي تنشئها الولايات المتحدة الأمريكية وتعدها روسيا والصين تهديداً للأمن العالمي، وتجديداً لسباق التسلح، من هنا فهما يطالبان بالتمسك بمعاهدة الحد من انتشار الصواريخ البالستية (Treaty on the Non-Proliferation of Ballistic) الموقعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٧٢، ويعدانها الأساس في الاستقرار العالمي، ورفض المفهوم الغربي "للتدخل الإنساني"، والذي تبناه حلف الناتو في كوسوفو في العام ١٩٩٩، ومعارضة الخطط الأمريكية بالتوسع العسكري، والتي لا يمكنها، إلا أن تضر بمصالح الأمن العالمي، كذلك التعاون في المجال العسكري، حيث تعد الصين من أكبر الأسواق لروسيا الاتحادية، كذلك التنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى بهدف مكافحة تهريب الأسلحة، والإرهاب، والمخدرات، والتصدي للنزعات الانفصالية، والتأكيد على عدم التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر، واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية، حيث عدت الصين، وبشكل مستمر ودائم: أن قضية (الشيشان) هي من الشئون الداخلية التي تتعلق بوحدة الأراضي الروسية، كما التزمت (روسيا) بتفادي إقامة أي علاقات مع تايوان، وأعلنت إن (التبت) جزءاً لا يتجزأ من الصين[٢].

وهناك أيضاً تنسيق واسع النطاق بين البلدين فيما يتعلق بالعمل من أجل تحجيم الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتحقيق الاستقرار في المنطقة، وينظم البلدان مناورات مشتركة كل عامين منذ العام ٢٠٠٥، تحمل اسم "مهمة السلام" تستهدف زيادة قدرتهما على "مكافحة الإرهاب والحركات العرقية الانفصالية"، وكان آخرها تلك التي أجريت في أيار/ مايو من العام ٢٠٠٩، بمدينة (خاباروفسك) الواقعة بأقصى شرق روسيا، وتاونان الخاصة بالتدريب التكتيكي، والتابعة لجيش التحرير الشعبي، والتي تقع في إقليم (جيلين) شمال شرق الصين قرب الحدود مع روسيا، وكانت المناورات الكبرى من نوعها بين البلدين، وشارك فيها أكثر من

---

[١] لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣-١٠٤.

[٢] عبد الكريم صالح، العلاقات الروسية – الصينية: التاريخ والتطلعات، مصدر سبق ذكره.

(٣٠٠٠) جندي من الجانبين، وأكثر من (٣٠٠) آلة عسكرية، و (٢٢) طائرة روسية، و (٤٠) طائرة صينية بينها طائرات مقاتلة، ومروحيات هجومية، وطائرات نقل الجنود[١].

غير أن طبيعة التفاعلات الاستراتيجية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وكل من الصين وروسيا من جهة أخرى في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، ثم أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، تدفع الباحثين إلى محاولة تضخيم تداعيات وغايات التقارب الروسي – الصيني، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً ما كانت هي العنصر المحرك والضابط لمستوى العلاقات الصينية – الروسية، خلال الأعوام الخمسة عشر المنقضية، كما أن تعقيدات العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من: الصين وروسيا على حدة تفرض على تلك الأخيرتين قدراً كبيراً من المرونة في التعاطي معها مثلما تستوجب الإبقاء على وشائج التفاهم الاستراتيجي والتعاون الاقتصادي والتجاري مع القطب الأوحد الذي يحتوي روسيا استراتيجياً عبر حلف الناتو والوجود العسكري الأمريكي المكثف في آسيا الوسطى واقتصادياً عن طريق المساعدات المباشرة وغير المباشرة، كما يضبط إيقاع النمو الاقتصادي الصيني عبر منظمة التجارة العالمية، ويحجم معدل التطور في مستوى قوتها العسكرية عن طريق التحكم في سوق السلاح الدولية، الأمر الذي يجعل من التقارب الروسي – الصيني مجرد إجراء ملفت ونشيط من الجانبين بغية تحسين موقف كل منهما التفاوضي استراتيجياً واقتصادياً على الساحتين: الإقليمية والدولية، خصوصاً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد بالنسبة لكل منهما خصماً يصعب التخلص منه أو الاستغناء عنه على الأقل في الأجل المنظور[٢].

---

[١] نورهان الشيخ، روسيا ...الشريك الطبيعي للصين، مصدر سبق ذكره، ص٩٤ وما بعدها.

[٢] بشير عبد الفتاح، الأبعاد الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

متفرقة خاصة بكوريا (جديدة)

، مثل إيران التي تتمتع بالإضافة إلى الهند وأفغانستان وباكستان ومنغوليا بصفة مراقب في المنظمة، وهو ما يثير تساؤل: هل يكفي التعاون العسكري والعلاقات الطيبة بين هذه الدول لتأسيس تحالف استراتيجي، وربما عسكري؟. فحكومات هذه الدول تتمتع بما هو أقرب إلى التحالف مع الولايات المتحدة والناتو منه إلى موسكو وبكين، إذا استثنينا الخلاف الظاهر بين الولايات المتحدة وإيران، ومن ثم، على روسيا، إذا ما أرادت تأثيراً لهذه المنظمة، أن تعمل أكثر على تحفيز النقاط والعناصر المشتركة بين أطرافها[١].

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمجلس الأمن، فإنه يكفي اعتراض دولة واحدة لإجهاض صدور مشروع قرار في أمر معين، إلا أن اللافت للنظر هو اعتراض دولتين: روسيا والصين، فما هي خلفيات هذا الاعتراض المزدوج؟ وهل هي تعبير عن حالة خاصة بكلا البلدين أم لها ارتباطات أخرى متصلة بظروف النظام العالمي، وخاصة البيئة المستعملة في إطار الأمم المتحدة بشكل خاص؟ أم لها حسابات إقليمية متصلة بإعادة رسم جغرافية سياسية إقليمية ذات أبعاد ستراتيجية دولية أيضاً؟[٢].

في أغسطس سنة ٢٠٠٧، أعلن الجنرال بالويفسكي، رئيس الأركان الروسي، ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة إلا أن هذا الأمر تحفظت عليه الصين[٣]. كما عقدت المنظمة في نفس التاريخ تدريباً مضاداً للإرهاب بعنوان "مهمة السلام ٢٠٠٧" في الصين وروسيا، ويرمي رسمياً إلى التعاون على محاربة "الإرهاب والنزعات الإنفصالية والتطرف". وقد أذكى هذا التدريب التخمينات بأن منظمة شنغهاي للتعاون تمهد الطريق إلى تكتل عسكري ينافس حلف الناتو، ويضعف النفوذ الغربي في آسيا الوسطى. فيما بينت الوقائع إن هذه التوقعات لا أساس لها، إذ لا يمكن استبعاد أن تستخدم عمليات منظمة شنغهاي للتعاون في إخماد التمرد أو إدارة عدم الاستقرار السياسي، كما أن الاتفاقية التي عقدت في ٦ تشرين أول/ أكتوبر بين منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (عام) لم تكن لترمي إلى مواجهة حلف الناتو بل فسرت بمثابة إصرار روسي – صيني على تقوية الروابط الأمنية بينهما وبين آسيا الوسطى الغنية بالطاقة[٤].

---

[١] لمى مضر الإمارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة: انعكاس الانتخابات الرئاسية الروسية على سياسة الدولة داخلياً وخارجياً، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣-١٠٤.

[٢] خليل حسين، خلفيات الفيتو الروسي – الصيني وتداعياته، على الموقع:

http://www.saotaliassar.org

[٣] محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

[٤] جان إيف هين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

وفي عام ٢٠٠٨، نجحت الدولتان في حل القضية الحدودية بينهما، ما وضع أساساً صلباً لتنمية شراكة التعاون الاستراتيجي التي قامت على أساس حسن الجوار والمساواة والثقة المتبادلة والتعاون والمتبادل والتنمية المشتركة[٥].

وكان الاعتراض المزدوج هذا تتويجاً لما تم التوقيع عليه في مدينة شنغهاي الصينية بين روسيا الاتحادية والصين الشعبية فضلاً عن قيرغيزستان وطاجيكستان في عام ١٩٩٦ تحت هدف عام يتلخص بالتعامل مع القضايا الحدودية بين الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان[٦].ومن ثم اتفاق الثقة المتبادلة والتنسيق المشترك التي وقعها كل من الرئيسين الروسي والصيني، بعد اجتماع القمة الذي عقداه في نيسان/ أبريل ١٩٩٧، وكان ذلك خطوة روسية حاسمة لتؤكد اتجاهها الآسيوي، حيث تم الاتفاق في تلك القمة على إقامة عالم متعدد الأقطاب منعاً لتفرد الأحادية القطبية الأمريكية، وقررتا العمل المشترك لاستعادة موقعي روسيا والصين على الساحة العالمية في إطار شراكة استراتيجية بين الدولتين[٧].

لقد شهدت العلاقات الروسية الصينية تحسناً منذ عام ١٩٩٢، حين أكد الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلسين خلال زيارته لبكين في ديسمبر عام ١٩٩٢، على أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجه الغربي والتوجه الآسيوي، باعتبار إن روسيا دولة أورآسيوية، ثم جاءت قمة بكين في نيسان/ أبريل ١٩٩٦ لتعطي دفعة قوية للعلاقات بين البلدين وإرساء دعائم المشاركة الاستراتيجية بينهما بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي، وذلك بعد الاتفاقيتين المتعلقتين بالحدود الشرقية عام ١٩٩١، الحدود الغربية عام ١٩٩٤[٨]،

ثمة مؤثر واضح في عملية الاعتراض المزدوج هذه، على قاعدة السماح التركي لنشر رادارات الناتو على أراضيها، الأمر الذي يشكل تحدياً استراتيجياً مزمناً لروسيا الاتحادية، كادت سابقة له أن تشكل بيئة ملائمة لنشوب حرب نووية أبان أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا عام ١٩٦٢، حيث حلت الأزمة آنذاك بسحب الصواريخ الأمريكية الموجهة إلى أراضي الاتحاد السوفيتي السابق من الأراضي التركية، مقابل سحب الصواريخ الروسية من كوبا والموجهة إلى أراضي الولايات المتحدة، ويأتي

---

[٥] عبد الكريم صالح، العلاقات الروسية – الصينية: التاريخ والتطلعات، على الموقع:
http://www.elphblog.com.

[٦] وفي ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠١ أعيد تسميتها وتوسعت لتضم أوزبكستان، لتغدو مسؤولة عن صياغة ردود فعل مشتركة إزاء الإرهاب والحركات الانفصالية وتهريب المخدرات. ينظر: زبيغينو بريجنسكي، أجندة للناتو نحو شبكة أمنية عالمية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤١، السنة الحادية عشرة، ٢٠٠٩، ص١٨٢.

[٧] خير الدين نصر عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٥٦، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١٠٧.

[٨] عبد الكريم صالح، العلاقات الروسية – الصينية: التاريخ والتطلعات، على الموقع:
http://www.elphblog.com.

الاعتراض الروسي اليوم رسالة اعتراض أولية من الممكن أن تليها رسائل أشد عنفاً على الإجراء الأطلسي في تركيا عبر الكثير من الأزمات كالتي تحصل حالياً في سوريا[٩].

وسرعان ما انضمت جمهورية كوريا الجنوبية إلى جبهة الرفض المتضمنة كل من (الصين وروسيا الاتحادية)، فبالرغم من وضوح التهديد الكوري الشمالي بالنسبة لكوريا الجنوبية، بالمقارنة بحالتي الولايات المتحدة واليابان، تبنت كوريا الجنوبية سياسة "ناعمة" نحو كوريا الشمالية من خلال عرض الحوافز الاقتصادية أملاً في تهيئة الشروط للتوحيد السلمي لشبه الجزيرة بأسلوب متدرج تستوعب فيه كوريا الشمالية في نظام كوريا الجنوبية، كما إنها لم تتردد في تأكيد خلافها مع المنهج الأمريكي – الياباني في إدارة الأزمة، من خلال سياسة العقوبات الاقتصادية أو التصعيد العسكري [١٠].

وفي ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠١ أعيد تسميتها وتوسعت لتضم أوزبكستان، لتغدو مسؤولة عن صياغة ردود فعل مشتركة إزاء الإرهاب والحركات الانفصالية وتهريب المخدرات [١١].

ثم جاء التوقيع على اتفاقية شنغهاي لترسي أسس هذه الشراكة والتي وقعتها روسيا الاتحادية مع كل من الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في عام ١٩٩٦ تحت هدف عام يتلخص بالتعامل مع القضايا الحدودية بين الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان. وفي ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠١ أعيد تسميتها وتوسعت لتضم أوزبكستان، لتغدو مسؤولة عن صياغة ردود فعل مشتركة إزاء الإرهاب والحركات الانفصالية وتهريب المخدرات [١٢].

وكان سيناريو إحالة الملف النووي لكوريا الشمالية مطروح من جانب الولايات المتحدة، والتي تؤيدها في ذلك اليابان، ولكنه لم يكن ذا فائدة عملية لعدة أسباب، منها: استخدام الصين وروسيا حق النقض "الفيتو" ضد أي قرار بفرض عقوبات ضد كوريا الشمالية، وهذا ما حدث في القرارين رقمي ١٦٩٥ و ١٧١٨، حيث لم توافق عليهما الصين وروسيا إلا بعد إدخال بعض التعديلات عليهما، كما رفضت كوريا الجنوبية إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن وإصدار عقوبات ضد جارتها الشمالية،

---

[٩] خليل حسين، خلفيات الفيتو الروسي – الصيني وتداعياته، على الموقع:
http://www.saotaliassar.org

[١٠] محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١١٧٦. وفي ظل تورط الولايات المتحدة في العراق، والذي ترتب عليه سحب بعض القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية وإعادة نشرها في العراق، عملت كوريا الجنوبية على تعزيز قواتها العسكرية لتأمين نفسها من زحف الشمال في حال انسحاب الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية. وانطلاقاً من أن تراجع التأثير الأمريكي في شرق آسيا من المحتمل أن يستبدل بالتأثير الصيني، لذلك سعت كوريا الجنوبية إلى التعاون الأمني مع الصين وروسيا واليابان ودول الآسيان، وهي الدول المؤثرة في ترتيبات الأمن الإقليمي. ينظر: مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا : الأسباب والحلول، مصدر سبق ذكره.

[١١] زبيغنيو بريجنسكي، أجندة للناتو نحو شبكة أمنية عالمية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤١، السنة الحادية عشرة، ٢٠٠٩، ص١٨٢.

[١٢] زبيغنيو بريجنسكي، أجندة للناتو نحو شبكة أمنية عالمية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤١، السنة الحادية عشرة، ٢٠٠٩، ص١٨٢.

حيث أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من التصعيد الكوري الشمالي، وأخيراً، استبقت كوريا الشمالية ذلك بإعلانها إن هذه الخطوة ستعتبر بمثابة إعلان حرب ضدها[١٣].

وفي ظل تورط الولايات المتحدة في العراق، والذي ترتب عليه سحب بعض القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية وإعادة نشرها في العراق، عملت كوريا الجنوبية على تعزيز قواتها العسكرية لتأمين نفسها من زحف الشمال في حال انسحاب الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية. وانطلاقاً من أن تراجع التأثير الأمريكي في شرق آسيا من المحتمل أن يستبدل بالتأثير الصيني، لذلك سعت كوريا الجنوبية إلى التعاون الأمني مع الصين وروسيا واليابان ودول الآسيان، وهي الدول المؤثرة في ترتيبات الأمن الإقليمي[١٤].

وعلى الرغم من هذا التوافق، إلا أن هناك خلاف دولي بشأن طريقة إدارة أزمة هذين البرنامجين (النووي والصاروخي) لكوريا الشمالية، وكان محور هذا الخلاف قد تركز حول مسألة تفكيك البرنامج النووي، بمعنى من يأتي أولاً؟، التفكيك أم التعويضات الاقتصادية، والضمانات الأمنية؟، تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية وتعويضات الطاقة، أم مسألة منع الانتشار؟. وقد أتخذ هذا الخلاف شكل استقطاب بين جبهتين. فبينما تبنت الولايات المتحدة موقفاً يقوم على أولوية العقوبات التجارية والمالية، وربط آلية الحوافز بتسوية الأزمة (وفقاً للشروط الأمريكية) مع عدم استبعاد البديل العسكري كورقة أخيرة، تؤيدها في ذلك اليابان، تبنت كل من روسيا الاتحادية والصين وكوريا الجنوبية موقفاً يقوم على أولوية سياسة الحوافز على العقوبات ورفض فرض العزلة على كوريا الشمالية [١٥]. وكان هذا الخلاف الذي بدا واضحاً من نتائج جولات المباحثات في إطار المحادثات السداسية أحد العوامل التي دفعت الولايات المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق سلمي مع كوريا الشمالية وتقديم بعض التنازلات التي كانت ترفضها في السابق.

ثم ازدادت المخاوف الأمريكية من قدرات كوريا الشمالية، بشكل عام، منذ إجرائها تجربة على إطلاق صارخين وربما ثلاثة في شهر آذار/مايس ٢٠٠٦، خاصة إن الصواريخ أطلقت بالوقود الصلب بدلاً من الوقود السائل وهو ما يسهل نشرها ونقلها فضلاً عن دقة إصابتها، وقد وصف قائد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية، إن الصواريخ التي أجريت عليها التجربة آنذاك تمثل قفزة إلى الأمام من ناحية الكم، كما إنها أكثر دقة. ووفقاً لدانييل بينكستون مدير برنامج حظر الانتشار النووي في شرق آسيا التابع لمركز دراسات حظر الانتشار، فإن استخدام الوقود الصلب يمكن من إطلاق الصواريخ بسرعة أكبر ويزيد عنصر المفاجأة وبالتالي يصعب صد هجومها خصوصاً فيما يتعلق بالدفاع عن كوريا الجنوبية[١٦]. فقد حاولت الولايات المتحدة واليابان استغلال تلك التجارب – رغم فشلها – باعتبارها لحظة مثالية للتصعيد ضد النظام الكوري وإيجاد رأي عام عالمي بشكل عام، وآسيوي بشكل خاص،

---

[١٣] مي عبد الرحمن غيث، أمريكا وكوريا الشمالية ..أي مستقبل للعلاقة؟، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

[١٤] مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا : الأسباب والحلول، مصدر سبق ذكره.

[١٥] محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

[١٦] علي حسين باكير، قدرات كوريا الشمالية الصاروخية والخيار العسكري الأمريكي، مصدر سبق ذكره.

ضد البرنامجين النووي والصاروخي الكوري، بل طرحت الولايات المتحدة واليابان إمكانية توجيه ضربات استباقية ضد كوريا، بالإضافة إلى حال التعبئة العسكرية على السواحل اليابانية، ونصب بطاريات صواريخ[١٧].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كوريا الشمالية لم تتهم رسمياً بأي عمل إرهابي في أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن ذلك لم يمنع بوش الابن من ضم كوريا الشمالية لما وصفه بأنه "محور الشر" الثلاثي "Axis of Evil" يوم ٢٠٠١/١/٢٩ بالنسبة لبلاده في قائمة الدول الراعية للارهاب التي تصدرها الخارجية الأميركية سنوياً حتى منتصف ٢٠٠٨. حيث أن الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة، أصبحت تركز على "هوية" الدول الساعية لامتلاك تلك الأسلحة، وطبيعة أنظمتها الحاكمة، وهنا انطلقت الولايات المتحدة في موقفها من الأزمة النووية الكورية من أجندة عالمية تتعلق بحربها ضد الإرهاب[١٨].

وهكذا أخذت الولايات المتحدة تميل بشكل عام إلى اتباع منهج أكثر تشدداً وصرامة تجاه كوريا الشمالية، فقد تمسكت بمطلب التفكيك الكامل والنهائي الذي يمكن التحقق منه كشرط مسبق لأية تنازلات أو امتيازات أو تعهدات يمكن تقديمها للنظام الكوري، وهو ما أدى إلى تعميق أزمة الثقة بين النظام الكوري والولايات المتحدة واليابان، وتعميق الادراكات السلبية لهذا النظام إزاء المجتمع الدولي والنيات الحقيقية للولايات المتحدة بشأن مستقبل هذا النظام، وهو ما أدى في النهاية إلى فشل المحادثات السداسية في إنجاز تقدم ملموس طوال جولات المباحثات[١٩] كما اتضح سابقاً.ويرى كثير من الباحثين في الموضوع، إن هذا الموقف الأمريكي نابعاً من عدة دوافع، هي[٢٠]:

الدافع الأول: هو رغبة الإدارة الأمريكية في المحافظة على صورتها كقوة مهيمنة على الساحة العالمية، وتعميق تحالفها الأمني والاستراتيجي مع اليابان وكوريا الجنوبية، عن طريق لفت نظرهما إلى وجود عدو خطير (يتمثل في كوريا الشمالية ومن خلفها الصين) في منطقة البحر الأصفر، مما يبرر وجودها العسكري المكثف في منطقة شرق آسيا، ويأتي تنامي هذه الرغبة في وقت تتصاعد فيه المطالبة الشعبية، والرسمية أحياناً، بتصفية القواعد العسكرية الأمريكية في كل من كوريا الجنوبية واليابان، لما تمثله من أعباء مالية وسياسية باهظة.

الدافع الثاني: هو رغبة الولايات المتحدة في توجيه رسالة تحذير قوية للصين، التي تزايدت قوتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بوضوح في الآونة الأخيرة، مما شجعها على اتخاذ مواقف أكثر

---

[١٧] محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

[١٨] أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩، مسبق ذكره، ص٥١.

[١٩] محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

[٢٠] د. أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة النووية الكورية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

تصلباً تجاه منازعاتها الإقليمية مع الدول المجاورة، خاصة مع اليابان بشأن الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي. فالولايات المتحدة رأت في الموقف المتشدد تجاه كوريا الشمالية، وإجراءات المناورات العسكرية مع كوريا الجنوبية واليابان في البحر الأصفر وبحر اليابان على التوالي، وعلى بعد مئات الكيلومترات من الحدود الصينية، لفتاً لأنظار قادة الصين إلى حقيقة إنهم لن يكونوا آمنين، إذا ما استمرت محاولاتهم لتغيير الوضع القائم في بحر الصين الشرقي.

الدافع الثالث: حاجة الرئيس الأمريكي، بعد هزيمة الديمقراطيين في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، للحصول على تأييد عدد من أعضاء الحزب الجمهوري لبعض ملفاته الإصلاحية الداخلية، مقابل إحداث نوع من التوافق مع الحزب الجمهوري في مجال السياسة الخارجية، خاصة في مجال التعامل مع الصين وكوريا الشمالية.

الدافع الرابع: كما هدفت الولايات المتحدة من وراء تشددها إزاء كوريا الشمالية إلى الاستجابة إلى متطلبات صناعة السلاح الأمريكي، عبر اجتذاب حلفائها في شرق آسيا (كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وصولاً إلى الفلبين) إلى مشاريع دروع صاروخية دفاعية مشابهة لتلك التي يتم إنشاؤها في أوربا الشرقية، لمواجهة "الخطر الداهم" من جانب كوريا الشمالية.

وبعيداً عن مجلس الأمن وقراراته، فإن الخيار العسكري بات بعيداً في حالة كوريا الشمالية، لأسباب واقعية وموضوعية عديدة، فطبقاً لأحد التقارير الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن (CSIS) هناك نصف مليون أمريكي يقيمون ويدرسون ويعملون في إقليم آسيا والباسيفيك، كما أن حجم الأعمال والأنشطة الاقتصادية التي تربط الولايات المتحدة والإقليم تقدر بسبعمائة مليار دولار بالإضافة إلى مائتي مليار دولار حجم الاستثمارات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار استحواذ هذا الجزء من العالم على ما يقدر من ثلث إجمالي التجارة الأمريكية تتضح لنا أبعاد الارتباط الوثيق بين الواقع الاقتصادي والاستقرار السياسي في إقليم آسيا والباسيفيك وبين انتعاش الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة سواء في إطار المفهوم الشامل للأمن القومي، أو مجرد ضمان مزيد من فرص العمل والتوظف كما أن مفهوم العولمة والمناطق التجارية الموسعة يدعمان هذا الاهتمام. إضافة إلى ذلك هناك عدد من المواضيع التي تعيق العمل العسكري ومنها[٢١]:

١. إن كوريا الشمالية ليست ضعيفة من الناحية العسكرية، وهي إحدى الدول القليلة القادرة على مواجهة الولايات المتحدة عسكرياً وإلحاق خسائر فادحة وكارثية بها إن أرادت على قاعة "علي وعلى أعدائي"، وهي تمتلك الإرادة السياسية للمواجه وهو ما تفتقده العديد من الدول التي تمتلك قدرات تقليدية.
٢. إن كوريا الشمالية تمتلك القوة في حال مهاجمتها لضرب ٣٧ ألف جندي أمريكي ينتشرون في القواعد الكورية الجنوبية أو اليابانية وهي قادرة على استهداف عدة مدن أمريكية بصواريخ بعيدة المدى، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة حذرة في التعامل مع كوريا الشمالية.

---

[٢١] علي حسين باكير، قدرات كوريا الشمالية الصاروخية والخيار العسكري الأمريكي، مصدر سق ذكره.

٣. إن كوريا الشمالية ليست دولة تابعة عسكرياً، بمعنى إنها لا تعتمد على إمدادات وصفقات عسكرية مع دول أخرى قد تقوم بقطع هذه الإمدادات عنها بناءً على طلب الولايات المتحدة أو ابتزازها أو معرفة قدراتها العسكرية وهذا يمنحها الاستقلالية في اتخاذ أي قرار عسكري، كما أنه في حال تعرض كوريا الشمالية إلى ضربات استباقية تستهدف منشآتها النووية، فهي قادرة هجومياً على استخدام الأسلحة الكيمياوية والجرثومية بدلاً عنها وهي لا تقل خطراً عن الأولى، لذلك فإن الضربات الاستباقية فاشلة ضمن هذه المعايير.

٤. عدم امتلاك الولايات المتحدة لمعلومات دقيقة عن قدرات كوريا الشمالية في جميع الميادين، رغم امتلاك الولايات المتحدة لطائرات تجسس حديثة ومتطورة تراقب كوريا الشمالية على مدار الساعة ورغم امتلاكها للأقمار الصناعية التجسسية التي تقارب ألـ٧٠ قمراً إلا أن هكذا نوع من الأنظمة يصعب اختراقه والتجسس عليه[٢٢].

٥. إن دول الجوار المحيطة بكوريا الشمالية أو القريبة منها كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها كروسيا ستحاول إقناع الولايات المتحدة بالعدول عن الحل العسكري إذا كانت تنوي القيام به، فهذه الدول ترفض الحل العسكري ليس خوفاً على كوريا الشمالية، بل خوفاً على المنطقة وعلى مصالحهم فيها، فإن وقعت الحرب فلن تكون محدودة بل ستطال جميع الدول المحيطة وستؤدي هذه الحرب على أقل تقدير إلى خسائر اقتصادية وفادحة لهذه الدول قد تدفع بها إلى مصافي العالم الثالث.

وظلت العلاقة بين البلدين بين مد وجزر، بل إنها ساءت في بعض الفترات إلى حد اندلاع الحرب خلال الأعوام (١٩٥٠-١٩٥٣) بين قوات كل من كوريا الشمالية والجنوبية، بعد قصف عنيف على طول الحدود بين البلدين، بسبب إدعاء كل منهما بأنها الممثل الوحيد للشعب الكوري. ففي ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٥٠ أطلقت كوريا الشمالية العنان لقواتها متجاوزة خط العرض ٣٨، ثم اتسعت دائرة

---

[٢٢] فقد كشفت آخر التسريبات بأن الأجهزة الأمريكية والكورية الجنوبية تعاني من فجوة المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالقدرات الحقيقية لكوريا الشمالية، فقد ظلت التخمينات الأمريكية تتحدث عن وجود "٢٨" منشأة نووية كورية شمالية تعمل في مجالات معالجة اليورانيوم الخام وتخصيبه، والماء الثقيل والماء الخفيف، وما شابه ذلك من المنشآت النووية، ولكن مصداقية تلك المعلومات قد تعرضت لصدمة كبرى عندما برز تقرير مخابراتي كوري جنوبي تحدث عن وجود حوالي "١٠٠" منشأة نووية كورية شمالية على الأقل، ثم جاءت الصدمة الثانية في مجال تخمين القدرات القتالية للصواريخ الكورية، فقد ظلت التقارير الأمريكية تتحدث عن القدرات الصاروخية الكورية الشمالية على أساس اعتبارات عدم قدرتها الوصول إلى داخل العمق الأمريكي، إضافة إلى عدم قدرتها على حمل الرؤوس الحربية الثقيلة الوزن، وأيضاً عدم الدقة في إصابة الهدف، ولكن تبين لاحقاً إن القدرات الصاروخية البالستية الكورية الشمالية تتميز بالمدى الطويل وبحجم الرؤوس الحربية الثقيلة وبالدقة المعقولة لجهة إصابة الهدف، وإضافة لذلك فقد تبين إن كوريا الشمالية تملك عدداً من الصواريخ يتجاوز أضعاف التقديرات الأمريكية والكورية الجنوبية. أنظر: شريف عبد العزيز، الأزمة الكورية: أسرار اللعبة في أيادي أمريكا، على الموقع:

http://www.islammemo.cc.

الحرب بعد تدخل قوات بحرية وبرية وجوية تابعة للولايات المتحدة إلى جانب كوريا الجنوبية، في حين تدخلت قوات صينية من المتطوعين والطيران السوفيتي إلى جانب كوريا الشمالية، وانتهت الحرب في ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٥٣ باتفاق وقف إطلاق النار، وليس اتفاق سلام رسمي بعد وقوع خسائر كبيرة من الجانبين[٢٣].

وخلال الحرب الباردة، أخذت كوريا الشمالية تشكل أحد مصادر التهديد الأساسية لأمن الجنوبية، بعد أن عكفت الأولى خلال هذه الفترة وما بعدها على تطوير قدراتها العسكرية بشقيها التقليدي والنووي، ونظمت اقتصادها من أجل خدمة قوتها العسكرية، وذلك رغم ما واجهته – ولا تزال تواجهه – من مشكلات اقتصادية حادة، لذلك أصبحت الاستراتيجية الأمنية لكوريا الجنوبية تتم على أساس تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة، واعتبار ذلك بمثابة قلب سياستها الدفاعية. ففي أكتوبر ١٩٥٣، ارتبطت كوريا الجنوبية بمعاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، تلتزم الولايات المتحدة، بمقتضى هذه المعاهدة، بالدفاع عن كوريا الجنوبية ضد أي هجوم خارجي، كما تحتفظ الولايات المتحدة بموجب هذه المعاهدة بنحو ثلاثة وأربعين ألف جندي أمريكي في أراضي كوريا الجنوبية، وذلك حتى بداية التسعينات[٢٤].

وقد كان للمتغيرات الدولية التي أحاطت بكوريا الشمالية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، ممثلة في انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، أثر بارز على العلاقة بين الكوريتين من ناحيتين: **تمثلت الأولى:** في انضمام كوريا الشمالية إلى الأمم المتحدة، طبقاً لطلبها الذي تقدمت به في بداية عام ١٩٩١، مما يعني الاعتراف بكوريا الجنوبية، وترتيباً على ذلك تم قبول الكوريتين في عضوية الأمم المتحدة في سبتمبر عام ١٩٩١. أما **الناحية الثانية:** فإن ذلك مهد الطريق لتوقيع اتفاق عدم الاعتداء والتعاون بين الجانبين بما في ذلك الاتفاق الخاص "بالأمان النووي". إلا أن العلاقة بين الكوريتين شهدت انتكاسة نتيجة نشوب صدام عسكري بين الجانبين ووصلت إلى ذروتها بتعطيل مهمة فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب كوريا الشمالية ونشر صواريخ باتريوت من جانب الجنوبية وذلك في عام ١٩٩٤[٢٥].

---

[٢٣] د. ستار جبار علاوي، تطورات العلاقة بين الكوريتين وآفاقها المستقبلية، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٦، بغداد، ٢٠١٠، ص ٨.

[٢٤] فنتيجة لتحول اتجاهات الرأي العام في كوريا الجنوبية نحو الولايات المتحدة وقواتها الموجودة بها، خاصة بعد سلوك القوات الأمريكية تجاه المتظاهرين من الطلبة الكوريين الجنوبيين في مايو ١٩٨٠، في إطار ما عرف بمذبحة "كوانجو"، وكذلك بسبب ظروف الكساد الاقتصادي، نتيجة فتح أسواق كوريا الجنوبية للمنتجات الأمريكية لتخفيض العجز التجاري بين البلدين، فقد سعت كوريا الجنوبية إلى التحول في علاقتها مع الولايات المتحدة من موقع التابع إلى الشريك المتكافئ. أنظر: مي عبد الرحمن غيث، أمريكا وكوريا الشمالية ..أي مستقبل للعلاقة؟، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤ وما بعدها.

[٢٥] نزيرة الأفندي، شبه الجزيرة الكورية : مداخل الانفراج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ، ٢٠٠٢، ص١٨٠.

وفي شباط/ فبراير ١٩٩٨ انتهج رئيس كوريا الجنوبية "كيم داي جونج" سياسة "الشمس المشرقة" تجاه كوريا الشمالية، في إطار محاولة تاريخية لإنهاء توترات الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية، وبموجب هذه السياسة توافر للشمال الفقير فوائد مالية وخطة إعادة التوحيد، كما توفر لآلاف الكوريين الجنوبيين آفاقاً واحتمالات الالتقاء بعد سنوات طويلة مع أقربائهم في الشمال، الذين ظلوا في عزلة عن العالم الخارجي منذ انتهاء الحرب بين الكوريتين في عام ١٩٥٣[٢٦]. وقد عد يوم ١٩ من سبتمبر ٢٠٠٢، بمثابة منعطف جديد في تطور العلاقات بين الجانبين، حيث شهدت التنفيذ الفعلي لخطوات نزع الألغام في المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين، والتي تقدر بما يقرب من ألفي لغم، وبما يعني "**دفناً تاريخاً**" لمخاوف الحرب وآلام التقسيم، على حد تعبير رئيس وزراء كوريا الشمالية "كيم سوك سو" حيث ستتحول القطيعة والتقسيم إلى تواصل عبر الطريق البري والسكك الحديدية التي رصدت لها كوريا الجنوبية مبلغ ثلاثين مليون دولار، ولتصبح منطقة الرعب خلال فترة الحرب الباردة، "**صديقة دولية للسلام**" على حد قول رئيس جمهورية كوريا الجنوبية، حيث أن المنطقة منزوعة السلاح كانت النقطة الحدودية التي شهدت إعلان الهدنة في الحرب الكورية التي امتدت من عام ١٩٥٠ – ١٩٥٣ ولم تشهد من الناحية الفعلية توقيع اتفاق سلام بين الجانبين[٢٧]. كما مر ذكره.

وتجدر الإشارة إلى أن التوتر الدائم، والتصريحات النارية، والمناورات العسكرية الصاخبة، وأحياناً الاشتباكات المحدودة، هي سمات مميزة للوضع في هذه المنطقة من العالم منذ نهاية الحرب الكورية في عام ١٩٥٣[٢٨].إلا أن حدة هذه التوترات مهما ارتفعت درجتها، ومهما تصاعدت لغة التهديد المتبادلة بين الجانبين، فثمة اتفاق ضمني، على ألا عودة لحرب سنة ١٩٥٠، فقد مارست كوريا الجنوبية أقصى درجات ضبط النفس وتم تجاوز تلك الأزمات كلها، وكان للدور الأمريكي الراغب في تهدئة الأوضاع وبقائها في خانة التوترات فقط، دور كبير في الموقف الكوري الجنوبي هذا[٢٩].

---

[٢٦] آنتوني فيولا وجوهي تشو، سياسة الشمس المشرقة: أكبر ضحايا التجربة النووية الكورية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٨٠ في ١٢/ أكتوبر/٢٠٠٦، على الموقع:

http://www.aawsat.com.

[٢٧] نزيرة الأفندي، شبه الجزيرة الكورية : مداخل الانفراج، مصدر سبق ذكره، ، ص١٧٨-١٧٩.

[٢٨] د. أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة النووية الكورية، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

فقد أقدمت القوات العسكرية لكوريا الشمالية، في بعض الفترات، على بعض الأعمال العنيفة مثلما حدث في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٦٨ عندما أقدمت وحدة كورية شمالية قوامها ٣٢ عنصراً على شن هجوم على مقر الرئاسة بسول في محاولة لاغتيال الرئيس الكوري الجنوبي بارك شونغ وتم قتل وأسر جميع المهاجمين، ثم ما وقع في آب/أغسطس ١٩٧٤ عندما قام عميل كوري شمالي بإطلاق النار على الرئيس الجنوبي بارك شونغ خلال إلقائه خطاب لكنه أخطأ المرمى وأصاب العيار الناري زوجة الرئيس مما أدى إلى وفاتها، ثم الضربة العنيفة التي سددها عملاء كوريون شماليون في أكتوبر سنة ١٩٨٣ عندما قاموا بتفجير مجمع تجاري في ميانمار قبل أن يزوره الرئيس الجنوبي شون هو هوان بفترة وجيزة، والحادث يودي بحياة ٢٠ شخصاً منهم ٤ وزراء كوريون جنوبيون. أنظر: شريف عبد العزيز، الأزمة الكورية: أسرار اللعبة في أيادي أمريكا، مصدر سبق ذكره.

[٢٩] شريف عبد العزيز، الأزمة الكورية: أسرار اللعبة في أيادي أمريكا، مصدر سبق ذكره.

وعلى الرغم من توتر العلاقات بين الجارتين على أثر تصاعد حرب كلامية بينهما، عقب تأكيد لجنة تحقيق دولية وجود أدلة على أن طوربيداً كورياً شمالياً تسبب في انشطار البارجة "تشونان" الكورية الجنوبية بالبحر الأصفر في ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٠، مما أسفر عن مقتل ٤٦ بحاراً، بل تطور الموقف إلى تقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي ضد كوريا الشمالية تتهمها بإغراق السفينة الحربية. فمن المستبعد وقوع حرب أو تأييد كوريا الجنوبية لسياسة التصعيد التي تتبعها الولايات المتحدة ضد كوريا الشمالية –بحسب رأي كثير من الباحثين – لأنها لا تمثل صفقة رابحة على كل المستويات بالنسبة للكوريتين مقارنة بالحلول الدبلوماسية(٣٠).

حيث انطلقت كوريا الجنوبية في موقفها من الأزمة النووية لكوريا الشمالية، من اعتبارات تتعلق بالمصالح الأمنية والوطنية الخاصة، تتركز حول تراجع التهديد النووي الكوري الشمالي، وتجنب التكلفة البشرية الضخمة لأي عمل عسكري ضد كوريا الشمالية أو عقوبات اقتصادية طويلة المدى، وأخيراً تجنب أي تصعيد قد يؤدي إلى القضاء على محاولاتها بشأن الوحدة الكورية(٣١).

وازداد القلق الأمريكي من برنامج التسلح الكوري الشمالي خاصة منذ دخوله مرحلة متقدمة ومن انعكاساته الإقليمية والدولية وأبعاده العسكرية، بجانب اتهام كوريا الشمالية بدعم منظمات إرهابية، وبانتهاك حقوق الإنسان داخل بلدها، بالإضافة إلى الخوف من التهديد الكوري الشمالي لكل من كوريا الجنوبية واليابان، الأولى من خلال الأسلحة التقليدية والثانية عبر التهديد الصاروخي، والدولتان حليفتان لها. كما وهناك مشكلة المواطنين اليابانيين الذين تتهم اليابان كوريا الشمالية باختطافهم في عقد الثمانينات من القرن العشرين وما زال بعضهم محتجزاً لدى كوريا الشمالية بحسب اليابان وتطالب باستعادتهم وتساندها الولايات المتحدة في ذلك(٣٢).

وعلى الرغم من أن بعض الخبراء الأمريكيين لا يخفون اعترافهم بمحدودية قدرات الصواريخ الكورية من ناحية التقنية المستخدمة فيها، إلا إنهم اعتبروا إن امتلاك كوريا الشمالية للبرنامجين النووي والصاروخي يؤثر على الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ويعتبر مجلس الأمن القومي الأمريكي إنه "**بعد روسيا والصين تعد كوريا الشمالية أكثر الدول قدرة على تهديد الولايات المتحدة خلال الـ١٥ سنة القادمة**" وتشير تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في يناير ٢٠٠٧ إلى أن تطوير تقنيات تايبودونغ ١، ٢ تعني إمكانية استهداف الأسكا وجميع مناطق أمريكا

---

(٣٠) هند بداري، علاقة الكوريتين : بين الشد والجذب، مصر سبق ذكره.

(٣١) محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية: مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(٣٢) وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما: المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦.

الشمالية، إذا وصل مدى الصاروخ إلى أكثر من ١٥ ألف كم، مع قدرته على نقل حمولة هجومية بمئات الكيلوغرامات، وذلك في حالة تدشين كوريا الشمالية للمرحلة الثالثة من المشروع[٣٣].

كان لتراجع الاتحاد السوفيتي عن التزاماته الآيديولوجية التي ربطته مع العديد من دول المعسكر الشرقي في نهاية ثمانينات القرن العشرين أثره المباشر في إبطال مفعول معاهدة ١٩٦١ مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي التزم بموجبها بتقديم المساعدة لكوريا الشمالية في حال تعرضها لهجوم أو دخولها في حالة حرب مع طرف ثالث، والموجهة أساساً ضد جمهورية كوريا الجنوبية وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية[٣٤].

وبعد توقيع معاهدة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بين روسيا الاتحادية وجمهورية كوريا تبدلت أوضاع العلاقات الروسية مع حكومتي شبه الجزيرة الكورية تماماً، وبعدها أعرب الرئيس الروسي بوريس يلتسين عام ١٩٩٤ عن عدم رغبة روسيا في تمديد المعاهدة التي تربطها مع كوريا الشمالية، وهي التي كانت تمدد تلقائياً كل خمس سنوات منذ عام ١٩٧١. وفي عام ١٩٩٥، قدمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مشروع اتفاقية جديدة لم ينتهي الجانب الروسي من دراستها بعد وهذا يعني إن المعاهدة لم تلغى رسمياً ولم يتم تبديلها بجديدة ولكنها لم تزل تحتفظ بقوتها القانونية شكلاً[٣٥].

وقد أتخذ هذا الخلاف شكل استقطاب بين جبهتين. فبينما تبنت الولايات المتحدة موقفاً يقوم على أولوية العقوبات التجارية والمالية، وربط آلية الحوافز بتسوية الأزمة (وفقاً للشروط الأمريكية) مع عدم استبعاد البديل العسكري كورقة أخيرة، تؤيدها في ذلك اليابان، تبنت كل من كوريا الجنوبية والصين وروسيا موقفاً يقوم على أولوية سياسة الحوافز على العقوبات ورفض فرض العزلة على كوريا الشمالية[٣٦].

فبالنسبة لروسيا الاتحادية، فقد ارتبطت كوريا الشمالية ونظامها الشيوعي بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي السابق منذ انتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣، وصارت حليفاً مهماً له في مواجهة كوريا الجنوبية واليابان، حليفتي الولايات المتحدة في شرق آسيا، وقدم الاتحاد السوفيتي مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة لنظام الرئيس السابق كيم إيل سونج في كوريا الشمالية[٣٧].

وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، استمرت روسيا الاتحادية تحت رئاسة يلتسين باتباع نفس السياسة بشأن النزاع الإقليمي في شبه الجزيرة الكورية. ولا تزال روسيا الاتحادية متمسكة بمبدأ أن تكون

---

[٣٣] أمريكا وكوريا الشمالية .. والأزمة النووية، على الموقع:
http://www.islamicnews.net.

[٣٤] محمد البخاري، العلاقات الدولية الآسيوية الأفريقية بالأمس واليوم، على الموقع:
http://bukharimailru.blogspot.com.

[٣٥] محمد البخاري، العلاقات الدولية الآسيوية الأفريقية بالأمس واليوم، على الموقع:
http://bukharimailru.blogspot.com.

[٣٦] محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

[٣٧] أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، السنة الثالثة والأربعون، يناير ٢٠٠٧، ص١٢٣.

شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي، ويحكم هذا الموقف اعتبارات المصالح الروسية في شبه الجزيرة، حيث أن لروسيا مصالح مهمة في هذه المنطقة تنبع من حدودها المشتركة مع كوريا الشمالية، ومجاورتها المراكز الرئيسية في الشرق الأقصى الروسي، والعلاقات التجارية المتنامية مع كوريا الجنوبية، ولا شك في إن عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية لا بد أن يهدد المصالح الاقتصادية لروسيا، كما وإن عدداً كبيراً من سكان روسيا في منطقة الشرق الأقصى يتمركزون على بعد عدة كيلومترات قليلة من الحدود الروسية الكورية الشمالية، وإن أي استخدام للقوة (سواء كان تقليدياً أم نووياً) سيؤدي إلى تدفق سيل اللاجئين عبر الحدود الروسية[٣٨]. كما تخشى روسيا من نجاح الولايات المتحدة في جذبها لفلكها عبر توحيدها مع حليفتها الغنية – كوريا الجنوبية – على غرار ما حدث مع ألمانيا بعد سماح روسيا بوحدتها عقب انتهاء الحرب الباردة[٣٩].

لقد كان الموقف الروسي والصيني تجاه القضية، محل الدراسة، أحد العوامل التي دفعت الولايات المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق سلمي مع كوريا الشمالية وتقديم بعض التنازلات التي كانت ترفضها في السابق. حيث كشفت نتائج جولات المباحثات في إطار المحادثات السداسية عن وجود خلاف شديد بين الأطراف المعنية بإدارة هذه الأزمة فيما يتعلق بالأدوات الأكثر فاعلية في إدارتها، وقد أتخذ هذا الخلاف شكل استقطاب بين جبهتين، فبينما تبنت الولايات المتحدة واليابان موقفاً يقوم على أولوية العقوبات التجارية والمالية، وربط آلية الحوافز بتسوية الأزمة (وفقاً للشروط الأمريكية) مع عدم استبعاد البديل العسكري كورقة أخيرة، تبنت كل من كوريا الجنوبية والصين وروسيا موقفاً يقوم على أولوية سياسة الحوافز على العقوبات، ورفض فرض العزلة على كوريا الشمالية[٤٠].

يعود تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى عام ١٩٤٥، بعد أن تحررت كوريا من قبضة الاحتلال الياباني، عقب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت إدارة الجزء الشمالي في يد الاتحاد السوفيتي السابق الذي أسس هناك نظاماً شيوعياً موالياً له، في حين سيطرت الولايات المتحدة على الجزء الجنوبي مطبقة نظاماً ديمقراطياً. وتسببت الحرب الباردة بين القوتين العظميين في ظهور دولتين منفصلين عام ١٩٤٨ هما : كوريا الشمالية (كوريا الديمقراطية الشعبية)، وكوريا الجنوبية، وقيام حكومتين موازيتين، واعتبار خط العرض ٣٨ الحد الفاصل بينهما، بعد أن انسحب الاتحاد السوفيتي من الجزء الشمالي مطالب الولايات المتحدة بالانسحاب من الجزء الجنوبي[٤١].

وكانت نقطة الخلاف الجوهرية بين طرفي النزاع الرئيسيين تكمن حول مواعيد تنفيذ القرارات المتفق عليها، فقد أصرت الولايات المتحدة على أن تنهي كوريا الشمالية جميع أنشطتها النووية بصفة نهائية، وهو الشرط المسبق لبدء مفاوضات جدية، ثم تقوم تحت إشراف دولي بتفكيك برامجها النووية ولا

---

[٣٨] مي عبد الرحمن غيث، أمريكا وكوريا الشمالية ..أي مستقبل للعلاقة؟، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

[٣٩] أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، السنة الثالثة والأربعون، يناير ٢٠٠٧، ص١٢٣.

[٤٠] أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحلة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص٩٦. وكذلك محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

[٤١] هند بداري، علاقة الكوريتين : بين الشد والجذب، على الموقع:

http://www.egynews.net.

سيما منشآت يونغ بيون. وفي المقابل تصر كوريا الشمالية على تطبيق "مبدأ العمل المتزامن" الذي يقضي الاستجابة لمطالبها الأساسية بصفة تدريجية مقابل تخليها عن طموحاتها النووية، وهذا ما أدى إلى تعليق كوريا الشمالية المشاركة إلى أجل غير مسمى في المفاوضات السداسية حول برنامجها النووي[٤٢].

علماً إن الجهد الأمريكي لاحتواء ما تعتبره الولايات المتحدة "الخطر" الكوري الشمالي كان قد بدأ منذ انتهاء الحرب ضد العراق في عام ١٩٩١، وما تلاها من مجيء إدارة كلينتون الديمقراطية للبيت الأبيض مدركة إن مسألة أسلحة الدمار الشامل يجب معالجتها قبل أن تخرج الحالة عن السيطرة، في إطار ستراتيجية حظر الانتشار النووي، وكان المنهج المتبع هو التلويح بجزرة المساعدات الاقتصادية والغذائية بل وفي مجال الطاقة، بما فيها النووية للاستخدامات السلمية، مقابل تخلي كوريا الشمالية عن ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل ووقف تصدير هذه الأسلحة والتكنولوجيا للخارج، ووقف دعم ما تعتبره الولايات المتحدة وحلفائها "منظمات إرهابية". وفي هذا الإطار جاءت صيغة الـ"كيدو" عام ١٩٩٤، أي التنمية الاقتصادية لكوريا الشمالية مقابل إجراءات تتخذها الأخيرة باتجاه تفكيك تدريجي لبرنامجها النووي. إلا أن صيغة هذا الاتفاق لم تدم طويلاً (كما مر ذكره)[٤٣].

---

[٤٢] د. نجيب بن عمر عوينات، القانون الدولي النووي والطاقة الذرية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الأردن، ٢٠١١، ص٢٤١.

[٤٣] وليد محمود عبد الناصر، واشنطن وبيونغ يانغ: عن خلفيات المشهد الراهن، على الموقع:
http://www.islamicnews.net.